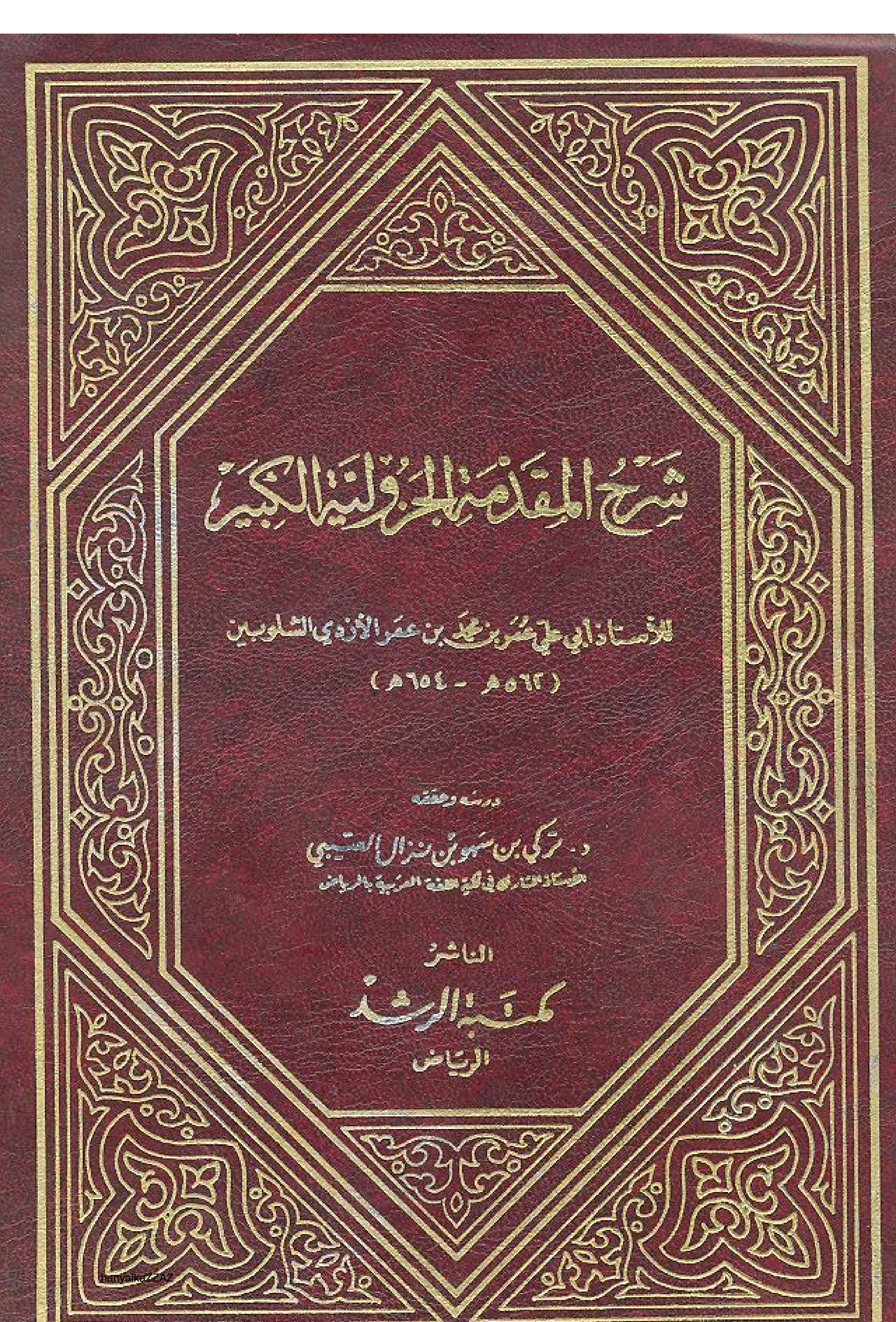

شرح المقدمة الجزولية الكبير
للأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين
(٥٦٢ هـ - ٦٥٤ هـ)
درسه وحققه
د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي
الأستاذ المشارك في كلية اللغة العربية بالرياض
الناشر
مكتبة الرشد
الرياض

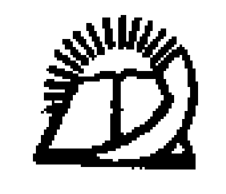


hanyalkaZZAZ

صف وطبع هذا الكتاب بمكتبة الخانجي بالقاهرة
ص . ب : ١٣٧٥ القاهرة

الطبعة الأولى
١٤١٣ هـ = ١٩٩٣ م

الناشر
مكتبة الرشد للنشر والتوزيع



المملكة العربية السعودية - الرياض - طريق الحجاز
ص.ب : ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٨٣٧١٢
تلكس ٤٠٥٧٩٨ فاكس ملي ٤٥٧٣٣٨١

شرح المقدمة الجزولية الكبير

للأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين
(٥٦٢هـ - ٦٥٤هـ)

دراسة وتحقيق
د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي
الأستاذ المشارك في كلية اللغة العربية بالرياض

الجزء الأول

مكتبة الرشد
الرياض

hanyalkaZZAZ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المشرف على الرسالة

الحمد لله الذي علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم .

والصلاة والسلام على نبيه ورسوله محمد ﷺ ... صاحب البيان الملهم ، والكلم الجوامع وعلى آله وأصحابه الذين اقتدوا به في بلاغة الأسلوب وسلامة العبارة وشرف المعاني .

أما بعد

فقد أتاحت لي الأقدار الميمونة وأنا أعمل بكلية اللغة العربية بالرياض – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أستاذا للنحو العربي – أن أتولى الإشراف على رسالة الدكتوراه في النحو التي تقدم بها المحاضر / تركي بن سهو العتيبي وموضوعها « شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين » [دراسةً وتحقيقاً] وكان ذلك عام ١٤٠٦ هـ . وقد استغرق العمل في هذه الرسالة أكثر من عامين بقليل .

وكانت هذه فرصةً طيبة لي بحق لأني حَفيٌّ بكل ما يصدر عن الأندلسيين من علم وأدب – ولأني كذلك كنت أجدُ في آراء الشلوبين قوةً وعمقاً وكنت أجده يحتفي بالعلل ويسوقها في معرض حسن وسياق بليغ .

والحق أني أفدت كثيرا من الإشراف على هذه الرسالة – وفهمت بعمق أهم خصائص النحو الأندلسي بعامة – وخصائص أبي علي الشلوبين بخاصة – وقد تلمذ هذا النحوي الجليل على الجزولي – والسهيلي صاحب الروض الأنف – وقصر حياته على دراسة النحو وتعليمه وعاش فترة الازدهار العلمي بأشبيلية إحدى العواصم الأندلسية التي كانت تزخر بالأدب والنحو وكانت وفاته عام ٦٤٥ هـ . وقد عاصر الجُزولي والسهيلي وابن هشام الخضراوي وعدداً غير قليل كابن خروف وابن مضاء صاحب الثورة على النحو التقليدي ثم ابن عصفور .

شب الشلوبين على حب النحو وانقطع له . وتنفس في جو الدراسات النحوية الجادة واتصل بكبار أئمة النحو في عصره وأخذ عن أفاضلهم فتكوّنت سليقته النحوية في تلك البيئة العلمية ... وانتهت إليه رئاسة النحو في عصره وربما غالوْا في علمه فقدموه على أبي علي الفارسي ... وقد ترك مؤلفات ثمينة فعلّق على كتاب سيبويه وألف كتاب التوطئة - وكتابي الشرح الكبير والصغير على المقدمة الجزولية ...

وموضوع هذه الرسالة هو الشرح الكبير لهذه المقدمة وهي للإمام أبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي أستاذ الشلوبين والمتوفى سنة ٦٠٧ هـ على الأرجح ..

وكان الجزولي يُسمّي مقدمته بالقانون ... كأنما يرى فيها الضوابط التي تحكم النحو وقد تميّز الشرح الكبير بالعُمق ومناقشة الآراء وتحليل المسائل - والإفاضة في التحليل وصعوبة العبارة وبعُد المُرْتقى ... ولذا كان في حاجة إلى كثرة التعليقات لحل رموزه ، وفك طلاسمه ، وتقريبه للقارئ والدارس .

كان الشلوبين غوّاصا على الأفكار يستنبطها من الأغوار السحيقة . ويصوغها صوْغا صعب العبارة ... وكان لهذا الغوص أثر كبير في عمق معانيه ، وخفائها . وبعد مراميها ..

وكان يحتفي بتحليل المعنى ... وتعليله .. واستقصائه مما جعل الأفكار يركب بعضُها بعضا ويتداخل بعضها في بعض في كثير من الأحيان .

ولا يظنن ظان أن أسلوب الأندلسيين في العلم كأسلوبهم في الأدب ... رقةٌ وسهولة وجمالاً ... كلا .. ولكنَّ أسلوبهم العلمي كان وَعْرَ المسلك صعبَ العبارة مُعقَّدا كثيرا ..

وناهيك بأسلوب المقدمة الجزولية المسمى بالقانون والتي جاء الشرح الكبير مرتبطا بها .. فقد كانت ضيقة للغاية - شديدة الأسلوب - دقيقة المعاني ولا أدري لِمَ أولع بها النحاة فشرحها كثير منهم ؟

أما أسلوب الشلوبين في شرحها فقد تميز بالدقة والعمق والتحليل الواسع .

والاهتمام بالعلة .. ولكن لم يكن يتناول المقدمة بالشرح جملةً جملة .. بل كان يهتم فقط بالقضايا الكبيرة والمشكلات الصعبة فيوسعها تحليلا وتعليلا ويمر مر الكرام على المسائل السهلة التي لا تحتاج في نظره إلى توضيح ، ولذا كان يترك كثيراً من سطور المقدمة فلا يتناولها بشرح قليل ولا كثير ..

ومن ثم كان ارتباطه بها قليلا ... كان يتخذ منها منطلقا للتوسع والاستزادة ماضيا في تياره لا يلوي عليها ...

كان الشرح الكبير للشلوبين مخطوطا بين آلاف المخطوطات التي تراكم عليها غبار الزمن ... فلم يجد اليد الحانيةِ التي تنفض عنه هذا الغبار وتقدمه للناس . حتى جاء تلميذنا الذكي الموهوب الجاد تركي بن سهو العتيبي فتلقف هذا المخطوط واطلع عليه فراقه ما وجد فيه من نحو دقيق عميق واسع التحليل والشرح فاعتمد على الله ثم تقدم به إلى قسم النحو والصرف بكلية اللغة العربية ... فوافق عليه ليكون رسالةً للدكتوراه ...

وكنت أنا في غاية السعادة لاختياري مشرفا على تلك الرسالة .

والحق أني قد بذلت مع الدارس جهدا مضاعفا حتى نقوم بحق الدراسة النافعة لذلك الكتاب الجليل ... وقد أعانني على ذلك ما وجدت في الدارس من استعداد طيِّب .. وصبر جميل على مكاره الدراسة .. وذكاء يستطيع أن ينفذ به إلى أعماق المسائل ... وكنت أقسو عليه كثيراً لينقِّح ما كتب ، ويكمِّل ما نقص ، ويوضح ما خفي ... فكان يتجاوب مع هذه التوجيهات في أدب ودماثة ..

ولذا ظفرنا في النهاية بتنقية النص من الشوائب ، بعد الاستفادة من النسخ المتاحة والانتفاع بها جميعا ، فجاء النص بحمد الله مُحررا من الأخطاء ، بعيدا عن التحريف والتصحيف اللذين هما آفة التحقيق المتسرع العجول .

وكنت آخذ الدارس بمنهج صارم في توثيق الأقوال وتخريج الشواهد وتدقيق العبارة . وتفصيل المجمل وتوضيح المبهم وتفسير الخفيّ .. وقد جاءت التعليقات كثيرة ضافية لأن الكتاب في الحقيقة صعبٌ بعيد الإشارة دقيق العبارة .

لقد استغرق العمل في هذه الرسالة أكثر من عامين بقليل .. مع بذل أقصى الجهد والانتفاع بكل لحظة من الوقت ...

وقد قدّم الدارس للتحقيق بدراسة ضافية دقيقة عن المؤلف وشرحه .. وأعطى معلومات موثقة عن الكتاب .. ونُسخه التي اعتمد عليها في التحقيق ..

وقد منحته اللجنة التي وُكل إليها مناقشتة درجة الدكتوراه مع مرتبة الشرف الأولى ولله الفضل والمنة وكان ذلك يوم الأربعاء ١٤٠٨/١١/١ هـ في قاعة المحاضرات في كلية أصول الدين بالملز في الرياض وشهد المناقشة جمهرة كبيرة من الأساتذه والطلاب ويُعدُّ إخراج هذا الكتاب على ذلك النحو من التدقيق مرجعا واسعا من مراجع الدراسات النحوية التي لا يستغني عنها متخصص .

وسيملأ فراغا هائلا في مكتبة النحو العربي .. يغنيها بالعلم النافع والمعرفة المستفيضة .. ولن يستغني عنه طلاب الدراسات العليا بالجامعات لما يتميز به من عمق وتحليل وتعليل .

أسأل الله أن ينفع بذلك المرجع وأن يثيب الدارس لقاء ما بذل من جهد وأن يجعل علمنا خالصا لوجهه الكريم .

والله ولي التوفيق

طنطا

١٤١١/٤/٢٤ هـ

توفيق محمد سبع

المشرف على الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحابته أجمعين ... أما بعد :-

فقد وقع اختياري على (« شرح المقدمة الجزولية الكبير » لأبي علي الشلوبين) دراسة وتحقيقا ليكون موضوع دراستي لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف للأسباب الآتية :-

١ – أن أبا علي – رحمه الله تعالى – من أكبر نحاة الأندلس ، تلمذ له عدد غير قليل من علماء الأندلس ونبهائهم ممن صار لهم شأن بعده .

٢ – كثرة آراء الأستاذ أبي علي المبثة في كتب النحو ، وجلالتها مما يدل على عمق فكري ، حتى صار يقرن بالأئمة الأوائل .

٣ – لم يطبع من كتب أبي علي سوى التوطئة ، وهو كتاب قدم به إلى الجزولية وجعله تمهيداً وتوطئة لها ، فهو صغير الحجم ، لا يمثل فكر أبي علي كل التمثيل .

٤ – أن الشرح الكبير من أوسع كتب أبي علي ، ويمثل نضجه العقلي ، وطول باعه في ميدان النحو واللغة .

٥ – أن هذا الشرح من أكبر شروح الجزولية التي وصلت ، واستطاع الناس أن يقفوا عليها ، ويفيدوا منها .

لهذا استشرت بعض إخوتي الأفاضل فأشاروا به ، ثم عرضت الأمر على شيخي د . محمد المقدى فحمد لي اختياري وأعانني على وضع الخطة ، وبدأت العمل مستعينا بالله سبحانه ، مترسماً خطة عملي فيه على النحو الآتي :-

المقدمة : بينت فيها أسباب اختياري لهذا الموضوع ، وخطتي في البحث وأهم الصعوبات التي واجهتني خلال عملي فيه .

أولا : الدراسة :

التمهيد : حياة الشلوبين .

قسمت الحديث فيه قسمين :

(أ) سيرته ، وتحدثت عن اسمه ونسبه ، وهل هو الشلوبين أو الشلوبيني أو ابن الشلوبين ؟ ورجحت ما أراه في ذلك ، ثم تحدثت عن مولده ونشأته وأخلاقه ورحلاته وشيوخه وتلاميذه ووفاته وآراء العلماء فيه .

(ب) آثاره ، تحدثت فيه عن مصنفات أبي علي المطبوعة والمخطوطة والمفقودة وأشرت إلى المطبوع والمخطوط منها عند الحديث عن الكتاب نفسه . وتمكنت من الحصول على المعروف من مخطوطاته .

الفصل الأول :- متن الجزولية .
عرض وتحليل .

تحدثت عن سبب تأليفها ، وذكر أسمائها ، ثم تحدثت عن أسلوب الجزولي فيها، ونهجه في تبويبها ، ومصادرها ، وأهم مزاياها والمآخذ عليها ، ثم وازنت بينها وبين جمل الزجاجي في التبويب : أهي مأخوذة عنه أم أنها كتاب مستقل ؟ وكذلك وازنت بين الكتابين في الشواهد والمادة العلمية .

الفصل الثاني :- أثر الجزولية :-

فصلت أثر الجزولية على هذا النحو :-

أ - الشروح ، ب - المختصرات ، جـ - النظم .

الفصل الثالث :- شرح المقدمة الجزولية الكبير ، عرض وتحليل ، .

وكان حديثي في هذا الفصل في نقاط على هذا النحو :-

أ - توثيق نسبة الكتاب إلى أبي علي .

ب - طريقة المؤلف في الشرح .

جـ - أسلوبه .

د - مصادره .

هـ - شواهده .

و - موقفه من المتقدمين .

ز - رأيه في إدخال علم المنطق في النحو .

ح - عناية المؤلف بالعلة .

ط - القياس عنده .

ى - اجتهاداته من خلال هذا الشرح .

ك - قيمة الكتاب العلمية : مزاياه والمآخذ عليه .

الفصل الرابع :- موازنة بين شرحي الجزولية : الكبير والصغير للمؤلف .

تحدثت أولا عن أسبقهما تأليفا ثم وازنت بينهما في نقاط هي كما يلي :-

أ - الأسلوب .

ب - المادة العلمية .

جـ - تعليل الأحكام .

د - تحقيق الآراء .

هـ - الشواهد في الكتابين .

الفصل الخامس :- موازنة بين هذا الكتاب وشرح الجزولية للأبذي في الأمور الآتية :-

أ - الاختيار والترجيح .

ب - الشواهد .

جـ - تعليل الأحكام .

د - طريقتهما في الشرح .

هـ - الأسلوب .

ثانيا : التحقيق :-

تناول الحديث فيه جانبين :-

أ - حديث عن نسخ الكتاب الثلاث ، ومنهجي في التحقيق .

ب تحقيق النص : حسب المنهج الذي اخترته .

وعقبت البحث بفهارس فنية تشمل : فهرس الآيات ، فهرس الأحاديث ، فهرس أقوال العرب ، فهرس الأمثال ، فهرس الأشعار ، فهرس الأعلام ، فهرس الكتب ، فهرس المصادر والمراجع ، فهرس الموضوعات .

وقد واجهتني صعوبات جمة من أهمها : - أن الكتاب أوله مغرق في المنطق ، وهو فن لم أتلق منه شيئاً ، وأن أبا علي لم يشرح جميع متن الجزولية ، بل كان يجتزئ العبارة اجتزاء ، ولا يتناول بالشرح إلا ما يراه مهما ... فيصطفي كلمة من بين كلمات ، أو جملة من بين فقرات ، تاركاً ما عدا ذلك ، مما حدا بي إلى أن أذكر السابق حينا أو اللاحق حينا آخر أو السابق واللاحق حينا ثالثا حتى يتبين مراد الشارح ، وتتضح ملامح الفكر ، مع أن مساعدة المشرف وتشجيعه المستمر الدائب جعلتني أجتاز ذلك .

والفضل يعرف لأهله فلا يسعني – قبل أن ألقي القلم – إلا أن أسطر أجمل آيات الشكر والعرفان ، والدعاء بالتوفيق الدائم لأستاذي فضيلة الشيخ الجليل / توفيق محمد الجوهري سبع الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة بهذه الكلية لما لقيته منه من تقدير لما أعمله ، ومن متابعة جادة دقيقة متميزة لما أكتبه ، فلقد قرأ هذا البحث حرفاً حرفا ، وعلق عليه تعليقات أفدت منها الشيء الكثير ، كما وجدت من رحابة صدره الشيء الكثير ، فلم يضن علي بوقت ، ولم يؤخر لي عملا ، فعسى الله العلي القدير أن يأجره عني خيراً ، وأن يجعل ذلك في موازين أعماله .

وأشكر أيضا د . أحمد كحيل المشرف السابق على هذه الرسالة إذ لم أمتع بإشرافه طويلاً لاستقالته ، وأشكر أيضا أستاذي د . محمد المفدى ، وأخي العزيز د . عياد بن عيد الثبيتي . وجميع إخواني الذين لمست منهم التشجيع والتقدير .

القسم الأول :-

الدّراسة

التمهيد

أبو علي الشلوبين :-

أ - سيرته

ب - مُعتقداته

بسم الله الرحمن الرحيم

أ - سيرته :

اسمه ونسبه :-

عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي ، الإشبيلي أندلسي نحوي ، المشهور بأبي علي الشلوبين [١] . فهو إشبيلي مولداً وإقامة ووفاة [٢] ، أندلسي قطرا ، نحوي صناعة .

أما قبيلته فهو من الأزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ ابن يشجب بن يعرب بن قحطان [٣] فهي قبيلة قحطانية يمانية [٤] . لأنه « لما استقر قدم أهل الإسلام بالأندلس وتتامّ فتحها ، صرف أهل الشام وغيرهم من العرب هممهم إلى الحلول بها ، فنزل بها من جرائم العرب وساداتهم جماعة أورثوها أعقابهم إلى أن كان من أمرهم ما كان [٥] » ، « وكان عرب الأندلس يتميزون بالقبائل والعمائر والبطون والأفخاذ [٦] » ، أخلص من هذا إلى أن أبا علي الشلوبين عربي صليبة ، وبذلك افتخر

---

(١) انظر ترجمته في المصادر الآتية :-

إنباه الرواة ٣٣٢/٢ - ٣٣٥ ، وفيات الأعيان ٤٥١/٣ - ٤٥٢ ، برنامج شيوخ الرعيني ٨٣ - ٨٥ ، اختصار القدح المعلى ١٥٢ - ١٥٤ ، المغرب في حلى المغرب ١٢٩/٢ - ١٣٠ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ - ٢٥٩ ، الديباج المذهب ٧٨/٢ - ٨٠ ، التذييل والتكميل ١٢٦/٢ أ - ب ، إشارة التعيين ٢٤١ ، تلخيص أخبار النحويين واللغويين ١٦٢ - ١٦٥ ، سير أعلام النبلاء ٢٠٧/٢٣ - ٢٠٨ ، مرآة الجنان ١١٣/٤ - ١١٤ ، البداية والنهاية ١٧٣/١٣ ، الذيل والتكملة ٤٦٠/٢/٥ ، البلغة ١٦٢ - ١٦٣ ، النجوم الزاهرة ٣٥٨/٦ ، طبقات ابن قاضي شهبة ٢٣٥/٢أ ، العبر للذهبي ٢٥٢/٣ ، بغية الوعاة ٢٢٤/٢ - ٢٢٥ ، شذرات الذهب ٢٣٢/٥ - ٢٣٣ ، كشف الظنون ٥٠٨/١ ، ١٤٢٨/٢ ، ١٨٠٠ .

(٢) انظر : وفيات الأعيان ٤٥٢/٣ ، سير أعلام النبلاء ٢٠٨/٢٣ .

(٣) انظر : جمهرة أنساب العرب ٤٨٤ .

(٤) انظر : نفح الطيب ٢٩٣/١ .

(٥) نفح الطيب ٢٩٠/١ .

(٦) المصدر السابق ٢٩٢/١ .

في شعره فقال :-

لَوْ لَمْ تَكُنْ لِيَ أَعْرَاقٌ لَهَا كَرَمٌ ... وَلَمْ يَكُنْ فِي رِجَالِ الأَزْدِ لِيَ سَلَفُ
لَكَانَ فِي سِيبَوَيْهِ الفَخْرُ لِيْ وَكَفَى ... بِذَاكَ فَخْراً فَكَيْفَ العِلْمُ والشَّرَفُ
فَالحَمْدُ للهِ حَمْداً لا انصِرَامَ لَهُ ... فَكُلُّ ذِيْ حسد فِيْ مِثْلِ ذَا يَقِفُ [١]

لقبه :

لقّب أبو علي بالشلوبين [٢] ، وبالشلوبيني حينا ، وبابن الشلوبين حيناً آخر ، وتردد كثير من الباحثين الذين عرضوا بالدراسة لأبي علي في إثبات أيٍّ من هذه الألقاب [٣] ، واجتهد حمّاد الثمالي في التوفيق بين هذه الأقوال ، وخلص إلى نتيجة هي أنه بالإمكان أن تقول : « إن أبا الشلوبين كان أبيض أزرق ، وأنه كان من أهل أشبيلية ، فإذا قلنا : الشلوبين لقبناه بلقب أبيه ، وإذا قلنا الشلوبيني نسبناه إلى شلوبينة ، فبذلك يصبح كل من القولين صحيحاً ، وأيا منها اعتمدت كان صوابا » [٤] .

وهنا أمر أود مناقشته :-

ذكر أصحابُ معاجم البلدان مدينة (شَلَوْبِينَة) وأن أبا علي الشلوبين منها [٥] ، لهذا قيل له : الشلوبيني ، وعندي أن أبا علي ليس من هذه البلدة وليس اللقب نسبة إليها للأمور الآتية :-

١ - أن أبا محمد الحرّار سأل أبا علي عن هذه النسبة « أهي إلى شلوبين الذي بلسان روم الأندلس الأشقر الأزرق أم إلى شلوبانية بلد بساحل غرناطة ؟ فقال : كان

---

(١) انظر : اختصار القدح المعلى ١٥٣ .

(٢) هو لفظ أعجمي يتعلق بالحرف الذي بعد واوه بين الباء الموحدة والفاء ، ولامه مضمومة ، وقد تفتح . انظر : شرح التصريح ١/٢٤٥ .

(٣) انظر : التوطئة ٣٥ ، الشرح الصغير ١٢ - ١٣ ، حواشي المفصل ١ - ٢ .

(٤) حواشي المفصل ٣

(٥) انظر : معجم البلدان ٣/٣٦٠ ، الروض المعطار ٣٤٢ ، صبح الأعشى ٥/٢١٨

أبي أشقر أزرق [١] » ، وهذا نص صريح من أبي علي أن هذه النسبة ليست إلى شلوبينة .

٢ – أبو حيان نحوي أندلسي محقق قال : « الشلوبين لقب لأبيه ثم غلب على الأستاذ أبي علي [٢] » فهنا أمران نص عليهما أبو حيان : إثبات الاسم دون ياء ، وأنه لقب لأبيه ، يؤيد سؤال أبي محمد الجزار ، ونصَّ على هذا أيضا ابن مكتوم [٣] وابن غازي [٤] والكتاني [٥] نقلا عن ابن الطيب ، وابن العماد الحنبلي [٦] .

٣ – أن تلاميذه الذين رووا عنه ولازموه لم يشيروا إلى أنه من شلوبينة [٧] ، بل ذكر بعضهم قصة أبي محمد الجزار ، مما يدل دلالة واضحة على أنه ليس من هذه البلدة ، وقد ذكروا ميلاده ووفاته ، وهذا أيضا يدل على معرفتهم التامة بشيخهم .

٤ – أن أصحاب معاجم البلدان الذين ذكروا شلوبينة وقالوا : إن أبا علي منها مشارقة [٨] ومعاصرون له كياقوت الحموي ، ومن المتبادر إلى الذهن حين سمعوا الاسم أن يظنوا أنه من هذه البلدة ، أما محمد بن عبد المنعم الحميري وهو عالم بالبلدان والسير والأخبار وأندلسي كذلك . فلم يقطع في معجمه عن البلدان بأن الشلوبين من هذه البلدة بل قال : « شلوبينة قرية مسكونة على ضفة البحر بينها وبين المنكب عشرة أميال ، ويجود فيها الموز وقصب السكر ، ولعل الأستاذ أبا علي الشلوبين منسوب إليها [٩] » . فكلامه هنا ظني وجاء بصيغة التمريض . مما يجعل أدلة القول الآخر أقوى منه .

---

(١) الذيل والتكملة ٥/٢/٤٦١ .

(٢) التذييل والتكميل ٢/١٢٦ ب .

(٣) انظر : تلخيص أخبار النحويين واللغويين ٢٦٣ .

(٤) انظر : إتحاف ذوي الاستحقاق ١٤٣ .

(٥) انظر : فهرس الفهارس والأثبات ٢/١٠٧٧ .

(٦) شذرات الذهب ٥/٢٣٢ .

(٧) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٣ – ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٠٨ – ٢٠٩ .

(٨) كالمقري والقلقشندي .

(٩) الروض المعطار ٣٤٣ .

٥ - أنني لا أعلم من ذكر أن الشلوبين من حصن شلوبينة من تلاميذه سوى ابن سعيد [١]، ومظنة الوهم عنده كبيرة، لأنه لم يلازم شيخه ملازمة الرعيني أو ابن أبي الربيع، بل جهل سنة وفاته - في بعض كتبه - إذ قال بعد ترجمته لأبي علي: «وقد بلغني أنه مات رحمه الله [٢]» هذا مما يؤكد عدم دقته في معرفة أبي علي وإنما يعرف عنه ما يعرفه أي تلميذ، فبادر إلى ذهنه أنه من شلوبينة لأجل الشلوبين، ولم يذكر أيضاً قصة أبي محمد الحزّار مع أبي علي.

وبعد هذا يتضح لنا أن أبا علي لم يكن من حصن شلوبينة، ويبقى لقبان ابن الشلوبين أو الشلوبين، والذي أميل إليه أنه ابن الشلوبين للأمور الآتية :-

١ - قصة سؤال أبي محمد الحزّار [٣] الذي يعرف معنى (شلوبين) بلغة روم الأندلس، فلو كان أبو علي أشقر أزرق لما احتاج أن يذكر أن أباه بهذه الصفة، ولاكتفى بأن المراد بها الأشقر الأزرق بلغة الروم، حتى تكون صفة عليه - رحمه الله -.

٢ - أن ابن عبد الملك المراكشي - تلميذ الرعيني والجياني وابن الضائع وأبي الحسين ابن أبي الربيع وأبي عبد الله بن أبي وأبي علي بن منصور الجنب وكلهم تلاميذ لأبي علي الشلوبين - ينص في مواضع كثيرة تجاوزت الخمسين موضعاً على أنه ابن الشلوبين [٤].

٣ - أن هذا لقب لأبيه، لكنه مع الزمن غلب على أبي علي، وقد نص على هذا أبو حيان [٥] وابن غازي [٦]. فلكثرة تردد اسم أبي علي في المصنفات يسهل وصفه بالشلوبين، لأنه أخف من ابن الشلوبين.

---

(١) انظر: اختصار القدح المعلى ١٥٢.

(٢) المغرب في حلى المغرب ٢/١٣٠.

(٣) انظر ما سبق ص ٢.

(٤) انظر: شيوخ الشلوبين وتلاميذه الآتية فكل ما ذكر أن مصدره الذيل والتكملة فقد ذكر في هذا الموطن أنه ابن الشلوبين.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ٢/١٢٦ ب.

(٦) انظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ١٤٥.

مولده :

لم تختلف المصادر حول سنة ولادة أبي علي ، وسبب ذلك أن أبا علي وجد سنة ميلاده مقيدة بخط والده [١] ، وهي سنة اثنتين وستين وخمسمائة [٢] .

نشأته وحياته :

نشأ أبو علي – رحمه الله – في كنف والده ومرت حياته بعدة مراحل جاءت على النحو الآتي :–

المرحلة الأولى :–

فتح أبو علي الشلوبين عينيه في هذه الدنيا على والد يعمل في الخدمة [٣] ، ويمتهن حرفة الخبازة [٤] ، فأنفت نفس الابن من مقام والده ، وأبت عزة نفسه أن يسير على منواله ، فانصرف إلى العلم يجد في طلبه ، ويجعله همه ووكده ، وقيل : إنه « اختص بابن الجد ، وربي في حجره ، لأن أباه كان خادماً لابن الجد [٥] » . وهذا يعني أن سيد والده هو الذي تولاه بالرعاية والتربية والتثقيف حتى اشتد عوده .

المرحلة الثانية :–

ظهرت نجابة أبي علي مبكرة ، فبرع في التحصيل ، وصرف همه إلى العربية ، حتى وصل فيها إلى المستوى المطلوب قال ابن عبد الملك : « وظهرت نجابته – يعني أبا علي – قديماً فقد وقفت على خطيْ الحافظ أبي بكر ابن الجد وأبي الحسن بن نجبة مجيزين له « كتاب سيبويه » بعد أخذه عنهما بين سماع وقراءة ، وقد وصفاه بالأستاذية وما يناسبها من أوصاف نبلاء أهل العلم وطلابه ، وهو ابن اثنين وعشرين عاما أو دونها ،

---

(١) الذيل والتكملة ٥/٢/٤٦٤ .

(٢) انظر مثلا : وفيات الأعيان ٣/٤٥٢ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، إشارة التعيين ٢٤٦ وغيرها .

(٣) انظر : سير أعلام النبلاء ٢٣/٢٠٨ .

(٤) انظر : اختصار القدح المعلى ١٥٢ .

(٥) سير أعلام النبلاء ٢٣/٢٠٨ .

وحسبك بهذا شهادة له بالإدراك ولا سيما من الحافظ » [١] .

المرحلة الثالثة :-

مرحلة التعليم والإقراء إذ تصدر الأستاذ أبو علي الشلوبين للتدريس في إشبيلية لأنه « كان ذا معرفة بالقراءات ، حاملاً للآداب واللغات آخذاً بطرف صالح من رواية الحديث ، متقدماً في العربية كبير أساتيذها بإشبيلية مبرزاً في تحصيلها ، ومستبحراً في معرفتها ، متحققاً بها ، حسن الإلقاء لها والتعبير عن أغراضها ، وله فيها مصنفات نافعة ، وتنبيهات نبيلة ، وشروح واستدراكات وتكميلات ، تصدر لتدريسها بعد الثمانين وخمسمائة » [٢] ، فهرع طلاب العلم وشداته ليأخذوا عنه ويغترفوا من فضل علمه .

المرحلة الرابعة :-

مرحلة ذيوع شهرته ، فقد طارت سمعته في الآفاق قال ابن سعيد « ... وجدت ذكره ملأ مسامع الشام [٣] » ، وذكره ياقوت الحموي فقال – متحدثاً عن شلوبينة – : « ينسب إليها أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي النحوي إمام عظيم مقيم بإشبيلية ، وهو حي أو مات عن قريب [٤] » وقال القفطي : « وهو حي في زماننا هذا بإشبيلية يفيد هذا الشأن ، ويقرأ عليه السوقة والأعيان ، لم تبلغنا وفاته وذلك في سنة اثنتين وثلاثين وستمائة [٥] » ، هذا الكلام من أئمة علماء فكيف بباقي الناس ؟ يشهد لهذا أن طلاب العلم توافدوا على إشبيلية ليأخذوا عن أبي علي قال ابن سعيد : « شهدت مجلسا أقرأ به بإشبيلية غاصاً بالبلديين والغرباء من الآفاق » [٦] .

بسبب ذيوع شهرته استفاد جاهاً عريضاً ومالاً عظيما [٧] ، واتصل بسادة

---

(١) الذيل والتكملة ٥/٢/٤٦٣ .
(٢) المصدر السابق ٥/٢/٤٦٢ .
(٣) اختصار القدح المعلى ١٥٢ .
(٤) معجم البلدان ٣/٣٦٠ .
(٥) إنباه الرواة ٢/٣٣٥ .
(٦) اختصار القدح المعلى ١٥٢ .
(٧) انظر : الذيل والتكملة ٥/٢/٤٦٢ .

عصره وقادتهم كبني زهر الذين « كانوا كلهم أعيانا علماء رؤساء حكماء وزراء [١] » ، وبني عبد المؤمن [٢] وأبي العلاء بن المنصور [٣] ، وخطب بين يدي مأمون بني عبد المؤمن خطبته المشهورة في مرسية [٤] ، مما يدل على تقدمه ورفعة منزله .

المرحلة الخامسة :-

هي مرحلة الشيخوخة إذ انقطع عن التعليم بسبب كبر سنه إذ جاوز الثمانين عاما ، وكان انقطاعه عن التعليم سنة أربعين وستمائة [٥] تقريباً ، وبقي على حاله حتى توفاه الله رحمه الله تعالى .

أخلاقه وصفاته :-

تعرض أبو علي الشلوبين لنقد بعض ما ذكر عنه من عيوب خَلْقِية أو خُلُقِية وهذا صحيح ، وله شواهد تؤيده لكن أن يتهم بما يخرج عن الذوق والأدب أو بما ينبو عن أخلاق العلماء ، فهو أمر لا يُحْمَد ولا يُرْضَى ، وتعرض بعض من كتب عن أبي علي لهذه العيوب مستندين فيها إلى قصص تداولتها كتب التراجم وسوف أعرض لها بإيجاز مبيناً رأيي في بعضها ، وأهم صفات أبي علي وعيوبه هي على النحو الآتي :-

١ - لثغة في لسانه :-

كان أبو علي - رحمه الله - يقلب السين ثاء ، فيقول في حسين : حثين ، « ولما أراد مأمون بني عبد المؤمن التوجه إلى مرسية ، وقد ثار بها ابن هود وأنشده الشعراء وتكلم في مجلسه الخطباء ، قام الشلوبين وقال - دعاء منه - ثلمك الله ونثرك ، يريد سلمك الله ونصرك لأنه بلكنته يَرُدّ السين والصاد ثاء ، فكان كما قال : عاد المأمون

---

(١) نفح الطيب ٢٤٧/٢ .

(٢) انظر : الذيل والتكملة ٤٦٣/٢/٥ .

(٣) انظر : اختصار القدح المعلى ١٥٣ .

(٤) سيأتي في العيوب العيب الأول .

(٥) انظر : الذيل والتكملة ٤٦٣/٢/٥ .

hanyalkaZZAZ

وقد ثلم عسكره وتقر »[١].

٢ – عدم فصاحته :

اجتمع مع لثغته أن لسانه ليس بليغا قال القفطي : « وهذا الشلوبيني له في بلاده ذكر كثير ، وهو متصدر هناك ، وسألت عنه من رآه من أهل النحو ، فقال لي : لم تكن عبارته بليغة ، وإن قلمه في التصنيف لأجود من عبارته[٢] » ، وقال المقري – معلقا على عدم فصاحة أبي علي وانحراف لسانه : « مع أن كلام أهل الأندلس الشائع في الخواص والعوام كثير الانحراف عما تقتضيه أوضاع العربية ، حتى لو أن شخصا من العرب سمع كلام الشلوبيني أبي علي المشار إليه بعلم النحو في عصرنا الذي غربت تصانيفه وشرقت وهو يقرئ درسه لضحك بملء فيه من شدة التحريف الذي في لسانه »[٣].

٣ – حدة طبعه وسلاطة لسانه :–

لقد كان أبو علي – رحمه الله – حاد الطبع سليط اللسان « وكان أبو العلاء ابن المنصور قد جعله يحضر مجلس المذاكرة في المذاهب ، فوضع لسانه في أئمة الفقه ، فمُنِعَ الحضور من حينئذ ، وقيل له : أنت رجل لا تترك عادتك ، وأئمة الفقه ليسوا كأئمة النحو ، ونخشى عليك من أن تتعرض لسفك دمك »[٤] ، وقصته مع ابن الصابوني وحدة الأستاذ عليه مشهورة[٥] .

وإذا أمعنت النظر وجدت الشيخ في شرحه هذا قد وصف بعض العلماء بأنه

---

(١) نفح الطيب ٤٩١/٢ ، وانظر : اختصار القدح المعلى ١٥٣ ، الروض المعطار ٣٥٥ .

(٢) إنباه الرواة ٣٣٣/٢ .

(٣) نفح الطيب ٢٢١/١ – ٢٢٢ ، وهذا مخالف لما ذكره ابن عبد الملك . انظر ما سبق ص : ١٥ .

(٤) اختصار القدح المعلى ١٥٣ .

(٥) انظر : اختصار القدح المعلى ١٥٢ ، وقد علق عليها محقق الكتاب تعليقا مقبولا ، ولعل له النصيب الأوفى من الدقة . انظر : حواشي الفصل ٢٠ – ٢١ .

مجنون من مجانين هذا الوقت [١] ، ووصف ابن طلحة بالتخلف في موطنين [٢] ، ودعا على الجزولي بألا تقال عثرته [٣] .

هذه حدة – لاشك فيها – أكسبته نفرة ، فقد وقعت بينه وبين تلميذه ابن عصفور جفوة [٤] ، وهجاه ابن عتبة الطبيب [٥] .

٤ – غفلته :

وسم أبو علي بأن فيه غفلة ، وذكرت قصص ونوادر تحكى عنه [٦] ، وقد تكون هذه الحكايات صحيحة وقد تكون من نسج خيال من كره أبا علي ، وهي إن كانت صحيحة لا تغض من قيمة أبي علي وقدرته العلمية .

٥ – زهده في العلم :–

هذه من الأوصاف التي ألصقها القفطي – عفا الله عنه وغفر له – بالشيخ ، قال عن الشلوبين : « والذي وقع لي أنه غير عاشق في هذه الصناعة ، وإنما يريدها للارتزاق وذلك أنه لما قدم علينا أبو العباس أحمد بن مفرج بن الرومية العشاب الأشبيلي .... أخبرني أنه لما عزم على الخروج إلى المشرق للحج ابتاع من عمر الشلوبيني الأندلسي كتاب (العالم في اللغة) لأحمد بن أبان بن سيد الإشبيلي الأندلسي في اللغة في أربعين مجلدا ، وهو كتاب غريب عجيب لا يسوغ لعالم عاشق في علم العربية أن يخرج عن يده ، واستدللت بهذا على ما قلت [٧] » . وتصدى لهذه التهمة ابن مكتوم – تلميذ أبي حيان – ورد على القفطي رداً مطولاً ومن أجمل ما فيه مما

---

(١) انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ص ٢٢٨ .
(٢) انظر : المصدر السابق ص ٨٥٨ – ٨٥٩ ، ٨٦٠ .
(٣) انظر : المصدر السابق ص ١٠١٨ .
(٤) انظر : نفح الطيب ٢٠٩/٢ .
(٥) انظر : اختصار القدح المعلى ١٥٢ .
(٦) هذه النوادر في اختصار القدح المعلى ١٥٤ ، وفيات الأعيان ٤٥١/٣ – ٤٥٢ .
(٧) إنباه الرواة ٣٣٣/٢ – ٣٣٤ .

يرد هذه التهمة عن أبي علي أنه « قد أرسل إليه بعض ملوك المغرب من بني عبد المؤمن ابن علي ، يستهديه شيئا من كتب العربية فأرسل إليه نحوا من عشرة أحمال ، وكتب إليه : لم أرسل إلى الأمير كتابا إلا وعندي منه النسختان والثلاث ، فهذا من أدل الأشياء على ما ذكرته ، وكان الأليق بالقفطي إذا لم يعرف أبا علي ولا طبقته في العلم أن ينبه على اسمه ، ويسكت عما ذكره من ترهات القول [١] » . وحسبي هذا من رد على القفطي فإن من يهدي عشرة أحمال ، من كل كتاب عنده منه نسخة أو نسختان لن يعجز عن أن يكون عنده نسخة أخرى من كتاب العالم . لكن هذه هي عادة القفطي ودونه في الغض من معاصريه ، قال عن الإمام عبد اللطيف البغدادي كلاماً هو غاية الانتقاص والازدراء [٢] ، لذا قال عنه ابن مكتوم عند ترجمة البغدادي : « وظهر به تحامل القفطي عليه بما ذكره ، وهذه عادته في هضم المصريين ، وحط مراتبهم وإيهام أنه عارف بمنازل العلماء وتمييز طبقاتهم ، ولم يكن هناك ولا قريبا عفا الله عنه » [٣] .

٦ – بعده عن العلة :–

قال ابن عبد الملك : « ... إن كثيراً من أهل بلده كانوا يرغبون بأبنائهم عنه ، ولا يسمحون لهم بالتتلمذ له والقراءة عليه ، لقبيح لا يليق مثله بأهل العلم تسبوه إليه ، وكانوا يميلون بأبنائهم إلى غيره كأبوي الحسن : ابن الدباج وابن عبد الله وأبي بكر ابن طلحة قبلهما ، وغيرهم ممن شهر بالدين والعفاف وتنزه عن التهمة بفساد الخلوة » [٤] ، وظاهر هذا الكلام واضح ، ومؤداه بيّنٌ ظاهر ، مما يجعل المسلم بريئاً بالشلوبين أن يكون كذلك ، ولعل مرد هذا الطعن الحسد والحقد ، مما دفع بابن عبد الملك إلى أن يقول ما قال ، وخاصة إذا عرفنا أن ابن سعيد قال عن الشلوبين « ومع هذا فإنه كان من ذوي المروءات والعصبياتُ ، له في ذلك غير حكاية ، وأما في

(١) تلخيص أخبار النحويين واللغويين ٢٦٤ – ٢٦٥ .

(٢) إنباه الرواة ١٩٤/٢ – ١٩٥ .

(٣) تلخيص أخبار النحويين واللغويين ١١٤ .

(٤) الذيل والتكملة ٤٦٣/٢/٥ .

درجة العلم والدراية فإليه كانت قصب الغاية »[١] . فمما لاشك أن هذه التهمة تتنافى مع المروءة والعصبية ، وإخالها تهمة لا صحة لها .

رحلاته :

لم يرحل الشلوبين في طلب العلم – فيما أعلم – وهي التي تهم الدرس الذي أعمل له ، سوى رحلة إلى مراكش أيام المنصور من بني عبد المؤمن[٢] ، وفي هذه الرحلة ناظر أبا موسى الجزولي فقد حكى هذه القصة ابن عبد الملك المراكشي قال : « حدثني غير واحد ممن لقيته أن الشيخ النحوي الحافل أبا علي ابن الشلوبين قدم على مراكش أول قدماته عليها وصيته بعيد وذكره عتيد ، وهو مستعد بما عنده للظهور على من اشتملت عليه الحضرة من المرتسمين بالعربية ، فدخل إليها من باب دكالة أحد أبوابها الشمالية ، وكان أبو موسى في ذلك الوقت يدرس في مسجد على الطريق بمقربة من ذلك الباب الذي اجتاز به الأستاذ أبو علي ، وسمع أصوات طلبة العلم قد علت بالمذاكرة والمباحثة ، فسأل عن ذلك فأخبر أنه مجلس بعض أساتيذ العربية .... وبينما هو يستطرف مأخذهم في المناظرة ، دخل أبو موسى وكان رجلا رقيق الأدمة تعلوه صفرة ... ولما استقر بأبي موسى المجلس أخذ يتكلم في بعض أبواب العربية بضبط قوانينها وتقييد مسائلها وإحكام أصولها بما لا عهد لأبي علي بمثله ، فبهت عند ذلك .... وقال : إذا كان مثل هذا الموضع الخامل الذي لا يكاد يؤبه له ولا يعد من كبار مجالس العلم لكونه في أخريات البلد ينتصب للتدريس فيه مثل هذا البربري البعيد في بادي الرأي عن التكلم فضلا عن مثل هذا الاستبحار في النحو فما الظن بالمجالس المختلفة ؟ .... هذا بلد لا أسود فيه بعلمي »[٣] ويروى أن أبا علي سأل أبا موسى سؤالا في حلقة المبتدئين فأجاب بجواب متوسط ، ثم سأله سؤالا آخر في

---

(١) اختصار القدح المعلى ١٥٤ .

(٢) الذيل والتكملة ٤٦٣/١/٥ .

(٣) الذيل والتكملة ٢٤٩/١/٨ .

حلقة الشلوبين فأجاب أبو موسى جواباً في غاية التحقيق والتدقيق [١] .

هذه هي الرحلة العلمية الوحيدة لأبي علي التي وقفت عليها .

شيوخه :-

الشلوبين علم من أعلام الأندلس ، أخذ عن جلة علمائها ، وكبار أئمتها ، ليس في فن النحو فحسب ، بل في القرآن والقراءات والأدب واللغة ، وقد وقفت على عدد غير قليل منهم وهم على النحو الآتي :-

١ - إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي (... - ٥٨١ هـ) المشهور بابن ملكون ، روى عن أبي الحسن بن شريح وأبي مروان بن محمد ، والقاسم بن بقي ، له شرح على الحماسة وتنكيت على تبصرة الصيمري ، وإيضاح المنهج في الجمع بين التنبيه والمبهج ، أخذ عنه أبو علي الشلوبين ، وابن حوط الله وابن خروف [٢] .

٢ - أحمد بن خليل بن إسماعيل بن عبد الملك بن خلف بن محمد بن عبد الله السكوني أبو العباس (٥٢٨ - ٥٨١ هـ) روى عن أبيه وعمه الحاج أبي محمد ابن عبد الغفور ، وأبي الحكم بن بطال ، وأبي عبد الله بن أحمد المجاهد وأبي الفضل عياض أخذ عنه الشلوبين وأبو القاسم الملاحي وأبو محمد بن أحمد ابن جمهور وغيرهم من الجلة [٣] .

٣ - أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث بن عاصم بن مضاء بن مهند بن عمير اللخمي (٥١٣ - ٥٩٢ هـ) المعروف بابن مضاء القرطبي ، أخذ عن أبي بكر بن عبد الله بن العربي وأبي بكر بن محمد المرخي والبطروجي

---

(١) انظر : أبو موسى الجزولي ٤٤ - ٤٥ .

(٢) انظر : إنباه الرواة ٤/١٩٠ ، برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٠٨ ، الذيل والتكملة ٥/٢/٤٦١ ، إشارة التعيين ١٨ ، بغية الوعاة ١/٤٣١ .

(٣) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٠٨ ، الذيل والتكملة ١/١/١١١ - ١١٤ ، ٥/٢/٤٦١ .

وابن الرماك وغيرهم أخذ عنه أبو علي بن الشلوبين والحسن بن الحجاج ومحمد عبد الواحد الملاحي وابن الحاج ، له مصنفات منها : الرد على النحاة ، والمشرق ، وتنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان [١] .

٤ – أحمد بن علي بن حكم بن عبد العزيز بن محمد القيسي الحصار (٥١٣ هـ – ٥٩٨ هـ) سمع أبا إسحاق بن مروان بن حبيش وأبا بكر بن الخلف وابن العربي وابن الباذش وابن معدان وأبا سليمان السعدي وغيرهم . روى عنه أبو جعفر يوسف بن الدلال وأبو الحسن بن محمد بن بقي وأبو الحجاج بن علي بن عبد الرزاق والشلوبين وغيرهم [٢] .

٥ – أحمد بن علي بن محمد بن عبد الملك بن سليمان بن سيد الكناني الإشبيلي (٥٠٢ – ٥٧٧ هـ) المعروف بأبي العباس اللص لقبه بذلك الأستاذ أبو بكر ابن يحيى الأبيض في صغره لكثرة سرقته أشعار الناس بزعمه ، فغلب عليه ، روى عن أبي يحيى الأسدي وأبي بكر بن عبد الغني بن فندلة ، والأبيض المذكور وأبي الحسن بن شريح ، وأخذ عنه أبو بكر بن عبد الله بن قسوم ، وأبو جعفر عبد الله بن عبد الرحمن بن سلمة وأبو علي الشلوبين وغيرهم [٣] .

٦ – أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي (... – ٦٢٢ هـ) أبو القاسم وقيل أبو الوليد ، أخذ عنه أبو علي الشلوبين [٤] .

٧ – أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي هارون التميمي الإشبيلي (... – ٦١٠ هـ) أبو القاسم ، أخذ عن أبي إسحاق بن علي بن طلحة وأبي بكر بن خير وأبي محمد بن أحمد بن موجوال وغيرهم وأخذ عنه أبو إسحاق بن محمد المفرج

---

(١) انظر : برنامج ابن الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٢١٢/١/١ - ٢٢٣ ، ٤٦١/٢/٥ .

(٢) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، الذيل والتكملة ٣٠٣/١/١ – ٣٠٥ ، ٤٦١/٢/٥ .

(٣) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٣١٦/١/١ – ٣٢٠ ، ٤٦١/٢/٥ .

(٤) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ ، الديباج المذهب ٢٤٩/٢ – ٢٥٠ .

والشلوبين ، وأبو عمران الجزيري وأبو القاسم بن الطيلسان وغيرهم [١] .

٨ – أحمد بن محمد بن خلف بن عبد العزيز الكلاعي الإشبيلي (... – ٥٨٨ هـ) أبو القاسم الحوفي روى عن أبي بكر بن العربي وأبي الحسن بن خليل وعبد الرحمن بن أحمد بن بقي وأبي الطاهر السلفي ، وأخذ عنه أبو إسحاق بن محمد بن زغلل ، وأبو الحسين عبيد الله بن عاصم الداري ومحمد بن عياش بن عظيمة وأبو علي الشلوبين وغيرهم [٢] .

٩ – أحمد بن محمد بن سلفة الأصبهاني (٤٧٢ – ٥٧٦ هـ) الحافظ أبو الطاهر السلفي صدر الدين أحد الحفاظ المكثرين ، أخذ عن الكيا أبي الحسن الفقه ، وعن الخطيب أبي زكريا يحيى بن علي التبريزي اللغوي اللغة ، وعن أبي محمد جعفر بن السراج وغيرهم من الأئمة الأماثل ، أجاز أبا علي الشلوبين [٣] .

١٠ – أحمد بن محمد بن عبد الله بن عيسى بن أبي زمنين (... – ...) روى عن أبيه الزاهد أبي عبد الله ، وكان رجلا فاضلا صالحا ، آخذا بطرف جيد من العلم ، أخذ عنه أبو علي الشلوبين [٤] .

١١ – أحمد بن محمد بن مقدام الرعيني الإشبيلي (٥١٦ – ٦٠٤ هـ) أبو العباس وقيل أبو القاسم أخذ عن أبي الحسن شريح ، ومحمد بن عبد الرحمن بن عظيمة ، وأبي بكر بن العربي وابن الرماك وأبي الطاهر السلفي ، روى عنه أبو إسحاق بن أحمد اللخمي ، وابن علي بن المنذر وابن أحمد بن سيد الناس ، وأبو علي الحسن بن هشام العبدري وأبو علي بن الشلوبين وغيرهم [٥] .

---

(١) انظر : برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ١/١/٣٦٥ ، ٥/٢/٤٦١ .

(٢) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ١/١/٤١٤ – ٤١٥ ، ٥/٢/٤٦١ .

(٣) انظر : وفيات الأعيان ١/١٠٥ – ١٠٧ ، برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٥/٢/٤٦١ ، الديباج المذهب ٢/٧٨ ، شذرات الذهب ٥/٢٣٢ ، شجرة النور ١٨٢ .

(٤) انظر: برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ١/٢/٤٤٨ ، ٥/٢/٤٦١ .

(٥) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ١/١/٣٨٤ – ٣٨٥ .

١٢ – أبو الوليد جابر بن أيوب ، من شيوخ الشلوبين نص على ذلك ابن أبي الربيع [١] وابن عبد الملك [٢] .

١٣ – جابر بن محمد بن نام بن سليمان الحضرمي الإشبيلي أبو الوليد (... ٥٩٦ هـ) أخذ القراءات والحديث عن أبي الحسن بن شريح ، والنحو عن أبي القاسم بن الرماك ، وأخذ عنه الشلوبين وابنا حوط الله [٣] .

١٤ – أبو جعفر بن يحيى ، وهو من شيوخ أبي علي الشلوبين ذكر ذلك الرعيني [٤] وابن عبد الملك [٥] .

١٥ – أبو الوليد الحسن بن عيسى بن أصبغ بن محمد الأزدي ، من شيوخ أبي علي الشلوبين نص على هذا الرعيني [٦]

١٦ – أبو خالد بن يزيد بن محمد بن رفاعة ، من الذين أخذ عنهم أبو علي ذكر ذلك الرعيني [٧] وابن أبي الربيع [٨] وابن عبد الملك [٩] .

١٧ – خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال بن يوسف الخزرجي الأنصاري القرطبي (٤٩٤ – ٥٧٨ هـ) أبو القاسم ، مؤرخ عالم بحاثة ولي القضاء في بعض جهات إشبيلية أخذ عنه الشلوبين [١٠] .

---

(١) انظر : برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ .

(٢) انظر : الذيل والتكملة ٤٦٢/٢/٥ .

(٣) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، بغية الوعاة ٤٨٤/١ .

(٤) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ .

(٥) انظر : الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

(٦) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ .

(٧) انظر : المصدر السابق ص ٨٥ .

(٨) انظر : برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ .

(٩) انظر : الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

(١٠) انظر : وفيات الأعيان ٢٤٠/٢ ٢٤١ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ ، برنامج الجاري ١٠٣ ، شرح النور ١٨٢ .

١٨ - أبو الربيع بن محمد المقوق ذكر ابن عبد الملك أن الشلوبين أخذ عنه[١] .

١٩ - سليمان بن أحمد بن سليمان بن يحيى اللخمي الإشبيلي (... - بعد ٥٨٠ هـ) أبو الحسين أخذ عن ابن الرماك وعبد السلام بن المؤذن وشريح وأبي بكر بن العربي ، أخذ عنه ابن سيد الناس وابن برجان اللغوي ويوسف بن أحمد البهراني وأبو علي بن الشلوبين[٢] .

٢٠ - الطفيل بن أبي الحسن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن الطفيل العبدي الإشبيلي (... - بعد ٥٩٩ هـ) ، أبو نصر بن عظيمة ، أخذ عن أبيه ، وشريح ، أخذ عنه أبو بكر ابن سيد الناس وأبو العباس بن هارون وأبو علي الشلوبين وأبو القاسم ابن الطيلسان[٣] .

٢١ - عبد الحق بن الخراط ، نص الرعيني[٤] وابن أبي الربيع[٥] وابن عبد الملك[٦] على أن الشلوبين قد أخذ عنه .

٢٢ - عبد الحق بن عبد الملك بن بونة العبدري (... - ٥٨٧ هـ) أبو محمد بن البيطار من أهل مالقة ، وسكن المنكب وأصله من غرناطة قال ابن الأبار : « توفي بالمنكب يوم عيد الأضحى سنة ٥٨٦ هـ قاله أبو سليمان بن حوط الله ، وقرأته بخط الأستاذ أبي علي بن الشلوبين وغلطا في ذلك وإنما توفي في آخر سنة ٥٨٧ هـ ، قاله أبو الربيع بن سالم وهو الصحيح »[٧] ، أخذ عنه الشلوبين[٨] .

---

(١) انظر : الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

(٢) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، الذيل والتكملة ٥٦/٤ ، ٤٦١/٢/٥ ، بغية الوعاة ٥٩٦/١ .

(٣) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ١٥٩/٤ ، ٤٦١/٢/٥ .

(٤) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ .

(٥) انظر : برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ .

(٦) انظر : الذيل والتكملة ٤٦٢/٢/٥ .

(٧) انظر : المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي : ٢٧٣ - ٢٧٤ .

(٨) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

٢٣ – عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أبي الحسن أصبغ بن حسن بن سعدون الخثعمي (٥٠٨ – ٥٨١ هـ) أخذ عن الخطيب أبي الحسن بن عياش ، وبالسبع على أبي داود بن يحيى ، وعلى أبي علي منصور بن علاء وأبي القاسم بن الأبرش وأبي الحسن بن الطراوة وغيرهم وروى عنه أبو إسحاق الزوالي وأبو إسحاق الجاني وابن أبي العافية وأبو علي الشلوبين وغيرهم [١] .

٢٤ – عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن يوسف بن أبي عيسى الأنصاري الأندلسي (... – ٥٨٤ هـ) أبو القاسم بن حبيش ، برع في النحو وكان أحد الأئمة بالأندلس في الحديث وغريبه ولغته ، وأخذ عنه أبو علي الشلوبين [٢] .

٢٥ – عبد الرحمن بن يحيى بن الحسن القرشي (... – ...) ، صاحب كتاب الاستذكار لمشهور قراءات القراء السبعة بالأمصار ، أخذ هذا الكتاب الرعيني [٣] عن أبي علي الشلوبين حدثه به مؤلفه [٤] .

٢٦ – عبد الله بن أحمد بن جمهور بن سعيد بن يحيى بن جمهور القيسي (... – ٥٩٢ هـ) أبو محمد بن جمهور أخذ عن ابن حبيش وابن فرقد وابن قرقول وابن ملكون وغيرهم [٥] ، وأخذ عنه أبو علي الشلوبين [٦] .

٢٧ – أبو عبد الله بن حميد نص الرعيني وابن أبي الربيع وابن عبد الملك على أن الشلوبين أخذ عنه [٧] .

---

(١) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، برنامج المجاري ١٢٤ ، الذيل والتكملة ٥/٢/٤٦١ ، الإحاطة ٣/٤٧٧ – ٤٨١ ، شجرة النور ١٨٢ .

(٢) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٥/٢/٤٦١ ، بغية الوعاة ٢/٨٥ .

(٣) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ١٥ – ١٦ .

(٤) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٥/٢/٤٦١ .

(٥) انظر : الذيل والتكملة ٤/١٧٤ – ١٧٦ .

(٦) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٥/٢/٤٦١ .

(٧) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، ثم المصادر السابقة .

٢٨ - عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عبيد الله بن سعيد الحجري (٥٠٥ - ٥٩١ هـ) ، أبو محمد بن عبيد الله ، أخذ عن أبي عبد الله بن زغيبة وأبي القاسم بن ورد وأبي الحجاج بن يسعون وأبي الحسن بن اللوّان ، أخذ عنه أبو علي الشلوبين وغيره [١] .

٢٩ - عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم بن محمد بن فرج الخزرجي الغرناطي (٥٢٤ - ٥٩٧ هـ) أبو محمد ابن الفرس أخذ عن أبي الحسن بن هذيل وأبي بكر بن الخلوف وابن الدباغ وابن خدلة وابن ليلى وغيرهم ، وأخذ عنه أبو عبد الله التجيبي وابن عبد الحق التلميسيني وابن الرومية وابن هارون وأبو علي الشلوبين وغيرهم [٢] .

٣٠ - عبد الولي بن محمد بن أصبغ الأزدي القرطبي (... - ...) روى عن أبي الحسن بن عقاب وأبي عبد الله بن الفرس وأبي القاسم بن حبيش ، وروى عنه أبو إسحاق بن إبراهيم العشاب وابن الحداد وأبو علي الشلوبين وغيرهم [٣] .

٣١ - علي بن أحمد بن علي بن فتح بن لبّال الأموي الشريشي (٥٠٨ - ٥٨٣ هـ) أبو الحسن بن لبال روى عن أبي بكر بن طاهر وابن العربي وابن خدلة وغيرهم ، وروى عنه : ابن الغزال وابن الفخار وأبو علي الشلوبين وابنا حوط الله وغيرهم [٤] .

---

(١) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٥/٢/٤٦٢ ، برنامج التجيبي ٢٧٩ ، ٢٨٣ ، التكملة ٢/٨٦٥ -- ٨٧١ .

(٢) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٠ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٥/١/٥٨ - ٦٣ ، ٥/٢/٤٦٢ .

(٣) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٥/١/٧١ - ٧٢ ، ٥/٢/٤٦١ .

(٤) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٥/١/١٦٩ - ١٧١ .

٣٢ – علي بن أحمد بن محمد بن أحمد بن كوثر المحاربي (٥٢٩ – ٥٨٩ هـ) أبو الحسن بن كوثر أخذ عن أبيه وعن أبي بكر بن أبي الحسن الطوسي وأبي الحسن بن خلف بن رضا الأنصاري البلنسي وأبي حفص الميانجي وأخذ عنه أبو جعفر بن عبد المجيد الجيار وابن يوسف الواشري وابن قطرال وابنا حوط الله وأبو علي الشلوبين وغيرهم [١] .

٣٣ – علي بن محمد بن علي بن محمد بن خروف الأندلسي النحوي (... – ٦٠٩ هـ) أبو الحسن ، أخذ النحو عن ابن طاهر الخِدَبّ [٢] ، وذكر محمد محمد مخلوف أن الشلوبين أخذ عنه [٣] .

٣٤ – عياش بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن الطفيل العبدي الإشبيلي (... – ٥٨٥ هـ) أبو عمرو بن عظيمة ، روى عن أبيه وأبي الحسن شريح وابن الطاهر السلفي روى عنه البهراني وابن قسوم وابن يملول وأبو الحسن الشريشي وأبو علي الشلوبين وأبو مروان الباجي وغيرهم [٤] .

٣٥ – عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت بن عيسى البربري المراكشي (٥٤٠ – ٦٠٧ هـ) أبو موسى الجزولي لزم ابن بري في مصر ، وتصدر للإقراء بالمرية وغيرها . أخذ عنه ابن معط والشلوبين [٥] .

٣٦ – أبو القاسم بن غالب الشرّاط نص الرعيني [٦] وابن أبي الربيع [٧] وابن عبد الملك [٨] على أنه من شيوخ الشلوبين .

---

(١) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

(٢) انظر : إنباه الرواة ١٨٦/٤ ، إشارة التعيين ٢٢٨ ، بغية الوعاة ٤٠٣/٢ – ٤٠٤ .

(٣) انظر : شجرة النور ١٨٢ .

(٤) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل ٤٦١/٢/٥ ، ٤٨٧ – ٤٨٩ .

(٥) انظر : بغية الوعاة ٢٣٦/٢ – ٢٣٧ ، أبو موسى الجزولي ٤٢ .

(٦) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ .

(٧) انظر : برنامج ابن الربيع ٢٥٨ .

(٨) انظر : الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

٣٧ - محمد بن خلف بن محمد بن عبد الله بن صاف اللخمي الإشبيلي (... - ٥٨٦ هـ) أبو بكر بن صاف روى عن أبي الحسن شريح ، وأبي محمد شعيب ابن عيسى ، وأبي بكر بن أبي ركب ، وأبي الحسن عبد الرحيم الحجاري ، وعلي بن مسلم ، وابن بقي وابن الرماك ، وروى عنه أبو الحسن الزهري والدباج والشلوبين وابنا حوط الله [1] .

٣٨ - محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي (٥٠٢ - ٥٧٥ هـ) أبو بكر ، أخذ عن شريح وابن العربي وابن حبيش وابن عتاب والسلفي ، أخذ عنه أبو علي الشلوبين مقامات الحريري وأشعار الستة الجاهليين [2] .

٣٩ - محمد بن سعيد بن أحمد بن سعيد بن عبد البر بن مجاهد الأنصاري الإشبيلي (٥٠٢ - ٥٨٦ هـ) أبو عبد الله بن زرقون ، أخذ عن أبي الحسن شريح ، وأبي عبد الله أحمد الخولاني وابن الحاج وابن شبرين وغيرهم ، وأخذ عنه ابنه محمد وابن السراج وابن عاصم الغافري وابن يعيش وأبو علي الشلوبين وغيرهم [3] .

٤٠ - محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن أحمد بن خلف بن الأسعد الأموي (٥٤٥ - ٦١٨ هـ) أبو بكر ، أخذ عن أبي بكر بن صاف وأبي إسحاق ابن ملكون وأبي بكر بن الجد وأبي القاسم السهيلي وأبي جابر بن أيوب ، وروى عنه أبو بكر بن جابر السقطي وابن سيد الناس وأبو علي بن الشلوبين [4] . وغيرهم .

---

(١) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ ، ١٨٨/٦ - ١٩٠ ، شذرات الذهب ٣٣٢/٥ .

(٢) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ ، فهرس الفهارس ٣٨٤/١ - ٣٨٥ .

(٣) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٢٠٣/٦ - ٢٠٨ ، برنامج المجاري ١٠٠ ، شجرة النور ١٨٢ .

(٤) انظر : الذيل والتكملة ٢٣٥/٦ - ٢٣٦ ، والتكملة ٦٠٥/٢ .

٤١ – محمد بن عبد الرحمن بن محمد مشكريل الإشبيلي (... بعد ٥٥٠ هـ) روى عن شريح كان عاقداً للشروط بارعاً في الخط ، أخذ عنه أبو علي الشلوبين [١] .

٤٢ – محمد بن عبد الله بن يحيى بن فرج بن الجد الفهري الإشبيلي اللبلي (٤٩٦ – ٥٨٦ هـ) أبو بكر بن الجد ، أخذ عن ابن منظور الهوزني وأبي محمد بن عتاب ، ومالك بن وهيب وأبي الوليد بن رشد وغيرهم . روى عنه أبو إسحاق ابن قسوم وأبو بكر بن طلحة وأبو الحسن بن قطرال وأبو الحسن بن عظيمة وهمام بن إبراهيم وأبو علي الشلوبين وابن الملجوم وغيرهم [٢] .

٤٣ – محمد بن عبد الملك بن زهر بن الحاج عبد الملك بن محمد بن مروان الإشبيلي (٥٠٧ – ٥٩١ هـ) أبو بكر الحفيد ، روى عن أبي بكر عاصم النحوي وعن ابن أبي العلاء وغيرهم ، أخذ عنه أبو علي الشلوبين وغيره [٣] .

٤٤ – محمد بن يحيى بن الحذاء التميمي (... – ...) نص ابن أبي الربيع على أن الشلوبين لقيه وشافهه وأجاز ابن الحذاء الشلوبين [٤] وكذلك نص الرعيني [٥] وابن عبد الملك [٦] .

٤٥ – محمد بن يحيى بن محمد الجذامي أبو بكر (... – ...) نص الرعيني على أن أبا علي أخذ عنه [٧] .

---

(١) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ ، ٣٦٣/٦ .

(٢) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٣٢٣/٦ – ٣٢٦ ، برنامج التجيبي ٢٧٧ ، ٢٨٥ ، برنامج الجاري ١١٦ .

(٣) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٣٩٨/٦ – ٤٠٣ .

(٤) انظر : برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ .

(٥) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ .

(٦) انظر : الذيل والتكملة ٤٦١/٢/٥ .

(٧) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ .

٤٦ – مرجي بن عبد الملك بن مرجي الأنصاري (... – ٥٧٨ هـ) أبو عمرو بن مرجي أخذ عن مشيخة بلده ، وهو من أهل (شلب) ، وأخذ عنه أبو الحسن ابن عظيمة وأبو علي الشلوبين وغيرهما [١] .

٤٧ – ابن ملك أبو بكر ، وقيل ابن مالك : نص الرعيني [٢] وابن أبي الربيع [٣] وابن عبد الملك [٤] على أن الشلوبين أخذ عنه .

٤٨ – نجبة بن يحيى بن خلف بن نجبة بن يوسف الرعيني الإشبيلي (٥٢٠ – ٥٩١ هـ) أبو الحسن ، أخذ عن أبي الحسن شريح بن محمد ، وأبي محمد شعيب اليابري وأبي جعفر الجذامي وأبي العباس بن حرب المسيلي ، أخذ عنه أبو علي الشلوبين [٥] .

٤٩ – النيّار أبو بكر ، أخذ عنه الشلوبين نص على هذا ابن أبي الربيع [٦] وابن عبد الملك [٧] .

٥٠ – يحيى بن عبد الجليل بن عبد الرحمن بن مجبر الفهري (٥٣٥ – ٥٨٨ هـ) أبو بكر ، شاعر المغرب في وقته ، حدث عنه أبو بكر محمد بن محمد بن جمهور ، وأبو الحسن بن الفضل وأبو عبد الله بن عياش وأبو علي الشلوبين وأبو القاسم بن أحمد بن حسان وأبو المتوكل الهيثم وغيرهم [٨] .

٥١ – يحيى بن عبد الرحمن بن عيسى بن عبد الرحمن بن عيسى بن الحاج المجريطي

---

(١) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن الربيع ٢٥٨ ، الذيل والتكملة ٥/٢/٤٦١ ، التكملة ٧٢٥/٢ .

(٢) انظر : برنامج شيوخ الرعيني ٨٤ .

(٣) انظر : برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ .

(٤) انظر : الذيل والتكملة ٥/٢/٤٦١ .

(٥) انظر : برنامج الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، التكملة ٧٥٨/٢ – ٧٥٩ ، الذيل والتكملة ٥/٢/٤٦١ .

(٦) انظر : برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ .

(٧) انظر : الذيل والتكملة ٥/٢/٤٦١ .

(٨) انظر : الإحاطة في أخبار غرناطة ٤١٨/٤ – ٤٢١ .

(... ٥٩٨ هـ) أبو العباس روى عن أبيه وعن أبي محمد عبد الرحمن بن علي الخزرجي وأبي الوليد بن الدباغ وأبي جعفر البطروجي وغيرهم ، وأخذ عنه القاضيان ابنا حوط الله والحافظ أبو محمد القرطبي وأبو الربيع بن سالم وأبو علي الشلوبين وأبو القاسم بن الطيلسان وغيرهم [١] .

٥٢ – يحيى بن عيسى بن عبد الرحمن بن يحيى بن أزهر الحجري (... – بعد ٥٨١ هـ) أبو بكر الشريشي روى عن الحاج أبي القاسم عيسى بن جهور القيسي وأبي محمد بن الخزاز ، روى عنه أبو العباس بن عبد المؤمن الشريشي وأبو بكر بن رفاعة وأبو بكر محمد بن علي الغزال وأبو علي الشلوبين وغيرهم [٢] .

٥٣ – أبو الوليد يزيد بن بقي ، ذكر الرعيني [٣] وابن أبي الربيع [٤] وابن عبد الملك [٥] أن الشلوبين تلقى عنه وأجازه ابن بقي .

تلاميذه :–

إن تلاميذ الأستاذ أبي علي لا يحصون عدداً قال ابن الزبير : « وقل متأدب بالأندلس من أهل وقتنا لم يقرأ عليه أو نحوي لا يستند ولو بواسطة إليه [٦] » ، فإذا كان أمر أبي علي هكذا فإن هذا يؤكد كثرة عدد طلابه ، ولذلك سأكتفي بسرد ذكر أسماء من وقفت عليه منهم ، وسني وفياتهم مع توثيق ذلك وهم على النحو الآتي :–

---

(١) انظر : برنامج الرعيني ٨٤ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، صلة الصلة ٧/١٨٨ – ١٨٩ ، الذيل والتكملة ٥/٢/٤٦١ .

(٢) انظر : برنامج الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، صلة الصلة ٧/١٨٥ – ١٨٦ ، الذيل والتكملة ٥/٢/٤٦٢ .

(٣) انظر : برنامج الرعيني ٨٥ .

(٤) انظر : برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ .

(٥) انظر : الذيل والتكملة ٥/٢/٤٦٢ .

(٦) صلة الصلة ٢/٧١ .

١ - إبراهيم بن أبي بكر بن عبد الله بن موسى الأنصاري التلمساني (٦٠٩ - ٦٩٠ هـ) أبو إسحاق التلمساني ، لقي أبا علي الشلوبين وأجازه [١] .

٢ - إبراهيم بن سهل الإسرائيلي (... - ٦٤٩ هـ) شاعر إشبيلية المعروف كان يهودياً فأسلم ، قرأ على الشلوبين وابن الدباج [٢] .

٣ - إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن خلف السلمي (٦١١ - ٦٦١ هـ) أبو إسحاق ، لازم الدبّاج والشلوبين في العربية والأدب سنين [٣] .

٤ - إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن الحاج التجيبي القرطبي (٦٢٥ - ٦٩٨ هـ) أبو إسحاق ، أخذ عن ابن قسوم والدباج والشلوبين وغيرهم [٤] .

٥ - أحمد بن أبي الحسن نبيل الرومي (... - ٦٦٩ هـ) مولى أبي القاسم بن محمد ابن أبي بكر بن رزين التجيبي الشقوري ، أجازه الدباج وأبو علي الشلوبين وغيرهم [٥] .

٦ - أحمد بن عبد الله بن الحسن بن أحمد بن يحيى بن عبد الله الأنصاري المالقي (... - ٦٥٢ هـ) المشهور بأبي بكر حميد ، أجازه أبو سليمان بن حوط الله وأبو علي الشلوبين وأبو القاسم بن بقي [٦] .

٧ - أحمد بن عبد الله بن محمد بن الحسن بن عميرة المخزومي البلنسي الشقوري (٥٨٢ - ٦٥٦ هـ) أبو مطرف ، روى عن أبي الخطاب بن واجب وأبي الربيع ابن سالم وأبي علي الشلوبين وابن حوط الله [٧] .

٨ - أحمد بن عثمان بن عجلان القيسي الإشبيلي (٦٠٧ - ٦٧٨ هـ) أبو العباس ،

---

(١) انظر : الإحاطة ١/٣٢٦ - ٣٢٩ ، الديباج المذهب ١/٢٧٤ ، شجرة النور ٨٢ .

(٢) انظر : نفح الطيب ٣/٥٢٢ - ٥٢٩ .

(٣) انظر : بغية الوعاة ١/٤٢٣ - ٤٢٤ .

(٤) انظر : برنامج الوادي آشي ٥٢ - ٥٣ .

(٥) انظر : الذيل والتكملة ١/٢/٥٥٣ - ٥٥٤ .

(٦) انظر : الذيل والتكملة ١/١/١٣٨ - ١٤٣ .

(٧) انظر : الإحاطة ١/١٧٣ - ١٧٤ ، نفح الطيب ١/٣١٣ - ٣٢١ .

أخذ العربية عن أبي الحسن الدبّاج وأبي علي الشلوبين [١] .

٩ - أحمد بن علي بن أحمد بن زيد الله بن علي بن محمد بن أحمد بن عمريل الحضرمي الإشبيلي (٦٠٠ تقريبا - بعد ٦٤٠ هـ) أبو عمرو وقيل : أبو العباس ، روى عن ابن زرقون والنباتي والشلوبين [٢] .

١٠ - أحمد بن علي بن أحمد بن عبد الله بن ثابت الأنصاري الإشبيلي (٥٨٧ - بعد ٦٦٦ هـ) أبو العباس الماردي ، أخذ العربية عن الدبّاج والشلوبين وأجازه ابن عبيديس [٣] .

١١ - أحمد بن علي بن أبي القاسم أحمد بن عبد الرحمن الأموي الإشبيلي أبو العباس ابن الناظر ، روى عن ابن جابر السقطي والشلوبين وابن الطيلسان [٤] .

١٢ - أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي (... - ٦٥١ هـ) أبو العباس بن الحاج ، روى عن الدباج والشلوبين [٥] .

١٣ - أحمد بن محمد بن أحمد بن ثعلبة العبدري الإشبيلي أبو القاسم بن ثعلبة ، روى عن الرعيني والقزازي وأبي بكر بن هشام وأبي علي الشلوبين [٦] .

١٤ - أحمد بن محمد بن سليمان بن شنيف العقيلي البلنسي (... - ٦٦٤ هـ) أبو جعفر روى عن أبي الربيع بن موسى بن سالم وابن الأبار والشلوبين وابن عميرة [٧] .

١٥ - أحمد بن محمد بن عامر بن فرقد بن خلف القرشي العامري الإشبيلي أبو طلحة ،

---

(١) انظر : الذيل والتكملة ٢٨٤/١/١ - ٢٨٥ ، بغية الوعاة ٣٣٥/١ .

(٢) انظر : الذيل والتكملة ٢٨٨/١/١ - ٢٨٩ .

(٣) انظر : صلة الصلة ٧١/٧ ، الذيل والتكملة ٢٨٩/١/١ - ٢٩٠ ، بغية الوعاة ٣٣٨/١ .

(٤) انظر : الذيل والتكملة ٢٩٣/١/١ .

(٥) انظر : اختصار القدح المعلى ٦٦ - ٦٧ ، الذيل والتكملة ٣٨٦/١/١ ، بغية الوعاة ٣٥٩/١ - ٣٦٠ .

(٦) انظر : الذيل والتكملة ٣٦٥/١/١ ، بغية الوعاة ٣٥٧/١ .

(٧) انظر : الذيل والتكملة ٤٣٠/٢/١ - ٤٣٢ .

من المعدودين في أصحاب الشلوبين (١) .

١٦ – أحمد بن يوسف الفهري اللبلي (٦٢٣ – ٦٩١ هـ) أبو جعفر ، أخذ عن الشلوبين والدبّاج وابن خروف (٢) .

١٧ – أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجذامي المالقي النحوي (... – ٦٥٧ هـ) المعروف بالخفاف ، قرأ النحو على أبي علي (٣) .

١٨ – الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأحوص القرشي الفهري (٦٠٣ – ٦٧٩ هـ) ، أبو علي بن الناظر ، لازم أبا علي في العربية والأدب (٤) .

١٩ – الحكم بن إبراهيم بن محمد الصنهاني ، قرأ على أبي علي حواشي العسكريات (٥) .

٢٠ – سعيد بن حكم بن عمر بن أحمد بن حكم القرشي الطبيري (٦٠١ – ٦٨٠ هـ) أبو عثمان ، أخذ عن ابن زرقون وابن خلفون والشلوبين وأبي القاسم ابن بقي (٦) .

٢١ – سليمان بن يحيى بن سليمان بن يقّر القيسي الإشبيلي (... – ٦٤٦ هـ) أبو عمرو ، روى عن ابن حوط الله وأبي الحجاج بن نموي والشلوبين والقسطلي (٧) .

٢٢ – طاهر بن علي بن محمد بن عبد الرحمن السلمي الشقري أبو الحسن ، أجاز له ابن زرقون والعزفي والشلوبين والباجي (٨) .

---

(١) انظر : الذيل والتكملة ٤٦٦/٢/١ ، بغية الوعاة ٣٦٧/١ .

(٢) انظر : عنوان الدراية ٣٤٥ ، برنامج الوادي آشي ٥٣ ، ٢١٠ ، نفح الطيب ٢٠٨/٢ – ٢١٠ .

(٣) انظر : بغية الوعاة ٤٧٣/١ .

(٤) انظر : الإحاطة ٤٦٣/١ – ٤٦٥ ، بغية الوعاة ٥٣٥/١ .

(٥) انظر : ص ٤٦ .

(٦) انظر : الذيل والتكملة ٢٨/٤ – ٣٣ ، بغية الوعاة ٥٨٣/١ – ٥٨٤ .

(٧) انظر : الذيل والتكملة ٩٧/٤ .

(٨) انظر : الذيل والتكملة ١٥٥/٤ – ١٥٦ .

٢٣ طلحة بن محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن أحمد بن خلف الأسعد ابن حزم الأموي الإشبيلي اليابري (٦٠١ ٦٤٣ هـ) أبو محمد ، روى عن أبيه وابن زرقون وابن عاصم والشلوبين وابن خلصة [١] .

٢٤ – عبد الحق بن يوسف بن تونارت الصنهاجي العدوي الجياني (... – عشر الأربعين وستمائة) أبو محمد ، قرأ العربية على الشلوبين والدباج وغيرهما [٢] .

٢٥ – عبد الله بن محمد بن هارون بن محمد بن عبد العزيز بن إسماعيل الطائي (٦٠٣ - ٧٠٢ هـ) أبو محمد النحوي أخذ النحو عن الدباج والشلوبين وابن خلصة [٣] .

٢٦ – عبد الواحد بن محمد بن بقي بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن تقي الجذامي المالقي (... – ٦٣٧ هـ) أبو عمر بن تقي ، روى عن الجيار والرندي والشلوبين والملاحي [٤] .

٢٧ – عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي (٥٩٩ - ٦٨٨ هـ) أبو الحسين بن أبي الربيع من أنبه تلاميذ أبي علي ، واعتمد عليه في علم العربية قرأ على أبي علي الإيضاح وأكثر كتاب سيبويه [٥] .

٢٨ – عدي بن علي بن عبد الله القيسي الإشبيلي أبو الحسن ، أخذ العربية والأدب عن الشلوبين [٦] .

٢٩ – علي بن عبد الرحمن بن علي بن عبد الرحمن الخشني الأبذي (٦١٣ – ٦٨٠ هـ)

---

(١) انظر : الذيل والتكملة ١٦١/٤ – ١٧٠ ، بغية الوعاة ١٩/٢ – ٢٠ .

(٢) انظر : صلة الصلة ١٢/٧ ، بغية الوعاة ٧٤/٢ .

(٣) انظر : برنامج الوادي آشي ٥١ ، بغية الوعاة ٦٠/٢ – ٦١ .

(٤) انظر : الذيل والتكملة ٦٨/١/٥ – ٦٩ .

(٥) انظر : برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٨ ، برنامج التجيبي ١٣٨ ، ١٧٩ ، ٢٨٠ ، الذيل والتكملة ٥٣٧/٢/٨ - ٥٣٨ .

(٦) انظر : الذيل والتكملة ١٤١/١/٥ .

أبو الحسن روى عن الشلوبين والدباج [١] .

٣٠ - علي بن لجرون اللورقي (... - ٦٤٠ تقريبا) قرأ على الشلوبين [٢] .

٣١ - علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الحضرمي الإشبيلي (٥٩٧ - ٦٥٩ هـ) أبو الحسن بن عصفور ، أخذ عن أبي علي الشلوبين ، ولازمه مدة في علم العربية وانتفع به كثيرا ، ثم كانت بينهما منافرة أدت إلى وحشة وأفضت إلى مقاطعة [٣] .

٣٢ - علي بن محمد بن حسن الأنصاري الإشبيلي (... - ٦٦٣ هـ) أبو الحسن الجياني ، أخذ العربية والأدب عن أبي علي الشلوبين والدباج [٤] .

٣٣ - علي بن محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن هيصم الرعيني الإشبيلي (٥٩٢ - ٦٦٦ هـ) أبو الحسن بن الفخار ، وهو أبو الحسن الرعيني صاحب البرنامج ، لزم أبا علي كثيراً وحضر مجالس إقرائه سمع عليه جملة من الكتاب ثم قرأه عليه وختمه عليه [٥] .

٣٤ - علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي (٦١٤ - ٦٨٠ هـ) أبو الحسن بن الضائع ، أخذ العربية عن أبي زكرياء بن ذي النون وعن أبي علي الشلوبين [٦] .

٣٥ - علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخشني الأبذي (... - ٦٨٠ هـ) أبو الحسن ، أخذ عن أبي علي الشلوبين واختص به ولازمه [٧] .

٣٦ - علي بن موسى بن عبد الملك بن سعيد بن خلف بن سعيد الغرناطي القلعي

---

(١) انظر : الذيل والتكملة ٥/١/٢٤٩ .

(٢) انظر : بغية الوعاة ٢/١٨٤ .

(٣) انظر : صلة الصلة ٧/١٤٢ - ١٤٣ ، الذيل والتكملة ٥/١/٤١٣ - ٤١٤ ، شجرة النور ١٨٢ .

(٤) انظر : الذيل والتكملة ٥/١/٦٨ - ٦٩ .

(٥) انظر : برنامج الرعيني ٨٣ - ٨٥ ، الذيل والتكملة ٥/١/٣٢٣ - ٣٦٩ .

(٦) انظر : الذيل والتكملة ٥/١/٣٧٣ ، بغية الوعاة ٢/٢٠٤ .

(٧) انظر : الذيل والتكملة ٥/١/٣٩١ .

(٦١٠ - ٦٨٥ هـ) وهو أبو الحسن بن سعيد ، أخذ عن أعلام إشبيلية كالشلوبين والدباج وابن عصفور [١] .

٣٧ - قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي (... بعد ٦٣٠ هـ) المعروف بالصفار ، صحب أبا علي وابن عصفور وأخذ عنهما [٢] .

٣٨ - مالك بن عبد الرحمن بن علي بن عبد الرحمن بن المرحل السبتي (٦٠٤ - ٦٩٩ هـ) أخذ عن ابن الدباغ والشلوبين وأبي القاسم بن بقي وأجازوا له [٣] .

٣٩ - محمد بن إبراهيم الغساني التلمسيني (... - ٦٦٣ هـ) أبو عبد الله التلمسيني ، أخذ عن التجيبي ، وابن عبد الحق والعزفي وابن طلحة والشلوبين [٤] .

٤٠ - محمد بن إبراهيم بن أحمد بن حسن الطائي الغرناطي (٦٠٠ - ٦٧٠ هـ) أبو عبد الله بن مسمغور ، أخذ العربية عن الشلوبين والدباج [٥] .

٤١ - محمد بن أحمد بن إبراهيم الصدفي الإشبيلي ، أبو بكر ، الأديب البارع ، قرأ على الأستاذ أبي علي الشلوبين ، وكان من النجباء في النحو وغيره [٦] .

٤٢ - محمد بن أحمد بن عبد الرحمن العبدي الإشبيلي (... - ٦٤٦ هـ) أبو بكر ابن البناء ، روى عن ابن طلحة وأبي الحسن بن عظيمة وابن جابر الدباج وأبي علي الشلوبين وأبي المجد بن حنبل [٧] .

٤٣ - محمد بن أحمد بن عبد الله بن أحمد الأنصاري الإشبيلي ، أبو بكر الخفاف ،

---

(١) انظر : درة الحجال ٣/٢٤٠ ، نفح الطيب ٢/٢٧٠ - ٢٩٠ .

(٢) انظر : بغية الوعاة ٢/٢٥٦ .

(٣) انظر : برنامج الوادي آشي ١٣٩ - ١٤٠ ، الإحاطة ٣/٣٠٣ - ٣٠٥ .

(٤) انظر : الذيل والتكملة ٨/١/٢٧٠ .

(٥) انظر : الذيل والتكملة ٦/٨٣ - ٨٤ .

(٦) انظر : نفح الطيب ٢/٦٣١ .

(٧) انظر : الذيل والتكملة ٥/٢/٦٨١ - ٦٨٢ .

أخذ عن أبي محمد بن فضيل وابن قسوم والدباج والشلوبين وأبي عبد الله بن الفخار [١] .

٤٤ - محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن يحيى بن محمد بن محمد بن أبي القاسم سيد الناس (٥٩٧ - ٦٥٩ هـ) غلبت عليه كنيته حتى صارت كالاسم ، روى عن ابن قسوم وابن النيار وابن خروف وأبي علي الشلوبين [٢] .

٤٥ - محمد بن أحمد بن عيسى بن محمد بن عيسى بن إسماعيل بن حجاج اللخمي الإشبيلي (... - ٦٥٤ هـ) روى عن محمد بن يوسف وأبي العافية وابن الدباج ، وابن قطرال والشلوبين وأبي بكر بن هشام [٣] .

٤٦ - محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي هارون التميمي الإشبيلي (٥٧٥ - ٦٤٧ هـ) ، أبو عمر بن أبي هارون ، روى عن ابن خروف وابن خيار والشلوبين وأبي محمد بن الباجي وابن حوط الله [٤] .

٤٧ - محمد بن أحمد بن محمد بن سلمة الخزرجي الإشبيلي (... - ٦٥٨ هـ) أبو بكر بن الحصار ، روى عن ابن عفير وأبي الحسن بن الدباج والنباتي والشلوبين [٥] .

٤٨ - محمد بن إسماعيل بن سعد السعود بن أحمد بن هشام بن إدريس الأموي (٥٩٣ - ٦٦٧ هـ) أبو الوليد ، روى عن أبي بكر بن طلحة وابن زرقون وابن عظيمة والشلوبين والبوالي [٦] .

٤٩ - محمد بن حجاج بن إبراهيم الحضرمي الإشبيلي (٦١٨ - ٧٠٦ هـ) ابن مطرف الوزير ، قرأ النحو على الشلوبين ، وكان يحفظ كتاب سيبويه [٧] .

---

(١) انظر : الذيل والتكملة ٥/٢/٦٥١ .

(٢) انظر : الذيل والتكملة ٥/٢/٦٥٣ - ٦٦٢ .

(٣) انظر : الذيل والتكملة ٦/١٨ - ١٩ .

(٤) انظر : الذيل والتكملة ٦/٣٢ .

(٥) انظر : الذيل والتكملة ٦/٣٩ .

(٦) انظر : الذيل والتكملة ٦/١١٩ - ١٢٣ .

(٧) انظر : بغية الوعاة ١/٧٤ - ٧٥ .

٥٠ – محمد بن حسن بن عمر الفهري (٥٨٣ – ٦٦١ هـ) أبو عبد الله بن المحلي ، روى عن ابن خروف وأبي علي الشلوبين وابن معزوز وغيرهم [١] .

٥١ – جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (٦٠٠ – ٦٧٢ هـ) المعروف بابن مالك ، أخذ عن ثابت بن خيار ، وأحمد بن نوار وأبي علي الشلوبين ، وقيل : جلس في حلقة الشلوبين ثلاثة عشر يوما [٢] .

٥٢ – محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي (... – ٦٥٩ هـ) ابن الأبار ، أخذ عن أبي علي الشلوبين [٣] .

٥٣ – محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد الأنصاري الإشبيلي (... – ٦٢٨ هـ) أبو بكر القرطبي ، روى عن أبي إسحاق الشطاطي وابن الجد وابن صاف وابن طلحة ، وأبي القاسم بن بقي وأبي علي الشلوبين [٤] .

٥٤ – محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل المرسي (٥٧٠ – ٦٥٥ هـ) ، أبو عبد الله شرف الدين ، أخذ النحو عن ابن شريك الداني وابن الطيب النحوي والشلوبين والتاج الكندي [٥] .

٥٥ – محمد بن علي بن محمد بن إدريس بن أحمد الأنصاري ، أبو عبد الله الغرناطي ، روى عن أبي جعفر الساعدي وأبي الحجاج البياسي والشلوبين وأبي القاسم بن بقي [٦] .

٥٦ – محمد بن علي بن محمد بن سالم الأنصاري الجياني (... – ٦٤٠ تقريبا) أبو بكر يعرف بابن سالم وبابن الخياط ، روى عن أبي الحسين بن زرقون وأبي علي الشلوبين [٧] .

---

(١) انظر : الذيل والتكملة ٨/١/٢٨٩ – ٢٩٣ ، التكملة ١/٣٧١ .

(٢) انظر : بغية الوعاة ١/١٣٠ – ١٣٧ ، نفح الطيب ٢/٢٢٢ – ٢٣٣ ، شجرة النور ١٨٢ .

(٣) انظر : شجرة النور ٨٢ .

(٤) انظر : الذيل والتكملة ٦/٢٣٩ – ٢٤١ .

(٥) انظر : الذيل والتكملة ٦/٣٠٢ – ٣٠٤ ، بغية الوعاة ١/١٤٤ – ١٤٦ .

(٦) انظر : الذيل والتكملة ٦/٤٨٤ .

(٧) انظر : الذيل والتكملة ٦/٢٨٥ ، بغية الوعاة ١/١٨٨

٥٧ - محمد بن عمر الأندي الشاعر أبو بكر صاحب ابن سعيد ، قرأ العربية مع ابن سعيد على أبي علي الشلوبين [١] .

٥٨ - محمد بن عيسى المالقي المالكي (... - ٦٥١ هـ) أبو بكر الخزرجي ، اشتغل بالعربية على أبي علي الشلوبين [٢] .

٥٩ - محمد بن مالك بن عبد الرحمن بن المرحل المالقي نجل الإمام مالك بن المرحل ، أخذ العربية عن الأستاذ أبي علي الشلوبين [٣] .

٦٠ - محمد بن محمد بن أحمد الأنصاري المرسي (... - ٦٥٠ هـ) أبو عبد الله بن الجنان ، روى عن ابن خطاب وابن قطرال وأبي الربيع بن سالم والشلوبين [٤] .

٦١ - محمد بن محمد بن محمد بن أبي صالح التجيبي (... - ٦٤٤ هـ) أبو عبد الله ، وقيل : أبو صالح ، أخذ عن القرطبي والرندي وأبي علي الشلوبين [٥] .

٦٢ - محمد بن يحيى بن عبد الرحمن بن ربيع الأشعري المالقي (... - ٧١٧ هـ) ، شيخ مالقة أخذ عن الشلوبين والكبار [٦] .

٦٣ - محمد بن يوسف بن موسى بن يوسف بن موسى بن يوسف بن مسدي المهلبي (... - ٦٦٣ هـ) ابن مسدي ، روى عن ابن صلتان وأبي البقاء بن العديم والشلوبين وغيرهم [٧] .

٦٤ - يحيى بن ذي النون بن يحيى المقرئ الإشبيلي (... - ٦٣٣ هـ) أبو زكريا ،

---

(١) انظر : اختصار القدح المعلى ١٦٨ ، المغرب ٣٣٨/١ .
(٢) نفح الطيب ٢١٢/٢ - ٢١٣ .
(٣) انظر : برنامج الوادي آشي ١٣٢ - ١٣٣ .
(٤) انظر : الإحاطة ٣٤٨/٢ - ٣٤٩ ، نفح الطيب ٤١٦/٧ .
(٥) انظر : التكملة ٦٥٧/٢ .
(٦) انظر : برنامج الوادي آشي ١٣٧ ، شذرات الذهب ٥٧/٦ .
(٧) انظر : الديباج المذهب ٣٣٣/٢ - ٣٣٤ ، شجرة النور ١٨٢ .

أخذ عن الأستاذين أبي علي الشلوبين وأبي الحسن الدباج وغيرهم [١] .

٦٥ - يحيى بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أرقم النميري (... - ٦٤٨ هـ) أبو بكر ، أخذ عن أبي علي الرندي وابن خروف والشلوبين [٢] .

٦٦ - يحيى بن محمد بن يحيى بن محمد بن أحمد بن أبي القاسم بن سلمة السكوني (... - بعد ٦٤٣ هـ) روى عن أبي الحجاج بن غصن وأبي الحجاج بن وهبون الكلاعي وأخذ في كبره عن أبي علي الشلوبين [٣] .

وفاته :-

تكاد تجمع المصادر على أن أبا علي الشلوبين قد توفي في شهر صفر سنة خمس وأربعين وستمائة [٤] . إلا أن ابن سعيد خالف في هذا فذكر أن الشيخ أبا علي توفي ببلده سنة ست وأربعين وستمائة [٥] ، وهو مردود بأمرين :

١ - أن ابن سعيد لم يكن في إشبيلية سنة وفاة الشيخ والدليل على هذا أنه ذكر في المغرب قوله : « وقد بلغني أنه مات - رحمه الله [٦] - » وهذا يدل على عدم وجوده في إشبيلية حينذاك .

٢ - أن تلاميذ أبي علي المقربين قد قيدوا سنة وفاته وشهرها [٧] .

آراء العلماء فيه :-

١ - قال ابن الزبير : « وكان الأستاذ أبو علي رحمه الله إماماً في علم العربية غير مدافع ،

---

(١) انظر : صلة الصلة ١٩٥/٧ ، بغية الوعاة ٢٣٢/٢ .

(٢) انظر : بغية الوعاة ٣٤٠/٢ .

(٣) انظر : صلة الصلة ١٩٦/٧ .

(٤) انظر : برنامج الرعيني ٨٥ ، برنامج ابن أبي الربيع ٢٥٩ ، الذيل والتكملة ٤٦٤/٢/٥ ، البداية والنهاية ١٧٣/١٣ ، شذرات الذهب ٢٣٢/٥ - ٢٣٣ .

(٥) اختصار القدح المعلى ١٥٤

(٦) المغرب في حلى المغرب ١٣٠/٢

(٧) انظر ما ذكره الرعيني وابن الربيع في برنامجيهما وابن عبد الملك في الذيل والتكملة

وهو آخر أئمة ذلك الشأن بالمشرق والمغرب .... وأقرأ نحواً من ستين سنة ، وعلا صيته ، واشتهر ذكره ، وكان رحمه الله ذا معرفة بنقد الشعر وغيره ، بارعاً في التعليم ناصحا ، به أبقى الله ما بأيدي أهل المغرب من علم العربية » [١] .

٢ - قال ابن سعيد : « شهدت مجلساً أقرأ به بإشبيلية غاصاً بالبلديين والغرباء من الآفاق ، ثم رحلت فوجدت ذكره قد ملأ مسامع الشام والعراق ، وكان مع إمامته في النحو مقرئا لمصنفات الأدب الجليلة ، قائماً بمعرفتها وضبطها وروايتها عامراً بذلك غدوه وأصيله » [٢] .

٣ - قال ابن عبد الملك : « وكان ذا معرفة بالقراءات ، حاملاً للآداب واللغات ، آخذاً بطرف صالح من رواية الحديث ، متقدماً في العربية كبير أساتيذها بإشبيلية ، مبرزاً في تحصيلها ، مستبحراً في معرفتها ، متحققاً بها ، حسن الإلقاء لها والتعبير عن أغراضها ، وله فيها مصنفات نافعة وتنبيهات نبيلة وشروح واستدراكات وتكميلات تصدر لتدريسها بعد الثمانين وخمسمائة » [٣] .

٤ - قال أبو حيان : « وكان في وقته علماً في العربية إليه يرحل الناس من بلاد المغرب لا يجارى ولا يبارى قياماً عليها واستبحاراً وهو شيخ شيوخنا .... ولم ينجب أحد فيما علمناه من أهل النحو إنجابه ، وقد جمعت من تلاميذه ، نحواً من ثلاثين تلميذاً ليس منهم أحد إلا مشهودا له بالعلم والنحو » [٤] .

٥ - قال ابن مكتوم : « وقد تخرج بالأستاذ أبي علي - رحمه الله - ومهر بين يديه نحو أربعين رجلا ، كأبي الحسن بن عصفور ، وأبي الحسين بن أبي الربيع ... وكلهم أئمة علماء مصنفون في علم العربية وغيره ، قد طبقوا بعلمه الآفاق ، وملأوا بفوائده ، وفرائده الأوراق ، وأما من أخذ عنه وتمثل بين يديه للتعلم منه فعالم

---

(١) صلة الصلة ٧٠/٧ - ٧١ .
(٢) اختصار القدح المعلى ١٥٢ .
(٣) الذيل والتكملة ٤٦٢/٢/٥ .
(٤) التذييل والتكميل ١٢٦/٢ ب .

لا يحصون ، رحمه الله ورضي عنه » [١] .

هذه بعض أقوال الأئمة في أبي علي الشلوبين رحمه الله ولم أقف على من طعن في علمه أو دينه ، ولم يرم بزيغ أو ضلال ، وإنما عيب عليه بعض خلال أبنتها سابقا ، ولعل مردها ضيق أخلاق الرجل وحدة لسانه مما جلب عليه نقمة بعض الناس فعابوا عليه أشياء قل أن يسلم منها أحد :-

ومن ذا الذي تُرْضَى سَجَايَاهُ كُلُّها كَفَى المَرْءَ نُبْلاً أَنْ تُعَدَّ مَعَايِبُه

ب - آثاره :-

سوف أعرض - بمشيئة الله - لمصنفات أبي علي مرتبة حسب حروف الهجاء وهي :-

١ - « الاعتراض والانفصال فيما نسب فيه صاحب الجمل من كلامه إلى الاختلال » أحال عليه الشارح في باب معرفة علامات الإعراب قال : « وقد ذكرت في تقييدي على كتاب الجمل المعروف بكتاب الاعتراض والانفصال فيما نسب فيه صاحب الجمل من كلامه إلى الاختلال .... » [٢] . ولم أقف عليه .

٢ - أمثلة الجزولية ذكره د . رمضان ششن في فهارسه « نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا » [٣] وقد تمكنت بفضل الله من إحضار نسخة من هذا الكتاب [٤] وهي محفوظة في جوروم برقم ٢/٢٧٧٣ ، وعدد أوراقها تسع وستون ورقة ، كتب على غلافها : أمثلة الجزولية مما جمعه الشيخ الفقيه الأوحد الرئيس أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي الشلوبيني ، وفي آخرها : « فرغ من كتابته أبو بكر بن الحسن بن سعادة بن نعمة الله بن محمد السلماسي الحافظ في منتصف ذي الحجة حجة اثنتين وستين وستمائة » .

وقد قمت بتحقيقه ، وسوف يرى النور قريباً بإذن الله تعالى .

---

(١) تلخيص أخبار النحويين واللغويين ١٦٤ - ١٦٥ .

(٢) انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢٥٩ .

(٣) انظر : ٣٢٨/١ .

(٤) قام بتصويرها لي الأخ أ عبد الرحمن بن عبد الله الخضيري ، جزاه الله خيرا .

٣ برنامج شيوخه : جمعهم وفصل كيفية أخذه عنهم [١] ، وقيل : إن الذي جمع هذا البرنامج هو أبو محمد الحريري [٢] .

٤ تعليق على كتاب سيبويه . ذكره عدد ممن ترجم لأبي علي الشلوبين [٣] .

٥ التنابيه ، قال الدماميني : « قال الشلوبين في كتاب التنابيه جمع تنبيه [٤] » ، ولا أظنه كتاباً مستقلاً ، بل هو أحد حواشيه فهي كالتنبيهات على أمهات الكتب .

٦ – التوطئة : قام بتحقيقها يوسف أحمد المطوع لنيل درجة الماجستير من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة بإشراف أ.د. تمام حسان ، معتمداً على نسخة واحدة محفوظة في دار الكتب القومية بالقاهرة تحت رقم ٦٦٨ نحو تيمور . كما حققه : جمال عبد العاطي مخيمر لنيل درجة الماجستير من كلية اللغة العربية . جامعة الأزهر سنة ١٩٧٨ م . وطبع بتحقيق المطوع مرتين . الأولى سنة ١٩٧٣ م وعليها اعتمدت والثانية ١٤٠١ هـ ، قال ابن الزبير : « وألف كتاب التوطئة للكراسة المذكورة أيضاً تتميماً وتحريراً وتكملة » [٥] .

٧ – حواشي الإفصاح : الإفصاح كتاب لابن الطراوة هو كتاب « الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح » وقد قام بتحقيقه د . عياد بن عيد الثبيتي ، والحواشي موجودة على نسخة الأسكوريال رقم (١٨٣٠) .

٨ – حواشي إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج ، إيضاح المنهج لابن ملكون شيخ أبي علي جاء على نسخة إيطاليا : « السفر الثاني من إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج لأبي الفتح بن جني ، مما عني بجمعه الشيخ الفقيه الأستاذ النحوي اللغوي أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر بن ملكون

---

(١) الذيل والتكملة ٥/٢/٤٦٢ .
(٢) صلة الصلة ٧/٧١ .
(٣) إنباه الرواة ٢/٣٣٣ ، صلة الصلة ٧/٧١ ، إشارة التعيين ٢٤١ وغيرها .
(٤) تعليق الفرائد ١/٢١٤ .
(٥) صلة الصلة ٧/٧١ .

الحضرمي رضي الله عنه ، بتتبع عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي وإصلاحه ، رحمهم الله أجمعين » وهي محفوظة في مكتبة (اللورنزيانة) بمدينة (فلورانس) بإيطاليا . ومنها نسخة في الأسكوريال رقم (٣١٣) ، وثالثة في الزاوية الحمزاوية رقم (٢٣) وجاء في حاشية الصفحة الثالثة منها : « هذا أول موضع تكلم فيه أبو علي الشلوبين ، فالعلامة الموضوعة في هذا الكتاب على صورة ع هي علامة للحواشي التي كان وضعها على كتاب شيخه ابن ملكون رحمه الله » .

٩ – حواشي الحماسة أو شرح الحماسة منه نقل في تخليص الشواهد ٣٢١ ، الخزانة ٣٥٤/٩ .

١٠ – حواشي المفصل : قام بتحقيقه الأخ حماد محمد الثمالي لنيل درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بإشراف د . يوسف الضبع سنة ١٤٠٢ هـ معتمداً على نسختين نسخة جستربتي رقم ٥٠٢٦ ، ونسخة مكتبة الزاوية الحمزاوية بالمغرب .

١١ – حواشي المسائل العسكريات : المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي ، علق عليها الشلوبين بخطه جاء في أولها تحت العنوان بخط الشلوبين : « بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله وسلم ، قرأ عليّ جميع هذه المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي في هذه النسخة صاحبها الطالب الذكي الزكي أبو عمرو حكم بن إبراهيم بن محمد الغساني ، قراءة تفقه في معانيها وبحث عن دعاويها ، وإبداء إذا أمكن لضعيفها وواهيها ، ونبهت له بخطي على بعضها في حواشيها ، فليرو جميع ذلك عني ، وليحدث به من شاء ، وفي هذه النسخة أشياء مختلة المعاني كذلك كانت في أصل ابن بلبل الذي رجع إليه فيها قد أصلحتها له بما اقتضاه ... » .

وفي آخرها : « بلغت قراءة على الشيخ الفقيه الأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عبد الله الأزدي أدام الله سعادته وبلغه إرادته » . وهي محفوظة في المكتبة الحمزاوية رقم ٤٣ ، ومنها صورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى رقم ٥٥٥ .

١٢ – شرح الإيضاح ، وقد أحال عليه الشارح في شرحه هذا [١] ، وهو مفقود لم أقف عليه .

١٣ – الشرح الصغير للمقدمة الجزولية ، وقد قام بتحقيقه الشيخ / ناصر بن عبد الله الطريم لنيل درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بالرياض بإشراف أ.د. أمين السيد سنة ١٤٠١ هـ ، معتمداً على نسخة واحدة منها صورة في معهد المخطوطات تحت رقم (١٠٣) نحو .

١٤ – شرح المقدمة الجزولية الكبير وسوف أقدم عرضا له – إن شاء الله – إذ هو موضوع البحث .

١٥ – المسائل والأجوبة ، نقل عنه الشاطبي [٢] .

هذه هي أهم مصنفات أبي علي الشلوبين ، وقد وقع نظر بعض المعاصرين على قطعة من شرح الجزولية وفي آخرها : « انتهى كلام الشلوبيني على هذا الباب قدس الله روحه ونفعه بالعلم والإسلام وبتمام هذا الجزء يتم الشرح ، والحمد لله رب العالمين » ، وهو أمر يدعو إلى الشك ، خاصة أن مفهرسي الأسكوريال – وهو مكان الأصل لهذه القطعة – نسبوه إلى أبي علي الشلوبين [٣] ، وصنع صنيعهم المفهرسون في معهد المخطوطات العربية [٤] ، مما حدا به إلى أن يعده الشرح الكبير ، ويجعل هذا الكتاب الذي قمت بتحقيقه شرحاً وسيطاً .

وقد وقفت على تمام تلك القطعة وهي : جزء من الجزء الثاني من شرح الجزولية للأبذي من مقتنيات الزاوية الحمزاوية في المغرب إذ النسخة كاملة ، ثابتة النسبة إلى صاحبها الأبذي ، وبهذا ينتفي أن تكون هذه النسخة هي الشرح الكبير ، وينتفي عن هذا الشرح الذي قمت بتحقيقه أن يكون وسيطاً فهو إذن الشرح الكبير .

---

(١) انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٠٦ .

(٢) انظر : شرح الألفية ٢/٢٩٤ .

(٣) المخطوطات العربية في دير الأسكوريال ٢/١ رقم ٢ . باللغة الإنجليزية .

(٤) فهرس المخطوطات المصورة ١/٣٩٠ .

hanyalkaZZAZ

الفصل الأول

متن الجزولية

عرض وتحليل /

(أ) سبب تأليفها .
(ب) تحقيق اسمها .
(جـ) حديث عن الأسلوب .
(د) نهج المؤلف في تبويبها .
(هـ) مصادرها .
(و) المزايا والمآخذ .
(ز) موازنة بينها وبين جُمل الزجاجي .

hanyalkaZZAZ..

الفصل الأول

متن الجزولية « عرض وتحليل »

الجزولية مقدمة مختصرة في النحو ألفها أبو موسى الجزولي [١]، وقد تناولها عدد من العلماء بالشرح والتعليق والحديث عن صاحبها ، وسوف أعرض لها في نقاط على النحو الآتي :-

(أ) سبب تأليفها :-

ليس ثمة سبب واضح في وضع هذه المقدمة ، وإنما كان المراد بها الكلام على أبواب العربية بضبط قوانينها وتقييد مسائلها وإحكام أصولها [٢] . بأسلوب مختصر وعبارة قصيرة حتى يسهل على الطلاب حفظ متنها وتدبر معانيها : « ولقد أتى فيها بالعجائب ، وهي في غاية الإيجاز مع الاشتمال على شيء كثير من النحو ولم يسبق إلى مثلها » [٣] .

(ب) تسميتها :-

سميت هذه المقدمة بعدد من الأسماء ، وقد تحدث عن أسمائها المحدثون [٤] بما لا مزيد عليه لكنني سوف أورد هذه الأسماء بإجمال :-

١ - المقدمة : وهي تسمية ذكرها أبو علي الشلوبين في شرحيه .

٢ - القانون : وهي التسمية التي أطلقها الجزولي على مقدمته .

٣ - الكراس : وهذه تسمية اعتمدها العطار في شرحه .

---

(١) تقدمت ترجمته في شيوخ الشلوبين ص ٢٨ .

(٢) انظر : الذيل والتكملة ٢٤٩/١/٨ .

(٣) وفيات الأعيان ٤٨٨/٣ - ٤٨٩ .

(٤) تحدث عنها أحمد الزوفوي . انظر : أبو موسى الجزولي ٥٨ ، وسعد حمدان الغامدي . انظر : شرح الجزولية للأبذي ص ٦١ من الدراسة .

٤ - الإملاء : لكونها إملاء في النحو .

٥ - الجزولية : نسبة إلى مُمليها أبي موسى الجزولي .

٦ - الاعتماد : ذكرها ابن الأبار [١] .

٧ - التقييد : ذكره الزواوي .

٨ - المجموع : ذكره الزواوي .

إذن هناك تسمية واحدة اعتمدها الجزولي قال ابن خلكان : « كان إماماً في علم النحو ، كثير الاطلاع على دقائقه وغريبه وشاذه ، وصنف فيه المقدمة التي سماها القانون [٢] » ، وما صنعه ابن جعفر في شرحه على الجزولية وتسميته له « المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي » موافق لتسمية الجزولي لهذه المقدمة .

(جـ) أسلوبها :-

يتسم أسلوب المقدمة الجزولية بصفات أهمها :-

١ - الإيجاز الشديد :-

عبارة أبي موسى في قانونه موجزة غاية الإيجاز ، ذكر ذلك شراح الجزولية والمترجمون لأبي موسى وقد سبق قول ابن خلكان في ذلك ، ويؤيد ذلك صغر حجمها مع اشتمالها على جميع أبواب النحو .

٢ - الغموض :-

الإيجاز سبب الغموض قال اللورقي : « .... لا ينكشف لكل أحد معناها ، ولا يدرك إلا بعد التأمل مغزاها ، فربما قرأها الشادي فلم يَحْلَ منها بقرة عين ، أو حفظها المبتدئ فرجع عنها بخفي حنين ، وهذا مما يُنَفِّر الطباع منها ، ويصرف القلوبَ عنها ، مع أنها صدفةٌ احتوتْ على نكتٍ أنفسَ من الجواهر » [٣] .

---

(١) انظر : التكملة ١٦٩/١ .

(٢) وفيات الأعيان ٤٨٨/٣ .

(٣) المباحث الكاملية ١/١ .

٣ - قلة الشواهد :-

مما زاد في صعوبة الجزولية قلة الشواهد التي توضح القواعد وتدعمها ، وهذه سمة عامة في المتن كله ، فشواهده الشعرية لا تزيد على ثمانية أبيات فقط ؛ وسوف نرى ذلك في الموازنة بين الجزولية وجمل الزجاجي .

٤ - قلة الأمثلة :-

أمثلة الجزولية قليلة ، مما يجعل قواعده بعيدة المنال صعبة الفهم ، غير قريبة من الإدراك مما يجعل الطباع تنفر منها ، والقلوب تنصرف عنها .

٥ - التأثر بالمنطق :-

وهذا واضح جلي في أولها يؤيده قول ابن جعفر : « ثم إني وجدت أكثر أهل عصرنا مائلين إلى حفظه .... ورأيت أكثرهم يعجز عن فهمه والوصول إليه فضلا عن كشفه والكلام عليه ، حتى ظن بعضهم به أنه منطق أو أن أكثره منطق [1] » ، يؤيد هذا مثل قول الجزولي : « .... كل جنس قسم إلى أنواعه وإلى أشخاص أنواعه أو نوع قسم إلى أشخاصه فاسم المقسوم صادق على الأشخاص والأنواع وإلا فليست بأقسام له » [2] .

٦ - كثرة التقسيمات والتفريعات :-

مثال ذلك قوله - رحمه الله تعالى -: « الحرف كل كلمة لا تدل على معنى في نفسها لكن في غيرها ، ويجيء الحرف لمعنى في الاسم خاصة أو في الفعل خاصة أو رابطاً بين اسمين أو بين فعلين أو بين فعل واسم أو بين جملتين أو داخلاً على جملة تامة قالباً لمعناها ، أو مؤكداً له أو زائداً لمجرد التوكيد [3] » فقد ذكر هنا ثمانية أقسام للحرف من غير شاهد يعضدها أو مثال يوضحها ، مع أن شواهدها كثيرة وأمثلتها يسيرة .

---

(١) المنهاج الجلي ١ب .

(٢) الجزولية ١ب .

(٣) المصدر السابق ١ب .

٧ - الإجمال والإبهام :-

مثال ذلك قوله - رحمه الله تعالى - : « المفعول ما تضمنه الفعل من حدث وزمان والتزمه الحدث من مكان ، واستدعاه من محل وباعث ومصاحب »[١] . فقد عرض هنا إلى المفعول به والمفعول فيه زمانا أو مكانا ، والمفعول لأجله والمفعول معه وهذه سمة عامة في الكتاب كله .

(د) نهج المؤلف في تبويبها :-

لم أستطع أن أحدد منهجاً معيناً للنهج الذي اقتفاه أبو موسى الجزولي في مقدمته ، وكذلك صنع غيري قبلي ممن كتب عنه وعن مقدمته هذه ، فقد بدأ الجزولي حديثه عن الكلام وعرّفه . ثم تحدث عن تعريف الاسم والفعل والحرف ، وتحدث بعد ذلك عن معاني الحروف الثنائية ، وعرج بعد ذلك على الفاعل وعرّفه ، ثم المفعول فعرّفه تعريفاً يشمل كل أنواعه فقال : « المفعول ما تضمنه الفعل من الحدث والزمان ، والتزمه الحدث من مكان واستدعاه من محل وباعث ومصاحب »[٢] ، ألا ترى أنه أراد بقوله : ما تضمنه الفعل من الحدث المفعول المطلق ، وأراد بقوله : الزمان المفعول فيه إذا كان ظرف زمان ، وبقوله : والتزمه الحدث من مكان المفعول فيه إذا كان ظرف مكان ، وبقوله : واستدعاه من محل : يريد به المفعول به الذي هو محل فعل الفاعل ، وبقوله : وباعث : يريد المفعول لأجله ، وبقوله : ومصاحب : يريد المفعول معه[٣] .

ثم تحدث بعد هذا عن دلالة الفعل على المصدر ووقوعه على أحد الكلم الثلاث[٤] .

بعد هذا يأتي الحديث عن باب الإعراب : فيعرّفه ويذكر فائدته[٥] . ثم يعرّف

---

(١) الجزولية ٢أ .

(٢) الجزولية ١ب .

(٣) انظر : شرح المقدمة الجزولية الكبير ص ٢٣٨ - ٢٤١ .

(٤) الجزولية ٢أ .

(٥) المصدر السابق ٢أ .

البناء ويذكر الفرق بينه وبين الإعراب ، ثم يذكر ألقاب الإعراب وألقاب البناء وأصل الإعراب أنه للأسماء وعلة ذلك ، وأصل البناء للأفعال وعلة ذلك ، ثم إعراب للمضارع وعلته ، وتتوالى جزئيات هذا الباب : حديث عن المعرب من الكلم ، وعن التنوين وفائدته ، وعن المبني من الأسماء ، واحتياج الاسم إلى الألف واللام ، والنعت والتصغير ليختص بذلك ، فيفيد الإخبار عنه [١] .

وعن التصرف ، وعدم دخول الجزم على الأسماء وعن التثنية وتعريفها وشرطها وأصلها وفائدتها [٢] ، وعلة عدم دخولها الأفعال ، ثم عن الجمع : تعريفه وشرطه وفائدته وأصله وسبب العدول عن العطف ، وعلة عدم جمع الأفعال ، ثم عن التأنيث في الأشخاص والتذكير الشخصي ، ثم عن التنكير وهو تنكير الآحاد دون الأجناس ، ثم عن الإفراد الذي هو إفراد الأشخاص [٣] . يختم هذا الباب بأن « الفاعل يخبر عنه بفعله والفعل لا يخبر عنه فلا يكون فاعلا ، والمبتدأ يخبر عنه ، والفعل لا يخبر عنه فلا يكون مبتدأ ، المفعولية لا يصح معناها في الفعل فلا يكون مفعولا » [٤] .

هذا الباب الذي عقده أبو موسى – رحمه الله تعالى – للإعراب ، أثبت فيه أن الإعراب أصل في الاسم فرع في الفعل ، وأن البناء أصل في الأفعال فرع في الأسماء ، وانطلق بعد ذلك يتحدث عما يختص به الاسم من الألف واللام والنعت والتصغير والنداء والتثنية والجمع والتأنيث والتذكير والتنكير والفاعلية والابتدائية والمفعولية .

بعد هذا تتوالى أبواب الجزولية باب علامات الإعراب [٥] ، باب الأفعال [٦] وفيه الحديث عن النواصب والجوازم ، باب الاسم المثنى [٧] إما صحيح .... فيه

---

(١) الجزولية ٢ب .
(٢) المصدر السابق ٢ب .
(٣) المصدر السابق ٣أ .
(٤) المصدر السابق ٣ب .
(٥) المصدر السابق ٣ب .
(٦) المصدر السابق ٦ب .
(٧) المصدر السابق ٩أ .

الحديث عن كيفية التثنية وكيفية الجمع ، باب فيه ذكر لشيء من أحكام الفاعل [١] ، باب الموصولات [٢] ، باب النعت [٣] فيه تحدث عن المعارف : الضمير ، العلم المعرف بالأداة ، الإشارة باب العطف [٤] ، باب التوكيد [٥] ، باب البدل [٦] ، باب الأفعال بالنسبة إلى التعدي [٧] ثم تتابع أبواب المسائل النحوية والصرفية [٨] .

وهذه الأبواب تختلف تبعا للنسخ في الترتيب والتبويب فهذه نسخة تيمور تختلف عن نسخة فاس ، وتختلف عنهما نسخة علم الدين اللورقي التي اعتمدها في شرحه . فمثلا باب الوقف جاء في نسخة فاس بين بابي أقسام المفعولين وباب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره [٩] وهو في التيمورية بعد باب ما ينتصب على إضمار الفعل [١٠] . ولم يرد في نسخة فاس باب جمع الاسم الثلاثي صفة ؛ وهو في التيمورية [١١] . وكذلك باب اسم الزمان والمكان والمصدر الميمي لم يرد في نسخة فاس وهو في التيمورية [١٢] ، وهكذا كما ترى في حواشي آخر الرسالة .

أما اللورقي فقد تقدم عنده « باب أحرف الجواب » فجاء بعد باب الإخبار بالذي وفروعه [١٣] . وجاء في نسخة فاس وتيمور آخر الأبواب .

---

(١) الجزولية ١٠أ .
(٢) المصدر السابق ١١أ .
(٣) المصدر السابق ١٢أ .
(٤) المصدر السابق ١٥أ .
(٥) المصدر السابق ١٥ب .
(٦) المصدر السابق ١٦أ .
(٧) المصدر السابق ١٦أ .
(٨) انظر : فهرس الموضوعات .
(٩) انظر : نسخة فاس ٤١ب ، ٤٢أ ، ٤٢ب .
(١٠) نسخة تيمور ١١١ .
(١١) نسخة تيمور ١١٤ .
(١٢) نسخة تيمور ١١٧ .
(١٣) المباحث الكاملية ٤٦٩/٢ .

وهذا يؤكد أن صاحبهما لم يترسم خطاً معيناً في تبويبه لها ، كما أن اختلاف ترتيبها ونقص بعض أبوابها يؤكد ما قيل : إنها إملاء أملاه الشيخ على طلابه عدة مرات [١] .

(هـ) مصادرها :–

لخص أحمد الزواوي مصادر الجزولي في نقطتين :–

١ – مصادر شفوية .

٢ – مصادر كتابية .

المصادر الشفوية تتلخص فيمن تلقى عنهم الجزولي مشافهة ، ولم ينص على أحد غير شيخه ابن بري فقد نقل عنه مسألة واحدة في آخر باب من الجزولية وهو : باب من حروف التصديق والإيجاب « وآخر مسألة من هذا الباب وهي مسألة اسمية جير » [٢] .

المصادر الكتابية تتلخص في صنفين : صنف أخذ أبو موسى عنهم من كتبهم وصرح بأسمائهم وهم :–

١ – سيبويه نقل عنه غير مرة . ٢ – الكسائي .

٣ – الفراء . ٤ – الأخفش .

٥ – المازني . ٦ – المبرد .

٧ – الزجاج . ٨ – ابن كيسان .

وصنف آخر استفاد من كتبهم ولم يصرح بأسمائهم أو بأسماء مصنفاتهم وهم :–

١ – الفارسي . ٢ – الرماني .

٣ – عبد القاهر الجرجاني . ٤ – الزجاجي .

٥ – الزمخشري وغيرهم .

---

(١) أبو موسى الجزولي ٦٢ .

(٢) انظر : نسخة فاس ٤٧ب ٤٨أ .

وقد ذكر الزواوي صور هذه الاستفادة بشيء من التفصيل [١].

(و) المزايا والمآخذ :-

قال علم الدين اللورقي : « ... إنها صدفة احتوت على نكت أنفس من الجواهر ، وتضمنت درر معان أثلت للغائص عليها مآثر ومفاخر ، وكنت ممن حصلها من معدنها وغربها عن موطنها » [٢] ، وقال ابن جعفر عن القانون : إنه وإن « كان صغير الحجم لكنه كثير العلم كبير الاسم ، مستغلق النظم مستعص على الفهم ، مشتمل على لباب الأدب ، منطوٍ على سر كلام العرب متضمن للنكت القريبة الغريبة [٣] » .

الجزولية نص نحوي مختصر صغير مجرد ، سهل حفظه وتعلمه ، يسهل أيضاً تعليمه وشرحه ، لذا كان الجزولي يعلمه لطلابه ، وقرئ أيضا على الأستاذ أبي علي مرات عديدة ، فشرحه شرحاً صغيراً كما سنرى ، ثم وسعه وأفاض فيه في الشرح الكبير ، مما يدل على مكانتها .

أما أهم المآخذ فهي على النحو الآتي :-

١ - خلو الكتاب من الشواهد والأمثلة .

قد ذكرت في الحديث عن أسلوب أبي موسى في الجزولية أنه تجنب الشواهد والأمثلة ، مما يجعل النص مستغلقاً فهمه ، صعباً مرامه ، وهذا واضح لمن قرأها .

٢ - تشتت جزئيات الباب الواحد في أكثر من موطن .

مثال ذلك : عرض المؤلف لتعريف الفاعل في باب الكلام [٤] . وبعد عشر ورقات تقريباً تراه يتحدث في باب مستقل عن أحكام الفاعل [٥] ، وعَرَضَ لتعريف المفعول به في باب الكلام [٤] ، وبعد عدد من الأبواب عرض للمفعول

---

(١) انظر : أبو موسى الجزولي ٩٤ - ١٠٠ .

(٢) المباحث الكاملية ١/١ .

(٣) المنهاج الجلي ١ب .

(٤) الجزولية ١ب .

(٥) المصدر السابق ١٠أ .

معه والمفعول لأجله [١] وبعده يتحدث عن باب الحكاية وباب الهجاء وباب من المميز ثم يعود ليتحدث عن باب حذف عامل النصب في الأسماء [٢] ، وعرض للتثنية والجمع في ثلاثة مواطن متباعدة . وغير ذلك مما يدركه من نظر في فهرس الموضوعات في هذا البحث أو في شرح من شروح الجزولية .

٣ – التفريق بين أبواب كان حقها أن تكون متوالية أو أن تكون هناك علاقة بين بعض جزئياتها .

مثال ذلك : (باب المبتدأ والخبر) ونواسخهما ، تحدث عن باب الابتداء [٣] ، بعده تحدث عن باب الاشتغال [٤] ، بعد ذلك تحدث عن الأفعال الناسخة [٥] ثم الحروف الناسخة [٦] ، وبعد عدد من الأبواب تأتي باب (ما ولا) المشبهتين بليس [٧] ، وبعد عدد آخر من الأبواب تأتي أفعال المقاربة .

٤ – إدخال ما حقه ألا يدخل .

مثال ذلك : تحدث في باب النعت [٨] عن المعارف بالتفصيل ؛ وعن الضمير بشيء من التوسع ثم عن العلم وأقسامه ، ثم عن المعرف بالأداة ، ثم عن أسماء الإشارة ومراتب المشار إليه [٩] .

٥ – إدخال كل في الحدود .

قال الجزولي : « الفعل : كل كلمة دلت على معنى في نفسها وتعرض لزمان

---

(١) الجزولية نسخة تيمور ١٠٧ .
(٢) المصدر السابق ١٠٨ – ١٠٩ .
(٣) الجزولية ١٨ب .
(٤) المصدر السابق ١٩ب .
(٥) المصدر السابق ١٩ب .
(٦) المصدر السابق ٢٢ب .
(٧) المصدر السابق ٢٨أ .
(٨) المصدر السابق ١٢أ . والحديث عن النعت لا يتجاوز نصف ورقة .
(٩) المصدر السابق ١٢أ – ١٤ب .

وجود ذلك المعنى [١] » ، قال الأبذي : « وهذا الحد منقود من جهات ، منها : أنه أدخل فيه لفظ (كل) ، وليست (كل) من الألفاظ التي تدخل في الحدود ، بل يختبر الحد بها إذا طرد وعكس » [٢] .

٦ – عدم نسبة كثير من الآراء مع شهرتها وإنما يكتفي بقوله : فيها على رأي [٣] ، من غير أن ينسبه إلى أحد مع العلم بأنه قد نسب بعض الآراء إلى سيبويه والخليل والأخفش وأبي عمر بن العلاء وأبي عبيدة وغيرهم .

إن صغر الجزولية جعل الشراح يستدركون عليها أشياء ، وينبهون على مواضع كان المؤدي لها التساهل في التعبير أو الاصطلاح ، وقد اعتذر الشلوبين عن أبي موسى في مواطن كثيرة .

(ز) موازنة بين الجزولية وجمل الزجاجي :-

ذكر القدماء أن ثمة علاقة بين المقدمة الجزولية وجمل الزجاجي قال ابن عبد الملك : « وله – يعني الجزولي – مصنفات في النحو مفيدة ، أشهرها التقييد المحاذي به أبواب الجمل للزجاجي المسمى بالاعتماد وبالقانون أيضا ، الجاري عليه بين الناس اسم : « الكراسة القزولية » [٤] ، بل يرى اللورقي ما هو أكبر من هذا فيقول : « فإنه لما كانت الجزولية الموضوعة كالحواشي على جمل أبي القاسم الزجاجي لا ينكشف لكل أحد معناها » [٥] . فهو يرى أنها كالحواشي على الجمل ، ويرى العطار أن الجزولية لإصلاح الجمل بضبط فصوله وأبوابه فيقول : « وإنما وجب استدراك هذا الفصل لأمرين : أحدهما : أن صاحب الجمل قد ذكره فإغفاله إياه لا يصلح ، وهو يريد ضبط أبواب الجمل وفصوله ..

---

(١) الجزولية ١ب .
(٢) شرح الجزولية ١٦/١ .
(٣) انظر مثلا : الجزولية ١٧أ ، ٢١ب ، ٢٥أ ، ٢٨أ .
(٤) الذيل والتكملة ٢٤٨/١/٨ .
(٥) المباحث الكاملية ١/١ .

الثاني : أنه مما تدعو إليه الضرورة في الكلام »[١] ، والذي أميل إليه ما يأتي :-

١ - ليست الجزولية شرحاً للجمل أو حاشية عليه بل هو : « كتاب مستقل وضعه أبو موسى بمثابة قانون عام للنحو ، وكان يسعى من ورائه إلى إحكام أصول العربية وضبط قواعدها العامة »[٢] . ومما يؤكد ذلك أن الحدود في الكتابين تختلف اختلافا تاما انظر حد الاسم[٣] وحد الفعل[٣] وحد الحال[٤] كما أن الجزولي يعرف المصطلحات وهو ما أغفله الزجاجي مثل : عطف النسق[٥] ، التوكيد[٦] ، البدل[٧] ، الابتداء[٨] وغيرها . كما يختلفان اختلافا تاماً في عرض المادة العلمية في الباب الواحد انظر مثلا : باب التوكيد[٩] ، باب ألف القطع وألف الوصل في الجمل[١٠] ويقابله باب همزة الوصل في الجزولية[١٠] ، مثال ثالث باب الحكاية في الجمل استغرق من ص ٣٢٥ - ٣٤٨ ، وهو في الجزولية أقل من صفحة[١١] .

٢ - لاشك أن الجزولي استفاد من تبويب الجمل فسار عليه في أغلب أبوابه .

٣ - أن هناك اختلافاً بين الكتابين ، وهو قليل ، ولا يعدو أن يكون مرده اختلاف مجالس إملاء الجزولية ، فقد ترى أن الجزولية نفسها تختلف في الترتيب والتبويب فنسخة اللورقي تختلف عن نسخة الشلوبين وهما تختلفان عن نسخة فاس كما سبق في الحديث في نهج المؤلف في تبويبها .

---

(١) المشكاة والنبراس ٥٩٢/١ .
(٢) أبو موسى الجزولي ٦٨ .
(٣) الجمل ١ ، الجزولية ١ب .
(٤) الجمل ٣٥ ، الجزولية ١٨أ .
(٥) الجمل ١٧ ، الجزولية ١٥أ .
(٦) الجمل ٢١ ، الجزولية ١٥ب .
(٧) الجمل ٢٣ ، الجزولية ١٦أ .
(٨) الجمل ٣٦ ، الجزولية ١٨ب .
(٩) الجمل ٢١ - ٢٢ ، الجزولية ١٥ب - ١٦أ .
(١٠) الجمل ٢٥٧ - ٢٥٨ ، الجزولية ٣٨ب ٣٩أ .
(١١) الجزولية نيسور ١٠٨ .

ولقائل أن يقول : نعم اختلفت حدود أبي موسى عن حدود الزجاجي ، وأضاف حدوداً أخرى لم يضعها أبو القاسم الزجاجي كل ذلك من أجل ضبط الجمل وتقريره في قواعد ثابتة .

وهذا كلام لا يبعد أن يكون له جانب من الصحة ، لكنه لا ينفي عن الجزولية استقلالها ، ولهذا سوف أعقد موازنة بين الجزولية والجمل في جانبين :-

١ - الشواهد . ٢ - المادة العلمية .

أولا : الشواهد :-

بلغت الشواهد من القرآن الكريم في جمل الزجاجي ستا وعشرين ومائة آية وفي الجزولية أربع آيات فقط ، واستشهد الزجاجي بحديثين ، والجزولي بحديث واحد ، استشهد الزجاجي بعشرة أقوال للعرب ، والجزولي بستة فقط ، بلغت أبيات الشعر عند الزجاجي أربعة وثمانين ومائة بيت ، أما الجزولي فلم يرد في مقدمته سوى ثمانية أبيات .. بهذا يتضح جليا وفرة شواهد الجمل وتنوعها ، وندرة شواهد الجزولية .

ثانيا : المادة العلمية :-

اختلفت مادة الكتابين اختلافا جليا ، ولا غرابة في هذا ؛ لأن الجزولية كما مر سابقا - في نظر بعض الأئمة - كالحواشي على الجمل [1] ، وإذا كان الأمر كذلك فبدهي أن تكون الحاشية توضيحا أو تكملة أو تأسيسا لما هو مفيد ، وهكذا كان وكد الجزولي في كتابه ، وسأضرب أمثلة لاختلاف المادة العلمية بينهما :-

١ - باب الكلام :-

تحدث أبو القاسم فيه عن أقسام الكلام الثلاثة وعرف الاسم والفعل والحرف [2] ،

---

(١) انظر ما سبق ص : ٦٠ .
(٢) الجمل ١ .

أما الجزولي فقد عرف الكلام وذكر أقسامه المنطقية ، وعرف الاسم ثم الفعل ثم الحرف بتعريف مغاير لتعريف الزجاجي ، ثم تحدث عن معاني الحروف الثمانية ، وعرف الفاعل والمفعول ، ثم تحدث عن دلالة الفعل على المصدر وعلى الزمان [١] .
ولم يعرض الزجاجي لشيء من ذلك [٢] .

٢ - باب الإعراب :-

تحدث فيه الزجاجي عن « إعراب الأسماء : رفع ونصب وخفض ولا جزم فيها ، وإعراب الأفعال رفع ونصب وجزم ولا خفض فيها » [٣] وتحدث عما ينفرد به الاسم وعما ينفرد به الفعل ، وعلة عدم جزم الأسماء وعلة عدم خفض الأفعال في نصف صفحة فقط .

أما الجزولي فقد : عرف الإعراب وذكر فائدته ، وعرف البناء ، ثم الفرق بينهما ، وذكر ألقاب الإعراب الأربعة ، وألقاب البناء الأربعة ، وأصل الإعراب للأسماء وعلة ذلك ، وأصل البناء للأفعال وعلة ذلك ، وعلة إعراب المضارع وأوجه مضارعته للاسم ، ثم تحدث عن المعرب من الكلم ، وعرف التنوين وذكر فائدته وعدم دخوله الفعل والحرف ، وتحدث عن المبني من الأسماء وعن الألف واللام والنعت والتصغير واحتياج الاسم لهما ليختص فيفيد الإخبار عنه ، وعدم دخول ذلك على الفعل والحرف ، وذكر المنادى وأنه مفعول والفعل لا يكون مفعولاً فلا ينادى ، والتصرف في الأفعال يقابله التمكن في الأسماء ، ثم تحدث عن التثنية وعن الجمع ، ومدلولات الأفعال أجناس فلا تثنى ولا تجمع ، وتحدث عن التأنيث الشخصي والتذكير الشخصي ، والتنكير والإفراد ، وأن الفاعل يخبر عنه بفعله والمبتدأ يخبر عنه والفعل لا يخبر عنه فلا يكون فاعلاً ولا مبتدأ ، وختم حديثه عن المفعولية وأنها لا يصح معناها في الفعل فلا يكون مفعولا [٤] .

---

(١) الجزولية ١ب - ٢أ .
(٢) انظر الجمل ١ .
(٣) الجمل ٢ .
(٤) الجزولية ٢أ - ٣ب . ثلاث صفحات ونصف .

وكان حديثهما معاً مجرداً عن الأمثلة .

٣ - باب حبذا :-

تحدث الزجاجي عن أنه (حب) رفع (ذا) ثم لزم مكاناً واحداً ، وذكر أنه يرفع ما بعده ويجيء معه الحال والتمييز ، ومثل لذلك بخمسة أمثلة واستشهد له بقول جرير :-

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ   وحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا [١]

أما الجزولي فقال : « (حب) من قولك : حبذا فعل ، فاعله (ذا) وذا لا يتغير بحسب المشار إليه لأنه حبذا أجري مجرى المثل حين نقل عما وضع له واستعمل للمحمدة والثناء كنعم [٢] » ، ثم ذكر حكم المنصوب بعده من النكرات أنه تفسير للمبهم ، وقيل فيه : مشتقاً حال ، وحكم الجمع بينه وبين (ذا) ، لأن (ذا) مبهم والمبهم يسد مسد المضمر ، فإذا جمعوا بينه وبين اسم الجنس في نعم فان يجمعوا بينه وبين (ذا) أولى [٣] ، وذكر بعد ذلك أنه لابد له من مرفوع هو بمنزلة الممدوح في نعم . بعد هذا تحدث عن كل فعل على (فَعُل) فالعرب تسكن وسطه تخفيفا ، فإن كان فيه معنى المدح استجازوا النقل .

حديث الجزولي - في هذا الباب لا يختلف عن باقي الأبواب - مجرد من الأمثلة ، وهذه سمة تسجل للزجاجي خلافاً لأبي موسى الذي عني بالقاعدة دون المثال .

٤ - حروف الجواب :-

تحدث الزجاجي عن الجواب ببلى ونعم ، وذكر أن السؤال إن كان موجباً كان جوابه بنَعَم ، وإن كان غير موجب فجوابه ببلى ، ومثل لذلك بستة أمثلة وشاهدين من القرآن ، ولم يزد على ذلك [٤] .

---

(١) الجمل ١١٠ .

(٢) الجزولية ٢٩أ .

(٣) المصدر السابق ٢٩أ .

(٤) الجمل ٣٤٥ .

أما الجزولي فقرر قاعدة للجواب بنعم ، وأخرى للجواب ببلى مقترنا باستفهام أو غير مقترن وذكر قول الجوهري وقول الأخفش . ثم تحدث عن (إن) بمعنى نعم وذكر قول أبي عبيدة وأيده بشاهد . ومن أحرف الجواب التي ذكرها أي ومثل لها ، و(جير) عند بعضهم وذكر قول الجوهري ، وجاء بعده بقول شيخه أبي محمد ابن بري مستدلا على اسميتها ببيت شعر [1] .

بعد هذا العرض يتضح أن الجزولي أفاد من الجمل ، لكن مقدمته تختلف عن الجمل اختلافاً كبيراً في المادة بالزيادة والتوسع ، وهذا ظاهر من الأمثلة السابقة .

(١) الجزولية ٤٧ب ــ ٤٨أ

الفصل الثاني :

أثــر الجزولية

(أ) الشروح .

(ب) المختصرات .

(جـ) النظم .

الفصل الثاني

أثر الجزولية

أولا : الشروح :-

حظيت الجزولية بعدد من الشروح وأهم شراحها هم :-

١ - أبو موسى الجزولي (٥٤٠ هـ - ٦٠٧ هـ) .

شرح أبو موسى الجزولي مقدمته الجزولية ذكر ذلك ابن خلكان [١] وابن عبد الملك [٢] ، ولعل هذا الشرح هو النسخة الكبرى التي وقف عليها اللورقي والعطار ، قال اللورقي : « قال - رحمه الله تعالى - : والإحاطة تتبع الاسم المعرفة المتجزىء ، والمتجزىء يكون بحسب العامل والمعمول ، تقول : رأيت زيداً كُلَّه ، ولا يجوز جاء زيد كلُّه ، لأن العامل لا يجزىء المفرد ، وفي الأخرى : وأما الإحاطة فما يفيدها تتبع الاسم المعرفة بشرط أن يقع موقعاً يصلح فيه أن يبدل . قلت : هذا آخر ما وجدنا من النسخة المتأخرة الكبرى وليتها تمت وكملت » [٣] ، بينما يتردد ذكرها عند العطار في مواطن كثيرة مثال ذلك : « وكذلك ما ذكره في النسخة الكبرى من أن المشدد الياء يحرك بالحركات الثلاث غير معروف [٤] » ، وقول العطار : « وإنما الموصول الذي فيه الألف واللام إن كان مشتقاً فهو ينعت وينعت به كالطويل في كل شيء ، هذا كله على مذهب المؤلف الذي نص عليه في كراسه الكبير [٥] » . وقال العطار أيضاً : « وقوله - يعني الجزولي -: فإن اتفق أن يكون ماهما فيه مشتقاً فالأجود أن

(١) وفيات الأعيان ٣/٤٩٠ .

(٢) الذيل والتكملة ٨/١/٢٤٨ ، ونص على أن أبا موسى توفي قبل إكماله ، مما يؤيد قول اللورقي الآتي .

(٣) المباحث الكاملية ١/٣٩٠ .

(٤) المشكاة والنبراس ١/١٢٣ (ف) .

(٥) المصدر السابق ١/١٦٨ (ف) .

يكون مما يخص الجنس المقصود ، قد شرح مقصده في النسخة الكبرى فقال : لأن ذلك من باب إقامة الصفة مقام الموصوف [١] » ، وهذا النص الأخير يقطع بأن النسخة الكبرى شرح الجزولية .

٢ - **أبو بكر بن طلحة** : وهو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن أحمد الأموي (٥٤٥ - ٦١٨ هـ) . قيل : إنه درس القانون وله شرح عليه ، ومنه نقل في الشرح الكبير رد على أبي موسى [٢] .

٣ - **ابن معطي** : يحيى بن معطي بن عبد النور أبو زكرياء (٥٦٤ - ٦٢٨ هـ) . من تلاميذ أبي موسى الجزولي له شرح على الجزولية [٣] وكان متداولاً عند النحاة المتأخرين [٤] .

٤ - **ابن الخباز** : أحمد بن الحسين بن أحمد شمس الدين الخباز الإربلي (... - ٦٣٧ هـ) . له شرح على الجزولية [٥] ، قال ابن هشام : « وذكر ابن الخباز في شرح الجزولية أن أقسام التنوين عشرة » [٦] .

٥ - **أبو زكرياء بن علي** ، « شيخ العطار » .

له شرح وتقريرات على الجزولية [٧] ، وشرحه « يتسم بسمات خاصة استنادا إلى ما نقله عنه تلميذه أبو إسحاق العطار ، فهو يهم بتوجيه عبارة أبي موسى ، وحل الإشكالات التي أوردت عليه في بعض المواضع ويرد الاعتراضات التي وجهها لعبارته بعض الدراسين قبله ، ولا سيما أبو علي الشلوبين [٨] » وهاك نموذجين من

---

(١) المصدر السابق ١٦٨/١ (ف) ، وانظر أيضا ١٢٢ ، ١٩٧ . وغيرها .

(٢) أبو موسى الجزولي ٢٢٦ ، الشرح الكبير ص ١٩٩ .

(٣) المصدر السابق ٢٢٢ ، ٢٢٨ ، مقدمة الفصول الخمسون ٢٦ .

(٤) انظر التعليقة على المقرب ١١٨ب .

(٥) كشف الظنون ١٨٠١/٢ .

(٦) مغني اللبيب ٣٧٦/١ .

(٧) نقل العطار عنه نقولا كثيرة . انظر : المشكلة والنبراس ١٧/١ ، ٣١ ، ٨٦ ، ١٤٧ (ف) .

(٨) أبو موسى الجزولي ٢٢٨ .

كلامه قال تلميذه العطار : « نقصه - يعني الجزولي - أمران ؛ أحدهما : أن تكون همزة القطع سقطت من أوله نحو يطيع ويجيب ويعيد ، إذا أمرت رددت همزة القطع فقلت : أطع وأعد ، ولا يترك على حركته كما قال المؤلف ... قال شيخنا أبو زكريا رحمه الله يمكن أن يجاب عنه بأن هذا ترك على حركته ولم يغير ورد إليه ما حذف منه على نحو ما كان أصله أن ينطق به [1] » والنموذج الآخر : « .... وأما شيخنا أبو زكريا فقال : إنه يريد بالذي يثنى ويجمع مضمر (رُبَّ) ، وبالذي لا يثنى ولا يجمع مضمر نعم وبئس » [2] .

٦ - الشريشي : أحمد بن محمد بن أحمد بن خلف البكري (٥٨٣ - ٦٤٠ هـ) .

له شرح على المقدمة الجزولية ذكره السيوطي [3] وإسماعيل باشا البغدادي [4] .

(٧ - ١٠) أبو علي الشلوبين ، له التوطئة وهي توطئة للجزولية وأمثلة الجزولية والشرح الصغير والشرح الكبير ، وقد تقدم الحديث عنها في مصنفات أبي علي [5] .

١١ - اليماني : أبو عثمان سعد بن أحمد بن عبد الله (... - ٦٤٥ هـ) .

شرح الجزولية ذكره السيوطي [6] وحاجي خليفة [7] .

١٢ - ابن الحاجب : عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي المالكي (٥٧١ - ٦٤٦ هـ) . شرح المقدمة الجزولية ومن شرحه نسخة في جامع القرويين بفاس ١١٩٨ [8] .

---

(١) المشكاة والنبراس ٨٦/١ (ف) .

(٢) المشكاة والنبراس ١٤٧/١ .

(٣) بغية الوعاة ٣٦٠/١ .

(٤) هدية العارفين ٩٤/٥ .

(٥) انظر ما سبق ص ٤٤ - ٤٧ .

(٦) بغية الوعاة ٥٧٧/١

(٧) كشف الظنون ١٨٠٠/٢

(٨) انظر : تاريخ الأدب العربي ٣٥٠/٥ . ابن الحاجب النحوي ١١٥ - ١١٦ .

١٣ الشلوبين الصغير : محمد بن علي بن محمد الأنصاري المالقي (... ٦٦٠ هـ تقريبا) .

أكمل شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية [١] .

١٤ – العلم اللورقي : أبو القاسم بن أحمد بن الموفق اللورقي الأندلسي النحوى (٥٧٥ – ٦٦١ هـ) . شرح المقدمة الجزولية شرحا سماه المباحث الكاملية ، شرح المقدمة الجزولية حققه شعبان عبد الوهاب محمد لنيل درجة الدكتوراه من كلية دار العلوم عام ١٣٩٨ هـ معتمدا على نسختين .

١٥ – ابن عصفور : (٥٩٧ – ٦٦٩ هـ) .

شرح الجزولية ولم يتمه ، وأتمه تلميذه الشلوبين الصغير [٢] .

١٦ – ابن مالك : (٥٩٨ – ٦٧٢ هـ) .

شرح الجزولية ذكر ذلك السيوطي [٣] وحاجي خليفة [٤] ، وما ذكر الأخير من أن كتاب ابن مالك على الجزولية هو : المنهاج الجلي ليس صحيحاً ، لأنه وُجِدَت نسخ تامة من هذا الشرح منسوبة إلى صاحبها وسيأتي .

١٧ – ابن ميمون : أبو عبد الله محمد بن الحسن بن علي بن ميمون التيمي القلعي (... – ٦٧٣ هـ) . قرأ عليه تلميذه الغبريني قانون الجزولي [٥] ، وشرحه .

١٨ – الأبذي أبو الحسن : (٦١٣ – ٦٨٠ هـ) .

شرح الجزولية ، وقد قام بتحقيق الجزء الأول د . سعد بن حمدان الغامدي لنيل درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية ، بجامعة أم القرى ١٤٠٥ هـ معتمداً على نسخة واحدة . ويقوم الآن بتحقيق الجزء الثاني من الكتاب .

---

(١) الذيل والتكملة ٤٨٣/٦ ، بغية الوعاة ١٨٧/١ ، كشف الظنون ١٨٠١/٢ .

(٢) انظر : المصادر السابقة .

(٣) بغية الوعاة ١٣٣/١ .

(٤) كشف الظنون ١٨٠٠/٢ .

(٥) عنوان الدراية ١٢٦ .

١٩ - الشاطبي : أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن يعقوب الخزرجي الشاطبي (... - ٦٩٠ هـ) . شرح قانون الجزولي [١] .

٢٠ - رضي الدين إبراهيم بن جعفر الإربلي :

من علماء القرن السابع الهجري نقل عنه الرضي في شرح الكافية نصوصاً كثيرة في شرح الكافية ، وجميع هذه الأقوال موجودة في شرحه على الجزولية المسمى « المنهاج الجلي في شرح قانون الجزولي [٢] » .

٢١ - أبو جعفر المالقي : أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد (... - ٧٠٢ هـ) .

شرح الجزولية ذكر ذلك ابن الخطيب [٣] والسيوطي [٤] وحاجي خليفة [٥] .

٢٢ - ابن الفخار : محمد بن علي بن أحمد بن الفخار الجذامي الأركشي (... - ٧٢٣ هـ) .

شرح الجزولية شرحاً سماه : « منح الضوابط المقسمة في شرح قوانين المقدمة » [٦] .

٢٣ - الحلّي : أبو منصور الحسن بن يوسف بن علي المطهر الحلي (٦٤٨ - ٧٢٦ هـ) .

له المقاصد الوافية بفوائد القانون والكافية [٧] .

٢٤ - العطار : إبراهيم بن عبد السلام العطار (... - كان حيا سنة ٧٠٥ هـ) .

شرح الجزولية بشرح سماه : « المشكاة والنبراس على شرح كتاب الكراس منه نسخة في مكتبة خزانة القرويين بفاس رقم ل ٥٠٧/٤٠ جزءان .

---

(١) انظر : عنوان الدراية ١٢٦ ، الذيل والتكملة ٦/ ٥١٠ ، نفح الطيب ٢/ ٦١٦ .

(٢) يحقق القسم الأول منه على ثلاث نسخ عبد الرحمن بن عبد الله الخضيري في قسم النحو والصرف وفقه اللغة في كلية اللغة العربية بالرياض لنيل درجة الدكتوراه .

(٣) الإحاطة ١/ ١٩٨ .

(٤) بغية الوعاة ١/ ٣٣١ .

(٥) كشف الظنون ٢/ ١٨٠٠ .

(٦) درة الحجال ٢/ ٨٣ ، ١٢٦ .

(٧) روضات الجنات ٢/ ٢٧٢ .

٢٥ – ابن أم قاسم : حسن بن قاسم المرادي (... – ٧٤٩ هـ) .

ذكر ابن حجر أن له شرحاً على المقدمة الجزولية [١] .

٢٦ – الأليري : محمد بن علي بن أحمد الخولاني الأليري (... – ٧٥٤ هـ) .

ذكر حاجي خليفة أنه شرح المقدمة الجزولية [٢] .

٢٧ – علي بن ميمون المغربي الفاسي الغماري (... – ٩١٧ هـ) .

له شرح الجزولية وله شرح آخر على الأجرومية . ذكر الأول حاجي خليفة [٣] . وذكر الاثنين معا إسماعيل البغدادي [٤] .

٢٨ – عز الدين المزالندراني (... – ٩٣٧ تقريبا) .

ذكر حاجي خليفة أن له شرحا على المقدمة الجزولية [٥] .

٢٩ – أبو إسحاق إبراهيم بن محمد النحوي .

قال حاجي خليفة : « يقال : إن من شروحها الأمالي في النحو ، وقيل : ألفه الشيخ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد النحوي » [٦] .

ثانيا : المختصرات :-

٣٠ – اختصر المقدمة الجزولية الحلي أبو منصور بن يوسف بن علي المطهر المعروف بأبي منصور الشيعي [٧] .

---

(١) الدرر الكامنة ٣٢/٢ ، مقدمة الجنى الداني ٢٣ .

(٢) كشف الظنون ١٨٠١/٢ .

(٣) كشف الظنون ١٨٠١/٢

(٤) هدية العارفين ٧٤١/٥

(٥) كشف الظنون ١٨٠١/٢

(٦) كشف الظنون ١٨٠٠/٢ .

(٧) روضات الجنات ٢٧٢/٢

ثالثاً : المنظومات :

حظيت الجزولية بنظمين فقط :

٣١ - محمد بن عبد الله بن غياث الجذامي الشريشي أبو عمرو (٥٣٦ - ٦٢٠ هـ) .

كان شاعراً محسناً قال ابن عبد الملك المراكشي : « ونظم الكراسة القزولية في رجز ينزل من نمط شعره »[1] .

٣٢ - محمد بن الشيخ أبي الفتح محمد بن الفضل بن علي البعلي الحنبلي شمس الدين (٦٤٥ - ٧٠٩ هـ) . نظم الجزولية وقيل شرحها[2]، وشرح ألفية شيخه ابن مالك .

---

(١) الذيل والتكملة ٦/٢٩٥ .

(٢) أبو موسى الجزولي ٢٣١ ، هدية العارفين ٥/١٤١ .

hanyalkaZZAZ

الفصل الثالث

شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين

عرض وتحليل

(أ) توثيق نسبته .

(ب) طريقة المؤلف في الشرح .

(جـ) أسلوبه .

(د) مصادره .

(هـ) شواهده .

(و) موقفه من المتقدمين .

(ز) رأيه في إدخال علم المنطق .

(ح) عناية المؤلف بالعلة .

(ط) القياس عنده .

(ي) اجتهاداته من خلال هذا الشرح .

(ك) قيمة الكتاب العلمية : مزاياه والمآخذ .

شرح المقدمة الجزولية الكبير

عرض وتحليل

(أ) توثيق نسبته :

هذا الكتاب من كتب أبي علي الشلوبين ، ثابت النسبة إليه ، ومما يؤكد ذلك :

١ – أن المترجمين لأبي علي من المتقدمين ذكروا أن له شرحاً كبيراً على مقدمة الجزولي نص على هذا ابن سعيد [١] وابن الزبير [٢] وابن فرحون [٣] وابن خلكان [٤] . وغيرهم كثير .

٢ – أن المتقدمين نقلوا عن هذا الشرح بما لا يدع مجالاً للشك في نسبته إلى أبي علي ، وأشير إلى أن هذه النصوص غير موجودة في الشرح الصغير ، بل الكبير فقط ، نقل عنه العلم اللورقي فأكثر ، نقل اعتراض الشلوبين على إطلاق الجزولي القول : إن (من) وأخواتها لا تكون إلا حروفا [٥] ، وليس هذا النص في الشرح الصغير [٦] . كذلك نقل كلام الشلوبين عن (حتى) وأنها تكون بمعنى (كي) على المجاز لا على الحقيقة [٧] ، بعض هذا النص في الشرح الصغير [٨] ، وهي بنصها تامة في الشرح الكبير [٩] ، كذلك نقل اعتراض الشلوبين على قول الجزولي : إن حتى بمعنى إلى ، وهو نص طويل [١٠] ، ورد في الصغير

---

(١) اختصار القدح المعلى ١٥٢ .

(٢) صلة الصلة ٧١/٧ .

(٣) الديباج المذهب ٧٩/٢ .

(٤) وفيات الأعيان ٤٥٢/٣ .

(٥) المباحث الكاملية ١/٢ – ٢ ، وانظر الشرح الكبير ٨١٥ .

(٦) انظر : ص ٢١٠ .

(٧) المباحث الكاملية ٢٢/٢ – ٢٣ .

(٨) انظر : ص ٢١٩ .

(٩) انظر : ٨٣٦ – ٨٣٩ .

(١٠) المباحث الكاملية ٢٥/٢ – ٢٦ .

بعضه [١] ، وورد تاما في الشرح الكبير [٢] ، وغيرها من نصوص كثيرة أوردها اللورقي تامة وليس في الصغير منها شيء أو يكون فيه ملخص لها .

كما نقل عن هذا الشرح الأبذي [٣] ، والعطار [٤] وغيرهما .

٣ - جاء في أول النسخة التونسية ترجمة لأبي علي ، وذكر مصنفاته ، وجاء على نسخة فاس ما نصه (الشلوبين في النحو) ، مما يدل على أن الكتاب لأبي علي .

٤ - توافق النصوص في كتبه واتحاد رأيه في كتبه التوطئة ، الشرح الصغير ، أمثلة الجزولية الشرح الكبير ، والناظر في باب الكلام في الكتب الأربعة يجزم جزماً قاطعاً أنها لرجل واحد .

٥ - إحالة الشارح على كتبه المختلفة في هذا الكتاب فقد أحال على التوطئة [٥] ، وشرح الإيضاح [٦] ، والاعتراض والانفصال [٧] .

هذه الأمور لا تدع مجالا للشك في نسبة الكتاب إلى صاحبه وهو أبو علي الشلوبين – رحمه الله تعالى – .

(ب) طريقة المؤلف في الشرح :–

لم ينهج في شرحه للمقدمة الجزولية منهج من يشرح الكتاب كله دقه وجلّه ، ولكنه انتخب من النص ما يحتاج إلى إيضاح أو تعليل أو استدلال أو مناقشة ، فعالجه بأسلوب منطقي يغلب عليه استعمال العلة والمناقشة العقلية ، وكثرة

---

(١) انظر : ص ٢٢٠ .

(٢) انظر : ص ٨٣٩ – ٨٤١ .

(٣) انظر : شرح الجزولية ١/٩٧ ، ٩٥ ، ١١٤ ، ٤٢٨ – ٤٢٩ ، ٢/٦٨٨ ، ٧١٤ ، ٧٧٥ ، وغيرها كثير جدا .

(٤) انظر : المشكاة والنبراس ١/١١٠ ، ١١٦ ، ١٤٧ ، ١٥١ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٩٧ ، ٢٢٢ . وغيرها كثير .

(٥) انظر ص : ٤٥٩ .

(٦) انظر ص : ٩٠٦ .

(٧) انظر ص : ٣٢١ .

الاعتراضات الفرضية والرد عليها ، بل قد يصل إلى أن يفترض فيرد ثم يفترض اعتراضا على الرد ثم يرد عليه ، وهو ما يسميه بالاعتراض والانفصال عن الاعتراض وهكذا نهجه في الكتاب كله ؛ ترتب على هذا أمور هي :–

١ – **بتر نصوص الجزولية** : ففي أحيان كثيرة لا يفهم المراد من النص المشروح ، ولذلك اضطررت إلى معالجة ذلك بذكر النص الذي قبله ، أو النص الذي بعده أو بذكر ما قبله وما بعده أحياناً أخرى حتى يتضح المراد من النص ، ويفهم شرح الشلوبين له ، ولا أحتاج إلى ذكر أمثلة لذلك لأن المطالع للنصف الأخير من هذا البحث يجد هذا الأمر واضحاً جليًّا ، لكن المستغرب في مثل ذلك ألا يشرح من باب كامل سوى جملة واحدة جاء في باب همزة الوصل واسمه عنده : « باب ألف الوصل وألف القطع [1] » قال : « وقوله : إلا في نحو ، افعل أمرا ، يعني الأمر من الثلاثي المجرد [2] » هذا هو الباب كله عنده مع شرحه له ، علماً بأن هذا الباب في الجزولية تناول الحديث عن همزة الوصل في المصدر ، وأحد عشر اسماً همزتهما همزة وصل سماعية وهمزة الوصل في الحرف والفعل الثلاثي غير المزيد فيه إن كان أمرا وهو ما شرحه الشلوبين فقط ، ثم تحدث عن أنها لا تلحق الرباعي ألبتة والخماسي إلا في ثلاثة أوزان هي : افعل وافتعل وانفعل ، والسداسي همزته كله همزة وصل [3] .

٢ – **الاحتمالات العقلية** :–

قد أكثر الشارح من الاحتمالات العقلية فهو يذكرها ويرد عليها ويمزجها بعلم الكلام والمنطق مستفيدا من فقهه لقواعد اللغة ، نازعاً إلى تعليل الأحكام ، مما يجعل حديثه مشحوناً بالعلل لكل ما يذكره – رحمه الله تعالى – انظر مثلا قوله : « فإن قيل : إن العرب تسمي الخط كلاماً والإشارة كلاماً .... فالجواب : أنه ليس الخط كلاما من

---

(١) انظر : ص ١٠٢٥ .

(٢) ص ١٠٢٥ .

(٣) الجزولية نسخة فاس ٣٨أ – ب ، تيمور ١٠٢ – ١٠٣ .

جهة .... [١] » وقوله : « ... ليس بلازم لأبي القاسم إذ له أن يقول : ما قصدت قط أن الكلام جنس أنواعه الاسم والفعل والحرف .... وإنما قصدت قسمة الجملة إلى أجزائها التي هي موادها ، وتلك قسمة لا يشترط فيها صدق اسم المقسوم على الأقسام ؛ لأن الكلام اسم واقع على الجمل ما قل منها وما كثر ، وإنما قصدت إلى قسمة الجملة إلى أجزائها لا إلى قسمة الجنس إلى أنواعه » [٢] .

كذلك انظر قوله : « وإنما قلنا : إن الاسم أصل والفعل والحرف فرعان ؛ لأن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلا .... فإن قيل : فقد نجد كثيراً من الأسماء لا يدخله تنوين كالأسماء المبنية وكالأسماء التي لا تنصرف ، فلو كان دخول التنوين في الأسماء لما ذكرتم من أصالتها لدخل التنوين في هذين النوعين من الأسماء ، فالجواب : أن التنوين إنما فائدته كما قال المؤلف : أن الاسم أصل باق على أصالته .... [٣] » ومثال آخر قال - رحمه الله - « ولنفرد الكلام أولا بالفعل المضارع الذي اتصلت به نون جماعة النسوة .... فنقول : احتج من قال : إن الفعل المضارع إذا اتصلت به نون جماعة النسوة معرب لا مبني بأن قال : إن علة الإعراب في المضارع .... ، قال : فأما كون الفعل لم يظهر فيه الإعراب مع هذه النون .... وقال : وليس هذا التشبيه الذي بين الفعل المضارع والماضي هنا .... قال : فإذا حكم للشبه في الموضع الأبعد حيث يكون الشيئان من جنس واحد .... قال : ويكون هذا الشبه إنما أوجب السكون وعدم ظهور الإعراب في الفعل المضارع .... قال هذا القائل : وأن القول بهذا الذي قلناه من أن الفعل المضارع مع هذه النون ... ، وحجة من قال : إن الفعل المضارع إذا اتصلت به تلك النون مبني .... [٤] » ثم يستمر - رحمه الله - بذكر حججاً مفترضة يمكن أن يقول بها أي من القائلين مستخدماً قوله : قال ... قال ... ، وبعد ذكرها

---

(١) الشرح الكبير ١٩٦ .

(٢) المصدر السابق ٢٠٥ .

(٣) المصدر السابق ٢٧٣ .

(٤) المصدر السابق ٢٦٣ ٢٦٦

فند الأقاويل الآنفة قولا قولا ويرجّح ما يراه [١] ، مثال آخر : « فإن قال : فإنها إذا كسرت في هذه المواضع إنما تكسر على الموضع موضع الابتداء .... قال له المخاطب بهذا الكلام والسامع له : كان ينبغي أن يستغني عن كل ما ذكره مع كسرها .... » ثم قال : « فسيكون هذا الكلام على هذا سبباً للتخليط على المتعلم ويوهم أن المواضع التي ذكرها مع الابتداء .... [٢] » ومن أمثلة ذلك رده على ابن طلحة شيخه قال : « إلا أبا بكر بن طلحة خالفهم في ذلك وقال : إن المبتدأ هنا ليس محذوف الخبر ، وأن ما قدره النحويون في ذلك من قولهم : يمين الله قسمي ، ولعمر الله قسمي وأيمن الله قسمي خطأ . قيل له : لِمَ يكون ذلك خطأ ؟ قال : لأن العرب لا تقول يمين الله قسمي ... فقلنا له : لَمْ يقولوا ما لم تقله العرب بل أضمروه ولم يستعملوا إظهاره ... ثم إنا نماشيه في الكلام في مذهبه .... فنقول له : إذا لم يكن خبر المبتدأ محذوفاً – كما يقول النحويون في هذا – فهل يكون المبتدأ بلا مسند إليه .... فيقول : أقول : إن المبتدأ في هذا له مسند إليه .... ولا أقول : إن له خبرا .... قلنا له : المسند إلى المبتدأ لابد أن يكون له فيه ذكر .... فقال : أنا أخالف في هذا .... فنقول له : المسند والمسند إليه إذن عندك جملة واحدة أو جملتان .... فإن قال : جملتان لزم أن يكون في الجملة الأولى مسند .... وإن قال : جملة واحدة .... قيل له القسم ، وجوابه إنما هما جملتان .... [٣] » ثم يستمر رحمه الله تعالى في سرد احتمالاته : قلنا له ... فإن قال ... قلنا له ثم نقول له أيضا .... فنقول له .

٣ – الاعتراض والانفصال عن الاعتراض :–

افترض أبو علي الشلوبين جملة من الاعتراضات ثم انفصل عنها بردود علمية ، وقد يفترض اعتراضا على الزجاجي أو الجزولي ثم يعقب على ذلك بقوله : وله أن يجيب ثم يفند الاعتراض .

---

(١) الشرح الكبير ٢٦٥ – ٢٦٦ .

(٢) المصدر السابق ٨١٠ .

(٣) المصدر السابق ص ٨٥٨ – ٨٦١ .

مثال ذلك عند قول الجزولي « الفعل كلمة تدل على معنى في نفسها ويفهم من لفظها أنه ماض أو ليس ماضيا [١] » ، قال الشلوبين : « أخرج الاسم ، واختار هذه العبارة على غيرها ، لأن الغَبُوق ونحوه يتعرض للزمان ولكن لا يفهم من لفظه أن الزمان ماض أو ليس ماضيا .... وتوجيه هذه العبارة أنه يريد في الاسم ، ولا تتعرض بنيتها لزمان وجود ذلك المعنى ، ويريد في الفعل وتتعرض بنيتها لزمان وجود ذلك المعنى ، وقد دل على هذا بقوله (قَعَد) في الفعل أنه يدل على الزمان بصيغته ، فخرج بهذه الإرادة الصَّبُوحُ والغَبُوقُ ، لأنه إنما يدل على الزمان بوضعه لذلك لا ببنيته ، وبهذا الانفصال ينفصل عن اعتراض من اعترض هذه العبارة بالبطء والسرعة واللبث والعجلة ، فقال : إن هذه الألفاظ كلها كلم تدل على معان في أنفسها ، وتتعرض لزمان وجود ذلك المعنى ، وهي مع هذا أسماء وليست بأفعال ، فإن البطء يدل على معنى ولابد ، وهو ضد السرعة ، وكل واحد منهما ولابد متعرض لزمان ، فالبطء ، متعرض لزمان طويل ، والسرعة متعرضة لزمان قصير ، لكن ينفصل عن هذا الاعتراض بما قلناه من أنه قد فسر هذا التعرض للزمان أنه تعرض بالبنية ، وتعرض كل واحد من البطء والسرعة لزمان فيهما ليس بالبنية » [٢] .

ساق اعتراضاً طويلاً وانفصالات عنه في علة انفراد الاسم المتمكن بالجر ، فلما وصل إلى الفعل قال : « وقوله : ويفهم منه انفراد الفعل بالجزم ، هذا أيضا مثل تعليل انفراد الاسم المتمكن بالجر فيما ذكر فيه ، والاعتراض عليه كالاعتراض عليه ، والانفصال عن الاعتراض هنا كالانفصال عن الاعتراض هناك » [٣] .

ولهذا صور كثيرة في الكتاب ، مما جعله منهجاً للشارح في شرحه في كتابه عموما .

---

(١) الشرح الكبير ص ٢١٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٢١٠ - ٢١١ .

(٣) المصدر السابق ٢٧١ ٢٧٢ .

٤ - **العناية بالعلة**، قد علل الشارح لكل قضية عرض لها ولكل مسألة شرحها، مما جعل التعليل من أهم سمات هذا الشرح، ولعل ذلك من أهدافه في الشرح الكبير حين قال: «وبعد ما خرج هذا الكتاب عني بهذه الزيادة التي زدتها فيه، سألني سائلون أن أشبع لهم المسائل المذكورة فيه من العربية وأمد أطنابها وأذكر أسبابها [١]» فقد أشبع المسائل - رحمه الله - تعليلاً ومناقشة، واتخذ من ذلك منهجاً سار عليه في شرحه.

٥ - **قلة شواهده**:-

وهذه أيضا من سمات الشرح التي ظهرت بارزة جلية، فليست شواهده من الوفرة بمكان وسأعرض لهذا فيما يأتي عند الحديث عن شواهد هذا الشرح.

٦ - **الغوص على المعاني والتعمق في إيرادها ومقدرته على تحليلها تحليلا واسعا**، لا يدع فيها مجالاً لقول بل يزيد ويعيد ويطنب حتى يمل القارئ في بعض الأحيان.

(جـ) الأسلوب:-

اتسم أسلوب أبي علي - رحمه الله تعالى - بالسمات الآتية:-

١ - **الاستطراد والتطويل**:-

أخذ الاستطراد والتطويل مظهراً بارزاً في كل مناقشات أبي علي، فتراه يفصل في القضايا ويطرق جميع الاحتمالات من أمثلة ذلك مناقشته قول الجزولي في تعريف الفاعل: «كل اسم أسند إليه فعل أو اسم في معنى الفعل وقدم عليه على طريقة فَعَل أو فَاعِل [٢]». فقد عرض الشارح بعد التمثيل لمراد الجزولي بقوله: على طريقة فَعَل، ولمراده بقوله: على طريقة فاعل، ثم ذكر أن الرافع للفاعل قد يكون اسم فِعْلٍ مقدراً بفعل الفاعل، ثم ذكر ما يخرج على هذه العبارة (طريقة فَعَل أو فَاعِل)، وذكر بعد ذلك ما يطرأ عليه من اعتراض وانفصل عنه [٣]، وأطال في الحديث طولا مفرطا،

---

(١) الشرح الكبير ص ١٩٢.
(٢) المصدر السابق ص ٢٣٠.
(٣) المصدر السابق ص ٢٣٠ - ٢٣٤.

ثم تحدث عن العلة الرافعة للفاعل ذاكراً بعض الأقوال ، مرجحاً أن العلة الرافعة هي اشتغال الفعل بالاسم وتفرغه له وبناؤه عليه [١] .

مثال آخر قال أبو علي في باب النداء : « قوله : أَيْ والهمزة : وهما للقريب المصغي إليك ، الهمزة كما ذكر المؤلف و(أي) عند سيبويه للبعيد مسافة وحكماً كالبواقي ، وهذا من إجراء حرف اللين مجرى حرف المد واللين ، ألا ترى أنهم أدغموا نحو : هذا ثوب بَكر وهؤلاء قوم مّالك ، وجمعوا بين الساكنين لما كان حرف اللين كحرف المد واللين ، وكان بعده متأخراً شبهوه بمداقّ ودابّة ونحوهما ، كما شبهوا مُدَيْقاً ودويبّة ونحوهما بها » [٢] .

الشلوبين يدرك أنه يطيل أحيانا بل يسرف في الإطالة ، قال بعد شرح طويل لتعريف الفعل : « وإنما احتجنا إلى الإطالة في تصحيح هذه العبارة وتكثير الاعتراضات فيها ، والانفصالات عنها ، لأن بعض الناس يظن أن العبارة الصحيحة في هذا إنما هي عبارة من يقول : ويفهم من لفظها أنه ماض أو ليس ماضيا ، لأنها لم تعترض بشيء .... [٣] » ثم يذكر أنه وصل إلى ما يريد فيقول : « فقد حصل المقصود آخرا كما يحصل أولا وقد قالوا :-

كَأَنَّكَ لَمْ تُسْبَقْ مِنَ الدَّهْرِ لَيْلَةً ... إِذَا أَنْتَ أَدْرَكْتَ الذي كُنْتَ تَطْلُبُ

وقالوا :-

كَأَنَّ الفَتَى لَمْ يَعْرَ يَوماً إذا اكْتَسَى ... وَلَمْ يَكُ صُعْلُوكاً إِذَا مَا تَمَوَّلا
وَلَمْ يَكُ في بُؤْسٍ إِذَا بَاتَ لَيْلَةً ... يُنَاغِي غزالاً سَاجِيَ الطَّرْفِ أَكْحَلا » [٤]

٢ - الاختصار المخل :-

يبدو أن الشيخ - رحمه الله - أدركه ما يدرك غيره من السأم والملالة ، وذلك في

---

(١) الشرح الكبير ص ٢٣٢ - ٢٣٤ .
(٢) المصدر السابق ص ٩٤٩ .
(٣) المصدر السابق ص ٢١٥ .
(٤) المصدر السابق ص ٢١٥ - ٢١٦ .

الربع الأخير من الكتاب ، فقلّت مناقشاته ، واضمحلت اعتراضاته . فإن عرض الكلام الجزولي عرض عرضا سريعاً لا يشفي غلة ، وقد ذكرت سابقا أنه لم يشرح من باب همزة الوصل سوى مسألة واحدة ، من جملة مسائل عدة [١] .

مثال آخر للاختصار الشديد قال : « وقوله : فحكم همزته في النسب حكمها في التثنية ، أي قلب الهمزة واوا ، كما يكون ذلك في التثنية ، فيقال : حمراوي وخنفساوي ، كما يقال : حمراوان وخنفساوان » [٢] .

وهذا الذي ذكره ليس حكما للألف الممدودة مطلقاً بل فيها تفصيل ، إن كانت للتأنيث قلبت واواً كما في مثال الشارح ، وإن كانت أصلية بقيت ولم تقلب فتقول : قرّاءان وخِبَاءان ، وقرّائي وخِبَائي ، وإن كانت منقلبة جاز القلب والتصحيح وتصحيحها أولى فتقول : كساءان وكساوان وكسائي وكساوي ، وإن كانت زائدة للإلحاق جاز الوجهان والقلب أولى فتقول في : علباء وحرباء ، علباءان وعلباوان وحرباءان وحرباوان وعلبائي وعلباوي وحربائي وحرباوي [٣] ، فعبارته رحمه الله لا تؤدي ذلك .

٣ – التكرار :–

كان الشلوبين يكرر القول في المسألة أحياناً ، وقد يعيد القضية هنا وهناك ، وهو قد تحدث عنها قبل ، فمن مثال تكرار القول اخترت نصاً قصيراً ظهر فيه التكرار قال : « وكأنه ذهب – أعني المؤلف – مذهب تحقيق ما في كلام الزجاجي من المجاز في قوله : « واللام في الأمر و(لا) في النهي » ، وأراد الزجاجي اللام في الأمر وما يجري مجراه مما اللام فيه لطلب إيجاد الفعل ، ولا في النهي وما يجرى مجراه مما (لا) فيه لطلب إعدام الفعل ، فتجوّز وأسقط هذا الذي زدناه ، فكأن المؤلف ذهب إلى جبر هذا الذي نقصه أبو القاسم ، وتجوز فيه ، ولم يصل إليه ولكنه توسط الأمر ، لم يتجوّز تجوُّز

---

(١) انظر ما سبق ص ٨١ .

(٢) الشرح الكبير ص ١٠٣٥ – ١٠٣٦ .

(٣) انظر مثلا : التبصرة والتذكرة ٦٣٧/٢ – ٦٣٨ .

أبي القاسم ولا حقق تحقيقنا ، هذا الذي توسط به المؤلف بين ما قلناه وهو الحقيقة وبين ما قاله الزجاجي وهو المجاز توسط مذموم ، لأنه لا تجوز كما تجوز أبو القاسم ولا حقق كما حققنا ، والصواب أن يحقق أو يتجوز وأما ألا يحقق ولا يتجوز فضعيف » [1] ، ولهذا صور متعددة في ثنايا الكتاب ، وأكتفي بمثال واحد لإعادة الشارح القضية في أكثر من مكان ، تحدث عن تقدير الحركة على الألف فقال : « وقوله : وفي الألف تعذرا ، يعني أن الضمة تقدر في الألف مثل : جاءني موسى ، وزيد يخشى ، ولا يظهر فيه الألف تعذرا ، أي لتعذرها هناك ، أي لامتناعها علينا في النطق ، لأن الله لم يخلق لنا القدرة على النطق بالألف متحركة إلا بأن نصيرها غير ألف ، فيتعذر تحريك الألف ولابد [2] » ، ويعيد هذا الكلام في موطن آخر فيقول عن الألف : « فإنها جبلت على ألا تكون إلا ساكنة ولا قدرة لنا على تغيير ما خلقها الله تعالى عليه [3] » ، وذلك عند الحديث عن الفتحة ، ثم يقول عند الحديث عن الكسرة : « وقوله : وتتعذر كما تتعذر ، يريد في مثل : مررت بالفتى ، فلا يظهر الكسرة في الألف لتعذر انكسارها ، كما لم تظهر الفتحة ولا الضمة فيها ، وقد كنا قدمنا أنه لا قدرة لنا على تبديل خلق الله سبحانه فلا نقدر إذن على النطق بتحريكها ، لأن الله لم يقدرنا على النطق بالألف إلا ساكنة ، ومتى أردنا تحريكها لم تبق ألفاً أبداً إنما تنقلب إلى حرف آخر وحينئذ يمكننا التحريك » [4] .

٤ – التأثر بالمنطق :–

إن تأثر أبي علي بالمنطق أثر على أسلوبه ، فبدا ركيكا جافاً في بعض الأحيان مستغلقا حينا آخر ، من أمثلة ذلك قوله : « وانفراد حرفي التنفيس بالفعل أن الذي وضع مشترك البنية الدالة على الزمان إنما هو الفعل ، فإن الأفعال بالنسبة إلى الزمان

---

(١) الشرح الكبير ص ٤٨٥ – ٤٨٦ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٤٠ ، وانظر قبله ٣٣٩ .

(٣) المصدر السابق ص ٤٢٦ .

(٤) المصدر السابق ص ٤٤٨ – ٤٤٩ .

ثلاثة أقسام : ماضٍ بالوضع ، ومستقبل ، ومشترك بالوضع ، فلما كان الذي وضع مشترك البنية الدالة على الزمان إنما هو الفعل ، وكان حرفا التنفيس إنما وضعا لتخليص المشترك البنية الدالة على الزمان ، وكان المشترك البنية الدالة على الزمان إنما هو الفعل ، كان الحرفان اللذان وضعا لتخليصهما لا يكونان إلا حيث تكون هي - أي البنية فلم يكونا إلا في الفعل كما لم تكن البنية المشتركة الدالة على الزمان إلا في الفعل » [١] ، مثال آخر قوله : « القول في ذلك : إن الفتحة إنما بابها أن تكون في النصب كما قلنا ، وإنما دخلت في الخفض في الأسماء التي لا تنصرف ، لما كانت تلك الأسماء قد عرض فيها شبه الفعل ، وحكم لها بحكم الفعل في أن لم يدخلها تنوين ولا خفض بالكسر ، ولأن التنوين والكسر الذي هو خفض لا يكونان في الأفعال ، وطلب عامل الخفض لفظاً يكون له حملناه على النصب دون الرفع ، فجئنا به بلفظ النصب للتآخي الذي ذكرناه بين النصب والخفض » [٢] .

٥ - الإقذاع في السب :-

كان أبو علي - رحمه الله وعفا عنه - حادَّ اللسان سريعاً إلى الشتم والسب من أمثلة ذلك - وهي كثيرة في الكتاب - قوله : « فإن قال - وقد قاله مجنون من مجانين هذا الوقت -: إن صحة هذا الحد إنما تُبنى على أن اسما أو كل اسم في الحد موضوعان موضع (ما) ، و(ما) من الألفاظ المبهمة .... فالجواب : أن هذا كلام غير متمرن في العلم ولا متمرس فيه ، بل كلام من لم يتعلق بشيء منه ، والحدود التي يتجنب فيها ذلك حدود قوم ليسوا النحويين ، إنما هم المتكلمون ، فسمع هذا المجنون قوماً يقولون شيئا فظن أن كل الناس يقول ذلك وليس الأمر كذلك » [٣] ولعل هذا مع تلميذه ابن عصفور قد يهون ، أما مع شيخه ابن طلحة فأمر مستغرب ، فقد قال عنه « ثم إنا نماشيه في الكلام في مذهبه ليتبين هنا بهما شأنه في كثرة أخطائه في مذهبه » [٤] .

---

(١) الشرح السابق ص ٢١٩ .
(٢) المصدر السابق ص ٤٣٩ .
(٣) المصدر السابق ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .
(٤) المصدر السابق ص ٨٥٩ .

ثم يقول .. « قلنا له : هذا التمادي في كسر القوانين وادعاء خلافها فعل المتخلفين ، لا ينالون بكسر القوانين .... إلا ذلك التخلف الذى تقدم له » [١] . ثم يقول أيضا : « وإذا لم يكن بين هذين القسمين فرق فالإقرار بأحدهما والإنكار للآخر محض التخلف ، وكسر القوانين بهذا التخلف تخلف في ذلك التخلف » [٢] . ثم قال أيضا : « فنقول له : كذلك استمر في تخلفك وكسر القوانين أبداً في كل ما يمر بك على غير مذهبك واتباع المتخلفين يفضي إلى المصائب » [٣] .

٦ – المقدرة اللغوية :-

كان الأستاذ أبو علي إماماً من أئمة العربية « بحراً لا يجارى وحبراً لا يبارى قياما عليها واستبحارا فيها » [٤] ، لهذا كانت له نظرات لغوية دقيقة قال – رحمه الله تعالى –: « وقوله : ويدل على الزمان بصيغته أي ببنيته وشكله ، وأصله من : صَوْغ الإناء ، وما أشبهه ، لأنه عمله وتشكيله بالشكل الذي هو فيه ، وسمي الصائغ صائغا ، وإن كان كل عامل شكلا من الأشكال صائغاً له من باب تخصيصهم الاسم بأشرف ما في الجنس ، فخصوا بالصائغ صائغاً أشرف الأشياء وهو الذهب والفضة » [٥] ، وقال أبو علي أيضا : « وقوله : وفي الطلب للتخيير والإباحة ، يعني بالتخيير ما كانت فيه مع ممنوعين في الأصل ، إلا أنك تطلق له أن يأخذ ما شاء منهما ، ومن أجل أنه لا يأخذ إلا خيرهما عنده اشتق له تفعيل من الخير ، فلذلك قيل : فيها تخيير » [٦] . وقال أيضا : « فإن قال : اختصرته ، قيل : لا ولكن اختسرته ، والاختصار السيئ المخل لا معنى له » [٧] ، وقال أيضا : « فقد صار اختصار ذلك الكلام الذي أصلحتم به

---

(١) الشرح الكبير ص ٨٦٠ .
(٢) المصدر السابق ص ٨٦٠ .
(٣) المصدر السابق ص ٨٦١ .
(٤) طبقات ابن قاضي شهبة ٢/٢٣٥أ .
(٥) الشرح الكبير ص ٢٤٣ .
(٦) المصدر السابق ص ٦٧١ – ٦٧٢ .
(٧) المصدر السابق ص ٨١٢ .

كلامي اختصاراً ، افتعالا من الخسران لما خُبِرَ فيه من الفوائد التي ذكرناها [١] » .

٧ – استخدام ألفاظ معينة :–

طغى على أسلوب أبي علي لفظتان رددهما كثيراً هما (ولا بد) في مثل قوله : « فإن البطء يدل على معنى ولا بد وهو ضد السرعة ، وكل واحد منهما ولا بد متعرض لزمان .... » [٢] وقوله : « وقولهم : على زمن ضرابها ، يفهم منه زمن ضرابها والضراب ولا بد » [٣] ، ومثله أيضا انبغى كقوله : « فانبغى ... وإنما انبغى » [٤] ، فلا ينبغي [٥] ... « فقد كان ينبغي .... فلا ينبغي » [٦] ، « فانبغى ألا يكون » [٧] .

واستعمال (لابد) (ينبغي) (لا ينبغي) لا إشكال فيه ، أما (انبغى) فقد استعملها سيبويه قال : « وينبغي لمن زعم أنهن أسماء أن يزعم أن كاف ذلك اسم ، فإذا قال ذلك : لم يكن له بد من أن يزعم أنها مجرورة أو منصوبة ، فإن كانت منصوبة انبغى له أن يقول : ذاك نفسك زيد إذا أراد الكاف » [٨] ، وإنما ذكرتهما لكثرة اطرادهما في كلام الرجل .

٨ – ملحوظات لغوية :–

ظهرت بعض الملحوظات اللغوية على أسلوب الشارح من مثل : الغير ، غيران ، سواء تعلق في غيرها بتدل أو بمحذوف ، والأولى : أم بمحذوف وغيرها ، وسوف أعرض لها مفصلة [٩] إن شاء الله .

---

(١) الشرح الكبير ص ٥٦٦ – ٥٦٧ .
(٢) المصدر السابق ص ٢١١ .
(٣) المصدر السابق ص ٢١٣ .
(٤) المصدر السابق ص ٢٧٠ – ٢٧١ .
(٥) المصدر السابق ص ٢٧٩ .
(٦) المصدر السابق ص ٢٨٠ .
(٧) المصدر السابق ص ٢٨٦ .
(٨) الكتاب ١٢٩/١ ، وقد زعم السيوطي أن (ينبغي) لا يستعمل إلا مضارعا فهو من الجوامد اللازمة لصيغة المضارع . الهمع ٨٣/٢ .
(٩) انظر : قيمة الكتاب العلمية .

(د) مصادره :

يمكن أن أقسم مصادر أبي علي في كتابه قسمين :

١ – مباشرة . ٢ – غير مباشرة .

أولا : المصادر المباشرة :–

مصادر أبي علي المباشرة التي أخذ عنها هم شيوخه الذين ورد ذكرهم في كتابه هذا ، أو معاصروه وهم على النحو الآتي :–

١ – ابن ملكون :– وصفه أبو علي بشيخنا الأستاذ .

نقل عنه في ثلاثة مواطن ، الموطن الأول نقل عنه ثلاثة نصوص متوالية قال : « وقد صرح بهذا المعنى شيخنا الأستاذ أبو إسحاق حين قال : في وصف الكلام : الكلام اسم ما انتقل بالتأليف من مفرد الكلم ومركبها ، وأفاد معنى من المعاني التي ألفت الكلم لها »[1] ، ثم قال « وقال في وصف له آخر فيه : الكلام اسم ماركب من الألفاظ تركيب اكتفاء واستغناء للدلالة على أكثر من معنى من المعاني التي يدور عليها الكلام العربي ، ثم قال : والمعاني التي يدور عليها الكلام العربي الخبر والاستفهام والأمر والنهي وكذا وكذا فذكر معاني الكلام المستقل »[2] ، ونقل عنه في موطن آخر فقال : « فامتناع هذه المسألة على بدل الاشتمال دليل على صحة ما ذكرناه من معنى الاشتمال ، وبطلان ما ذكره المؤلف من معناه ، وهذا المعنى الذي أثبتّاه هنا وأفصحنا عنه هو المعنى الذي أشار إليه شيخنا الأستاذ أبو إسحاق حيث قال : بدل الاشتمال مما لم يفصح النحويون عنه كل الإفصاح ولا أوضحوا حقيقته وليس كما قال ، بل قد أفصح السيرافي وأبو العباس عنه بما ذكرته ، إلا أن يريد لم يفصح أكثر النحويين عنه فهو كما قال »[3] .

---

(١) الشرح الكبير ، ص ١٩٨ .

(٢) الشرح الكبير ص ١٩٨ .

(٣) المصدر السابق ص ٦٩١ – ٦٩٢ .

أما الموطن الثالث فهو قول أبي علي : « .... يقولون : كُتَيْهِير دون حذف ولا أعلم أحدا قال بحذفه إلا ابن ملكون شيخنا فإنه مثل به في موضوعه على الحمل فيما يحذف من هذا النوع غلطا »[١] .

ويظهر من هذه النصوص تقدير أبي علي لشيخه أبي إسحاق بن ملكون ، مع قلة ما نقله عنه .

٢ - أبو بكر بن طلحة :-

نقل عنه أبو علي الشلوبين ورد آراءه وأغلظ الرد أحيانا ، قال : « .... وإنما احتجت إلى هذا كله لأن الشيخ الأستاذ أبا بكر بن طلحة رد على صاحب هذا الوصف الذي وصف به الكلام ، وقال : إنه وصف غير خاص به ، ألا ترى أن قولنا : غلام زيد ليس بكلام ، وفيه هذا الوصف لأنه لفظ مركب مفيد بالوضع ، وهذا بناء منه على أن مفيدا بمعنى مفهوم ، ولو أخذ مفيدا غير مأخذ مفهوم وأخذه أخذ مستقل لم يلزم المؤلف هذا الإلزام .... »[٢] ، وقد رد عليه ردا غليظا ذكرت بعضه في أسلوب أبي علي من الإقذاع في السب[٣] .

٣ - السهيلي :-

نقل عنه أبو علي ورد رأيه في موطن قال : « وهذا الذي استدل به السهيلي في هذه الأسماء من سقوطها عن الإضافة إلى ياء المتكلم لا دليل فيه ، لأنه يمكن أن يكون سقوط هذه الحروف عند الإضافة إلى ياء المتكلم للثقل الذي يلزم عن إثباتها مع ياء المتكلم »[٤] ، ونقل عنه في موطن آخر قال : « وتمم شيخنا أبو زيد السهيلي هذا القول بأن قال : اختص المتكلم عن نفسه وحده بالهمزة ، لأنهم كأنهم جعلوها

---

(١) الشرح الكبير ص ١٠١٩ .

(٢) المصدر السابق ص ١٩٩ .

(٣) انظر ما سبق ص ٨٩ .

(٤) الشرح الكبير ص ٣٦٠ .

مقتطعة من أنا وهي للمتكلم عن نفسه وحده ، واختصت النون بالمتكلم عن نفسه وعن غيره ، لأنهم جعلوها كأنها مقتطعة من (نحن) وهي للمتكلم عنه وعن غيره .... »[١] ، ثم عقب عليه بقول : « وهذا القول لعمري ممكن إلا أنه من التعليل الذي لا ينبغي أن يجعل مثله معتمدا ، أعني أنه من تعاليل الاختصاص ، إذ كانت علة الاختصاص لا تلزم في أصل وضعها ، إلا أن يكون هناك أمر يقرب أن يكون مقصورا فيعلل الاختصاص به ، وأما هذا النحو فتعليل يبعد ، فالأولى ألا يجعل للاختصاص فيه سبب لكثرة الدعوى فيه »[٢] .

٤ - أبو علي الرندي :-

نقل عنه أبو علي وعقب عليه بكل أدب ، قال : « وقد اعترضه بعض أصحابنا وهو الأستاذ أبو علي الرندي ، فقال : ليس بشيء ، لأن أبا القاسم قد كرره في موضع لا يمكن أن يكون الفعل فيه اسما للمعنى الصادر عن الفاعل .... »[٣] ، ثم قال أبو علي : « وهذا الذي قاله هذا الأستاذ ظاهر لكن ليس بلازم لأنه يمكن أن يكون الكلام على حذف مضاف .... »[٤] ، وكذلك صنع في مسألة أخرى قال : « وقد رأيت بعض أصحابنا وهو أبو علي الرندي قد علل امتناع النعت في الأفعال بأن قال : إن الأفعال إنما هي دالة على أحداث ، والأحداث أعراض في الأسماء التي ليست بمصادر فلم يصح وصفها لأن الأوصاف أعراض في الموصوف والعرض لا يحمل العرض ، وهذا القول مع ما فيه من إدخال علم على علم وتخليط العلوم بعضها ببعض غير صحيح »[٥] يعني إدخال علم الكلام على علم اللغة .

وهكذا كان صنعه - رحمه الله - مع عدد آخر من علماء الأندلس سأعرض لهم في المصادر غير المباشرة .

---

(١) الشرح الكبير ص ٤٦٢ - ٤٦٣ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٦٣ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٤٩ .

(٤) المصدر السابق ص ٢٤٩ .

(٥) المصدر السابق ص ٢٨٠ - ٢٨١ .

ثانيا : مصادر غير مباشرة :-

هذه المصادر هم العلماء الذين أخذ عنهم الشارح إما عن طريق كتبهم وقد نص على بعضها - أو عن تلاميذهم وهم أئمة الأندلس الذين سبقوه ولم يدرك الأخذ عنهم ، وهؤلاء الأئمة الذين أفاد منهم هم :-

١ - سيبويه :-

تردد ذكر سيبويه في هذا الكتاب أكثر من مائة وعشرين مرة ، وأفاد منه الشارح فائدة كبيرة إذ كان يُكِنُّ له التقدير والاحترام ، وكانت إفادته منه على النحو الآتي :-

(أ) نقل نصوصاً كثيرة من الكتاب نقلاً أمينا ، وهذا لا يحتاج إلى تمثيل لكثرته واطراده .

(ب) نسب آراء إلى سيبويه وهي في كتابه [١] .

(جـ) نقل بعض آراء سيبويه ، ومفهومها في الكتاب من غير أن يكون نصاً صريحاً قال أبو علي : « فلا يصح أن يضم إليه مثله حتى ينكر ، ولذلك نص سيبويه على أن المعرفة لا تثنى ، وقال في قولك الضاربان : إنه ليس تثنية الضارب ، وإنما ثنى ضارب نكرة فقيل : ضاربان ثم أدخلت الألف واللام » [٢] وكرر هذ الكلام مرة أخرى [٣] وليس هذا النص في الكتاب ، وإنما فيه ما يفيد تنكير العلم بالتثنية ، فصارا معرفة بالألف واللام [٤] ، وكذلك قول أبي علي : « وهو عندي رأي سيبويه بالمفهوم منه » [٥] .

---

(١) انظر مثلا من الشرح الكبير ص ٢٢٢ ، ٢٥٣ ، ٢٦٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٣٠١ ، ٣٢٨ ، وغيرها .

(٢) الشرح الكبير ص ٣٠٧ .

(٣) الشرح الكبير ص ٣٨٤ .

(٤) الكتاب ٢٦٨/١ .

(٥) الشرح الكبير ص ٣٤٨

(د) يشير إلى رأي سيبويه في بعض المسائل ولم أقف عليه في كتابه المطبوع ، فلعل هذه الآراء تكون في نسخة أبي علي ، وخاصة إذا علمنا أن المغاربة والأندلسيين ممن عنوا بالكتاب قراءة وتدريساً وحفظاً ، مثال هذه القضية قال أبو علي :

« وحكى المازني : اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطان وأبا الأصبغ ، ورأي سيبويه أنها لا تكون إلا حرف جر ، وكأن تلك الحكاية شاذة عنده ، فلم يعتد بها أو لم يسمعها » [١] .

(هـ) نقل رأياً ليونس زعم أن سيبويه حكاه قال : « واختلف عن يونس في مذهبه : كيف هو ؟ فالذي حكاه سيبويه أن مذهبه في هذا الاسم الذي لا ينصرف إذا كان نكرة كمذهب سيبويه ، وإذا كان معرفة حكم الفتحة فيه كحكم فتحة النصب في الاستخفاف » [٢] ، وليس في الكتاب إلا رأي يونس في المعرفة [٣] وحكى رأي يونس تاماً السيرافي [٤] .

٢ - المبرد :-

ذكر أبو علي الشلوبين المبرد عدة مرات ، وكانت إفادته منه على النحو الآتي :-

(أ) أورد رأيه في عدد من القضايا النحوية [٥] .

(ب) نسب له رأياً ظاهر ما في المقتضب [٦] يؤيده قال في نحو : « لا زيد في الدار ولا عمرو » : « وقوله : على رأي الأكثر ، استظهر به على مذهب أبي العباس الذي لا يلزم التكرار مع الإلغاء » [٧] .

---

(١) الشرح الكبير ص ٩٩٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٥٢ .

(٣) الكتاب ٥٨/٢ .

(٤) شرح الكتاب ١٣٤/٤ب .

(٥) انظر الشرح الكبير مثلا ص ٤٠٦ ، ١٠٠١ ، ١٠٢٠ وغيرها .

(٦) انظر ج٤/٣٥٩ هـ٦ ، ٤/٣٦٠ هـ٣ .

(٧) الشرح الكبير ص ١٠٠٠ .

(جـ) نسب له آراء ليست في كتبه التي وقفت عليها منها : قول أبي علي : « وقوله : وإن كان مثل : تَغْلِب ، فإنه يجوز فتح ما قبل آخره ، يعني ما هو على أربعة أحرف وقبل الآخر منه كسرة والثاني منه ساكن وهذا الذي قاله في هذا النوع مذهب المبرد [1] » ، وسبق أبا علي في نسبة هذا الرأي إلى المبرد السيرافي [2] .

مثال آخر قال أبو علي : « ... قيل : شَنَئِي ، وهذا مذهب سيبويه ، وأما مذهب المبرد في هذا فلا يحذف فيه إلا تاء التأنيث خاصة ، ولا يغير بغير ذلك فيقال : شنوئي كركوبي » [3] ، وسبق الشلوبين في نسبة هذا الرأي إلى المبرد السيرافي [4] والصيمري [5] وابن الدهان [6] .

٣ - أبو علي الفارسي :-

نقل الشلوبين عن الفارسي نصوصاً كثيرة ، وكان أخذه عنه على النحو الآتي :-

(أ) ذِكْرُ آرائه في بعض المسائل [7] .

(ب) النص على النقل من كتبه كالإيضاح والتذكرة وغيرهما [8] .

(جـ) نسب إلى أبي علي قولا لم يقله ، قال : « وقد رأيت الفارسي يختار مذهب البصريين ويجيز الآخر » [9] ، وقد صرح أبو علي بخلاف ذلك ، بل منع الوجه الآخر ورده [10] .

---

(١) الشرح الكبير ص ١٠٢٥ .

(٢) شرح الكتاب ٤/١٥٠ب .

(٣) الشرح الكبير ص ١٠٣٣ .

(٤) شرح الكتاب ٤/١٤٩أ .

(٥) التبصرة والتذكرة ٢/٥٩٠ .

(٦) الغرة ٢/٢٣١أ .

(٧) انظر الشرح الكبير مثلا ص ١٩٨ ، ٣٢٩ ، ٣٤٨ ، ٤٥٢ ، ٨٢٣ ، ١٠٨٠ .

(٨) الشرح الكبير ص ١٩٨ ، ٨٤٤ ، ٩٩٨ .

(٩) المصدر السابق ص ١٠٣٧ .

(١٠) الحجة ٢/٣٧٧ - ٣٧٨ .

٤ - الأخفش :-

نقل له أبو علي الشلوبين آراء كثيرة [١] ، ووقف على كتابيه طرره الملحقة بالكتاب [٢] ، وكتابه الأوسط [٣] ، وهما كتابان لم أقف عليهما أو على من ذكر أنه وقف عليهما من المحدثين .

٥ - ابن جني :-

ذكر له أبو علي عدداً من الآراء [٤] ، وغالباً ما يذكر كنيته أبا الفتح [٥] ، ونقل عن كتابه الخصائص . فقال : « ولذلك بُوِّبَ عليه صاحب الخصائص : باب التام يزاد عليه فيصير ناقصاً » [٦] ، وقال أيضا : « وإقامة كل واحد من السبب والمسبب مقام صاحبه أكثر في الكلام وأشهر من أن يحتاج إلى الاستشهاد عليه ، وقد ذكر أبو الفتح له في الخصائص باباً مفرداً » [٧] . وقد ينقل رأيه بالمعنى قال : « فبهذا نجيب ابن جني عن قوله : إن النون في الرجلين ليس فيها عوضية من تنوين أصلا » [٨] .

تتوالى بعد هذا نقول أبي علي عن عدد من الأئمة من أمثال :-

٦ - يونس بن حبيب ، ذكر له عدداً من الآراء منها قول أبي علي : « وليونس فيه خلاف ، واختلف عن يونس في مذهبه كيف هو ؟ ... » [٩] ورأيه في الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظروف والمجرورات غير التامة [١٠] .

---

(١) انظر : الشرح الكبير مثلا ص ٣٢٥ ، ٨٤٢ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٩٣ .
(٢) المصدر السابق ص ٩٨٣ .
(٣) المصدر السابق ص ٩٨٣ .
(٤) المصدر السابق ص ٣٤٣ ، ٣٧٩ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٢٢ ، ٤٤٢ .
(٥) المصدر السابق ص ٢٩٢ ، ٣٤٣ ، ٤٢٢ .
(٦) المصدر السابق ص ٢٢٥ .
(٧) المصدر السابق ص ٢٩٢ .
(٨) المصدر السابق ص ٤٠٥ .
(٩) المصدر السابق ص ٤٥٢ .
(١٠) المصدر السابق ص ٩٤٢ .

٧ - **الخليل بن أحمد** ، ذكر بعض آرائه أبو علي مثل قوله : « والقول في ذلك : إن مذهب الخليل وسيبويه في ذلك أن حكمها حكم الضمة ، فستثقل في الموضع الذي تستثقل فيه الضمة ، وتتعذر في الموضع الذي تتعذر فيه » [١] ونقل رأيه في تركيب (لن) [٢] .

٨ - **أبو بكر بن السراج** ، ورد ذكر له في هذا الشرح قال أبو علي : « قال هذا القائل : وإن القول بهذا الذي قلناه من أن الفعل المضارع مع هذه النون لم يخرج عن أن يكون معرباً لَلَازِم لمن يقول : إن كسر آخر ما اتصلت به ياء المتكلم من الأسماء المعربة لم يخرجه عن الإعراب ، وهذا قول قد ذهب إليه بعض المتقدمين ، إلا أن الذي ذهب إليه قليل منهم ، حكاه أبو بكر بن السراج » [٣] ، ذكر أبو علي قولا لابن السراج وانتصر له بعد ذكر الأدلة والاحتجاج ، قال : « وقوله : ويلزم في الظاهر من معمولها النعت عند قوم ، هو مذهب الفارسي وأبي بكر ، وذلك : أن العرب تقول : رب رجل يقول ذلك ، ورب رجل يفهم » [٤] ، ثم ذكر اعتراض الوقشي ورد عليه وختم المناقشة بقوله : « وقد تبين فساده ، فانبغى أن يكون القول قول الفارسي وأبي بكر لا قول الوقشي » [٥] .

٩ - **الصيمري** ، ذكره في شرحه قال : « وقد أخذ الناس على المؤلف والصيمري ذكرهما اللام في وجوه المضارعة » [٦] ، وقال في موطن آخر « لا تقل : ما أحسن اليوم زيداً ، ولا أحسن اليوم بزيد ، وهذا مذهب نسبه الصيمري إلى سيبويه ولا يصح ذلك » [٧] .

---

(١) الشرح الكبير ص ٤٥٠ .
(٢) المصدر السابق ص ٤٧٣ .
(٣) المصدر السابق ص ٢٦٤ - ٢٦٥ .
(٤) المصدر السابق ص ٨٢٣ .
(٥) المصدر السابق ص ٨٢٤ .
(٦) المصدر السابق ص ٢٥٩ .
(٧) المصدر السابق ص ٨٩٢ .

١٠ - ابن بابشاذ ، ذكره ورد عليه فقال : « قال بعضهم ابن بابشاذ وغيره : ولا توجد مبدلة من واوها ميم في حال الإضافة ، لأن إضافتها تؤمنها من بقائها على حرف واحد .... قلت : وليس كما قال هذا القائل من أنه لا يكون الفم بالميم إلا مفرداً ، ولا يوجد مضافاً بالميم إلا في ضرورة شعر ، بل قد يكون مضافاً بالميم في الكلام المنثور » [١] .

وقال في موطن آخر : « ومذهب الفارسي فيما حكى عنه ابن بابشاذ أنه منصرف في المعرفة غير منصرف في النكرة ، وهو قسم غريب في الباب » [٢] .

بعد هذا ، لقد أفاد أبو علي من عدد غير قليل ، منهم أبو زيد الأنصاري في كتاب اللغات [٣] ، وأبو عمر الجرمي في كتاب الفرخ [٤] ، والزبيدي في زيادته على كتاب البارع للقالي [٥] وفي كتابه لحن العامة [٦] ، والزمخشري في كتابه في القرآن [٧] يعني الكشاف والمفصل [٨] وقد أفاد من آخرين من غير أن يسمي كتبهم كالفراء [٩] ، والأعلم وابن أبي العافية [١٠] ، وابن الكلبي [١١] وابن السكيت [١٢] وابن درستويه [١٣]

---

(١) الشرح الكبير ص ٣٦٣ ، ٣٦٤ .
(٢) المصدر السابق ص ٩٨٦ .
(٣) المصدر السابق ص ٩٨٣ .
(٤) المصدر السابق ص ٩٩٣ .
(٥) المصدر السابق ص ٣٧٧ .
(٦) المصدر السابق ص ١١١٧ .
(٧) المصدر السابق ص ٤٨٧ .
(٨) المصدر السابق ص ٧٣٧ .
(٩) المصدر السابق ص ٣٤٤ ، ٣٧٦ .
(١٠) المصدر السابق ص ٣٥٧ .
(١١) المصدر السابق ص ٣٧٧ .
(١٢) المصدر السابق ص ٣٧٩ .
(١٣) المصدر السابق ص ٤٠٦ .

والوقشي [١] وابن طاهر الخدب [٢] وابن الطراوة [٣] وابن الباذش [٤] وغيرهم .

(هـ) شواهده :

من سمات أبي علي في هذا الكتاب قلة شواهده شعراً ونثراً ، وما ذلك لعجز أو قصور ولكنها طريقته التي سار عليها في شرحه هذا إذ عُني بمد أطناب الشرح الصغير بذكر التوجيهات والأسباب [٥] ، وأكبر دليل على ما أقول أن شواهد حواشي المفصل لأبي علي الذي تبلغ أوراق إحدى نسخه تسعاً وسبعين ورقة ، فهو أقل بكثير من الشرح الكبير الذي يربو على مائتي ورقة – بلغت ثمانيا وخمسين آية ، وثمانية عشر حديثا وستة وثمانين وثلاثمائة بيت ، وهذا كَمٌّ ليس يسيراً في كتاب صغير الحجم ، إذن علة قلة الشواهد هي كما أسلفت أنها ليست المقصودة ، وإنما المراد الشرح والإيضاح والتعليل ، وسوف أعرض فيما يأتي بالدراسة لشواهد أبي علي على النحو الآتي :–

أولا : شواهد القرآن :–

أسلفت أن شواهد أبي علي قليلة ، فشواهده من القرآن تجاوزت المائة بقليل .

ويتلخص موقفه من هذه الآيات في النقاط الآتية :–

١ – آيات استشهد بها على حكم نحوي وهي كثيرة بالنسبة إلى غيرها [٦] .

٢ – استشهد بعدد من قراءات القراء السبعة ؛ فقد استشهد بقراءة ابن عامر في قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ... ﴾ [٧] ، بخفض شركائهم لإضافة (قتل) إليها مع وجود الفاصل

---

(١) الشرح الكبير ص ٨٢٤ .
(٢) المصدر السابق ص ٤٤٥ .
(٣) المصدر السابق ص ٢٠٤ ، ٨٠٤ .
(٤) المصدر السابق ص ٢٣٥ .
(٥) المصدر السابق ص ١٩٢ .
(٦) انظر مثلا ص : ٢٢٥ ، ٢٧٥ ، ٣٢٥ ، ٣٦٨ ، وغيرها .
(٧) الأنعام ١٣٧ .

بين المضاف والمضاف إليه ، ونص على نسبتها إلى ابن عامر [١] ، واستشهد بقراءة الكسائي في السبعة [٢] في إدغام ﴿ هَل تَّجعَل لك ﴾ [٣] ، وإظهار نحو : ﴿ قُل : نَعم ... ﴾ [٤] ، واستشهد كذلك بقراءة القراء السبعة ما عدا نافعاً [٥] في إدغام : ﴿ بَل رَّان ﴾ [٦] وإظهار ﴿ بل تؤثرون ﴾ [٧] .

٣ – استشهد بقراءة أبي عمرو – وهي سبعية – في إدغام : ﴿ يَغْفِر لَّكم ﴾ [٨] ، وحكم عليها بالشذوذ [٩] .

٤ – استشهد ببعض قراءات القراء الشاذة وبنى عليها حكماً من أمثلة ذلك : قوله تعالى : ﴿ إنَّ البَقَرَ تَشابَهَ عَلَينا ﴾ [١٠] بالفتح على التذكير وهي قراءة الجمهور ، والضم على التأنيث [١١] وقرأ به الحسن بن سعيد والأعرج ومحمد ذو الشامة وابن مسعود ويحيى بن يعمر [١٢] ، ومن ذلك في قوله تعالى : ﴿ وإنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَو تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاء ﴾ [١٣] بنصب يغفر ويعذب [١٤] ، وهي قراءة ابن عباس والأعرج وأبي حيوة وأبي العالية وعاصم الجحدري [١٥] . مثال ثالث في قوله تعالى : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا هُوَ

---

(١) الشرح الكبير ص ٩٤٤ .
(٢) المصدر السابق ص ١١٥٤ .
(٣) الكهف ٩٤ .
(٤) الصافات ١٨ .
(٥) الشرح الكبير ص ١١٥٤ .
(٦) المطففين ١٤ .
(٧) الأعلى ١٦ .
(٨) نوح ٤ .
(٩) الشرح الكبير ص ١١٥٥ .
(١٠) البقرة ٧٠ .
(١١) الشرح الكبير ص ٩٣٧ .
(١٢) المصدر السابق ص ٩٣٧ هـ٤ .
(١٣) البقرة ٢٨٤ .
(١٤) الشرح الكبير ص ٤٦٦ .
(١٥) المصدر السابق ص ٤٦٦ هـ٥ .

خَيْرٌ مِمَّا تَجْمَعُونَ ﴾ (١) بالتاء في (فَلْتَفْرَحُوا) (٢) ممن قرأ بها من غير الصحابة الحسن وأبو رجاء وابن هرمز وابن سيرين والجحدري وغيرهم (٣) .

ثانيا : الحديث :-

ثار جدل عنيف عند المتأخرين حول الاستشهاد بالحديث في النحو ، وكتبت حوله عدة دراسات (٤) ولست هنا في مقام الفصل بين أي من الفريقين الرافض للاستشهاد أو المؤيد له ، وإنما سوف أعرض لموقف أبي علي من الاستشهاد بالحديث في نقطتين :

١ – عدد الأحاديث التي استشهد بها .　　　　٢ – أثرها في التقعيد .

أولا : استشهد أبو علي بستة أحاديث فقط ، وهذا عدد قليل ، لا يجعل أبا علي من الذين يعتدون بالاستشهاد بالحديث ، لكنه في حواشي المفصل استشهد بثمانية عشر حديثاً وهو عدد غير قليل ، وهذا يثبت أن الرجل لا يرفض الاستشهاد بالحديث .

ثانيا : أثرها في التقعيد :-

الحديث الأول : استشهد به أبو علي على قاعدة وحده دون شاهد آخر قال – رحمه الله تعالى –: « وقوله : ولام الأمر والدعاء إذا بُني الفعل للمفعول لزمته مطلقا ، أي سواء كان المفعول متكلماً أو مخاطباً أو غائبا ، فمتكلما مثاله : لأُعن بكذا ، على معنى إلزامه لنفسه ذلك ، ومنه في إلزام المتكلم نفسه لا في أنه فعل مبني للمفعول قوله ﷺ : « قُومُوا فَلأُصَلِّ لكم » (٥) » . وهذا حديث ثابت عن النبي ﷺ في بعض

---

(١) يونس ٥٨ .

(٢) الشرح الكبير ص ٤٢١ .

(٣) المصدر السابق ص ٤٢١ هـ٣ .

(٤) من ذلك : دراسات في العربية وتاريخها ١٦٦ – ١٨٠ ، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف .

(٥) الشرح الكبير ص ٤١٩ .

رواياته [١] .

الحديث الثاني : استشهد به الشلوبين على اتصال ضمير النصب بكان قال : « مثال ذلك - في كان - : ما جاء في حديث النبي ﷺ في أبي خيثمة وقد رأى شخصه على بعد من أنه قال : كن أبا خيثمة فكانه » [٢] . هذا حديث صحيح ، لكن لم يرد في جميع طرقه التي وقفت عليها قوله : (فكانه) وهي محل الشاهد [٣] .

الحديث الثالث : استشهد به الشارح على أن الجملة التي تقع خبراً وهي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط قال : « ومثل ما جاء في قوله ﷺ : أفضل ما قلته والنبيون من قبلي : لا إله إلا الله » [٤] ، وهذا حديث روى عن النبي ﷺ [٥] ، واستدل به الشارح على إثبات القاعدة وحده من غير أن يعضده بشاهد آخر .

الحديث الرابع : نصب اسم إن وخبرها استشهد له الشارح بحديث مرفوع إلى النبي ﷺ : « إن قعر جهنم لسبعين خريفا » [٦] وذكر شواهد من الشعر هي قول عمر بن أبي ربيعة :-

إذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافاً إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدا

وبقول الشاعر :-

إنَّ العَجُوزَ خَبَّةً جَرُوزا تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيزا

وبيت العماني :-

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَماً مُحَرَّفاً

(١) الشرح الكبير ص ٤٩٢ هـ ٤
(٢) المصدر السابق ص ٦٣٢ .
(٣) المصدر السابق ص ٦٣٦ هـ ٣ .
(٤) المصدر السابق ص ٧٤٨ .
(٥) المصدر السابق ص ٧٤٨ هـ ٥ .
(٦) المصدر السابق ص ٨٠١ .

الحديث الخامس : استشهد في باب نعم وبئس لاعتراضه على قول الجزولي : والتفسير واجب إن أضمر الفاعل [١] ، فقال : « ينقص أن يقول : أو ما يقوم مقامه نحو قوله : فبها ونعمت » [٢] ، واكتفى بالحديث .

الحديث السادس : استشهد على حذف الياء من (ثماني) وجعل الإعراب على النون قال : « وجاءت في بعض الحديث « صلى ثمانَ ركعات » بحذف الياء وفتح النون » [٣] ذاكراً قبله قول الشاعر :-

لَهَا ثَنَايَا أَرْبَعٌ حِسَانٌ وأَرْبَعٌ فَثَغْرُهَا ثَمَانُ

أخلص من هذا بعد استبعاد الحديث الثاني لعدم وجود رواية الشاهد في أي من طرق الحديث ، واستبعاد الرابع لكونه مرفوعاً إلى أن الشارح كان يعتد بالحديث الشريف في إثبات القواعد النحوية ، ولا أدل على هذا من اكتفائه بالحديث في الأول والثالث والخامس دليلا على إثبات القاعدة ، وكذلك ذكر ما يعضده في الحديث السادس .

ثالثا : الشعر :-

للحديث عن الشعر في هذا البحث سوف أتناول فيه النقاط الآتية :-

١ - طريقة أبي علي . ٢ - الشواهد التي سبق إليها . ٣ - موقفه من شعر المولدين .

أولا : طريقته :

طريقة أبي علي كطريقة غيره من المؤلفين الذين يوردون البيت تاماً أو شطراً منه أحيانا ، وقد يوردون كلمة أو كلمتين هما موطن الشاهد ويتركون الباقي ، أما إيراد البيت أو شطره فهذا ظاهر ، أما إيراد كلمتين أو ثلاثا من بيت فهذه أمثلة له :-

(١) الشرح الكبير ص ٩٠٧ .
(٢) المصدر السابق ص ٩٠٧ .
(٣) المصدر السابق ص ٩٢٩ ، وهي لغة مستعملة .

(أ) قال أبو علي : «

لَمْ يَلْدَهُ أبوانِ » (١)

هذا جزء من بيت من البحر الطويل هو :-

أَلا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ   وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوانِ (٢)

(ب) قال أبو علي : « فقد قال :

... دُعِيَتْ نَزَالِ (٣)

هذا جزء من بيت من البحر الكامل هو :-

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا   دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ في الذُّعْرِ (٤)

(جـ) قال أبو علي :- ودليل زيادتها قولهم :-

.... بالسَّمْهَرِيِّ المُعَلَّبِ » (٥)

وهو جزء من البحر الطويل هو :-

وَظَلَّ لِثِيرانِ الصَّرِيمِ غَمَاغِمٌ   يُدَاعِسُها بالسَّمْهَرِيِّ المُعَلَّبِ (٦)

(د) قال أبو علي : « .... لا يوجد التعريف في الحال إلا على هذا الوجه - أعني أنه لا يوجد إلا في المصدر النائب مناب الحال نحو :-

أَرْسَلَهَا العِرَاكَ » (٧)

---

(١) الشرح الكبير ص ٤١٥ .

(٢) انظر تخريجه في المصدر السابق ص ٤١٥ هـ٦ .

(٣) المصدر السابق ص ٤٤٣ .

(٤) انظر تخريجه في المصدر السابق ص ٤٤٣ هـ٩ .

(٥) المصدر السابق ص ٥٥٨ .

(٦) المصدر السابق ص ٥٥٨ هـ٧ .

(٧) المصدر السابق ص ٧٢٧ - ٧٢٨ .

وهذا جزء من بيت من البحر الوافر هو :-

فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا ... وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ [١]

ثانيا : أبيات سُبِقَ إليها :-

أعني بهذا أن هناك أبياتاً سبق الشلوبين إلى الاستشهاد بها باقي النحويين ، وتابعه المتأخرون على الأخذ بها – فيما وقفت عليه –، غاضا الطرف عن ورودها في كتب اللغة أو الموسوعات الأدبية المتقدمة على أبي علي وإنما الذي عناني هنا هو كتب النحويين ، ومن أمثلة الأبيات التي سبق إليها :-

(أ) قول الشاعر :-

أَنْــوْراً سَرْعَ مَاذَا يا فَرُوقُ ... وحَبْلُ الوَصْلِ مُنْتَكِثٌ حَذِيقُ [٢]

(ب) قول زهير :-

جَرِيءٌ مَتَى يُظْلَمْ يُعَاقِبْ بِظُلْمِهِ ... سَرِيعاً وإلا يُبْدَ بالظُّلْمِ يَظْلِمِ [٣]

(جـ) قول النابغة :-

فَأَلْفَيْتُـه يَومـاً يُبِيـرُ عَدُوَّهُ ... ومُجْرٍ عطاءً يَسْتَخِفُّ المَعَابِرا [٤]

(د) قول امرئ القيس :-

وَظَلَّ لِثِيرانِ الصَّرِيمِ غَمَاغِمٌ ... يُدَاعِسُها بالسَّمْهَرِيِّ المُعَلَّبِ [٥]

(هـ) قول الشاعر :-

أَيُّهـا السَّائِـلُ عَنْـه وعَنِّـي ... لَسْتُ مِنْ قَيسٍ وَلَا قَيسٌ مِنِّي [٦]

---

(١) انظر تخريجه في الشرح الكبير ص ٧٢٨ هـ ١ .
(٢) المصدر السابق ص ٤٢١ .
(٣) المصدر السابق ص ٤٥٥ .
(٤) المصدر السابق ص ٤٧١ .
(٥) المصدر السابق ص ٥٥٨ .
(٦) المصدر السابق ص ٦٤٥ .

(و) قول جميل :

لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّها　　أَخَذَتْ عَلَيَّ مَواثِقاً وَعُهُودا [١]

(ز) قول حسان :-

وَقَالَ اللهُ قَدْ يَسَّرْتُ جُنْدا　　هُمُ الأَنْصَارُ عُرْضَتُها اللِّقَاء [٢]

(ح) قول عدي :-

ثُمَّ أَضْحَوا لَعِبَ الدَّهْرُ بِهِمْ　　وَكَذَاكَ الدَّهْرُ حَالاً بَعْدَ حَالِ [٣]

(ط) قول العتبي :-

وَكُنْتُ بِهِ أُكْنَى فَأَمْسَيْتُ كُلَّما　　كُنِيتُ بِهِ فَاضَتْ دُمُوعِي عَلَى نَحْرِي [٤]

(ى) قول الشاعر :-

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ　　كَلَيْلَةِ ذِي العَائِرِ الأَرْمَدِ [٥]

وغيرها من شواهد يفطن لها المطلع على البحث .

ثالثا : موقف الشلوبين من شعر المولدين :-

وردت أبياتٌ مختلفة في ثنايا هذا الكتاب لبعض الشعراء المولدين وموقف الشارح واضح في كل بيت سأورده ما عدا بيتاً واحداً للعتبي قال أبو علي الشلوبين :

« وقوله : ويدخلها معنى صار » مثاله قوله :-

ثُمَّ أَضْحَوا لَعِبَ الدَّهْرُ بِهِمْ　　وَكَذَاكَ الدَّهْرُ حَالاً بَعْدَ حَالِ

وقوله :-

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السِّلَاحَ وَلَا　　أَمْلِكُ رَأْسَ البَعِيرِ إِنْ نَفَرا

---

(١) الشرح الكبير ص ٦٧٧ .

(٢) المصدر السابق ص ٦٨٢ .

(٣) المصدر السابق ص ٧٦٧ .

(٤) المصدر السابق ص ٧٦٨ .

(٥) المصدر السابق ص ٧٧٠ .

وقوله :-

وَكُنْتُ بِهِ أُكْنَى فَأَمْسَيْتُ كُلَّمَا كُنِيتُ بِهِ فَاضَتْ دُمُوعِي عَلَى نَحْرِيَ [١]

فالبيتان : الأول لعدي بن زيد العبادي ، والثاني للربيع بن ضبع الفزاري ، وهما من الشعراء الذين يحتج بشعرهما ، أما العتبي المتوفى سنة (٢٢٨ هـ) فلا يحتج بشعره ، وبيته لو ورد مفرداً لأمكن القول : إن الشلوبين يرى الاحتجاج بشعر المولدين ، وهنا ورد ومعه ما يعضده ، فلعله أورده للاستئناس به أو التمثيل .

أورد الشارح – رحمه الله – بيتا لمحمود الوراق ت : (٢٢٥ هـ) وهو قوله :-

رَأَى الأَمْرَ يُفْضِي إِلَى آخِرٍ فَصَيَّـــرَ آخِـــرَه أَوَّلا [٢]

وهنا أمران ينبغي التنبيه عليهما :-

(أ) أن الشارح أورده متمثلا به قال : « .... إذا كان الأمر كذلك فلا معنى لتعليل امتناع الجر أولا بما علله به ، إذ كان ذلك يجر إلى ما لا جواب له ، فانبغى أن يلحق الجر لذلك – بما لا جواب له أيضا – ثم أورد البيت » [٣] .

(ب) أن ابن جني ذكره في الخصائص ثلاث مرات [٤] ، والسهيلي ذكره [٥] أيضا ، فالشلوبين مسبوق إلى ذكر هذا البيت ، ولم يفطن محققا الخصائص ونتائج الفكر إلى قائله .

أورد الشارح أيضا بيتاً للحريري : ت (٥١٦ هـ) وهو قوله :-

جَادَ بِالْعَيْنِ حِينَ أَعْمَى هَوَاهُ عَيْنَهُ فَانْثَنَى بِلَا عَيْنَيْنِ [٦]

---

(١) الشرح الكبير ص ٢٦٧ – ٢٦٨ .
(٢) المصدر السابق ص ٢٧١ .
(٣) المصدر السابق ص ٢٧٠ – ٢٧١ .
(٤) ٢٠٩/١ ، ٣١/٢ ، ١٧٠ .
(٥) نتائج الفكر ٩٨ .
(٦) الشرح الكبير ص ٢٩٧ .

وعقب عليه أبو علي الشلوبين بقوله : « والذي عندي أن هذا لحن من الحريري ولا بد ، وأنه ما سمع قط هذا ولا نحوه »[1] ، كذلك أورد الشارح بيتا لأبي نواس : ت (١٩٨ هـ) وهو قوله :

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ[2]

ولم يذكره الشلوبين للاستشهاد به ، وإنما بين أن النحاة نقدوا على أبي نواس قوله : صغرى وكبرى وكان حقه أن يأتي بهما معرفتين[3] .

كذلك أورد الشارح بيتا للمتنبي : ت (٣٥٤ هـ) ، قال – رحمه الله تعالى –: « وقوله : فالوقف على البدل من التنوين ، تمام هذا الموضع أن يقول في الأشهر ، لأن من العرب من يقف على المنصوب المنون بغير تعويض من التنوين ، فيكون الوقف على ذلك على المنصوب المنون من هذا النوع : رأيت قاضي ، وعلى هذا بنى المتنبيء قوله :–

أَلَا أَذِّنْ فَمَا أَذْكَرْتَ نَاسِي وَلَا لَيَّنْتَ قَلْباً وَهْوَ قَاسِي[4] »

ومن النص يتضح أن الشارح لم يستشهد به وإنما ذكر له عذرا في إثبات ياء المنقوص المنصوب المنون دون الوقف عليه بقلب تنوينه ألفا .

أخلص من هذا إلى أن الشارح لم يورد أبيات المحدثين للاستشهاد بها ، وبناء قاعدة عليها وإنما جاء ببعضها ممثلا أو مخطئا كما ترى .

(و) موقفه من المتقدمين :–

الشلوبين إمام من أئمة النحو والأدب ، انتهت إليه إمامة هذا الفن في الأندلس ، له – رحمه الله تعالى – موقف متميز من المتقدمين فهو معجب بسيبويه وأبي علي الفارسي ، ويدافع عن الزجاجي ، أما معاصروه فلم ينج أحد من لسانه بتخطئة أو نحو ذلك ، وسأحاول تسجيل أهم ظواهر هذا الموقف في مناقشاته لبعض الأئمة وهي على

---

(١) الشرح الكبير ص ٢٩٨ .

(٢) المصدر السابق ص ١٠٦٢ .

(٣) المصدر السابق ص ١٠٦١ .

(٤) المصدر السابق ص ١٠٧٢ .

النحو الآتي :-

أولا : سيبويه :-

نقل الأستاذ أبو علي الشلوبين نصوصاً كثيرة عن إمام النحاة سيبويه ، ويمكن تجسيد موقفه فيما يأتي :-

(أ) إعجابه الشديد به والثناء عليه قال عنه بعد نقل رأيه : « وهذا مقصد عالٍ جداً يشبه مقاصده ، فأخذ به لما كان النظر الأسَدُّ ناصرَه وعاضده » [١] ، وقال أيضا بعد ترجيح رأيه في مسألة : « ولذلك اعتمده الإمام رحمه الله » [٢] يعني بالإمام سيبويه .

(ب) انتصاره لآراء سيبويه :-

- رد بعض النحاة قول سيبويه : إن (أخ) وأخواته وزنه (فَعَل) مستدلا بتثنيتها على (أخوان) وردوا بأن الأصل فيها (فَعْل) بدليل جمعها على أفْعَال [٣] ، فقال أبو علي الشلوبين : « ولكن هذا الرد لا يلزم لوجهين :- أحدهما : أن التثنية ينبغي أن تكون دليلا في هذا المعنى .... والثاني : أن استدلاله بأفعال إنما يقوم بأن العين ليست ساكنة خاصة ... » [٤] .

ذكر رأي الخليل في تركيب لن [٥] ، وذكر رأي سيبويه فيها وأنها غير مركبة ، وذكر ما يمكن أن يكون حجة للخليل وحجة سيبويه ثم رجح رأي سيبويه [٦] .

- أخذ برأي سيبويه في إعراب الأسماء الستة من بين ثمانية آراء ، وهي أنها معربة بحركات مقدرة على حرف العلة وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر الآخر [٧] .

---

(١) الشرح الكبير ص ٢٥٣ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٨٤ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٦٨ .

(٤) المصدر السابق ص ٣٦٨ .

(٥) المصدر السابق ص ٤٧٣ .

(٦) المصدر السابق ص ٤٧٣ ٤٧٤ .

(٧) المصدر السابق ص ٣٦٠ .

(جـ) استدلاله بما في الكتاب :-

هذا يدل على ثقة الأستاذ أبي علي بسيبويه وكتابه ، رد على من زعم أن (فم) لا يكون مضافاً بالميم إلا في ضرورة شعر [١] ، فقال رحمه الله : « بل قد يكون مضافاً بالميم في الكلام المنثور وفي غير الضرورة حكى ذلك النحويون وغيرهم وهو موجود أيضا في كتاب سيبويه » [٢] .

(د) اعتداده بقياس سيبويه :-

قال أبو علي الشلوبين متحدثاً عن اسم الجنس : « فأما ماثني من هذا إذا اختلفت الأنواع أو جمع فإن تثنيته وجمعه ليس بالقياس ولذلك لم يطرده سيبويه » [٣] .

عني أبو علي بالكتاب قراءة وفقهاً وتعليماً عرف دقائقه ، وجمع متفرقه قال رحمه الله : « نحو : ندمان كان قياسه أن يقال في جمعه : ندمانون ، لأن مؤنثه ندمانة ، ولكن سيبويه قال : إنهم لا يقولون ذلك وإن كان قد أجازه هو بعد ذلك » [٤] .

ثانيا : الجزولي :-

موقف أبي علي الشلوبين من أبي موسى الجزولي اختلف في أول الكتاب عنه في آخر الكتاب ، وهذه نماذج توضح ذلك وتبينه :-

(أ) دفاع عن أبي موسى :-

اعترض بعض النحاة على قول الزجاجي : إن المصدر اسم الفعل [٥] ، وقال الجزولي فالفعل الذي المصدر اسمه غير الذي اشتق منه [٦] ، قال أبو علي : « وغرضه

---

(١) الشرح الكبير ص ٣٦٤ .
(٢) المصدر السابق ص ٣٦٤ .
(٣) المصدر السابق ص ٣٠١ .
(٤) المصدر السابق ص ٣٩٨ .
(٥) المصدر السابق ص ٢٤٨ .
(٦) المصدر السابق ص ٢٤٧ .

بذلك أن يشرح به كلام أبي القاسم شرحاً صحيح المعنى رافعاً للاعتراض » [١] ، ثم ذكر اعتراض بعض النحاة ، ثم عقب الشلوبين على قولهم : « وهذا الشرح الذي شرحوا به كلام أبي القاسم شرح فاسد المعنى فإن المصدر ليس اسماً للكلمة .... وهذا الشرح الذي شرحه به المؤلف قول أبي القاسم شرح صحيح المعنى رافع للاعتراض » [٢] .

مثال آخر : قال أبو علي : « والمجموع حقيقة قسمان : مجموع جمع التكسير ، ومجموع جمع السلامة فجمع التكسير ما تغير فيه بناء الواحد ، ربما اعترض عليه بعضهم بجفنات ونحوه ، ولا ينبغي أن يعترض عليه به لأن مراده ما تغير فيه بناء الواحد للدلالة على الجمع ، وهذا التغيير الذي في جَفَنَات ونحوه أعني تحريك العين منه لم يكن للدلالة على الجمع ..... » [٣] ، ثم قال : « وكذلك نظيره حذف الألف من (مُصْطَفَون ومُوسَون وعِيسَون) وإن كان حذف الألف في ذلك تغييراً للواحد أيضا ، لأنه إنما هو تغيير لالتقاء الساكنين ، لا للدلالة على الجمع ، فلا ينبغي أن يعترض المؤلف بجَفَنَات ونحوه ، كما لا ينبغي أن يعترض بشيء من هذا الذي ذكرناه ، لأنه كله ليس تغييراً للدلالة على الجمع ولكن لأمر آخر » [٤] .

(ب) الانتصار له :-

انتصار أبي علي لأبي موسى في قوله : إن وزن الأسماء الستة هو (فَعَل) [٥] ، وكذلك قول أبي علي : « إلا أن للمؤلف أن يعتذر عن نفسه في هذا بمثل ما اعتذر به في قومي ، لأن الضمة لا يمكن تقديرها » [٦] ، وغيرها من مواطن كثيرة كان أبو علي فيها منتصراً لأبي موسى .

---

(١) الشرح الكبير ص ٢٤٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٨٧ .

(٤) المصدر السابق ص ٣٨٧ .

(٥) المصدر السابق ص ٣٦٤ ، ٣٧٠ .

(٦) المصدر السابق ص ٣٤٣ .

(جـ) إصلاح عبارته :

من الأمور التي تلفت الانتباه هنا العناية بإصلاح نص الجزولية من ذلك قول أبي علي : « والتصرف الذي تنفرد به الأفعال هو الذي قصده بشرحه ، فكان ينبغي أن يعبر عنه بعبارة تخصه ، لا بعبارة تعمه وغيره ، وذلك أن يقال : التصرف هذا اختلاف الأبنية للأزمنة »[١] ، ومن ذلك أيضا : « وقوله : وتنوين أي لالتقاء الساكنين ، ليس بجيد ، لأن التنوين لا يحذف لالتقاء الساكنين إلا قليلاً شاذاً أو ضرورة وأحسن من هذا أن يقول : أي لأنه تابع لحركة الإعراب ، فإذا حذف المتبوع لم يبق التابع »[٢] .

(د) هجومه عليه :-

كان أبو علي – رحمه الله – يسرع إلى تخطئة أبي موسى وذلك ظاهر في آخر الكتاب ، قال أبو علي « وقوله : إنهما يؤثران مع الوصف ، خطأ ، لا تأثير للوصف هنا ، وإنما التأثير لكونهما لا تلحقهما هاء التأنيث في المؤنث »[٣] ، وكذلك قول أبي علي : « وقوله : ومع شبه الوصف ، خطأ لما ذكرناه من أن زيادة الألف والنون ليست بعلة لمنع الصرف ، وإنما العلة كونهما زائدتين لا تلحقهما علامة التأنيث كزيادتي ألفي التأنيث اللذين هما زائدتان لا تلحقهما هاء التأنيث »[٤] ، مثال ثالث : « وقوله : هنا وجب النصب ، ليس بصحيح ، لأنه يجوز في هذا النوع الرفع على إعمال (لا) عمل ليس ، فكان حقه أن يقول : وجب النصب أو إعمال (لا) عمل ليس »[٥] . مثال رابع قول أبي علي : « وقوله : أو للعرض . خطأ لأنه إذا كانت للعرض لم تكن إلا من حروف الأفعال ، وكان الاسم بعدها منصوباً بإضمار فعل »[٦] .

(١) الشرح الكبير ص ٢٨٥ .
(٢) المصدر السابق ص ٢٨٧ ٢٨٨ .
(٣) المصدر السابق ص ٩٨٤ .
(٤) المصدر السابق ص ٩٨٥ .
(٥) المصدر السابق ص ٩٩٩ .
(٦) المصدر السابق ص ١٠٠١ .

يخطئ أبو علي أبا موسى ويشتمه أحياناً ، قال أبو علي : « فإن قال : اختصرته ، قيل : لا ولكن اختسرته ، والاختصار السيئ المخل لا معنى له » [١] ، وقال أيضا : « وقوله : أو ألف أَفْعال جمعا ، مثاله : أُنَيْعَام تصغير أَنْعَام ، ولو أمسك عن قوله : جمعا لأصاب ، فإن تقييده بقوله : جمعاً فائدته أنه إذا كان مفرداً يأتي على أصل التصغير من كسر ما بعد يائه تقول فيه أفيعيل ، وقد قال سيبويه : فإذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت : أفيعال .... فهذا يدل على أن قول هذا المؤلف : جمعا ، بعد قوله : أو أفعال خطأً لا لعاً له منه » [٢] .

ثالثا : نحاة آخرون :-

تتبع أبو علي كثيراً من النحاة بالتخطئة ، وأغلظ القول لبعضهم ، ومن أمثلة ذلك قوله : « وقد قال بذلك بعض المتأخرين أحسبه الأعلم وابن أبي العافية ، فالجواب : أن هذا القول خطأً لأنه يكون إثبات الإعراب بعد رد حروف العلة فيما قبل الآخر ، لا في الآخر » [٣] ، وخطأ الوقشي ورد عليه وعقب على قوله بقوله : « وقد تبين فساده ، فانبغى أن يكون القول قول الفارسي وأبي بكر لا قول الوقشي » [٤] ، ووصف قول ابن طاهر الخدب بالهذيان [٥] ، هاجم ابن طلحة وعنفه ووصفه بالتخلف [٦] ، ووصف بعض معاصريه بالجنون [٧] .

هذه بعض مواقف أبي علي الشلوبين من المتقدمين عليه فما بين إعجاب ببعضهم إلى نقد بعضهم الآخر ، إلى غلظة وجفاء مع آخرين .

(ز) رأيه في إدخال علم المنطق في النحو :-

تأثر أبو علي الشلوبين بالمنطق ، بل أغرق فيه وساعده على ذلك أن الجزولية

---

(١) الشرح الكبير ص ٨١٢ .
(٢) المصدر السابق ص ١٠١٨ .
(٣) المصدر السابق ص ٣٥٧ .
(٤) المصدر السابق ص ٨٢٤ .
(٥) المصدر السابق ص ٧٧٣ .
(٦) المصدر السابق ص ٨٦٠ ٨٦١ .
(٧) المصدر السابق ص ٢٢٨ .

أولها يرتكز على علم المنطق ، وبدا هذا التأثر واضحاً في أول الكتاب ويمكن تسجيله في نقاط على النحو الآتي :

١ - هدف المتكلمين عند النظر في الألفاظ :-

حدد الأستاذ أبو علي الهدف من النظر في الألفاظ عند المتكلمين فقال : « .... إن مقصد أولئك المتقدمين كان النظر في الألفاظ من حيث المعاني خاصة ، وكان مقصد النحويين النظر في الألفاظ من حيث الأحكام »[١] .

٢ - أثر المنطق في ذكره الحدود :-

(أ) اختار في حد الاسم تعريف المنطقيين ، قال أبو موسى الجزولي : « الاسم كل كلمة تدل على معنى في نفسها »[٢] ، ذكر الشلوبين أنه يمكن أن يعترض عليه بالذي وأخواته ثم أجاب عنه من جهتين : الأولى : أن الذي وأخواته في معنى كلمة تدل على معنى في نفسها ، الثانية : قال : « وقد يجيب المؤلف عن ذلك الاعتراض أيضاً بأنه إنما حد الاسم الحقيقي عنده ، وهو الذي اسم في صناعة المنطقيين ، لأنه الاسم بالحقيقة عنده ، من حيث كان تقسيمهم الكلام إلى الاسم والفعل والحرف من الجهة التي أمُّوا إليها نظراً في وجه دلالة اللفظ على معنى ، وتقسيماً له بحسب ذلك »[٣] ثم قال الشارح : « ... رأى هذا المؤلف بذلك أن المشي المستقيم هو المشي الذي مشى به المنطقيون ، وأن مشي النحويين في ذلك كأنه مشي شرطاني ، فجعل الاسم الحقيقي هو اسم المنطقيين ، وما أضافه إليه النحويون مما دل على معنى في غيره ليس باسم حقيقي ، وإنما يقال في الأسماء الموصولات إنها أسماء بالمجاز لا بالحقيقة »[٤] .

(ب) عرف دلالة التضمن بأنها : « .... دلالة اللفظ على بعض ما وضع له

---

(١) الشرح الكبير ص ١٩٣ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٠٥ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٠٦ .

(٤) المصدر السابق ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

كدلالة البيت على السقف »[١] .

(جـ) عرف دلالة الالتزام بأنها : « .... دلالة اللفظ على معنى لم يوضع له ، ولكنه لازم له كدلالة السقف على الحائط »[٢] .

(د) في حد الحرف قال الجزولي : « والحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها لكن في غيرها »[٣] قال أبو علي : « .... الموصولات لم تدل في صلتها على شيء كما دل (من) في : أكلت من الرغيف ، لكنها مع ذلك أقرب إلى الحروف ولذلك ألحقها المنطقيون بالحروف »[٤] .

٣ – أثر المنطق في العبارات والمصطلحات :–

استعمل الأستاذ أبو علي عبارات أهل المنطق مصطلحاتهم وإليك نماذج من هذا :–

(أ) قال الأستاذ أبو علي : « ... وذلك أن قسمة الجنس إلى أنواعه على الحقيقة ممكنة ، لكني قلت – في التمثيل الذي نقل عن أبي موسى أولاً إنه نحو قولنا : طائر وسابح وماش –: إنه تمثيل على التقريب لما ذكرته لك من أن الفصل بين الجنس والنوع عند المنطقيين إنما هو بمقوم وهو الأمر الذاتي ، ولا يقولون في الطائر والسابح والماشي إنها أنواع للحيوان ، لأنها إنما تعطي أموراً عرضية لا ذاتية ، وتقسيم الجنس إلى النوع إنما هو بالأمور الذاتية لا العرضية ، لكن النحويين شأنهم في غالب أمرهم التقريب فقد يستعملون الجنس والنوع على التقريب ولا يحققون فيهما تحقيق المنطقيين »[٥] .

(ب) قال أيضا : « وأما قسمة الجنس إلى أشخاصه أو النوع إلى أشخاصه فغير ممكنة في الحقيقة لا على مذهب من حقّق ، ولا على مذهب من قرّب ، لأن

---

(١) الشرح الكبير ص ٢٣٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٣٨ .

(٣) المصدر السابق ص ٢١٧ .

(٤) المصدر السابق ص ٢١٨ .

(٥) المصدر السابق ص ٢٠٢ .

الأشخاص لا تنحصر ، وحق القسمة على كل مذهب أن تكون حاصرة للمقسوم »[١] .

(جـ) قال أبو علي أيضا : « وقد استدعى هذا الفصل معرفة الفرق بين الجنس والنوع فاعلم أنه لا مطمع لأحد في معرفة حقيقة الفرق بين الجنس والنوع إلا بمعرفة الجنس والنوع والفصل والخاصة ، ولا مطمع لأحد في معرفة ذلك إذا لم يكن عَلِمَ مقدمات من علم المنطق وهي معرفة الكلي والشخصي والذاتي والعرضي والمعوَّل في جواب ما هو ، والمعول في جواب أي شيء هو ؟ »[٢] .

(د) وقال أيضاً : « .... لكن النحويين قد استعملوا هاتين اللفظتين أعني الجنس والنوع وأخذوهما مأخذاً مقرباً يمكن أن يوجد السبيل إلى معرفتهما من كتابنا هذا على طريقتهم ، وهي أن كل عامين كجسم مع حيوان ، وحيوان مع إنسان فالأعم منهما هو الجنس عندهم ، والأخص هو النوع ، فالجسم جنس والحيوان نوع له ، والحيوان جنس للإنسان ، والإنسان نوع له ، فقد تبين بهذا المثال ما قلناه من أن كل عامين أحدهما داخل في الآخر ، فالداخل في غيره هو النوع والذي دخل فيه ذلك الداخل هو الجنس »[٣] .

إذن كان للمنطق أثر بارز في بعض المصطلحات ، مما جعل أبا علي يستند على تقسيمهم حين قال : « فنظروا في اللفظ كما نظر أولئك ، فوجوده إما دالا وإما غير دال ، فلم يلتفتوا غير الدال ، كما لم يلتفته غيرهم من المتقدمين وصرفوا التفاتهم إلى الدال فوجدوه إما دالا وحده ، وإما ليس بدال وحده ولكن مع غيره كما وجده غيرهم كذلك إذ لا يمكن اللفظ الدال أن يكون إلا كذلك ، فجعلوا اللفظ الدال وحده قسماً برأسه كما جعله غيرهم قسماً برأسه ، ثم نظروا في اللفظ الدال وحده فوجدوه إما له بنية تدل على زمانه وإما ليس له بنية تدل على زمانه كما وجده غيرهم ، إذ لا يمكن أن يكون إلا

---

(١) الشرح الكبير ص ٢٠٢ .
(٢) المصدر السابق ص ٢٠٣ .
(٣) المصدر السابق ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .

كذلك ..... »[١] . وهكذا يستمر في التقسيم .

إذا قرأت كتاب أبي علي هذا فإنك ستجد هذا الأثر يطالعك بين فترة وأخرى سواء في استخدام مصطلح من مصطلحات أهل المنطق أم عبارة من عباراتهم ، ومال أبو علي إلى استخدام تقسيمهم أو الاستدلال به فما رأيه في إدخال علم المنطق في النحو ؟

صرح أبو علي برأيه في هذه المسألة في عدد من المواطن على النحو الآتي :-

١ - قال - رحمه الله -: « فإذا حققت هذه المقدمات كلّها وتقررت فحينئذ يحصل عن ذلك معرفة حقيقة الجنس والنوع ، ومتى لم يحقق ذلك كله لم يكن سبيل إلى معرفة حقيقة الجنس والنوع أصلا ، ومعرفة ذلك كله في هذا العلم الذي نحن فيه تخليط لا ينبغي ، وأهله أحق بالاشتغال به ، لو لم يكن التخليط معيباً في ذلك كله علينا فلا سبيل إلى أخذ الجنس والنوع على الحقيقة من كتابنا هذا ، ولا نحن أيضا بما نحن نحويون من أهله »[٢] .

٢ - قال أيضا : « .... فالأمر في هذا - إن شاء الله - قريب ، وإن كان أهل الكلام التزموا في حدودهم ورسومهم أشياء ، فمتى كانت صناعة النحو يجب أن يلتزم فيها ما التزمه أهل صناعة الكلام ، هذا من إدخال العلوم بعضها على بعض والتخليط فيها ولابد ، فلا ينبغي أن يلتفت إلى مرتكبه »[٣] .

٣ - قال أبو علي : « قلت : وهذا التأويل الذي تأوله هذا المتأول حكي عن أبي موسى الجزولي الذي تنسب إليه هذه الكراسة ، إنما يصلح بكلام نحوي خلط صناعة النحو بصناعة المنطق ، ولا أدري ما الذي أحوجه إلى خلط إحدى الصناعتين بالأخرى حتى يتكلف هذا التكلف البعيد .... وهذا لا يحتاج إليه حتى يرتكب لأجله هذا المرتكب البعيد المحوج إلى معرفة الجنس المنطقي ، وقد تقدم لنا أنه

---

(١) الشرح الكبير ص ١٩٣ - ١٩٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٠٣ .

(٣) المصدر السابق ص ٢١٦ .

لا سبيل إلى معرفته ما لم يعرف أموراً كثيرة قبله ، هي من غير هذا العلم ، ولا شيء أبعد من هذا ، وتخليط الصنائع والتلبس به مما لا ينبغي ارتكابه » [١] .

نتيجة هذا أن أبا علي كان يعرف المنطق معرفة جيدة وإلا لم يستطع مجاراة أبي موسى في مقدمته التي أولها منطق ، وأنه – رحمه الله تعالى – دعا دعوة صريحة إلى ترك علم المنطق واجتنابه في النحو ، وألا يخلط بين الصناعتين ، وردد هذا في عدة مواطن منها ما ذكرته آنفا .

(ح) عناية المؤلف بالعلة :–

اهتم الشلوبين بالعلة اهتماماً كبيراً ، فهو يعلل لكل حكم نحوي ، وكل مسألة في هذا الكتاب ، ويرى أن « ... العلة مفيدة بالوضع ، وعدم الاعتداد بالأمر العارض الذي هو خلاف الوضع وعلى ذلك أكثر عللهم » [٢] واطراد العلة شرط عنده لصحة المعلول قال : « فهذا يمكن أن يقوله قائل إلا أنه تنكسر له هذه العلة في انكسر الحجر ومات زيد ، وضرب زيد ، ولا ينكسر على القول الأول ، فلذلك اختار النحويون القول الأول على هذا ، لاطراد معنى الأول ، وانكسار معنى هذا الثاني » [٣] ، والعلة سمة من سمات هذا الكتاب ، وهذه نماذج من تعليلاته :–

١ – قال رحمه الله : « .... والمفعول داخل في حديث غيره ، وبذلك وجب له الانتصاب ؛ لأنه من حيث كان داخلاً في حديث غيره ، كان فضلة فيه ، والفضلات يجب لها الانتصاب ، وبذلك ارتفع الفاعل فيه ، لأن (ضَرَبَ) حديثه ، فكان فيه عمدة ، والعمدة يجب لها الرفع ، وبذلك ارتفع المفعول في (ضُرِبَ) ، لأن (ضُرِبَ) حديث المفعول ، كما كان (ضَرَبَ) حديث الفاعل ، فكان المفعول في (ضُرِبَ) عمدة كما كان الفاعل في (ضَرَبَ) عمدة فلذلك وجب له من الرافع – أعني للمفعول في (ضُرِبَ) – ما وجب للفاعل

---

(١) الشرح الكبير ص ٣١٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٠٤ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٣٤ .

في (ضَرَبَ) »[١] . هنا ثلاث علل وعلتا علة .

علل وجوب وهي : (١) وجوب رفع الفاعل لأن الفعل حديثه .

(٢) وجوب نصب المفعول لأنه داخل في حديث غيره .

(٣) وجوب رفع نائب الفاعل لأنه حديث الفعل (ضُرِبَ) يعني الفعل المبني للمجهول .

وعلتا علة وهما : (١) ارتفع الفاعل لأن الفعل حديثه فصار عمدة ، والعمدة يجب لها الرفع .

(٢) ارتفع نائب الفاعل لأنه حديث الفعل (ضُرِبَ) فصار عمدة ، كما كان الفاعل في ضرب عمدة ، والعمدة يجب له الرفع فوجب له ما يجب للفاعل .

٢ – قال أبو علي : « .... إن الضمير عندها شديد الاتصال بالفعل ، حتى كأنه بعض حروفه بدليل تسكينهم الباء من ضربت لئلا تتوالى أربع متحركات في كلمة واحدة »[٢] ، استثقلوا اجتماع أربع متحركات في كلمة واحدة فسكنوا الباء فهي علة استثقال ، وعدها السيوطي من العلل القاصرة ، لأنه لا يكون التوالي إلا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي ، كانطلق وانكسر[٣] .

٣ – الاسم يختص بالتنوين قال أبو علي الشلوبين : « ليدل على أنه أصل في الألفاظ المفردة لا فرع كالفعل والحرف ، وذلك أن الألفاظ المفردة على ضربين : أصل وفرع ، فالأصل منها هو الاسم ، والفعل والحرف فرعان ، فجعل التنوين في الاسم دون الفعل والحرف ليدل على أنه أصل في الألفاظ المفردة للفعل والحرف »[٤] .

---

(١) الشرح الكبير ص ٢٣٣ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٦٩ .

(٣) الاقتراح ١٢٦ – ١٢٧ .

(٤) الشرح الكبير ص ٢٧٣ .

وكذلك اختص الاسم بالألف واللام والنعت والتصغير قال الأستاذ أبو علي : « احتيج إليها في الاسم ليختص فيفيد الإخبار عنه ، انبنى هذا التعليل على أنه لا يختص إلا المخبر عنه ، أما المخبر به فلا يخصص ، وهذا الذي بنى عليه هذا التعليل يحتاج إلى تعليل أيضاً وإلا لم يتم ، وإنما لم يخصص إلا المخبر عنه ، لأن تخصيص الشيء بأمر ما إخبار عنه في المعنى بأنه مختص بذلك الأمر الذي اختص به ، ولا يكون الإخبار إلا عن الأسماء ، فلا يكون التخصيص إذن إلا في الأسماء » (١) ، ثم قال : « .... قد كان ينبغي أن يختصر هذا ، ويجعل هذا التعليل أولاً لا ثانياً : فيقال : الألف واللام والنعت كلاهما تخصيص للاسم ، وتخصيص الشيء بأمر ما إخبار عنه في المعنى بذلك الأمر الذي اختص به ، فلا ينبغي أن يكون واحد منهما إلا فيما يخبر عنه ، والذي يخبر عنه إنما هو الاسم » (٢) ، ففي كلامه ذكر علتي اختصاص ، علة اختصاص التنوين بالاسم ، وعلة اختصاص الألف واللام والنعت والتصغير بالاسم ، وذكر أيضا علة لعلة اختصاص الألف واللام والنعت بالاسم وهي أنه لا يخصص إلا المخبر عنه ذكر علة ذلك وهي أن تخصيص الشيء بأمر ما إخبار عنه في المعنى .. ولا يكون الإخبار إلا عن الأسماء .

٤ — قال أبو علي الشلوبين : « وعلة انفراد الأفعال بالتصرف الذي ذكرناه أن الذي هو من الكلم دال على معنى في نفسه ، وله بنية تدل على زمان ذلك المعنى هو الفعل لا الاسم ولا الحرف ، والتصرف : هو اختلاف الأبنية للأزمنة فانبغى ألا يكون إلا في الأفعال ، لأن ذلك كما قلنا : إنما هو معنى مختص بالأفعال » (٣) . وهذه من علل الاختصاص ، اختص الفعل بالتصرف لأنه هو الذي تتغير بنيته لتغير الزمن .

---

(١) الشرح الكبير ص ٢٨٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٨٠ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٨٦ .

٥ – قال أبو علي رحمه الله : « ألا ترى أنه ليس في الدنيا كلام مفيد يخلو من الاسم ، وكم من كلام مفيد ليس فيه فعل ولا حرف ، فكان الاسم بذلك أمكن عندهم وأخف عليهم ، فلذلك تصرفوا فيه بزيادة حركات الإعراب فيه ، وزيادة التنوين ، وتصرفهم فيه بزيادة حركات الإعراب ، والتنوين موافق لخفته عليهم غير مناقض له ، فإن الخفيف يزاد فيه ليثقل ، ويعادل الثقيل ، ويتصرف فيه بوجوه لا يتصرف فيها فيما يثقل عليهم فلما كان وضع الأسماء عندهم على هذا أعني على أنها خفاف يتصرف فيها بزيادة حركات الإعراب » [1] .

علة أخرى لاختصاص التنوين بالاسم ، هي علة استخفاف ، استخفوا الاسم فألحقوه التنوين وتصرفوا فيه بزيادة حركات الإعراب فيه .

٦ – قال أبو علي : « واسم الجنس يقع على القليل والكثير من جنسه ، فلذلك كان حكم الفعل حكم المصدر وأسماء الأجناس التي تقع على القليل والكثير من جنسها ؛ لأن الفعل يقع على القليل والكثير من جنسه كوقوعها ، والمصادر والأجناس التي ذكرنا لا تثنى ولا تجمع فلم تثن الأفعال ولم تجمع » [2] .

حديث أبي علي كان يتناول قول أبي موسى : « ومدلولات الأفعال أجناس فلا تصح فيهما التثنية كما لا تصح في مدلولاتها » [3] ، فقال أبو علي : « أي أن الأفعال إنما تعطي مصادر تقع على القليل والكثير من جنسها ، فمدلولاتها كمدلولات أسماء الأجناس » [4] ، فعلة منع تثنية الأفعال لأنها تدل على مصادرها والمصدر كما قال لا يثنى ولا يجمع إلا إذا اختلفت أنواعه ، واختلاف أنواعه « ليس بقياس فيفعل في الأفعال ، ولا يحتاج إلى هذه الزيادة لأن وضع الأفعال على عدم الاختصاص لشيء دون شيء ، وإذا أردت أن الأنواع مختلفة فقد خصصت ذلك المعنى ، وذلك خلاف وضع الأفعال » [5] .

---

(١) الشرح الكبير ص ٢٨٩ .
(٢) المصدر السابق ص ٣٠٤ .
(٣) المصدر السابق ص ٣٠٣ .
(٤) المصدر السابق ص ٣٠٣ .
(٥) المصدر السابق ص ٣٠٤ .

إذن علة منع تثنية الأفعال علة حمل على الأصل ، لأنه أصله المصدر ، والمصدر كما رأيت لا يثنى ولا يجمع في الأمر العام .

هذه نماذج تمثل عناية أبي علي الكبيرة بالتعليل للأحكام النحوية حتى تكاد تكون سمة من أهم سمات الكتاب المطردة فيه .

(ط) القياس :-

قال الأنباري : « وأما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه » [(١)] ، وقال أيضاً في تعريف القياس :- « اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير ، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياسا : قدرته ... وقيل : هو حمل فرع على أصله بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع .... ولابد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل وفرع وعلة وحكم » [(٢)] .

عني الأستاذ أبو علي الشلوبين بالقياس عناية كبيرة ، ورفض ما يخالفه قال — عن (فُلْك) جمعاً إنه مغير عن (فُلْك) في الواحد : « الذي وجدناه في كلامهم من الجمع قسمان : قسم يزاد عليه من آخره ما يدل على الجمع كما فعل في جمع السلامة ، وقسم يقام مقام تلك الزيادة فيه تغيير بنية بأحد الوجوه المتقدمة ، ولم نجد قسما ثالثاً هو بقاء الواحد على ما هو عليه إلا قليلا ، وهذا هو الذي نحن بسبيله ، والقياس مع هذا يقتضي ألا يكون لأن الغرض بالعبارة هنا الدلالة على الجمع ، ولا دلالة إذا كان لفظ الواحد باقياً على ما هو عليه ، فلما جاء هذا مخالفاً للمستمر سماعاً وقياسا احتجنا أن نصرف هذا الأقل إلى المستمر » [(٣)] ، ثم قال : « وبقينا بهذا العمل على ما وجدناه في الجمع من أنه أحد القسمين المتقدمين ؛ أعني أن يزاد عليه من آخره ، أو تغير بنيته ، كان ذلك خيراً ، ولابد من أن نقول : إنه قسم ثالث : لم يتغير بواحد من التغيرين ،

---

(١) الإغراب ٤٥ .

(٢) لمع الأدلة ٩٣ .

(٣) الشرح الكبير ص ٣٨٩ .

لأن ذلك مجرد الدعوى على العرب ، فيما اقتضاه مستمر كلامها ، وفيما اقتضاه القياس » [١] .

تحدث عن جمع المذكر السالم وأن الواو تلحقه رفعاً والياء المكسور ما قبلها نصباً وجرا ، وأن الواو والياء حرفا إعراب ، وعلل لذلك بقوله : « لأنهم لو جعلوهما إعرابا لنقضوا ما اطرد في حروف المعاني اللاحقة آخراً من كونها حروف إعراب نحو : قائمة وتميمي .... ولنقضوا أيضاً ما اقتضاه قياس الإعراب من أنه لا ينبغي أن يلحق إلا بعد تمام الكلمة .... فلما أدى القول بأن هذه الحروف إعراب لا حروف إعراب إلى نقض القانون المطرد ، ونقض القياس لم يقولوا به » [٢] .

(ظ) نماذج من أقيسته :-

١ - الإعراب أصل في الأسماء ، حملت الأفعال المضارعة في إعرابها على الأسماء لعلة المشابهة فالفرع المحمول هو المضارع والأصل هو الاسم والعلة هي المشابهة في الإبهام والتخصيص ودخول لام الابتداء ، والحكم المعطى للفرع هو الإعراب ، قال أبو علي : « فلا ينبغي أن يكون الإعراب في الأصل إلا للأسماء لأن تلك المعاني [٣] لا تكون إلا في الأسماء ، فإن دخل في غيرها فإنما يدخل على التشبيه ، ولم يشبه من غير الأسماء بالأسماء في دخول الإعراب فيها إلا بعض الأفعال وهو الأفعال المضارعة » [٤] .

٢ - قال أبو علي : « ... إن الفعل إذا كان مضارعاً لم يدخل عليه واو الحال ، كما لا يدخل على ما يضارعه وهو هنا اسم الفاعل الذي هو حال » [٥] .

٣ - قال الأستاذ أبو علي : « وكما لا تثنى الأفعال ولا تجمع لهذا المعنى ، فكذلك لا تثنى الحروف ولا تجمع ، لأن معانيها أيضا كمعاني الأفعال » [٦] .

---

(١) الشرح الكبير ص ٣٩٠ .
(٢) المصدر السابق ص ٣٩١ .
(٣) يعني الفاعلية والمفعولية والإضافة .
(٤) الشرح الكبير ص ٢٠٧ .
(٥) المصدر السابق ص ٢٥٨ .
(٦) المصدر السابق ص ٣٠٤ .

٤ - قال أيضا : « وكما لم تثن الأفعال والحروف ولم تجمع لما ذكرناه فكذلك لم يثن ولم يجمع ما عومل معاملة واحد منهما ، فلم تثن الأسماء المبنيات نحو : (من وما ومتى) والأسماء غير المتمكنة نحو : عندك وما أشبه ذلك ، لأنها قد عوملت معاملة الحروف في البناء وعدم التمكن ، فكذلك عوملت معاملتها في أن لم تثن ولم تجمع ، ولم تثن أسماء الأفعال نحو : حَذَارِ ونَزَالِ ، لأنها نائبة مناب أفعال الأمر ، ولم تثن الأسماء التي ترفع لفظاً ظاهراً نحو : كان الزيدان منطلقا أبواهما ، ولا تقول : منطلقين أبواهما ، لأن منطلقا قد عومل معاملة الفعل برفعه للظاهر ، فكذلك عومل معاملته في أن لم يثن ولم يجمع » [١] .

٥ - وقال أيضا : « وكان ذلك - يعني حرف التثنية [٢] - أخصر من تكرير الاسم بحرف العطف ، فلذلك لم يأتوا بالتكرير الذي هو غير أخصر مهما وجدوا السبيل إلى الأخصر ، كما لم يأتوا بالضمير المنفصل إذا وجدوا السبيل إلى الضمير المتصل ، فلم يقولوا : (قام أنا) في (قمت) ولا ضربت إياك في ضربتك فكذلك لم يقولوا : قام زيد وزيد ، حيث أمكنهم قام الزيدان ، الذي هو أخصر منه » [٣] .

٦ - ثم ذهب إلى حمل ضرورة الفك في التثنية على ضرورة انفصال الضمير مع تأتي اتصاله قال : « فأما قول القائل :-

كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا والفَكِّ ... فَأْرَةُ مِسْكٍ ذُبِحَتْ فِي سَكِّ

فإنما استعمل فيه التكرير ، والتثنية أخصر منه لما لم يمكن الأخصر بسبب الوزن ، والوزن مطلوب به ، فعندما ضمت ضرورة الوزن إلى الذي هو غير أخصر ، استعمل ضرورة كما يستعمل الضمير المنفصل في موضع المتصل إذا ضمت إليه ضرورة الوزن في نحو قولك :-

---

(١) الشرح الكبير ص ٣٠٦ .

(٢) في نحو : (الزيدان والزيدين) .

(٣) الشرح الكبير ص ٣٠٩ - ٣١٠ .

إليك حتى بلغت إياكا » (١)

(ي) اجتهاداته من خلال هذا الشرح :-

أسلفت أن أبا علي الشلوبين بلغ شأواً بعيداً في علم اللغة والأدب ، وتصدر لإقراء هذا الفن أكثر من ستين عاما ، بعد أن تلقى العلم على أئمة الأندلس آنذاك ، ولذا صار له رأي واختيار وترجيح وهذه بعض نماذج من اختياراته وترجيحاته :-

١ - الكلام والقول :-

رجح أبو علي الشلوبين أن الكلام والقول لفظان مترادفان خلافاً لمن فرق بينهما. قال - رحمه الله تعالى -: « والذي يظهر لي أن الكلام والقول لفظان مترادفان في اللغة ، وأن الأظهر في اللغة أن الكلام هو ما جمع هذه الأوصاف وعلى هذا كثير من المتكلمين ، وهو الذي يسمى كلاماً بلا خلاف ، وتسمية غيره كلامًا يحتاج إلى إثبات ، فلذلك أعول على هذا المذهب دون غيره » (٢) .

٢ - بناء المضارع إذا اتصلت به إحدى النونات :-

أخذ الشلوبين بقول جمهرة النحويين الذين يرون أن الفعل المضارع مبني مع النونات الثلاث - نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة ونون النسوة . ورد على القائلين : إنه معرب مع هذه النونات الثلاث ، إلا أنه منع من ظهور الإعراب فيها مانع ، فكان منعها لظهور الإعراب في الفعل كمنع ياء المتكلم للمعرب من الأسماء ظهور الإعراب فيه نحو : غلامي ، فكما لا يقول أحد في هذا الاسم إنه مبني ، كذلك لا ينبغي أن يقال في الفعل المضارع الذي اتصلت به هذه النونات إنه مبني ، إنما يقال : في كل واحد منهما إنه معرب عرض للإعراب فيه مانع منع من ظهور الإعراب فيه . ثم بسط رحمه الله قول الخصمين في هذه المسألة ، وساق أدلة كل فريق ، ثم ذكر

---

(١) الشرح الكبير ص ٣١٠ - ٣١١ .
(٢) المصدر السابق ص ٢٠٠ .

الاعتراضات على هذه الأدلة ورجح القول الأول [١] .

٣ – تنوين التمكن هو الأصل لباقي التنوينات :-

يرى الأستاذ أبو علي الشلوبين « أن تنوين التمكن هو الأصل من هذه التنوينات كلها ، وهو الأكثر في الكلام ، وغيره لم يكثر كثرته ، وكأنه فرع عنه ، وذلك أن تنوين التنكير إنما أصله تنوين التمكن ، وذلك أن كثيراً من الأسماء يتصرف في التنكير ولا يتصرف في التعريف ، فلما اختص ذلك بالتنكير تطرقوا منه إلى أن زادوه لمجرد التنكير في قولهم : جاءني سيبويه وسيبويهٍ آخر ، كما تطرقوا من (أو) التي للإباحة إلى أن جعلوها بمعنى الواو في قوله :-

وَكَانَ سِيَّانِ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعَماً ... أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا واغْبَرَّتِ السُّوحُ » [٢]

ثم استعرض باقي التنوينات وأرجعها إلى تنوين التمكن إلا تنوين القوافي والغالي فقال عنهما : « فأما تنوين القوافي فإنما هو بدل من حروف الإطلاق لمناسبة حروف المد واللين للتنوين ، فلا ينبغي أن يعد مع التنوينات لأنه بدل من حروف المد واللين فيراعى فيه أصله ، ولكنهم عدوه مع التنوينات لما كان لفظه كلفظها مسامحة ، والتنوين الغالي : مأخوذ منه من حيث كان مزيداً في القوافي ، كما كان التنوين الذي هو عوض من حروف المد واللين مزيداً فيها » [٣] .

وأقول : سبق الشارح إلى القول بذلك : أبو الحجاج يوسف بن إبراهيم بن معزوز : ت (٦٢٥ هـ) .

٤ – علة اختصاص الاسم بالألف واللام والنعت والتصغير :-

ذكرت علتان لذلك :- الأولى : أنه احتيج إلى الألف واللام والنعت والتصغير في الاسم ليفيد الإخبار عنه ، لأنه لا يختص إلا المخبر عنه ، وأما المخبر به فلا يختص ،

---

(١) الشرح الكبير ص ٢٦٣ – ٢٧٠ .
(٢) المصدر السابق ص ٢٧٧ – ٢٧٨ .
(٣) المصدر السابق ص ٢٧٩ .

وإنما لم يختص إلا الخبر عنه لأن تخصيص الشيء بأمر ما إخبار عنه في المعنى بأنه مختص بذلك الأمر الذي اختص به ، الثانية : قال بها أبو علي الرندي : وهي أن امتناع النعت في الأفعال لأنها دالة على أحداث ، والأحداث أعراض في الأسماء التي ليست بمصادر ، فلم يصح وصفها ، لأن الأوصاف أعراض في الموصوف والعرض لا يحمل العرض ... وبعد عرض الشارح له عقب عليه بقوله :- « فهذا التعليل ليس بشيء ولكن الصواب ما قدمناه »[1] .

٥ - عدم تثنية اسم التفضيل أفعل من :-

يرى الشارح عدم تثنية اسم التفضيل - أفعل من - لأنه أشبه الفعل في أمرين :-

١ - افتقاره إلى من بعده كافتقار الفعل إلى الفاعل بعده .

٢ - كونه يدل على الحدث ، وعلى زيادته في الموصوف به كما يدل الفعل على الحدث ، وعلى مضيه أو حضوره أو انتظاره[2] .

والشارح مقلد لغيره من النحاة في هذه المسألة .

٦ - قياسه التثنية على اتصال الضمير :-

ذكر الشارح أن التثنية أخصر من التكرار بالعطف فهو أولى كما أن اتصال الضمير أولى من انفصاله مع ما فيه اختصار ، وقاس ضرورة التكرار على ضرورة الانفصال في الشعر[3] . ولم أقف على من سبق الشارح إلى هذا القياس .

٧ - الخلاف في (ياء) تفعلين :-

ذهب الجمهور إلى أن هذه الياء ضمير ، وخالف في هذا الأخفش فجعلها

---

(١) الشرح الكبير ص ٢٨١ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٠٦ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٠٩ - ٣١٠ .

علامة ، وجعل الفاعل ضميراً مستتراً في الفعل كأنه قال : تفعلين أنت [١] ، ثم ذكر الشارح وجه قول الأخفش وعقب عليه بقوله : « وهذا الذي قاله الأخفش لا يلزم ، أعني حمل فعل المخاطب في ذلك على فعل الغائب ، بل لكل فعل في ذلك حكمه ، كما أن فعل المتكلم مخالف لهما في استتار الضمير فيه في الإفراد والتثنية والجمع ، والدليل على صحة ما نقوله : أنه لو كان كما قال : وكانت الياء في تفعلين علامة تأنيث لانبغى أن تثبت في فعل الاثنين إذا قلت : أنتما تفعلان مخاطبا لمؤنثين » [٢] .

٨ - إعراب الأسماء الستة :-

اختار أبو علي الشلوبين رأي الفارسي وهو الرأي المنسوب إلى سيبويه في إعراب الأسماء الستة وأنها معربة بحركات مقدرة على حروف العلة وأتبع فيها ما قبل الآخر الآخر فعنده أن « الأصل في الرفع إذن : جاءني أَخُوكَ بواو مضمومة في الرفع ، وتتبع الخاء حركة الإعراب فتضمها ، وفي النصب : رأيت أَخَوَكَ بواو مفتوحة للنصب وتتبع الخاء حركة الإعراب فتفتحها ، وفي الخفض : مررت بأَخِوِكَ بواو مكسورة للخفض وتتبع الخاء حركة الإعراب فتكسرها ، ثم إن الإعلال الذي يقتضيه استثقال تحرك هذه الحروف يقتضي أن تسكن الواو في الرفع فتقول في (جاءني أُخُوُكَ) : جاءني أُخُوكَ ، وتتحرك في النصب وينفتح ما قبلها إتباعاً فيقال في (رأيت أَخَوَكَ) التي الفتحة في الخاء منها حركة الأصل : رأيت أَخَوَكَ وتعوض من فتحة الأصل في الخاء فتحة إتباع ثم تحرك الواو وينفتح ما قبلها فتنقلب ألفاً فتقول : رأيت أخاك وتقول في الخفض : مررت بأَخِوِكَ : مررت بأَخِوِكَ بإتباع الخاء حركة الواو ثم تستثقل الكسرة في الواو وتسكن لكن الواو الساكنة إذا جاءت بعد كسرة لم تصح أصلا ولكنها تنقلب ياء ، فقلبنا هذه الواو الساكنة في مررت بأَخِوْكَ ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، فكان المقتضي لهذه الياء والواو والألف التي تظهر مع العوامل إنما هو الإعلال الذي يجب لهذه الكلم في هذه المواضع لا العوامل » [٣] .

---

(٤) الشرح الكبير ص ٣٢٥ .

(٥) المصدر السابق ص ٣٢٦ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٤٧ - ٣٤٨ .

٩ - لَمّا لنفي الماضي :-

ذهب أبو علي الشلوبين إلى أن لما « إنما هي لنفي الماضي المتوقع خاصة » [١] ورد على أبي موسى الجزولي قوله : « إن لما تنفرد بالاستغراق » [٢] ، ورد عليه بقوله : « ولو كان هذا الذي قاله هنا صحيحاً من أن (لما) تستغرق الزمان الماضي بالنفي لكان هذا الموضع مناقضاً لما قدمه قبل من أن : لما يفعل ، نفي لـ(قد فعل) من حيث كان ذلك يقتضي نفي ما أوجب في الزمان الماضي القريب من الحال ، وهذا الآخر الذي قاله المؤلف هنا يقتضي نفي الماضي كله » [٣] .

١٠ - الفصل بين فعل التعجب ومعموله :-

قال أبو علي الشلوبين : « وقوله : ولا يفصل بينهما وبينهما ، أي لا تقل : ما أحسن اليوم زيدا ، ولا أحسن اليوم بزيد ، وهذا مذهب نسبه الصيمري إلى سيبويه ولا يصح ، والصواب أن ذلك جائز وهو المذهب المشهور والمنصور » [٤] .

١١ - أصل الصيغة :-

قال أبو علي : « وأصله من : صوغ الإناء ، وما أشبه لأنه عمله وتشكيله بالشكل الذي هو فيه وسمي الصائغ صائغاً ؛ - وإن كان كل عامل شكلا من الأشكال صائغاً له - من باب تخصيصهم الاسم بأشرف ما في الجنس ، فخصوا بالصائغ صائغاً أشرف الأشياء وهو الذهب والفضة » [٥] ، هذا الرأي اللغوي لم أقف على من قال به قبل الأستاذ أبي علي الشلوبين ، وهو من الدقة بمكان ويدل على تمكنه في اللغة وغوصه على أسرارها ، وكذلك حديثه عن التخيير [٦] ؛ إذ لم أقف على من تقدمه على القول به .

---

(١) الشرح الكبير ص ٤٨٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٨٨ .

(٣) المصدر السابق ص ٤٨٩ .

(٤) المصدر السابق ص ٨٩٢

(٥) المصدر السابق ص ٢٤٣ .

(٦) المصدر السابق ص ٦٧١ ٦٧٢ .

خلاصة هذا أن هذه نماذج من اختيارات أبي علي الشلوبين وترجيحاته وآرائه التي سبق لها ، وليست هي كل ما في هذا الكتاب ، فإن آراءه هنا كثيرة جدا ، أخذت منها ما رأيت .

(ك) قيمة الكتاب العلمية : مزاياه والمآخذ عليه :-

هذا الكتاب يتسم بسمات عديدة هي أهم مزاياه ، فمنها :-

١ - جودة علله ، وغوص الأستاذ أبي علي على دقائق النحو ، مما جعله يقف عند هذه العلل وقفة رائعة .

٢ - كثرة مناقشاته واعتراضاته مما جعله يقدم مادة علمية قوية لولا ما يشوبها من صعوبة الأسلوب حينا ، وحدة اللسان أحيانا .

٣ - دقة نظره في الاختيار والمناقشة .

٤ - أقيسته التي امتاز بها بأن جعل نظائر لكثير من المسائل وجمع بينها في الأحكام .

وأهم شيء يقال عن هذا الكتاب : إنه أعمق شرح من شروح الجزولية على الإطلاق ، وإن كان غيره قد تقدمه بكثرة الشواهد وإيراد آراء النحاة ، لكن أبا علي تقدمهم في جودة مناقشته لما يورده وقوة اعتراضاته فيما يعترضه .

أما المآخذ التي دونت بعضها على هذا الكتاب خلال عملي فيه فهي على هذا النحو :-

١ - مآخذ لغوية .

٢ - مآخذ في التوثيق أعني نسبة الأقوال أو الأشعار إلى أصحابها .

٣ - مآخذ لعل سببها التساهل والتجاوز .

أولا : المآخذ اللغوية :-

١ - مجيء أو بعد سواء :-

استعمل أبو علي (أو) بعد سواء وكان حقه أن يستعمل (أم) التي تكون

معادلة بعد سواء ، سواء كانت الهمزة موجودة أم مقدرة [١] ، من أمثلة ورودها عند أبي علي قوله : « وأنه سواء تعلق (في غيرها) يتدل أو بمحذوف صفة لمعنى » [٢] .

٢ – إدخال الألف واللام على غير :–

غير لا تدخل عليها الألف واللام [٣] ، وقد استعملها أبو علي الشلوبين مقترنة بالألف واللام قال : « سواء وجد ذلك المعنى الذي يدل عليه في الغير أو لم يوجد » [٤] ولها نظائر [٥] .

٣ – تثنية غير :–

غير أيضا لا تثنى ولا تجمع [٦] ، وقد استعملها الأستاذ أبو علي : « وإذا كان اتفاق اللفظ مشترطاً لذلك فاتفاق المعنى أولى بالاشتراط ، لأنه إذا كانا متفقي اللفظ وهما غيران في المعنى لم يكن الثاني في معنى الأول ، فكيف تقع الدلالة عليه بالأول » [٧] .

٤ – إدخال الألف واللام على بعض :–

الألف واللام لا يدخلان على (بعض) على الأرجح [٨] ، وقد وردت في قول أبي علي « فلذلك لم تمنع الياء والواو من الحركات عند شبهها بالألف كل الحركات ، وإنما معنا هنا بعضها ، وأن يكون ذلك البعض الذي يمتنع منها ثقيلا .... » [٩] .

---

(١) الجنى الداني ٢٢٥ .
(٢) الشرح الكبير ص ٢٠٨ .
(٣) المصدر السابق ص ٢٠٨ هـ٢ .
(٤) المصدر السابق ص ٢٠٨ .
(٥) المصدر السابق ص ٢٠٨ – ٢٠٩ .
(٦) المصدر السابق ص ٢٩٨ هـ٤ .
(٧) المصدر السابق ص ٢٩٨ .
(٨) المصدر السابق ص ٣٣٩ هـ٧ .
(٩) المصدر السابق ص ٣٣٩ – ٣٤٠ .

٥ - (قد) لا تدخل على منفي :-

(قد) لا تدخل على الفعل المنفي [١] ، استعملها الشلوبين خلافاً للقاعدة فقال : « وليس من شرط الحرف الزائد أن يدخل على جملة تامة ، بل قد يكون كذلك لما ذكرنا من نحو : ما إن زيد قائم ، وقد لا يكون » [٢] ومثله : « .... ولذلك تختلف دلالته عليه عند اختلاف صيغه وقد لا تختلف » [٣] وغيرها .

٦ - المراد بمعنى التخيير :-

التخيير يراد به أن تختار بين شيئين يتعذر الجمع بينهما جعله الأستاذ بين ممنوعين في الأصل [٤] ، وإدخاله غير مراد .

ثانيا : مآخذ في التوثيق :-

٧ - نسب قول الشاعر :-

تَنَوَّرْتُها مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا ... بِيَثْرِبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِ

إلى عبدة بن الطبيب ، والصحيح أن قائله امرؤ القيس من قصيدته التي مطلعها :-

أَلا عِمْ صَبَاحاً أَيُّها الطَّلَلُ البَالِي ... وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي العُصُرِ الخَالِي [٥]

٨ - نسب إلى شيخه السهيلي قولاً في إعراب الأسماء الستة هو أن هذه الحروف في هذه الأسماء ما عدا (فوك وذومال) إشباع ، وهي في (فوك) وذومال حرف إعراب ، ورأي السهيلي خلاف ذلك [٦] .

---

(١) الشرح الكبير ص ٢٢٧ هـ٣ .
(٢) المصدر السابق ص ٢٢٧ .
(٣) المصدر السابق ص ٢٤٤ .
(٤) المصدر السابق ص ٦٧١ - ٦٧٢ .
(٥) المصدر السابق ص ٢٧٥ هـ٤ .
(٦) المصدر السابق ص ٣٥٩ هـ١ .

٩ - نسب إلى المبرد قولاً في النون اللاحقة للمثنى والمجموع هي أنها عوض من التنوين خاصة ، والمبرد قد نص على أنها عوض من الحركة والتنوين [١] .

١٠ - نسب إلى سيبويه أن حكى رأي يونس في الاسم الذي لا يتصرف إذا كان معرفة وإذا كان نكرة ، وسيبويه لم يحك رأي يونس إلا في المعرفة فقط والذي نقله تاما السيرافي [٢] .

١١ - نقل رأي السهيلي في الضمائر ، ثم قال - حاكياً عن السهيلي : « ولم يبق للياء بعد الهمزة والنون والتاء إلا الغيبة ، فجعلت علامة لها [٣] » ، ونص السهيلي يخالف هذا [٤] .

١٢ - نسب إلى سيبويه القول بأن (مهما) مركبة من (مه وما) وأن هذا القول أجود من قول الخليل : إنها مركبة من (ما وما) . والكتاب لم ينص على أنه أجود ، ويحتمل أن يكون هذا في نسخة أبي علي [٥] .

١٣ - في (مهما) أيضا نسب إلى سيبويه القول : إنها مركبة من (مه) أخرى غير (مه) التي بمعنى اكفف ، وليس في الكتاب دليل على هذا [٦] ، وأكرر ما قلته آنفا فلعله في نسخة أبي علي خاصة إذا علمنا أن أبا علي ممن عُني بالكتاب تَعَلُّماً وتَعْليما . وختمه على أبي بكر بن الجد ، ونسخته ترجع إلى أصل نسخة أبي نصر هارون بن موسى القرطبي [٧] .

١٤ - نسب إلى سيبويه القول بأن (إذ ما) مركبة من (إذ وما) وإذ غير

---

(١) الشرح الكبير ص ٤٠٦ هـ٩ .
(٢) المصدر السابق ص ٤٥٢ هـ٢ .
(٣) المصدر السابق ص ٤٦٣ .
(٤) المصدر السابق ص ٤٦٣ هـ٤ .
(٥) المصدر السابق ص ٥٠٣ هـ١٣ .
(٦) المصدر السابق ص ٥٠٤ هـ٣ .
(٧) برنامج الرعيني ٨٣ .

إذ الظرفية ، وليس في الكتاب ما يدل على أنها غير (إذ) الظرفية [١] .

١٥ - نسب إلى المبرد القول بأن (إذ ما) اسم ، وهو يخالف صريح قول المبرد إنها حرف في كتابيه المقتضب والكامل [٢] .

١٦ - نسب إلى المبرد القول بأن قول الشاعر :-

الوَاهِبِ المائةِ الهِجَانِ وعَبْدِها

في تقدير : وعبدِ المائة ، ونص المبرد في المقتضب يخالف ذلك [٣] .

١٧ - نسب إلى الفارسي أيضا القول بأن اسم الزمان يبنى إذا أضيف إلى الجمل جوازاً والمختار بناؤه إن كان صدرها جملة فعلية فعلها ماض ، ومذهب الفارسي كما صرح به كباقي البصريين لا يجيز البناء إلا مع الجملة الفعلية التي فعلها ماض [٤] .

ثالثا : مآخذ سببها التساهل :-

١٨ - الياء أغلب :-

قال الأستاذ أبو علي : « والغالب على الاسم الثاني المحذوف منه لامه ، أن تكون اللام المحذوفة منه واواً أو ياء ، والأغلب فيها الواو [٥] » ، والصحيح أن الياء هنا أغلب نص على هذا المبرد والمازني وابن جني [٦] .

١٩ - الكلم جمع كلمة :-

قال الأستاذ أبو علي الشلوبين : « والكلم إنما هو جمع كلمة » [٧] والصحيح

---

(١) الشرح الكبير ص ٥٠٤ هـ٥ .
(٢) المصدر السابق ص ٥٠٧ هـ٢ .
(٣) الشرح الكبير ص ٨٨٢ هـ١ .
(٤) المصدر السابق ص ١٠٣٧ هـ٧
(٥) المصدر السابق ص ٣٧١ .
(٦) المصدر السابق ص ٣٧١ هـ٧ .
(٧) المصدر السابق ص ٢٤٧

أنه اسم جنس جمعي فرق بينه وبين واحده بالتاء [١] .

٢٠ المجازاة بكيف :-

زعم الشارح رحمه الله تعالى أنه لا يجازى بكيف عند البصريين على الإطلاق ، والصحيح أن قطرباً والزجاجي ، قالا : بالمجازاة بها [٢] .

٢١ - نون الوقاية :-

زعم الأستاذ أبو علي الشلوبين أن قراءة (أتُحاجُوني) بتخفيف النون هي قراءة الأكثر والصحيح خلافه [٣] .

٢٢ - العطف على اسم (إن) :-

قال الأستاذ أبو علي : « وليس في الدنيا من يجيز : إن زيداً وعمرو قائمان على أن يكون (عمرو) مرفوعاً بالابتداء معطوفاً على موضع (إن) دون الاسم على ما قدمناه » وقد أجازه الكوفيون [٤] .

٢٣ - رُبَّ تفيد التكثير :-

ذكر الشارح أن (رُبَّ) تفيد التقليل خلافاً للكوفيين الذين يرون أنها تفيد التكثير ، والصحيح أن الكوفيين يرون إفادتها التقليل ، وعلى هذا نص ابن السراج وأبو حيان والسيوطي [٥] .

٢٤ - السداسي المبدوء بغير همزه وصل :-

قال أبو علي الشلوبين في البناء للمجهول : « ترك تغييرا آخر سوى ضم الأول

(١) الشرح الكبير ص ٢٤٧ هـ١٠ .
(٢) المصدر السابق ص ٥٠٥ هـ٣ .
(٣) المصدر السابق ص ٦٤٣ هـ٢ .
(٤) المصدر السابق ص ٧٩١ هـ٢ .
(٥) المصدر السابق ص ٨٢١ هـ٢ .

وكسر الثاني وهو ضم الثاني من الخماسي والسداسي الذي ليس أوله ألف وصل » وهذا غير دقيق ، فإني لم أقف على سداسي غير مبدوء بهمزة وصل [١] .

٢٥ - (ما) في فعل التعجب :-

قال أبو علي « وقوله : بل نكرة غير موصوفة ، على رأي سيبويه ، ورأي الأخفش أنها موصولة والخبر محذوف » [٢] ، والصحيح أن قول الأخفش مضطرب فيها ، فله فيها ثلاثة أقوال [٣] .

هذه أمثلة لبعض المآخذ التي بدت لي خلال عملي في هذا الشرح ، وهناك ملحوظات أخر لم أدونها هنا اكتفاء بما أوردته ، ولأنني أشرت إلى كل قضية من هذه القضايا في هوامش البحث .

---

(١) الشرح الكبير ص ٨٧٥ هـ٨ .
(٢) المصدر السابق ص ٨٩٤ .
(٣) المصدر السابق ص ٨٩٤ هـ٥ .

الفصل الرابع

موازنة بين شرحي الجزولية الصغير والكبير

(أ) الأسلوب .

(ب) المادة العلمية .

(جـ) تعليل الأحكام .

(د) تحقيق الآراء .

(هـ) الشواهد .

الفصل الرابع

موازنة بين شرحي الجزولية الصغير والكبير

الشرح الصغير سابق في التأليف الشرح الكبير ، وأكبر دليل على هذا قول الأستاذ أبي علي الشلوبين : « وبعدما خرج هذا الكتاب عني بهذه الزيادة التي زدتها فيه ، سألني سائلون أن أشبع لهم المسائل المذكورة فيه من العربية ، وأمد أطنابها وأذكر أسبابها ، وأن أستأنف لهذا المعنى نسخة أخرى غير الأولى ، إذ كانت المسائل في النسخة التي استقرت آخراً من هذا الشرح غير مشبعة ولا ممتدة الأطناب ولا مذكورة الأسباب في الغالب ، وإنما كان المهم فيها شرح مراد مؤلف هذه المقدمة لا استيفاء المسائل المذكورة فيه بالشرح ومد الأطناب بذكر التوجيهات والأسباب »[1] ثم أخذ يذكر أنه بدأ يتتبع ما خرج من تلك النسخة بالشرح والإيضاح .

هذه النسخة التي عناها أبو علي الشلوبين هنا هي الشرح الصغير ، وقد جاء كله في هذا الكتاب .

قضية أخرى تحسن الإشارة إليها هي أن أبا علي رجع عن بعض آرائه في الشرح الصغير ، وردها رداً قوياً وأبطل حججه ، ولم يذكر أن هذا الرأي له ، بل كان يقول : وأما قول بعضهم ، قال بعض الناس ، قال هذا القائل . ثم يرد عليه ، ونصصت على هذا في الهامش ، وجعلت نص الشرح الصغير إن كان بنصه بين علامات تنصيص من أمثلة ذلك : قال أبو علي الشلوبين : « فصل : قال بعض الناس[2] : وقصد المؤلف بهذا الفصل والذي بعده شرح قول أبي القاسم : الاسم ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا ، وإلا فما الذي أدخل الفاعل والمفعول في هذا الباب ، قال هذا القائل[2] : وبئس ما فعل المؤلف في هذا فإنه شرح الفاعل الذي جعل بياناً للاسم بحد لم يتبين إلا

---

(١) الشرح الكبير ص ١٩٢ .

(٢) هو الشلوبين نفسه انظر الشرح الكبير ص ٢٣٦ هـ٧ .

بالاسم ، فإنه قال : الفاعل كل اسم أسند إليه كذا ، فقد صار الاسم لا يتبين إلا بالفاعل ، والفاعل لا يتبين إلا بالاسم ، فقد أدى هذا إلى ألا يتبين واحد منهما ، قال هذا القائل [١] : ثم كيف يكون الإنسان في ابتداء الصناعة يحال على هذا الذي إذا قيل له وهو مبتدئ لم يعقل له معنى أصلا فهذا أيضا فاسد على هذه الجهة الأخرى » [٢] . ثم رد على هذين الوجهين : « والجواب عن الوجه الأول من هذين الوجهين اللذين ذكرهما هذا الآخذ قد تقدم ، وأما الجواب عن الوجه الثاني .... » [٣] وقد فصل في الرد تفصيلا جيدا .

مثال آخر : قال الأستاذ أبو علي : « قال بعض الناس : وقد كان ينبغي أن يكون هذا الكلام : ولذلك تختلف دلالته عليه عند اختلاف صيغه وقد لا تختلف » [٤] ، ثم ذكر حججا منسوبة إلى هذا القائل يصدرها بقوله : قال هذا القائل .... وهي كلها في الشرح الصغير [٥] . ثم أجاب عنه بقوله : « فالجواب : أنه ليس قولنا ولذلك تختلف دلالته عليه عند اختلاف صيغه فاسد المعنى كما قلت أيها المصحح في زعمك ، فإنه قد يكون هذا الكلام صحيح المعنى إذا كان المراد ولذلك تختلف دلالته عند اختلاف صيغه ... » [٦] ، ثم ذهب يعلل لذلك .

مثال ثالث : قال أبو علي الشلوبين : « وقال بعض الناس : يكون معنى هذا الكلام لا تملك شيئا يصح إضافته إليها كما تملك الأسماء أشياء تصح إضافتها إليها نحو الدار والغلام .... » [٧] ، ثم أخذ ينقل أقوال هذا القائل وإجاباته واعتراضاته تامة

---

(١) يعني نفسه انظر ص ٢٣٧ هـ ٥ .

(٢) الشرح الكبير ص ٢٣٧ . وهو في الشرح الصغير ص ١٦ .

(٣) الشرح الكبير ص ٢٣٧ .

(٤) المصدر السابق ص ٢٤٤ .

(٥) انظر ص : ١٨ .

(٦) الشرح الكبير ص ٢٤٥ .

(٧) المصدر السابق ص ٢٩٠ .

كاملة (١) ، ثم رد - رحمه الله تعالى - عليه بقوله : « والذي عندي أن هذا الذي قاله هذا القائل كله ليس بصحيح ولا يحتاج في كلام أبي القاسم إلى تأويل حذف أصلا ، فإن الاعتراض لا يتوجه عليه بوجه .... » (٢) وفصل في الرد تفصيلا تاما (٣) .

أعود للموازنة بين الكتابين في نقاط هي :-

(أ) الأسلوب :

طبيعة الشرح الكبير فرضت على الأستاذ أبي علي نهجاً معيناً في أسلوبه ، فإن المطالع للشرح الصغير يفقد الإطالة والاستطراد ، وكذلك يفقد التكرار ومثله التأثر بالمنطق ، قد يجد بعض السبب لكنه أقل منه في الشرح الكبير ، أقول : لقد اختفت سمات الأسلوب التي ذكرتها عند الحديث عن أسلوب أبي علي في الفصل الثالث ، وسبب ذلك أن الشرح الصغير ليست فيه إفاضة في الشرح أو الاعتلال ، وإنما كان كما قال أبو علي المراد به شرح مراد الجزولي (٤) .

(ب) المادة العلمية :-

ذكر الأستاذ أبو علي الشلوبين أنه أشبع المسائل المذكورة في الشرح الصغير وهذا يقتضي أمرين هما :-

١ - أن المادة العلمية في الشرح الصغير موجودة في الشرح الكبير .

٢ - أن مادة الشرح الصغير تشكل الأساس للشرح الكبير فهو أغزر تفصيلا ، وأوسع شرحا وتعليلا .

وهذه نماذج تدل على ذلك من الشرحين :-

١ - جاء في الشرح الصغير « قوله : اذا استثقلت الضمة لم تستثقل الفتحة مثل :-

---

(١) الشرح الكبير ص ٢٩٠ - ٢٩٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٩٢ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٩٢ - ٢٩٤ .

(٤) المصدر السابق ص ١٩١ .

رأيت القاضي ولن يغزو ولن يرمي » [١] ، وقد أشبعها بحثا واستشهادا في الشرح الكبير فمثل لها ، ثم تحدث عن سبب ثقل الضمة وخفة الفتحة ، والدليل على ثقل الضمة والكسرة وخفة الفتحة واستشهد لها بأحد عشر شاهدا ، وذكر علة هذا الاستثقال [٢] .

٢ – جاء في الشرح الصغير : « وقوله : وللاثنين (كلاهما) فقط ، هذا مذهب البصريين ، والكوفيون يقولون كلاهما أجمعان أكتعان أبصعان أبتعان والصواب الأول » [٣] . جاءت هذه العبارة في الشرح الكبير ثم ذهب يفند قول الكوفيين لعدم القياس والسماع ، ثم علل لوجه تركهم هذا واستغنائهم عنه وقاسه على الاستغناء عن وَذَرَ بتَرَكَ ، ثم ختم الحديث بقوله : « وإنما أشبعت القول في هذه المسألة – لأني رأيت بعض أصحابنا – وهو ابن خروف لم يلق لها بالا ، ورأى أن قول البصريين في ذلك لا معنى له ، فقال بالمسألة بقول الكوفيين » [٤] .

هذان نموذجان لما في الكتابين ، وإلا فإن الفرق بين حجم الكتابين أكبر دليل على الفرق بين الشرحين في المادة العلمية .

(جـ) تعليل الأحكام :–

العلة سمة بارزة من سمات الشرح الكبير ، اقتضتها الإفاضة في المناقشة والاستدلال والتعليل وما وجد في الشرح الصغير من ذلك فهو قليل قياسا على الشرح الكبير ، مثال ذلك تحدث عن الفاعل في الشرح الصغير فقال : « وقوله : على طريقة فَعَل أو فاعِل . يريد بقوله : أن يكون على طريقة فَعَل : أن يكون الاسم بعد فِعْل فاعل نحو : قام زيد ، أو بعد فعل على وزن فعل الفاعل ، وان لم يكن فعل فاعل نحو : هلك زيد » [٥] .

---

(١) الشرح الصغير ص ٥٤ .
(٢) الشرح الكبير ص ٤١٨ – ٤٢٦ .
(٣) الشرح الصغير ١٤٤ .
(٤) الشرح الكبير ص ٦٨٠ – ٦٨١ .
(٥) الشرح الصغير ١٤ .

عرض لها في الشرح الكبير عرضا واسعا وفيه تحدث عن علة رفع الفاعل لأنه حديث الفعل فكان فيه عمدة والعمدة يجب لها الرفع ، ويجب للمفعول النصب لأنه داخل في حديث غيره فصار فضلة والفضلات يجب لها النصب ، ونائب الفاعل يجب له الرفع لأنه حديث الفعل المبني للمجهول فصار عمدة فيه فارتفع كما ارتفع الفاعل [١] .

وهكذا تطرد علل أبي علي في الشرح الكبير ، وفاء بما وعد به ، واقتفاء لخطة رسمها لنفسه في أول الكتاب من أنه سيذكر العلل والأسباب .

(د) تحقيق الآراء :-

العلماء الذين أخذ عنهم في الشرح الكبير هم أولئك الذين أخذ عنهم في شرحه الصغير ، فذكر ابن ملكون [٢] والسهيلي [٣] وابن طلحة [٤] من أئمة الأندلس ، ونقل عن سيبويه [٥] والفارسي [٦] فأكثر من النقل عنهما ، وجميع هذه الآراء موجودة في الشرح الكبير ، بل زاد عليها أشياء لم تكن هناك كنقله عن ابن خروف والصيمري وغيرهما . وقد أفاض في الشرح الكبير في ذكر أدلة الأقوال وتفنيدها ، وهو مالم يذكره في الشرح الصغير .

(هـ) الشواهد :-

بلغت شواهد الشرح الصغير من الآيات ثلاثا وثمانين ، ومن الشعر ما يقرب من مائة وأربعين بيتا ، أما في الشرح الكبير فقد بلغت شواهده من الآيات نيفا ومائة آية ، ومن الشعر مائة وخمسة وتسعين بيتا ، أما الحديث فقد وردت ستة أحاديث في الشرح الصغير ووردت هي نفسها في الشرح الكبير .

---

(١) الشرح الكبير ص ٢٣٠ - ٢٣٤ .
(٢) انظر الشرح الصغير ٧ .
(٣) المصدر السابق ١٦ - ٣٣ .
(٤) المصدر السابق ٣٣ .
(٥) المصدر السابق ٦٥ ، ٧٠ ، ٧٦ ، ١٢٧ وغيرها .
(٦) المصدر السابق ٤٤ ، ٧٦ ، ١٣١ .

وطريقته في الاستشهاد في الشرح الصغير لا تختلف عنها في الشرح الكبير ، وقد يختلف الشرحان في إيراد بعض الشواهد أو الأبيات مثال ذلك :-

١ - قول جميل :-

فقالت : أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغر وتخدعا

ورد في الشرح الصغير [١] ولم يرد في الشرح الكبير .

٢ - قول الشاعر :-

طردنا الجهل والنعم المندى وقلنا للنساء بها أقيمي

ورد في الشرح الصغير [٢] ولم يرد في الشرح الكبير .

٣ - قول الحريري :-

جاد بالعين حين أعمى هواه عينه فانثنى بلا عينين

ورد في الشرح الكبير [٣] ولم يرد في الصغير .

٤ - قول النابغة :-

قالت بنو عامر خالوا بني أسد يابؤس للجهل ضرارا لأقوام

ورد في الشرح الكبير [٤] ولم يرد في الصغير .

٥ - قول طرفة :-

وَجَامِلٍ خَوَّعَ مِن نِيبِهِ زَجْرَ المعلَّى أُصُلًا والسَّفِيحْ

ورد في الشرح الكبير [٥] ولم يرد في الصغير ، وغيرها من أبيات وردت في الشرح الكبير ولم ترد في الصغير .

---

(١) الشرح الصغير ص ٦٨ .

(٢) المصدر السابق ١٤٥ .

(٣) الشرح الكبير ص ٢٩٧ .

(٤) المصدر السابق ص ٥٨٣

(٥) المصدر السابق ص ٩٣٥ .

الفصل الخامس

مُوَازَنة بينَ هَذَا الكِتَاب
وشَرح الجَزُولِيَّة للأُبَّذي

(أ) الاختيار والترجيح .
(ب) الشواهد .
(جـ) تعليل الأحكام .
(د) طريقتهما في الشرح .
(هـ) الأسلوب .

الفصل الخامس

موازنة بين هذا الكتاب وشرح الجزولية للأبذي

الأبذي هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الرحمن الأبذي [١] ، وهو من تلاميذ أبي علي الشلوبين النابهين ، وليس هو أنبههم ، بل هناك من هو أنبه منه في علم النحو وأبعد في الآفاق صيتا كابن أبي الربيع السبتي وابن عصفور وغيرهما .

والأبذي أيضا إمام في العربية أخذ عن الجلة من أئمة هذا الشأن في الأندلس فصار له رأي وترجيح ، واستدلال واعتراض ، وصنف شرح الجزولية ، وهو الكتاب الذي سوف أوازن بينه وبين كتاب أبي علي هذا ، مع أن هناك فارقا بينهما ، فالأستاذ أبو علي شيخ والأبذي تلميذه ، وهذا يعني تأخره عنه . هذه الموازنة ستكون على هذا النحو :-

(أ) الاختيار والترجيح :-

اختار الأبذي كثيراً من آراء المتقدمين ، وممن حظي بأخذ الأبذي عنه أبو علي الشلوبين ، وسوف أبين موقفه من اعتراض آراء شيخه وإليك نماذج من ذلك :

١ - ذكر رأي الشلوبين أن المنادى يمكن أن يكون منصوباً بإضمار أنادي وأدعو المستعملة ظاهرة والأصل عنده : يا أدعو ، فياعنده تنبيه عام ... [٢] ثم عقب عليه بقوله « وهذا باطل : لأن النداء لا يحتمل الصدق والكذب ولا هو من قبيل الأخبار ، ولو كان الأمر على ما ذهب إليه لكان أدعو زيدا خبرا ، إذا وقع بعد (يا) مراداً به أن التنبيه إنما هو لهذا الحاضر ، لأن قوله : إني إنما أردت بهذا التنبيه عبد الله مثلا خبر من الأخبار ... [٣] » .

---

(١) انظر : تلاميذ الشلوبين ص ٣٧ .

(٢) انظر : شرح الجزولية ٩٢ ، الشرح الكبير ص ٢٨١ .

(٣) شرح الجزولية ٩٢ .

٢ – قال أبو علي : « وقوله : وتنوين ، أي لا لتقاء الساكنين ليس بجيد ، لأن التنوين لا يحذف لالتقاء الساكنين إلا قليلا شاذاً أو ضرورة ، وأحسن من هذا أن يقول : أي لأنه تابع لحركة الإعراب فإذا حذف المتبوع لم يبق التابع »[١] .
وحاول الأبذي تعقب شيخه في هذه المسألة والرد عليه[٢] .

٣ – قال أبو علي الشلوبين : « قوله : التوكيد تكرار وإحاطة ... هذا معيب من التقسيم فإن فيه من عيوب التقسيم عيب التداخل ، والجواب عنه أن هذا الكلام على تقدير حذف ، وكأنه يريد تكرار دون إحاطة وتكرار هو إحاطة ثم اختصر هذا فقال : تكرار وإحاطة ، وحذف دون إحاطة من الأوّل لدلالة الثاني عليه ، وحذف تكرار هو من الثاني لذكر ما هو بمعناه في الأوّل »[٣] ، تعقبه الأبذي فقال : « والصواب أن يقال : التوكيد تكرار بغير إحاطة وتكرار بإحاطة ، فالتكرير بغير إحاطة ضربان تكرير لفظ وتكرير معنى ، فتكرير اللفظ كذا ، وتكرير المعنى كذا ، وكذا قسم النحويون هذا الباب إلى تأكيد لفظي ومعنوي »[٤] .

وهذه نماذج من الموازنة بين الكتابين في الترجيح :

١ – ذكر الأبذي الأقوال الواردة في إعراب الأسماء الستة ، ورجح رأي سيبويه والفارسي[٥] كما صنع شيخه الشلوبين[٦] ، ولم يذكر شيخه هنا .

٢ – الخلاف في كلا وكلتا مشهور بين البصريين والكوفيين ، اختار الشلوبين رأي البصريين مستدلا بدليلين هما :

(١) لو كانت مثناة حقيقة لصارت بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا مطلقا .

---

(١) الشرح الكبير ص ٢٨٧ – ٢٨٨ .
(٢) الشرح الجزولية ٩٥ – ٩٧ .
(٣) الشرح الكبير ص ٦٩٥ .
(٤) شرح الجزولية ٦٨٨/٢ .
(٥) شرح الجزولية ١٤٧/١ .
(٦) الشرح الكبير ص ٣٤٨ .

(٢) لو كانت مثناة لما أخبر عنها بالمفرد [١] . الأبذي رجح رأي البصريين ، واستفاد من الأنباري في هذه المسألة من حيث الردود والحجج [٢] .

٣ - ذكر الشلوبين رأي الخليل في تركيب (مهما) وأن أصلها (ماما) ورأي سيبويه وأن أصلها (مه وما) ورجح قول سيبويه [٣] ، وذكر الأبذي الرأيين إلا أنه نسب قول سيبويه إلى البغداديين ورجح قول الخليل [٤] .

(ب) الشواهد :-

ذكرت مجمل شواهد الشرح الكبير آنفا ، وبلغت شواهد الأبذي في الجزء المحقق وهو الجزء الأول من الآيات تسعا وعشرين وأربعمائة آية ، وبلغت الأحاديث ستة وعشرين حديثا والأشعار ستين وستمائة بيت . هذا يدل على وفرة شواهده وخاصة أنه نصف الكتاب فقد زادت على شواهد الشلوبين أضعافا مضاعفة وليس ذلك عجزا في الشلوبين والدليل على هذا وفرة شواهده في حواشي المفصل اذ بلغت الآيات ثمانيا وخمسين ومائة آية والحديث ثمانية عشر حديثا ، والشعر ستة وثمانين وثلاثمائة بيت .

(جـ) تعليل الأحكام :-

أبو علي الشلوبين أقدر على العلة وأمكن في إيرادها وبيان وجهها من تلميذه الأبذي وهذه أمثلة من ذلك :-

١ - أفاض الشلوبين في علة رفع الفاعل ونصب المفعول ورفع نائب الفاعل عند حديث الجزولي في قوله على طريقة فُعِلَ أو فَاعِل [٥] ، قال الأبذي هنا :

---

(١) الشرح الكبير ص ٤١٢ .
(٢) شرح الجزولية ١/١٩٣ - ١٩٦ .
(٣) الشرح الكبير ص ٥٠٢ - ٥٠٦ .
(٤) شرح الجزولية ١/٣٥٦ .
(٥) الشرح الكبير ص ٢٣٠ . ٢٣٤ .

« وقوله : على طريقة فعل : هي إسناد الفعل إلى الفاعل حقيقة في المعنى ، نحو : قام زيد ، ومررت برجل قام أبوه ، أو مجازا نحو : هلك زيد ومات عمرو ، وتحرز بذلك من طريقة (فعل) ، وقولنا : أو فاعل طريقة فاعل هي إسناد ما جرى مجرى الفعل إلى الفاعل في المعنى حقيقة نحو : مررت برجل قائم أبوه ، أو مجازا نحو : مررت برجل هالك أبوه ، وتحرز بذلك من طريقة مفعول نحو قولك : مررت برجل مضروب أبوه » [١] .

٢ – قال أبو علي الشلوبين في قول الجزولي : التنوين نون ساكنة زائدة تلحق الاسم بعد كماله تفصله مما بعده ، وفائدته الدلالة على ما هو أصل في نفسه ، قال بعد أن أفاض في شرح ذلك معللاً لأصالة الاسم : « لأن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلا ، وقد يوجد كلام مفيد كثيرا لا يكون فيه فعل ولا حرف ، فدل ذلك على أصالة الاسم في الكلام وفرعية الفعل والحرف فيه ، وأيضا فإن الاسم يخبر به ويخبر عنه ، والفعل لا يكون إلا مخبراً به والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه » [٢] ، ثم أفاض – رحمه الله – في الشرح والتعليل ، الأبذي علق على هذه المسألة تعليقا مختصرا جدا قال : « الذي هو أصل في نفسه هو الاسم ، بدلالة أنه يفتقر إليه في الكلام ، ولا يفتقر هو إلى غيره ، ألا ترى أنك تقول : زيد قائم فلا تحتاج إلى الفعل ولا إلى الحرف ، ولا يكون من الفعل والحرف كلام إلا بشرط وجود الاسم » [٣] .

(د) طريقتهما في الشرح :–

ترسم الشلوبين في شرحه طريقا واضحا متحدا من أول الكتاب إلى آخره ، وخلاصة ذلك أنه كان ينتخب من متن الجزولية ما يراه قمينا بالشرح والإيضاح فيشرحه ويعلق عليه . ولم يشرح المتن كله .

---

(١) شرح الجزولية ٣٤/١ – ٣٥ .
(٢) الشرح الكبير ص ٢٧٣ .
(٣) شرح الجزولية ٧٧/١ .

أما الأبذي فقد شرح المتن كله من أوله إلى آخره ، واختلفت طريقته وتباين منهجه ويمكن تلخيص عمله فيما يأتي :

١ - في بعض الأبواب يشرح ألفاظ أبي موسى مباشرة ، ويستطرد في أثناء الشرح إلى تفصيل المسائل كما صنع في باب الإعراب مثلا .

٢ - يقدم في بعض الأبواب بمقدمة تشمل الباب كله ، ثم يبدأ بعد ذلك بتفسير كلام أبي موسى الجزولي كما صنع في باب أقسام الأفعال في التعدي ، وفي باب الاستثناء .

٣ - يقدم في بعض الأبواب بما يمكن السؤال عنه من مسائل الباب والجواب عنها ، ثم يشرع في شرح ألفاظ أبي موسى ، كصنعه في باب (نعم وبئس) .

٤ - يقدم للباب الواحد بعدة فصول ثم يتلوها بذكر ما يمكن في الباب من مسائل مع شرح لفظ أبي موسى في الوقت نفسه كما فعل في باب الصفة المشبهة [١] .

(هـ) الأسلوب :-

هناك فرق بين أسلوب الرجلين يمكن إجماله فيما يأتي :-

١ - خلو أسلوب الأبذي من حدة اللسان ، خلافا لشيخه الشلوبين .

٢ - كثرة نقول الأبذي عن الشلوبين وغيره ، وممن أفاد منهم ولم ينص عليهم أحيانا الأنباري في الإنصاف [٢] .

٣ - وضوح المسائل عنده وقلة التعليلات ، مما يجعل الأفكار عنده قريبة انظر حديثه حول إعراب الأسماء الستة [٣] ، وانظر إليه عند الشلوبين [٤] تجد الفرق واضحا .

٤ - كثرة شواهد الأبذي جعلت كتابه سهل التناول قريب المأخذ خلافا لأبي علي لأن شواهده عزيزة .

---

(١) انظر مقدمة محقق شرح الجزولية ٩٥ - ٩٦

(٢) انظر شرح الجزولية ١/٤٨ - ٥١ ، ٣٠٩

(٣) شرح الجزولية ١٤٣ - ١٤٩ .

(٤) الشرح الكبير ص ٣٤٥ وما بعدها .

التحقيق

(أ) منهج التحقيق .

(ب) وصف النسخ .

(جـ) تحقيق النص .

(أ) منهج التحقيق :

يتلخص منهجي في التحقيق فيما يأتي :

١ - اعتمدت نسخة (أ) أصلا وهي النسخة التونسية ، وذلك لتمامها لولا الخرم الذي فيها ، وأفدت من باقي النسخ ، فإذا كانت الزيادة تفيد معنى أو تصحح لفظا أو تقوم عبارة أضفتها في المتن . وإلا اعتمدت الأصح من النصوص .

٢ - أثبت فروق النسخ في الحواشي .

٣ - استخدمت اصطلاح (تكملة) إذا كانت العبارة موجودة في نسخة واحدة ولم تكن في الأخريين ، فإن كانت في نسختين وسقطت من الثالثة قلت (ساقط) من كذا وأثبتها بين معقوفين .

٤ - إذا كانت لفظة معادة مرة واحدة وضعت عليها رقما وبينت في أي نسخة جاءت مرتين ، فإن كررت أكثر من مرة قلت : مكررة في كذا ، فإن كان المعاد أو المكرر أكثر من كلمة أثبته بين قوسين .

٥ - عزوت كل آية إلى سورتها وذكرت رقمها بعد إتمامها مالم يحل دون ذلك طول بعضها .

٦ - خرجت الأحاديث الشريفة من كتب الحديث .

٧ - خرجت أقوال العرب وأمثالها من كتب اللغة والأمثال والنحو .

٨ - عزوت الشواهد إلى قائليها ، وصححت نسبة بعضها ، وكنت في عزو الشواهد أتبع الخطوات الآتية :

(أ) التعريف بالقائل ، عند ورود أول شاهد له ، ثم بعد ذلك أكتفي بذكر اسمه .

(ب) ذكر بحر البيت ومطلع القصيدة إن أمكن وإكماله إن لم يكمل .

(جـ) شرح غريب ألفاظه .

(د) ذكر المهم من رواياته .

(هـ) ذكر وجه الاستشهاد .

(و) تخريج البيت من الديوان أولا أو من المجموعات الشعرية إن لم يكن

ثمة ديوان ، ثم تخريجه من كتب النحو وكتب شواهدها مرتبة حسب وفيات مؤلفيها .

٩ - عرفت بالأعلام الذين ورد ذكر لهم في المتن ، بترجمات يسيرة أذكر اسمه وبين قوسين سنة الميلاد - وسنة الوفاة ، وذكر تلاميذه وشيوخه . ومصادر ترجمته .

١٠ - خرجت آراء النحويين من كتبهم أو من كتب تلاميذهم ما أمكنني ذلك .

١١ - علقت على المسائل النحوية تعليقا علميا يبسط مجملها أو يوضح مبهمها ، أو يرجح رأيا على رأي . ثم وثقت ما يحتاج إلى توثيق من كتب النحو ، وحرصت على المصادر المتقدمة على أبي علي الشلوبين ، أو كتب المعاصرين له أو بعده بقليل ، وحرصت أيضا على شروح الجزولية خاصة .

١٢ - ربطت نصوص الجزولية ، وأتممت ما يحتاج إلى تتمة بذكر ما قبله أو بعده ، لأن أبا علي لم يشرح المتن ، وإنما كان يتخير ما يحتاج إلى شرح .

١٣ - رجعت إلى الكامل للمبرد المطبوع مع رغبة الآمل ، وإلى الطبعة الجديدة بتحقيق محمد أحمد الدالي ، وميزت الأخيرة بـ (الدالي) . ورجعت إلى الشعر والشعراء ط شاكر وتعرف بوجود الجزء ، وطبعة قميحة وتعرف بخلوه منها .

ورجعت إلى البسيط في شرح الجمل رسالة دكتوراه ، فلما خرج المطبوع اعتمدت عليه وميزته بـ (الغرب) الدار التي طبعته .

ورجعت إلى شرح الجزولية رسالة دكتوراه الجزء الأول في مجلدين ، والجزء الثاني مخطوط ميزته بحرف ص قبل الرقم .

ورجعت إلى شرح التسهيل المخطوط والمطبوع ويعرف المخطوط بوجود (أ و ب) مع الرقم .

ورجعت إلى المشكاة والنبراس نسخة الأسكوريال ونسخة فاس وميزت الأخيرة بحرف (ف) .

ورجعت إلى الارتشاف المطبوع والمخطوط يعرف المخطوط بوجود (أ أو ب) مع الرقم .

ورجعت إلى تعليق الفرائد المطبوع والرسالة وميزت الرسالة بحرف (ر) .

(ب) وصف النسخ :-

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسخ ثلاث مستعينا بالله ، وهاك وصفا لها :-

١ - النسخة التونسية : « أ »

من مقتنيات دار الكتب الوطنية التونسية ورقمها (٥٧٧٥) ، وعليها ختم مكتبة حسن حسني عبد الوهاب ورقمها (١٨٤١٠) .

على الصفحة الأولى تملك في أواخر جمادي الثانية سنة ١٢٠٦ هـ ، بعد ذلك ترجمة لأبي علي الشلوبين في صفحتين ونصف ، بخط مغاير لخط المخطوطة . هذا كله خارج عن الترقيم .

خطها مغربي ، عدد أوراقها (٢٠٥) ورقة ، في كل صفحة عشرون سطرا ، متوسط كلمات كل سطر ثلاث عشرة كلمة . خطها متحد إلى نهايتها .

فيها خرم كبير بين الورقتين ١٥٠ب والورقة ١٥١أ ، يقابله في نسخة ب من ص ٢٣٤ إلى ص ٢٨٩ ، ويعادل سبعا وعشرين ورقة تقريبا ، علما بأن الترقيم متصل لأنه حديث كما لم يفطن المرقم إلى السقط . وهي تشمل نهاية باب الحال إلى ما قبل نهاية باب القسم بقليل .

وما عدا هذا فهي تامة جاء في آخرها : كمل الشرح والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى . وهي غفل من اسم الناسخ وتاريخ النسخ .

٢ - النسخة المغربية : « ب »

من مقتنيات مكتبة القرويين بفاس الخزانة العامة بالرباط وتحمل رقم (١٢٠٢)

جاء في أولها وقف نصه : « حبس الطالب المكرم ، المعلم لكتاب الله عز وجل أبو الربيع سليمان الدكالي - رحمه الله - هذا السفر المشتمل على ... تقييد الشلوبين على الجزولية ، بالخزانة التي بالجانب الشرقي من جامع القرويين - عمره الله بذكره ،

ولا يخبيه من شكره – على طلبة العلم لينتفعوا به في الجامع المذكور ولا يخرج من حبسه أبدا ، ابتغاء وجه الله العظيم ، ورجاء ثوابه الجسيم والله لا يضيع أجر المحسنين » وهو خط مغاير لخط المخطوط . وفي الصفحة الأولى في أعلاها عبارة : « الشلوبين في النحو » .

خطها مغربي ، وعدد صفحاتها « ٣٨٩ » وهي مرقمة بالصفحات لا بالأوراق في كل صفحة واحد وعشرون سطرا ؛ متوسط كلمات السطر أربع عشرة .

فيها ثلاثة أسقاط :–

١ – سقط مقداره ثلاث ورقات يقابل في الأصل : ٨أ – ١١ب .
٢ – سقط مقداره اثنتا عشرة ورقة يقابل في الأصل : ٢٠ب – ٣٣أ .
٣ – سقط مقداره ورقة واحدة يقابل في الأصل : ٩٧أ – ٩٧ب .

وفيها تقديم وتأخير وهو :–

١ – تقدمت الورقة التي رقمها (١٥، ١٦) ومحلها الصحيح بعد ٣٢ .
٢ – تأخرت الورقة رقم (٣٢٧ – ٣٢٨) وموضعها بعد صفحة ٦٦ وقبل ٦٧ .

٣ – نسخة برلين : « جـ »

من مقتنيات مكتبة برلين ورقمها (٦٤٥٩ ، ٦٤٦٢) كتب عليها غلطا شرح الجمل لابن خروف .

لسقط أولها فهي غفل من العنوان واسم المؤلف ، ومقدار السقط يقارب خمس عشرة ورقة من نسخة (أ) . حيث تبدأ نسخة (جـ) ثم تسقط ورقة كاملة بعد صفحة واحدة من البداية حيث تبدأ مرة أخرى من ١٦ب من نسخة أ .

خطها نسخي جميل ، عدد أوراقها (١٢٨) ورقة ، في كل ورقة سبعة عشر سطرا ومتوسط كلمات السطر إحدى عشرة كلمة ، وهي نسخة نفيسة جدا لولا أنها تمثل نصف الكتاب فقط .

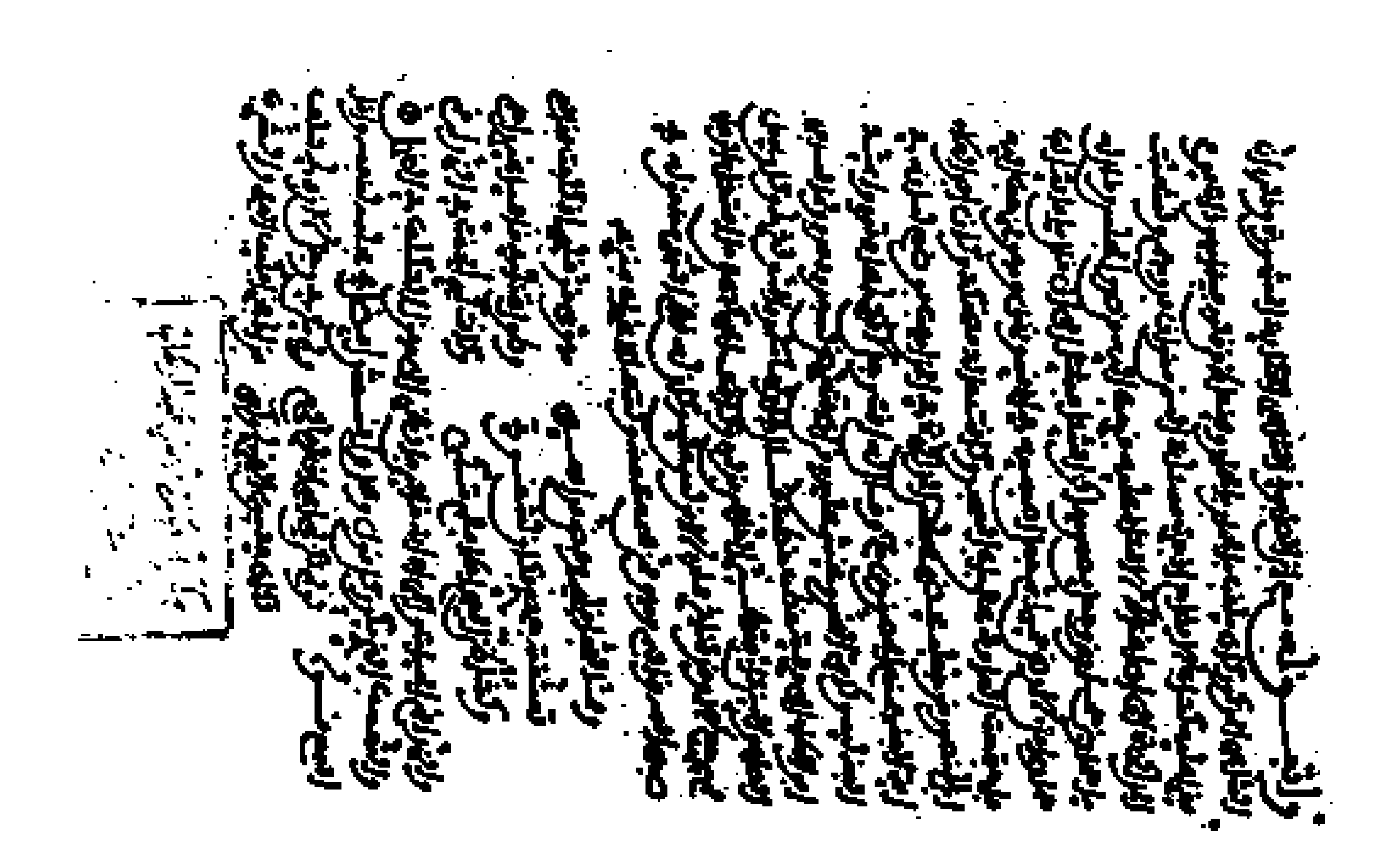
وهي تمثل الجزء الأول من الكتاب ، تنتهي بانتهاء : الجمع بالألف والتاء وذلك في (١١٣أ) من نسخة (أ) .

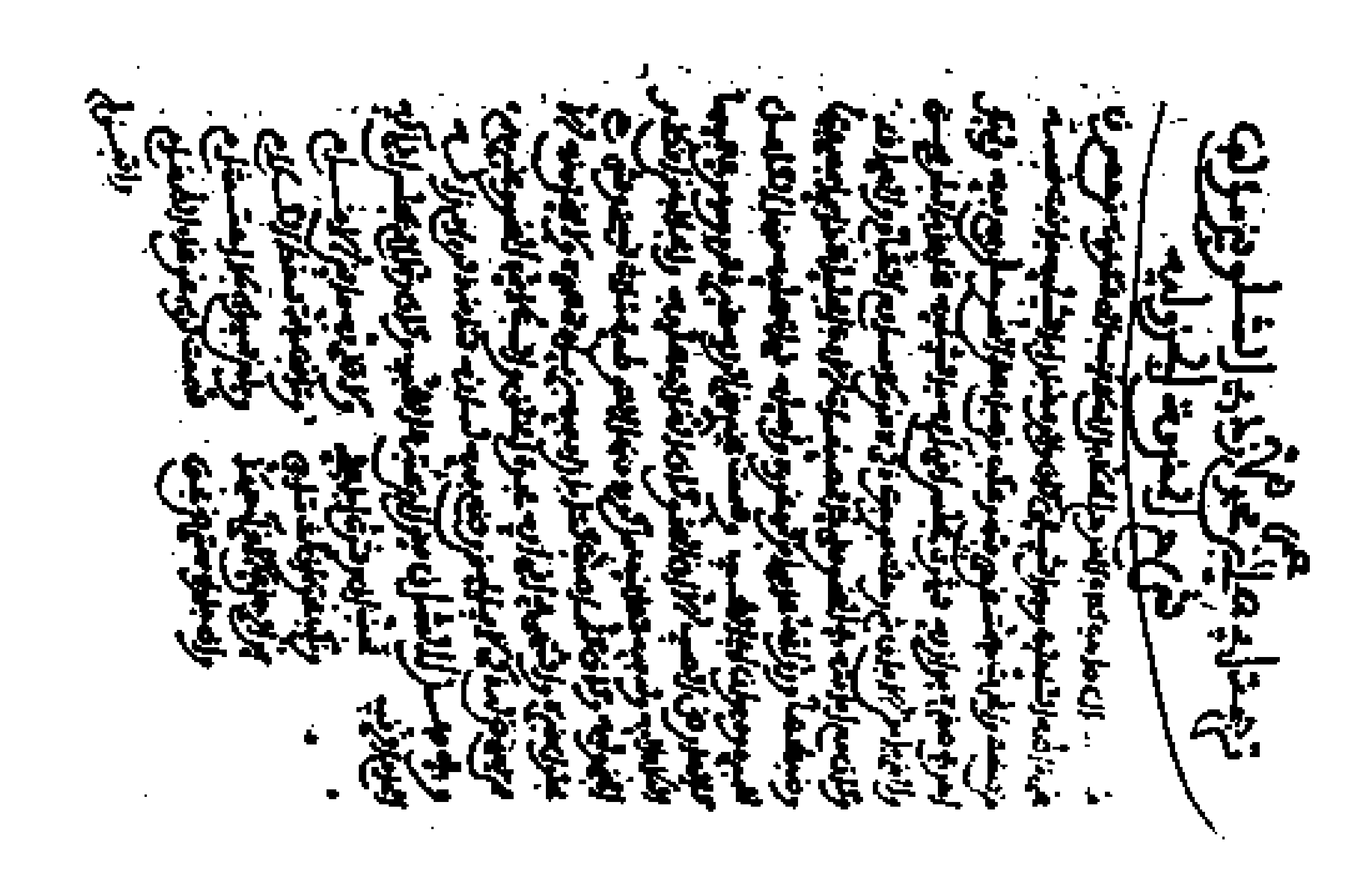
جاء في آخرها : كمل الجزء الأول بحمد الله وعونه وتأييده وتوفيقه وتسديده ، وصلى الله على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما ، يتلوه في الجزء الثاني إن شاء الله تعالى بعد ذكر اسم الشيخ ونعوته والخطبة المتقدمة في الكتاب : باب الفاعل ، رحم الله كاتبه وصاحبه وقراءه ، ونفع به المسلمين أجمعين وصلى الله على محمد وآله .

وافق الفراغ من نسخ هذا الجزء نفع الله به صاحبه وقراءه المسلمين أجمعين وذلك في يوم الثلاثاء سابع عشر شوال المبارك الذي من سنة أربع وخمسين وستمائة غفر الله لكاتبه وصاحبه . »»»

hanyalkaZZAZ

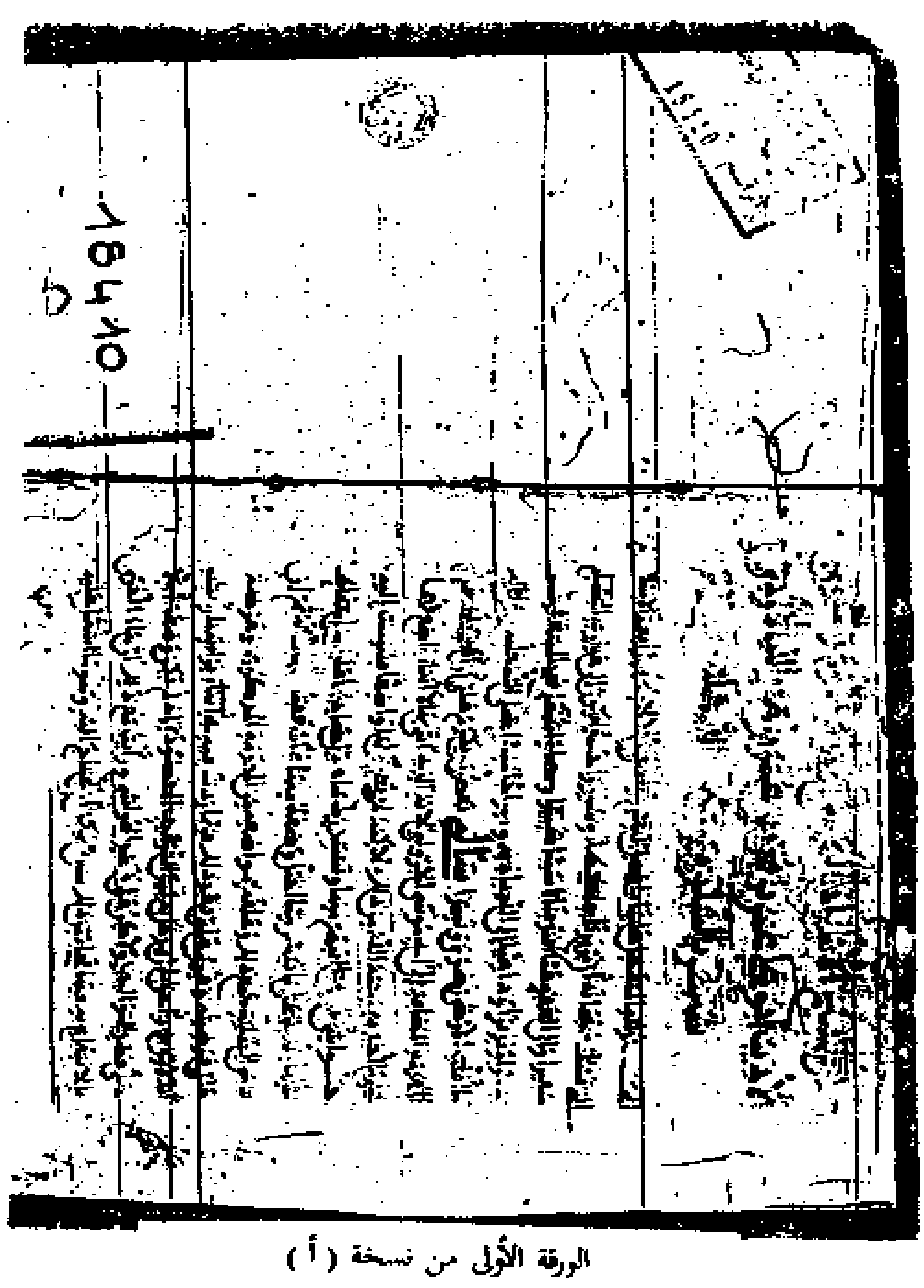

المخطوطات





ورقة يظهر فيها ترجمة أبي علي الشلوبين بالنسخة التونسية (أ)

بقية ترجمة أبي علي الشلوبين بالنسخة التونسية (أ)



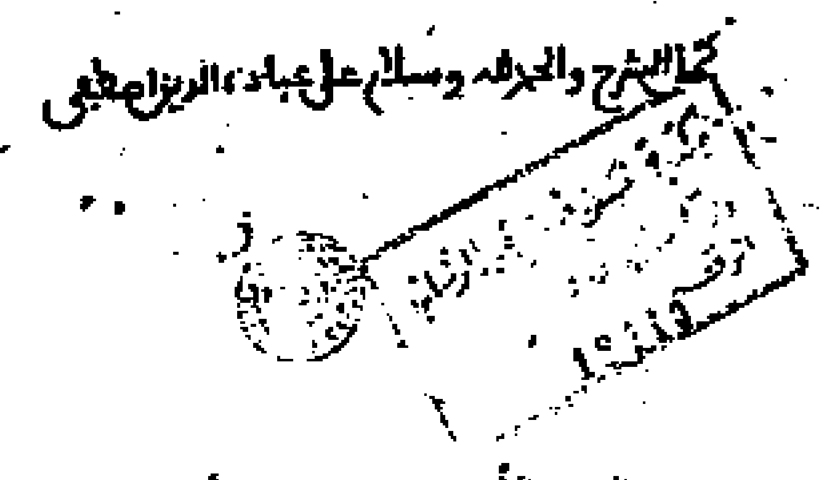
الورقة الأولى من نسخة (أ)

[illegible]

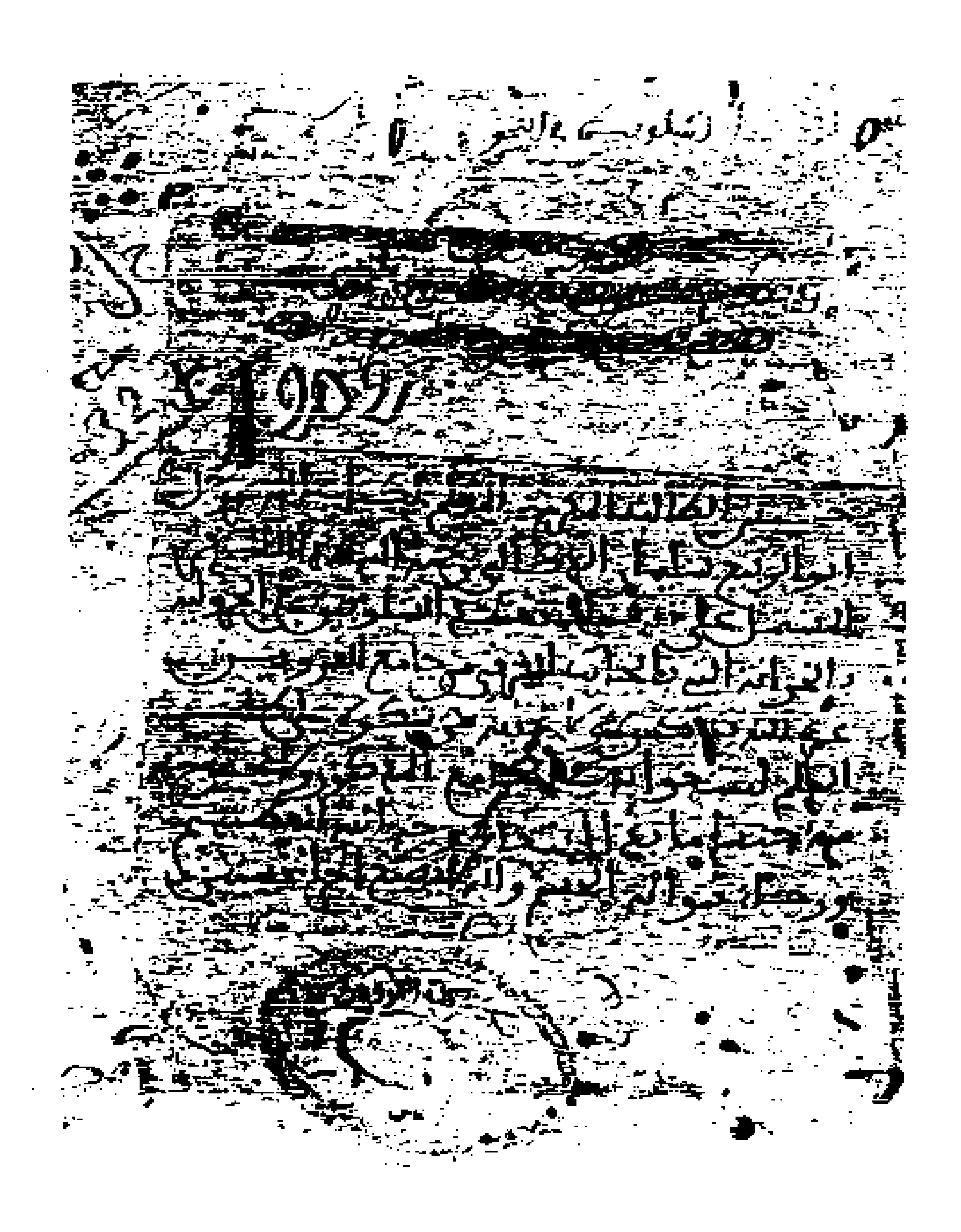
الورقة الثانية من نسخة (أ)

ما قاله سيبويه من أنها بمعنى نعم وما قاله أبو عبيدة من أنها التي بمعنى خرج على
المبتدأ والخبر كان ما قاله سيبويه أولى لأنه لم يتكلف فيه حذف وما ذهب إليه
أبو عبيدة يتكلف فيه الحذف وحذف الخبر من أن يقال ليس فيه مع التكلف حمله
على القليل ومما قلناه حملنا على ما بعده من معنى نعم فلا يستحقان يتكلم في
البيت على ما فسرنا الا أنه أمر يحتمل شيئًا مما قاله أبو عبيدة لم يقله أبو عبيدة
لأن هذا الكلام مع ما فسرناه من عدم صحته ليس فيه على ما قاله أبو عبيدة بل الحمل
فيه ما قاله من تقدم ذكره إذ قال أبو عبيدة كل الخلاف لا يحتمل نعم هذا وفعله
تعجب من الناسخ وإنما هو أبو عبيد فإنه رحمه الله اقتفى أبا عبيد القاسم بن
سلام لا ينكر عليه أن يحمل الكلام على القليل من هذا البيت هذا ونحله رحمه الله قول
كلام الأخفش في البيت أن أن بمعنى نعم ولم ينقل النصب ولا شيء فيه قول
فيما تأوله ولو وقف على كلام الأخفش فيه ونصه ما قاله دون التأويل
لأنه إنما ذكر كما قاله سيبويه وكلام سيبويه لا يحتمل هذا التأويل بل إنما هو قوله
ومثله حين تعجيم إنما كان كلاهما على الأمر حروف التحضيض والإيجاب وكم
من أنواع الدليل تقع على المناسبة ودليله دور صحيح فاقتضى بعد الإيراد في
هذا الباب كل الدرر الناهضة تبقيهم يشير ... أن ... كتبه

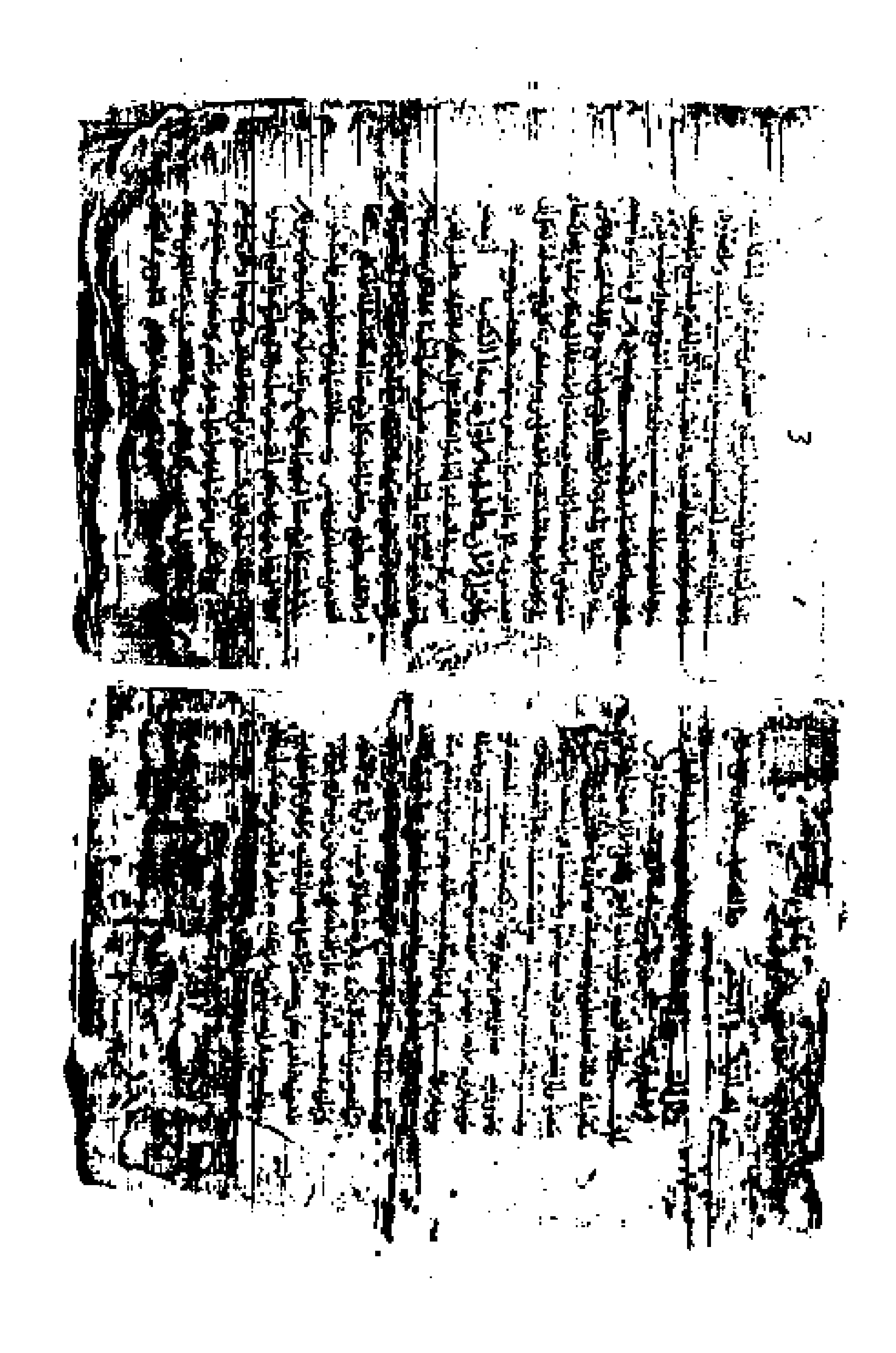
كمل الشرح والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى

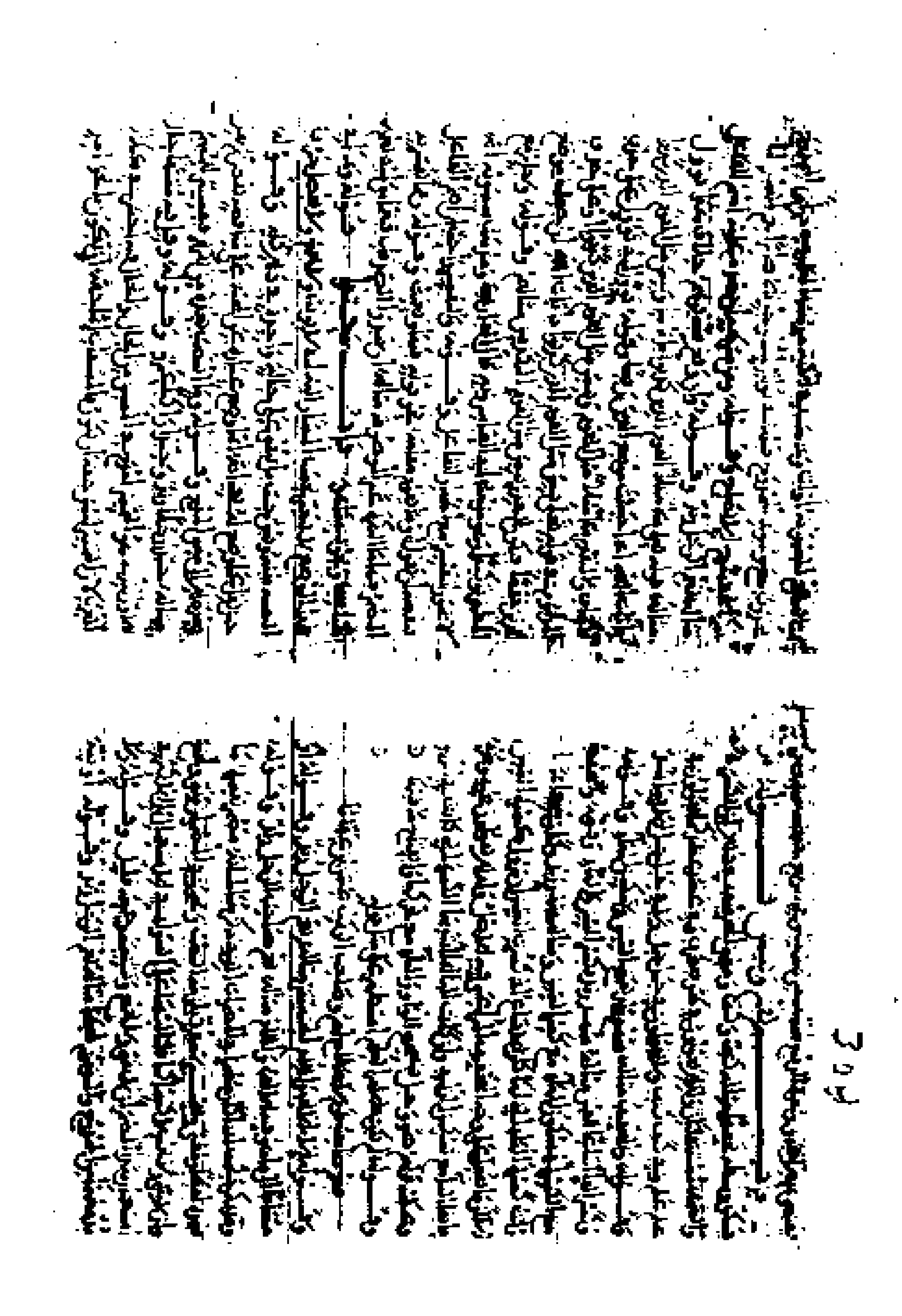


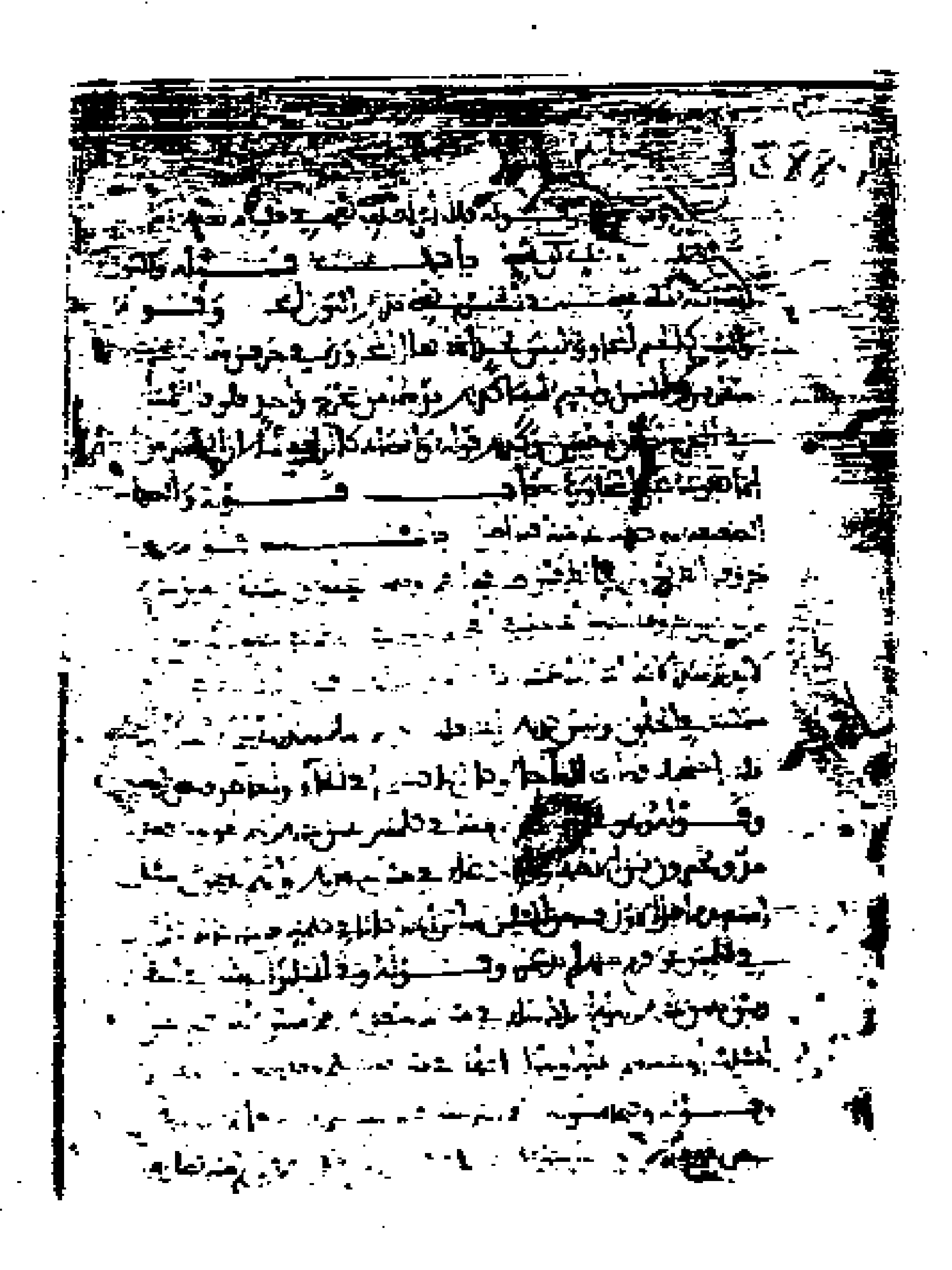
الورقة الأخيرة من نسخة (أ)



الورقة الثانية من نسخة (ب)







الورقة الأخيرة من نسخة (ب)

[illegible]

ألا ترى أنك لو أفردت ضرب بالمفعول لم يسغ ولو أفردت
ضرب بالمفعول ساغ فهذا يدلك على أن ضرب هو فضل للمفعول
لا ضرب وأن يضرب إنما هو فضل الفاعل لا ضرب فإذا كان الأمر
كذلك فقولنا ضرب زيد عمرًا المسند فيه فعل ضرب إلى المفعول
إنما هو مستند إلى الفاعل والمفعول داخل في حديثه فيه وكذلك
وجب له الانتصاب لأنه من حيث كان داخلا في حديثه كان
فضلة فيه والفضلات تجب لها الانتصاب وكذلك ارتفع الفاعل
لأن ضرب حديثه فكان فيه عمدة والعمدة تجب لها الرفع وكذلك
ارتفع المفعول في ضرب لأن ضرب حديث للمفعول كما كان ضرب
حديث الفاعل فإن المفعول في ضرب عمدة كما كان الفاعل في ضرب
عمدة فلذلك وجب له من الرفع أعني المفعول في ضرب ما وجب للفاعل
في ضرب وإذا تقرر ذلك تبين لك أن الموجب للرفع في الفاعل
ليس كونه فاعلا إنما يجب له الرفع بكون الحديث حديثه لا من حيث
المفعول [illegible] كان وزنه إنما هو من يطلب الفاعل لا المفعول
[illegible]
[illegible]

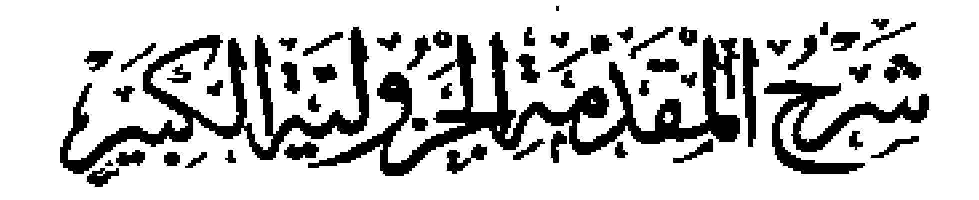
الورقة الأولى من نسخة (جـ)

الورقة الثانية من نسخة (جـ)

القياس ما يعملها نصبًا على إرادة الشخص فالصفة إذا صفة
مذكر وصفة المذكر لا تجمع بالألف والتاء وإنما يجمع المؤنث على أنها
لا تجمع بالألف والتاء أشعر بأن صفة المذكر لا تجمع بالألف والتاء
لأنه ليس كل أحد يعرف أن [illegible] من صفات المذكر ولا
[illegible] عليها لأنها في الموضعين وإنما هو مذهب سيبويه رحمه
الله [illegible] اسم علم جمعه بالألف والتاء على
مذهب [illegible] فعلان وفعلا أفعل والمؤنث
[illegible] وقوله ما لم ينقل
[illegible] أفعل [illegible] فعلان
[illegible] رحمه الله وعونه [illegible]

[illegible]

الورقة الأخيرة من نسخة (جـ)



للأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين

(٥٦٢هـ - ٦٥٤هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليما

قال الشيخ الأستاذ النحوي الإمام الأوحد اللغوي الأديب [١] أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي شُهِرَ بالشلوبين [رحمة الله عليه [٢]] .

الحمد لله المتفضل علينا بأفضل النعم ، فأعلى الآلاء ظهوراً نعمة الإسلام ، التي نسأله سبحانه أن يزيدنا بها غبطة وسرورا ، حمداً يكون إلى عوارفه الجسام سفيرا ، وإلى العفو عما اقترفناه سبباً كبيرا ، وصلواته على محمد المبتعث بشيراً ونذيرا ، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً صلى الله عليه وعلى أهله ما أَقَلَّت الأرض رَضْوَى [٣] وثَبِيرا [٤] .

سألني بعضُ من يكرمُ عليّ أن أكتب له على المقدمة المضافة إلى [أبي [٢]] موسى الجزولي ، لأنه الذي أتى بها لا أنه الواضع لها على ما أُخْبِرَ به – رحمه الله – من ذلك لكنه لم يعيّن لها واضعاً فنسبت إليه ، حواشيَ تبين ما انبهم منها ، وتستدرك ما عوَّل صاحبها عليه من إسقاط مثلها ، وتنبه على ما تيسر مما اختل وضعه منها فأسعفته فيما سأله ، ثم إن بعض الطلبة جمع ذلك وعلقه بمواضعه من المقدمة المذكورة وعرضه علي فرضيته وقرىء عليّ بعد ذلك فربما زدت فيه في أثناء قراءته ما رأيت أنه لائق به وأحق أن [٥] يدخل به بين التواليف [٦] المقصودة ، إذ لم يكن وضعه أولاً على قصد التواليف ولكن على قصد الحواشي ، ورأيت مع ذلك أن هذا أحرى بالانتفاع به فيها ، فجاء من ذلك شيء يمكن أن يحتاج إليه وهو ما اشتمل عليه /٢أ هذا الكتاب والله تعالى يجعل

---

(١) في ب : النحوي اللغوي الأديب العلم الإمام .

(٢) تكملة من أ .

(٣) جبل ضخم من جبال تهامة قريب من ينبع ، معجم ما استعجم ٢/٦٥٥ .

(٤) جبل بمكة المكرمة ، معجم ما استعجم ١/٣٣٦ .

(٥) أ : بأن .

(٦) التواليف : جمع تأليف ، تفعيل من ألّف : وألّفت الشيء وصلت بعضه ببعض ، ومنه تأليف الكتب ، تهذيب اللغة ١٥/٣٧٨ .

سعينا فيه (١) وفي غيره في ذاته وموصلاً إلى مرضاته بمنّه وفضله ، [وبعد ما خرج هذا (١)] الكتاب عنّي بهذه الزيادة التي زدتها فيه [سألني سائلون أن أُشبع لهم (٢)] المسائل المذكورة فيه من العربية وأمدَّ أطنابها وأذكر أسبابها وأن أستأنف لهذا المعنى نسخة أخرى غير الأولى ، إذ كانت المسائل في النسخة التي استقرت آخراً من هذا الشرح غير مشبعة ولا ممتدة (٣) الأطناب ، ولا مذكورة الأسباب في الغالب ، وإنما كان المهم فيها شرح مراد مؤلف هذه المقدمة لا استيفاء المسائل المذكورة فيه بالشرح ومد الأطناب بذكر التوجيهات والأسباب ، فأجبتهم من ذلك إلى ما سألوه ، وأسعفتهم منه فيما أملوه ، وأخذت الآن في المشي على ما خرج من تلك النسخة عني غير مستوفى بالاستيفاء ، والقصد فيه مقصد الاستقلال في تلك المسائل والاكتفاء ، وإن كانت الإحاطة متعذرة إلا على من بيده ملكوت كل شيء ، فنسأله تعالى أن يعيننا من ذلك على ما ننويه وأن يجعل متصرفاتنا (٤) خالصة لوجهه بمنه .

وأقول الآن في الباب الأول من هذا الكتاب : إنَّ مقصد النحويين في هذه الصناعة إنما هو الكلام على أحكام الألفاظ في لسان العرب إما من جهة ذواتها ، وإما من جهة طوارئ تطرأ عليها (٥) ، فلما كان مقصدهم ذلك ، وكانت تلك الأحكام موضوعها الألفاظ احتاجوا ولابد أولا إلى أن يحصروا تلك الألفاظ في أنواع ويعلموا ماهية (٦) كل نوع منها إذ كانت تلك الأحكام منها المختص ببعضها دون بعض ، ومنها المشترك بين بعضها وبعض ، فاحتاجوا إلى ذكر ماهية كل نوع منها ليعرفوا في كل حكم

---

(١) أي في هذا الشرح .

(٢) بياض في : ب .

(٣) ب : محدودة .

(٤) أي تصرفاتنا فمتصرف مصدر ميمي من تصرف فعله غير ثلاثي جاء على زنة اسم المفعول : انظر شرح الشافية ١/١٦٨ .

(٥) قال الفارسي : « النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب وهو ينقسم إلى قسمين : أحدهما : تغير يلحق أواخر الكلم ، والآخر تغير يلحق ذوات الكلم وأنفسها » . التكملة ٣ .

(٦) أ : بماهية .

من تلك الأحكام ما موضوعه من تلك الأنواع ؟ وهل هو من الأحكام التي موضوعها هذا النوع أو هذا النوع أو هذا النوع ؟ .

فلما احتاجوا إلى ذكر أنواع تلك الألفاظ /٢ب وحصرها ، وكان غيرهم قبلهم من المتكلمين قد عنوا بذلك [أمّوا (١) في ذلك مأمهم (٢)] وقصدوا فيه مقصدهم [إلا أن مقصد أولئك المتقدمين كان (٢)] النظر في الألفاظ من حيث [المعاني خاصة (٣) ، وكان مقصد النحويين (٤)] النظر في الألفاظ من حيث الأحكام ؛ أما من جهة المعاني الذاتية أو الطارئة فلم يكتفوا بما فعله المتقدمون في ذلك حتى أضافوا إليه مقصدهم فنظروا في اللفظ كما نظر أولئك فوجدوه إما دالا وإما غير دال (٥) فلم يلتفتوا غير الدال ، كما لم يلتفته (٦) غيرهم من المتقدمين (٧) ، وصرفوا التفاتهم إلى الدال فوجدوه إما دالا وحده ، وإما ليس بدال وحده ، ولكن مع غيره كما وجده غيرهم كذلك : إذ لا يمكن اللفظ الدال أن يكون (٨) إلا كذلك ، فجعلوا اللفظ الدال وحده قسما برأسه كما جعله غيرهم (٩) قسما برأسه ثم نظروا في اللفظ الدال وحده فوجدوه إما له بنية تدل على زمانه ، وإما ليس له بنية تدل على زمانه كما وجده غيرهم ،

---

(١) من « أممت إليه إذا قصدته » ، التهذيب ١٥/٦٣٥ .

(٢) بياض في أ .

(٣) قال الحسن بن سوار : « إن الألفاظ إنما تدل أولاً على المعاني التي تلك الآثار صور لها » . من تعليقة على مقولات أرسطو : منطق أرسطو ١/٧٨ .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) أراد بالدال المستعمل ، وغير الدال المهمل ، قال ابن يعيش في قول الزمخشري : (الدالة على معنى) : « فصل فصله من المهمل الذي لا يدل على معنى » ، شرح المفصل ١/١٩ .

(٦) قال ابن منظور : « وتلفت إلى الشيء والتفت إليه : صرف وجهه إليه » ، اللسان ٢/٨٤ مادة (لفت) . ولم أقف على شواهد تؤيد أسلوب الشارح من تعدية التفت بغير حرف جر ، فلعله على الحذف والإيصال .

(٧) قال ابن حزم : « فالذي لا يدل لا وجه للاشتغال به ، لأنه لا يحصل لنا منه فائدة نفهمها » التقريب لحد المنطق : ١١ .

(٨) ب : إذ لا يمكن أن يكون اللفظ الدال .

(٩) انظر في تقسيم اللفظ ، التقريب لحد المنطق : ١١ ، تعليقات في كتاب باري أرمينياس لابن باجة : ١٢ .

إذ لا يمكن أن يكون إلا كذلك فسموا ما ليس له بنية تدل على زمانه اسما [١] كما سماه غيرهم [٢] ، [وسموا ما له بنية تدل على زمانه فعلا [٣] كما سماه غيرهم [٤]] [٥] ثم نظروا في اللفظ الدال مع غيره وقد وجدوا قبل ذلك الاسم ينفرد بأحكام لا تكون في الفعل ، والفعل ينفرد بأحكام لا تكون في الاسم فوجدوا اللفظ الدال مع غيره على ثلاثة أقسام :

قسم يُلحق بالاسم من جهة أن الحاصل من مدلوله الحاصل من مدلول الاسم وأحكامه أحكام الاسم كالموصولات وأسماء الاستفهام والشرط ، فألحقوه بالاسم وخالفوا في هذا من تقدم [٦] ، واستدعى ذلك أن قصدهم الأول إنما هو النظر في الأحكام فلم يخل [٧] نظرهم في حصر أنواع الألفاظ وماهيتها من ذلك .

وقسم آخر يلحق بالفعل من جهة أن فيه الأحكام التي تختص بالفعل كليس وعسى فألحقوه أيضا بالفعل وخالفوا فيه من تقدم [٨] كما خالفوهم في القسم الذي /١٣أ قبله .

---

(١) المفصل للزمخشري ٦ ، كشف المشكل في النحو لابن حيدرة ١/١٧٠ .

(٢) منطق أرسطو ١/١٠٠ ، تعليقات ابن باجة ١٤ .

(٣) الأصول في النحو لابن السراج ١/٣٨ ، التبصرة والتذكرة للصيمري ١/٧٤ .

(٤) سماه أهل المنطق فعلا وكلمة : انظر : منطق أرسطو ١/١٠١ ، تعليقات ابن باجة ١٤ ، شرح العلامة الأخضري على السلم في المنطق ٣٦ .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) يسميها أهل المنطق : لواحق وربطا قال ابن حزم : « وللخبر توابع سماها الأوائل « لواحق وربطا » . فاللواحق أشياء زائدة في البيان والتأكيد .... وأما الربط فهي التي يسميها النحويون حروفاً في المعنى ، وهي ألفاظ وضعت للمعاني الموصلة بين الاسم والاسم وبين الاسم والصفة وبين المخبر عنه والخبر كقولك : زيد في الدار .... وكحروف الاستفهام مثل : هل وكيف وما أشبه ذلك .... » التقريب ٨١ - ٨٢ .

(٧) ب : يحملوا . وفي أ و جـ : يخلو .

(٨) عرف الغزالي الفعل « الكلمة بأنها : « تدل على معنى وعلى زمان وقوع ذلك المعنى كقولك ضرب ، فإنه يدل على الضرب الواقع في الماضي » مقاصد الفلاسفة ٤١ ، وقيل : « تدل على معاني المقولات من حيث هي في زمان محصل » تعليقات ابن باجة ١٤ .

وهذا التعريف لا يدخل تحته ليس وعسى والأفعال الجامدة فإنها متجردة عن الزمان بحسب الاستعمال ، -

وقسم ثالث : لم يلحق بواحد منهما – أعني من الاسم والفعل - فكان خارجا عنهما ، وسموه بما سماه به المتقدمون وهو الحرف [١] .

فهذا هو مقصد القوم في هذا الباب قد أفصحت به إذ كان كشف الغطاء عن هذا الباب لا سبيل إليه إلا بالإفصاح به ثم نرجع إلى المشي على ألفاظ مؤلف المقدمة .

= ولهذا حد النحويون الفعل بأنه : كلمة دلت على معنى في نفسها مقترنة بزمن معين وضعا ، حتى تدخل الأفعال الجامدة تحت تعريف الفعل فإنها متضمنة معنى الزمان بحسب الوضع . انظر : شرح الحدود النحوية للفاكهي ٢٧٥ – ٢٧٧ .

وقد زعم ابن شقير والفارسي حرفية ليس وعسى ، والكوفيون اسمية نعم وبئس ، ونسب إلى ابن السراج القول بحرفية ليس وعسى ، والصحيح أنه يرى فعليتهما : إذ يقول : « ... الفعل الذي هو غير متصرف نحو : ليس وعسى وفعل التعجب ونعم وبئس .... » الأصول ٧٦/١ .

وانظر الخلاف في ذلك في : اللامات للزجاجي ٣٤ ، الإنصاف ٩٧/١ ، الجنى الداني ٤٣٤ ، ٤٥٩ ، المغني ١٦٢/١ ، ٣٢٥ .

(١) سماه أهل المنطق أداة وحرفاً . انظر : معيار العلم للغزالي ٨٠ ، تعليقات ابن باجة ١٣ ، شرح الأخضري ٢٦ ، وسماه النحويون حرفا ، انظر : الكتاب ٢/١ ، الأصول ٣٧/١ ، ٤٠ . وغيرها .

[الكلام : تعريفه أقسامه]

فنقول : قوله : لفظ من قوله : « الكلام لفظ مركب مفيد بالوضع [١] » .

إعلام بجنس الكلام ما هو ؟ وأنه من جنس الألفاظ ، لا من جنس غيرها ، فإن قيل : إن العرب تسمي الخط كلاماً [٢] ، والإشارة كلاماً [٣] إذ كان كل واحد منهما في معنى الكلام فإذا كان ذلك كذلك فليس جنس الكلام إذن اللفظ خاصة ، لأنه قد يكون على هذا الذي ذكرناه من جنس الخطوط ومن جنس الإشارات .

فالجواب : أنه ليس الخط كلاماً من جهة أنه خط ، ولكنه كلام من جهة أنه يقوم مقام الكلام الذي هو اللفظ الموصوف بتلك الصفة التي وصفه المؤلف بها ، ألا ترى أنه إذا لم يقم الخط مقام الكلام [٤] الموصوف بتلك الصفة لم يكن كلاماً ، وذلك مثلا أن يكتب (زيداً) خاصة أو (قام) خاصة ، فهذا ونحوه لا يسمى كلاما ، لأنه لا يقوم مقام ما هو كلام ، فالكلام إذن في الحقيقة إنما هو اللفظ الموصوف بتلك الصفة ، والكلام في الإشارة مثله في الخط .

وقوله : « مركب [٥] » .

---

(١) الجزولية ١ب : وفيها « .... اللفظ المركب المفيد بالوضع » ومرد ذلك لاختلاف نسخ الجزولية .

(٢) في البيان والتبيين ٧٠/١ « ولذلك قالوا : القلم أحد اللسانين » .

(٣) كقوله تعالى : قال : ﴿ آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا ﴾ [آل عمران ٤١] . وكقول عمر بن أبي ربيعة :

أشارت بطرف العين خيفة أهلها ... إشارة مذعور ولم تتكلم
فأيقنت أن الطرف قد قال مرحباً ... وأهلاً وسهلاً بالحبيب المتيم

ديوانه ٢٩٥/٢ .

وكقول المثلي :

أرادت كلاماً فاتقت من رقيبها ... فلم يك إلا ومؤها بالحواجب

التذييل والتكميل ٣٧/١ .

(٤) ب : اللفظ .

(٥) الجزولية ١ب .

احترز به من اللفظ المفرد ، لأن المفرد لا يكون كلاماً ، وقد استدعى هذا الفصل معرفة المركب من الألفاظ ومفردها ، وبتبين المفرد يتبين المركب ، فاللفظ المفرد : هو الدال على معنى بشرط ألا يكون جزء من أجزاء ذلك اللفظ يدل على جزء من أجزاء ذلك المعنى [١] ، فإن كان اللفظ دالاً على معنى ، وكان جزء منه يدل على جزء من ذلك المعنى كان مركباً مثال ذلك أنّا نقول : (زيد) و (قام) و (من) فكل واحد من هذه لفظ يدل على معنى /٣ب وليس [٢] جزء منه يدل على جزء من المعنى فهذا المفرد ، ونقول : (صاحب زيد) (وغلام محمد) ، فصاحب زيد يدل على شخص مصاحِبٍ لزيد ، وصاحب منه يدل على ذلك الشخص المصاحِب ، والثاني منه يدل على المُصَاحَب ، وكذلك (غلام عبد الله) ، فالغلام منه يدل على المملوك ، وعبد الله يدل على المالك ، وكذلك زيد قائم يدل على إنسان مخبر عنه بالقيام وزيد منه يدل على المخبر عنه ، وقائم يدل على الخبر ، فهذا هو المركب .

وحصل من هذا إذن أن اللفظ المركب على ضربين كلام وغير كلام [٣] ، فالكلام ما اجتمعت فيه الأوصاف الأربعة [٤] نحو : زيد قائم ، والذي ليس بكلام نحو : (صاحب زيد) (وغلام محمد) .

وقوله : « مفيد [٥] » .

احترز به من المركب غير المفيد نحو : إن قام زيد ، ويريد بمفيد أن يكون مفهوما منه معنى يفيد أي يكتفي به المخاطب ، إذ ليس كل ما يفهم منه معنى يفيد المخاطب

---

(١) قال الغزالي : « أما المفرد فهو الذي لا يراد بأجزائه أجزاء من المعنى » مقاصد الفلاسفة ٤٠ ، وقريب منه في : معيار العلم ٧٧ ، وشرح الأخضري ٢٦ ، وشرح المفصل ١٩/١ ، شرح الكافية ٣/١ - ٤ .

(٢) أ : ليس .

(٣) هو ما يعرف بتركيب إفراد : وذلك بأن تأتي بكلمتين فتركبهما وتجعلهما كلمة واحدة بإزاء حقيقة واحدة بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين كعبد الله ، أو تركيب إسناد وذلك أن تركّب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة . انظر : شرح المفصل ٢٠/١ .

(٤) هي اللفظ والتركيب والإفادة والوضع .

(٥) الجزولية : ١ب .

أي يكتفي [به ألا ترى (١)] أن قولنا : (زيد) يفهم منه معنى ، لكن ذلك المعنى الذي يفهم منه لا يكتفي به المخاطب ، وكذلك سائر الأسماء إذا لفظ بها مفردة ، وكذلك الأفعال إذا لفظ بها مفردة ، فلا يؤخذ مَفيد مأخذ مفهوم ، وإنما يؤخذ مأخذ مستقل ومكتف وحاصل منه معنى (٢) وما أشبه ذلك ، وقد صرح بهذا المعنى شيخنا [الأستاذ (٣)] أبو إسحاق (٤) حين قال في وصف الكلام : الكلام اسم ما استقل بالتأليف من مفرد (٥) [الكلم (١)] ومركبها (٥) وأفاد معنى من المعاني التي ألفت الكلم لها ، وقال في وصف له آخر فيه : الكلام اسم ما رُكب من الألفاظ تركيب اكتفاء واستغناء للدلالة على معنى أو أكثر من معنى من المعاني التي يدور عليها الكلام العربي ، [ثم قال : والمعاني التي يدور عليها الكلام العربي (٦)] الخبر والاستفهام والأمر والنهي وكذا وكذا فذكر معاني الكلام المستقل (٧) ، وإلى هذا أشار أبو علي (٨) في قوله في الإيضاح : « باب ما إذا /٤أ ائتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاماً مستقلا » (٩) ، ثم قال : « فالاسم يأتلف مع الاسم ، فيكون كلاماً مفيداً » (٩) ، فجعل مفيداً بمعنى

---

(١) بياض في : أ .

(٢) قال ابن مالك : « والمراد بالمفيد : ما يفهم منه معنى يحسن السكوت عليه » شرح الكافية الشافية ١٥٧/١ .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) ابن ملكون : وسبقت ترجمته في شيوخ الشلوبين ص : ٢١ .

(٥) ذهبت بعض حروفها في : أ .

(٦) تكملة من : أ .

(٧) أفرد ابن حيدرة باباً لمعاني الكلام سماه « باب المعاني » تحدث فيه عن تعريفها وأقسامها وأحكامها . انظر : كشف المشكل ١٣٣/٢ وما بعدها .

(٨) الفارسي : (٢٨٨ هـ - ٣٧٧ هـ) .

الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان ، أخذ عن الزجاج وابن السراج ومبرمان ، وأخذ عنه ابن جني والربعي والعبدي ، اتهم بالاعتزال . له : الايضاح العضدي ، التكملة ، الحجة ، التذكرة ، التعليقة على الكتاب ، الحلبيات ، البغداديات وغيرها .

« تاريخ العلماء النحويين : ٢٦ - ٢٧ ، بغية الوعاة ٤٩٦/١ - ٤٩٨ » .

(٩) ص : ٩ .

مستقل ، وإنما احتجت إلى هذا كله لأن الشيخ الأستاذ أبا بكر بن طلحة [(١)] رد على صاحب هذا التأليف هذا الوصف الذي وصف به الكلام ، وقال : إنه وصف غير خاص به ألا ترى أن قولنا : غلام زيد ليس بكلام وفيه هذا الوصف ؛ لأنه لفظ مركب مفيد بالوضع [(٢)] . وهذا بناء منه على أن مفيدا بمعنى مفهوم ، ولو أخذ مفيدا غير مأخذ مفهوم وأخذه أخذ مستقل لم يُلزِم المؤلف هذا الإلزام وكذلك ينبغي أن يؤخذ لأن الفرق بين مفيد ومفهوم في اللغة التي بها نتفاهم وهي لغة المتكلمين في هذا المعنى معلوم ، فلا ينبغي أن يؤخذ أحدهما مأخذ الآخر [(٣)] .

وقوله : بالوضع [(٤)] :

أي بوضع المتكلم له للإفادة ، واحترز به من الألفاظ التي قد تصدر عن النائم ، ويمكن أن يستفاد منها فائدة وإن لم تقع بوضع النائم له لذلك [(٥)] ، [وكأن يقول النائم كان كذا وكذا فربما صادف ذلك أن يكون الأمر كما قال [(٦)]] وهذا الذي قاله المؤلف في هذا الفصل من أن الكلام : إنما هو اللفظ الذي جمع هذه الأوصاف ، لم يصرح فيه هل هو كذلك في اللغة أو في اصطلاح النحويين ؟

---

(١) سبقت ترجمته في شيوخ الشلوبين ص : ٢٩ .

(٢) انظر هذا الاعتراض في : الشرح الصغير ٧ ، وشرح الجزولية للأبذي ٩ ، والمشكاة والنبراس للعطار ١ب ، التذييل والتكميل ١١ب .

(٣) لأن « التركيب في اسمين جعلا اسماً واحداً كالمضاف فدلالتهما دلالة المفرد » ، المشكاة والنبراس : ١ب .

(٤) الجزولية : ١ب .

(٥) تابعه في هذا ابن عصفور ، انظر : شرح الجمل ٨٧/١ .

وخالفهم ابن الضائع إذ يقول : « قول المتأخرين : إن كلام الساهي والنائم والمجنون مفيد إلا أنه بغير الوضع لا ينبغي أن يقال ، لأن مثل هذا لا يفيد بوجه فإذا قال النائم مثلا : زيد قادم ، ووافق ذلك قدوم زيد فالفائدة لم تحصل من إخباره بوجه وإنما حصلت من مشاهدة قدوم زيد لا من نفس الإخبار فهو غلط من قائله ولابد » التذييل والتكميل ١٠/١ب ، وقال أبو حيان معقبا على كلام شيخه وكثير من النحويين لم يعتبروا في حد الكلام سوى التركيب الإسنادي فقط ولم يشترطوا الإفادة ولا القصد » التذييل والتكميل ١١/١أ .

(٦) تكملة من : أ .

وأهل اللغة في ذلك مختلفون ؛ فمنهم من يقول : إن الكلام هو ما جمع من الألفاظ هذه الأوصاف وإن نقص منها واحدٌ لم يكن كلاما [١] .

ومنهم من يقول : إن الكلام والقول واللفظ بمعنى واحد وهو كل ما لفظ به كانت فيه هذه الأوصاف أو لم تكن [٢] .

ومنهم من فرق بين الكلام والقول واللفظ [٣] فجعل الكلام ما جمع هذه الأوصاف ، واللفظ والقول كل ما لفظ به [٤] .

والذي يظهر لي أن الكلام والقول لفظان مترادفان في اللغة ، وأن الأظهر في اللغة أن /٤ب الكلام هو ما جمع هذه الأوصاف ، وعلى هذا كثير من المتكلمين وهو الذي يسمى كلاماً بلا خلاف ، وتسمية غيره كلاماً يحتاج إلى إثبات ، فلذلك أعول على هذا المذهب دون غيره ، فإن كان المؤلف ذهب هذا المذهب ، فمراده إذن الكلام في اللغة كذا ، وكذلك إن ذهب مذهب من فرق بين الكلام واللفظ والقول ، وإن كان المؤلف مذهبه مذهب من جعل الكلام والقول واللفظ بمعنى واحد ، وهو كل ما لفظ به فيكون إذن إنما وصف الكلام في اصطلاح أكثر النحويين ممن ذهب مذهب التسوية وإنما قلت : في اصطلاح أكثر النحويين ولم أطلق القول عليهم كلهم لأن منهم من قال : والكلام على ضربين : مفيد وغير مفيد [٥] .

وقوله : كل جنس قسم إلى أنواعه [٦] .

---

(١) انظر : الخصائص ١/١٧ ، المقتصد في شرح الإيضاح ١/٦٨ .

(٢) انظر : الصاحبي ٨٧ ، وفيه : « .... الكلام ما سمع وفهم وذلك قولنا : قام زيد وذهب عمرو ، وقال قوم : الكلام حروف مؤلفة دالة على معنى ، والقولان عندنا متقاربان لأن المسموع والمفهوم لا يكاد يكون إلا بحروف مؤلفة تدل على معنى » .

(٣) ب : بين الكلام واللفظ والقول .

(٤) قال ابن جني : « وأما القول فأصله أنه كل لفظ مذل به اللسان ، تاماً كان أو ناقصاً ، فالتام هو المفيد أعني الجملة وما كان في معناها .... فكل كلام قول وليس كل قول كلاماً هذا أصله » . الخصائص ١/١٧ .

(٥) قال السيرافي : « .... الكلام يقع على القليل والكثير والواحد والاثنين والجميع ، والكلم جماعة كلمة » ، شرح الكتاب ١/٣أ ، فالقليل والكثير قد يكون مفيداً وقد يكون غير مفيد ، ولذا نسب هذا المذهب إلى السيرافي الأبذي في شرح الجزولية ١/١٠ .

(٦) الجزولية ١ب .

نقلوا عن أبي موسى في تمثيل هذا الموضع [١] أنه نحو قولنا : الحيوان طائر وسابح وماش [٢] . فقلت : يريد بذلك التقريب [٣] لا التحقيق لأن هذا ليس بقسمة جنس إلى أنواعه على مذهب المنطقيين [٤] ، لأن الطيران والسباحة والمشي ليس شيء منها أمراً ذاتياً ، والمعتبر في قسمة الجنس والنوع إنما هو بالأمور الذاتية لا الأمور العرضية ، وإنما هذه القسمة على مذهبهم قسمة تقريب لا تحقيق لأنها بالأمور العرضية . فلذلك قلت [في [٥]] هذا [٣] التمثيل الذي قوله الحيوان طائر وسابح وماش إنه تمثيل على التقريب [٣] ، وإنما تمثيل هذا الموضع [١] على مذهب المنطق إنسان وبهيمة لأن انقسام [٦] الحيوان إلى هذين القسمين انقسام بالأمور الذاتية لا العرضية [٧] .

وقوله : أو إلى أشخاص أنواعه [٨] .

نقلوا عن أبي موسى [في [٩]] تمثيل هذا الموضع [١] أنه نحو قولنا : من الحيوان (هؤلاء) تشير إلى أناس [٣] (وهؤلاء) تشير إلى أشخاص من الطائر ، (وهؤلاء) تشير إلى أشخاص من السابح [١٠] .

وقوله : أو نوع قسم إلى أشخاصه [١١] .

---

(١) ب : الوضع .
(٢) وتابعه على هذا التمثيل الأبذي في شرح الجزولية ١/١٣ .
(٣) ذهبت بعض حروفها في : أ .
(٤) ب : المنطق .
(٥) بياض في : أ .
(٦) ب : أقسام .
(٧) قال الغزالي : « فما نسبته إلى الموضوعات نسبة الحيوانية يسمى ذاتيا ، وما نسبته تشبه نسبة الأبيضية يسمى عرضيا » ، مقاصد الفلاسفة ٤٤ .
(٨) الجزولية ١ب .
(٩) تكلمة من أ .
(١٠) وتابعه في هذا أيضا الأبذي شرح الجزولية ١/١٣ ، ١٤ .
(١١) الجزولية ١ب .

hanyalkaZZAZ

نقلوا عن أبي /٥أ موسى في تمثيله أنه (١) نحو قولنا : من السابح هذا وهذا وهذا تشير إلى أشخاص من السابح ، وهذا الفعلان على التقريب أيضا ، لا على التحقيق ، ولا يمكن في هذين الموضعين تمثيل على التحقيق بوجه لما أذكره لك ، وذلك أن قسمة الجنس إلى أنواعه على الحقيقة ممكنة ، لكني قلت في التمثيل (٢) [الذي نقل عن (٣)] أبي موسى أولا : إنه نحو قولنا طائر وسابح وماش إنه تمثيل على التقريب لما ذكرته لك من أن الفصل بين الجنس والنوع عند المنطقيين إنما هو بمقوم وهو الأمر الذاتي (٤) ، ولا يقولون في الطائر والسابح والماشي إنها أنواع للحيوان ، لأنها إنما تعطي أموراً عرضية لا ذاتية ، وتقسيم الجنس إلى النوع إنمّا هو بالأمور الذاتية لا العرضية ، لكن النحويين شأنهم في غالب أمرهم التقريب فقد يستعملون الجنس والنوع على التقريب ولا يحققون فيهما تحقيق المنطقيين [فيكون ذلك من قسمة الجنس إلى أنواعه على مذهبهم (٣)] .

وأما قسمة الجنس إلى أشخاصه ، أو النوع إلى أشخاصه فغير ممكنة في الحقيقة بوجه لا على مذهب من حقق ، ولا على مذهب من قرب ، لأن الأشخاص لا تنحصر (٥) ، وحق القسمة على كل مذهب أن تكون حاصرة للمقسوم ، ولكن أبا موسى جعل ما مثلنا به عنه من ذلك قسمة إلى الأشخاص ، وإن لم يكن فيه حصر للمقسوم مسامحة ، وإلا فقسمة [الجنس إلى (٦)] الأشخاص غير ممكنة على مذهب

---

(١) ب : أنه ، معادة .

(٢) ب : تمثيل .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) انظر : معيار العلم ٩٩ .

(٥) قال ابن حزم : « والأشخاص الواقعة تحت الأنواع أكثر من الأنواع .... وأما الأشخاص فليست محصورة لا عندنا ولا في الطبيعة » ، التقريب لحد المنطق ٣٠ .

وذكر العطار أن هذه القسمة التي ذكرها الجزولي فاسدة « لأنها غير ممكنة في الحقيقة لأن الأشخاص لا تنحصر ، وإذا لم تنحصر القسمة لم يحصل منها مطلوب » ، المشكلة والنبراس ١/٣ب .

(٦) تكملة من : أ .

من المذاهب لما ذكرناه من عدم انحصارها [١] ، وشرطُ الانحصار في القسمة .

وقد استدعى هذا الفصل معرفة الفرق بين الجنس والنوع ، فاعلم أنه لا مطمع لأحد في معرفة حقيقة الفرق بين الجنس والنوع إلا بمعرفة الجنس والنوع والفصل والخاصة ، ولا مطمع لأحد في معرفة ذلك إذا لم يكن عِلم مقدمات من علم المنطق وهي معرفة الكلي والشخصي والذاتي والعرضي والمُعَوَّل في جواب ما هو /٥ب والمُعَوَّل في جواب أي شيء هو ، فإذا حققت هذه المقدمات كلها وتقررت فحينئذ يحصل عن ذلك معرفة [حقيقة [٢]] الجنس والنوع ، ومتى لم يحقق ذلك كله لم يكن سبيل إلى معرفة حقيقة الجنس والنوع أصلاً ، ومعرفة ذلك كله في هذا العلم الذي نحن فيه تخليط لا ينبغي ، وأهله أحق بالاشتغال به منا ، لو لم يكن التخليط معيبا [٣] في ذلك [كله [٤]] علينا فلا سبيل إلى أخذ الجنس والنوع على الحقيقة من كتابنا هذا ، ولا نحن أيضا بما نحن نحويون من أهله ، ولكن النحويين قد استعملوا هاتين اللفظتين أعني الجنس والنوع وأخذوهما مأخذاً مقربا يمكن أن يوجد السبيل إلى معرفتهما من كتابنا هذا على طريقتهم ، وهي أن كل عامين كجسم مع حيوان ، وحيوان مع إنسان فالأعم منهما هو الجنس عندهم ، والأخص هو النوع فالجسم جنس والحيوان نوع له ، والحيوان جنس للإنسان ، والإنسان نوع له ، فقد تبين بهذا المثال ما قلناه من أن كل عامين أحدهما داخل في الآخر ، فالداخل [٥] في غيره هو النوع ،

---

(١) حاول اللورقي الاعتراض على قول الشلوبين هنا إذ ورد مجملا في الشرح الصغير ٨ ، وأوضح أن الجزولي لم يقصد التقسيم الحقيقي ، وإنما ه قصد إلى أعم من ذلك فإن المنفصلة كما قد تكون حقيقة قد تكون مانعة للجمع ومانعة إلحاق ، وكل منهما لا يشترط فيها أن تكون قسمتها حاصرة . فاندفع هنا ، . المباحث الكاملية ١/٨ - ٩ .

وأقول : إن هذا القول يندفع بكلام الشلوبين هنا وبقول ابن حزم والعطار اللذين أوردتهما آنفا . انظر : ص ٢٠٢ هـ٥ .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) ب : معينا .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) ذهبت بعض حروفها في : ب .

والذي دخل فيه [ذلك الداخل (١)] هو الجنس .

فبيان (٢) الغرض بهذا الفصل من كلام المؤلف يمكن أن يريد صاحب هذا التأليف بهذا الفصل كله أن قول أبي القاسم (٣) : « أقسام الكلام ثلاثة » (٤) إذا أخذ على أنه من قسمة الجنس إلى أنواعه لم يصح ، لأنه لا يصدق على كل واحد من الاسم والفعل والحرف كلام ، وإن كان لكلام أبي القاسم وجه يصح عليه ، وهو أن يكون من قسمة الجملة إلى أجزائها التي هي موادها (٥) . ويمكن أن يكون صاحب التأليف على مذهب (٦) من يرى أن أبا القاسم أخطأ في هذا التقسيم ولابد ، إذ لم يصدق اسم المقسوم على الأقسام (٧) وبهذا الوجه كان يأخذ أبو موسى الجزولي في هذا الموضع ، وكان يصلحه بأن يقول : اللهم إلا أن يريد أقسام مواد الكلام لأن كل واحد من الثلاثة /٦أ يصدق عليه اسم مادة من مواد الكلام ، وسلفه في هذا القول فيما علمت أبو الحسن بن الطراوة (٨) ، والصواب أن يحمل كلام هذا المؤلف على ما ذكرناه

---

(١) تكملة من : ب .

(٢) ب : بيان .

(٣) الزجاجي : (... – ٣٣٧ هـ) .

أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، لزم الزجاج وقرأ عليه النحو ، وأخذ عن أبي بكر بن الأنباري ونفطويه وابن دريد ، وأخذ عنه أحمد بن شرام وأبو محمد بن أبي نصر .

له مصنفات منها : الجمل واللامات والأمالي .

« طبقات النحويين واللغويين ١٢٩ ، إنباه الرواة ٢/١٦٠ – ١٦١ ، بغية الوعاة ٢/٧٧ » .

(٤) الجمل : ١ .

(٥) أخذ هذا التوجيه اللورقي في المباحث الكاملية ١/٨ ، وابن عصفور في شرح الجمل ١/٨٧ – ٨٨ ، والعطار في المشكاة والنبراس ١/٤أ – ب ، والأبذي في شرح الجزولية ١/١٤ .

(٦) ذهبت بعض حروفها في : ب .

(٧) لابد أن يصدق اسم المقسوم على الأقسام تقول الحيوان ينقسم إلى إنسان وبهيمة وطائر ، فكل إنسان حيوان ، وكل بهيمة حيوان ، وكل طائر حيوان ، إذ صدق اسم المقسوم وهو الحيوان على الأقسام الثلاثة ، بخلاف الكلام فلا يصدق على الأقسام الثلاثة قال الأبذي : « ولا يصدق اسم المقسوم وهو الكلام على شيء من ذلك ، لا يقال في الاسم وحده كلام ولا في الفعل ولا في الحرف » ، شرح الجزولية ١/١٤ .

(٨) المالقي النحوي (... – ٥٢٨ هـ) .

وإلا فحمله على مذهب ابن الطراوة خطأ إذ ليس بلازم لأبي القاسم إذ له أن يقول : ما قصدت قط أن الكلام جنسٌ أنواعه الاسم والفعل والحرف فيكون ذلك من قسمة الجنس إلى أنواعه التي يشترط فيها صدق اسم المقسوم على الأقسام ، وإنما قصدت قسمة الجملة إلى أجزائها التي هي موادها ، وتلك قسمة لايشترط فيها صدق اسم المقسوم على الأقسام لأن الكلام اسم واقع على الجمل ما قل منها وماكثر ، وإنما قصدت إلى قسمة الجملة إلى أجزائها لا إلى قسمة الجنس إلى أنواعه .

وقوله : الاسم كل كلمة تدل على معنى [1] .

هو وصف عام للاسم والفعل والحرف .

وقوله : في نفسها [1] .

أخرج بها الحرف ، [ويشبه [2]] أن يكون هذا المؤلف يقول – إن اعترض عليه في هذا الحد بالذي وأخواته [3] –: لا يعترض على هذا الحد بالذي وأخواته ، لأنه إن لم يدل على معنى في نفسه فإنه في معنى كلمة تدل على معنى في نفسها ، وحكمه

= سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي أخذ عن الأعلم والباجي وابن سراج . وأخذ عنه السهيلي والقاضي عياض .

له مصنفات منها : الرد على النحاة ، الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح .

« إنباه الرواة ٤/١٠٧ – ١٠٩ ، بغية الوعاة ١/٦٠٢ ، وانظر ابن الطراوة النحوي » ، وما نسبه إليه الشارح لم أقف عليه في كتبه ، وإنما قال في الإفصاح : « وقال مؤلف الإيضاح الكلم يأتلف من ثلاثة أشياء : اسم وفعل وحرف ، فما زعمه سيبويه منقسما إلى ثلاثة زعمه المؤلف ملتئماً من ثلاثة ، وهذا نقض للأول ضرورة ، إلا أن ما زعمه سيبويه معقول مقول ، وما زعمه المؤلف لا مقول ولا معقول ، تقول : ما الشيء الذي ينقسم إليه الكلم ؟ فيقول : الاسم والفعل والحرف ، ثم تقول : ما الشيء الذي ينقسم منه الاسم والفعل والحرف ؟ فيقول : الكلم فيدور كل واحد على صاحبه فهذا معقول مقول ... » ، الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ٢أ – ب أ .

(١) الجزولية ١ب .

(٢) بياض في : ب .

(٣) أشار إلى احتمال مثل هذا الاعتراض أبو زكريا يحيى بن علي الأندلسي ، انظر المشكاة والنبراس ١/٦أ ، والأبذي في شرح الجزولية ١/١٥ .

حكمها ألا ترى أنك إذا قلت : قام الذي في الدار ، فالذي في الدار هو زيد أو عمرو وما أشبه ذلك مما عبارته كلمة تدل على معنى في نفسها ، ويكون فاعلا [١] أو مفعولا [٢] ، ويدخل عليه حرف الخفض [٣] كما يكون في زيد وعمرو ، وما أشبه ذلك ، فكأن مراد المؤلف أن يقول كلمة تدل على معنى في نفسها ، أو [٤] ما كان معناها معنى ذلك ، وحكمها حكمها إلا أن الحدود عند أهلها لا يكون فيها مثل هذا من الحذف ، بل لابد فيها من الإفصاح بالمراد [٥] غير أن هذا المؤلف تسامح فحذف اتكالا على أن يفهم هذا عنه ، وقد مشى على طريقة المؤلف في هذا كثير من الناس [٦] /٦ب .

وقد يجيب المؤلف عن ذلك الاعتراض أيضاً بأنه إنما حد الاسم الحقيقي عنده ، وهو الذي اسم في صناعة المنطقيين [٧] ، لأنه الاسم بالحقيقة عنده ، من حيث كان تقسيمهم الكلام إلى الاسم والفعل والحرف من الجهة التي أموا إليها نظراً في وجه دلالة اللفظ على معنى ، وتقسيماً له بحسب ذلك ، وكان تقسيم النحويين غير مرتبط إلى ذلك [٨] ، ولكنهم نظروا أولا من حيث دلالة اللفظ على المعنى ، إلا أنهم لم يتموا ذلك بما [٩] أضافوا إلى ذلك النظر من النظر إلى الأحكام ، فجعلوا بعض ما دل على المعنى مع غيره اسماً وبعضه فعلاً ، فرأى هذا المؤلف بذلك أن المشي المستقيم هو المشي الذي

---

(١) كقوله تعالى : ﴿ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمْ .... ﴾ [البقرة : ٥٩] .

(٢) كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا لَقُوا ٱلَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا .... ﴾ [البقرة : ٧٦] .

(٣) كقوله تعالى : ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ... ﴾ [البقرة ٧٩] .

(٤) ب : وما .

(٥) الحد هو : « قول وجيز دال على طبيعة الموضوع مميز له من غيره » ، التقريب لحد المنطق ١٨ .

(٦) سبق الجزولي بالقول بهذا التعريف : الزمخشري في المفصل ٦ ، وابن الخشاب في المرتجل ٧ ، وتابعه في هذا الخوارزمي في التخمير ٣٠/١ ، وابن الحاجب في الكافية ٣ ، وابن عصفور في المقرب ٤٥/١ .

(٧) تعريفه عندهم : « صوت دال بتواطؤ مجرد عن الزمان ، والجزء من أجزائه لا يدل على انفراده ويدل على معنى محصل » ، معيار العلم ٧٩ ، وانظر التقريب لحد المنطق ٧٩ .

(٨) لو قال : بذلك لكان أفضل ، وانظر اللسان ٣٠٢/٧ (ربط) .

(٩) ب : لما .

مشى به المنطقيون ، وأن مشي النحويين في ذلك كأنه مشي شرطاني ، فجعل الاسم الحقيقي هو اسم المنطقيين ، وما أضافه إليه النحويون من ما دل على معنى في غيره ليس باسم حقيقي ، وإنما يقال في الأسماء الموصولات : إنها أسماء بالمجاز لا بالحقيقة .

وقد يجيب المؤلف [(١)] عن ذلك الاعتراض أيضا بأن يقول :– وهو الأجود لأنه على صناعة النحويين – إنه إنما حد الاسم الخالص وهو الذي ليس فيه من معنى الحرفية شيء ، ورأى أن الأسماء الموصولات وغيرها مما له معنى في غيره ليست بمخلصة اسميتها ، لأن فيها الافتقار إلى غيرها كالحرف ، ولكنها قيل فيها أسماء من جهة أنها أدت ما يؤديه الاسم في المعنى ، ومن جهة أنها فيها أحكام الأسماء فهي إذن ليست بأسماء خالصة إنما هي أسماء مشوبة بمعاني الحروف ، فلا ينبغي أن يطلب دخولها تحت الحد لأنها ليست بأسماء مخلصة فكأنه إنما تعرض لحد الأسماء المخلصة لا لحد الأسماء المشوبة ، وقد قال بعض الناس [(٢)] : الجواب الذي هو أجود من هذا كله أن يكون معنى قول النحويين : إن الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها على تعليق (في) من قولهم : في غيرها بمحذوف هو صفة للمعنى لابتدل ، فإذا كان الأمر كذلك كان /١٧أ المعنى أن ما يدل عليه الحرف من المعنى هو موجود في غيره [(٣)] ، ولم يكن المعنى أنه يدل مع غيره على معنى ، وإذا كان المعنى على ذلك لم يدخل فيه الاسم الموصول لأن الاسم الموصول يدل على معنى مع [(٤)] غيره ولا يدل مع ذلك على معنى في الجملة التي هي صلته كما يدل (من) في قولهم : أكلت من الرغيف على معنى (في) أكلت [(٥)] والرغيف وهو تبعيض الأكل في الرغيف .

قال هذا القائل [(٦)] : فهذا هو الوجه الصحيح في الجواب عن هذه المسألة ،

---

(١) ب : يجيب للمؤلف .

(٢) نسب العطار هذا القول إلى شيخه أبي زكريا ، وهو يحيى بن علي الحضرمي الأندلسي ، انظر المشكاة والنبراس ١/٦٦أ ، وقال به الشلوبين ، انظر الشرح الصغير ١٠ .

(٣) انظر : المشكاة والنبراس ١/٦٦أ .

(٤) ب : في .

(٥) ب : أكلته .

(٦) هو الشلوبين نفسه . انظر الشرح الصغير ١٠ .

لا ما تقدم إذ كان ما ذكرتم بناء منكم على فهم أكثر الناس أن « في غيرها » من قولهم : الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها متعلق بتدل ، ويكون معنى تدل في غيرها أي تدل مع غيرها لا متعلق بمحذوف على ما تقدم ، فتدخل بهذا المفهوم الموصولات فيه ؛ لأنها تدل مع غيرها على معانيها .

والذي عندي أن هذا الذي قاله هذا القائل من تعلق المجرور بمحذوف دون تدل لا يغني شيئاً ، وأنه سواء تعلق « في غيرها » بتدل أو بمحذوف صفة لمعنى لأنه إذا كان صفة لمعنى فلا يراد أن كل ما يدل على معنى وذلك المعنى كائن في شيء آخر فهو حرف ، لأنه يلزم على ذلك أن يكون القيام وقام [1] وما أشبه ذلك من الأفعال والمصادر حروفا ، وإنما المراد يكون ذلك في غيره ، دلالته في غيره على ذلك المعنى الذي يدل عليه ، أي أن الدلالة على ذلك المعنى لا توجد فيه إلا مع غيره ، وسواء وجد ذلك المعنى الذي يدل عليه في الغير [2] أو لم يوجد ، وإن كان وضع قوله [3] : على معنى في غيره على تعلق المجرور بالمحذوف إنما يقتضي وجود ذلك المعنى في غيره سواء كان دالا مع غيره أو وحده ، ولكن لم يرد به إلا ما ذكرناه من أن دلالته على ذلك المعنى لا توجد فيه إلا مع غيره ، وكذلك أيضا مقتضى قوله : يدل في غيره على معنى أنه يدل مع غيره على معنى ، سواء كان ذلك للمعنى في ذلك الغير أو لم يكن ، فقد صار معنى التعليقين واحداً أعني معنى /٧ب كونه صفة أو كونه متعلقاً بتدل ، فإذا كان كذلك [4] لم يكن للتفريق بين التعليقين وجه ، إذ المعنى مع كل واحد منهما هو المعنى مع الآخر ، فلا فرق إذن بينهما ، ولم يكن لهذا الجواب معنى ، وإنما ينبغي أن يكون الجواب أحد الأجوبة التي تقدم ذكرها [5] لا هذا ، بل ربما كان تعلق المجرور بتدل أدل

---

(١) ب : قائم .

(٢) لا يجوز دخول (أل) على غير . نص على هذا سيبويه فقال : « وغير أيضا ليس باسم متمكن ، ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة ولا تجمع ولا تدخلها الألف واللام » ، الكتاب ١٢٥/٢ .

(٣) أ : قوله ، ساقطة .

(٤) ب : ذلك .

(٥) الأجوبة هي : ١ - أنه إنما حد الاسم الحقيقي والموصولات أسماء بالمجاز .

٢ - أنه إنما حد الأسماء الخالصة من معنى الحرفية .

على المعنى الذي قصده من تعلقه بالمحذوف [١] لأن قوله : تدل في غيرها على معنى أظهر في أن ذلك المعنى موجود في ذلك الغير مع دلالته عليه معه من أنه يدل على معنى كائن في غيره ، فعلى هذا الوجه لا يصح جوابه على تعلق المجرور بتدل دون تعلق المجرور بالمحذوف كما قاله ، ولا نسلم بعد قوله : إن الموصول يدل مع غيره على معنى ولا يدل مع ذلك على معنى في الجملة التي هي صلته كما تدل (من) في قولهم : أكلت من الرغيف ، على معنى في أكلت والرغيف ، وهو تبعيض الأكل في الرغيف ، فإن الصلة مع الموصول لابد لها أن تكون معلومة للسامع حاصلة عنده ، وتكون الإحالة إذ ذاك على أمر معلوم معهود [٢] ، وقبل أن تكون صلة إنما كانت [٣] خبراً فحقه أن يكون مجهولاً عند السامع ، لا معلوماً عنده ، ففائدة الموصول إذن [الألف واللام التي [٤]] في الصلة فائدة الألف واللام فيما يدخل عليه من العهد [٥] ، فكيف يصح [مع هذا [٦]] أن يقال : إن الموصول لم يدل على معنى في الجملة التي هي صلته ، وهو قد أحدث فيها بما لزمه من الألف واللام من العهد معنى لم يكن قبل كونها صلة ، وكذلك سائر الموصولات لأنها كلها بمعنى الذي في ذلك .

[الفصل]

[وقوله : لا يفهم [٧] .... إلى آخره .

أخرج به الفعل [٨]] .

---

(١) قال في الشرح الصغير ص ١٠ : « فهذا الوجه الصحيح في الجواب عن هذه المسألة لا الجوابان المتقدمان » .

(٢) قال الجزولي : « ولا يفيد الموصول المقصود إلا والصلة معلومة للسامع » ، المقدمة الجزولية ١١أ ، وقال الأبذي بعد النص السابق « يعني معهودة عنده قبل ذلك ، ولذلك لم يجز وصل الموصول بالجملة التعجبية ولا بالجملة غير المحتملة للصدق والكذب لأنهما غير معهودتين » ، شرح الجزولية ٤٦٨/١ .

(٣) ب : تكون .

(٤) تكملة من : أ . والعبارة في ب : مع هذا في الصلة .

(٥) ب : الخبر .

(٦) تكملة من : أ .

(٧) الجزولية ١/ب .

(٨) تكملة من : ب .

وقوله : الفعل كلمة تدل على معنى [١] .

[قوله كلمة منه [٢]] هو أيضا وصف عام يجمع الاسم والفعل والحرف .

وقوله : في نفسها [١] .

أخرج بها الحرف .

وقوله : ويفهم [٣] من لفظها أنه ماض أو ليس ماضيا [١] .

أخرج به الاسم ، واختار هذه العبارة على غيرها [٤] ، لأن الغبوق ونحوه يتعرض للزمان ولكنه لا يفهم من لفظه /٨أ أن الزمان [٥] ماض أو ليس ماضيا ، ويوجد لصاحب هذا التأليف في بعض نسخه لفظ آخر في الاسم وهو كلمة تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض لزمان وجود ذلك المعنى ، وكذلك يوجد [٦] في تلك النسخة لفظ آخر في الفعل وهو : كلمة تدل على معنى في نفسها وتتعرض لزمان وجود ذلك المعنى .

وتوجيه هذه العبارة أنه يريد في الاسم ، ولا تتعرض بنيتها لزمان وجود ذلك المعنى ، ويريد في الفعل وتتعرض بنيتها لزمان وجود ذلك المعنى ، وقد دل على هذا بقوله (قعد) في الفعل أنه يدل على الزمان بصيغته فخرج بهذه الإرادة الصبوح والغبوق

---

(١) الجزولية ١/ب .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) ب : يفهم .

(٤) انتقد هذا الاختيار عدد من النحاة منهم الأبذي إذ نص على فساد هذا الحد من ستة أوجه ملخصها :-

١ - أنه استعمل كلا في الحد .

٢ - إخراجه من الأفعال ما ليس بكلمة واحدة نحو علم في لغة .

٣ - إخراجه الأفعال الدالة على الزمان فقط نحو كان وأخواتها .

٤ - إخراجه الأفعال الدالة على حدث دون زمان .

٥ - إخراجه الأفعال المحتملة للحال والاستقبال .

٦ - دخول بعض الأسماء عليه نحو الصبوح والغبوق ، وكذلك أسماء الأفعال . انظر شرح الجزولية ١/١٨ - ١٩ .

ولذلك دافع الشلوبين عن هذا الحد ، وافترض كثيراً من الاعتراضات ثم الرد عليها .

(٥) ذهبت بعض حروفها في . أ .

(٦) ب : وكذلك في الفعل يوجد .

لأنه إنما يدل على الزمان بوضعه لذلك لا ببنيته ، وبهذا الانفصال ينفصل عن اعتراض من اعترض هذه العبارة بالبطء والسرعة واللبث والعجلة فقال : إن هذه الألفاظ كلها كلم تدل على معانٍ في أنفسها ، وتتعرض لزمان ذلك المعنى ، وهي مع هذا أسماء وليست بأفعال ، فإن البطء يدل على معنى ولابد وهو ضد السرعة ، وكل واحد منهما ولابد متعرض لزمانٍ ، فالبطء متعرض لزمان طويل ، والسرعة متعرضة لزمان قصير ، ولكن ينفصل عن هذا الاعتراض بما قلناه من أنه قد فسر هذا التعرض للزمان أنه تعرض بالبنية وتعرض كل واحد من البطء والسرعة لزمان فيهما ليس بالبنية وإنما تعرضهما لزمانيهما بوضعهما لا ببنيتهما [١] ، فإنه لو كان تعرضهما [٢] لزمانيهما ببنيتهما لا نبغى – إذا بُنِيَ البطء بنيةً غير هذه البنية – أن يدل بتلك البنية على زمان سريع ، وإذا بنيت السرعة بنية غير هذه ينبغي أن تدل بتلك البنية على زمان بطء ، وهذا لا يكون فدل على أن تعرضهما لزمانيهما إنما هو بالوضع لا بالبنية ، وبهذا الانفصال أيضا ينفصل عن اعتراض من اعترض هذه العبارة بنحو : إيهٍ وصَهٍ ومَهٍ ، فإن (صه) مثلا يدل على سكوت /٨ب وجاء السكوت المطلوب في زمان بعد زمان هذا الطلب ، و(مه) يدل على (كفّ) وهذا الكف المطلوب في زمان بعد زمان الكف ، وإيه يدل على زيادة وهذه الزيادة المطلوبة في زمان بعد زمان هذا الطلب ، وتصدر الاعتراض بهذا الكلم من كل كلمة منها تدل على معنى في نفسها ، وتتعرض لزمان ذلك المعنى وهي مع هذا أسماء وليست بأفعال . فينفصل عن هذا الاعتراض أيضاً بأن يقال : إن هذه الكلم إنما تعرضت لهذه الأزمنة بالوضع لا بالبنية إذ كان قولنا : إن اللفظ يتعرض ببنيته للزمان أنه يدل على الزمان ببنية ما ، فإذا بني ذلك اللفظ بنية أخرى دل على زمان آخر غير الزمان الذي كان يدل عليه بالبنية المتقدمة ، وهذا معدوم في (إيهٍ وصَهٍ ومَهٍ) وما أشبه ذلك .

وقد اعترض بعضهم هذه العبارة أيضاً بقولهم : نَزَالِ ، قال : فإنها تدل على

---

(١) ب : لا على بنيتهما .

(٢) من هنا يبدأ سقط في ب مقداره ثلاث ورقات ونصف من ٨أ – ١١ب .

نزول ، وهذا النزول المطلوب في زمان مستقبل وله بنية أخرى تدل على زمان آخر وهي نَزَلَ ، قال المعترض : فهذا أعني (نَزَالِ) كلمة دالة على معنى في نفسها ، وتتعرض بنيتها لزمان ذلك المعنى وهي مع ذلك اسم وليست بفعل .

فأجاب بعض الناس عن هذا الاعتراض بأن قال : ليس (نَزَالِ) دالاً على النزول ، وعلى أن النزول في زمن مستقبل ، وإنما نَزَالِ لقولك انْزِلْ ، وانْزِلْ هو الذي هو دال على النزول والزمان المستقبل ، وأما نَزَالِ فإنما هو دال على انْزِلْ ، لأن نَزَالِ هو اسم فعل ، وذلك الفعل هو انْزِلْ فهو إذن اسم انْزِلْ ، فإذا كان اسما لانْزِلْ فليس دالا إلا على لفظ خاصة ، وذلك معنى واحد لا معنيان ولا فرق بين اللفظ وغيره من المعاني في أن يكون له اسم كما لغيره من المعاني .

والذي أقول : إن هذا الجواب غير مَرضِيٍّ لأن العرب لم ترد بنَزَالِ أن تدل به على انْزِلْ فيكون اسماً لانْزِلْ كما قال /٩١أ وإنما قصدت به أن تدل على النزول وعلى الزمان الذي يكون فيه النزول ، وإنما غلط هذا القائل من قول النحويين في نَزَالِ إنه اسم فعل [(١)] فتخيل أن الفعل في قولهم : اسم فعل هو انْزِلْ وأنَّ نَزَالِ اسمه . وإنما يريدون بقولهم في نَزَالِ إنه اسم فعل أنه نائب مناب الفعل معطٍ من المعنى ما يعطيه الفعل ، فهو إذن دال على معنى وهو النزول وزمان النزول ، لكن لم يدل نَزَالِ على زمان النزول بهذه البنية ، لأنه من جملة أسماء الأفعال التي هي « صَهْ ومَهْ وإيهِ [(٢)] » وحكمه حكمها فهو إذن منها وهي غير دالة على الزمان بالبنية ، فهو إذن غير دال على الزمان بالبنية ، ومما يدل على ذلك أن بنية الأمر الدالة على الزمان المستقبل أبداً على حد المضارع ، ونَزَالِ ليس على حد المضارع ألا ترى أن النون من انْزِلْ ساكنة كما هي في ينزل كذلك ، وأن الزاي من انْزِلْ مكسورة متصلة باللام ليس بينهما فاصل كما كان ذلك في ينزل ، ونَزَالِ ليس على

---

(١) قال سيبويه : « نَزَالِ أي انزل » ، الكتاب ٣٧/٢ ، وانظر في أسماء الأفعال الأصول ١٤١/١ — ١٤٢ ، التبصرة والتذكرة ٢٤٦/١ — ٢٥٣ .

(٢) قال الصيمري : « فأما (صَهٍ ومَهٍ وإيهٍ) وما أشبه ذلك فأصوات وضعت للأمر والنهي » ، التبصرة والتذكرة ٢٤٨/١ .

حد يَنْزِل لا في سكون النون ولا في كسر الزاي ، ولا في كونها متصلة باللام فدل ذلك كله على أن بنية (نزال) ليست بنية الأمر الدالة على الزمان أبداً ، لأن بنية الأمر الدالة على الزمان أبداً على حد المضارع ، فإذا لم تكن هذه البنية البنية الدالة على الزمان فهي إذن بنية أخرى غير البنية الدالة على الزمان كسائر الأبنية التي ليست دالة على الزمان كبنية (صَهْ ومَهْ وإيهِ) التي هي غير دالة على الزمان ، فإذا لم يكن تعرض (نَزالِ) للزمان بالبنية ، وإنما تعرضه له بوضعه لا ببنيته ، فكان تعرضه للزمان كتعرض البطء والسرعة (وإيه وصَهٍ ومَهٍ) وما أشبه ذلك للزمان ، ثبت بهذا أن اعتراض هذه العبارة بنزال التي هي قوله : والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها ، وتتعرض لزمان ذلك المعنى كاعتراضها بالبطء والسرعة (وإيه وصَهْ ومَهْ) لا يلزم لأن تعرضها للزمان /٩ب ليس ببنية هذه الكلم فلا يكون هذا اعتراضاً لهذا الكلام كما زعم المعترض .

وقد اعترض بعضهم هذه العبارة أيضا بقولهم : أَتَتِ النَّاقَةُ عَلَى مَضْرِبِها [1] قال : ومعناه على زمن ضِرابها قال : وقولهم : على زمن ضِرَابها يفهم منه زمن ضرابها والضراب ولابد . قال : فهو إذن يدل على زمن الضّرَاب والضّرَاب أعني بذلك على زمن الضراب والمَضْرِب بمعنى قولك زمن الضراب فهو إذن أعني المضرب لفظة تدل على معنى في نفسها ، وتتعرض لزمان ذلك المعنى ، قال : وتعرضها أعني المضرب للزمان بالبنية ، فإن هذه البنية إنما هي بنية الزمان ، فإذا فتحت العين فهي البنية الدالة على الضرب [2] يقال : إنَّ في أَلْفِ دِرْهَمٍ لَمَضْرَباً [3] ، أي : لضَرْبا [4] .

---

(١) في الصحاح ١٦٩/١ : « وتقول : أَتَتِ النَّاقَةُ عَلَى مَضْرِبِها بكسر الراء أي الوقت الذي ضَرَبَها الفحل فيه » .

والمَضْرِب : اسم زمان من الفعل الثلاثي ضرب على مَفْعِل ، لأن مضارعه مكسور العين : انظر :- الكتاب ٢٤٧/١ ، التبصرة والتذكرة ٧٧٧/٢ ، شرح الشافية ١٨١/١ .

(٢) أي أنها مصدر ميمي : انظر شرح الشافية ١٦٨/١ .

(٣) في الصحاح ١٦٨/١ : « وضَرَبَ في الأرض ضَرْباً ومَضْرَبًا بالفتح : أي سار في ابتغاء الرزق يقال : إنَّ في أَلْف دِرْهَمٍ لمَضْرَبًا أي ضربا » ، مادة : ضرب .

وانظر : الكتاب ٢٤٦/٢ : « فاذا أردت المصدر بنيته على مَفْعَل وذلك قولك : إنّ في أَلْفِ دِرْهَمٍ لمَضْرَبًا أي لضربا » .

(٤) ذهبت بعض حروفها في : أ ، وتصويبها من الكتاب ٢٤٦/١ .

والجواب عن هذا الاعتراض أن يقال : إن أوله ناقض لآخره ، وآخره ناقض [١] لأوله ، فإنه قال في أوله : إن قولهم : مَضْرِب مكسور الراء يدل على الضِّرَاب وعلى زمن الضرب ، وقال في آخره : إنها بنية الزمان ، وبنية الضرب هي مَضْرَب بفتح الراء فآخر الكلام يقتضي أن هذه البنية بنية الزمان خاصة ، وأوله يقتضي أنها بنية الزمان والضرب ولابد أن يكون واحد من هذين هو الصحيح وغيره باطل ، إذ لا يصح أن يكونا معاً صحيحين لتناقضهما .

والصحيح أن هذه البنية إنما هي بنية وضعت للدلالة على الزمان لا للدلالة على المصدر ألا ترى أنا إذا قلنا : أَتَتِ النَّاقَةُ عَلَى مَضْرِبِها ، فإنما يريد : أَتَتِ النَّاقَةُ عَلَى زَمَانِ ضِرَابِها خاصة [٢] ... لا أتت الناقة على زمان ضرابها وعلى ضرابها ، إذ لو كان الزمان [٣] على ذلك لكنت كأنك [٤] قلت [٤] : أَتَتِ النَّاقَةُ على زَمَان ضِرَابِها ، وأَتَتْ عَلَى ضِرَابِها ، وقولك : وأَتَتْ عَلَى ضِرَابِها لا يُعقل [١] له معنى فدل ذلك على أن المعنى إنما هو أتت على زمن ضرابها خاصة ، وهذا أعني زمن ضرابها في أنه وإن كان يفهم منه زمن الضراب والضراب فإنه لم يرد به إلا /١٠أ الدلالة على زمن الضراب خاصة لا على الضراب ، وقولك : ضربت القائم وكلمت المضروب فإن القائم يفهم منه الموصوف بالقيام والقيام ولابد ، ولكن لم يرد به هنا إلا الموصوف بالقيام خاصة لا القيام ، ألا ترى أنك لو أردت به الموصوف بالقيام والقيام لكان معناه ضربت الموصوف بالقيام والقيام وهذا لا معنى له ، وكذلك قولك : كلمت المضروب فإن المضروب يفهم منه ولابد الموصوف بالضرب والضرب ، ولكن لم يرد به إلا الموصوف بالضرب خاصة ، إذ لو أردت به الموصوف بالضرب والضرب لكان معناه كلمت الموصوف بالضرب والضرب وهذا لا معنى له ، وإذا كان المعنى في قولك : أَتَتِ النَّاقَةُ عَلَى مَضْرِبِها ، أتت على زمن ضرابها ؛ لِما قلناه ، لم يكن المضرب دالاً إلا على معنى

---

(١) ذهبت بعض حروفها في : أ .

(٢) بياض في : أ .

(٣) كذا في الأصل ، ولو قال : كان المعنى – لكان أولى .

(٤) ذهبت بعض حروفها في : أ .

واحد وهو زمن الضراب خاصة ، فكيف يعترض به على الفعل الذي يدل على كلمة معناها في نفسها ويتعرض ببنيته لزمان ذلك المعنى وكيف يعترض بما وضع للدلالة على معنى واحد على ما وضع للدلالة على معنيين ، فقد تبين بهذا كله أن هذه العبارة صحيحة ، وأعني قوله : الفعل كلمة تدل على معنى في نفسها وتتعرض للدلالة على زمان ذلك المعنى كصحة العبارة الأخرى التي هي الفعل كلمة تدل على معنى في نفسها ، ويفهم من لفظها أنه ماض أو ليس ماضياً ، وإنما احتجنا إلى الإطالة في تصحيح هذه العبارة وتكثير الاعتراضات فيها والانفصالات عنها لأن بعض الناس يظن أن العبارة الصحيحة في هذا إنما هي عبارة من يقول : ويُفْهَمُ من لفظها أنه ماض أو ليس ماضياً ، لأنها لم تتعرض بشيء ، ويظن أن العبارة الأخرى أعني عبارة من يقول : وتتعرض لزمان ذلك المعنى غير صحيحة من جهة أنها لا تنهض به مُنَّةُ [١] إلى الانفصال عن /١٠ب الاعتراضات التي اعترضه بها لولا أن فيها - ولابد - أنه كان ينبغي أن تتم بأن يقال : ولا تتعرض ببنيتها لزمان ذلك المعنى ويصرح فيها بالتعرض بالبنية لكنه وإن لم يصرح المعبر فيها بذلك ، فقد صرح بذلك بعد ، فقد حصل المقصود آخراً كما يحصل أولا وقد قالوا [٢] :

كَأَنَّكَ لَمْ تُسْبَقْ مِنَ الدَّهْرِ لَيْلَةً ... إِذَا أَنْتَ أَدْرَكْتَ الذي كُنْتَ تَطْلُبُ [٣]

وقالوا [٤] :

---

(١) المنة : القوة ، أي لا تنهض به قوته .

(٢) نسب لبعض بني فقعس : الحماسة ١٢٤/١ ، وسمط اللآلي ٨٤٢/٢ ، وقيل لعمرو بن غذاء الفقعسي : شرح التبريزي ١١٥/١ ، وقيل عمرو بن أسد الأسدي : حماسة البحتري ١١ .

(٣) البيت من البحر الطويل خامس خمسة أبيات مطلعها :

رَأَيْتُ مَوَالِيَّ الأُلَى يَخْذُلُونَنِي ... عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ

والدَّرَك : اللحاق ، وأدرك الشيء إذا لحق به ، والأبيات في الحماسة ١٢٤/١ . وانظر حماسة البحتري ١١ ، شرح المرزوقي ٢١٥/١ ، سمط اللآلي ٨٤٢/٢ ، وفيه : لم تصحب ، شرح التبريزي ١١٦/١ ، الخزانة ٣١/٣ .

(٤) القائل هو جابر بن ثعلبة الطائي : الحماسة ١٧٧/١ ، وقيل : جابر بن ثعلب وجابر بن الثعلب . =

كَأَنَّ الفَتَى لَمْ يَعْرَ يوماً إذَا اكْتَسَى   وَلَمْ يَكُ صُعْلُوكاً إذَا مَاتَمَوَّلا
ولَمْ يَكُ فِي بُؤْسٍ إذا باتَ لَيْلَةً   يُنَاغِي غزالاً سَاجِيَ الطَّرْفِ أَكْحَلا [1]

فحكموا لما أدرك آخراً بحكم ما يدرك أولا ، فالأمر في هذا – إن شاء الله – قريب ، وإن كان أهل الكلام التزموا في حدودهم ورسومهم أشياء فمتى كانت صناعة النحو يجب أن يلتزم فيها ما التزمه أهل صناعة الكلام ، هذا من إدخال العلوم بعضها على بعض والتخليط فيها ولابد ، فلا ينبغي أن يلتفت إلى مرتكبه ولا ينبغي أن يعترض على هذا الحد الذي حد به الفعل في كل عبارة من العبارتين (بليس وعسى) وما أشبه ذلك ، بما له معنى في غيره كما اعترضه بعض الناس به ، لأنه قد يلحق بما دخل تحت ذلك الحد من الأفعال من جهة أنه قد حكم له بحكمه من اتصال صور ضمائر الرفع به [2] ، وكان المراد كلمة حدها الحد الذي ذكره أو ما كان حكمه حكم الكلمة المحدودة بذلك الحد ، وقد يكون وهو أنه إنما حد الفعل الحقيقي كما تقدم في الاسم ؛ لأنه إنما يقال في (ليس وعسى) : إنهما فعلان بالمجاز ، من جهة أن فيهما أحكام الفعل من جهة اتصال صور الرفع بهما ، والحقيقة فيهما أنهما مُشَبَّهانِ بالفعل ومحكوم لهما بحكمه لا أنهما فعلان حقيقة [3] ، فلا ينبغي أن يطلب دخولهما تحت حد الفعل ، وقد يكون

= انظر : المبهج ٢٦ ، شرح التبريزي ١/١٦٠ ، ونبّه محقق سمط اللآلي إلى أن القالي ركب من جابر بن ثعلبة وجابر بن حُنّي شاعراً واحداً وهما شاعران ٢/٨٤٢ .

(١) البيتان من البحر الطويل ، من قصيدة مطلعها :

وقَالَ إلَيَّ العَاذِلاتُ بِلُمْتِي   يَقُلْنَ ألا تَنْفَكُّ تَرْحَلُ مُرْحَلا

انظر : الحماسة ١/١٧٨ ، شرح المرزوقي ١/٢١٥ ، البيت الأول فقط ، ٣٠٥ – ٣٠٦ ، سمط اللآلي ١/٨٤٢ ، وفيه نَاعِمَ الطَّرْفِ ، شرح التبريزي ١/١٦١ ، اللسان مادة نغى الثاني فقط وفيه : فاتر الطرف .

(٢) قال المبرد مستدلا على فعلية ليس : « أما الدليل على أنها فعل فوقوع الضمير الذي لا يكون إلا في الأفعال فيها نحو : لستُ منطلقا ولستَ ولستما ولستم ولستن وليست أمة الله ذاهبةً كقولك ضربوا وضربا وضربت فهذا وجه تصرفها » ، المقتضب ٤/٨٧ ، وانظر ١٩٠ ، والأصول ١/٧٦ ، ٨٢ وما بعدها ، المرتجل ١٢٦ . ومثلها عسى « ومن العرب من قال : عسى وعسيا وعسوا وعسَتْ وعستا وعسين .... » ، الكتاب ١/٤٧٧ .

(٣) قال العكبري عن ليس : « ونحن نقول : إنها فعل لفظي حقيقي » ، التبيين ٣١٤ ، وذكر قبل ذلك في الرد على من قال : إن الفعل موضوع للإثبات : « ... نسلم ذلك ولكن نقول : نحن لا نثبتها فعلاً حقيقياً بل هي فعل لفظي يجري عليه حكم الحقيقي في العمل » ، التبيين ٣١٣ .

- وهو الأجود أنه إنما حد الفعل الخالص الذي ليس فيه من معنى الحرف شيء ، ورأى أن (ليس وعسى) وما /١١أ أشبههما أشبه بالحرف منها بالفعل من جهة أن مرادها في غيرها ، بهذا ينفصل عن اعتراض من اعترض هذا الحد بكان الناقصة مجردة عن الدلالة على الحدث ، للدلالة على الزمان من حيث كانت تشبه الحرف ؛ إذ كان معناها في الخبر ، هذا إن كان مذهبه أنها مجردة من الحدث وهو الذي عليه أكثر النحويين [١] وهو الأولى ، ومن الناس مَنْ مذهبه : أن كان الناقصة غير مجردة من الحدث [٢] فلا مدخل لهذا الاعتراض عليه أصلاً .

[الحـــرف]

وقوله : والحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها لكن في غيرها [٣] .

تمامه أن يقول : كلمة لا تدل على معنى في نفسها ، ولا هي في معنى كلمة تدل على معنى في نفسها [٤] فكأنه يريد ذلك ، وإلا فيدخل عليه (الذي) وأخواته [٥] ، وقد يجوز ألا يدخل عليه (الذي) وأخواته وإن لم يرد ذلك التقدير لأن (الذي وأخواته) إنما هي أسماء بالمجاز على ما تقدم ، وإنما الحقيقة فيها أنها كلم مشبهة بالأسماء محكوم لها بحكمها ، وقد يكون وهو الأجود أن لا يريد إلا الأسماء المحضة ، وهذه أعني الموصولات وما أشبهها ليست بأسماء محضة ، لأن الاسم المحض هو الذي

= وقال ابن عصفور : « ولا يلتفت إلى قول من قال : إن هذه الأفعال ، إنما هي حروف لكن سميت أفعالاً مجازاً ، لما كانت تشبه الأفعال ، لأن ذلك خلاف ما ذهب إليه النحويون .... » ، شرح الجمل ٩٦/١ .

(١) انظر : اللمع ١١٩ ، شرح اللمع لابن برهان ٤٩/١ ، وشرح المقدمة المحسبة ٣٤٩/٢ ، والمقتصد ٣٩٨/١ ، وكشف المشكل في النحو ٣٢٦/١ ، وشرح المفصل ٨٩/٧ .

(٢) التسهيل ٥٣ ، شرح التسهيل ٥٥أ ، شرح الكافية ٢٩٠/٢ ، توضيح المقاصد ٣٠٣/١ .

(٣) الجزولية ١ب ، وفيها : كل كلمة .... إلى آخره .

(٤) اختار ابن عصفور للحرف حداً قريباً من هذا إذ قال : « كلمة تدل على معنى في غيرها ولا تدل على معنى في نفسها » ، شرح الجمل ١٠٦/١ .

(٥) انظر : المشكاة والنبراس ١/٥ب .

يفهم معناه منه وحده ، وهذا لا يفهم معناه منه وحده ، وقال بعضهم : هو أقرب إلى الحرف ولكن ليس كالحرف ، لأن الحرف يدل في غيره على معنى ، والموصولات لم تدل في صلتها على شيء كما دل « من » في : أكلت من الرغيف ، لكنها مع ذلك أقرب إلى الحروف ولذلك ألحقها المنطقيون بالحروف وبينهما ما ذكرناه [١] .

لكن الاتفاق على أنه ليس ثَمَّ قسم رابع للأسماء والأفعال والحروف [٢] ، وعلى أن حقيقة الاسم والفعل أن كل واحد منهما لفظ يدل على معنى وحده يلحق الموصولات بالحروف عندهم فإذا كانت الحقيقة في الموصولات أنها ليست بأسماء حقيقة /١١ب وإنما هي في الحقيقة حروف أو كلم أقرب إلى الحروف منها إلى الأسماء على قول هذا القائل ، ولذلك ينبغي عنده أن تلحق بالحروف وإن كان بينهما ما ذكره ، إذ لم يكن هناك قسم رابع على ما تقدم له .

أو أن حقيقة الاسم والفعل أنهما [٣] / لفظ يدل على معنى وحده ، فإذا كانت الحقيقة فيها أنها حروف لم يَتَّبِعْ أن تكون داخلة على الحد على ما صححناه ولكن داخلة فيه . وهذا الذي قاله هذا القائل قد فرغ من الكلام معه فيه فيما تقدم .

وقوله : ويجيء الحرف لمعنى في الاسمْ خاصة [٤] .

يريد نحو : لام التعريف [٥] وسيأتي في الباب الثاني لِمَ اختص التعريف بالاسم ؟

وقوله : أو في الفعل خاصة [٤] .

---

(١) انظر ص ١٩٤هـ ٦ ، إذ سماها المنطقيون (لواحق وربطا) .

(٢) عند جمهور النحاة وخالف في ذلك الفراء إذ عد (كلا) قسماً رابعاً ليس باسم ولا فعل ولا حرف ، وابن صابر إذ عد أسماء الأفعال قسماً رابعاً أيضا . وما ذهبا إليه قد رده كثير من النحاة .

انظر : تفصيل الخلاف في : التذييل والتكميل ١/٦ب - ٧أ ، همع الهوامع ١١/١ ، إتحاف ذوي الاستحقاق ١/١١ - ١٢ .

(٣) هنا ينتهي السقط في : ب .

(٤) الجزولية ١ب .

(٥) نحو الرجل والغلام إذ أفادت التعريف ، انظر : الأصول ٤٢/١ ، وشرح المفصل ٥/٨ .

يريد نحو : حرفي التنفيس [١] ، وانفراد حرفي التنفيس بالفعل ، أن الذي وُضِعَ مشترك البنية الدالة على الزمان إنما هو الفعل ؛ فإن الأفعال بالنسبة إلى الزمان ثلاثة أقسام : ماض بالوضع ومستقبل [٢] ومشترك بالوضع ، فلما كان الذي وضع مشترك البنية الدالة على الزمان إنما هو الفعل وكان حرفا التنفيس إنما وضعا [٣] لتخليص المشترك البنية [٤] الدالة على الزمان ، وكان المشترك البنية الدالة على الزمان إنما هو الفعل كان الحرفان اللذان وضعا لتخليصها [٥] لا يكونان إلا حيث تكون هي [٦] فلم يكونا إلا في الفعل كما لم تكن البنية المشتركة الدالة على الزمان إلا في الفعل .

وقوله : أو رابطاً بين اسمين [٧] .

يريد [في [٨]] نحو : قام زيد وعمرو ، لأنك لو لم تأت بالحرف لأوهمت أن الإخبار بالقيام إنما هو عن [٩] عمرو خاصة ، وذكرك زيداً غلط أو بدا لك فيه . فدخلت الواو لتربط بين الاسمين في معنى الإخبار عنهما بالقيام [١٠] .

وقوله : أو بين فعلين [١١] .

يريد في نحو : قام زيد وقعد [١٢] لأنك لو لم تدخل الواو لأوهمت أن الخبر /١٢أ

---

(١) نحو سيفعل وسوف يفعل . انظر : الأصول ٤٢/١ ، وشرح المفصل ٥/٨ .

(٢) ب : مستقبل بالوضع .

(٣) أ : وضعهما .

(٤) ب : من البنية .

(٥) ب : لتخليصهما .

(٦) أي : الصيغة المشتركة ، فإن غير المشترك لا يحتاج إلى ما يخصصه .

(٧) الجزولية ١ب . وهو في شرح الغرض من الحروف .

(٨) تكملة من : ب .

(٩) ب : من .

(١٠) انظر : الأصول ٤٢/١ ، شرح المفصل ٥/٨ .

(١١) الجزولية ١ب .

(١٢) انظر : الأصول ٤٢/١ ، شرح المفصل ٥/٨ .

إنما هو بالثاني ، وإنما ذكرك الأول غلط أو بدا لك فيه بعد أن ذكرته و[إن [(١)]] لم يعتبر المؤلف إلا مجرد اللفظ فيلزمه التداخل من جهة أن (قعد) لابد فيه من ضمير فيدخل هذا القسم تحت القسم الذي بعده وهو الرابط بين جملتين ، لكنه لم يعتبر إلا اللفظ ، فلذلك لم يتداخلا [(٢)] عنده فكأنه قال أو رابطاً بين فعلين في اللفظ ، وإن كان رابطاً بين جملتين في التقدير .

وقوله : أو بين فعل واسم [(٣)] .

يريد في نحو : مررت بزيد [(٤)] ولذلك وضع حرف الجر في الكلام إنما هو ليربط بين الفعل والاسم ، إما بين فعل واسم لا ينضاف [(٥)] أحدهما إلى الآخر إلا بحرف الجر نحو : خطرت على زيد [(٦)] ، لأنك لا تقول : خطرت زيداً ، وإما بين فعل واسم لا ينضاف أحدهما إلى الآخر في الأكثر إلا بحرف الجر في أكثر الكلام ، وقد ينضاف أحدهما إلى الآخر دون حرف الجر وذلك نحو : مررت بزيد ، وإنما قلنا إن مررت بزيد من هذا النوع لأن مررت بزيد هو الأكثر في كلام العرب ، وقد يقال مررت زيدا [(٧)] [حكاه ابن الأعرابي [(٨)]] [(٩)]

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) أ : يتداخل .

(٣) الجزولية ١ب .

(٤) انظر : الأصول ٤٢/١ ، شرح المفصل ٥/٨ .

(٥) أ : يضاف .

(٦) قال الأزهري : « ويقال : خطر ببالي وعلى بالي كذا وكذا يخطر خطورا إذا وقع ذلك في بالك ووهمك » ، التهذيب ٢٢٢/٧ ، وانظر الصحاح ٦٤٨/٢ ، ومعجم مقاييس اللغة ١٩٩/٢ مادة : خطر . ولعل المراد : خطرت على بال زيد ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

(٧) في اللسان « وأما ابن الأعرابي فقال : مَرّ زيداً في معنى مَرّ به ، لا على الحذف ولكن على التعدي الصحيح . ألا ترى أن ابن جني قال : لا تقول مررت زيداً في لغة مشهورة إلا في شيء حكاه ابن الأعرابي » ، ١٦٥/٥ ، وانظر : تاج العروس ٥٣٧/٣ ، مادة « مر » ، وشرح المفصل ٨/٨ .

(٨) محمد بن زياد (١٥٠ - ٢٣١ هـ) .

أبو عبد الله من موالي بني هاشم ، كان كثير السماع نحوياً عالماً باللغة والشعر حسن الحفظ ، ولم يكن في الكوفيين أشبه برواية البصريين منه ، أخذ عن المفضل الضبي والقاسم بن معن ، وعنه ثعلب وأبو عكرمة الضبي وإبراهيم الحربي ، له : النوادر ، والأنواء ، ومعاني الشعر وتفسير الأمثال .... وغيرها .

« طبقات النحويين واللغويين ٢١٣ – ٢١٥ ، نزهة الألبا ١١٩ - ١٢٢ ، بغية الوعاة ١٠٥/١ – ١٠٦ » .

(٩) تكملة من : ب .

وعليه إنشاد بعضهم [١] :

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَنْ تَعُوجُوا ... كَلامُكُمُ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامُ [٢]

وأما بين فعل واسم ينضاف أحدهما إلى الآخر على معنى فإذا أريد [٣] سوى [٤] ذلك المعنى لم ينضف إليه إلا بحرف الجر وذلك : أكلت الرغيف إذا لم تُرِدِ التبعيض فإن أردته لم ينضف إليه إلا بمِنْ نحو : أكلت من الرغيف [٥] ، لا تجد حروف [٦] الجر أبداً على غير هذه الوجوه ، أعني على غير أنه يضيف الفعل إلى الاسم

---

(١) القائل : جرير (٢٨ - ١١٠ هـ) .

جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي اليربوعي شاعر أموي كان عفيفاً ، ومن أكثر الناس غزلاً في الشعر ، وكان يهاجي الفرزدق والأخطل وغيرهما هجاء مقذعاً . ديوانه مطبوع .

« طبقات فحول الشعراء ٢٩٧/١ ؛ والمؤتلف والمختلف ٧١ » .

(٢) البيت من البحر الوافر : من قصيدته التي مطلعها :-

مَتَى كَانَ الخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ ... سُقِيتِ الغَيْثَ أَيَّتُهَا الخِيَامُ

والشاهد فيه : حذف الخافض والتقدير : تمرون بالديار .

ويروى : مررتم بالديار : الكامل ١٤١/١ . وفي الديوان : أتمضون الرسوم ولا تحيا ٥١٢/٢ . ولا شاهد فيهما حينئذ .

والشاهد في :- الكامل ١٤١/١ ، الاقتضاب ٣٠٧/٢ ، شرح المفصل ٨/٨، ١٠٣/٩ ، شرح الجمل ٣٠٦/١ ، ضرائر الشعر ١٤٦ ، المقرب ١١٥/١ ، وشرح الجزولية ٧٣١/٢ ، ٧٦٠ ، شرح الكافية ٢٧٣/٢ ، رصف المباني ٣٢٠ ، وشرح ابن عقيل ٤٥٦/١ ، وتعليق الفرائد ١٤٠٦/٢ ، مغني اللبيب ١٠٧/١ ، ٥٢٦/٢ ، المقاصد النحوية ٥٦٠/٢ - ٥٦٤ ، اللسان ١٦٥/٥ ، مادة (مر) ، شرح شواهد المغني ٣١١/١ - ٣١٣ ، الخزانة ١٥٨/٧ ، ١١٨/٩ - ١٢٣ ، شرح أبيات المغني ٢٨٩/٢ - ٢٩٣ ، وتاج العروس ٥٣٧/٣ مادة (مر) ، وسيأتي في ص : ٦٩٨ .

(٣) ذهبت بعض حروفها في : ب .

(٤) مطموسة في : ب .

(٥) قال المبرد متحدثاً عن من : « وأما التي للتبعيض فنحو قولك : أخذت مال زيد ، فيقع هذا الكلام على الجميع ، فإن قلت أخذت من ماله وأكلت من طعامه أو لبست من ثيابه دلت (من) على البعض » ، المقتضب ١٣٧/٤ ، فالفعل مع الاسم هنا أديا معنى ، ولما دخل الحرف على الاسم أديا معنى آخر لم يفهم بدون الحرف .

(٦) ب : حرف .

على حد هذه الأوجه المذكورة ، أو يضيف ما فيه معنى الفعل إلى الاسم نحو : أنا خاطر على عمرو ، أو أنا [1] مار بزيد ، أو أنا آكل من الرغيف . ولذلك سمي هذا الحرف حرف الجر ، لأنه كأن كل واحدة من الكلمتين لا تنضاف إلى الأخرى فجرها حرف الجر إليها /١٢ب وضمها معها [في [2]] كلام واحد [ولولاه لم ينجر إليها ولم ينضم معها في كلام واحد [3]] ولذلك يطلب النحويون أبداً في كل حرف جر أن يكون في الكلام فعل أو معنى فعل [4] يتعلق به الجار ، فيقولون لابد لكل مجرور من فعل يتعلق به أو معناه ، كما لابد لكل مرفوع من الأسماء من فعل يعمل فيه [5] ، وكما لابد لكل منصوب منها من ذلك [6] ، ولذلك يجعل النحويون حرف الجر في : (لولاك لفعلت) في مذهب سيبويه [7] و(لعل) في قوله [8] :-

---

(١) ب : وأنا .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) قال ابن حيدرة عن حروف الجر : « وكلها تتعلق بفعل أو معنى فعل » ، كشف المشكل ٢١٣/١ . وانظر : المصباح ٣٦أ ، وشرح المقدمة المحسبة ٢٤١/١ - ٢٤٢ ، والمقرب ١٩٦/١ .

والمراد بمعنى الفعل : اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر انظر : ثمار الصناعة ٢١٠ ، شرح الكافية ٣٢٠/٢ ، أما التعلق بأفعل التفضيل ففيه خلاف . انظر : المغني ٣٥٦/١ ، وشرح التصريح ١٠٢/٢ .

(٥) ليس هذا الكلام صحيحاً على إطلاقه ، إذ لم يقل أحد من النحويين : إن رافع المبتدأ أو الخبر فعل ، والخلاف في عاملهما مشهور ، انظر : الإنصاف ٤٤/١ - ٥١ ، التبيين ٢٢٤ - ٢٣٢ .

(٦) يعترض عليه باسم إن ، فإن العامل فيه « إن » وليست فعلاً باتفاق انظر : الإنصاف ١٧٦/١ ، التبيين ٣٣٣ - ٣٣٤ .

(٧) أبو بشر (١٤٧ - ١٨٠ هـ) .

عمرو بن عثمان بن قنبر من موالي بني الحارث بن كعب ، أخذ عن الخليل وأبي زيد الأنصاري ، له : الكتاب في النحو ، مناظرته للكسائي مشهورة ، رحمه الله . « طبقات النحويين ٦٦ - ٧٤ ، نزهة الألبا ٥٤ - ٥٨ ، البغية ٢٢٩/٢ - ٢٣٠ » . ورأيه هذا في الكتاب ٣٨٨/١ .

(٨) القائل : كعب الغنوي : (؟ - ؟) .

هو كعب بن سعد بن عمرو بن عقبة الغنوي ، وقد عرف بكعب الأمثال لكثرة ما في شعره من الأمثال ، شاعر جاهلي ، وقد وهم من عده من الإسلاميين .

.... لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ (١)

فيمن جعل لعل جارة (٢)، شاذين (٣)؛ لأنهما ليس لهما في الكلام فعلان يتعلقان بهما (٤)، ولذلك قال النحويون : إن الخفض لا يكون إلا بالإضافة (٥)، وإن كان الخفض يكون بحرف الجر لأن الحروف الجارة لابد فيها من إضافة الفعل أو معناه إلى الاسم (٦).

وقوله : أو بين جملتين (٧).

= طبقات فحول الشعراء ٢٠٤/١، معجم الشعراء ٣٤١، سمط اللآلي ٧٧١/٢ ٧٧٢، الخزانة ٥٧٤/٨.

(١) البيت من البحر الطويل وصدره :-

فقلت : ادْعُ أُخْرَى وارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً ......

وهي من قصيدة في رثاء أخيه أبي المغوار مطلعها :-

تَقُولُ سُلَيْمَى مَا لِجِسْمِكَ شَاحِباً   كَأَنَّكَ يَحْمِيكَ الشَّرَابَ طَبِيبُ

وروى : لعل أبا المغوار ... الأصمعيات ٩٦، وطبقات فحول الشعراء ٢١٣/١، ولا شاهد فيه حينئذ.

وروى : دعوة مكان جهرة، ونسب هذا البيت لسهم الغنوي . النوادر ٢١٩.

ورجح أبو زيد أن القائل هو كعب . والشاهد : الجر بلعل.

انظر : النوادر ٢١٨، واللامات ١٣٦، سر الصناعة ٤٠٧/١، الأمالي الشجرية ٢٣٧/١، شرح الكافية ٣٦١/٢، رصف المباني ٤٣٦، الجنى الداني ٥٣١، المغني ٣١٧/١، ٤٩٢/٢، شرح ابن عقيل ٤/٣، المساعد ٢٩٤/١، التصريح ١٥٦/١، ٢١٣، شرح الأشموني ١٢٤/١، ٢٠٥/٢، شرح شواهد المغني ٦٩١/٢ - ٦٩٣، الخزانة ٤٢٦/١٠ - ٤٢٨، شرح أبيات المغني ١٦٦/٥ - ١٦٧.

(٢) هي لغة عقيل : انظر : سر الصناعة ٤٠٧/١، التسهيل ١٤٨.

(٣) انظر : شرح الكافية ٣٦١/٢، التذييل والتكميل ٤٣/٤ب، المغني ٣٠٢/١، إذ نصوا على أنه لا متعلق للعل ولولا.

(٤) أ : بها.

(٥) قال الجرجاني : « اعلم أن الجر لا يكون إلا بالإضافة، والإضافة على ضربين : إضافة اسم إلى اسم وذكره يأتي بعد، وإضافة حرف إلى اسم »، المقتصد ٨٢٢/٢.

(٦) قال ابن السراج : « حروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها فتوصل الاسم بالاسم والفعل بالاسم .... فأما إيصالها الاسم بالاسم فقولك الدار لعمرو، وأما وصلها الفعل بالاسم فقولك : مررت بزيد »، الأصول ٤٠٨/١.

(٧) الجزولية ١ب.

يريد في نحو : قام زيد وخرج عمرو [وإن قام زيد خرج عمرو [1]] لأنك لو أسقطت الواو من قولك : قام زيد وخرج عمرو ، فقلت : (قام زيد خرج عمرو) لم ترتبط الجملة الثانية مع الجملة الأولى في الإخبار [بها [2]] كما أخبرت بالأولى ، ولكن يمكن [أن يكون [1]] ذلك على أنهما خبران مثلهما [3] مع الواو ، وأن يكون ذلك على أن الخبر إنما هو بالجملة الثانية وذكرت الأولى غلطاً على جهة سبق اللسان ثم رجعت عما سبق اللسان إليه ، وهذا [4] أظهر الوجهين فيه ، وإذا كان الأمر على هذا فلم ترتبط الجملة الثانية مع الأولى في الإخبار بها مع الأولى ، ولا في كون الثانية شريكة الأولى في الإخبار بها ، بل الإخبار إنما هو بالثانية دون الأولى ، وكذلك إن أسقطت (إن) من قوله [5] : إن قام زيد خرج عمرو . وقلت : قام زيد خرج عمرو ، احتمل ذلك هذين الوجهين اللذين ذكرناهما في المسألة المتقدمة ، فإذا أدخلت (إنْ) ارتبطت الجملتان في أن الأولى شرط في الثانية ، والجملتان [حينئذ [6]] كأنهما [7] جملة واحدة وليس في الكلام بإن إلا هذا المعنى وحده .

وقوله : أو داخلا على جملة تامة [8] .

إنما /١٢أ وصف الجملة في ذلك بالتمام لأنه يوجد من الجمل ما ليس بتام نحو : الجملة الأولى من جملتي الشرط وجوابه ، ومن جملتي القسم وجوابه ، وإن كان أصل الجمل كلها أن تكون تامة ، وإنما يكون عدم التمام فيها بطارئ يطرأ عليها ، يخرجها عن وضعها ألا ترى أن قولنا : قام زيد من قولنا : إن قام زيد كان كلاما تاما ،

---

(١) تكملة من : ب . وانظر في عطف الجملتين : الأصول ٤٣/١ ، شرح المفصل ٥/٨ .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) ب : مثلها .

(٤) ب : وهو .

(٥) ب : قولك .

(٦) تكملة من : ب .

(٧) أ : كأنها .

(٨) الجزولية ١ب - ٢أ . يعني الحرف .

ثم دخلت عليه إن فصار ناقصاً ، ولذلك بوّب عليه صاحب الخصائص [(١)] : « باب التام يزاد عليه فيصير ناقصا » [(٢)] ، وكذلك جملة القسم في قولك : أحلف بالله أو أقسم بالله ، إنما كانت في الأصل تامة خبراً عن أنه يحلف أو يقسم لا يمينا ضمنت بذلك معنى [(٣)] الحلف بما تضمنه والإقسام به ، فاقتضى الحلف بما تضمنه والإقسام به محلوفا عليه ، فصارت الجملة ناقصة مفتقرة إلى المحلوف عليه بعد أن كانت تامة [(٤)] ، فالجمل أصلها التمام حتى يطرأ عليها ما يصيرها إلى النقصان كما أن أصل المفردات النقصان ، إلا أن المفردات لم تنتقل عن أصلها ، والجمل انتقلت عن أصلها وصيرت إلى حكم المفردات من حيث كانت المفردات أصولاً للجمل ، فكأنها بذلك أجريت مجرى أصولها التي هي المفردات ، ولذلك فصل [(٥)] بين أمّا وجوابها بجملة [(٦)] الشرط [(٧)] في قوله تعالى : ﴿ وأمّا إنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ [(٨)] ﴾ وإن كانت أما لا يفصل بينها وبين جوابها إلا بمفرد فإنما كان ذلك لأن جملة الشرط [لما [(٩)]] كانت ناقصة كالمفرد حكم لها بحكم المفرد [(١٠)] .

---

(١) هو ابن جني (... - ٣٩٢ هـ) .

أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي اللغوي ، كان والده مملوكا لسليمان بن فهد الأزدي ، أخذ عن أبي علي الفارسي ولازمه مدة طويلة .

له : اللمع ، والمنصف والخصائص وسر الصناعة والمبهج والتمام ، وقد طبعت ، وله مصنفات أخرى مخطوطة .

« معجم الأدباء ٨١/١٢ - ١١٥ ، إنباه الرواة ٣٣٥/٢ - ٣٤٠ ، البغية ١٣٢/٢ » .

(٢) الخصائص ٢٧٢/٢ - ٢٧٣ . فيه (فيعود) مكان (فيصير) .

(٣) ب : ومعنى .

(٤) انظر : الخصائص ٢٧٢/٢ - ٢٧٣ .

(٥) ب : فعل .

(٦) ب : فجملة .

(٧) انظر : الجنى الداني ٤٨٣ .

(٨) الواقعة ٩٠ - ٩١ .

(٩) تكملة من : أ .

(١٠) قال ابن يعيش : « فكما أن المبتدأ لا يستقل إلا بذكر الخبر كذلك الشرط لا يستقل إلا بذكر الجزاء » ، شرح المفصل ٨٩/١ .

وقوله : قالبا لمعناها [١] .

يريد في نحو : ما قام زيد [٢] وما قائم زيد [٣] .

وقوله : أو مغيِّرا له [١] .

يعني به مثل قولك : هل زيد قائم ؟ ، وجعل هذا تغييراً ولم يجعله قلباً ، لأن القلب عند قوم يستعملونه في تغيير الشيء إلى ضده [٤] ، وليس تغيير الخبر إلى الاستفهام تغييرا للشيء [٥] إلى ضده إنما هو تغيير الشيء إلى خلافه ، وهذا أعني الفرق بين القلب /١٣ب والتغيير إنما هو اصطلاح قوم وإلا فالتغيير والقلب كل واحد منهما صحيح [٦] في النوعين ، فقد كان يمكنه أن يستغني بالتغيير [٧] عن القلب أو بالقلب عن التغيير [٨] ، إلا أنه استعمل اصطلاح أولئك لأن « ما » في قولك : ما قام زيد قلبت قام زيد بدخولها عليه من الإيجاب إلى النفي وغيرته أيضاً من الإيجاب إلى النفي و« ليت » في [قولك [٩]] : ليت زيداً قائم ، قلبت زيد قائم بدخولها عليه من الخبر إلى التمني وغيرته من الخبر إلى التمني .

وقوله : أو مؤكدا له [١٠] .

[يريد في نحو : إن زيداً قائم

وقوله : أو زائدا لمجرد التوكيد [١١] .]

---

(١) الجزولية ٢أ .

(٢) انظر : الأصول ١/٤٣ ، شرح المفصل ٨/٥ .

(٣) ب : وما زيد بقائم .

(٤) في اللغة : « قلَبَ الشيء وقلَّبه : حوّله ظهرا لبطن » ، المحكم ٦/٢٥٨ .

(٥) ب : تغيير الشيء .

(٦) ب : فالتغيير والقلب وجوبهما صحيح .

(٧) ب : بالمغير .

(٨) ب : المغير .

(٩) تكملة من : أ .

(١٠) الجزولية ٢أ بتقديمها على قوله : أو مغيرا له .

(١١) تكملة من : ب . وانظر : شرح المفصل ٨/٥ .

يريد في نحو : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ ﴾ [(١)] ، وفي نحو : ما إن قام زيد ، ولا ينبغي أن يكون قوله [(٢)] : أو زائداً لمجرد التوكيد معطوفاً على قوله : أو موكدا له ، وإنما ينبغي أن يكون معطوفاً على قوله : أو داخلا على جملة تامة ، لأنه إن عطف على قوله : أو مؤكداً له كان المعطوف شريك المعطوف عليه ، والمعطوف عليه هنا صفة للداخل على الجملة التامة ، وليس من شرط الحرف الزائد أن يدخل على جملة تامة بل قد يكون كذلك كما ذكرنا من نحو : (ما إن زيد قائم) وقد لا يكون [(٣)] كقولك ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ [(٤)] ، و﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ ﴾ [(١)] ، وهذه المعاني التي ذكر هي جل معاني الحروف ، وإلا فقد ترك معنى الحرف في قولك : (قدني) إذا كنت متذكرا [(٥)] ، وحرف الإنكار في قولك : (أزيدنيه [(٦)]) وما أشبه ذلك .

---

(١) ﴿ ... بِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [النساء : ١٥٥] .

(٢) ب : قولنا .

(٣) قال ابن هشام عن قد إنها « مختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت ... » المغني ١/١٨٦ ، فاستعمال الشارح لها هنا مع المنفي خلاف للصحيح .

(٤) ﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾ [المؤمنون : ٤٠] .

(٥) انظر : رصف المباني : ١١٧ ، ٤٩٥ ، ٤٩٧ ، ٥٠٩ ، الجنى الداني : ١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢٠٥ .

(٦) انظر : الخصائص ٣/١٥٤ ، رصف المباني : ١٢٢ ، ٥١١ ، الجنى الداني : ١٩٨ ، ٢٠١ ، ٢٠٥ .

[الفاعـــل]

وقوله : الفاعل كل اسم [١] .... إلى آخره [٢] .

الفصل غرضه بشرح الفاعل والمفعول في هذا الباب شرح قول أبي القاسم : « فالاسم ماجاز أن يكون فاعلا أو مفعولا » [٣] . وإذا كان غرضه بذكر ما شرحه من حقيقة الفاعل وحقيقة المفعول ما ذكرناه ، ولابد أن يكون غرضه ذلك ، وإلا فليس هذا باب الفاعل والمفعول به ، إنما بابهما بعد هذا الباب بأبواب [٤] ، فقد كان حقه أن لا يأخذ في شرح حقيقة الفاعل والمفعول .

[فلابد للمؤلف أن يحذف [٥]] الاسم : في قوله : كل /١٤٤أ اسم أسند إليه فعل ، وفي قوله [أو [٦]] اسم في معنى الفعل ، وأن يضع في موضعهما [٧] ما أو ما أشبه ذلك فيقول : كل ما أسند إليه فعل أو ما هو في معنى الفعل ، وإلا فكيف يشرح ما هو شرح للاسم وهو قول أبي القاسم : « فالاسم ماجاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرف من حروف الخفض [٣] » بما هو محال على معرفة الاسم وهو قوله : الفاعل كل اسم أسند إليه فعل أو اسم في معنى الفعل ، لكن له أن يقول : ليس الاعتماد في هذا على اللفظ إنما الاعتماد على المعنى ، والمعنى إنما هو كل ما أسند إليه فعل أو ما هو في معنى الفعل لأن بإسناد ما المسند إلى المسند إليه يسمى [٨] المسند إليه فاعلا فلا يبالي به ما كان اسما كان أو غيره ، فلا التفات إلى الاسم في الحد كما لم يلتفت إليه [٩] في المعنى إلا أن العرب لما لم تسند إلا إلى الاسم دون غيره من الألفاظ

---

(١) الجزولية : ٢أ .
(٢) ب : آخر .
(٣) الجمل ١ .
(٤) انظر ص : ٥٧٣ .
(٥) تكملة يلتئم بها الكلام .
(٦) تكملة من : أ .
(٧) ب : موضعه .
(٨) ب : فسمي .
(٩) ب : ليث .

لذلك ما خصصه وجعله مكان (ما) وكذلك وضع الاسم في قوله أو اسم في معنى الفعل في مكان (ما) كما وضع الاسم في قوله كل اسم أسند إليه فعل مكان (ما) اتباعا له في ذلك ، فهذا [للمؤلف [1]] أن يقوله .

فإن قال – وقد قاله مجنون من مجانين الوقت –: إن صحة هذا الحد إنما تبنى [2] على أن اسماً أو كل اسم في الحد موضوعان موضع ما ، و « ما » من الألفاظ المبهمة والألفاظ المبهمة تجتنب في الحدود [3] فكيف يتناولون الحد على أمر يجتنب في الحدود وهو اللفظ المبهم [4] ؟ .

فالجواب : أن هذا كلام [5] غير متمرن في العلم ولا متمرس فيه ، بل كلام من لم يتعد [6] بشيء منه [و [7]] الحدود التي يجتنب فيها ذلك حدود قوم ليسوا النحويين ، إنما هم المتكلمون [8] ، فسمع هذا المجنون قوماً يقولون شيئاً فظن أن كل الناس يقول ذلك وليس الأمر كذلك ، إنما الحد الذي عند النحويين هو اللفظ الجامع المانع [9] كائناً ما كان /٤١ب وبأي لفظ كان ، ولا يضيق [10] القوم في حدودهم أعني النحويين هذا التضييق الذي ضيقه هؤلاء المتكلمون ، بل يتسامحون في حدودهم بأكثر من هذا ،

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) ب : تبنى .

(٣) ب : بالحدود .

(٤) هذا الاعتراض اعترض به عدد من النحاة على الزجاجي ، منهم ابن عصفور . انظر : شرح الجمل ٩٢/١ .

(٥) ب : الكلام .

(٦) يعد : إذا وثق بعدته . انظر : التهذيب ١٣٥/٣ .

(٧) تكملة من : ب .

(٨) الحد عند المتكلمين : « الجامع المانع أرادوا بقولهم : جامع أنه يجمع المحدود حتى لا يشذ منه شيء ، وأرادوا بقولهم : مانع أنه يمنع أن يدخل في المحدود شيء ليس منه ويخرج عنه شيء هو منه » ، إصلاح الخلل ٧ – ٨ .

(٩) قال النحويون إن الحد : « إنما هو قول وجيز يستغرق المحدود ويحيط به » إصلاح الخلل ٧ . وقال بقول الشلوبين السابق ابن أبي الربيع . انظر : البسيط في شرح الجمل ٦/١ .

(١٠) ب : يضيقون .

فيحدون الشيء بالأكثر من أمره [١] ، ويقولون : حد الإعراب : « أن تختلف أواخر الكلم باختلاف العوامل » [٢] ، وليس كل معرب يختلف باختلاف العوامل وإنما ذلك الأكثر من أمره ألا ترى أن سبحان الله وما أشبهه من المصادر غير المتمكنة معربة [٣] وهي لا تختلف باختلاف العوامل [٤] .

وقوله : كل اسم أسند إليه فعل [٥] .

يريد في نحو : قامَ زيدٌ .

وقوله : أو اسم في معنى الفعل [٥] .

يريد [في [٦]] نحو : مررت برجل قائم أبوه [٧] .

وقوله : وقدم عليه [٥] .

يريد أنه إذا تأخر الفعل أو الاسم اللذان يرفعان الفاعل عن الاسم الذي كان مع تقديمهما عليه فاعلا لم يرتفع بأنه فاعل عندهم [٨] ، ولكن [٩] بأنه مبتدأ [١٠] نحو : زيدٌ قام ومررت برجلٍ أبوه قائم ، ومن أقرب دليل في ذلك أنه لا يقول أحد مررت

---

(١) كقول ابن أبي الربيع عن بعض حدود الزجاجي : « وهذا الذي ذكره أبو القاسم مطرد وجامع ومانع في الأكثر وليس مانعاً على الإطلاق » البسيط ١٣/١ .

(٢) الإيضاح العضدي ١١ .

(٣) ب : غير منفصل بمعربة ، ولو قال غير المتصرفة لكان أولى .

(٤) قال سيبويه : « هذا باب أيضا من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره ، ولكنها مصادر وضعت موضعاً واحداً لا تتصرف في الكلام تصرف ما ذكرنا من المصادر .... وذلك قولك : سبحان الله ومعاذ الله وريحانه وعمرك الله » . الكتاب ١٦٢/١ . وانظر : المقتضب ٢١٧/٣ .

(٥) الجزولية ٢أ .

(٦) تكملة من : أ .

(٧) أغفل الشلوبين مما هو اسم في معنى الفعل : كصيغ المبالغة والصفة المشبهة والمصادر وأفعل التفضيل ، والاسم الذي في تأويل المشتق واسم الفعل ، انظر : التبصرة والتذكرة ٢١٨/١ - ٢٤٥ ، المشكاة والنبراس ٨/١ (ف) .

(٨) عند البصريين . أما الكوفيون فيعربونه فاعلا بالفعل المؤخر . انظر : شرح الجمل ١٥٩/١ ، الارتشاف ٣٠٧/١ب ، أوضح المسالك ٢٣١ .

(٩) ب : ولكنه .

(١٠) انظر : المقتضب ١٢٨/٤ .

برجل أبوه قائم [بخفض قائم [١]] .

وقوله : على طريقة (فَعَل أو فَاعِل [٢]) .

يريد بقوله على طريقة (فَعَل) في الفعل أن يكون الفعل فِعْل فاعل نحو : قام زيد ، أو على وزن فِعْل الفاعل وإن لم يكن فِعْلَ فاعلٍ حقيقة [٣] نحو : هلك زيد [٤] ، ويريد [٥] بذلك في الاسم [٦] الذي هو بمعنى الفعل [أن [١]] يتقدر بفعل فاعل حقيقة نحو : عجبت من قيام زيد ، ولأنه يتقدر : عجبتُ مِنْ أَنْ قام زيد ، أو بفعل على وزن فعل الفاعل وإن لم يكن فعل فاعل حقيقة نحو : عجبت من هلاك زيد لأنه يتقدر مِنْ أَنْ هلك زيد .

ويريد بقوله : على طريقة فاعل أن يكون الاسم الذي في معنى الفعل صفة لفاعل نحو : مررت برجل قائم أبوه ، فقائم صفة لفاعل ، أو على وزن صفة الفاعل وإن لم يكن الاسم المرفوع به فاعلا في الحقيقة نحو مررت برجل هالك أبوه /١٥أ .

وقد يكون الرافع للفاعل ما هو [٧] اسم فعل ليس فعلَ فاعل ولا صفةَ فاعل ولكن اسماً مقدراً بفعل الفاعل نحو : عجبت من ضَرْبِ زيدٍ عمراً أو من قيامِ زيد [٨] [بتقدير من أن ضَرَبَ زيْدٌ عمراً أو [٩]] من أن قَامَ زَيْدٌ ونحو عجبت من هلاكِ زيدٍ بتقدير من أن هَلَكَ [زيد [١]] وقد كنا قدمنا هذا ، وهذا الكلام مستعمل فيه اللف :

---

(١) تكملة من : ب .

(٢) الجزولية ١٢أ .

(٣) انظر : الأصول ٧٢/١ – ٧٣ ، الإيضاح العضدي ٦٣ – ٦٤ .

(٤) لأن : « الاخبار في الفاعل أن يكون الفعل مسنداً إليه مقدماً عليه ، كان أحدث شيئاً أو لم يحدثه » المقتصد ٣٢٧/١ . ومثله مات زيد وسقط الحائط « فهذه الأفعال وما أشبهها جعلت حديثاً عن غير فاعلها في الحقيقة لأن الله عز وجل يميت زيداً ويسقط الحائط .... » ، التبصرة والتذكرة ١٠٧/١ .

(٥) أ : يريد .

(٦) أ : ما لاسم .

(٧) ب : مما هو .

(٨) ب : من قيام زيد عمرا .

(٩) تكملة من : أ .

وهو جنس من الكلام يعتمد اتكالا على فهم السامع [١] وتقديره على أصله قبل اللف : الفاعل كل اسم أسند إليه فعل وقدم عليه على طريقة فَعَل خاصة ، أو كل اسم أسند إليه اسم في معنى الفعل وقدم عليه على طريقة فاعل أو فَعَل .

وأراد بقوله على طريقة فَعَل أو فاعِل [٢] : الاستظهار على الفعل المسند إلى المفعول وليس على وزن فِعْلِ الفاعل نحو : ضُرِبَ زيدٌ وقُتِل عمرو ، فإن هذا اسم أسند إليه فعل وقدم عليه ، ولكن ليس فعله على وزن فِعْلِ الفاعل فلم يُلْحَق بالفاعل ، وإنما يُلْحَق من المفعول الذي أسند إليه الفعل قبله ، فالفاعل ما أسند إليه الفعل وهو على طريقة فِعْلِ الفاعل نحو : انكسر الحجر وانهدم الحائط ومات زيد وما أشبه ذلك ، لأنه على وزن انطلق من قولك : انطلق زيد وعلى وزن قام من قولك : قامَ زَيد ، فإن قيل : فإن المفعول في قولك ضَرَبَ زيدٌ عمراً قد أسند إليه الفعل قبله ، لأنه محدث به عنه على معنى أنه فُعِلَ به وهو على وزن فِعْلِ الفاعل وليس بفاعل عند أحد من النحويين ، فهذا إذن يدخل على هذا الحد الذي حده هذا الحاد في الفاعل ويفسده .

فالجواب : أن الفعل في قولنا : ضَرَبَ زيدٌ عمراً ليس مسنداً إلى المفعول وإنما هو مسند إلى الفاعل خاصة ألا ترى أنك إذا قلت : إنَّ (ضُرِبَ) مسند إلى المفعول إنما تقول : إنه مسند إليه على معنى أنه فُعِلَ به لاعلى معنى أنه فَعَل ، فمعنى ذلك أنه مسند إليه على معنى أنه /٥١ب ضُرِبَ [لاعلى معنى أنه ضَرَبَ [٣]] فالذي أسند إليه إذن إنما هو ضُرِبِ لا ضَرَبَ ، فإذا كان كذلك فضَرَبَ من قولك : ضَرَبَ زيد عمرا ، لم يسند قط إلى عمرو وإنما أسند إليه (ضُرِبَ) الذي يدل عليه ضَرَبَ ويقتضيه ، وإنما ضَرَبَ حديث زيد لا حديثُ عمرو ، وعمرو في قولك : ضَرَبَ زيدٌ عمراً ، داخل في حديث زيد لا في حديثه نفسه وإنما حديثه نفسه ضُرِبَ [٤] . / ألا ترى أنك إذا أفردت ضَرَبَ بالمفعول لم يسغ ، وإذا أفردت ضُرِبَ بالمفعول ساغ فهذا

---

(١) قال القزويني معرفا اللف والنشر : « ... هو ذكر متعدد على جهة التفصيل أو الإجمال ، ثم ذكر مالكل واحد من غير تعيين ثقة بأن السامع يرده إليه » . الإيضاح في علوم البلاغة ٢/٥٠٣ .

(٢) ب : طريقة فاعل أو فعل .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) من هنا تبدأ : جـ .

يدلك على أن ضُرِب هو فعل المفعول لا ضرب وأن ضَرَبَ هو فعل الفاعل لا ضُرِبَ فإذا كان الأمر كذلك فقولنا : ضرب زيدٌ عمرا لم يسند فيه قط ضَرَبَ إلى المفعول إنما هو مسند إلى الفاعل ، والمفعول داخل في حديث غيره ، وبذلك وجب له الانتصاب لأنه من حيث كان داخلا في حديث غيره كان فضلة فيه ، والفضلات يجب لها الانتصاب [١] ، وبذلك ارتفع الفاعل فيه لأن (ضَرَبَ) حديثه ، فكان فيه عمدة ، والعمدة يجب لها الرفع [٢] ، وبذلك ارتفع المفعول في (ضُرِبَ) ؛ لأن (ضُرِبَ) حديث المفعول كما كان (ضَرَبَ) حديث الفاعل ، فكان المفعول في (ضُرِبَ) عمدة ، كما كان الفاعل في (ضَرَب) عمدة ، فلذلك وجب له من الرفع أعني للمفعول في (ضُرِبَ) ما وجب للفاعل في ضَرَبَ ، وإذا تقرر ذلك تبين لك أن الموجب للرفع في الفاعل ليس كونه فاعلاً ؛ إنما وجب له الرفع بكون الحديث حديثه [٣] لا حديث المفعول من حيث كان وزنه إنما هو وزن يطلب الفاعل لا المفعول فلذلك قال المؤلف : على طريقة فَعَل أو فاعل يريد على وزن فَعَل أو وزن فاعل ، وعوض من قوله : وزن طريقة ؛ لأنه قد يكون الوزن غير وزن فَعَل وغير وزن فاعل كانطلق في قولك : انطلق زيدٌ ومُنطَلِق في قولك مررت [٤] / برجلٍ مُنْطَلِقٍ أبوه ، لكنهما وإن كانا على غير وزني فَعَل وفاعِل فإنهما /١٦أ في معنى فَعَل وفاعل ألا ترى أن قولك : (انطلق) في معنى : فَعَل انطلاقا ، ومنطلق [٥] في معنى : فَاعِلُ انطلاقٍ ؛ فإلى هذا المعنى أشار المؤلف بأن جعل مكان : وزنٍ طريقةً فيهما وإذا كان هذا المعنى هو الرافع للفاعل [٦] فمتى وُجِدَ وُجِدَ الرفع ، ومتى عُدِمَ عُدِمَ الرفع ، وهو يوجد في الفعل موجباً ومنفياً ومخبراً به ومستفهما عنه ومأموراً به ومنهياً عنه ، لأن بناء الفاعل في ذلك كله مسند إلى الاسم في ذلك كله إسناداً واحداً أي مضافاً إليه إضافة واحدة من حيث الإضافة ، وإنما تختلف باختلاف المضاف

---

(١) انظر : شرح المفصل ٧٣/١ ، شرح الكافية ٢٠/١ - ٢١ .

(٢) انظر : شرح المفصل ٧٤/١ ، شرح الكافية ٢٠/١ .

(٣) أي الإسناد إليه وهو مذهب هشام الضرير : انظر التعليقة - ١٠أ ، همع الهوامع ٢٥٣/٢ - ٢٥٤ ، هشام الضرير ١٩٤ .

(٤) سقط في جـ ، مقداره ورقة ينتهي في ص : ٢٣٥ .

(٥) ب : ينطلق .

(٦) ب : للفصل .

إليه من كونه قد أوجب إضافته إليه أو نفي عنه إضافته إليه [أو أخبر عنه بإضافته إليه [1]] أو استفهم عن إضافته إليه أو أُمِرَ به مضافاً إليه ، والمعنى من الإضافة والإسناد في ذلك كله من حيث الإسناد والإضافة موجود [2] لم يزل فلا يزول الرفع الذي كان سببه الإسناد والإضافة أصلا ، وفي هذا المعنى غلط من جعل العلة الرافعة للاسم في ذلك كونه فاعلا [3] حتى احتاج في قولهم : ما قام زيد [4] أن يقول : إنه ارتفع بكونه فاعلا من حيث ترك القيام فكأنه إنما ارتفع في قولنا : ما قام زيد من حيث كان معنى قولك : ما قام زيد ترك زيد القيام ، وهذا لا يستتب لهذا القائل في قولك : هل قام زيد ؟ وما أشبه ذلك . اللهم إلا أن يقول قائل : إن العلة الرافعة في قولك قام زيد كونه فاعلا ثم يقول في قولك : ما قام زيد : إنه ارتفع لأنه نفى عنه كونه فاعلا فجاء [النافي [5]] بلفظ الفاعل وإذ ذاك يوجه عليه النفي ليتبين [6] بذلك ما نفي ، وكذلك يقول في قولك : هل قام زيد ؟ إنما استفهم هل يكون زيد فاعلا للقيام فجيء بلفظ كونه فاعلا ثم استفهم عنه كذلك ليتبين المعنى الذي استفهم عنه ، وكذلك الأمر في : (ليقم زيد) وما أشبه ذلك ، إنما أُمِرَ بأن يكون فاعلا للقيام فجيء بلفظ /١٦ب كونه فاعلا ، ثم دخلت عليه لام الأمر ، فهذا يمكن أن يقوله قائل ، إلا أنه تنكسر له هذه العلة في انكسر الحجر ، ومات زيد وضُرِبَ زيد ولا ينكسر على القول الأول ، فلذلك اختار النحويون القول الأول على هذا لاطراد معنى الأول وانكسار معنى هذا الثاني ، ولذلك قال المؤلف على طريقة فَعَل أو فَاعِل ولم يقل على معنى فَعَل أو فاعل لفساد ذلك عنده لعدم اطراده .

---

(١) تكملة من : ب .

(٢) ب : موجودا ، ولا وجه لها .

(٣) هو خلف الأحمر حيث قال : « إن العامل في الفاعل معنى الفاعلية » التعليقة ٩ب .

(٤) انظر : المقتضب ١/١٤٦ ، شرح الجمل ١/١٦٥ .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) ب : ليبين .

[العامل في الفاعل]

فصل : وتحقيق القول في العلة الرافعة للاسم إذا ارتفع بالفعل : أنها اشتغال الفعل بالاسم [1] الذي يرتفع بالفعل وتفرغه له وبناؤه له ، وإن كان الناس في تنقيح مناط الحكم في هذا المعنى مختلفين ، فمنهم من يرى أن العلة الرافعة في ذلك إسناد الفعل إلى الاسم [2] لا الاشتغال ولا التفريغ .

ومنهم من يقول : إن العلة الرافعة في ذلك الاشتغال والتفريغ كما قلنا [3] .

ومنهم من [4] / يجعل العلة الرافعة في ذلك أمراً آخر سوى هذين الأمرين ، وهو بناء الفعل للاسم المرفوع بالفعل [5] .

والصحيح من ذلك ما قلناه من أن العلة الرافعة له إنما هي الاشتغال والتفرغ والبناء لا الإسناد فإنا نجد الاسم يرفعه الفعل في قولك : كان زيد قائماً وليس مسنداً إليه لكنه مشغول به ومفرغ له ومبني له ، وقد كان أبو الحسن بن الباذش [6] يرى أن العلة

---

(١) أي أن الفعل هو العامل لاشتغاله بالفاعل وطلبه إياه : انظر : المقتضب ١٤٧/١ ، الأصول ٥٤/١ .

(٢) مذهب هشام : التعليقة ١٠أ ، هشام الضرير ١٩٤ ، وانظر : اللمع ١١٥ ، شرح الجمل لابن بابشاذ ١٤أ ، أسرار العربية ٧٩ .

(٣) قال سيبويه عن عمل الفعل في الفاعل وارتفاعه به : « لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له » ، الكتاب ١٤/١ .

(٤) هنا ينتهي سقط جـ .

(٥) قال ابن أبي الربيع متحدثاً عن العامل في الفاعل : « فما ذكرته من الإسناد إليه وتفريغ الفعل له وبناء الفعل للإسناد إليه ، وهذه الألفاظ كلها مترادفة لمعنى واحد » ، البسيط ١١٠/١ .

وكلام الشلوبين صريح في أن البناء غير اشتغال الفعل وغير الإسناد ، ومما يؤيده اختلاف النحاة على هذه الأقوال إذ لو كان المدلول واحداً لما أدى الأمر إلى خلاف واحتجاج ، وإن كان هناك تقارب بين الاشتغال والتفريغ والبناء في الدلالة .

(٦) ابن الباذش (٤٤٤ - ٥٢٨ هـ) .

علي بن أحمد بن خلف الأنصاري النحوي الأندلسي الغرناطي ، حدث عن القاضي عياض وغيره ، كان عالماً باللغة والأدب والقراءات .
=

الرافعة إنما هي الاشتغال [١] والتفريغ خاصة ، وأن من قال : [إن [٢]] العلة الرافعة لذلك بناء الفعل للاسم [٣] ليس بمصيب . قال : لأنا إذا قلنا : أُعْطِي زيدٌ درهماً فإن هذا [البناء [٤]] صالح لكل واحد من الاسمين فإذا كان الأمر كذلك فالفعل في ذلك مبني للدرهم وهو لم يرفعه فدل ذلك على أن بناء الفعل للاسم ليس رافعاً له وإنما الرافع له الاشتغال والتفريغ /١٧أ لا البناء .

ولكن هذا الذي قاله أبو الحسن ليس بصحيح لأنه ليس صلاحية الاسم أن يكون الفعل مبنيا له هو بناء الفعل له بل بناء الفعل للاسم [٥] أمر آخر غير صلاحيته لأن يبنى الفعل له ، فإذا قلنا أُعْطِي زيدٌ درهماً وإن كان كل واحد من الاسمين صالحاً أن يبنى له أعطي ، فإنه لم يبن منهما إلا لزيد والدرهم داخل في حديثه كما [أنا [٦]] إذا قلنا : أُعْطِي زيدا درهم فإنه لم يبن منهما إلا للدرهم ، وزيد داخل في حديثه فبطل بذلك قوله : إن الفعل مبني لكل واحد منهما ، ولم يرفع إلا أحدهما ، وإنما غلطه في ذلك صلاحية كل واحد منهما لبناء الفعل له .

فصل : قال بعض الناس [٧] : « وقصد [٨] المؤلف بهذا الفصل والذي بعده شرح قول أبي القاسم : « ... الاسم ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا » [٩] ،

= له شرح الكتاب ، وشرح المقتضب وشرح الأصول وشرح الإيضاح وشرح الجمل وشرح الكافي للنحاس .

« إنباه الرواة ٢/٢٢٧ ، البغية ٢/١٤٢ – ١٤٣ » .

(١) جـ : للاشتغال .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) قال ابن السراج : « الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل » ، الأصول ١/٧٢ .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) ب : إلى الاسم .

(٦) ساقط من : ب .

(٧) هو الشلوبين نفسه في الشرح الصغير ١٦ .

(٨) ب : قصد .

(٩) الجمل ١ .

وإلا فما الذي أدخل الفاعل والمفعول في هذا الباب [قال هذا القائل [(١)]] : وبئس ما فعل المؤلف في هذا فإنه شرح الفاعل الذي جعل بياناً للاسم بحد لم يتبين إلا بالاسم فإنه قال : الفاعل كل اسم أسند إليه كذا ، فقد صار الاسم لا يتبين إلا بالفاعل ، والفاعل لا يتبين إلا بالاسم ، وقد أدى هذا [إلى [(٢)]] ألا يتبين واحد منهما [(٣)] » [(٤)] . قال هذا القائل [(٥)] : « ثم كيف يكون الإنسان في ابتداء الصناعة يحال على هذا الذي إذا قيل له وهو مبتدئ لم يعقل له معنى أصلا ، فهذا [أيضا [(٦)]] فاسد [(٧)] » [(٥)] [هذه الجهة الأخرى [(٨)]] .

والجواب عن الوجه الأول من هذين الوجهين اللذين ذكرهما هذا الآخذ قد تقدم [(٩)] ، وأما الجواب عن الوجه الثاني فلا جواب عنه بل [هو [(١٠)]] لازم إذا شرح الفاعل بما ذكره من ذلك ، وأما إذا شرح الفاعل بأنه الفاعل اللغوي لا الصناعي وهو الذي يسند إليه الفعل على [معنى [(١٠)]] أنه فعله فإنه لا يشرح [له [(١٠)]] إذ ذاك إلا بما يعقل معناه لا بما [لا [(١٠)]] يعقله فيه ، /١٧ب فينبغي [(١١)] أن يشرح كلام أبي القاسم لا بما شرحه به المؤلف ولابد .

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) ساقط من : أ .

(٣) قال ابن عصفور : « فهذا الحد – يعني حد الزجاجي للاسم – منتقد من ثلاثة أوجه :- .... والثالث : أنه حد الاسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلا ومفعولا ، قبل أن يبين ما الفاعل والمفعول في اصطلاح النحويين ، فيؤدي ذلك إلى جهل الاسم » شرح الجمل ٩٢/١ .

(٤) الشرح الصغير ١٦ .

(٥) هذا القول في الشرح الصغير أيضاً ١٦ .

(٦) تكملة من : ب .

(٧) جـ : فاسد أيضا .

(٨) ساقط من : جـ .

(٩) انظر ما سبق ص : ٢٢٨ – ٢٢٩

(١٠) ساقط من : أ .

(١١) أ ، جـ : ينبغي .

[المفعـــولات]

وقوله : المفعول ما تضمنه الفعل [١] .... إلى آخره .

استعمل المؤلف هنا دلالات ثلاثا [٢] : إحداها : دلالة التضمن : وهي دلالة اللفظ على بعض ما وضع له كدلالة البيت على السقف .

والثانية : دلالة الالتزام وهي دلالة اللفظ على معنى لم يوضع له ، ولكنه لازم له [٣] كدلالة السقف على الحائط .

وهاتان الدلالتان معلومتان عند المتكلمين مشهورتان عندهم [٤] .

والثالثة : دلالة الاستدعاء وهي أن يستدعي الفعل معنى لا يلزم جنسه استدعاؤه كدلالة الفعل على المفعول به [٥] .

وهذه الدلالة ليست بزائدة على الدلالتين المتقدمتين فإنها راجعة إلى دلالة الالتزام ، وظن المؤلف أنها دلالة ثالثة ، وليست كذلك إلا أن يكون قصد إلى تنويع دلالة اللزوم .

وقوله : ما تضمنه الفعل من الحدث [٦] .

يريد بالفعل الفعل العامل [٧] فيه ، ويريد بما تضمنه الفعل من الحدث :

---

(١) الجزولية ٢أ .

(٢) ب و جـ : ثلاث . وهي قوله : « المفعول ما تضمنه الفعل ... والتزمه الحدث ... واستدعاه من محل ... » إلى آخره ، الجزولية ٢أ .

(٣) ب : لمعناه .

(٤) انظر : مقاصد الفلاسفة ٣٩ ، معيار العلم ٧٣ ، شرح السلم ٢٥ ، إيضاح المبهم ٦ ، وتحدث عنها الأبذي أيضا . انظر : شرح الجزولية ١/٣٥ – ٣٦ .

(٥) لم يذكرها المتكلمون ، وإنما ذكروا دلالة المطابقة ، انظر المراجع السابقة .

(٦) الجزولية ٢أ .

(٧) ب : الفاعل .

المفعول المطلق [١] نحو قام زيد قياماً ونحو : ضربت [٢] زيداً ضرباً ، فإذا لم يكن المصدر كذلك نحو : يعجبني ضَرْبُ زيد أو ضَرْبُ زيد عمرا حسن [٣] لم يكن مفعولا مطلقاً ، [وإنما يكون مفعولاً مطلقا [٤]] إذا كان على ما ذكره من تضمن معنى الفعل العامل فيه له لفظاً نحو : ضربت [زيداً [ضربا [٥]] أو معنى نحو : ضربت [٦]] زيداً عشرين ضربة لأن معناه ضربات معدودة بهذا العدد [٧] .

وقوله : والزمان [٨] .

يريد : الزمان المفعول فيه الفعل نحو : قام زيد يوم الجمعة ؛ وتضمن الفعل العامل لهذا إنما هو من جهة المعنى [٩] لا من جهة اللفظ لأنه إنما يتضمن [١٠] من جهة اللفظ زماناً ماضياً لكن الزمان الماضي في ذلك كان يوم الجمعة .

وقوله : والتزمه الحدث من مكان [١١] .

يريد المفعول فيه من ظروف المكان نحو : قام زيد أمامك ، وجعل /١٨أ استدعاءه للمكان التزاماً ، وفرق بينه وبين استدعائه للزمان ، لأن الزمان يدل عليه الفعل دلالة

---

(١) مطموسة في : ب .

(٢) ب : ضرب .

(٣) ب : أحسن .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) تكملة يقتضيها السياق .

(٦) تكملة من : جـ .

(٧) يتقسم المصدر إلى « ما هو من لفظ الفعل وما ليس من لفظه فالذي من لفظه نحو : ضربته ضرباً وضربة ، والذي ليس من لفظه كقولك : ضربته أنواعاً من الضرب ، فأنواعاً نصبت لكونها مصدراً في المعنى » ، المقتصد ١/٥٨٥ ، وانظر : كشف المشكل ١/٤٣٣ - ٤٣٤ .

(٨) الجزولية ٢أ .

(٩) أي صيغة الفعل . انظر : الكتاب ١/١٦ ، المقتضب ٣/١٧٦ ، الأصول ١/١٩٠ ، الإيضاح العضدي ١٧٧ ، شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٠٧ ، المقتصد ١/٦٣٢ .

(١٠) ب : يتمكن .

(١١) الجزولية ٢أ .

تضمن [١] من حيث كان الزمان بعض ما يدل عليه لفظ الفعل بلفظه أو بمعناه [٢]، ولم تكن دلالة الفعل على المكان دلالة تضمن، لأن المكان ليس بعض ما دل عليه لفظ الفعل، لا بلفظه [٣] ولا بمعناه [٣]، ففرق بين الدلالتين، وجعل دلالته على المكان دلالة التزام، لأن كل فعل لابد له من مكان [٤] وإن لم يكن في لفظه دلالة عليه بواحد من الوجهين وكذلك دلالة الالتزام.

وقوله: «واستدعاه من محل [٥]».

يريد المفعول به الذي هو محل فِعْل الفاعل وكأنه يقول من محل له سوى محل الفاعل، ولكنه حذف «له» و«سوى محل الفاعل» لفهم المعنى، فإن قلت: قد يدخل في هذا المكان المضروب فيه زيد لأنه محل يستدعيه الحدث سوى محل الفاعل فيكون في هذه القسمة عيب التداخل [٦].

فالجواب: أن المكان المضروب فيه زيد ليس محل الضرب في الحقيقة، وإنما هو محل الضارب والمضروب، والضارب والمضروب هما محل الضرب في الحقيقة، وأيضاً فإنه جعل هذا المحل [٧] من جملة ما يستدعيه الفعل وقد تقدم لنا: أنه إنما يريد بما يدل عليه الفعل دلالة الاستدعاء ما لا تستوي الأفعال كلها في طلبه [٨]، وإنما يطلبه بعض الأفعال دون بعض، والذي هو كذلك إنما هو المفعول به لا المكان المفعول فيه [٩].

---

(١) فدلالة الفعل على الزمن دلالة الشيء على جزء معناه، فالزمن جزء من الفعل، وليس المكان كذلك لكن الفعل قد يقتضيه بالاستدعاء أو الالتزام.

(٢) ب: ومعناه.

(٣) ذهبت بعض حروفها في: ب.

(٤) قال سيبويه: «إذا قال ذهب أو قعد فقد علم أن للحدث مكاناً وإن لم يذكره كما علم أنه قد كان ذهاب»، الكتاب ١٥/١، وانظر: المقتضب ٣٣٦/٤، المقدمة المحسبة ٣٠٧/٢، كشف المشكل ٤٦٥/١.

(٥) الجزولية ٢أ.

(٦) هذا الاعتراض والرد عليه في الشرح الصغير ١٧، والمباحث الكاملية ٢٢/١ - ٢٣.

(٧) ب: المحل.

(٨) انظر تعريفه لدلالة الاستدعاء ص ٢٣٨.

(٩) لأن المكان لازم لكل فعل. انظر: هـ٤. وليس كذلك المفعول به، لأن بعض الأفعال لازم غير متعد.

وقوله : وباعث [١] [٢] .

يريد [١] : المفعول له الذي بعث على الفعل ، ووقع الفعل لأجله [٣] نحو : قام زيد إجلالا لك .

وقوله : ومصاحب [٢] .

يريد المفعول معه الذي صاحَبَ الفاعل نحو : جاء البردُ والطيالسةَ [٤] .

ولم يجعل استدعاءه للمفعول به التزاما ، وإن كان استدعاء الضرب للمضروب لازماً والقتل للمقتول لازما ، وكل حدث متعد /١٨ب فعله فإن استدعاءه للمفعول به لازم ، ولكنه لم يجعل استدعاءه له لازماً ، وذلك أنه [٥] أخذ الحدث في ذلك جنساً وليس استدعاؤه [٦] جنس الحدث للمفعول به لازماً بل قد يكون منه ما يستدعيه ومنه مالا يستدعيه ، والذي يستدعيه منه دلالته دلالة التزام ولكنه لم يجعلها تحت الالتزام لما قصده من معنى الجنس الذي بيناه . وأما المفعول معه فهو كالمفعول به من وجه ، ومفارق له من وجه . وكونه [٧] مثله من جهة أن من الأفعال ما يستدعي المفعول معه [٨] ، أو ما هو بمعناه [٩] كاستوى [١٠] ونعني بما هو في معناه المعطوف في قولك : استوى الماء والخشبة ، وفيها مالا يستدعيه كقام وقعد ومفارقته له من جهة

---

(١) ذهبت بعض حروفها في : ب .

(٢) الجزولية ٢أ .

(٣) انظر : الإيضاح العضدي ١٩٧ ، اللمع ١٤٠ .

(٤) انظر : الكتاب : ١٥٠/١ ، الأصول ٢١٠/١ ، الإيضاح العضدي ١٩٥ .

(٥) ب : لأنه .

(٦) أ : استدعاء .

(٧) ب : وكذلك .

(٨) « قد يكون للفاعل ما يصاحبه في فعله وللمفعول ما يصاحبه في كونه مفعولا فيحتاج الفعل إلى مفعول معه » ، شرح الجمل ٣٢٤/١ .

(٩) ب : في معناه .

(١٠) لأن استوى « يقتضي فاعلين فلو لم يكن في الكلام معنى العطف لم يجز ألبتة » ، المقتصد ٦٦١/١ .

[أن [(١)]] الذي [لا [(١)]] يستدعي المفعول به لا يتعدى إليه منصوباً إلا بأن تزاد فيه الهمزة أو التضعيف [(٢)] في أكثر الأمر [(٣)] ، والذي [لا [(٤)]] يستدعي المفعول معه قد يتعدى إليه منصوباً [من غير ذلك [(٥)]] نحو : قام زيد وعمرا [(٦)] ، وأما المفعول له فليس الفعل مستدعياً له بوجه ، إنما يستدعيه أمر يقترن بالفاعل وهو كونه عاقلا [(٧)] غير مؤوف [(٨)] ولكنه قد يتعلق بالفعل لفظاً من جهة عمله فيه ، ومن جهة علم [(٩)] المخاطب بكونه عاقلا وإن لم يلزم تعلقه به ألا ترى أنه قد يكون الفاعل [(١٠)] [مؤوفا [(١١)]] ناسياً أو مجنوناً فتجوز فيه [هذا [(١٢)]] المؤلف من حيث كان الفعل في بعض وجوهه قد يتعلق به ، فجعله لذلك [(١٣)] كأنه مستدع له مجازاً وعلى نحو ذلك يجري تجوزه فيما لا يستدعي المفعول معه نحو : قام زيد وعمرا .

---

(١) ساقط من : جـ .

(٢) ب : التصريف .

(٣) انظر : الكتاب ٢/٢٣٣ – ٢٣٤ ، الإيضاح العضدي ٧٠ .

(٤) تكملة يقتضيها السياق .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) ب : وعمرو .

(٧) لأنه « قد يكون فاعل الفعل ساهياً أو مجنوناً فلا يقع فعله لسبب ، فلا يكون للفعل إذ ذاك مفعول من أجله » ، شرح الجمل ١/٣٢٤ .

(٨) أي : به آفة . انظر : تهذيب اللغة ١٥/٥٨٧ – ٥٨٨ ، الصحاح ١/١٣٣٣ ، اللسان ٩/١٦ ، مادة (أوف) .

(٩) جـ : علة .

(١٠) ب : العاقل .

(١١) ساقط من : أ .

(١٢) ساقط من : ب .

(١٣) ب : بذلك .

[دلالة الفعل]

وقوله : الفعل يدل على المصدر بنفسه (١) .

يريد أن دلالته عليه بحروفه (٢) ، وبأن المعنى الذي يدل عليه [المصدر (٣)] من الحدث هو المعنى الذي يدل عليه الفعل منه وإن (٤) كان المصدر يدل عليه مطلقاً ، والفعل يدل عليه موصوفاً بالمضي (٥) أو /١٩أ/ الاستقبال أو الحضور (٦) .

وقوله : ويدل على الزمان بصيغته (١) .

أي بنيته وشكله (٧) ، وأصله من صوغ (٨) الإناء (٩) وما أشبه لأنه عمله وتشكيله بالشكل الذي هو فيه وسمي الصائغ صائغاً — وإن كان كل عامل شكلاً من الأشكال صائغاً [له (٣)] — من باب تخصيصهم الاسم بأشرف ما في الجنس ، فخصوا بالصائغ صائغاً أشرف الأشياء وهو الذهب والفضة .

وقوله : ولذلك قد لاتختلف دلالته عليه عند اختلاف صيغه (١٠) .

أي إذا لم يكن هناك حروف تقوم مقام الصيغ في الدلالة على الزمان نحو : قام

---

(١) الجزولية ٢ ب .

(٢) انظر : دلالة الفعل على المصدر بحروفه في : الإيضاح في علل النحو ٥٦ ، الخصائص ٩٨/٣ ، التبيين ١٤٦ ، البسيط ١٤/١ .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) ب : فإن .

(٥) ب : بالمعنى .

(٦) قال سيبويه : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع » ، الكتاب ٢/١ .

(٧) قال الزجاجي : « واستدل بحروف قام على الحدث وببنائه على المصدر » الإيضاح في علل النحو ٥٦ ، وانظر : الخصائص ٩٨/٣ .

(٨) ذهبت بعض حروفها في : ب .

(٩) طمست في : ب .

(١٠) الجزولية ٢أ وفيها : ولذلك لا تختلف .... عند تغير صيغه .

زيد ويقوم زيد احتيج إلى تغيير الصيغ للدلالة على الزمان ، فإن كان هناك حروف تعطي الزمان لم يحتج إلى تغير الصيغ نحو : إن قام زيد ولَمْ يقم زيد ، فقد كان ينبغي أن يكون هذا إن يقم زيد ولَمْ قام زيد لولا الحرف الذي قام مقام هاتين الصيغتين .

قال بعض الناس (١) : وقد كان ينبغي أن يكون هذا الكلام : ولذلك تختلف دلالته عليه عند اختلاف صيغه وقد لا تختلف (٢) ، ويريد بقوله : وقد لا تختلف إذا كان هناك ما يقوم مقام اختلاف الصيغ على ما قلناه [فتناهى هذا القائل في الاختصار بأن قدم (قد ولا (٣)) واختصر الكلام فقال ولذلك قد [لا (٤)] تختلف [دلالته عليه عند اختلاف (٥)] صيغه ، ورأى أن هذا إصلاح لكلام المؤلف وأنه أجود من قول المؤلف ولذلك تختلف دلالته عليه عند اختلاف صيغه (٦) ، قال : لأن كلام المؤلف يوجب (٧) أن تختلف دلالة الفعل أبداً على الزمان عند اختلاف صيغه وليس كذلك ، فإنه قد تختلف صيغ الفعل ولا تختلف دلالته على الزمان في مثل قولنا : إن قام زيد وإن يقم ؛ ألا ترى أن الصيغتين هنا مختلفتان والدلالة على الزمان لم تختلف (٨) .

قال هذا القائل : فينبغي أن يكون الكلام هنا ولذلك قد تختلف دلالته عليه عند اختلاف صيغه وقد لا تختلف ، إلا أن هذا طويل فاختصاره بقولنا : ولذلك قد تختلف دلالته عليه عند اختلاف صيغه ، الذي هو بمعناه /١٩ب وأقل منه في اللفظ

---

(١) هذا القول قال به الشلوبين نفسه في الشرح الصغير ١٨ ، ونسبه إليه اللورقي في المباحث الكاملية ١/٢٤ .

(٢) زعم الأبذي أن هذه العبارة في بعض نسخ الجزولية وقال : « هي التي عليها أكثر النسخ وهي الصحيحة » ، شرح الجزولية ١/٣٧ .

(٣) ساقط من : جـ . وفي : ب : قدم قد .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) ساقط من : أ .

(٦) ذكر الشلوبين أنه في بعض نسخ الجزولية وعلق عليه بقوله : « وهذا أقرب إلى الصواب ، ويكون الكلام إذ ذاك مبنياً على الأصل من غير نظر إلى الطارئ على عادة الأئمة » ، الشرح الصغير ١٨ .

(٧) ب : وجب .

(٨) لأن أدوات الشرط تمحض الأفعال التي بعدها للاستقبال . انظر : المقتضب ٢/٤٩ ، الأصول ٢/١٥٨ ، التبصرة والتذكرة ١/٤١٣ .

hanyalkaZZAZ

أولى ، فأخل هذا القائل بالكلام وأوهم أن دلالة الفعل على الزمان بصيغته هي السبب في قلة اختلاف صيغة الفعل لاختلاف الزمان ، فإن (قد) إذا دخلت [١] على الفعل المضارع يقتضي التقليل [٢] ، وليس المعنى على التقليل لأن اختلاف الصيغ لاختلاف الزمان هو الكثير لا القليل ، والقليل إنما هو اختلاف الصيغ و[أن [٣]] لا يختلف الزمان فأوهم بهذا الإصلاح معنى فاسداً فلذلك ينبغي ألا يلتفت إليه ، وأن يكون الكلام بإسقاط (قد [٤]) ، فإن قلت : فإنه إذا كان بإسقاط (قد) اقتضى ذلك [٥] أنه متى اختلفت الصيغ اختلف الزمان ، ونحن نجد الصيغ تختلف ولا يختلف الزمان في مثل : إن قام زيد وإن يقم زيد وذلك فاسد المعنى فلذلك ينبغي أن يصلح [٦] بزيادة (قد) لأن زيادتها اختصار قولنا ، وكذلك تختلف دلالته عليه عند اختلاف صيغه ، وقد لا تختلف وهذا الكلام هو الذي يصح من جهة المعنى .

فالجواب : أنه ليس قولنا ولذلك تختلف دلالته عليه عند اختلاف صيغه فاسد المعنى كما قلت أيها المصحح في زعمك [٧] فإنه قد يكون هذا الكلام صحيح المعنى إذا كان المراد ولذلك تختلف دلالته عند اختلاف صيغه ما لم يكن هناك [مع تغير الصيغة [٨]] ما يعطي المعنى الذي [٩] كانت تعطيه الصيغة الذاهبة وهو (إن)

---

(١) أ و جـ : أدخله .

(٢) انظر : المقدمة المحسبة ٢١٢/١ ، المفصل ٣١٧ ، شرح الجزولية ٣٨ .

قال المطرز عن قد في هذا الموضع . « وقال بعض العلماء قد هنا للتكثير ، يريد أن كثيراً ما تختلف » ، المشكاة والنبراس ١٦/١ (ف) .

وقيل عن التكثير في دلالة قد : إنه « معنى غريب » ، الجنى الداني ٢٧٢ .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) انظر هذا القول في : الشرح الصغير ١٨ ، المشكاة والنبراس ١٦/١ (ف) . منسوبا إلى الشلوبين نفسه .

(٥) أي النص السابق .

(٦) ب : يصلي .

(٧) ب : زعمه .

(٨) ساقط من : ب .

(٩) جـ : التي .

في مثل قولنا : إن قام زيد وإن يقم فإن صيغة (يقم) لما ذهبت في إن قام بقي ما يقوم مقامها في الدلالة على الاستقبال وهي (إن) ، لأنها شرط في الاستقبال [١] وحذف من الكلام ما لم يكن هناك مع تغير الصيغة ما يعطي المعنى الذي كانت تعطيه الصيغة الذاهبة لأن ذلك أمر عارض في الكلام ، وأصل الكلام أن يتغير الزمان لتغير الصيغ /٢٠أ والأمر عارض فيه فأجرى الكلام على الأصل فيه ، ولم يعتد بالأمر العارض فيه فأُسقط لذلك [٢] .

وقوله : الفعل [٣] يقع على المعنى الصادر عن الفاعل [٤] .

يريد أنه يقع على المعنى الذي يدل عليه [٥] المصدر ، وأتم من هذا أن يقول : إنه يقع عليه وعلى اسمه ، ألا ترى إلى [٦] قول صاحب الفصيح [٧] : « ورجل زَوْرٌ وفِطْرٌ وصَوْمٌ [وعَدْلٌ [٨]] لا يثنى ولا يجمع لأنه فعل [٩] » معناه لأنه مصدر في

---

(١) انظر ص : ٢٤٤ هـ ٨ .

(٢) فقام تدل على الماضي ، ويقوم تدل على الحاضر والمستقبل ، فتغيرت الصيغة لتغير الزمن ، أما دلالة قام على المستقبل مع أداة الشرط (إن) فأمر عارض ، والأمر العارض لا يعتد به بل يجري الكلام على الأصل : انظر : الشرح الصغير ١٨ ، المشكاة والنبراس ١٦/١ (ف) ، شرح الجزولية ٣٨/١ .

(٣) طمست في : ب .

(٤) الجزولية ٢أ .

(٥) ب : على .

(٦) ب : أن .

(٧) هو ثعلب : (٢٠٠ - ٢٩١ هـ) .

أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد سيار ، مولى بني شيبان ، أخذ عن سلمة بن عاصم ، ومحمد بن سلام الجمحي ، والزبير بن بكار . وأخذ عنه علي بن سليمان الأخفش ، وابن الأنباري ، وأبو عمر الزاهد ، والحامض ، وإبراهيم الحربي وغيرهم .

صنف الفصيح وكتاب فعلت وأفعلت والمصون في النحو وغيرها .

« طبقات النحويين واللغويين ١٥٥ - ١٦٧ ، تاريخ العلماء النحويين ١٨١ - ١٨٢ ، نزهة الألباء ١٧٣ - ١٧٧ » .

(٨) تكملة من : ب .

(٩) الفصيح ٢٨٨ . وفيه : « وكذلك رجل ... وعدل ورضى لا يثنى ... » إلى آخره .

الأصل والمعنى رجل ذو زور أي ذو زيارة [١] ، وكذلك [في [٢]] التثنية والجمع رجلان زَوْرٌ أي ذوا [٣] زيارة ، ورجال زور [٤] أي ذوو [٥] زيارة ، فأوقع [٦] الفعل هنا على المصدر الذي هو اسم المعنى الصادر عن الفعل [٧] لا على المعنى الصادر عن الفاعل لأنه لم يمتنع إلا التثنية والجمع اللذين توصف بهما الألفاظ .

وقوله : ويقع على اللفظ الذي هو أحد الكلم [الثلاث [٨]] .

[يريد بالكلم : الكلم الثلاث [٩]] الاسم والفعل والحرف .

والكلم : إنما هو جمع كلمة [١٠] ، ويريد باللفظ الذي هو أحد الكلم الكلمة التي تدل على معنى في نفسها ويفهم من لفظها أنه ماضٍ أو ليس ماضيا ، وهي التي [١١] يسميها النحويون فعلا .

وقوله : فالفعل الذي المصدر اسمه غير الذي اشتق منه [١٢] .

---

(١) النعت بالمصدر عند البصريين مؤول بتقدير مضاف كما أوله الشلوبين ، وعند الكوفيين مؤول بالمشتق تقديره زائر وعادل ، وقيل : لا تأويل ولا حذف بل جعل العين نفس المعنى مبالغة . انظر : الإيضاح في شرح المفصل ٤٤٣/١ ، شرح المفصل ٥٠/٣ – ٥١ ، أوضح المسالك ٤٧٢ ، شرح التصريح ١١٣/٢ .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) ب : ذو .

(٤) ب : ذوا زور .

(٥) ب : ذو .

(٦) ب : بما وقع .

(٧) قال المبرد : « واعلم أن المصدر كسائر الأسماء إلا أنه اسم للفعل » المقتضب ٢٢٦/٣ .

(٨) ساقط من : جـ . وانظر الجزولية ٢أ .

(٩) ساقط من : أ .

(١٠) ليس جمعاً في الحقيقة وإنما هو اسم جنس جمعي فرق بينه وبين واحده بالتاء : انظر شرح الشافية ١٩٣/١ ، شرح الكافية ٢/١ . وعذر الشلوبين – رحمه الله – في هذا أن الأئمة الأوائل قالوا عنه جمع . انظر : الكتاب ١٨٣/٢ ، المقتضب ٢٠٥/٢ ، الأصول ٤٤٢/٢ – ٤٤٣ .

(١١) ذهبت بعض حروفها في : ب .

(١٢) الجزولية ٢أ – ب .

يريد بذلك أن أبا القاسم لم يرد بقوله : « وهو اسم الفعل [١] » إلا أن المصدر اسم المعنى [٢] الذي صدر عن الفاعل ، ولم يرد أن المصدر اسم للكلمة التي تدل على معنى في نفسها ، ويفهم من لفظها أنه ماضٍ أو ليس ماضياً ، لأن المصدر ليس اسماً لها إنما هو اسم للمعنى الصادر عن الفاعل ، وغرضه بذلك أن يشرح [به [٣]] كلام أبي القاسم شرحاً صحيح المعنى رافعاً للاعتراض ، إذ المعترضون عليه شارحون لكلامه [٤] / شرحا فاسد المعنى ، وذلك أنهم قالوا : إن قول أبي القاسم في المصدر إنه : « اسم الفعل والفعل مشتق منه [٥] » متناقض / ٢٠ ب من حيث كان اسم الشيء بعده في الرتبة ، ألا ترى أن المسمى يوجد وليس له اسم ثم يسمى بعد ذلك [٦] .

فإذا قال : إن المصدر اسم للفعل . فقد قال : إنه بعد الفعل من حيث كان اسم الشيء بعده ، وهذا يناقض قوله بعد : إن الفعل مشتق من المصدر [٧] .

فهؤلاء المعترضون قد أخذوا الفعل في قوله : وهو اسم الفعل على أنه الكلمة التي تدل على المعنى في نفسها ويفهم من لفظها أنه ماضٍ أو ليس ماضيا ، [كما أن الفعل في قوله : والفعل مشتق منه يريد من المصدر وهو الكلمة التي تدل على المعنى في نفسها أيضاً ويفهم من لفظها أنه ماضٍ أو ليس ماضيا [٨]] فلما أخذوا الفعل في الموضعين بهذا المعنى لزم التناقض ولابد ، فإن القول الأول يقتضي أن الفعل أول للمصدر [٩] . والقول الثاني يقتضي أنه ثان للمصدر . وهذا الشرح الذي شرحوا به

---

(١) الجمل ١ – وفيه « والحدث المصدر وهو اسم الفعل والفعل مشتق منه » .
(٢) جـ : الفعل .
(٣) تكملة من : ب .
(٤) سقط في : ب ، مقداره اثنتا عشرة ورقة من ٢٠ب – ٣٢أ من نسخة أ .
(٥) الجمل ١ .
(٦) انظر هذا الاعتراض من أن المسمى متقدم على التسمية في : إصلاح الخلل ٢٥ ، شرح الجمل ٩٢/١ ، المباحث الكاملية ٢٦/١ ، المشكلة والغوامض ١٧/١ (ف) ، شرح الجزولية ٣٨/١ .
(٧) الجمل ١ .
(٨) تكملة من : أ .
(٩) أ : للمصدر .

كلام أبي القاسم شرح فاسد المعنى ، فإن المصدر ليس اسماً للكلمة التي تدل على معنى في نفسها ويفهم من لفظها أنه ماض أو ليس ماضياً ، ألا ترى أن القيام ليس اسماً لقام ولا القعود اسما لقعد ولا الخروج اسما لخرج ، وأن هذا فاسد المعنى مع ما فيه من التناقض الذي ذكروه [١] ، وهذا الشرح الذي شرح به المؤلف قول أبي القاسم شرح صحيح المعنى رافع للاعتراض .

وقد اعترضه بعض أصحابنا وهو الأستاذ أبو علي الرندي [٢] فقال : ليس بشيء لأن أبا القاسم قد كرره في موضع لا يمكن أن يكون الفعل فيه اسماً للمعنى الصادر عن الفاعل وهو قوله : في « باب ما يتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية [٣] » : « واعلم أن أقوى تعدى الفعل [٤] إلى المصدر ، لأنه اسمه ومشتق منه » [٥] . قال فقوله : لأنه اسمه مضاف إلى ضمير الفعل الذي تقدم ذكره ، والفعل الذي تقدم ذكره ليس المعنى الصادر عن /٢١أ الفاعل إنما هو اللفظ الذي هو أحد الكلم الثلاث المتعدى منه [٦] .

وهذا الذي قاله هذا الأستاذ ظاهر ، لكن ليس بلازم لأنه يمكن أن يكون الكلام على حذف مضاف ويكون معناه : لأنه اسم معناه أو اسم حدثه أي اسم الحدث

---

(١) التناقض هو أنه قال عن المصدر انه اسم الفعل ، فيكون الفعل على هذا قبله ، ثم قال : والفعل مشتق من المصدر ، والمشتق منه وهو المصدر قبل المشتق وهو الفعل ، فحدث التناقض الذي ذكروه .

(٢) الرندي (٥٤٣ – ٦١٦ هـ) .

أبو علي عمر بن عبد المجيد الأزدي المالقي الأستاذ النحوي ، أخذ عن السهيلي وأحكم العربية عنه ، وصار إماماً في العربية والقراءات ، أقرأ كتاب سيبويه . له : شرح الجمل ، رد على ابن خروف منتصراً لشيخه السهيلي .

« غاية النهاية في طبقات القراء ١/٥٩٤ ، طبقات ابن قاضي شهبة ٢/١٩٨ ، إشارة التعيين ٢٤٠ ، بغية الوعاة ٢/٢٢٠ » .

(٣) الجمل ٣٢ .

(٤) في الجمل : الأفعال .

(٥) الجمل : ٣٤ – ٣٥ .

(٦) انظر : قول الرندي في المشكاة والنواس ١/١٩أ .

الذي يدل عليه ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه [١] أو يكون الضمير في قوله لأنه اسمه - وإن كان عائداً على الفعل الذي هو أحد الكلم الثلاث المتعدى منه - لا يراد به ما يعود عليه ، ولكن المعنى الصادر عن الفاعل ويكون ذلك كما حكوا من قولهم : عندي درهم ونصفه [٢] ، فإذا تقرر هذا لم تكن تخطئته إياه لازمة لكن الذي قال لعمري أظهر ويكون التفسير في هذا الموضع الذي فسر هذا المؤلف على هذا المعنى الذي قاله الأستاذ أبو علي أن يكون قوله وهو اسم الفعل أي الاسم الذي أخذ منه الفعل كما تقول هذا تراب هذا الإناء ، أي : التراب الذي أخذ منه هذا الإناء [٣] ، إلا أن هذا التفسير أيضاً فيه أن قوله بعد : والفعل مشتق منه يغني عنه لأنه في معناه إلا أن أبا القاسم يمكن أن يكون رأى التوكيد أعني بالمعنى فكرره فلا يبعد والتفسيران بعد متقاربان .

---

(١) استبعده المطلر إذ قال : « وقد تؤول كلامه هنا بأشياء بعيدة » وذكر منها هذا الوجه ثم قال : « وهو حذف بغير دليل مع أنه يناقض ما فسره به المؤلف أولا ولا يصح أن يكون الضمير في اسمه للمصدر » ، المشكاة والنبراس ١/١٧ (ف) .

(٢) قال المطلر عن هذا الوجه أيضا : « وهذا إلغاز وإلباس وليس بمنزلة عندي درهم ونصفه ، فإنه يفهم من قوله ونصفه كون الضمير يعود على غيره بخلاف ما نحن فيه » ، المشكاة والنبراس ١/١٨ (ف) .

(٣) واستبعد المطلر هذا أيضا « من وجهين : أحدهما : أن العبارة بكونه اسما له عن الاشتقاق لا تعرف ، والثاني : أنه يكون قوله : ومشتق منه حشو لا يحتاج إليه » ، المشكاة والنبراس ١/١٨ (ف) .

- والوجه الثاني من هذين الوجهين يرده كلام أبي علي بعد .

باب الإعراب

قوله : الإعراب تغيير [١] أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها [٢] .

قد اعترض الناس هذا القول في الإعراب بالمصادر اللازمة للنصب [٣] ، والظروف اللازمة له [٤] ، ولا ينبغي أن يعترض بذلك لأن تلك الأسماء أصلها أن تختلف لاختلاف العوامل لأنها غير مشبهة للحروف ، ولكن منع من ذلك قلة تمكنها . فشرط النحويون فيه تغيره لتغير العوامل ، وإن لم يكن لازماً لأنه الأصل ، وقوانينهم إنما يعقدونها أبداً على الأصول لا على العوارض ، وكأن / ٢١ب هذه الأسماء وإن لم تتغير أواخرها لاختلاف العوامل فهي في حكم ما يتغير آخره لاختلافها لكون الأصل فيها أن تتغير لكن منع من ذلك المانع المذكور .

ويحتمل أن يكون النحويون أرادوا بقولهم الإعراب تغير أواخر الكلم [٥] / لاختلاف العوامل أنه الحكم الذي يكون في الأواخر لأجل العوامل أو بسبب العامل [٦] ، وذكروا اختلاف الآخر لاختلاف العوامل وإن كان من المعربات ما ليس كذلك نحو ما ذكرناه ، لأن الأكثر من المعرب مختلف الآخر لاختلاف العوامل فبنوا ذلك على ما الأكثر عليه ، وإن لم يكن المقصود [إليه إنما المقصود [٧]] ما ذكرناه آنفا

---

(١) أ ، ب : تغير .

(٢) الجزولية ٢ب .

(٣) قال سيبويه : « هذا باب أيضاً من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره ولكنها مصادر وضعت موضعاً واحداً لا تتصرف في الكلام .... وذلك قولك : سبحان الله ومعاذ الله وريحانه وعمرك الله » ، الكتاب ١٦٢/١ .

(٤) مثل : ذات مرة وذات ليلة وذات يوم ... فهي لا تستعمل إلا ظرفا منصوبا . انظر : شرح المفصل ٤٢/٢ .

(٥) تقدمت ورقة في ب وصار رقمها ١٥ ، ١٦ وموضعها الصحيح بعد صفحة ٣٢ .

(٦) ب : العوامل .

(٧) ساقط من : جـ .

[من [1]] أن الإعراب هو الحكم الذي يكون في الآخر بسبب العامل [2] .

وقوله : وفائدته الدلالة على المعنى الذي يحدث بالعامل [3] .

يريد أن هذه الفائدة هي الأصل في المجيء بالإعراب ، وإلا فله فائدة أخرى في الفعل وهي الدلالة على شبهه بالاسم وقد ذكر المؤلف ذلك [4] بعد [5] ، ولكن ليس الأصل في مجيء الإعراب إلا الدلالة [6] على المعنى الذي يحدث بالعامل خاصة [7] ، فإذا دخل في الفعل فكأنه إنما دخل فيه للدلالة على المعنى الذي يحدث بالعامل ، لأنه إذا كان إنما دخل فيه لشبهه بالاسم فكأنه داخل في الاسم [8] ، وكأن شبه الاسم معنى حدث بالعامل وإن لم يكنه لأنه معنى يوجد مع الإعراب كالمعنى الذي يحدث بالعامل في أنه معنى يوجد مع الإعراب [9] ، فلذلك اقتصر المؤلف [على المعنى [10]] بفائدة [11] الإعراب على المعنى الذي يحدث بالعامل دون الدلالة على شبه الفعل بالاسم .

واختلف النحويون في المعنى الذي يحدث بالعامل في الاسم الذي يجيء الإعراب لبيانه ما هو ؟ .

فمنهم من يقول : هو كون الاسم فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه [12] . قالوا :

---

(١) ساقط من : أ .

(٢) انظر هذا الاعتراض ورده في : شرح الجمل ١/١٠٢ – ١٠٤ ، شرح الجزولية ١/٥٣ ، ٥٦ – ٥٧ .

(٣) الجزولية ٢ب .

(٤) ب : ذكر ذلك المؤلف .

(٥) إذ يقول عن الفعل : « وإنما أعرب منها ما أعرب لمضارعته الاسم » ، الجزولية ٣أ .

(٦) ب : فالدلالة .

(٧) انظر : الإيضاح في علل النحو ٧٧ ، نتائج الفكر ٨٢ .

(٨) قيل : « إن إعراب الفعل يفرق بين المعاني فكان أصلا كإعراب الأسماء » ، التبيين ١٥٤ . وهو مذهب كوفي . وانظر : الإنصاف ٢/٥٤٩ – ٥٥٠ .

(٩) ب : بالإعراب .

(١٠) تكملة من : ب .

(١١) جـ : لفائدة .

(١٢) الإيضاح في علل النحو ٦٩ ، المقتصد ١/١٠١ ، ١٠٨ ، نتائج الفكر ٨٢ ، المفصل ١٨ ، التبيين ١٥٦ ، المقتضب ٤/١١٩ ، شرح الوافية ١/١٢٩ .

فكل مرفوع من الأسماء فاعل أو مشبه بالفاعل في كونه عمدة لا يستغنى / ١٢٢أ عنه ، وكل منصوب من الأسماء مفعول أو مشبه به في كونه فضلة مستغنى عنه ، وكل مخفوض من الأسماء مضاف إليه بواسطة نحو : مررت بزيد وخطرت على عمرو ، أو بغير [1] واسطة نحو : غلام زيد .

ومنهم من يقول : إن المعاني التي تحدث في الاسم بالعامل من [2] كونه عمدة وفضلة ومضافا إليه [3] .

والقولُ الأول أولى من جهة الاحتياج إلى [ما يتفاهم به ، والثاني أطرد منه وأولى من جهة عدم الاحتياج إلى [4]] الاعتذار ، والقولان على هذا متقاربان إلا أن سيبويه يظهر منه اعتماده على أطردهما ولعله اعتمده [5] وإن كان الآخر هو الذي يحتاج إلى التفاهم به من جهة تضمن هذا القول الأطرد [6] لذلك القول الآخر الذي يحتاج إلى التفاهم به فيكون في ذلك قد جمع الغرضين من إعمال الأطرد [6] ، والذي التفاهم إليه أحوج و [هذا [7]] مقصد عالٍ جداً يشبه مقاصده فأخذ به لما كان النظر الأسَدُّ ناصره وعاضده .

وقوله : والبناء مثل الإعراب في اللفظ وضده في المعنى [8] .

---

(١) جـ : وبغير .

(٢) ب : في .

(٣) قال الرضي : « وجعل الرفع الذي هو أقوى الحركات للعمد .... وجعل النصب للفضلات .... ثم أريد أن يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر .... إلى آخره » ، شرح الكافية ٢٠/١ .

(٤) ساقط من : جـ .

(٥) قال سيبويه : « والجر يكون في كل اسم مضاف إليه » ، الكتاب ٢٠٩/١ ، وهذا القول يصلح للقولين معاً ، ولم أجد في كتابه نصاً صريحاً يجمع فيه أياً من القولين ... ولعل الشلوبين وقف على قول سيبويه في نسخة أخرى .

(٦) أ : الاطراد .

(٧) طمست في : ب .

(٨) الجزولية : ٢ب .

هذا الكلام يحتمل وجهين أحدهما : أن يريد به ما بينه بعد بقوله : والفرق بينهما انتقال الإعراب ولزوم البناء واحتاج إلى هذا البيان لما لم يفصح [1] قوله : وضده في المعنى بالمراد .

والثاني : أن يريد بمضادته إياه في المعنى أن الإعراب فائدته في الأصل الدلالة على المعنى الذي يحدث بالعامل ، والبناء لا يدل في الأصل على معنى [2] ، فيكون معنى قوله : وضده في المعنى وضده في الدلالة على المعنى ، لأن الإعراب دل على المعنى في الأصل والبناء ليس [في الأصل [3]] دالا على المعنى على حسب ما ذكرناه .

وقوله : والفرق [4] بينهما : انتقال الإعراب ولزوم البناء [5] .

على هذا معناه والفرق بينهما من جهة اللفظ . إذ كان قوله وضده في المعنى متضمنا الفرق بينهما من جهة المعنى حيث كان / ٢٢ب الإعراب [6] دالا على معنى والبناء غير دال عليه .

وقوله : وأصل الإعراب للأسماء لأنها [لا [7]] تتغير صيغها لتغير المعاني عليها وليس كذلك الأفعال . لأنها تتغير صيغها لتغير المعاني عليها [8] .

قال بعض الناس [9] : هذه العلة معترضة ، فإن الأسماء أيضاً تتغير صيغها لتغير

---

(١) ب : يصح .

(٢) لأن البناء لا يختلف باختلاف العوامل قال الفارسي : « البناء خلاف الإعراب ، وهو أن لا يختلف الآخر باختلاف العامل » ، الإيضاح ١٥ ، وانظر : اللمع ٩٢ ، التبصرة والتذكرة ١/٧٦ ، كشف المشكل ١/٢٢٨ .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) جـ : الفرق .

(٥) الجزولية ٢ب .

(٦) أ : المعنى .

(٧) ساقط من : ب .

(٨) الجزولية ٢ب .

(٩) هذا القول قال به الشلوبين في الشرح الصغير ٢٢ ، ونسبه له اللورقي : المباحث الكاملية ١/٣٥ . وقال به الأبذي : شرح الجزولية ١/٦٧ .

المعاني عليها ، ألا ترى أن قولنا : زَيْدٌ يدل على معنى ، وزُيَيد يدل على [١] / معنى آخر ، وزَيْود على آخر ، فكما تتغير صيغ الأفعال لتغير المعاني عليها تتغير أيضاً صيغ الأسماء لتغير المعاني عليها .

ويعترض هذا الكلام أيضاً بأن الإعراب إنما يجيء للمعاني التي تطرأ بالتركيب لا لغيره من معاني الكلم في أنفسها ، فلا معنى لذكر تغير صيغ الأفعال لتغير المعاني عليها إذا لم تكن تلك المعاني معاني الإعراب [٢] وإنما ينبغي أن يذكر هنا المعاني التي جيء بالإعراب لها [لا غيرها [٣]] ، وإنما الصواب أن يقول : لأن الأسماء يطرأ عليها مع التركيب معان لولا الإعراب لم تتبين فجيء [٤] بالإعراب من أجلها في الأصل ثم حمل على ذلك ما تبينت فيه المعاني الطارئة مع التركيب ، وكل واحد من الضربين مشروط فيه ألا يشبه الحرف فأما الأفعال فليست كالأسماء في ذلك ، لأن كل معنى يطرأ عليها مع التركيب كالاستفهام والنفي والأمر والتحضيض ، فمعه ما يبينه [٥] فلم يحتج مع ذلك إلى الإعراب [٦] .

وقوله : وأصل البناء للأفعال لأنها تتغير صيغها لتغير المعاني عليها [٧] .

ليس بشيء ، والصواب : لأن المعاني التي تتغير عليها معها ما يبينها ، وأما المعاني التي تتغير صيغها لتغيرها [٨] فليست موجبة للإعراب ، لأنها لم يحدثها التركيب ، والإعراب إنما توجبه المعاني التي أحدثها التركيب .

---

(١) انتهت ص ١٥ ، ١٦ من : ب .

(٢) وهذا الاعتراض أيضا قال ابن الشلوبين في الشرح الصغير ٢٢ ، وتبعه له اللورقي في المباحث الكاملة ١/٣٥ – ٣٦ .

(٣) تكملة من : جـ .

(٤) أ : فجيء .

(٥) قال العكبري : « أما إعراب الفعل فلا يتوقف عليه فهم المعنى ، بل المعنى يدرك بالقرائن المختصة به » ، التبيين ١٥٤ .

(٦) انظر : الشرح الصغير ٢٢ ، المباحث الكاملة ١/٣٦ .

(٧) الجزولية ٢ب - ٣أ .

(٨) المعاني هنا هي الأزمنة : شرح الجزولية ١/٦٧ .

أقول : قد يمكن أن يكون مراد المؤلف وأصل الإعراب /٢٣أ للأسماء ، لأنه [لا [١]] يلزم فيها تغير صيغها لتغير المعاني عليها ، بل قد يكون فيها معان تتغير عليها كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، ولا تتغير صيغها لها فيحتاج إلى الإعراب فيها لبيان تلك المعاني ، وليس كذلك الأفعال لأن كل معنى يتغير على الفعل فله صيغة تبينه ، ولا يريد بالصيغة البنية خاصة بل كل ما يبن المعنى عنده [٢] ، فكأنه صيغة صيغت له ، وبيان تلك المعاني تكون بالصيغ وبالحروف ، فقلت [٣] الصيغ في ذلك إذا [٤] كانت الحروف كأنها صيغ [له [٥]] اتساعا [٦] وتجاوزاً ، فإذا كان مراد المؤلف هذا الذي ذكرناه آخراً لم يلزمه شيء من الاعتراضين المتقدمين [٧] .

وكان تعليله لإعراب الأسماء في معنى تعليل المعترض بعينه إلا أن لفظه على هذا يكون بعيداً من المعنى الذي أراد جداً ، لأنه إنما ذكر تغير الصيغ لتغير المعاني فتجاوَزَ [٨] وتسامَحَ ، وكان أحسن من ذلك أن يقول وأصل الإعراب للأسماء لأن

---

(١) تكملة من : جـ .

(٢) بعض شراح الجزولية قصر المعنى على الزمان فقط وهو ما تفيده الصيغة وحدها ، ورد ذلك العطار من جهتين :

١ - أنها معان مفردة في الصيغة كما أن في الأسماء معان مفردة من مثل زُيَيْد زُيُود .

٢ - أن المعاني المفردة لا تشاكل المعاني المتقدمة في الأسماء والتي أحدثها التركيب فأدى ذلك إلى اختلاف العلة .

انظر : المشكاة والنبراس ٢٣/١ (ف) .

(٣) أ : ويقلب .

(٤) أ : اذ .

(٥) تكملة من : جـ .

(٦) جـ : تسامحا .

(٧) هما :

(أ) أن الأسماء تتغير بتغير المعاني كزيد وزيود .

(ب) أن الإعراب إنما يأتي للمعاني الطارئة بالتركيب ، فلا معنى لذكر تغير صيغ الأفعال لأنها ليست للمعاني الطارئة : انظر ما سبق ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

(٨) جـ : فتجوز .

الإعراب جيء به لبيان معانٍ هي الفاعلية والمفعولية والإضافة ، وتلك المعاني لا تكون إلا في الأسماء ، فلا ينبغي أن يكون الإعراب في الأصل [إلا [1]] للأسماء ، لأن تلك المعاني لا تكون إلا في الأسماء ، فإن دخل في غيرها فإنما يدخل على التشبيه ولم يشبه من غير الأسماء بالأسماء في دخول الإعراب فيها ، إلا بعض الأفعال وهو الأفعال المضارعة [2] .

فإن قلت : فهذا يقتضي أن الأفعال ليس فيها معانٍ يحتاج معها إلى بيانها بالإعراب ، وكيف هذا ونحن نجد فيها معاني تحتاج إلى الإعراب في بيانها ، وذلك كمعاني الرفع والنصب والجزم في : ما تأتينا فتحدثنا ، وفي : لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبن وما [كان [3]] مثلهما [4] .

قلنا : هذا اعتراض يعترض به النحويون في قولهم : إن الإعراب في الأفعال ليس لتبيين المعاني ، إنما هو للتشبيه بالاسم [5] .

والجواب /٢٣ب عن هذا الاعتراض ، أنه ليس يلزم المؤلف وحده بل يلزمه من ذلك ما يلزم النحويين القائلين بهذا وهم الجمهور . والانفصال عن هذا الاعتراض الذي يعترض به هنا من يعترض أن يقال : إن أصل النصب في قولك : لا تأكلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللبنَ : لا تأكلِ السَّمَكَ وأَنْ تَشْرَبَ اللبنَ ، ثم أضمرت (أَنْ) وبقي عملها [6] . وأصل الجزم في قولك لا تأكلِ السمكَ وتشربِ اللبن لا تأكلِ السمكَ

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) أتى بهذا اللورقي : المباحث الكاملية ١/٣٥ - ٣٦ .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) هذه هي حجة الكوفيين في أن إعراب المضارع يفرق بين المعاني .

انظر : الإيضاح في علل النحو ٨٠ ، التبيين ١٥٤ ، مسائل خلافية ٨٤ ، شرح الجزولية ٦٥ ، التذييل والتكميل ١/٣٧ب .

(٥) هذه هي حجة البصريين في إعراب الفعل المضارع ، لأنه أشبه الاسم .

انظر : الأصول ٢/١٤٧ ، الإيضاح في علل النحو ٧٧ ، شرح المفصل ٧/٦ ، شرح الجزولية ١/٦٦ ، التذييل والتكميل ١/٣٧ب .

(٦) انظر : في إضمار أن هنا : الكتاب ١/٤٢٥ ، المقتضب ٢/٢٤ ، الأصول ٢/١٥٤ ، المرتجل ٢٠٧ .

ولا تشربَ اللبنَ [١] فأغنى عن إعادة (لا) حرف العطف الذي ينوب مناب العامل [٢] . وأصل الرفع في قولك [٣] : [لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللبنَ [٤]] لا تأكلِ السمكَ وأنت تشربُ اللبن ، لابد من إضمار أنت هنا ، لأن الفعل إذا كان مضارعاً لم يدخل عليه واو الحال [٥] كما لا يدخل على ما يضارعه وهو هنا اسم الفاعل الذي هو حال فاقتضى مجيء الواو أن يجاء معها بأنت ثم أضمرت ، فإذا كان الأمر على هذا فهذه إذن ثلاثة ألفاظ في الأصل ، وهي مختلفة لاختلاف المعاني كل معنى منها له لفظ ينفرد به دون المعنى الآخر ، فتلك الألفاظ إذن مختلفة [٦] على هذه المعاني ومن أجل اختلاف المعاني اختلفت ، فتلك الألفاظ المختلفة هي المعبرة [٧] عن المعاني المختلفة والإعراب . [والإعراب [٨]] من العبارة عن تلك المعاني (فالج بن خلاوة [٩]) فإذا كان الإعراب من تلك المعاني خليا [١٠] عن العبارة عنها لم يكن

---

(١) انظر : في جزم الفعل الثاني هنا : الكتاب ٤٢٥/١ ، المقتضب ٢٤/٢ ، المقتصد ١٠٧٣/٢ .

(٢) هذا معنى قول النحاة : إنها تشرك ما بعدها مع ما قبلها في إعراب ما قبله .

انظر : الإيضاح العضدي ٢٨٥ ، رصف المباني ٤٧٥ .

(٣) جـ : قوله .

(٤) تكملة من : جـ .

(٥) قال ابن جني عن واو الحال : « ولا يقع بعد هذه الواو إلا جملة مركبة من مبتدأ وخبر ، لو قلت : كلمت محمدا وقام أخوه وأنت تريد معنى الحال لم يجز إلا أن تريد معنى قد .... وذلك أن قد تقرب الماضي من الحال حتى تلحقه بحكمه أو تكاد » ، سر صناعة الإعراب ٦٤١/٢ .

أما المضارع المثبت فنص المالقي على قلته انظر : رصف المباني ٤٨٢ ، والصحيح أنه ان اقترن بقد صح مجيء واو الحال معه وإن لم يقترن بها فالصحيح خلوه من الواو « لأن المضارعَ مشابه للاسم فلا تدخل عليه كما لا تدخل على الاسم » ، توضيح المقاصد ١٦٥/٢ ، وانظر : الجنى الداني ١٩٢ - ١٩٣ .

(٦) جـ : تختلف .

(٧) جـ : المغيرة .

(٨) تكملة من : أ .

(٩) مثل يضرب في البراءة من الشيء ، وأصله أن فالج بن خلاوة الأشجعي قيل له يوم الرقم لما قتل أنيسٌ الأسْري : أتنصر أنيسا ؟ قال : إني منه بريء .

انظر : تهذيب اللغة ٨٨/١١ ، الصحاح ٣٣٦/١ ، مجمل اللغة ٧٠٥/٣ ، معجم مقاييس اللغة ٤٤٨/٤ ، جمهرة الأمثال ١٠٢/٢ ، مجمع الأمثال ٤٦/١ ، اللسان ٣٤٧/٢ (فلج) .

(١٠) جـ : خاليا .

للمجيء به في هذه الأفعال معنى ، إنما هو فيها لشبهها بالأسماء لا للعبارة عن تلك المعاني ، وإذا لم يكن للعبارة عن تلك المعاني بان لك بذلك خطأً من قال : إن الإعراب في هذه الأفعال لإبانة المعاني ، كذا تقرر أمر [١] الإعراب في الأصل في هذه الأفعال ، وإذا تقرر أنه كذلك في الأصل في هذه الأفعال فكذلك هو في الفرع الذي هو اللفظ الذي يحذف فيه (أنْ ولَا وأنْتَ) لاستحالة كون الفرع مبينا [٢] /٢٤أ آخر غير الأصل فتبين بذلك أن الإعراب في الفرع غير معبر [٣] عن المعاني كما كان في الأصل غير معبر [٣] عن المعاني ولابد ، وهذا في غاية البيان إن شاء الله .

وقوله : وإنما أعرب منها ما أعرب لمضارعته الاسم ، ومضارعته له من ثلاثة أوجه : الإبهام والتخصيص ودخول لام الابتداء [٤] .

ظاهره أن هذه المضارعة هي الموجبة للإعراب ، وليست اللام بأن توجب إعراب المضارع أولى من أن يكون الإعراب يوجبها ، لأن كل واحد منهما — أعني الإعراب ولام الابتداء — مختص بالأسماء في أصل وضعه ولعله لم يأخذ المضارعة إلا مطلقة ، وكأنه يريد ومضارعته له من ثلاثة أوجه سوى الإعراب ، ولم يرد المضارعة الموجبة للإعراب خاصة دون غيرها .

وقد أخذ بعض الناس على المؤلف والصيمري [٥] ذكرهما اللام في وجوه

---

(١) جـ : كذا تقروا من .

(٢) جـ : منها .

(٣) جـ : مغير .

(٤) الجزولية ٣أ .

(٥) الصيمري (... ...) .

أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق النحوي . سكن مصر مدة وأخذ بها شيئاً من النحو واللغة ، أخذ عن السيرافي والرماني والفارسي ، له كتاب التبصرة عني به المغاربة عناية فائقة ، لم نعرف سنة ميلاده ولا وفاته ، ورجح محقق التبصرة أنه من نحاة القرن الرابع ، ورد على بروكلمان الذي زعم أنه توفي سنة ٥٤١ هـ .

انظر : إنباه الرواة ١٢٣/٢ ، إشارة التعيين ١٦٨ — ١٦٩ ، البلغة ١١٢ ، البغية ٤٩/٢ . مقدمة محقق التبصرة ص٩ وما بعدها .

المضارعة [١] ، ولهما أن يقولا ما قلناه من أنهما يريدان المضارعة مطلقة ، لا المضارعة الموجبة للإعراب . والعجب أن سيبويه قال ما قالاه [٢] ، والرادون لكلامهما لا يردون كلام سيبويه [٣] ، وربما قال بعضهم – إذا قيل له : إن سيبويه فعل ذلك : [ذلك [٤]] الإمام ، وهذا كلام لا يعقل .

وقوله : ويشترك الاسم المتمكن والفعل المضارع في الرفع والنصب وينفرد الاسم المتمكن بالجر ، وينفرد الفعل المضارع بالجزم [٥] .

اعترضه بعض الناس في هذا فقال : قيد الاسم بالمتمكن احترازاً من المبني ، لأنه لا يدخله الرفع ولا النصب ولا الجر أصلاً ، إنما يكون في موضع رفع أو في موضع نصب أو في موضع جر ، لا مرفوعاً ولا منصوباً ولا مجروراً ، وقيد الفعل بالمضارع احترازاً من الماضي وبنية الأمر ، فإن واحداً منهما لا /٢٤ب يدخله رفع ولا نصب أيضاً . قال هذا المعترض : وقد ترك أن يحترز مما هو أحق بالاحتراز من هذا الذي احترز منه ، فإنه معلوم أن الرفع والنصب والجر كل واحد منهما إعراب ، ومعلوم أيضاً أن الإعراب لا يكون إلا في معرب ، ولا يكون في مبني ، فاحترازه من المبني من الأسماء ومن الماضي وبنية الأمر اللذين ليسا مضارعين لا يحتاج إليه ، ولكن الذي يحتاج إليه أعني أن يحترز منه ولابد هو مالم يكن من الفعل المضارع معرباً ، وهو الفعل المضارع الذي اتصل به ما يوجب بناءه وهو نون التوكيد الثقيلة والخفيفة أو نون جماعة النسوة فقد كان ينبغي

---

(١) التبصرة والتذكرة ٧٦/١ .

(٢) قال سيبويه عن المضارع : « وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول : إن عبد الله ليفعل فيوافق قولك لفاعل حتى كأنك قلت : إن زيداً لفاعل فيما تريد من المعنى ، وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم ولا تلحق فعل اللام » الكتاب ٣/١ .

(٣) قال أبو حيان : « واضطرب في هذه اللام قول أبي علي فجعلها في الإغفال وجهاً من وجوه الشبه وبه قال الصيمري .... ثم قال عن الفارسي – ولم يذكرها في الإيضاح » ورد ذلك بقوله : « لأن لام الابتداء خاصة كالإعراب فيمكن أن تكون معلولة بالإعراب لا علة فيه وهذه العلة والتي قبلها – يعني دخول السين وسوف إذا حققتا لا يصح منهما شيء » ، التذييل والتكميل ٣٨/١ب ، وانظر : توضيح المقاصد ٥٥/١ .

(٤) تكملة من : أ .

(٥) الجزولية ٣أ .

له ألا يطلق القول في الفعل المضارع لأن ذلك يوهم أنه معرب كله ، ومنه ولابد غير معرب وهو ما ذكرناه ، فالذي تركه إذن أحق بالذكر مما ذكره .

وكذلك أيضاً نقد عليه هذا الناقد أن ذكر الاسم المتمكن فأحال على التمكن ، وهو لم يتقدم [١] له بيان كما تقدم له بيان ما أحال عليه في المضارع من المضارعة . قال هذا الناقد : فقد كان ذكر هذين اللذين ترك أحق بالذكر مما ذكره .

قال هذا الناقد : والعجب أنه قد ذكر كل واحد من هذين الأمرين اللذين تركهما بعد فذكر المبني من الأفعال المضارعة في ذكره الضمة من علامات الرفع [٢] ، وذكر بيان المتمكن من الأسماء في ذكره الكسرة من علامات الجر [٣] ، قال وذكرهما في هذا الموضع أولى من ذكرهما في الموضعين اللذين ذكرهما فيهما ، لأن هذا الموضع أسبق من ذينك الموضعين فهو أولى بالذكر منهما .

والذي عندي : أن هذا الفصل أعني قوله : ويشترك الاسم المتمكن إلى قوله فالجزم ليس من أصل هذا الموضوع وإنما /٢٥أ هو إلحاق ألحقه فيه من لم يحسن . ولا مشى على طريقة الموضوع ، فإن الفصل كله مذكور في الجمل [٤] وليس فيه فائدة زائدة على ما في الجمل إلا الاحتراز بالتمكن وبالمضارع وهو احتراز لا يحتاج إليه كما ذكر الناقد ، وليس من عادة هذا الموضوع أن يكون فيه مثل هذا ، فواضع هذا الموضوع مبرأ والله أعلم من هذا الفصل وما اعترض عليه به فيه .

إلا أن ما اعترض به هذا المعترض المؤلف من [الاحتراز من [٥]] النونين [٦]

---

(١) أ : يتمكن .

(٢) قال : « الضمة تكون علامة الرفع في الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة إذا سلمت مما يوجب بناءها » ، الجزولية ٥٦ (التيمورية) .

(٣) قال رحمه الله : « الكسرة تكون علامة الخفض في الاسم المتمكن وهو الذي لم يشابه الحرف كالذي .... وتكون منه في الاسم المتمكن الأمكن وهو الذي فيه ألف ولام أو تنوين ظاهر أو أضيف إلى غير متكلم » ، الجزولية ٥٩ (التيمورية) .

(٤) ص ٢ .

(٥) تكملة من : جـ .

(٦) أ : النون .

الخفيفة والثقيلة [١] ونون جماعة النسوة في إعراب الفعل [٢] إنما يلزمه إذا قيد الأفعال بالمضارع كما فعل ، ولو قيد بقوله المعرب فقال : والفعل المعرب لم يلزمه لأن ما فيه هذه النونات الثلاث النون الثقيلة والخفيفة ونون جماعة النسوة من الأفعال ليس معرباً ، فلذلك يلزم هذا الاعتراض المؤلف ، ولا يلزم أبا القاسم ، لأن أبا القاسم لم يقيد الأفعال بشيء في اللفظ وإن كان مقيدا في المعنى بقوله : المعربة [٣] ، فإنه لا يلزم على هذا التقييد الاعتراض بالنونات الثلاث كما قدمنا ، ولزوم هذا الاعتراض لمن ألزمه إنما هو على قول من يقول : إن الفعل المضارع مع هذه النونات الثلاث مبني [٤] ، وهو لعمري قول أكثر النحويين . وإن كان بعضهم [٥] قد قال : إن الفعل مع هذه النونات [الثلاث [٦]] معرب ، إلا أنه منع من ظهور الإعراب فيها مانع سيذكر بعد فكان منعها لظهور الإعراب في الفعل كمنع ياء المتكلم للمعرب من الأسماء ظهور الإعراب فيه ، في قولك : جاء غُلَامِي ، ورأيت غُلَامِي ، ومررت بِغُلَامِي [٧] ، فكما لا يقول أحد في هذا الاسم : إنه مبني كذلك لا ينبغي أن يقال في الفعل المضارع الذي اتصلت به هذه النونات : إنه مبني ، إنما يقال في كل واحد منهما : إنه معرب عرض للإعراب فيه مانع /٢٥ب منع من ظهور الإعراب فيه ، وينبغي أن نبسط كلام هذين الخصمين في هذه المسألة ونذكر حجة كل واحد منهما حتى يتبين أين الحق من قوليهما ؟

---

(١) جـ : الثقيلة والخفيفة .

(٢) جـ : الأفعال .

(٣) يظهر أن الشلوبين يريد قول الزجاجي : « وإعراب الأفعال ... إلى آخره » الجمل ٢ .

(٤) انظر : المقتضب ١٩/٢ ، الأصول ١٩٩/٢ ، الجمل ٣٥٦ ، اللمع ٢٧٢ ، المفصل ٢٤٤ ، الأمالي الشجرية ١٩٨/٢ .

(٥) خالف في بناء المضارع مع نوني التوكيد الزجاج والسيرافي . انظر : معاني القرآن وإعرابه ٨٦/١ ، الغرة ٢١٣/٢ب .

وفي بنائه مع نون النسوة الأخفش وابن درستويه والسهيلي وابن طلحة . انظر : رصف المباني ٣٩٨ ، نتائج الفكر ١١٠ ، البحر المحيط ٢٣٥/٢ - ٢٣٦ ، التذييل والتكميل ٣٩/١ب .

(٦) تكملة من : جـ .

(٧) قال السهيلي : « وأما فعل جماعة النساء فكذلك أيضاً إعرابه مقدر قبل علامة الإضمار كما هو مقدر قبل الياء في غلامي » ، نتائج الفكر ١١٠ .

ولنفرد الكلام أولا بالفعل المضارع الذي اتصلت به نون جماعة النسوة ، وبعد ذلك نحمل عليه النونين الثقيلة والخفيفة ، إذ ذاك أحسن في الإيراد من خلطهما على ما يتبين إن شاء الله .

فنقول : احتج من قال : إن الفعل المضارع إذا اتصلت به نون جماعة النسوة معرب لا مبني بأن قال : إن علة الإعراب في المضارع من الاشتراك في أصل الوضع ، والاختصاص [١] الطارئ بالحرف اللاحق موجودة في الأفعال التي اتصلت بها هذه النون ، فينبغي أن تكون معربة كسائر الأفعال المضارعة [٢] إذ ينبغي أن يوجد المعلول حيث وجدت العلة ولابد ، وقال : فأما كون الفعل لم يظهر فيه الإعراب مع هذه النون فعلته تشبيه الفعل المضارع الذي اتصلت به نون جماعة النسوة بالفعل الماضي الذي اتصلت به نون جماعة النسوة [٣] ، فلما كان الفعل الماضي الذي تتصل به نون جماعة النسوة يسكن منه آخر الفعل وتزول بسبب النون حركة البناء حمل المضارع على الماضي في ذلك ، فسكن آخر الفعل المضارع ، وزالت بسبب النون حركة الإعراب كما زالت بسبب النون حركة البناء ، قال : وليس هذا التشبيه الذي بين الفعل المضارع والماضي هنا عند اتصال النون بهما بأبعد من التشبيه الذي بين الفعل المضارع والاسم الموجب الإعراب للفعل المضارع [٤] إذ التشبيه هناك إنما هو في الاشتراك الذي في أصل الوضع في المضارع الذي أشبه به العموم الذي في أسماء الأجناس في أصل وضعها [٥] ، والاختصاص الطارئ في المضارع /١٢٦أ في الحرف اللاحق

---

(١) أ : اختصاص .

(٢) قال السهيلي محتجا لمذهبه وأنه موافق لأصل « وهو وجود المضارعة الموجبة للإعراب وهو موجود في يفعلن وتفعلن فمتى وجدت الزوائد الأربع وجدت المضارعة ، وإذا وجدت المضارعة وجد الإعراب » ، نتائج الفكر ١١١ .

(٣) انظر : التذييل والتكميل ١/٣٩ب - ٤٠أ .

(٤) قال أبو حيان : « لأن شبه المضارع بالماضي شبه قوي حتى أنه هو ، وشبهه بالاسم ليس كذلك إذ الفعل ليس باسم ، ولاشك أن استحكام حكم المشبه به في المشبه يكون على قدر قوة الشبه » ، التذييل والتكميل ١/٤٠أ .

(٥) قال الصيمري : « والوجه الثالث من مضارعة الفعل الاسم : أن الحرف ينقله من احتمال زمانين --

كالاختصاص الطارئ في أسماء الأجناس بالحرف اللاحق هناك [(١)] ، إذ التشبيه هنا بين شيئين من جنسين والتشبيه هناك أعني بين [الماضي [(٢)]] المتصل به النون والمضارع المتصل به بين شيئين من جنس واحد . والشيئان المشبه بينهما قبل النون ليس بينهما اجتماع في معنى واحد ، والشيئان المشبه بينهما بعد لحاق النون مجتمعان في أن الحدث الذي يدل عليه كل واحد منهما واحد ، قال : فإذا حكم للشبه في الموضع الأبعد حيث يكون الشيئان من جنس واحد ، وغير مجتمعين في المعنى يحمل أحدهما على الآخر في الإعراب ، كان الحكم له في الموضع الأقرب حيث يكون الشيئان من جنس واحد ومجتمعين في المعنى يحمل أحدهما على الآخر في تسكين الآخر المتحرك أولى ولابد ، قال [(٣)] : ويكون هذا الشبه إنما أوجب السكون وعدم ظهور الإعراب في الفعل المضارع ، ولا ينبغي أن يخرج بذلك الفعل المضارع مما وجب له من الإعراب إلى البناء ، كما أوجب أيضاً ما اتصل بغلام وغيره من الأسماء من ياء الإضافة الكسر لآخره ، ولم يخرجه ذلك عن الإعراب إلى البناء لأن هذا عارض عرض له ، كما ذلك [(٤)] عارض عرض للفعل المضارع فيوجب للعارض ما أوجبه ، ولا يوجب ذلك الخروج عما استقر لواحد منهما من الإعراب .

قال هذا القائل : وإن القول بهذا الذي قلناه من أن الفعل المضارع مع هذه النون لم يخرج عن أن يكون معرباً للازم لمن يقول إن كسر آخر ما اتصلت به ياء المتكلم من الأسماء المعربة لم يخرجه عن الإعراب ، وهذا قول قد ذهب إليه بعض

= إلى اختصاص بواحد بعينه ، كما أن الحرف ينقل الاسم من احتمال الجنس إلى اختصاص واحد بعينه تقول : يصلي فيحتمل الحال والاستقبال ، فإذا قلت : سيصلي وسوف يصلي ، اختص بالمستقبل دون الحال كما تقول : رجل فيحتمل كل واحد من هذا الجنس ، فإذا قلت : الرجل اختص بواحد بعينه » ، التبصرة والتذكرة ١/٧٧ .

(١) قيل : « ألا ترى أنك تقول « رجل » فيكون مشتركا بين الأشخاص ، فإذا أردت إخلاصه ألحقته الألف واللام فقلت الرجل ، وكذلك قلت « يضرب » فيصلح لزمانين الحال والاستقبال ، فإذا أردت إخلاصه من الاشتراك قلت سيضرب أو سوف يضرب فصار للمستقبل وحده » ، شرح اللمع ١/٨ .

(٢) تكملة من : جـ .

(٣) جـ : معادة .

(٤) جـ : ذاك .

المتقدمين ، إلا أن الذين ذهب إليه قليل منهم ، حكاه أبو بكر بن السراج [١] لكن صاحبنا الأستاذ أبو بكر بن طلحة كان يرى أنه الذي ينبغي أن يذهب إليه لا غيره ، وإن كان أكثر /٢٦ب المتقدمين لم يذهب إليه ، وكان يرى أن مذهب أكثر المتقدمين في ذلك خطأ ، ومذهب الأقل عنده هو الحق [٢] .

وحجة من قال : إن الفعل المضارع إذا اتصلت به تلك النون مبني : أنه لما أوجبت هذه النون ذهاب الإعراب من الفعل وكان أصل الفعل البناء ، ولم يكن للفعل إلا حالان إما الإعراب وإما البناء . وقد ذهب الإعراب ، وليس ثَمّ إلا هو أو البناء والأصل البناء فينبغي أن يرجع إلى أصله من البناء [٣] ، إذ قد ذهب ذلك الأمر الطارئ عليه الذي هو الإعراب قال هؤلاء ، وهذا فرق بين الفعل المضارع الذي تتصل به النون وبين الاسم المعرب الذي اتصلت به ياء المتكلم ، إذ الاسم ليس أصله البناء إنما أصله الإعراب فإذا كان أصله الإعراب فلا ينبغي أن ينقل [٤] عن الأصل ما وجدنا إليه السبيل بوجه ، وقد وجدنا السبيل بأن تقول إن ذهاب الإعراب هنا عارض والعارض لا يعتد به .

قال هؤلاء : ومع ما ذكرناه من الفرق بينهما بأن أصل الفعل البناء ، فإن هنا أمراً آخر يوجب أن يكون هذا الفعل المضارع الذي اتصلت به هذه النون مبنياً ،

---

(١) ابن السراج (... - ٣١٦ هـ) .

أبو بكر محمد بن السري النحوي ، أخذ عن المبرد والزجاج ، وأخذ عنه الزجاجي والفارسي والرماني والسيرافي ، مات شابا رحمه الله .

له من مصنفات : الأصول ، الموجز ، شرح سيبويه ، الاشتقاق وغيرها .

« نزهة الألباء ١٨٦ - ١٨٧ ، إنباه الرواة ٣/١٤٥ - ١٤٩ ، إشارة التعيين ٣١٣ ، البغية ١/١٠٩ - ١١٠ » .

(٢) رأي ابن السراج في : ابن السراج النحوي ٧٧ - ٧٨ . وانظر : الأشباه والنظائر ١/٢٥١ ، وفيه قول ابن طلحة السابق .

(٣) « لأن البناء أصل الفعل ، فأدنى شيء يرده إليه والإعراب فيه خروج عن الأصل » ، التذييل والتكميل ١/٣٩ب .

(٤) جـ : ينتقل .

وهو أن الفعل المضارع الذي اتصلت به هذه النون قد حصل بينه وبين الفعل الماضي الذي اتصلت به النون شبه ، وبينه وبين الاسم الشبه الذي بين كل فعل مضارع وبين الاسم ، والشبه الذي بين الفعل هو الذي ذكرنا من أنه فعل متحرك الآخر في الأصل اتصلت به نون سكنته كما كان الماضي كذلك ، وقد ذكرنا أن هذا الشبه الذي بين هذين الفعلين أقوى من الشبه الذي بينه وبين الاسم على ما تقدم بيانه [١] ، فيما [٢] اجتمع فيه شبهان ، وكان الشبه الواحد الذي هو شبهه بالماضي يوجب البناء والشبه الآخر الذي هو شبهه بالاسم يوجب /٢٧أ الإعراب لم يكن أحدهما أولى بالحكم له من الآخر ، إلا ما كانت له مزية منهما ، والذي له المزية من الشبهين هنا هو الشبه الذي بين الفعلين ولابد ، لأنه الشبه الأقوى [٣] ، ولأنه لو تعارض الشبهان واستويا ولم يكن أحدهما أقوى من الآخر لا نبغي أن يكون الذي يرد الفعل إلى أصله منهما له مزية على الذي لا يرده إلى أصله ، والذي يرده إلى أصله منهما هو الشبه بين الفعلين لأنه يوجب له البناء ، والشبه الآخر إنما يوجب له الإعراب ، والبناء هو الأصل في الفعل ، فكان الحكم الذي يرد إلى الأصل أولى .

قال الحاكم بين الخصمين قد أدلى هذا الآخر بحجة قطعت حجة الأول ، وفرقت بين ما وقع الكلام فيه وبين ما شبه به الأول ، وانضاف إلى ذلك أن الظاهر أن الإعراب في هذا الفعل قد عُدِم ، فمن ادعى أن فيه إعراباً يلزمه الدليل لو لم يكن إلا هذا وحده ، فما ظنك به إذا انضاف إليه تقوية [٤] أحد الشبهين على الآخر ، فخرج من هذا كله أنه لا ينبغي أن يكون العدول عن قول هذا الآخر معه إلا عدولاً عن الحق وخروجاً عن سواء السبيل ولابد .

فإن قال قائل هذا الكلام كلّه إنما هو في اتصال النون التي هي نون جماعة

---

(١) انظر ص : ٢٠٧ .

(٢) جـ : فلما .

(٣) انظر قول أبي حيان ص ٢٦٣ هـ٤ . وأيضا انظر : التذييل والتكميل ٥/١٣٥ .

(٤) جـ : بقوله .

النسوة بالفعل المضارع فما قولكم في النونين الثقيلة والخفيفة ؟ أي ما الذي أوجب ذهاب الإعراب معهما إذ الذي أوجب ذهاب الإعراب مع نون جماعة النسوة الحمل على تسكين آخر الماضي في ضربْن .

فالجواب : إن الذي أوجب ذهاب الإعراب مع النونين [١] الثقيلة والخفيفة أنه لو أعربنا الفعل المضارع معهما وقلنا [٢] مثل : يَضْرِبُنَّ بضم الباء في الواحد ، ولم يَضْرِبِنَّ فيه بكسر الباء لأدى ذلك إلى التباس فعل الواحد بفعل /٢٧ب الجماعة وفعل الواحد بفعل الواحدة [٣] ، فلما كان الحكم لشبه الفعل المضارع بالاسم إعرابا [٤] يؤدي إلى اختلاط المعاني والتباس بعضها ببعض لم يعمل عليه ، وهنا اختلف الخصمان الأوَّلان فقال أحدهما : لم يلتفت إلى الإعراب لفظاً لما أدى من الالتباس وبقي معرباً في التقدير كما كان قومي معرباً في التقدير على عدم الالتفات إلى العارض [٥] .

وقال الآخرون : عندما ذهب الإعراب رجع الفعل إلى أصله من البناء ، وقد كان في أصله غير معرب [٦] ، فانبغى أن يكون الآن غير معرب كما كان ذلك فيما اتصلت به نون جماعة النسوة ، فوجب أن يكون مبنيا ، لأنه يشبهه في أنَّ فعل مضارع اتصلت به النون ، وأوجبت النون ذهاب الإعراب في اللفظ كما كان ذلك فعلا مضارعاً اتصلت به النون وأوجبت ذهاب الإعراب في اللفظ ، فتصور بذلك هنا من القول ما تصور من القول فيما إتصلت به نون جماعة النسوة إلا أنه يتصور هنا للقائلين بأن

---

(١) أ : النون .

(٢) أ : قلنا .

(٣) قال الصيمري : « .... فلم يكن بد من الحركة ، لالتقاء الساكنين وكان الفتح أولى ، لأنهم لو ضموا لالتبس فعل الواحد بفعل الجماعة إذا قلت لا تضربُنّ في الجماعة ، ولو كسرْته لالتبس بفعل المؤنث إذا قلت : اضربِنّ » التبصرة والتذكرة ٤٢٧/١ .

(٤) جـ : إعراب .

(٥) انظر : احتجاج السهيلي لإعراب المضارع مع نون النسوة : نتائج الفكرة ١١٠ - ١١١ ، والتذييل والتكميل ٣٩/١ب .

(٦) انظر : التذييل والتكميل ٣٩/١ب .

الفعل غير معرب أعني عند اتصاله بالنونين الثقيلة والخفيفة قولان : أحدهما : أن هذه الفتحة فتحة كفتحة تركيب الحرف مع الاسم في طلحة وقائمة وقاعدة ، وأنه لما ذهب الإعراب من هذا الفعل لما ذكرناه وتركب [1] الفعل مع الحرف الذي لحق به آخراً وأشبه بذلك ما اتصل به هاء التأنيث [فتح فيه الموضع الذي كان منه موضع الإعراب قبل لحاق النون كما فتح آخر ما اتصل به تاء التأنيث [2]] عند تركيبه مع التأنيث وبهذا القول قال الفارسي [3] .

والثاني : أنه لما ذهب الإعراب من هذا الفعل لما ذكرناه ، وكان أصل الفعل البناء ، وأصل البناء السكون بني هذا الفعل على السكون ثم التقي /٢٨أ سكونه وسكون [4] هذين النونين فوجب التحريك لالتقائهما ، وقد كان ينبغي أن يكون التحريك بالكسر ، إلا أنه يؤدي إلى التباس فعل الواحد المخاطب بالواحدة المخاطبة ، فعدل عنه ، وتحريكه بالضم يؤدي إلى التباسه أيضاً بفعل جماعة المذكرين وليس للحرف إلا أربعة أحوال : السكون والكسر والفتح والضم ، وقد تعذرت الثلاثة ، فتعين [5] الفتح لالتقاء الساكنين كما يفتح لالتقاء الساكنين في : انْطَلَقَ في من سكن اللام من (انْطَلْق ، وفي أَيْنَ وإنَّ ولَيْتَ وسوف) وما أشبه ذلك فهذه الفتحة على هذا [القول [6]] فتحة التقاء الساكنين [7] ، وعلى القول الأول فتحة تركيب ، وكل واحد من هذين القولين قد اندرجت حجته عند ذكره : إلا أن أولاهما قول من قال :

---

(١) جـ : تركت .

(٢) تكمله من : أ .

(٣) قال الفارسي : « ألا ترى أن ما ضم من الكلم بعضها إلى بعض لا يخلو من ضروب محصورة وهو أن يضم اسم إلى اسم أو اسم إلى فعل أو حرف إلى اسم أو اسم إلى صوت أو حرف إلى فعل أو صوت إلى صوت أو حرف إلى حرف ، فضم الاسم إلى الاسم نحو خمسة عشر .... والحرف مع الفعل نحو : ليضربن .... » ، الشيرازيات ٥٦أ .

(٤) جـ : سكونه سكون .

(٥) جـ فتعين .

(٦) تكملة من : جـ .

(٧) انظر : التبصرة والتذكرة ٤٢٦/١ – ٤٢٧ ، وفيه : « ثم ردوا الفعل إلى أصله في البناء ، ثم فتحوه لالتقاء الساكنين » .

إنها فتحة تركيب ؛ لأنها لو كانت فتحة التقاء الساكنين لوجب أن لا ترجع الواو والياء في قولَنّ وبيعَنّ وخافَنّ وما أشبه ذلك [١]، كما لم ترجع في – رَمَتا وبَغَتا – وما أشبه ذلك ، وما الفرق بينهما إلا أن الكلمتين المتركبتين لما تركبتا وصارتا كالكلمة الواحدة صارتا بذلك كأنهما لم يكونا مفترقتين قط ، ولا كانت فتحة التركيب قط أصلها السكون ، فلم تكن بذلك عارضة فلذلك رجع معها حرف المد واللين في قولَنَّ وبيعَنَّ ولم ترجع في رمتا وبغتا لأنه لا تركيب هناك ومما يدل على أن الفعل المضارع إذا اتصلت به نون جماعة النسوة مبني لا معرب بحركات مقدرة في آخر الفعل أنا وجدنا العرب حين جاءت إلى الفعل المضارع الذي اتصل به ضمير التثنية أو ضمير جماعة نحو يضربان ويضربون جعلت الإعراب بالنون وقد كان يمكنها أن تجعل الإعراب مقدرا في الباء إلا أنها فرت /٢٨ب من ذلك ، لأن الضمير عندها شديد الاتصال بالفعل ، حتى كأنه بعض حروفه بدليل تسكينهم الباء من ضربت لئلا تتوالى أربع [٢] متحركات في كلمة واحدة [٣]، فلو جعلت الإعراب مقدراً في الباء لجاء الإعراب في وسط الكلمة فلم يمكن لذلك تقدير الإعراب في الباء ، ولا أيضاً أمكن تقدير الإعراب في الألف والواو لئلا يؤدي إلى حذف الفاعل لأن حرف العلة في الفعل إذا قدر فيه الإعراب ودخل الجازم حذف في الجزم فلما تعذر الإعراب بالحركة جلبت النون وجعلتها حرف إعراب [٤]،

---

(١) انظر : الغرة ٢/٢١٣ب – ٢١٤أ . واستشهد على ذلك بقول عمر بن أبي ربيعة :

وقُمَيْرٍ بَدَا ابْنُ خَمْسٍ وعِشْرِيـ ... ـــنَ لَهُ قَالَتِ الفَتَاتَانِ قُومَا

وقول الآخر :

فَلَا تَقْبَلَنْ ضَيْمًا مَخَافَةَ مِيتَةٍ ... ومُوتَنْ بِهَا حُرًّا وَجِلْدُكِ أَمْلَسُ

فرد عين قم ومت .

وانظر أيضا : التذييل والتكميل ٥/٣٦أ .

(٢) جـ : أربعة .

(٣) قال سيبويه : « كرهوا أن يتوالى في كلامهم في كلمة واحدة أربع متحركات أو خمس ليس فيهن ساكن » . الكتاب ٢/٢٩٧ ، وانظر : الأصول ١/٤٩ – ٥٠ ، الإيضاح في علل النحو ٧٥ ، وشرح المقدمة المحسبة ١/١٤٤ » .

(٤) انظر : الكتاب ١/٥ .

فكذلك الفعل المضارع الذي يتصل به نون جماعة النسوة . لو قدرنا الإعراب في الباء من يضربن لجاء الإعراب كأنه في وسط الكلمة لأن هذه النون شديدة الاتصال بالفعل بدليل تسكينهم لام الكلمة في الماضي مخافة أن تتوالى أربع متحركات نحو : ما تقدم فلو كان هذا عند العرب معرباً لجلبت [له [1]] حرف إعراب كما فعلت فيما تقدم من ضربا وضربوا مما يؤكد [2] كون هذا الفعل المضارع الذي اتصلت به هذه النون مبنياً أنه إنما بني الفعل المضارع إذا دخلت عليه النون الشديدة أو الخفيفة ، لأنه صار يختص بالحرف من آخره والاسم إذا اختص بالحرف إنما يختص [به [3]] من أوله فقارق الأسماء فرجع إلى أصله من البناء [4] .

وقوله : وانفراد الاسم المتمكن بالجرّ لكون عامله لا يفيد معنى إلا فيه [5] .

هذا إنما يتم إذا بني على أن عامل الجر لا يكون إلا شيئاً غير مفيد معنى إلا في الاسم ، وإلا فقد ينتقل السؤال إلى عامل الجر : لِمَ كان كذلك ولم يكن شيئاً يفيد معنى في الاسم والفعل كعامل الرفع وعامل النصب ؟ فلا يوجد له /٢٩أ جواب إلا أن اللغة جاءت بذلك ، فإذا كان الأمر كذلك فلا معنى لتعليل امتناع الجر أولا بما علله به إذ كان ذلك يجر إلى مالا جواب له ، فانبغى أن يلحق الجر لذلك بما لا جواب له أيضا [6] :-

---

(١) تكملة من : جـ .

(٢) جـ : يؤيد .

(٣) تكملة من : أ .

(٤) انظر : التذييل والتكميل ٥/٣٦أ .

(٥) الجزولية ٣أ .

(٦) القائل : هو محمود الوراق (... - ٢٢٥ هـ) .

محمود بن حسن الوراق شاعر عباسي ، أكثر شعره في الأمثال والحكم والمواعظ والزهد ، أخذ عنه أبو بكر بن أبي الدنيا ، وأبو العباس بن مسروق وغيرهما . وهو بعد عصر الاحتجاج فلا يستشهد بشعره .

« طبقات الشعراء لابن المعتز ٣٦٦ - ٣٦٧ ، تاريخ بغداد ٨٧/١٣ - ٨٩ ، فوات الوفيات ٧٩/٤ - ٨١ » .

رَأى الأَمْرَ يُفْضِي إلى آخِرٍ ... فَصَيَّــــرَ آخِــــرَهُ أَوَّلا (١)

وإنما انبغى أن يلحق به لقلة الحاصل في الجواب بما أجاب أولا به ، اللهم إلا أن [لا (٢)] يكون ذلك على وجه التعليل لامتناع الجر في الأسماء ولكن على وجه التوكيد ، لأنه لا يكون الجر إلا في الأسماء ويكون معنى ذلك أن الجر لا يكون إلا في الأسماء ولا يمكن تصوره في غيرها ، وذلك أن الجر إنما هو حكم في الآخر من كسر أو فتح أو تعاقب ياء مع غيرها بعوامل معلومة ، وتلك العوامل لا يصح وجودها إلا في الأسماء فلا يصح [أن يكون (٢)] مالا يوجد إلا بوجودها وهو الجر إلا في الأسماء ، وذلك أنه ليس كل كسر يكون في الآخر ، ولا كل فتح ، ولا كل ياء تعاقب غيرها يكون جراً ، ولو كان كل شيء من ذلك يكون في الآخر يكون جراً من غير نظر إلى العوامل لكان قولهم إن الجر لا يكون إلا في الأسماء غير صادق ، فإنه كان الجر يكون على ذلك في الأفعال في (٣) نحو قولهم : لم يَضْرِبِ الرجل ، فدل وجود ذلك في الأفعال على أنه ليس الجر كل كسر يكون في آخر الكلمة ، لكن الجرّ [الكسر (٤)] الذي يكون في آخر (٥) الكلمة [بعوامله المعلومة (٦)] خاصة .

وقوله : ويفهم منه انفراد الفعل بالجزم (٧) .

---

(١) من البحر المتقارب من قصيدة مطلعها :

يُمَثِّلُ ذُو الحَــــزْمِ في نَفْسِهِ ... مَصَائِبَــــهُ قَبْــلَ أنْ تَنْــــزِلا

وروى : رأى الهم ....

وأورده الشلوبين متمثلا به لا مستشهدا على قاعدة .

• الخصائص ١/٢٠٩ ، ٢/٣١ ، ١٧٠ ، طبقات الشعراء لابن المعتز ٣٦٧ ، العقد الفريد ٢/١٠٠ ، نتائج الفكر ٩٨ ، المباحث الكاملية ١/٤٠ ، الأشباه والنظائر ٢/٢٧٠ .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) بياض في : أ .

(٤) تكملة من : جـ .

(٥) جـ : معادة .

(٦) تكملة من : أ .

(٧) الجزولية ١٣أ .

هذا أيضاً مثل تعليل انفراد الاسم المتمكن بالجر فيما ذكر فيه ، والاعتراض عليه كالاعتراض عليه ، والانفصال عن الاعتراض هنا كالانفصال عن الاعتراض هناك .

[التنوين]

وقوله : التنوين نون ساكنة (١) .

يريد بقوله : ساكنة ، ساكنة في الأصل وإلا فقد تتحرك لالتقاء الساكنين (٢) /٢٩ب .

وقوله : زائدة (١) .

يريد لأنها تسقط من الاسم إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضفته أو وقفت عليه (٣) .

وقوله : تلحق الاسم بعد كماله (١) .

فصل بينه وبين نون منطلق ونحوه ، لأن هذه أيضا نون ساكنة زائدة ، ولكنها لا تلحق الاسم بعد كماله .

وقوله : تفصله مما بعده (١) .

أي يؤذن ثباتها في الاسم بأنه ليس مع ما بعده بمنزلة كلمة واحدة ، ولذلك يجوز في قولك : جاءني غلامٌ لزيد يوم الجمعة : جاءني غلام يوم الجمعة لزيد ، ولا يجوز في قولك : جاءني غلامُ زيد يوم الجمعة ، جاءني غلامُ يوم الجمعة زيد إلا في الضرورة (٤) .

---

(١) الجزولية ٣أ .

(٢) كقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ ، [الصمد ١ - ٢] .

(٣) انظر : شرح المقدمة المحسبة ١٨٧/١ ، كشف المشكل ٢٠٤/٢ .

(٤) كقول أبي حية النميري :

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً يهوديٍّ يقاربُ أو يُزيلُ

انظر : الكتاب ٩٠/١ - ٩١ .

وقوله : وفائدته الدلالة على ما هو أصل في نفسه [١] .

يعني أن التنوين إنما زيد في الاسم لما ذكر أي ليدل على أنه أصل في الألفاظ المفردة لا فرع كالفعل والحرف ، وذلك أن الألفاظ المفردة على ضربين : أصل وفرع ، فالأصل منها هو الاسم ، والفعل والحرف فرعان فجعل التنوين في الاسم دون الفعل والحرف ليدل على أنه أصل في الألفاظ المفردة للفعل والحرف وإنما قلنا : إن الاسم أصل والفعل والحرف فرعان لأن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم [أصلا [٢]] ، وقد يوجد كلام مفيد كثيراً لا يكون فيه فعل ولا حرف [٣] ، فدل ذلك على أصالة الاسم في الكلام ، وفرعية الفعل والحرف فيه . وأيضا فإن الاسم يخبر به ويخبر عنه ، والفعل لا يكون إلا مخبرا به والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه [٤] فلما كان الاسم من الثلاثة هو الذي يخبر به ويخبر عنه دون الفعل والحرف دل ذلك على أنه أصل في الكلام دونهما .

فإن قيل : فقد نجد كثيراً من الأسماء لا يدخله تنوين كالأسماء /٣٠أ المبنية وكالأسماء التي لا تنصرف [٥] فلو كان دخول التنوين في الأسماء لما ذكرتم من أصالتها لدخل التنوين في هذين النوعين من الأسماء .

فالجواب : أن التنوين إنما فائدته كما قال المؤلف أن الاسم أصل باق على أصالته ، والاسم المبني ليس باقياً على أصالته ، لأنه لم يبن حتى أشبه الحرف ، ولذلك قال بعد هذا : « وكل اسم عرض فيه شبه الحرف فعلامته عدم الإعراب والتنوين » [٦] ، وفي بعض النسخ : « فعلامته عدم الإعراب ، والتنوين تابع

---

(١) الجزولية ٣أ .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) قال سيبويه : « ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم وإلا لم يكن كلاما ، والاسم قد يستغني عن الفعل تقول : الله إلهنا وعبد الله أخونا » ، الكتاب ٦/١ .

(٤) انظر : الأصول ٣٧/١ ، الإيضاح العضدي ٦ - ٧ .

(٥) الأسماء الممنوعة من الصرف والمبنية لا يدخلها تنوين . انظر : المقتضب ٣٠٩/٣ .

وهذا التنوين هو تنوين التمكين ، لأن المبنيات يدخلها تنوين التنكير . انظر . شرح المفصل ٢٩/٩ - ٣٠ .

(٦) الجزولية ٣ب .

للإعراب »(١)، وإذا عدم المتبوع عدم التابع ولابد . وكذلك الاسم غير المنصرف لأنه لم يمنع التنوين والخفض حتى أشبه الفعل (٢)، فلما أشبه كل واحد منهما الحرف والفعل ألحق بذلك الذي أشبهه فلم يبق على أصالته بذلك الإلحاق .

والتنوين إنما هو للدلالة على ما هو أصل من الألفاظ المفردة باق على أصالته (٣)، والمبني وغير المنصرف لم يبق واحد منهما على أصالته ، لأنه ألحق بما شبه به ، فلم يقدح إذن هذا الاعتراض الذي اعترضت به هذين النوعين من الأسماء فيما قلناه من أن التنوين إنما هو للدلالة على أصالة اللفظ المفرد ، وهذا الذي قاله هذا المؤلف في علة اختصاص التنوين بالأسماء (٤) دون الأفعال والحروف إنما هو تعليل لاختصاص التنوين الذي هو تنوين التمكن بالأسماء ، وتنوين التمكن يعني به التنوين الدال على أصالة اللفظ المفرد .

فيقول هذا القائل : إنما كان يكون هذا علة لاختصاص التنوين بالأسماء لو لم يكن في الكلام إلا تنوين التمكن خاصة ، وأما وثَمَّ تنوينات أخر وهي :

تنوين التنكير : في نحو جاءني سيبويهٍ وسيبويهٍ آخر (٥)، وتنوين العوض /٣٠ب في قولهم : فعلت ذلك حينئذٍ ، لأن المعنى حين إذ كان ما لم تعلم (٦)، فحذف المضاف إليه الذي هو الجملة وعُوِّضَ فيه التنوين ، وتنوين المعادلة : وهو التنوين المعادل للنون التي (٧) في جمع السلامة في المذكر من جمع المؤنث (٨) نحو :

---

(١) ليس في نسخ الجزولية التي وقفت عليها .

(٢) انظر : الكتاب ٦/١ ، المقتضب ٣٠٩/٣ ، الأصول ٧٩/٢ .

(٣) قال سيبويه : « فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم » . الكتاب ٧/١ .

(٤) إذ قال : « التنوين نون ساكنة زائدة تلحق الاسم .... » ، الجزولية ٣أ .

(٥) انظر : الكتاب ٥٣/٢ ، المقتضب ١٨١/٣ ، الإيضاح في علل النحو ٩٩ ، شرح المقدمة المحسبة ١٨٥/١ .

(٦) قال ابن الخشاب : « تنوين يدخل عوضاً من جملة محذوفة كان الأصل أن تذكر ، وذلك في نحو إذٍ ، إذا قلت : حينئذٍ ويومئذٍ ... والأصل أن تقول : كان كذا يوم إذ كان كذا ، ثم تحذف الجملة المضاف إليها (إذ) علماً بها » المرتجل ٩ ، وانظر : البسيط ٢٣/١ .

(٧) جـ : الذي .

(٨) انظر : الكتاب ١٨/٢ ، المقتضب ٣٣١/٣ ، شرح المقدمة المحسبة ١٨٩/١ .

هندات [١] ، وليس هذا النوع تنوين تمكن لأن العلتين لا تؤثران فيه ، ألا ترى أنك إذا سميت به لم يسقط تنوينه [٢] ، فلو كان تنوين التمكن لسقط إذا سمي به ، وذلك لا يكون كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُم مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾ [٣] وكقول عبدة [٤] :

تَنَوَّرْتُها مِنْ أَذْرِعَاتٍ وأَهْلُهَا ... بِيَثْرِبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِ [٥]

وتنوين الترنم : وهو الذي يكون في القوافي في موضع بحروف الإطلاق [٦] نحو

---

(١) أ : الهندات .

(٢) قال سيبويه : « وصار التنوين بمنزلة النون ألا ترى إلى عرفات مصروفة في كتاب الله عز وجل وهي معرفة الدليل على ذلك قول العرب : هذه عرفاتٌ مباركاً فيها .... » الكتاب ١٨/٢ ، وانظر : المرتجل ١٠ .

(٣) ﴿ ... فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ ﴾ [البقرة ١٩٨] .

(٤) عبدة (؟ - ؟) .

هو عبدة بن الطبيب والطبيب اسمه يزيد بن عمرو بن وعلة بن أنس ، من الشعراء المخضرمين ، أدرك الإسلام وأسلم ، وجاهد في جيش النعمان بن مقرن وشهد مع المثنى بن حارثة قتال هرمز سنة ١٣ هـ .

« الشعر والشعراء ٢٧٣ ، الأغاني ١٦٣/١٨ - ١٦٤ ، سمط اللآلي ٦٩/١ - ٧٠ ، الإصابة ٢٥٨/٧ - ٢٥٩ » .

ونسبة البيت له وهم ، والصحيح أن قائله امرؤ القيس .

(٥) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

أَلا عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي ... وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي العُصُرِ الخَالِي

أذرعات : مدينة بالبلقاء في أطراف الشام ، ويثرب : اسم من أسماء المدينة المنورة ألغاه الإسلام واستبدله بطيبة .

الشاهد فيه : عدم سقوط تنوين أذرعات مع التسمية بها دل على أنه ليس تنوين تمكن ، لأن تنوين التمكن يسقط مع علتي منع الصرف ، ولم يسقط هنا مع العلمية والتأنيث ، وروى جرا بالكسرة مع حذف التنوين وبفتح التاء ، وذهب بعض النحويين إلى أن تنوينه تنوين صرف . انظر : شرح الكافية ١٤/١ .

ديوان امرئ القيس : ٣١ ، الكتاب ١٨/٢ ، المقتضب ٣٣٣/٣ ، ٣٨/٤ ، الأصول ١٠٦/٢ ، سر صناعة الإعراب ٤٩٧/٢ ، شرح أبيات سيبويه ٢١٩/٢ ، شرح المفصل ٤٧/١ ، ٣٤/٩ ، معجم البلدان ١٣٠/١ ، ١٣١ ، ٤٣٠/٥ - ٤٣١ ، فيه الحديث عن يثرب وتسميتها ، شرح الكافية ١٤/١ ، تعليق الفرائد ١٤٠/١ ، الخزانة ٥٦/١ ، ٦٩ .

(٦) انظر : الكتاب ٢٩٨/٢ ، الأصول ٣٨٤/٢ ، شرح المقدمة المحسبة ١٨٨ ، المرتجل ١١ .

قوله [١] :-

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِن [٢] .....

فيمن أنشده منونا .

والتنوين الغالي : وهو التنوين الزائد على التقطيع [٣] نحو قوله [٤] :-

وقاتم الأعماق [٥] خاوي المخترقن [٦] .

---

(١) امرؤ القيس نحو (؟ - ٨٠ ق هـ = ؟ ٥٤٥ م) .

امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمر بن حجر آكل المرار ، من فحول شعراء الجاهلية كنيته أبو وهب ولقبه الملك الضليل وذو القروح ، ديوانه مطبوع .

« طبقات فحول الشعراء ٥١ ، المؤتلف والمختلف ٩ ، الأغاني ٨/٦٠ - ٧٣ » .

(٢) من البحر الطويل وعجزه :-

..... بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

الشاهد فيه بينه الشارح ، ويجوز فيه ومنزلي بالمد بدون تنوين .

الديوان : ٨ ، الكتاب ٢/٢٩٨ ، مجالس ثعلب ١٠٤ ، الأصول ٢/٣٨٥ ، الحجة ١/٥٤ ، سر الصناعة ٢/٥٠١ ، المحتسب ٢/٤٩ ، المنصف ١/٢٢٤ ، الأمالي الشجرية ٢/٣٩ ، الإنصاف ٢/٦٥٦ ، شرح المفصل ٢/١٢٨ ، ٤/١٥ ، ٩/٣٣ ، ٧٨ ، ٨٩ ، ١٠/٢١ ، الجنى الداني ١٢٢ - ١٢٣ ، المغني ١/١٧٤ ، الخزانة ١١/٥ - ٢٥ .

(٣) القوافي ٣٦ ، سر الصناعة ٢/٥٠٢ ، شرح المفصل ٩/٣٤ .

وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترنم . انظر : شرح المفصل ٩/٣٤ ، إذ قال : « والصواب أنه ضرب منه - من تنوين الترنم - ويجمعهما الترنم » .

وأنكره الزجاج والسيرافي . انظر المغني ١/٣٧٨ .

(٤) هو رؤبة (؟ - ١٤٥ هـ) .

ابن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي ، كنيته أبو الجحاف وقيل أبو محمد . اشتهر بالرجز كوالده ، كان مقيماً بالبصرة عالماً باللغة وغريبها وحواشيها ، خرج من البصرة لما نشبت الفتنة بين الحسن بن الحسن والمنصور . وتوفي في البادية .

« الشعر والشعراء ٢٩٧ - ٣٠٠ ، وفيات الأعيان ٢/٣٠٣ - ٣٠٥ ، الخزانة ١/٨٩ - ٩٣ » .

(٥) جـ : الأعناق .

(٦) من الرجز مطلع قصيدة بعده :

مشتبه الأعلام لَمَّاع الخفق =

ومن هذه التنوينات ما لا يكون إلا في الأسماء وهو تنوين التنكير والعوض والمعادلة ، ومنها ما يكون في الأسماء والأفعال [١] ، وهو ما يكون في القوافي من أنواع التنوين ، وهما [التنوينان [٢]] الباقيان فلا يصح قول أبي القاسم : إن الأسماء تنفرد بالتنوين [٣] على الإطلاق ولا تعليل المؤلف لانفرادها بالتنوين [٤] لأن ذلك لا يتوجه إلا في تنوين التمكن منها .

والجواب : عن ذلك أن يقال : إن تنوين التمكن هو الأصل من هذه التنوينات كلها وهو الأكثر في الكلام ، وغيره لم يكثر كثرته ، وكأنه فرع عنه [٥] ، وذلك أن تنوين التنكير إنما أصله تنوين التمكن ، وذلك أن كثيراً من الأسماء ينصرف في التنكير ولا ينصرف في التعريف فلما اختص ذلك بالتنكير تطرقوا منه إلى أن زادوه لمجرد التنكير

= وهي في وصف مفازة ، القاتم من القتمة وهي الغبرة إلى حمرة ، الأعماق جمع عمق وهو ما بعد من أطراف المفاوز ، والخاوي الخالي ، والمخترق مكان الاختراق من الخرق ، وقد استعمل في قطع المفاوز .

الشاهد فيه : تنوين المخترق تنويناً زائداً على التقطيع لتناسي الغالي ، وأنكره بعض النحويين لأنه يكسر الوزن وخرجوا البيت بأن الشاعر كان يزيد (إن) في آخر كل بيت فضعف صوته بالهمزة فتوهم السامع أن النون تنوين .

انظر : الديوان ١٠٤ ، الكتاب ٣٠١/٢ ، الأصول ٣٨٩/٢ ، تهذيب اللغة ٢٩٠/١ ، شرح أبيات سيبويه ٣٥٣/٢ — ٣٥٥ ، الخصائص ٢٦٤/١ ، ٣٢٠/٢ ، سر الصناعة ٤٩٣/٢ ، ٥٠٢ ، المنصف ٣/٢ ، شرح المفصل ٣٤/٩ ، شرح الكافية ١٥/١ ، مغني اللبيب ٣٧٨/١ — ٤٠٠ ، خزانة الأدب ٧٨/١ - ٩٣ .

(١) الأسماء كالشواهد السابقة والأفعال كقول جرير :-

أَقِلِّي اللَّومَ عَاذِلَ والعِتَابا   وقُولِي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابا

فنون أصابن والعتابن . ديوانه ٦٤ .

(٢) تكملة من ؛ جـ .

(٣) الجمل ٢ .

(٤) انظر الجزولية ٣أ وفيها أن فائدة التنوين : « الدلالة على ما هو أصل في نفسه باق على أصالته والفعل والحرف ليسا بأصلين فلا يدخلهما التنوين » .

(٥) إلى قريب من هذا ذهب أبو الحجاج يوسف بن إبراهيم بن معزوز (ت ٦٢٥ هـ) إذ زعم أن التنوينات الأربعة كلها ترجع لتنوين التمكن . وأن التنوين ينقسم إلى قسمين : قسم يكون في الكلام ويسمى تنوين التمكن وآخر يكون في قوافي الشعر .

وتابعه على هذا الشلوبين . خلافاً لما عليه جمهور النحاة . انظر التذييل والتكميل ٥/٠٤ب وما بعدها .

في قولهم : جاءني سيبويه وسيبويه آخر ، كما تطرقوا من (أو) التي للإباحة إلى أن جعلوها بمعنى الواو [١] في قوله [٢] :

وَكَانَ سِيَّانَ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعَماً أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا واغْبَرَّتِ السُّوحُ [٣]

وأما تنوين العوض فكان أصله أيضا تنوين التمكن ، وذلك أن تنوين التمكن تعاقبه الإضافة ، وتكون عوضاً منه في نحو : جاءني غلام زيد فتطرقوا من ذلك إلى أن جعلوه

---

(١) انظر : الخصائص ٣٤٨/١ ، ٤٦٥/٢ ، وينسب إلى الكوفيين . انظر : الإنصاف ٤٧٨/٢ - ٤٨٤ ، البيان ٢٦٩/١ ، ٣٠٨/٢ ، ٤٨٥ ، الأمالي الشجرية ٣١٧/٢ - ٣١٨ ، شرح الجزولية ٦٣٧/٢ ، الجنى الداني ٢٤٦ - ٢٤٧ ، المغني ٦٥/١ .

(٢) أ : قولهم .

القائل هو : أبو ذؤيب : (؟ - ٢٧ هـ) .

خويلد بن خالد بن محرز بن زبيد بن مخزوم الهذلي ، أحد المخضرمين ، أدرك الإسلام وأسلم وكان من الشعراء الفحول ، قدم المدينة حين وفاة الرسول ﷺ فأدرك الصلاة عليه ودفنه .

« الأغاني ٥٦/٦ - ٦١ ، الخزانة ٤٢٢/١ - ٤٢٣ » .

(٣) جـ : السرح .

والبيت من البحر البسيط من قصيدة مطلعها :-

نَامَ الخَلِيُّ وبِتُّ اللَّيْلَ مُشْتَجِراً كَأَنَّ عَيْنِيَّ فِيهَا الصَّابُ مَذْبُوحُ

ورواية السكري تفيد أنه ملفق من بيتين هما :-

وَقَالَ مَاشِيُهُم سِيَّانِ سَيْرُكُم أَوْ أَنْ تَقِيمُوا بِهِ واغْبَرَّتِ السُّوحُ

وَكَانَ مِثْلَيْنِ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعَماً حَيْثُ اسْتَرَادَتْ مَوَاشِيهِمْ وَتَسْرِيحُ

ورواه البغدادي كما سبق مع اختلاف يسير هو : وأن تقيموا ، ونص على أنه ملفق من بيتين وذكر البيتين ثم قال : « وعلى هذا لا شاهد فيه » . على روايته .

والسوح جمع ساحة وهي الفضاء بين دور الحي .

والشاهد فيه : استعمال أو بمعنى الواو .

انظر : شرح ديوان الهذليين ١٢٢/١ ، الإيضاح العضدي ٢٨٥ ، الخصائص ٣٤٨/١ ، ٤٦٥/٢ ، المقتصد ٩٣٩/٢ - ٩٤٠ ، الأمالي الشجرية ٦١/١ ، شرح المفصل ٨٦/٢ ، ٩١/٨ ، شرح الجزولية ٦٣٧/٢ ، شرح الكافية ٣٢٧/١ ، المغني ٦٥/١ ، شرح شواهد المغني ١٩٨/١ - ١٩٩ ، خزانة الأدب ١٣٤/٥ - ١٤٠ .

عوضاً من الإضافة ، كما كانت الإضافة عوضاً منه على جهة المداولة في المبنيات نحو : حينئذٍ ويومئذٍ ، وأما تنوين المعادلة ، فهو عندي تنوين التمكن بعينه إلا أنه كما عادل النون من جمع المذكر ، وكانت النون في جمع المذكر لا تؤثر فيها علل منع الصرف حكموا له بحكم ما عادله ، [فلم تؤثر فيه علل منع الصرف كما لا تؤثر في النون [1]] ، فأما تنوين القوافي فإنما هو بدل من حروف الإطلاق لمناسبة حروف المد واللين للتنوين ، فلا ينبغي أن يعد مع التنوينات ، لأنه بدل من حروف المد واللين فيراعي فيه أصله [2] ، ولكنهم عدوه مع التنوينات لما كان لفظه كلفظها مسامحة .

والتنوين الغالي : مأخوذ منه من حيث كان مزيداً في القوافي كما كان التنوين الذي هو عوض من حروف المد واللين مزيداً فيها .

وقوله : باقٍ على أصالته [3] .

أي غير مشبه للفعل والحرف لأنه إذا أشبههما ألحق بهما ، وهما فرعان فكأنه باق على أصالته ما لم يشبههما .

وقوله : والفعل والحرف ليسا بأصلين فلا يدخلهما التنوين [3] .

يريد ليسا بلازمين في كل كلام لزوم الاسم لأنه لا يوجد كلام مفيد يخلو من الاسم كما يوجد خالياً من الفعل والحرف في مثل قولك : اللهُ ربُّنا ، ومحمدٌ نبينا [4] ، فكانا لذلك غير أصلين فيه ، وكان الاسم في كل كلام أصلاً فيه ، وليس كالاسم الذي يخبر /٣١ب به و[يخبر [1]] عنه فيكونان أصلاً في الكلام بذلك ، وإنما هما

---

(١) تكملة من : جـ .

(٢) هذه هي حجة ابن معزوز قال : « فيظهر أن ذلك من باب إبدال حرف العلة نوناً .... » التذييل والتكميل ٥/٤١ ، نقلاً عن كتاب التنبيه على أغلاط الزمخشري لابن معزوز . فلعل الشلوبين أخذ عنه هنا لأن ابن معزوز احتج لهذه المسألة كما ذكر أبو حيان وقال : إنه « أطال في ذلك بما يوقف عليه من كلامه في ذلك الكتاب » ، التذييل والتكميل ٥/٤٠ب .

(٣) الجزولية ٣أ .

(٤) قال سيبويه : « ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم ، وإلا لم يكن كلاماً ، والاسم قد يستغني عن الفعل تقول : الله إلهنا وعبد الله أخونا » الكتاب ١/٦ ، وانظر : الأصول ١/٤١ .

إما ما يخبر به خاصة وهو الفعل ، وإما ما لا يخبر به ولا يخبر عنه وهو الحرف [١] ، فكانا بذلك فرعين في الكلام أيضا .

وقوله : والألف واللام والنعت والتصغير احتيج إليها في الاسم ليختص فيفيد الإخبار [٢] عنه [٣] .

[انبنى هذا التعليل على أنه لا يختص إلا المخبر عنه [٤]] وأما المخبر به فلا يخصص ، وهذا الذي بني عليه هذا التعليل يحتاج إلى تعليل أيضا وإلا لم يتم ، وإنما لم يخصص إلا المخبر عنه ، لأن تخصيص الشيء بأمر ما إخبار عنه في المعنى بأنه مختص بذلك الأمر الذي اختص به ، ولا يكون الإخبار إلا عن الأسماء [٥] ، فلا يكون التخصيص إذن إلا في الأسماء فإذا كان الأمر على هذا ، فقد كان ينبغي أن يختصر هذا ، ويجعل هذا التعليل أولاً لا ثانيا فيقال : الألف واللام والنعت كلاهما تخصيص للاسم ، وتخصيص الشيء بأمر ما إخبار عنه في المعنى بذلك الأمر الذي اختص به ، فلا ينبغي أن يكون واحد منهما إلا فيما يخبر عنه والذي يخبر عنه إنما هو الاسم ، فلا يكون واحد منهما إلا في الاسم ، والتصغير يجري مجرى النعت لأنه تغيير في الاسم يقوم مقام وصفه بـ(صغير أو حقير أو قريب) [٦] ، أو ما أشبه ذلك ، وقد رأيت بعض أصحابنا وهو أبو علي الرندي قد علل امتناع النعت في الأفعال بأن قال : إن الأفعال إنما هي دالة على أحداث ، والأحداث أعراض في الأسماء التي ليست بمصادر

---

(١) انظر عدم الإخبار بالحرف وعدم الإخبار عنه في : الأصول ٣٧/١ ، الإيضاح العضدي ٧ ، شرح المقدمة المحسبة ٩٢/١ .

(٢) جـ : بالإخبار .

(٣) الجزولية ٣ب .

(٤) تكملة من : أ .

(٥) انظر : المسائل العسكرية ٨٦ .

(٦) قال الأبذي : « وأما التصغير فلم يعده أحد من مسوغات الإخبار .... » ، شرح الجزولية ٨٥/١ ، ثم اعتذر عن ذلك بما هو قريب من كلام الشلوبين .

فلم يصح وصفها لأن الأوصاف أعراض في الموصوف ، والعرض لا يحمل العرض [١] .

وهذا القول مع ما فيه من إدخال علم على علم وتخليط العلوم بعضها ببعض غير صحيح وذلك أن المصادر /٣٢أ تدل أيضا على أحداث كما تدل الأفعال عليها فإن كانت الأفعال امتنعت من الوصف لما ذكر من دلالتها على الأعراض [فينبغي أن تمنع المصادر من النعت أيضاً لذلك ، لأنها أيضا دالة على الأعراض كدلالة الأفعال عليها [٢]] فهذا التعليل ليس بشيء [٣] ولكن الصواب فيه ما قدمناه .

وقوله : المنادى مفعول في المعنى ، والفعل لا يكون مفعولاً فلا يكون منادى [٤] .

هذه علة اختصاص النداء بالاسم ، ومعناها أنا إذا قلنا : يا عبد الله فكأنا قلنا : [يا [٥]] أدعو عبد الله أو يا أنادي عبد الله أو ما أشبه ذلك ، هكذا قدره سيبويه [٦] وجعله من المنصوب بالفعل اللازم إضماره [٧] لأن العرب لم تظهر هذا الفعل أصلا وإن كان المعنى عليه ، وذلك أنك إذا قلت : يا عبد الله فإنك منبه لزيد [٨] ، وأنت إذا قلت : يا أدعو عبد الله ويا أنادي عبد الله فكأنك بدأت بيا التي هي حرف تنبيه ، ونحن قد ننطق بيا وحدها فتكون تنبيهاً لكل من سمعها .

---

(١) قال ابن باجة : « ومعنى مستغنياً بنفسه في الوجود عن الأعراض ليس معناه أن الجوهر خارج الذهن يكون موجوداً دون عرض ، بل إنما يريد بهذا القول أن الجوهر ليس قوامه بالعرض ، بل العرض قوامه بالجواهر » ، تعليقات ابن باجة على كتاب العبارة للفارابي ٤٣ . وانظر : كتاب الكندي في الفلسفة الأولى ١٣٢ .

(٢) تكملة من : أ .

(٣) لأن المصدر ينعت ومنه قوله تعالى : ﴿ وقل لهما قولا كريما ﴾ [الإسراء ٢٣] . وشواهده كثيرة جدا .

(٤) الجزولية ٣ب .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) قال رحمه الله تعالى : « حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام وصار « يا » بدلا من اللفظ بالفعل كأنه قال : يا : أريد عبد الله ، فحذف أريد وصارت « يا » بدلا منها » . الكتاب ١٤٧/١ .

(٧) انظر : الكتاب ١٤٦/١ -- ١٤٧ .

(٨) كذا في الأصل ، ولعل المراد فإنك منبه لعبد الله .

فلما وجد سيبويه قولك يا عبد الله منصوباً وكان المنصوب لابد له من ناصب ولم يكن أن يكون ناصبه (يا) بما تضمنته من معنى أدعو وأنادي [وذلك أنك إذا قلت : يا عبد الله فهو – ولابد – متضمن معنى أدعو وأنادي [1]] لأنك إذا نبهته [2] (بيا) فأنت داع له ومناد ، لأن النداء والدعاء كل واحد منهما تنبيه للمنادي والمدعو ، وإنما لم يمكن أن يكون [3] ناصبه « يا » لوجهين :

أحدهما : أن الحروف لا تعمل بما فيها من معاني الأفعال خاصة ، لأنها لو عملت بذلك لعملت الحروف كلها ، إذ ليس حرف معنى يخلو من معنى الفعل فلو عملت بما فيها من معنى الفعل لعملت كلها وليست تعمل كلها ، وإنما يعمل منها ما توافرت فيه أشباه الفعل كتوفرها في (إنَّ) وأخواتها [4] وفي (ما) الحجازية فيمن أعملها [5] ، وتلك الأشباه ليست موجودة [في يا] [1] ، فينبغي لها أن [لا [6]] تعمل فهذا /٣٢ب وجه .

والوجه الآخر : أن العرب قالت : يا إياك [7] [ولم تقل : ياك [8]] ، ولو كانت عاملة لأمكن اتصال المعمول بعامله وأن تقول : ياك ، فلما لم تقل ذلك وقلنا : يا إياك دل ذلك على أن (يا) ليست عاملة ، وأن العامل إنما هو شيء مضمر بعد (يا) لو ظهر لاتصل المعمول به ، فلما أضمر لم يبق للمعمول عامل يتصل به فانفصل ، فدل ذلك على أن (يا) كانت تنبيهاً لكل من سمعها ونحن إنما نريد أن ننبه بها زيدا خاصة ، فكأنا بعد أن نطقنا بيا وكانت تنبيهاً لكل من سمعها خصصنا التنبيه

---

(١) تكملة من : جـ .

(٢) جـ : انبهه .

(٣) جـ : تكون .

(٤) انظر : الكتاب ٤٦١/١ ، المقتضب ١٠٨/٤ ، الأصول ٢٣٠/١ .

(٥) انظر : المقتضب ١٩٠/٣ ، الأصول ٩٢/١ .

(٦) تكملة يقتضيها السياق .

(٧) انظر : الكتاب ١٤٧/١ .

(٨) تكملة من : أ .

بزيد ، وقلنا بعد قولنا (١) : (يا) التي كانت (٢) تنبيها عاما لكل من سمعها أدعو زيداً أو أنادي زيداً أو أعني بهذا التنبيه زيداً على معنى تخصيص زيد بذلك التنبيه دون غيره ، ثم أضمرت هذه الأفعال بعد (يا) لدلالة معنى « يا » على ذلك لأن « يا » يتضمن معنى الدعاء والنداء ، فدلت على (أدعو وأنادي وأعني) بهذا النداء زيداً ، لأن ذكر زيد مع (يا) يدل على أن هذا النداء مخصوص بزيد (٣) ، وهكذا ينبغي أن تفهم هذه المسألة لا كما فهمها بعضهم فقدر قولك : يا عبد الله بقولك : أدعو عبد الله وأنادي عبد الله (٤) ، فطرق إلى الموضع اعتراض من اعترض فيه فقال : قولك : يا عبد الله ليس بخبر ، ولا يقال فيه صدق ولا كذب [وقولك : أدعو عبد الله وأنادي عبد الله إنما هو خبر والخبر يقال فيه صدق وكذب ، ويا عبد الله ليس بخبر ولا يقال فيه صدق ولا كذب (٥)] فكيف يقدر أحدهما بالآخر . وكل واحد منهما مباين للآخر ليس في معناه أصلا . فاحتاج من أراد أن ينفصل عن هذا الاعتراض [إلى (٥)] أن يقول : إنما قدرنا يا عبد الله بأدعو عبد الله وأنادي عبد الله بعد أن قررنا أن أدعو عبد الله وأنادي عبد الله ليس على وضعه الذي [هو الخبر (٦)] /٣٣أ ولكن على أن جعل لفظ الخبر

---

(١) جـ : قولها .

(٢) أ : كان .

(٣) عاب هذا التقدير والتخريج الأبذي وقال إن : « هذا باطل لأن النداء لا يحتمل الصدق والكذب ولا هو من قبيل الأخبار ، ولو كان الأمر على ما ذهب إليه لكان أدعو زيداً خبراً إذا وقع بعد « يا » مراداً بها التنبيه .... وأيضاً فإن الأمر لو كان على ما ذكر لم يكن لزيد في قولك : يا زيد ولا لأمثاله ما يوجب بناءه .... » ، شرح الجزولية ٩٢/١ .

وهذا الاعتراض ذو شقين : فالشق الأول يرده قول الشلوبين الآتي بعد ، أما الشق الثاني فيرده تعليل المبرد لبناء المنادى المفرد بخروجه عن الباب ومضارعته مالا يكون معرباً ولأنه دخل في باب الغايات . انظر : المقتضب ٢٠٤/٤ — ٢٠٥ . وتعليل الفارسي لمشابهتها أحرف الخطاب . الإيضاح العضدي ٢٢٩ ، وانظر : التبصرة والتذكرة ٣٣٨/١ .

(٤) كثير من النحاة قدر هذا التقدير . انظر : المقتضب ٢٠٢/٤ ، اللمع ١٩٢ ، شرح المقدمة المحسبة ٢٧٤/١ — ٢٧٥ ، التبصرة والتذكرة ٣٤٠/١ .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) تكملة من : جـ .

بمعنى التنبيه الذي هو قولك : اسمعْ أو تنبه أو ما أشبه ذلك . قال : وليس هذا بنكير فإن العرب قد تجعل الخبر بمعنى الأمر ، والأمر بمعنى الخبر فيكون هذا مما جعل فيه الخبر بمعنى الأمر [١] ، وهذا الأمر هنا إنما هو الأمر الذي معناه التنبيه الذي هو اسْمع وتنبّه وما أشبه ذلك ، فكأن هذا القائل يقدر أن العرب كأنها أزالت هذا الخبر الذي هو أدعو وأنادي عن وضعه وجعلته بمعنى تنبه واسْمَعْ ثم جعلت يا زيد نائباً منابه وهو بهذا المعنى ، ثم استغنت بيا زيد عن أدعو زيداً وأنادي زيداً الذي بهذا المعنى ، فهذا لعمري قول لو احتجنا إليه لقلنا به ولكنه [٢] / لا يحتاج إليه والدعوى فيه تكلف ، فالقول الذي قدمناه [٣] [أولى لأنه لا [٤]] يلزم عليه الاعتراض الذي اعترض به المعترض ، وإذا لم يلزمه الاعتراض لم يحتج إلى الانفصال التي ترتكب [معه [٥]] هذه الدعوى العريضة ، فالقول به هو الذي لا ينبغي أن يعتمد سواه ولذلك اعتمده الإمام رحمه الله .

وقوله : والفعل لا يكون مفعولا فلا يكون منادى [٦] .

سيأتي [– إن شاء الله [٧] –] شرح هذا الفصل في قوله بعد : المفعولية لا يصح معناها في الفعل فلا يكون [الفعل [٨]] مفعولا فانظره هناك [٩] .

وقوله : التصرف اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني [٦] .

يريد بالمعاني هنا الأزمنة ، وإلا فليس اختلاف [كل [٧]] الصيغ لاختلاف

---

(١) ومنه قول العرب : اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه إذ التقدير ليتق الله وليفعل . انظر : الكتاب ١/٤٥٢ ، ٢/١٤٧ .

(٢) انتهى سقط : ب .

(٣) ذهبت بعض حروفها في : ب .

(٤) طمست في : ب .

(٥) ساقط من : جـ .

(٦) الجزولية ٣ب .

(٧) ساقط من : أ .

(٨) تكملة من : ب .

(٩) انظر ص ١٤٦ .

المعاني تصرفاً تنفرد به الأفعال ألا ترى أن قولك : زَيْدٌ وزُيَيْد وزُيُود اختلاف صيغ لاختلاف المعاني وليس تصرفاً تنفرد به الأفعال .

والتصرف الذي [١] تنفرد به الأفعال هو الذي قصده بشرحه ، فكان ينبغي أن يعبر عنه بعبارة تخصه ، لا بعبارة تعمه وغيره ، وذلك أن يقال التصرف هو اختلاف /٣٣ب الأبنية للأزمنة .

والتصرف من عبارات النحويين التي تجرى عندهم على ثلاثة معان :– فمرة يقال متصرف وغير متصرف ويعنى به ما ذكرناه [٢] .

ومرة يقال : متصرف وغير متصرف ويعني به الظرف الذي يستعمل متصرفاً على أنه مفعول فيه ، ويستعمل على غير هذا الوجه فيقال في هذا متصرف ، فإذا أرادوا الظرف الذي لا يستعمل إلا منصوبا على أنه مفعول فيه خاصة أو مخفوضا مع ذلك بمن خاصة قالوا فيه غير متصرف [٣] .

ومرة يقال : متصرف وغير متصرف ويعني به ما تتصرف ذاته ومادته التي هو منها على أبنية مختلفة ، [كضارب وقائم ، وما لا تتصرف ذاته ومادته على أبنية مختلفة [٤]] كاسم الإشارة [٥] .

و[إن [٦]] لم يذكر هنا لأي شيء انفردت الأفعال بهذا التصرف ، كما ذكر لأي شيء انفردت الأسماء بالأمور المذكورة قبل ، إذ كان هذا الكلام إنما جاء في

---

(١) جـ : التي .

(٢) قال ابن السراج : « وقد ذكرت أن التصرف أن يقال فيه فعل يفعل ويدخله تصاريف الفعل ، وغير المتصرف مالم يكن كذلك » ، الأصول ٩٨/١ .

(٣) انظر : الكتاب ٢٩١/١ ، المقتضب ٣٢٨/٤ ، ٣٣٢ ، الأصول ١٩٠/١ .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) قال الصيمري عن تصغير المبهم : « وترك أول المبهم يعني اسم الإشارة على حاله لأنه لا يستحق التصرف » ، التبصرة والتذكرة ٧٠٧/٢ ، وانظر : شرح الشافية ٢٨٤/١ .

(٦) تكملة من : أ .

معرض الشرح لقوله [وتنفرد الأفعال بالجزم والتصرف كما جاء ما قبله في معرض الشرح لقوله [1] : [تنفرد الأسماء بالخفض والتنوين إلى آخر الفصل وعلة انفراد الأفعال بالتصرف الذي ذكرناه : أن الذي هو من الكلم دال على معنى في نفسه ، وله بنية تدل على زمان ذلك المعنى هو الفعل لا الاسم ولا الحرف ، والتصرف : هو اختلاف الأبنية للأزمنة فانبغى ألا يكون إلا في الأفعال لأن ذلك كما قلنا إنما هو معنى مختص بالأفعال .

وقوله : والتمكن يقابله [2] .

يريد بذلك أن التمكن في الأسماء الذي هو الإعراب مقابل للتصرف في الأفعال من حيث كان التمكن موجباً للإعراب الذي هو مبين لمعانيها ، كما كان التصرف في الأفعال موجباً للبناء فيها عنده من حيث كان الإعراب عنده إنما أتى به لبيان المعاني المختلفة /٣٤أ في الأسماء كما كان التصرف في الأفعال أتي به لبيان المعاني المختلفة في الأفعال [3] ، فأغني التصرف في الأفعال عن إعراب الأفعال [عنده [4]] هذا قوله . وقد كنا قدمناه له إلا أنه خطأ إذا أخذ على ظاهره فإن المعاني التي [يبينها [5]] التصرف غير معاني الإعراب على ما قدمناه ، فكيف يغني مبين لمعان غير معاني الإعراب [عن معاني الإعراب [6]] وهي غيرها ؟ فبنى كاتب هذا الكلام على [أن [4]] أخذ ذلك الكلام على ظاهره وأخطأ فيه ، وإنما مأخذ [7] ذلك الكلام على

---

(١) ساقط من : جـ .

(٢) الجزولية ٣ب .

(٣) قال الصيمري : « .... الأسماء تكون على صيغة واحدة وتختلف عليها المعاني فلابد من أن يفرق بينها ... وإما الأفعال فيدل اختلاف صيغها على اختلاف معانيها فتستغني عن الإعراب كقولك : قام : إذا أردت الماضي وسيقوم إذا أردت المستقبل ويقوم إذا أردت الحال » ، التبصرة والتذكرة ٧٦/١ .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) بياض في : ب .

(٦) ساقط من : ب .

(٧) أ : فأخذ .

غير ظاهره وهو ما قد تأولناه عليه في موضعه [١] والمقابلة لفظة يضعها هذا المؤلف في موضع المضادة [٢] ، ومعنى المضادة التي بين التمكن والتصرف الذي هو اختلاف الأبنية : أن التمكن في الأسماء [٣] يقتضي اختلاف آخرها لاختلاف العوامل فإنه متى كان الاسم متمكناً في المرتبة الأولى من مراتب الألفاظ وهو أن يكون اسماً غير مشبه للحرف مشبها للفعل [كان [٤]] أو غير مشبه ، كان [٥] مختلف الآخر لاختلاف العوامل ، فإن كان غير مشبه للفعل فهو متمكن في المرتبة الأولى ، وإن كان مشبهاً للفعل فكأنه متمكن ، لأنه لم ينحط انحطاطاً كثيراً لأن المرتبة الثانية قريبة من الأولى فكأنه في المرتبة الأولى ومتى كان غير متمكن وهو أن يشبه الحرف وينحط إلى المرتبة الثالثة [لكونها [٦]] ليست الأولى ولا قريبة منها وجب له البناء فالتمكن إذن هو الذي إذا وُجِدَ فيها وُجِدَ الإعراب ، وإذا عُدِمَ عُدِمَ .

والتصرف في الأفعال هو الذي أوجب بناءها عنده ، لأنه بين معانيها فلم يحتج إلى الإعراب فيها لتبين [٧] معانيها ، وهذا على ما قدمه في تعليله كون الإعراب أصلا في الأسماء وفرعاً في الأفعال ، وقد تقدم فساد ذلك فما انبنى عليه /٣٤ب فاسد كفساده .

وقوله : وتنوين أي [٨] لالتقاء الساكنين [٩] .

---

(١) انظر ص : ٢٥٥ - ٢٥٩ .

(٢) قال العطار : « .... وإنما كان يضاده لأن التصرف اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني ، والتمكن عدمه وهو اتحاد الصيغة مع اختلاف المعاني » ، المشكاة والنبراس ٢٩/١ (ف) .

(٣) ب : الأمر .

(٤) ساقط من : جـ .

(٥) ب : فكأن .

(٦) بياض في : ب .

(٧) جـ : لتبيين .

(٨) ب : أن .

(٩) الجزولية ٣ب . وفيها « لذهب منها حركة أي للجزم وتنوين أي لالتقاء الساكنين » وهو شرح لقول الزجاجي في الجمل : ٢ .

ليس بجيد ، لأن التنوين لا يحذف لالتقاء الساكنين إلا قليلا [شاذ [(١)] أو ضرورة [(٢)]] [(٣)] ، وأحسن من هذا أن يقول : أي لأنه تابع لحركة الإعراب فإذا حذف المتبوع لم يبق التابع [(٤)] .

وقوله : وتختل أي : تنتقص [(٥)] من المعنى [(٦)] ما أفاده كل واحد من الحركة والتنوين بذهابه [(٧)] .

ليس بجيد ، لأنه لو دخل الجزم في الأسماء لم يدخل إلا للدلالة على معنى لأن الإعراب في الأسماء فائدته الدلالة على المعنى الذي يحدث بالعامل على ما تقدم ، فلو ذهب المعنى الذي أفادته الحركة لخلفه المعنى الذي أفاده الجزم ، وأيضاً فإن حذف [(٨)] الحركة والتنوين فيه إنما كان يكون عارضاً لدخول الجازم ، لأنه لو لم يدخل الجازم ثبتا فكأن يكون حذف الحركة والتنوين مع الجازم كحذفها من الاسم في الوقف ،

---

(١) كقراءة ﴿ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ [الإخلاص ١ ، ٢] . بحذف التنوين من أحد . وانظر : تفسير القرطبي ٢٤٤/٢٠ ، البحر المحيط ٥٢٨/٨ .

(٢) كقول حسان : -

أَوْ فِي السَّرَارَةِ مِنْ تَيمٍ رَضِيتُ بِهِمْ أَوْ مِنْ بَنِي خَلَفِ الخُضْرِ الجَلَاعِيدِ

بحذف التنوين من خلف . ديوانه ١٩٠ ، وكان السيرافي – رحمه الله تعالى : لا يراه ضرورة بل هو جائز في سعة الكلام عنده . انظر : ضرورة الشعر : ١٠٠ ، ١٠٤ .

(٣) بياض في : ب .

(٤) اعترض ذلك الأبذي وأبطله محتجاً بأن الفعل والاسم الذي لا ينصرف يوجد فيهما حركة الإعراب ولا يوجد فيهما التنوين فإذن لم يتبع الحركة .... إلى آخره . شرح الجزولية ٩٥/١ - ٩٦ .

وعندي أن ما ذهب إليه الشلوبين صحيح لأن الاسم الذي لا ينصرف ذهب تنوينه لعلة وهي مشابهة الفعل ، والفعل فرع في الإعراب عن الاسم ، والفرع ينحط عن درجة أصله .

ثم إن كلام الشلوبين في المعرب أصلا ، والمعرب أصلا حقه أن يكون سالماً من العلة ، فبطل اعتراض الأبذي – والله أعلم .

(٥) أ : تنقص .

(٦) جـ : من معانيها .

(٧) الجزولية ٣ب .

(٨) جـ : حذفت .

وكما [١] لا يكون حذفها من الاسم في الوقف مخلا [٢] لعروضه كذلك لا يكون مخلا عدمها مع الجازم لعروضه . والصواب أن يقول [٣] : فكانت [٤] تختل أي : بتوالى الحذف فيها [٥] ، أعني حذف التنوين بعد حذف الحركة [وهم يكرهون توالي الاعتلال [٦] أو يكون معناه [٧]] أن الأسماء [٨] متمكنة عندهم لا يخلو كلام منها ، ألا ترى أنه ليس في الدنيا كلام مفيد يخلو من الاسم ، وكم من كلام مفيد ليس فيه فعل ولا حرف [٩] ، فكان الاسم بذلك أمكن عندهم وأخف عليهم [١٠] فلذلك تصرفوا فيه بزيادة حركات الإعراب فيه ، وزيادة التنوين ، وتصرفهم فيه بزيادة حركات الإعراب [١١] والتنوين مرافق لخفته عليهم غير مناقض له ، فإن الخفيف يزاد فيه ليثقل ويعادل الثقيل ويتصرف فيه بوجوه لا يتصرف فيها فيما /٣٥أ يثقل عليهم فلما كان وضع الأسماء عندهم على هذا أعني على أنها خفاف يتصرف فيها بزيادة حركات الإعراب [١٢] والزيادة التي هي التنوين كان الجزم فيها ضد ذلك ، لأن الجزم حذف ، والحذف تخفيف ، والتخفيف [١٣] لا يليق بالخفيف إنما يليق بالثقيل فلذلك جزمت

---

(١) ب : فكما .

(٢) جـ : وكما لا يكون ذلك مخلا .

(٣) أ : أن يقول وقوله :

(٤) ب : وكانت .

(٥) ب : عليها .

(٦) انظر : الكتاب ٣٨٩/٢ ، المقتضب ٢٨٦/١ ، ٢٨٩ ، ٢٩١ .

(٧) ساقط من : ب .

(٨) ب : والأسماء .

(٩) قال سيبويه : « ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم وإلا لم يكن كلاماً ، والاسم قد يستغني عن الفعل تقول الله إلهنا وعبد الله أخونا » ، الكتاب ٦/١ .

(١٠) انظر : الكتاب ٦/١ .

(١١) ب : الإعراب فيه .

(١٢) قال السيرافي : « وهي أشد تمكنا يعني الأسماء أشد تمكنا من الأفعال لخفتها وما خف كان أشد احتمالا للزوائد » ، شرح الكتاب ٦/١ .

(١٣) أ و جـ والخفيف

الأفعال (١) ولم تجزم الأسماء ؛ إذ كان الجزم في الأسماء خللا أي فساداً لمناقضته لوضعها ، [فهذا (٢)] معنى قوله فكانت تختل : أي فكانت تفسد لمجيئها على نقيض ما وضعها عليه عندهم .

وقوله : والهاء من قوله (٣) : « ولا تستحقه (٤) » إما للشيء وإما للملك (٥) .

يقول يجوز أن يكون الضمير من تستحقه عائداً على شيء كأنه قال : لا تملك (٦) شيئا ولا تستحق شيئا . وقال بعض الناس (٧) : « يكون معنى هذا الكلام لا تملك شيئا يصح إضافته إليها كما تملك الأسماء أشياء تصح إضافتها إليها نحو : الدار والغلام التي تملكها الأسماء ويصح إضافتها إليها فتقول : دار زيد وغلام زيد ، وكذلك يكون معنى ولا تستحق شيئا [أي لا تستحق شيئا (٨)] يصح إضافته إليها كما تستحق الأسماء أشياء تصح إضافتها إليها نحو : السرج والحصير التي تستحقها الأسماء وتصح إضافتها إليها فتقول : سرج الفرس وحصير المسجد » (٩) ، قال : « وإنما (١٠) احتيج في هذا التأويل إلى تقدير هذا الحذف الذي ذكرته (١١) لأنه لا يصح أن يطلق على الأفعال أنها لا تستحق شيئا ، فإنها تستحق أن تكون متصرفة وتستحق أن تكون غير معربة إلى غير ذلك من الأحكام التي تستحقها ، وإذا صح فيها أن يقال : إنها تستحق

---

(١) قال سيبويه : « فالأفعال أثقل من الأسماء ... فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون » ، الكتاب ٦/١ .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) أي من قول الزجاجي .

(٤) الجمل : ٢ . وفيه « ولا معنى للإضافة إلى الأفعال لأنها لا تملك شيئا ولا تستحقه » .

(٥) الجزولية ٣ب . وفيها سقط مقداره ورقة واحدة مع تسلسل أوراقها لأن الترقيم حديث .

(٦) ذهبت بعض حروفها في : ب .

(٧) القائل هنا : هو الشلوبين نفسه ، وانظر كلامه هذا في الشرح الصغير ٢٧ - ٢٩ .

(٨) تكملة من : جـ .

(٩) الشرح الصغير ٢٧ . مع اختلاف يسير .

(١٠) ب : ولما .

(١١) ب : ذكرناه .

هذه الأشياء أمكن أن يقال فيها : إنها تملكها على المجاز لأنها إذا استحقت تلك الأشياء كانت تلك الأشياء حقوقاً لها ، وما هو حق للشيء أمكن أن يقال فيه : إنه ملك له فكان /٣٥ب تقدير الحذف احترازاً من هذه الأشياء التي تستحقها وتملكها مجازاً »[١] .

قال : « فإن قلت : فإنك إذا قدرت هذا الحذف فسد الكلام لأنه يكون معناه ولا معنى للإضافة إلى الأفعال لأنها لا يضاف إليها فيأتي من ذلك تعليل الشيء بنفسه .

فالجواب : أنه يمكن أن يكون معنى الكلام لأنها لا تملك شيئا يضاف إليها لفساد ذلك من جهة الوضع الذي وضعت الأفعال عليه ، وذلك أن الإضافة إلى الشيء إخبار عنه ألا ترى أنك إذا قلت : هذا غلام زيد فقد أخبرت عن زيد بأنه يملك الغلام ، وكذلك إذا قلت : هذا سرج الدابة فقد أخبرت عن الدابة أن السرج من حقوقها ، فالإضافة إلى الكلمة إخبار عنها في المعنى ، والفعل لا يخبر عنه فلم تصح الإضافة إليه ، فإذا كان معنى الكلام ذلك لم يكن في ذلك تعليل الشيء بنفسه »[٢] ، ويكون هذا الذي قدرناه محذوفاً بمنزلته[٣] لو كان موجوداً ، ولو كان موجودا لم يكن في ذلك تعليل الشيء بنفسه فكذلك إذا كان محذوفاً وهو مراد ، لأن المحذوف المراد بمنزلة الموجود .

قال : « فهذا تمام شرح كون الضمير من (تستحقه) للشيء »[٤] ، ويكون معنى قوله : لأنها لا تملك شيئاً ولا تستحقه على هذا لأنها لا يصح أن يخبر عنها بأنها تملك شيئا أو تستحقه[٥] ، فأقام السبب الذي هو الملك والاستحقاق مقام المسبب

---

(١) الشرح الصغير ٢٨ .

(٢) المصدر السابق ٢٨ .

(٣) ب : من أنه .

(٤) الشرح الصغير ٢٨ .

(٥) ب : ولا تستحقه .

عنه الذي هو الإخبار عنها ، لأن الإخبار عن الأفعال بالملك والاستحقاق مسبب عنهما ، وإقامة كل واحد من السبب والمسبب مقام صاحبه أكثر في الكلام ، وأشهر من أن يحتاج إلى الاستشهاد عليه ، وقد ذكر أبو الفتح [له [(١)]] في الخصائص بابا مفردا [(٢)] .

قال : « وقد يجاب عن هذا الاعتراض بجواب آخر أحسن من هذا / ٣٦أ وهو أن يقال : [إن [(٣)]] قوله : (لأنها لا تملك شيئا ولا تستحقه) ليس بتعليل لامتناع الإضافة إلى الأفعال على [معنى [(٤)]] ذكر السبب في امتناعها عنها ، ولكن على معنى ذكر الأمر المبين أنه لا تصح الإضافة إليها ، فيكون هذا من تعليل الوجود لا من تعليل السبب » [(٥)] . كما تأولنا عليه ما تقدم من قول المؤلف وامتناع الجزم من الاسم [لكون [(٦)] عامله [(٧)]] لا يفيد معنى إلا فيه ، « فهذا الوجه أسهل مسلكا وأقرب مأخذا مما بدأنا به إن شاء الله » [(٨)] .

والذي عندي أن هذا الذي قاله هذا القائل كله ليس بصحيح ولا يحتاج في كلام أبي القاسم إلى تأويل حذف أصلا ، فإن الاعتراض لا يتوجه عليه بوجه وذلك أن الأفعال التي يتكلم فيها إنما [(٩)] هي الأفعال ما دامت على موضوعها ، وكان [(١٠)] المراد بها الدلالة على ما تدل عليه من الحدث [وحالة الحدث [(١١)]] من المضي والحضور

---

(١) ساقط من أ . وفي ب : ذكر له أبو الفتح .
(٢) هو « باب في الاكتفاء بالسبب من المسبب وبالمسبب من السبب » ، الخصائص ٣/١٧٣ – ١٧٧ .
(٣) ساقط من : ب .
(٤) ساقط من : أ .
(٥) الشرح الصغير ٢٨ .
(٦) جـ : من كون .
(٧) ساقط من : أ .
(٨) الشرح الصغير ٢٨ .
(٩) ب : أما .
(١٠) ب : وما كان .
(١١) ساقط من : جـ .

والاستقبال . وأيضا من الجهة التي تدل عليها من كونها خبراً أو أمراً أو استفهاما ، وإذا كانت كذلك لم يخبر عنها بشيء من الأشياء أصلا [١] .

وإذا قلنا : إن [الأفعال [٢]] تستحق أن تكون متصرفة ، وتستحق أن تكون غير معربة وأخبرنا عنها بخبر من الأخبار كان ذلك الخبر ما [٣] ذكرناه من التصرف وعدم الإعراب أو غير ذلك ، فإنا لم نبق الأفعال على موضوعها الذي قدمنا ذكره أصلا [٤] ، لأن تلك معان غير مخبر عنها أصلا ، وألفاظها ليست بأسماء وهذه معان مخبر عنها ، وألفاظها أسماء فقد اختلف الوضع ، وإذا اختلف الوضع اختلف الموضوع بلا شك باختلافه .

وإذا كان الأمر كذلك فالفعل الذي اعترض به اسم ، وهو غير الفعل الذي تكلم فيه أبو القاسم من هذا الوجه ، ذلك موضوع على ألا يخبر عنه بوجه ولكنه مخبر به أو مأمور به أو مستفهم عنه ، وهذا موضوع على أن يخبر عنه وإذا /٣٦ب كان أحدهما غير الآخر لم يصح أن يعترض به عليه بوجه ، وإذا لم يصح الاعتراض لم يحتج إلى ذلك الانفصال أصلا ، بل يكون الانفصال فاسداً لأنه يقتضي أن المعترض به هو المعترض عليه من كل وجه ، وقد بينا أنه غيره لاختلافه معه بوضع كل واحد منهما على جهة لم يوضع عليها الآخر .

ويجوز أن تكون الهاء من تستحقه عائدة على الملك الذي يدل عليه تملك ، كما يعود الضمير من قولهم : من كذب كان شراً له [٥] على الكذب الذي يدل عليه كذب ، كأنه قال : لا تملك شيئاً ولا تستحق أن تملك » [٦] .

---

(١) الفعل لا يخبر عنه : انظر الأصول ٣٧/١ .

(٢) ساقط من : جـ .

(٣) أ : بما .

(٤) ب : أيضا .

(٥) انظر هذا القول في : الكتاب ٣٩٥/١ الأصول ١٧٦/٢ ، الإنصاف ١٤٠/١ ، الفصول الخمسون ٢٢٩ ، شرح الجزولية ٩٨/١ .

(٦) الشرح الصغير ٢٨ .

قال بعض الناس : كأنه إنما « نفى عنها الملك مطلقاً لأنه لا ملك لها إلا مجازا ، ولم ينف عنها استحقاق شيء لأنها – كما قلنا – قد تستحق البناء والتصرف ، وإنما نفى عنها استحقاق الملك على معنى التأكيد لأنها لا تملك .

وكأن صاحب هذا القول إنما اعتمده لأنه لم تصح له إعادة الضمير على شيء إلا بالتقدير الذي ذكرته [١] ، وهو دون ذلك التقدير يسبق إلى الخاطر فيه الاعتراض الذي ذكرناه ، وإن كان ينفصل عنه بما تقدم فلما لم يقدر ما قدرناه أو قدر ولم ينفصل عن الاعتراض بما انفصلنا عنه لم يقل به » [٢] .

والذي عندي أن هذا الذي قاله هنا أيضا ليس بشيء ، لأنه مثل الكلام الأول في أنه جعل الفعل الذي تكلم فيه أبو القاسم هو الفعل الذي في قوله : إن الفعل يستحق البناء والتصرف من كل وجه ، وقد بينا أنه ليس به ، فقد بان إذن فساد هذا الكلام كبيان فساد الأول ، وإنما معنى جواز الوجهين هنا أنه اقتصر على نفي هذا الوجه من وجوه الإضافة عن الأفعال [٣] ، واكتفى به عن غيره من وجوه الإضافة إذ العلة في انتفائه عن الأفعال هي العلة في انتفاء غيره من وجوه الإضافة ، وذلك وضعها على عدم الإخبار عنها وفي الوجه الأول [٤] لم /٣٧أ يقتصر عليه ، ولكنه ذكر الوجهين فإما أن يكون مذهبه أن هذين الوجهين هما [٥] وجوه الإضافة كلها ، وإليها [٦] يرجع ، أو يكون مذهبه أيضا أنه اكتفى بهما عن غيرها ، إذ [٧] العلة في انتفائهما عن الأفعال هي

---

(١) ب : ذكرناه .

(٢) الشرح الصغير ٢٩ .

(٣) وذلك إذا كان الضمير عائداً على الملك فإن « الإضافة لا تكون إلا على وجه واحد .... » البسيط ٣٣/١ .

(٤) وهو عود الضمير على الشيء من قول الجزولي : « والهاء من قوله تستحقه إما للشيء وإما للملك » ، ومرده قول الزجاجي : « .... لا تملك شيئا ولا تستحقه » . الجمل ٢ .

(٥) جـ : هنا .

(٦) ب : وإليهما .

(٧) أ و ب : إذا .

العلة في انتفاء غيرهما [١] من وجوه الإضافة ، إذا قلنا بأن وجوه الإضافة أكثر من هذين الوجهين [٢] .

وقوله : وللأول مزية [٣] .

مزيته عليه من ثلاثة أوجه ، وذلك أن فيه تعليل امتناع إضافة الملك والاستحقاق ، وإذا عاد الضمير على الملك لم يكن فيه إلا تعليل [امتناع [٤]] إضافة الملك خاصة [٥] ، وأيضا فإن الضمير إذا عاد على شيء عاد على ملفوظ به [٦] ، وإذا عاد على الملك لم يعد على ملفوظ به ، ولكن على مفهوم من اللفظ ، وأيضا فإنه إذا عاد على شيء عاد على أقرب مذكور وأن يعود الضمير على أقرب مذكور أولى من أن يعود على أبعد مذكور [٧] .

---

(١) ب : غيرها .

(٢) من النحاة من اقتصر على هذين النوعين ومنهم من فصلها فذكر إضافة الملك والاستحقاق والتخصيص والملابسة ، انظر : شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٣٠ ، ثمار الصناعة ٢٠٨ ، المشكاة والنبراس ١/٢٦ب .

(٣) الجزولية ٥٤ .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) انظر : المباحث الكاملية ١/٥٤ ، البسيط ١/٣٣ .

(٦) انظر : المباحث الكاملية ١/٥٤ ، شرح الجزولية ١/٩٩ ، البسيط ١/٣٣ .

(٧) انظر : المراجع السابقة ، وزاد ابن أبي الربيع مزيتين أخريين هما :-

١ - أنك إذا أعدته على الشيء أفاد الكلام أن الإضافة تكون على وجهين .

٢ - أنك إذا أعدته على الملك يكون (ولا تستحقه) توكيداً وإذا أمكن أن يحمل الكلام على غير التوكيد فهو أولى . انظر : البسيط ١/٣٣ .

[التثنية]

وقوله : التثنية ضم واحد إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين [١] .

يريد : أو تقدير اتفاقهما ، وإلا فقد جاء العمران [٢] في أبي بكر [٣] وعمر [٤] ونحوه ، وإنما قلنا في قولهم : العمران : إنه على تقدير اتفاق اللفظين لأنا لم نثن أبا بكر وعمر في ذلك على لفظ عمر ، حتى كان كل واحد منهما لمساواته للآخر في أحكامه وسيره الدينية واعتقاداته الربانية [٥] عمر ، فكأنهما عمران فتوهمنا التساوي على ذلك في اللفظ ، وإذ ذاك ثنينا وجعلناهما في هذا التوهم عمرين ولم نجعلهما أبوي بكر إما لخفة لفظ عمر بكونه [٦] مفرداً ، وكون لفظ أبي بكر مركباً [٧] ، وإما تغليبا للأشهر لأن فتوحات عمر في الإسلام أشهر وأيامه أكثر [٨] .

---

(١) الجزولية ٥٤ .

(٢) في قول جرير :

مَا كَانَ يَرْضَى رَسُولُ اللهِ فِعْلَهُمَا ... والعُمَرانِ أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمَـــر

في رواية النحاة له : انظر الكامل ١٣١/٢ ، شرح الجمل ١٣٥/١ ، شرح الجزولية ١٠٣/١ ، ورواية الديوان والطيبان : ديوان جرير ٢٦٣ .

(٣) أبو بكر (٥٣ ق . هـ - ١٣ هـ) .

عبد الله بن عثمان أبي قحافة بن عامر بن كعب التيمي القرشي ، صاحب رسول الله ﷺ وهو معروف رضي الله عنه .

انظر : « طبقات ابن سعد ١٦٩/٣ - ٢١٣ ، الكامل في التاريخ ٤١٨/٢ - ٤٢٤ » .

(٤) ابن الخطاب (٤٠ ق . هـ ٢٣ هـ) .

أبو حفص عمر بن الخطاب بن نفيل العدوي القرشي ثاني الخلفاء الراشدين وهو معروف رضي الله عنه .

انظر : « طبقات ابن سعد ٢٦٥/٣ - ٣٧٦ ، الكامل ٥٣/٣ - ٧٦ .

(٥) ذهبت بعض حروفها في : ب .

(٦) جـ : لكونه .

(٧) انظر : الكامل ١٣١/٢ ، المقتضب ٣٢٣/٤ ، ٣٢٦ ، شرح الكتاب ٢١٠/٢أ ، شرح الجزولية ١٠٣/١ .

(٨) انظر : شرح الكتاب ٢١٠/٢أ .

ويظهر بديا [١] من قوله بشرط اتفاق اللفظين أنه لا يشترط في التثنية إلا الاتفاق [٢] في [٣] اللفظين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر دون الاتفاق في المعنيين ، كل واحد من الأمرين مُشتَرَطٌ أعني /٣٧ب اتفاق اللفظين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر ، واتفاق معنييهما ، وسيبين [٤] بعد هذا في قوله : وفائدتها شفع المعنى المفرد [٥] أنه يشترط اتفاقهما في المعنى المفرد إذ تزويج المعنى المفرد إنما معناه أن يؤتى منه باثنين ، ويزيده بياناً بعد بقوله : « ولا يصح التكثير وضم الشيء إلى مثله إلا في الأشخاص والأنواع دون الأجناس » [٦] على ما سيأتي بيانه [٧] .

وقد غلط بعض الناس [في هذا [٨]] فزعم أنه لا يشترط إلا اتفاق اللفظين خاصة دون اتفاق المعنيين [٩] ، واحتج لذلك بأنك تقول : جاءني الزيدان ، قال : وليس كل واحد من الزيدين معناه معنى الآخر ، لأن كل واحد منهما غير الآخر في المعنى حتى أجاز على ذلك أن تقول : عينان وأنت تعني العين الذي هو عين الجارحة وعين الذهب ، وقد استعمله الحريري [١٠] في قوله :

---

(١) بياض في : ب .

(٢) ب : الا اتفاق ذا .

(٣) ذهبت بعض حروفها في : ب .

(٤) ب و جـ : سنبين .

(٥) الجزولية ٥٤ . « وفائدتها التكثير . فإن أبا علي الشلوبين رحمه الله فسره بشفع المعنى المفرد . انظر ص : ٣٠٠ .

(٦) الجزولية ٥٤ - ٥٥ .

(٧) انظر ص : ٣٠١ وما بعدها .

(٨) ساقط من : جـ .

(٩) هو مذهب أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري وتابعه ابن مالك . انظر شرح التسهيل ٦٣/١ ، التذييل والتكميل ٦٧/١ب - ٧٠ب ، توضيح المقاصد ٨٣/١ .

(١٠) الحريري (٤٤٦ - ٥١٦ هـ) .

أبو محمد القاسم بن علي بن محمد ، كان غزير العلم واسع الاطلاع ، صاحب المقامات له مصنفات كثيرة منها : درة الغواص في أوهام الخواص ، المقامات ، ملحة الإعراب .....

انظر : « إنباه الرواة ٢٣/٣ ٢٧ ، وفيات الأعيان ٦٣/٤ ٦٨ » .

..... فانثنى بلا عينين [١]

والذي عندي أن هذا لحن من الحريري ولابد ، وأنه ما سمع قط هذا ولا نحوه ، وسبب ذلك أعني سبب اشتراط اتفاق المعنيين مع اتفاق اللفظين أنا إنما [٢] شرطنا اتفاق اللفظين لأنا إنما استغنينا بحرف التثنية عن أن يضم إلى الاسم مثله للاكتفاء بلفظ الواحد عن لفظ الآخر ، فأقمنا مقام الآخر حرف التثنية اختصارا ، واستغناء بلفظ الأول عنه ألا ترى أنك لا تفعل ذلك في الاسمين المختلفين لأن الدلالة تضعف [٣] جداً بل لا تكون أصلا . فدل ذلك على أنه إنما دل على الثاني لفظ الآخر ، فلذلك شرط [٤] اتفاق اللفظ ولم يكن ذلك في المختلفي اللفظ فلم نقل الزيدان وأنا أعني زيداً وعمرا ، لأنه لا دلالة على عمرو أصلا ، وإذا كان اتفاق اللفظ مشترطاً لذلك فاتفاق المعنى أولى بالاشتراط لأنه إذا كانا متفقي اللفظ وهما غيران [٥] في المعنى لم يكن الثاني

---

(١) من البحر الخفيف من قصيدة مطلعها :-

قُلْ لِوَالٍ غَادَرْتُهُ بَعْدَ بَيْنِ ... سَادِمَاً نَادِمَاً يَعَضُّ الْيَدَيْنِ

وصدره :-

جَادَ بِالْعَيْنِ حِينَ أَعْمَى هَوَاهُ ... عَيْنَهُ .....

واللحن هنا أنه ثنى العين مع اختلاف معناها فأراد بإحداها الذهب والفضة والأخرى العين الباصرة .

انظر : المقامات ٨٥ ، شرح الشريشي ٤٣٧/١ ، البسيط ٩٦/١ ، شرح الحدود النحوية ٢٨٥ .

(٢) ب : إنما أنا .

(٣) ب : تضعفه .

(٤) جـ : شرطنا .

(٥) قال سيبويه : « وغير أيضا ليس باسم متمكن ، ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة ولا تجمع ولا تدخلها الألف واللام » ، الكتاب ١٣٥/٢ ، وانظر : المخصص ١٠٩/١٤ ، وهي مفرد مذكر دائماً . انظر : البحر المحيط ٢٨/١ .

وعلى هذا فقول الشلوبين (غيران) لحن لأن التثنية والجمع حكمهما واحد .

وفي الصحاح ٧٧٦/٢ : « وغير بمعنى سوى والجمع أغيار » وانظر هذا النص في اللسان ٣٩/٥ ، وتاج العروس ٤٦٠/٣ ، وعلى هذا فاستعماله (غيران) صحيح .

وعندي أنه لاحن بهذا الاستعمال لأمور :

١ - أن أهل اللغة لم يذكروا شاهداً على هذا الاستعمال .

٢ - أنهم تواردوا على النقل عن الجوهري ، ولم يذكروا أن أحداً غيره ذكر هذا .

في معنى الأول فكيف /٣٨أ تقع الدلالة عليه بالأول واتفاق اللفظ لا يعطي أن الآخر مثل الأول فيدل عليه ، إنما يدل على ذلك اتفاق المعنى .

فأما ما احتج به هذا المجوز لهذا من قولهم : قام الزيدان فإن زيداً في كل واحد منهما غير الآخر فلا حجة له فيه . من جهة أن كل واحد منهما وإن كان غير الآخر فهما مشتركان في معنى ما ، وهو أن كل واحد منهما شخص ملقب بزيد فلما اجتمعا في هذا المعنى أقيم اجتماعهما في هذا المعنى مقام اجتماعهما في وصف واحد إذا قلت : العاقلان أو الظريفان وما أشبه ذلك .

هذا الذي قلناه هو الذي يقتضيه النظر والاستقراء ، أعني أنه يشترط في التثنية اتفاق المعنيين كما يشترط اتفاق اللفظين .

فأما النظر فقد بيناه وهو ما ذكرناه من الدلالة على اللفظ الثاني بالأول .

وأما الاستقراء فإنا لم نجد في اللغة ما اتفق لفظاهما واختلف معناهما قد عبر عنهما بلفظ مثنى أصلا ، وما أتى به الخصم من قولهم الزيدان قد أرينا [(١)] وجه اتفاقهما في المعنى واللفظ فبهذا نقول ولا ننتقل عنه ، إلا أن ينقل كثيراً مجيء التثنية فيما [(٢)] اتفق لفظه واختلف معناه غير ممكن أن يتأول فيه اتفاقهما في المعنى كما أمكن في قولهم الزيدان ، وإن لم يجيء من ذلك إلا لفظ أو لفظان لم يكن ذلك ناقلاً لنا عن هذا المرتكب بوجه لأن الشذوذ في كلامهم موجود . فيمكن أن يكون هذا إذا جاء قليلاً منه ، فإن وجد كثيراً لزمنا ، وما أظنك يا خصم تجده .

ولم يذكر المؤلف [(٣)] من شروط التثنية في هذا الموضع إلا اتفاق اللفظين ، لكنه قد ذكر بعد هذا شرط اتفاق المعنيين ، بما يقتضيه قوله بعد « وفائدتها التكثير » [(٤)] .

---

٣ أن قواعد اللغة مبنية على استقراء معظم لغة العرب ، ولم يذكروا أنها استعملت جمعا ، بل نصوا كما سبق على أنها لا تجمع .

٤ - أنه قد يستغنى عن (غيران) بغيرها مما يقوم مقامها مثل : متغايران ومختلفان . وقد يعتذر عن الجوهري أنه أراد بيان الجمع القياسي لا السماعي .

(١) ب : أريناه .

(٢) ب : فما

(٣) ب : الواجب .

(٤) الجزولية ٥٤ - ٥٥ .

وبما يقتضيه قوله « بعد : ولا يصح التكثير وضم الشيء إلى مثله إلا في الأشخاص والأنواع دون الأجناس » [١] على ما سيأتي [٢] /٣٨ب .

وقوله : وفائدتها التكثير [١] .

يريد : وفائدتها : شفع المعنى المفرد ، ولكنه وضع التكثير موضع هذا المعنى ، لأنه يريد التكثير بضم الشيء إلى مثله ، وحذف « بضم الشيء إلى مثله » لدلالة ما قدم في أول الكلام عليه [٣] .

وقد اقتضى قوله : إن فائدة [٤] التثنية التكثير [٥] : أنه إنما احتيج إلى التثنية في اللفظ ، لما قصد فيه من تكثير المعنى المفرد بضمه إلى مثله . هذا مفهومه أن لا تثنى التثنية ولا تجمع [٦] ، لأن التثنية إنما هي تكثير المعنى المفرد بأن يضم إليه [٧] مثله .

وكذلك أيضاً لا ينبغي أن يثنى الجمع ولا يجمع [٦] من حيث كان الجمع إنما هو تكثير المعنى المفرد بأن يضم إليه أكثر منه .

وكما أنه يفهم منه هذا يفهم منه أيضا أنه لولا التثنية لما استفيد ذلك المعنى أصلا ، فاقتضى ذلك أنه إذا كان اللفظ يدل على القليل والكثير من جنسه لم يثن ولم يجمع ، ولذلك لم تثن المصادر ولم تجمع [٨] . وكذلك أسماء الأجناس التي تقع على القليل والكثير من جنسها نحو التمر والبسر والزيت [٩] وما أشبه [ذلك [١٠]] .

---

(١) الجزولية ٥٤ - ٥٥ .

(٢) انظر ص : ٣٠١ وما بعدها .

(٣) في قول الجزولي : « التثنية ضم واحد إلى مثله » الجزولية ٥٤ .

(٤) أ : وفائدة .

(٥) أ : التذكير .

(٦) انظر في عدم تثنية المثنى والجمع :- الكتاب ٢/٩٥ ، المقتضب ٤/٣٨ .

(٧) ب : إلى .

(٨) انظر : الكتاب ٢/٢٠٠ ، شرح الجمل لابن بابشاذ ١٢أ ، البديع ٢/٢٢١ .

(٩) انظر : الكتاب ٢/٢٠٠ ، ٢٠٢ ، البديع ٢/٢٢١ .

(١٠) ساقط من : أ .

فأما (١) [ما (٢)] ثني (٣) من هذا إذا اختلفت الأنواع أو جمع فإن تثنيته وجمعه ليس بالقياس ولذلك لم يطرده سيبويه (٤) .

ومثْل جمع (٥) ما اختلفت أنواعه من هذا النوع في أن جمعه وتثنيته على غير قياس (٦) جمعُ الجمع فإنه على غيرِ قياسٍ أيضا (٧) ، ولذلك لا يطرد وإنما يحفظ ولا يقاس عليه .

ولذلك لم تثن الأفعال ولم تجمع لأن مدلولاتها مدلولات الأجناس التي تقع على القليل والكثير من جنسها ، وإلى هذا أشار بقوله بعد : ولا يصح التكثير وضم الشيء إلى مثله إلا في الأشخاص يريد لأن أسماء الأشخاص لا تقع على القليل والكثير [من جنسها (٨)] أي أن الأسماء التي يراد بها الأشخاص ولا يراد بها الأجناس لا تقع على القليل /٣٩أ والكثير من جنسها فلما لم تقع على القليل والكثير من جنسها لم يكن لفظها مغنياً عن التثنية والجمع (٩) . فاحتيج فيها إلى أن تثنى وتجمع وجاء اللفظ المفرد فيها مع ما أريد أن يثنى معه بشرط التثنية ، وهو اتفاق اللفظ والمعنى فلذلك يثنى .

---

(١) ب : وأما .

(٢) ساقط من : أ .

(٣) ب و ج : يثني .

(٤) قال : « .... ليس كل مصدر يجمع كالأشغال والعقول والحلوم والألباب ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر كما أنهم لا يجمعون كل اسم يقع على الجميع نحو التمر » ، الكتاب ٢/٢٠٠ ، وقال فيما لا يثنى ولا يجمع : « وكذلك الحلم والبسر والتمر إلا أن تقول : عقلان وبسران وتمران أي ضربان مختلفان » ، الكتاب ٢/٢٠٢ ، وانظر : ٢/٩٩ .

(٥) جـ : ما جمع .

(٦) قال ابن عقيل : « وظاهر كلام سيبويه أن ذلك لا ينقاس وهو اختيار الشلوبين » المساعد ١/٤٦٦ . وانظر : الكتاب ٢/٢٠٠ .

(٧) قال ابن الأثير : « قد جمعوا بعض الجموع وهو مسموع لا يقاس عليه » ، البديع ٢/٢٧٠ ، وانظر : الكتاب ٢/٢٠٠ ، التبصرة والتذكرة ٢/٦٨١ ، شرح المفصل ٥/٧٤ .

(٨) ساقط من : ب .

(٩) لأن العلم الشخصي ليس فيه اشتراك فهو : « المخصص مطلقاً غلبة أو تعليقاً بمسمى غير مقدر الشياع » التسهيل ٣٠ .

وكذلك أسماء الأنواع فإن معنى المفرد من ذلك غير معنى المفرد الذي يثنى معه فلم يكن بمعناه [١] يقع على ما يراد من المعنى في التثنية والجمع ، وإنما يقع على ذلك المعنى المقصود خاصة ، فكان بذلك كاسم الشخص الذي لا يقع على ما يراد من التثنية والجمع . فاحتيج فيه إلى لفظ التثنية والجمع [٢] . وجاز أن يثنى مع الآخر الذي أضيف إليه ، وإن لم يكن بمعناه [٣] ، لما اتفق اللفظان في المعنى من جهة الحقيقة ، [ولم ينفصلا إلا بأمر عرضي ، فكان فيه مع ما ثني معه شرط التثنية ، وهو اتفاق لفظهما ومعناهما من جهة الحقيقة [٤]] ، فلذلك ثنيا ، واقتضى ذلك ولابد ألا يثني إلا ما يراد به الشخص ، أو ما يراد به النوع لتوفر معاني التثنية فيهما [٥] من إفادة التثنية التكثير فيهما ، ومن أن يوجد فيهما اتفاق اللفظ والمعنى .

وأما الأجناس التي ليست بأنواع فلا يصح فيها التكثير بضم الشيء إلى مثله ، لأنك إنما تضم أبداً إلى الجنس ما ليس مثله لفظاً [٦] ولا معنى ، لأنك لا تجد جنسين متساويين في اللفظ [٧] والمعنى أصلا [٨] ، إن كانا كذلك فهما جنس واحد ، والنوع يضم إلى النوع وهما مثلان في اللفظ وفي المعنى [من جهة الحقيقة ، والشخص يضم إلى الشخص وهما مثلان في اللفظ وفي المعنى [٩]] ، كقولك رجلان إذا أردت تثنية

---

(١) ب : معناه .

(٢) من تثنية الأنواع : الناس رجلان رجل أهنته ورجل أكرمته وقول العجير السلولي :-

إذا مت كانَ النّاسُ صِنفانِ شامِتٌ ... وآخرُ مُثْنٍ بالذي كُنْتُ أصْنَعُ

انظر : المشكاة والنبراس ٣٢/١ - ٣٣ (ف) .

(٣) ب : معناه .

(٤) ساقط من : جـ .

(٥) ب : فيها .

(٦) ب : لا لفظا .

(٧) أ : اللفظين .

(٨) أخذ الشلوبين الجنس هنا مأخذ المنطقيين وهو الأعم من الذاتيات وهو كلي يحمل على أشياء مختلفة الذوات والحقائق (مثل حيوان) . انظر : معيار العلم ١٠٠ ، ١٠٦ ، التقريب لحد المنطق ٢٠ .

(٩) ساقط من : جـ .

رجل الذي تريد به الشخص لأنه مع ما تضمه إليه وهو رجل آخر متفق في اللفظ والمعنى ، وإذا قلت الزيدان فهما متفقان في أن كل واحد منهما شخص لقبه زيد ، وليس تحت العلم من المعاني إلا اللقب [١] /٣٩ب خاصة فلذلك إذن هو بمعناه [٢] وقد تقدم هذا مبسوطا [٣] .

وقوله : ومدلولات الأفعال أجناس فلا تصح فيها التثنية كما لا تصح في مدلولاتها [٤] .

أي إن الأفعال إنما تعطي مصادر تقع على القليل والكثير من جنسها [٥] ، فمدلولاتها كمدلولات أسماء الأجناس [٦] لا كمدلولات أسماء الأنواع فلما كانت كذلك والأسماء التي يراد بها الأجناس لا تثنى ولا تجمع لكونها تقع على القليل والكثير من جنسها [٧] فكذلك الأفعال لا تثنى ولا تجمع لكون مدلولاتها تقع على القليل والكثير من جنسها .

وربما قال بعضهم : إن هذا لا يصح إلا إذا كان المراد بالفعل الجنس كله فحينئذ لا تصح تثنيته لأنه لا يوجد له ما يثنى به ، وليس المراد به الجنس فلا يصح هذا .

والجواب أنه وإن كان كذلك فإنه لم يخص من الحدث الذي يدل عليه شيئاً

---

(١) أ : اللقب . معادة .

(٢) ب : معناه .

(٣) انظر : ص ٢٩٩ .

(٤) الجزولية ٥٥ .

(٥) انظر في ذلك : المباحث الكاملية ٥٨/١ ، المشكاة والنبراس ٣٣/١ (ف) ، شرح الجزولية ١٠٨/١

(٦) قال المبرد : « المصدر يقع للواحد والجمع » ، المقتضب ١٧١/٢ ، قال الفارسي : « إن قال قائل في الفعل ، لِمَ لَمْ يثنَّ ويجمع ؟ قلنا : لم يفعل ذلك لأنه جنس وتثنية الجنس محال لأنه مفرد لا ثاني له » ، البصريات ٧٨٥/٢ ، قال العطار : « ... إن الفعل مدلوله جنس وهو المصدر فإنه يدل على القليل والكثير من جنسه فلا تصح تثنيته ، فكذلك اللفظ الذي يدل عليه وهو الفعل » المشكاة والنبراس ٣٣/١ (ف) .

(٧) انظر ص : ٣٠٠ ٣٠١ .

دون شيء أعني قليلاً دون كثير ، ولا سريعاً دون بطيء ولا مستقيماً دون معوج ، فلفظ قام إذن من قام عام لهذه الأنواع كلها ، والأنواع التي يعمها هذا اللفظ كلها هي [١] الجنس كله ، واسم الجنس يقع على القليل والكثير من جنسه [٢] ، فلذلك كان حكم الفعل حكم المصدر وأسماء الأجناس التي تقع على القليل والكثير من جنسها ، لأن الفعل يقع على القليل والكثير من جنسه كوقوعها ، والمصادر والأجناس [٣] التي ذكرنا لا تثنى ولا تجمع فلم تثن الأفعال ولم تجمع . وينقضه في الأسبق على هذا أن يزيد وتثنية أسماء الأجناس وجمعها إذا اختلفت الأنواع ليس بقياس [٤] فيفعل في الأفعال ، ولا يحتاج إلى هذه الزيادة لأن وضع الأفعال على عدم الاختصاص لشيء دون شيء ، وإذا أردت أن الأنواع مختلفة فقد خصصت ذلك المعنى ، وذلك خلاف وضع الأفعال .

فالعلة إذن مفيدة بالوضع وعدم الاعتداد بالأمر العارض الذي هو خلاف الوضع /٤٠أ وعلى ذلك أكثر عللهم .

وكما لا تثنى الأفعال ولا تجمع لهذا المعنى فكذلك [لا تثنى [*]] الحروف ولا تجمع [٦] ، لأن معانيها أيضا كمعاني [٧] الأفعال ، ألا ترى أن النحويين يقولون إن حروف المعاني إنما هي تختص بها الأفعال ، فهي نائبة مناب [الأفعال [*]] تعطي من المعنى ما تعطيه الأفعال [٨] إلا أن الأفعال اختصرت بالحروف [على [*]] الوجه الذي

---

(١) جـ : من .

(٢) انظر ما سبق ص : ٣٠٠ .

(٣) جـ : والأجناس .

(٤) انظر ص : ٣٠١ .

(*) ساقط في : أ .

(٦) فلذلك جعلت التثنية من العلامات التي ينفرد بها الاسم . انظر : لباب الإعراب ١٢٤ - ١٢٩ .

(٧) جـ : كمعان .

(٨) قال السهيلي : « لأن المعاني التي تضمنتها لو لفظ بها لنصبت نحو : التوكيد والترجي والتمني فإنها معان في نفس المتكلم فلو أظهرها : أؤكد وأتمنى » ، نتائج الفكر ٣٤٢

ذكره النحويون [١] .

فإن الأفعال تقتضي أزمنة وأمكنة وأحداثا مفعولة وفاعلين ومحالا لأفعالهم وغير ذلك من معمولات الأفعال ، فاختصر [ذلك كله بأن [٢]] جعل في مواضعها ما لا يقتضي شيئا من ذلك ، ولذلك كرهوا أن يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد [٣] ، ولم يكرهوا ذلك في الأسماء والأفعال لأن ذلك في الحروف نقيض ما وضعت عليه من الاختصار .

ولذلك لم يكن كون الحروف [٤] عندهم زائداً وجه الكلام [٥] فلم يكن مما يقاس عليه [٦] ، لأنه على خلاف هذا الوضع الذي وضعت عليه من الاختصار .

---

(١) ذكر ابن حيدرة أن سبب أعمال هذه الحروف هو مشابهتها الأفعال من أربعة أوجه :

١ - اتصال الضمير المنصوب بها كاتصاله بالفعل .

٢ - دلالة إن وأن وكأن ولكن وليت ولعل على الأحداث كما أن الأفعال تدل عليها فإن وأن يدلان على التأكيد ... إلى آخره .

٣ - أنها مفتوحة الأواخر كالفعل الماضي .

٤ - إنها مركبة من ثلاثة أحرف أو أربعة أحرف أصول والفعل لا يكون إلا ثلاثيا أو رباعياً أو خماسيا . انظر : كشف المشكل ١/٣٤٨ - ٣٤٩ .

ثم قال : « فلما أشبهت هذه الحروف الأفعال هذه المشابهة من جهة اللفظ والمعنى عملت عملها » ، كشف المشكل ١/٣٤٩ .

(٢) بياض في : أ .

(٣) قال الفارسي : « وليس توالي الحرفين بمستقيم كما لا يستقيم توالي الإعلالين » . الشيرازيات ٢٦ب ، وانظر : المقتضب ٢/٣٤٢ ، الإنصاف ١/٢١٧ - ٢١٨ .

(٤) ب : الحروف .

(٥) الحرف يزاد في الكلام لغرض من أغراض كثيرة منها : التأكيد ، والإلحاق أو زيادة معنى وللإمكان وللعوض وللوقف ... إلى آخره . انظر : البديع ٢/٦٤٤ ، الممتع ١/٢٠٤ - ٢٠٦ .

(٦) إن كان يعني زيادة حرفين لمعنى واحد ، كإنّ ولام الابتداء . فهذا مطرد عند النحاة ، انظر : الكتاب ١/٤٧٣ ، المقتضب ٢/٣٤٣ ، الأصول ١/٢٣١ ، المغني ١/٢٥١ - ٢٥٢ .

وإن عني بكلامه هذا جميع أنواع زيادة الحروف فهذا مخالف لما عليه النحاة في كتب النحو والصرف إذ طردوا زيادة أحرف (سألتمونيها) في مواضع معينة حددوها .

وكلامه هنا مبهم محتمل للأمرين ، وكلاهما مردود .

وكما لم تثن الأفعال والحروف ولم تجمع لما ذكرناه ، فكذلك لم يثن ولم يجمع ما عومل معاملة واحد منهما ، فلم تثن الأسماء المبنيات [١] نحو : من وما ومتى والأسماء غير المتمكنة نحو : عندك وما أشبه ذلك ، لأنها قد عوملت معاملة الحروف في البناء وعدم التمكن ، فكذلك عوملت معاملتها في أن لم تثن ولم تجمع .

ولم تثن أسماء الأفعال [٢] نحو : حَذَارِ ونَزَالِ ، لأنها نائبة مناب أفعال [٣] الأمر .

ولم تثن الأسماء التي ترفع لفظاً ظاهرا [٤] نحو : كان الزيدان منطلقا أبواهما ، [ولا تقول منطلقين أبواهما [٥]] ، لأن منطلقاً قد عومل معاملة الفعل برفعه للظاهر ، فكذلك عومل معاملته في أن لم يثن ولم يجمع .

ولم يثن « أفعل من » [٦] لأنه أشبه الفعل في أمرين :-

أحدهما : افتقاره إلى من بعده كافتقار الفعل إلى الفاعل بعده .

والثاني : كونه يدل على الحدث ، وعلى زيادته في الموصوف به كما يدل الفعل على الحدث [٧] وعلى /٤٠ب مضيه أو حضوره أو انتظاره .

ومما يفهم أيضا من قوله : إن فائدة التثنية التكثير وكذلك الجمع لأن التكثير معناه أن يضم إلى المعنى المفرد مثله أو أكثر منه [٨] لأن [٩] التثنية والجمع لا تصح إلا

---

(١) لأن التثنية تخص الأسماء المعربة . انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ١٢أ ، ثمار الصناعة ٨٣ .

(٢) انظر : شرح المقدمة المحسبة ٣٩٢/٢ ، البديع ٢٢١/٢ .

(٣) أ : الأفعال .

(٤) انظر : شرح المقدمة المحسبة ٣٨٩/٢ ، البديع ١٥٧/١ب ، ٢٢١/٢ .

(٥) ساقط من : جـ .

(٦) يريد أفعل التفضيل المقرون بمن فإنه لا يثنى . انظر : المقتضب ٣٠٤/١ ، التبصرة والتذكرة ٢٣٧/١ ، كشف المشكل ٤٢٨/١ ، البديع ٢٢١/٢ .

(٧) انظر الأمر الثاني في التبصرة والتذكرة ٢٣٧/١ ، كشف المشكل ٤٢٨/١ ، شرح الجمل لابن بابشاذ ١٢أ .

(٨) انظر : شرح الجمل ١٢أ ، ثمار الصناعة ٨٣ ، البديع ٢٢٥/٢

(٩) ب : أن .

في النكرات [١] ، ولا يصح في المعارف ، وأن المعارف لا يثنى منها ولا يجمع إلاَّ ما يتنكر ، لأنه إذا كان الاسم نكرة صح ضم المعنى إلى مثله أو إلى أكثر منه ، وإذا كان معرفة فهو معنى خاص فكيف يضم إليه مثله وأن يضم إليه مثله يناقض كونه خاصا ، فلا يصح أن يضم إليه مثله حتى ينكر ولذلك نص سيبويه على أن المعرفة لا تثنى . وقال في قولك الضاربان : إنه ليس تثنية الضارب ، وإنما ثني ضارب [٢] نكرة فقيل : ضاربان [٣] ثم أدخلت عليه الألف [واللام [٤]] . ولذلك قال النحويون في قولهم : هذان واللذان إنها ليست تثنية [٥] لأن أسماء الاشارة والموصولات معارف لا تتنكر [٦] .

وأيضاً فلأنهما قد عوملا معاملة الحروف بالبناء ، وقد تقدم أن ما عومل معاملة الحروف بالبناء يعامل معاملتها في ألا يثنى ولا يجمع فقد انتظم هذا الكلام بمفهومه ، وبما انبنى على مفهومه ما يثنى من الأسماء وما يجمع منهما ، وما لا يثنى منها ولا [٧] [يجمع [٨]] ، ولم يخرج من ذلك إلا ما هو على غير قياس ، كجمع ما اختلفت

---

(١) قال ابن بابشاذ : « لأن حد المثنى عندهم ما تنكرت معرفته وتعرفت نكرته » ، شرح المقدمة ١٣٦/١ .

وانظر : شرح الجمل له ١٢أ ، ثمار الصناعة ٨٣ .

(٢) ب : يثنى الضارب .

(٣) ب : ضاربا .

(٤) ساقط من : ب .

وما ذكره الشلوبين هو مفهوم كلام سيبويه من قوله : « وأما قولهم : أعطيكم سنة العمرين فإنما أدخلت الألف واللام على عمرين وهما نكرة فصارا معرفة بالألف واللام .... وكأنهما جعلا من أمة كل واحد منهم عمر ثم عرفا بالألف واللام » ، الكتاب ٢٦٨/١ .

(٥) هذا عند كثير من النحاة . انظر : البصريات ٨٥٢/٢ - ٨٥٣ ، شرح الجمل لابن بابشاذ ١٢أ ، شرح المقدمة المحسبة ١٣٦/١ ، ثمار الصناعة ٨٣ ، المقتصد ١٩١/١ .

أما سيبويه فقد عدها مثناة وعقد لها بابا هو « ... باب تثنية الأسماء المبهمة التي أواخرها معتلة » . قال فيه : « وتلك الأسماء ذا وتا والذي والتي فإذا ثنيت ذا قلت : ذان وإذا ثنيت تا ، قلت : تان وإن ثنيت الذي ، قلت : اللذان .... » ، الكتاب ١٠٤/٢ ، وانظر : المقتضب ٢٧٨/٤ ، الأصول ١٢٧/٢ .

(٦) ب : لا تنكر .

(٧) ب : وما .

(٨) بياض في : ب .

أنواعه من أسماء الأجناس ، أو كجمع الجمع أو ما استغني عن تثنيته وجمعه بغيره كاستغنائهم [عن تثنية أجمع وأكتع وأبصع في باب التوكيد بكليهما [١] أو كاستغنائهم [٢]] عن جمع امرئ بقولهم قوم [٣] .

وقوله : وأصلها العطف [٤] .

يعني أن قولك : جاءني الزيدان أصله جاءني زيد وزيد [٥] ؛ لأن هذين المعنيين اللذين إسناد [٦] الفعل إليهما إنما عبارة كل واحد منهما زيد فينبغي أن نعبر عن الأول بعبارته ثم نأتي بالثاني ونعبر عنه بعبارته ، ونضم أحدهما إلى الآخر بحرف العطف ليرتبط [٧] أحدهما بالآخر على ما تقدم في المعنى الذي أسند إلى الأول منهما /٤١أ هذا هو الأصل في العبارة عنهما ، وأما قولك جاءني الزيدان فليس عبارة [عنهما [٨]] في الأصل إنما العبارة عنهما في الأصل ما ذكرناه ، فلذلك قال : إن أصل التثنية [العطف [٨]] ، والدليل على ذلك أن الشيئين المتفقين في اللفظ والمعنى على ما ذكرناه كالشيئين المختلفين في اللفظ والمعنى . والشيئان المختلفان في اللفظ والمعنى إنما العبارة عنهما بالعطف لا بغيره نحو قولك : قام زيد وعمرو ، فكذلك كان ينبغي أن يكون الشيئان المتفقان في اللفظ والمعنى العبارة [٩] عنهما بالعطف أيضا .

وقوله : وعدل عن العطف إيجازا [١٠] .

---

(١) انظر : نتائج الفكر ٢٨٧ .

(٢) ساقط من : ب .

(٣) ومثله استغناؤهم « بنسوة عن أن يجمعوا المرأة على لفظها » ، الكتاب ٢/٢٥١ .

(٤) الجزولية ٥٤ .

(٥) انظر في ذلك : شرح الجمل لابن بابشاذ ١٦ب ، المقتصد ١/١٨٣ ، ثمار الصناعة ٨٣ ، كشف المشكل ١/٢٥٦ .

(٦) كذا في النسخ الخطية . ولو قال : أسند الفعل ... لكان أفضل .

(٧) أ : ليربط .

(٨) بياض في : أ ، وفي ب : عنهما .

(٩) أ : والعبارة .

(١٠) الجزولية : ٥٤ ، وفيها : إيجازا واختصارا .

يعني أن العرب عدلت في الشيئين المتفقي اللفظ والمعنى عن العطف ، ولم تستعمله ، وإنما استعملت فيه لفظ التثنية ، فلم يقل أحد : جاءني زيد وزيد ، إنما يقولون جاءني الزيدان ، فيضمون إلى الاسم المفرد حرفاً يقيمونه مقام تكرير الاسم الأول وحرف العطف .

وكان الكلام بذلك أوجز أي أخصر منه وأخف لما فيه من استثقال التكرير ، فهذا معنى قوله وعدل إلى العطف ايجازا ، ويقوم الحرف في ذلك مقام التكرار [١] وحرف العطف .

ولم تكن التثنية إلا في الاسمين المتفقين ، ولا تكون في الاسمين المختلفين ، لأن الحرف إنما أقاموه مقام التكرير لا مقام اسم آخر غير الأول ، لأنه لا مناسبة بين ذلك الحرف وبين ذلك الاسم الذي يقوم مقامه ، وإنما هو حرف أقيم مقام التكرير ، وذلك أن حرف العطف في الأصل إنما هو ليقوم مقام تكرار العامل [٢] ، فلما كان حرف العطف يقوم مقام تكرير العامل في الأصل أقاموا مقامه حرف التثنية الذي هو مثله في أن يقام مقام تكرير الاسم وحرف العطف للمناسبة التي بينهما ، من أجل أن كل واحد منهما حرف أقيم مقام التكرير ، وإن كان التكرير الذي أقيم مقامه حرف العطف تكرير العامل ، والتكرير الذي أقيم مقامه حرف التثنية تكرير /٤١ب [الاسم [٣]] المفرد [٤] بحرف العطف ، وكان ذلك – تعني [٥] حرف التثنية – أخصر من تكرير [الاسم [٣]] بحرف [٤] العطف ، فلذلك لم يأتوا بالتكرير الذي هو غير أخصر مهما وجدوا السبيل [٦] إلى الأخصر ، كما لم يأتوا بالضمير المنفصل إذا وجدوا السبيل إلى

---

(١) ب : التكرير .

(٢) وعلى هذا بنى بعض النحويين رأيه في أن العامل في المعطوف مضمر يدل عليه حرف العطف فإذا قلت : قام زيد وعمرو كأنك قلت : قام زيد وقام عمرو ، وأغنت الواو عن إعادة الفعل .

انظر : نتائج الفكر ٢٤٩ – ٢٥٠ ، الروض الأنف ٣٨/١ ، رصف المباني ٤٧٥ – ٤٧٧ .

(٣) بياض في : أ .

(٤) ذهبت بعض حروفها في : أ .

(٥) ب : أعني ، جـ : يعني .

(٦) ذهبت بعض حروفها في : أ .

الضمير المتصل ، فلم يقولوا : قام أنا في قمت ، ولا ضربت إياك في : ضربتك [١] ، فكذلك لم يقولوا : قام زيد وزيد ، حيث أمكنهم : قام الزيدان الذي هو أخصر منه ، فأما قول القائل [٢] :

كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا وَالفَكِّ ... فَأْرَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ فِي سُكِّ [٣]

فإنما استعمل فيه التكرير والتثنية أخصر منه لما [٤] لم يمكن الأخصر بسبب الوزن ، والوزن مطلوب به ، فعندما ضمت ضرورة الوزن إلى الذي هو غير أخصر

---

(١) قال المبرد : « إذا قدرت على الضمير المتصل لم يجز أن تأتي بمنفصل » ، المقتضب ١١٩/٣ .

(٢) اختلف في قائله على ثلاثة أقوال :-

أ - نسبه ابن دريد وابن بري والبغدادي إلى : منظور بن مرثد بن فروة بن نوفل بن نضلة الفقعسي الأسدي ويقال له ابن حبة وهي أمه ، راجز إسلامي ترجمته في : المؤتلف والمختلف ١٠٤ ، « معجم الشعراء ٢٧٤ » .

ب - ذكر ابن دريد أنه ينسب إلى أبي نخيلة : وأبو نخيلة اسمه لا كنيته ابن عدن بن زائدة بن لقيط بن هرم التميمي ، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية مات مقتولاً : انظر : الأغاني ١٣٩/١٨ - ١٥٢ ، الخزانة ١٦٥/١ .

جـ - هذا البيت في زيادات ديوان رؤبة بن العجاج .

(٣) من الرجز وقبله :-

يا حَبَّذا جارِيةٌ مِنْ عَكِّ
تُعْقِدُ المِرْطَ عَلَى مِدَكِّ
مِثْلَ كَثِيبِ الرَّمْلِ غَيْرِ رَكِّ

وفارة المسك : نوافجه التي يكون فيها ، المسك : نوع من الطيب .

والشاهد فيه قوله : بين فكها والفك إذ القياس أن يقول بين فكيها ، وأتى بالمتعاطفين للضرورة .

انظر : زيادات ديوان رؤبة ١٩١ ، إصلاح المنطق ٧ ، الجمهرة ٩٥/١ ، تهذيب اللغة ٤٧٣/٤ ، ٤٥٩/٩ ، الصحاح ٣٦٢/١ ، شرح الجمل لابن بابشاذ ١١آ ، ثمار الصناعة ٨٣ ، المخصص ٢٠٠/١١ ، ٣٩/١٣ ، المقتصد ١٨٤/١ ، الأمالي الشجرية ١٠/١ ، أسرار العربية ٤٨ ، التبيين والإيضاح ٢٣٤/١ ، المشوف المعلم ٢٩٦/١ ، شرح المفصل ١٣٨/٤ ، شرح الكافية ١٧٣/٢ ، شرح الجمل ١٣٧/١ ، ضرائر الشعر ٢٥٧ ، البسيط ٤٨/١ ، ٩٦ ، اللسان ٢٦٣/٣ (ذبح) ، ٤٦٣/١٠ (زكك) ، خزانة الأدب ٤٦٢/٧ ، (٤٦٨ - ٤٧٦) .

(٤) ب : ما .

استعمل ضرورة كما يستعمل الضمير المنفصل في موضع المتصل إذا ضمت إليه ضرورة الوزن في نحو قولك [١] :

إليكَ حتّى بَلَغَتْ إياكا [٢]

---

(١) القائل : « حميد الأرقط » .

وهو حميد بن مالك بن ربعي بن مخاشن التميمي ، شاعر إسلامي مجيد ، من شعراء الدولة الأموية لقب بالأرقط لآثار كانت بوجهه ، وكان من بخلاء العرب المعدودين .

« الأغاني ٢/٤٤ ، سمط اللآلئ ٢/٦٤٩ – ٦٥٠ ، معجم الأدباء ١٦/١٣ – ١٥ ، الخزانة ٥/٣٩٥ » .

(٢) من الرجز وقبله :

أتتكَ عَنْسٌ تَقْطَعُ الأراكا

والعنس : الناقة الشديدة ، الأراكا : الأرض التي ينبت فيها الأراك .

الشاهد : انفصال الضمير (إياك) للضرورة وقد أمكن اتصاله .

الكتاب ١/٣٨٣ ، الأصول ٢/١٢٠ ، الخصائص ١/٣٠٧ ، ٢/١٩٤ ، أسرار العربية ١٦٩ ، الإنصاف ٢/٦٩٩ ، المفصل ١٢٧ ، الأمالي الشجرية ١/٤٠ ، المرتجل ٢٨١ ، التخمير ٢/١٥٨ ، حواشي المفصل ٤٢٠ – ٤٢١ ، شرح المفصل ٣/١٠٢ ، شرح الجمل ٢/١٩ ، ضرائر الشعر ٢٦١ ، شرح الجزولية ١/٤٣٨ ، الخزانة ٥/٢٨٠ – ٢٨١ .

[الجمع]

وقوله : في حد الجمع ضم واحد إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ [١] .

يريد أو تقدير اتفاقه كما تقدم في التثنية [٢] .

وقوله : وفائدته التكثير [١] .

الكلام فيه أيضا كالكلام في التثنية [٣] وكذلك قوله فيه وأصله العطف [٤] .

وقوله : وعدل عن العطف إيجازا [١] .

وقوله : ولا يصح التكثير وضم الشيء إلى أكثر منه .... إلى آخره [٥] .

وقوله : ومدلولات الأفعال أجناس فلا تجمع الأفعال كما لا تجمع مدلولاتها [١] .

الكلام في ذلك كله [أيضا [٦]] كالكلام في التثنية [٧] .

---

(١) الجزولية ٥٥ .

(٢) انظر ص : ٢٩٦ وما بعدها .

(٣) انظر ص : ٣٠٠ .

(٤) انظر ص . ٣٠٨

(٥) الجزولية ٥٥ وفي بعض النسخ ولا يصح ذلك .... إلى آخره .

(٦) ساقط من : ح .

(٧) انظر ص . ٣٠٣ .

[التذكير والتأنيث]

وقوله : وضع التأنيث في الأشخاص فيلحق ما هو ثان عنها [١] .

يعني به المؤنث منها أي من [أسماء [٢]] الأشخاص ، لأنها إما مذكر وإما مؤنث ، والمذكر هو الأصل والأول [٣] ، والمؤنث فرع وثان ، فهذا معنى قوله : فيلحق ما هو ثانٍ عنها أي أن التأنيث إنما هو لاحق [٤] للفرع الذي هو ثان [لا [٥]] للأصل الذي هو أول /٤٢أ .

وقوله : دون الأجناس ... إلى آخره [١] .

هذا الكلام لا يصبح فإن العرب تقول : للرحمة والظلمة والغرفة والنعمة والشدة إنها أجناس وهي مؤنثة ولابد ، فلا يصح ما قاله : من أن التأنيث إنما هو للأشخاص [دون الأجناس [٦]] ، وقد قال بعضهم [٧] : وقد يتأول هذا الكلام تأويلا يصح عليه ، وذلك أن يقال : إن قوله : التأنيث وضعه في الأشخاص : أي أصله أن يكون في الأشخاص .

لأن التأنيث على ضربين : تأنيث حقيقي وتأنيث مجازي .

فالحقيقي : هو تأنيث الأشخاص لأن القبل والدبر اللذين بهما يكون التأنيث الحقيقي والتذكير الحقيقي إنما هما داخلان في حقائق الأشخاص [٨] ، وليسا بداخلين

---

(١) الجزولية ٥٥ .

(٢) ساقط من : جـ .

(٣) انظر : الكتاب ٧/١ ، التكملة ٨٦ ، المخصص ٧٩/١٦ ، البديع ١٨٩/٢ ، شرح الصفار ٢٧/١ب – ٢٨أ .

(٤) جـ : أصل لاحق .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) ساقط من : أ .

(٧) القائل هو الشلوبين انظر الشرح الصغير ٣١ .

(٨) لذا عرفهما النحويون بأن المذكر الحقيقي ما كان له فرج الذكر ، والمؤنث الحقيقي ما كان له فرج الأنثى . انظر : البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٦٣ ، البديع ١٨٩/٢ .

وعرف أيضا بأنه ما كان بإزائه ذكر . انظر : التكملة ٨٦ ، المخصص ٧٩/١٦ ، المفصل ١٩٨ .

في حقائق الأجناس وإحكام هذا إنما هو من صناعة أخرى [١] .

والمجازي : هو تأنيث الأشخاص التي لا قبل لها ولا دبر وتأنيث غير الأشخاص [٢] .

وإذا كان التأنيث الحقيقي إنما هو في الأشخاص فإنما جاز التأنيث في الأجناس على تأويل أن الاسم لم يؤنث ، والمراد به الجنس . وإنما أنث والمراد به الشخص ثم استعمل ذلك الاسم في غيره على جهة البدل كان الثاني بدلاً من الأول ، والاسم في الأول إنما هو للشخص الأول لا للجنس كله . قال : هذا ممكن أن يكون هذا هو المراد بهذا الفصل .

وهذا مبني على أن التأنيث ينبغي ألا يكون في الأجناس ، وإنما ينبغي أن يكون في الأشخاص ، فإذا وجد في الأجناس في الظاهر وأمكن صرفه إلى أنه في الأشخاص صرف إلى ذلك الوجه ، من وضع الاسم أولا على الشخص واستعماله في غيره على جهة البدل ، لا على أنه أريد بالاسم أولا الجنس .

قلت : وهذا [٣] التأويل الذي تأوله هذا المتأول حُكِيَ [لي [٤]] عن أبي موسى الجزولي الذي تنسب إليه هذه [٥] الكراسة إنما يصلح بكلام [٦] نحوي مخلط /٤٢ب

---

(١) هي صناعة المنطق .

وخلاصة الأمر في المنطق أن التذكير والتأنيث لا يتصوران في الأجناس ، وقد يتصوران في الأشخاص والأنواع .

فالحيوان جنس لا يدخله القسمة إلى مذكر ومؤنث حتى تعرف أنواعه ثم أشخاصه ، فينقسم إلى نوعين مثلا : إنسان وبهيمة ، والنوعان ينقسمان إلى أشخاصهما فأشخاص الإنسان زيد وعمرو وهند ودعد ، وأشخاص البهيمة خيل وبغال وحمير .

(٢) ويسميه النحويون التأنيث غير الحقيقي . انظر : التكملة ٨٦ ، المخصص ١٩٨ ؛ البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٦٣ ، البديع ١٨٩/٢ .

(٣) ب : ومن .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) ب : بها .

(٦) ب : كلام .

صناعة النحو بصناعة المنطق ، ولا أدري ما الذي أحوجه إلى خلط إحدى الصناعتين بالأخرى ، حتى يتكلف هذا التكلف [١] البعيد إلا وضعه [٢] أن التأنيث إنما ينبغي أن يكون في الأشخاص دون الأجناس ، ليبني عليه أن التأنيث ينبغي أن يكون مختصا بالأسماء [٣] ، وهذا لا يحتاج إليه حتى يرتكب لأجله [٤] هذا المرتكب البعيد المحوج إلى معرفة الجنس المنطقي .

وقد تقدم لنا أنه لا سبيل إلى معرفته ما لم يعرف أموراً كثيرة قبله هي من غير هذا العلم ولا شيء أبعد من هذا ، وتخليط الصنائع والتلبس به مما لا ينبغي ارتكابه .

والصواب عندي في تأويل هذا الموضع أن يكون كما بعده من التذكير الشخصي والإفراد الشخصي والتنكير الشخصي ، وإنما معناه على هذا وضع التأنيث في الأشخاص أي أصله في الأشخاص لأن التأنيث على ضربين : حقيقي ومجازي والحقيقي منه إنما هو في الأشخاص دون غيرها .

وقوله : فيلحق ما هو ثان عنها [٥] .

أي عن المذكر منها ، أي يلحق ما هو ثان عن الأشخاص من الأشخاص وهو المؤنث منها .

[وقوله [٦]] : دون الأجناس [٥] .

أي يلحق التأنيث الذي هو تأنيث الأشخاص الشخص الذي هو ثان عن الأشخاص ولا يلحق الأجناس .

---

(١) ب : التكليف .

(٢) ب : ومن .

(٣) قال الزجاجي : « وإنما المقصود بالتذكير والتأنيث الأسماء ، فأصل الأسماء التذكير ، والتأنيث دخل عليها » . الجمل : ٢٩١ .

(٤) جـ : إليه .

(٥) الجزولية ٥٥ .

(٦) ساقط من : جـ .

ثم قال : ومدلولات الأفعال أجناس فلا يلحقها تأنيث شخصي [١] .

أي لا يلحق الأفعال تأنيث شخصي أصلاً كما لا يلحق الأجناس تأنيث شخصي ، وإن لحقها تأنيث فإنما يكون تأنيثاً جنسياً ، إذ الأفعال إنما يقال فيها مؤنثة ومذكرة إذا قيل : بتأنيث مصادرها أو بتذكيرها .

فإذا كان الفعل يدل على مصدر مذكر قيل فيه مذكر بتذكير مصدرها [٢] ، وإذا كان الفعل يدل على مصدر مؤنث قيل فيه مؤنث بتأنيث مصدره [٣] .

فهذا وجه من يقول : إن الأفعال تؤنث وتذكر /٤٣أ بحسب تذكير مصادرها وتأنيثها وهو قول بعض النحويين [٤] .

وأما من يقول منهم : إن الأفعال مذكرة كلها [٥] فإنه لا ينظر في ذلك إلى مصادرها ، ويقول التأنيث إنما هو حقيقي أو مجازي ، والحقيقي ما له فرج بإزائه ذكر ، ولا يصح وجود هذا في الأفعال أصلاً .

والمجازي : هو التأنيث اللفظي الذي ليس له [٦] فرج مقابله ذكر من جنسه ، وهذا أيضاً [٧] معدوم في الأفعال ؛ لأن التأنيث اللفظي : هو علامات التأنيث [٨] ،

---

(١) الجزولية ٥٥ .

(٢) كذا في النسخ كلها والأفضل أن يقول : بتذكير مصدره .

(٣) المصادر تذكر وتؤنث ، ولكن تأنيثها ليس تأنيثاً حقيقياً .

انظر : الجمل في النحو المنسوب للخليل ٢٧٦ ، المذكر والمؤنث ٦١٩ ، الأمالي الشجرية ٢/٢٩٤ .

(٤) لم أقف على من قال بهذا صراحة . وإن كان في كلام أبي بكر بن الأنباري ما يشير إلى هذا إذ قال : « ومن أنث الفعل قال : هو للمحبة ، والمحبة فيها علامة التأنيث ، ومن ذكر الفعل قال : المحبة مصدر والمصادر ليس تأنيثها تأنيثاً حقيقيا » . المذكر والمؤنث ٦١٩ .

(٥) قال الزجاجي : « فأما الأفعال فمذكرة كلها ، وإنما تلحقها علامة التأنيث دلالة على تأنيث الفاعل في قولك : قامت هند وخرجت فاطمة » ، الجمل : ٢٩٠ .

(٦) أ ، ب : بإزائه .

(٧) ب : لفظ .

(٨) الثلاث وهي : التاء وألفا التأنيث : المقصورة والممدودة .

وما يكون في الأخبار عن الكلمة من تأنيث خبرها أو وصفها أو ضميرها أو عددها أو جمعها أو الإشارة إليها [١] ، وهذا كله معدوم في الأفعال .

فقد انعدم فيها التأنيث المجازي كما انعدم التأنيث الحقيقي فهي إذن مذكرة كلها . [وكلا القولين في الأفعال من أنها مذكرة كلها [٢]] أو بعضها مذكر وبعضها مؤنث له وجه وهو ما قدمنا ذكره في كل واحد منها .

وقوله : التذكير الشخصي [٣] .

يريد تذكير المعارف أو تذكير الأسماء المراد بها الآحاد نكرات كانت أو معارف .

وقوله : التنكير الذي تنفرد به الأسماء هو تنكير الآحاد [٣] .

يمكن أن يريد به تنكير الأعلام نحو : عثمان وعثمانٌ آخر ، لأن الأعلام في الأجناس المألوفة إنما هي لفصل الآحاد بعضها من بعض [٤] . فهي إذن [٥] أسماء الآحاد فلذلك عبر عن الأعلام بالآحاد ويمكن أن يراد به تنكير ما يدل على الجنس في أصل وضعه ، ويكون المراد به واحداً منه نحو رجل من قولك : قام رجل ، أو امرأة [٦] [من قولك : لقيت امرأة [٧]] .

وقيل في هذا : إنه تنكير الآحاد لأن رجلا وامرأة فيه لم يرد بهما إلا الواحد من كل واحد من الجنسين إلا أنه غير معين .

وثم تنكير آخر هو تنكير الأجناس [وعليه استظهر بتقييده هنا التنكير بالآحاد

---

(١) أشار إلى هذا ابن عصفور عدا العدد . انظر : شرح الجمل ٢/٢٧٣ ، وذكر ثلاثاً منها الصيمري وزاد أنه يعرف بفعله ، التبصرة والتذكرة ٢/٦١٢ .

(٢) ساقط من : جـ .

(٣) الجزولية ٥٥ .

(٤) لأن العلم ما خص الواحد من جنسه فجعل علما له . انظر : اللمع ١٨٩ ، المرتجل ٢٨٧ ، البديع ٢/١٦٧ .

(٥) جـ : أيضا .

(٦) أ : وامرأة .

(٧) ساقط من : أ .

وتنكير الأجناس [(١)] في قولك : (رجل خير من امرأة) ونحوه /٤٣ب لأنك لم ترد بواحد منهما واحداً من الجنس ، ولكنك إنما أردت هذا الجنس خير من هذا الجنس . فلهذا لا يقال في هذا النوع تنكير الآحاد ، لما كان نكرة ، وكان المراد به الجنس كما قيل في النوع الأول تنكير الآحاد لما كان نكرة ولم يرد به الجنس وإنما أريد به آحاد الأجناس [(١)] .

وقد قال بعضهم في قوله : ومدلولات الأفعال أجناس [(٢)] : أنه لا يصح لأن الفعل لا يراد به الجنس ، وإنما يراد به بعضه . وهذا ليس بصحيح لما قدمناه من أن مراده أن الفعل لما لم يختص من الحدث شيئاً قليلا دون شيء كثير ، ولا شيئاً سريعاً دون شيء بطيء [(٣)] كان حكمهُ حكم اسم الجنس [(٤)] الذي لا يخص به شيء دون شيء .

وقوله : الإفراد الذي تنفرد به الأسماء [(٥)] ... إلى آخره .

الكلام في إفراد الأشخاص والأجناس كالكلام في تذكير الأشخاص والأجناس ، وفي تنكير الأشخاص والأجناس فأغني ذلك عن إعادته .

وقوله : الفاعل مخبر عنه بفعله [(٥)] ... إلى آخره .

وقوله : المبتدأ مخبر عنه [(٥)] ... إلى آخره .

ليس في [شيء من [(٦)]] ذلك [كله [(٧)]] ما يحتاج إلى الكلام [عليه [(٨)]] .

وقوله : المفعولية لا يصح معناها في الفعل [(٥)] .

---

(١) ساقط من : ب .
(٢) انظر : شرح الجزولية ١/١٢٠ .
(٣) لم يعرض الشلوبين لهذا فيما سبق .
(٤) انظر هذا الاعتراض والرد عليه في : الشرح الصغير ٣٢ .
(٥) الجزولية ٥٥ .
(٦) ساقط من : أ .
(٧) تكملة من : أ .
(٨) ساقط من : ب .
ولم يتعرض لشرح هذين في الشرح الصغير . انظر ص : ٣٢ .

يريد أن كون الكلمة مفعولاً بها أو فيها أو من أجلها أو معها أو مفعولاً مطلقاً لا يصح شيء من ذلك [كله [1]] في الفعل ، والعلة فيه أن كل واحد من المفعولات مخبر عنه من جهة المعنى بأنه فَعَل أو فُعِل به أو فُعِلَ فيه أو فُعِلَ له أو فُعِلَ معه .

فإن قلت : فإذا كان مراده ذلك فلِمَ لَمْ يجعل العلة في المفعولية [2] أن المفعول يخبر عنه ، كما أن المبتدأ والفاعل كل واحد منهما يخبر عنه .

فالجواب : أنه إنما لم يقل ذلك لأن النحويين لا يطلقون الإخبار عن الكلمة إلا إذا كانت عندهم مبتدأة أو فاعلة أو مفعولا لم يسم فاعله [3] ولا يطلقون /٤٤أ الإخبار عن الكلمة في الفضلات ، فلذلك لم يقل : إن المفعول مخبر عنه من حيث كان فضلة وعدل عنه إلى قوله : إن المفعولية لا تصح في الفعل . يريد أن معناها الإخبار عن المفعول ، وإن لم يكن المفعول مخبراً عنه في الإطلاق الصناعي [4] .

---

(١) ساقط من : أ .

(٢) جـ : المفعول .

(٣) قال الورق : « والنحاة لا يجعلون الخبر عنه إلا المعتمد عليه في الجملة » ، المباحث الكاملية ١/٦٤ .

(٤) الغرض مما سبق بيان علامات الاسم قال العطار عما سبق شرحه : « جميع ما تحصل من كلام أبي القاسم وأبي موسى في هذا الباب أن العلامات التي تنفرد بها الأسماء خمس عشرة علامة ذكر منها أبو القاسم ست علامات في قوله تنفرد الأسماء بالخفض والتنوين ودخول الألف واللام عليها والنعت والتصغير والنداء ، وذكر أبو موسى تسع علامات وهي . التثنية والجمع والتأنيث والتذكير الشخصي والتنكير الشخصي والإفراد الشخصي والفاعل والمبتدأ والمفعولية . » ، المشكاة والنبراس ١/٢٨ب .

باب [معرفة علامات الاعراب (١)]

قوله : الضمة تكون علامة الرفع في أنواع الأسماء المتمكنة (٢) .

يعني ما ذكره بعد من المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم ، وهذا الفصل غرض المؤلف به إصلاح قول أبي القاسم : « فأما الضمة فتشترك فيها الأسماء والأفعال » (٣) ، إذ كان هذا القول من أبي القاسم فاسداً عنده .

[لأنه (٤)] قد ذكر في بقية الفصل أسماء لا تكون الضمة فيها علامة الرفع ، وهي الأسماء الخمسة المعتلة المضافة ، والتثنية وجمع المذكر السالم ، وأفعالا لا تكون الضمة فيها علامة الرفع ، وهي الخمسة الأمثلة من الفعل .

وثم أيضاً أسماء لا تكون الضمة فيها علامة الرفع ، ولم يذكرها أبو القاسم ، وأفعال كذلك وهي الأسماء المبنية [والأفعال المبنية (٥)] ، فأصلح هذا المؤلف لفساده عنده كلام أبي القاسم بهذا التقييد الذي قيد به مواضع كون الضمة علامة الرفع ، وقد ذكرت في تقييدي على كتاب الجمل المعروف بكتاب : الاعتراض والانفصال فيما نسب فيه صاحب الجمل من كلامه إلى الاختلال (٦) ما يدفع الاعتراض بهذا كله عن أبي القاسم ، ويرفع عنه الفساد الذي زعمه (٧) هذا المؤلف فيه ، فلا يحتاج إلى هذا الإصلاح الذي أصلحه به إذا فهم على ما ذكرناه هناك .

وقوله : وفي الأفعال المضارعة بشرط أن تسلم من نوني التوكيد (٨) .

---

(١) تكملة من : ب .
(٢) الجزولية : ٥٥ .
(٣) الجمل : ٣ .
(٤) ساقط من : أ .
(٥) ساقط من : جـ .
(٦) لم يذكر هذا الكتاب كثير ممن ترجموا لأبي علي الشلوبين رحمه الله
(٧) جـ : زعم .
(٨) الجزولية : ٥٦

يريد في مثل : هل تضربَنّ ؟ وهل تضربِنّ ؟

وقوله : /٤٤ب ونون جماعة المؤنث [١] .

يريد في مثل هل تضربْنَ ياهندات ؟

وقوله في هذا الفصل : إن نوني التوكيد ونون جماعة المؤنث توجب بناءالمضارعة من الأفعال . بناء على مذهب جمهور النحويين [١] .

وقد قال قوم [٢] منهم : إن المضارعة مع هذه النونات باقية على أصلها في إيجاب الإعراب لها ، إلا أنه منع من ظهور الإعراب في فعل جماعة النسوة تشبيهه بالفعل الماضي المتصل به نون جماعة النسوة في تسكين آخره لنون جماعة النسوة كما سكن آخر الماضي لها [٣] ، ومنع من ظهور الإعراب في الفعل المؤكد بالنونين ما يؤدي إليه إعرابه من الالتباس بغيره ، أو من الجمع بين النونات الزوائد في آخر الفعل وهو ثقيل [٤] ، فسقوط علامة الإعراب في مثل هل تضربون إذا وكد بالنونين [لما يؤدي إليه من الجمع بين النونين أو النونات ، وسقوطه في مثل يضرب إذا وكد بالنون لما [٥]] يؤدي إليه الإعراب في هل تضرب ؟ المؤكد بالنون من الالتباس بفعل جماعة المذكر ، وفي إما [٦] تضرب المؤكد بالنون بفعل المخاطب المؤنث [٧] ، والاحتجاج لهذا القول وعليه قد تقدم مُستوفًى قبل هذا [٨] .

---

(١) الجزولية : ٥٦ .

(٢) خالف في بناء المضارع مع نون النسوة الأخفش وابن درستويه والسهيلي وابن طلحة . وفي بنائه مع نوني التوكيد الزجاج والسيرافي ، وانظر ما سبق ص ٢٦٢ هـ٥ .

(٣) قال أبو حيان : « ذهب ابن درستويه إلى أنه معرب وتبعه على ذلك السهيلي وابن طلحة وطائفة من النحويين واستدلوا بأن الاعراب قد استحق في المضارع فلا يعدم إلا بعدم موجبه ، وبقاء موجبه دليل على أنه معرب كما كان قبل النون ، إلا أنه كان قبل دخول النون ظاهراً ، وهو معها مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهراً ، قالوا : وإنما منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي للنون التي لحقته كما عرض للأسماء المضافة لياء المتكلم فالتزم كسر أواخرها لأجل ذلك وجعل الإعراب فيها مقدراً » ، التذييل والتكميل ١/٤٠ب .

وأشار السهيلي إلى اعرابه المقدر قبل علامة الإضمار كما هو مقدر قبل الياء في غلامي : نتائج الفكر ١١٠ .

(٤) أ : ثقيد .

(٥) ساقط من : جـ .   (٦) جـ : لما .

(٧) وقيل : إن حركته حركة التقاء ساكنين . انظر : معاني القرآن وإعرابه ٨٦/١ ، الغرة ٢/٢١٣ب .

(٨) انظر ص : ٢٠٦ وما بعدها .

وقوله : وضمير التثنية [١] .

يريد في مثل : الزيدان يقومان .

وقوله : أو علامتهما [١] .

يريد في مثل : يقومان الزيدان ، وتفريقه بين الألفين المتصلتين بالفعل في قولك : الزيدان يقومان وقولك : يقومان الزيدان ، بأن الألف في الأول ضمير وفي الثاني علامة دالة على أن فاعل الفعل مثنى مبني على ما يأتي بيانه بعد [٢] في باب الفاعل من أن الفعل إذا رفع مثنى أو مجموعا قد يُلْحَقُ حرفا دالا على أن الفاعل مثنى أو مجموع ، وعلى أن الألف المتصلة بالفعل في قولك : الزيدان يقومان ضمير ، فأما أن الألف في : يقومان /٤٥أ الزيدان علامة دالة على أن الفاعل مثنى فسيأتي الكلام فيه وأنه قد قيل : إن الألف في ذلك ضمير كما هي في قولك الزيدان يقومان ، والصحيح من ذلك يجيء في باب الفاعل ان شاء الله [٣] .

وأما أن الألف في قولك : الزيدان يقومان ضمير فهو قول جمهور النحاة [٤] ، أعني أن الضمير الراجع من المبتدأ إلى الخبر هو الألف [٥] .

وقال المازني [٦] : إن الضمير الراجع في ذلك مستتر [٧] والتقدير : الزيدان

---

(١) الجزولية : ٥٦ . (٢) انظر ص : ٥٨٧ .

(٣) انظر ص : ٥٨٧ — ٥٨٨ . (٤) جـ : النحويين .

(٥) انظر : الكتاب ٢٣٥/١ ، المقتضب ١٢٨/٤ ، الأصول ٦٤/١ ، سر الصناعة ٧١٨/٢ .

(٦) المازني : (.... — ٢٤٧ هـ) .

أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان النحوي البصري ، أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد الأنصاري وعنه المبرد واليزيدي وغيرهما ، كان يقول بالإرجاء .

له كتاب في القرآن ، وتفاسير كتاب سيبويه ، والتصريف والعروض وغيرها .

انظر : إنباه الرواة ٢٤٦/١ — ٢٥٦ ، طبقات ابن قاضي شهبة ٢٨١/١ - ٢٨٤ ، إشارة التعيين ٦١ - ٦٢ ، البغية ٤٦٣/١ ٤٦٦

(٧) انظر رأي المازني في شرح السيرافي ١٧٨/١أ ، إصلاح الخلل ٤٠ ، شرح المفصل ٨٨/٣ ، شرح الكافية ٩١٢ ، شرح الجزولية ١٢٢ ، التسهيل ٢٣ ، مغني ٤١٢/١ .

يقومان هما كما كان الضمير الراجع في قولك : الزيدان قائمان مستترا ، والتقدير : الزيدان قائمان هما ، وكذلك الزيدون قائمون الرابط فيه أيضا مستتر والتقدير قائمون هم ، ولا خلاف في ذلك في اسم الفاعل ، فقال المازني في الفعل مثل قولهم في اسم الفاعل فإذا كان كذلك فالألف في يقومان من قولك : الزيدان يقومان [عنده [1]] ليست ضميراً ، وإنما هي علامة كالألف في يقومان الزيدان فكلام المؤلف إنما هو مبني في ذلك على كلام الجمهور لا على كلام المازني وهو الصحيح .

وأما قياس المازني الألف في (يقومان) على الألف في (قائمان) ، وعلى الياء في (قائمين وقائمتين) فليس بصحيح ، لأن الألف دالة في ذلك كله على التثنية ، وكذلك الياء والواو في التثنية والجمع ، فكان ينبغي أن تكون هذه الحروف في الجمع ضمائر ، وألا يقدر معها ضمائر غيرها تدل على التثنية والجمع ، لأن ذلك دعوى ، والدعوى لا ينبغي أن ترتكب إلا بدليل ، فقام الدليل في أسماء الفاعلين على أن هذه الحروف ليست بضمائر باختلافها باختلاف العوامل [2] ، والضمائر لا تختلف باختلاف العوامل [3] ، وأيضاً فإنها لو كانت ضمائر لم تكن إلا ضمائر رفع مرتفعة بأسماء الفاعلين ولم يكن للنصب والجر فيها مدخل فدل ذلك /٤٥ب على أن هذه الحروف ليست ضمائر ، وإنما هي حروف تثنية وجمع للأسماء التي اتصلت بها كالحروف [4] التي في قولك : الزيدان والزيدَين ، والزيدُون ، والزيدِين ، وعلى أن الضمائر التي في أسماء الفاعلين غير هذه الحروف ، فلما قام الدليل على هذا في أسماء الفاعلين قلنا بما اقتضاه الدليل فيها ، وبقي الباقي على الأصل الذي قلنا أولا من أنه لا ينبغي أن تكون الضمائر غيرها إذ القول بأن ثم ضمائر غيرها دعوى لا يقترن بها دليل وما هذه سبيله سقط القول به .

---

(١) ساقط من : أ .

(٢) تقول : الزيدان قائمان ، وكان الزيدان قائمين ، فاختلف باختلاف العوامل .

(٣) لأن الضمائر لها ألفاظ مخصوصة حسب مقتضى العامل قال الرضي : « والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لا ختلاف المعاني عن الإعراب ألا ترى أن كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص » ، شرح الكافية ٣/٢ .

(٤) ب : للحروف .

وقوله : وضمير جماعة المذكرين العاقلين [١] .

يريد في مثل : الزيدون يقومون .

وقوله : في الوضع [١] .

أي إنها لذلك وضعت أولا ، أي لتكون ضمير جماعة المذكرين العاقلين خاصة ، وقد توسع فيها فجعلت لغير العاقلين إجراء لهم مجرى العقلاء [٢] كقوله تعالى : ﴿ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ [٣] فهي إذن إنما هي مختصة بالمذكرين العاقلين في وضعها الأول ، وأما في الاتساع فيها فليست مختصة بهم ، لأنها تكون هناك في غير العقلاء إذا حكم لهم بحكم العقلاء وأخبر عنهم بأخبار لا يصلح باقياً على أصله إلا للعقلاء .

وقوله : أو علامتهم وهو الواو [٤] .

يريد في مثل : يفعلون الزيدون [٥] .

وكذلك قوله : وضمير الواحدة المخاطبة [٤] .

يريد في مثل : أنت تفعلين يا هند .

وقوله هنا أيضا في ياء تفعلين إنها ضمير بناء على مذهب الجمهور [٦] ، وقد خالف الأخفش [٧] فيها فجعلها علامة ، وجعل الفاعل مضمراً مستتراً في الفعل كأنه قال :

---

(١) الجزولية : ٥٦ .

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢/٠٢١٠ب ، معاني القرآن للنحاس ٢/٣٧٢ ، في تعليقها على [آية الأنبياء : ٣٣] ﴿ ... كل في فلك يسبحون ﴾ .

(٣) [يس : ٤٠] وأولها ﴿ لا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ القَمَرَ ولا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ في فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ .

(٤) الجزولية : ٥٦ .

(٥) الواو هنا علامة الجمع فقط عند جمهور النحاة . انظر : الكتاب ١/٥ ، سر الصناعة ٢/٦٢٩ .

(٦) انظر : الكتاب ١/٥ ، المقتضب ٤/٢٤٧ ، سر الصناعة ٢/٧٦٩ .

(٧) الأخفش (... - ٢١٥هـ) .

سعيد بن مسعدة أبو الحسن مولى بني مجاشع ، وهو الأخفش الأوسط ، كان معتزلياً ، أخذ عن سيبويه

تفعلين أنت [١] .

ووجه قول الأخفش : أنه قاس فعل المخاطب على فعل الغائب ، فكما أن فعل الغائب يستتر فيه ضمير الغائب إذا كان مفرداً ولا يبرز /٤٦أ وإنما يبرز في التثنية والجمع ، فكذلك ينبغي أن يكون فعل المخاطب يستتر فيه ضمير المفرد وإنما يبرز ضميره في التثنية والجمع ، وكما استوى في فعل الغائب المفرد المذكر والمؤنث في عدم البروز ، كذلك ينبغي أن يستوي في فعل المخاطب المفرد المذكر والمؤنث في عدم البروز ، فلذلك قلنا في تفعلين : إن ضمير المخاطب فيه إنما هو مستتر لأنه مفرد ، والياء فيه علامة تأنيث [٢] .

وهذا الذي قاله الأخفش لا يلزم أعني حمل فعل المخاطب [في ذلك [٣]] على فعل الغائب بل لكل [فعل [٣]] في ذلك حكمه ، كما أن فعل المتكلم مخالف لهما في استتار الضمير فيه في الإفراد والتثنية والجمع ، والدليل على صحة ما نقوله : أنه لو كان كما قال وكانت الياء في تفعلين علامة تأنيث لانبغى أن تثبت في فعل الاثنين إذا قلت : أنتما تفعلان مخاطباً لمؤنثين .

وقوله : وموقعها في الاسم المتمكن المفرد انصرف أو لم ينصرف وكذا وكذا .... إلى آخره [٤] .

جرت عادة الناس في هذا الموضع أن يقرؤوه بخفض المفرد وما عطف عليه ، وهو

= والكلبي والنخعي وهشام بن عروة ، وأخذ عنه أبو حاتم السجستاني . له : معاني القرآن ، المسائل الكبير ، العروض والقوافي .

• أخبار النحويين البصريين ٦٦ – ٦٧ ، طبقات الزبيدي ٧٤ – ٧٦ ، البلغة ٨٦ ، البغية ١/٥٩٠ – ٥٩١ • .

(١) انظر : شرح الكافية ٩١٢ ، شرح الجمل ٢/٢٠ ، التسهيل ٢٣ ، التذييل والتكميل ١/١٣٩أ ، ١٤٠ ب .

(٢) انظر هذا الاحتجاج في : شرح الجمل ٢/٢٠ ، والتذييل والتكميل ١/١٤٠ب .

(٣) ساقط من : أ .

(٤) الجزولية : ٥٦ .

بادي الرأي مختل لأنه يقتضي أن وقوع الضمة في هذه المواضع التي هي المفرد بنوعيه وجمع التكسير بنوعيه وجمع المؤنث السالم ، وقد قدم قبل أن لها وقوعاً في غير هذه المواضع الثلاثة ، وذلك ما قدم من الفعل المضارع إذا سلم مما يوجب بناءه أو رفعه بالنون [1] . فيختل هذا الكلام لذلك ، إلا أن يقدر حذف وكأنه قال : وموقعها من الاسم المتمكن [في [2]] الاسم المفرد ، ولذلك إن قرئ هذا الموضع برفع المفرد وما عطف عليه لم يحتج إلى هذا الحذف وصح ذلك على أحد وجهين : إما أن يكون من وضع الواحد موضع الجمع كما قال [3] /٤٦ب .

... .. فأمـا عظامهـا فبيضٌ وأما جلدُها فصليب [4]

---

(١) يريد قول الجزولي قبل هذا إذ قال : « الضمة تكون علامة الرفع في الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة إذا سلمت مما يوجب بناءها ... إلى آخره » .

الجزولية : ٥٦ .

(٢) ساقط من : أ .

(٣) علقمة الفحل (... - ٢٠ ق . هـ) .

هو علقمة بن عبدة بن النعمان بن ناشرة التميمي ، من شعراء الجاهلية لم يدرك الإسلام ، سمي الفحل في خبره مع امرئ القيس وتحكيم أم جندب ، وكانت تحت امرئ القيس ، فلما غلّبت عليه علقمة ، طلقها امرؤ القيس ، وخلفه عليها علقمة ، فسمي علقمة الفحل ، وقيل : سمي الفحل من أجل رجل آخر يقال له علقمة الخصي .

انظر : « طبقات فحول الشعراء ١٣٦/١ - ١٣٩ ، الأغاني ١١١/٢١ - ١١٣ ، المؤتلف والمختلف ١٥٢ ، سمط اللآلي ٤٣٣/١ » .

(٤) من البحر الطويل مطلعها :-

طحا بك قلبٌ في الحسان طروبُ بُعيدَ الشباب عصرَ حانَ مشيبُ

وأول البيت المستشهد به :-

بها جِيَفُ الحَسْرى فأمّا عظامُها ......

الحسرى : المعيية من الإبل يتركها أصحابها فتموت ، الصليب : الجلد اليابس .

الشاهد فيه : وضع الجلد وهو واحد موضع الجلود وهو جمع للضرورة .

الكتاب ١٠٧/١ ، المفضليات ٣٩٤ ، معاني القرآن للأخفش ٢٢٦/١ ، المقتضب ١٧٠/٢ ، معاني القرآن وإعرابه ٤٧/١ ، ٣٣٧ ، اشتقاق أسماء الله الحسنى ٧٧ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٠١ ، شرح ابن السيرافي ١٣٣/١ ، ١٣٤ ، شرح الأعلم ١٠٧/١ ، التبيان ٢٣/١ ، إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٤٢/١ ، ٥٥ ، شرح الجمل ٤٨٦/١ ، ٤٤٤/٢ ، الضرائر ٢٥٢ ، الخزانة ٥٥٩/٧ .

وكقوله (١) :

في حلقِكُمْ عظمٌ وقدْ شجينا (٢)

إلا أن هذا الوجه خصه سيبويه بالشعر فيضعف (٣) ، فأولى منه أن يُقدَّر مضاف قبله كأنه قال : ومواضع موقعها في الاسم المتمكن [المفرد (٤)] [انصرف (٥)] وكذا وكذا ، ويكون الموقع في ذلك مصدرا ، ويكون المفرد وما بعده خبراً عن المواضع المحذوفة في الأصل ثم حذفت وأقيم الموقع مقامها فصار المفرد وما بعده خبراً عنه مجازاً (٦) .

وقوله : انصرف (٧) .

---

(١) اختلف في قائله :

أ - المسيب بن زيد بن مناة الغنوي ، نسب له في : شرح الأعلم ١٠٧/١ ، اللسان ٤٢٣/١٤ (شجا) .

ب - طفيل بن عوف الغنوي ، وهو طفيل الخيل الشاعر المشهور ، نسب له في : المحتسب ٨٧/٢ .

(٢) من الرجز قبله :

لا تنكِر القتْلَ وقدْ سُبِينا

قال الأعلم في شرحه : « وصف أنهم قتلوا من قوم كانوا قد سبوا من قومه ، فيقول : لا تنكروا قتلنا لكم وقد سبيتم منا ، ففي حلوقكم عظم بقتلنا لكم ، وقد شجينا نحن أيضا ، أي غصصنا بسبيكم لمن سبيتم منا » ، شرح الأعلم ١٠٧/١ .

الشاهد فيه : وضع الحلق وهو مفرد موضع الحلوق وهذا ضرورة .

الكتاب ١٠٧/١ ، مجاز القرآن ٧٩/١ ، ٤٤/٢ ، ١٩٥ ، المقتضب ١٧٠/٢ ، معاني القرآن وإعرابه ٤٨/١ ، اشتقاق أسماء الله ٧٧ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٠١ ، المحتسب ٢٤٦/١ ، ٨٧/٢ ، شرح الأعلم ١٠٧/١ ، المخصص ٣١/١ ، ٣٠/١٠ ، إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٥٥/١ ، ٨٤٨/٣ ، البيان في غريب إعراب القرآن ٥٢/١ ، ٤٤٧/٢ ، أساس البلاغة ٢٢٢ ، شرح المفصل ٢٢/٦ ، شرح الجمل ٨٨/١ ، ٤٨٦ ، ٤٤٤/٢ ، ضرائر الشعر ٢٥٢ ، الخزانة ٥٥٩/٧ .

(٣) قال سيبويه : « وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام » ثم أورد البيتين : الكتاب ١٠٧/١ .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) تكلمة من : أ .

(٦) هذا هو الوجه الثاني .

(٧) الجزولية : ٥٦ .

يريد به مثل : جاء زيد .

وقوله : أو لم ينصرف (١) .

يريد به مثل : جاءني أحمد ، وإنما قال ذلك لأن من علامات الإعراب [ما هو (٢)] مختص بأحد النوعين دون الآخر كفتحة الخفض ، فأراد أن يبين أن الضمة ليست كالفتحة في ذلك ، وأنها لا تختص بأحد النوعين دون الآخر كفتحة الخفض ، بل يشترك النوعان فيها ، ويمكن أن يريد (إلا أخوك وأخواته الخمس) فإن رفعها بالواو ولكنه حذف الاستثناء لأنه قد دل عليه ما ذكره بعد ذلك في فصل أخوك وأخواته الخمس ، ويمكن أن يريد أن (أخوك) وأخواته الخمس رفعها بضمة مقدرة على حروف العلة ، هذا أجرى على قوله لأنه الأظهر (٣) فيه ، وهو أيضا أجرى على القياس لأنه ليس في الأسماء المفردة شيء أعرب بالحروف ، وإنما تعرب كلها بالحركات (٤) ، فإذا أمكن في الموضع أمران أحدهما لا يكسر فيه ما اطرد كان أولى ، وثم أيضا ما يدل على ذلك غير ما ذكرناه وهو مذهب الفارسي (٥) وهو الذي يعضده النظر [والقياس (٦)] وسيأتي (٧) .

وقوله : وجمع التكسير انصرف (١) .

يريد في نحو : جاءني رجال .

وقوله : أو لم ينصرف (١) .

يريد في مثل : هذه مساجد ، والأمر في ذكر الانصراف هنا وفي غير

---

(١) الجزولية : ٥٦ .

(٢) تكملة يلتئم بها السياق .

(٣) جـ : أظهر .

(٤) سيأتي الخلاف في ذلك انظر ص : ٣٤٥ وما بعدها .

(٥) البصريات ٨٩٦/٢ ، البغداديات ٥٢٩ ، الشيرازيات ٨٦ أ ، وانظر : الارتشاف ٤١٥/١ ، التذييل والتكميل ٥٣/١ب ، همع الهوامع ١٢٤/١ .

(٦) تكملة من : أ .

(٧) انظر ص : ٣٤٧ وما بعدها .

الانصراف /٤٧أ كما تقدم في المفرد .

وقوله : وجمع المؤنث السالم [١] .

يريد في مثل : جاءتني الهندات ، ولم يقل في هذا النوع انصرف أو لم ينصرف كما قال في النوعين قبله أعني [في] [٢] المفرد وجمع التكسير ، لأن هذا الجمع لا يكون إلا منونا ، ولا يكون كالنوعين قبله في أن كل واحد منهما يكون منوناً وغير منون ، فلما كان هذا النوع كله منوناً كان كأنه كله منصرف [٣] ، وإن كان تنوينه ليس للصرف ، إنما تنوينه لمقابلة [نون الجمع من [٤]] المذكر [٥] فليس هذا النوع مما يدخله التنوين للصرف [أيضا] [٦] فيكون منه منصرف [٧] وغير منصرف كالمفرد وجمع التكسير ، فلذلك [لم [٨]] يقل المؤلف فيه انصرف أو لم ينصرف .

ووصف هذا النوع بالانصراف - إن قاله قائل [٩] - ، مجاز لا حقيقة على القول بأن التنوين ليس تنوين صرف ، إنما هو تنوين مقابلة على ما أحكمه النحويون ، ولكنه يمكن أن يقال فيه : إنه منصرف لكون لفظه كلفظ المنصرف على التجوز .

ويمكن غير هذا [وهو [١٠]] أن يكون هذا التنوين في هندات ونحوه تنوين صرف ، إلا أن العلل لم تؤثر فيه أعني العلل المؤثرة في التنوين في كل موضع لكونه

---

(١) الجزولية : ٥٦ .

(٢) تكملة من : جـ .

(٣) جـ : منصرفا .

(٤) مطموس في : ب .

(٥) انظر : الكتاب ١٨/٢ ، المقتضب ٣٣١/٣ ، شرح المقدمة المحسبة ١٨٩/١ .

(٦) تكملة من : ب .

(٧) أ ، ب ، جـ : منصرفا . والصواب ما أثبته .

(٨) ساقط من : جـ .

(٩) هو سيبويه - رحمه الله تعالى - إذ يقول : « وصار التنوين بمنزلة النون ألا ترى إلى عرفات مصروفة في كتاب الله عز وجل وهي معرفة الدليل على ذلك قول العرب : هذه عرفاتٌ مباركاً فيها ... » ، الكتاب ١٨/٢ .

وقد اعتذر عنه الشلوبين كما ترى .

(١٠) ساقط من : أ .

مقابلاً للنون في جمع المذكر السالم ، فيكون معنى قول النحويين فيه : [إنه تنوين مقابلة وليس تنوين [1] صرف] [2] إنه تنوين مقابلة أي [3] انضافت المقابلة فيه لتنوين الصرف وليس بتنوين [4] صرف مجرد ، فيكون على هذا وصفنا لهذا التنوين أعني تنوين هندات بأنه تنوين صرف حقيقة لا مجازا .

فصل :-

واعلم أن الضمة هي الأصل [5] في باب الرفع [6] ، فكل ما أعرب بها فهو جاء على الأصل ، وما أعرب بغيرها فليس بجاءٍ على أصله فينبغي أن يسأل فيه ما الذي أخرجه عن أصله ؟ ، وقد انقدح هنا سؤالان :-

أحدهما : ما /٤٧ب الدليل على أن الأصل في باب الرفع الضمة ؟ .

والجواب : أنا وجدنا الأصول من المعربات وبعض الفروع معرباً بها [7] وغيرها مما جعل علامة للرفع لم يعرب به إلا ما كان فرعا . وبيان ذلك أن الأسماء المعربة : إما مفردة وإما مثناة وإما مجموعة ، والمفردة هي الأصل وهي كلها معربة بالضمة ، والمثناة فرع وهي معربة بغير الضمة ، والمجموعة إما جمع سلامة في المذكر وإما جمع سلامة في المؤنث وإما جمع تكسير وكلها فروع ، واثنان فيها مرفوعان بالضمة وهما جمع السلامة في المؤنث وجمع التكسير ، وواحد منهما وهو جمع السلامة في المذكر معرب بغير الضمة .

---

(١) جـ : بتنوين .

(٢) ساقط من : جـ .

(٣) أ : وليس أي .

(٤) ب : تنوين .

(٥) أ : في الأصل .

(٦) والفتحة أصل في باب النصب والكسرة أصل في باب الجر ، قال ابن الخشاب : « إنما جعلت الحروف نائبة عن الحركات في الإعراب ، لأن الحركات هي الأصل فيه » المرتجل : ٥٤ .

(٧) ب : يعربان فيها ، جـ : معربين بها .

فقد تبينت بهذا ما ذكرناه من أن الضمة أعرب بها الأصول كلها وبعض الفروع ، وغير الضمة لم يعرب بها إلا فرع ، فبان بذلك أن الضمة هي الأصل لكونها في الأصول والفروع [١] . وكذا ينبغي للأصل أن يتصرف تصرفا لا يتصرفه الفرع ، فيكون في الأصول والفروع ، وينبغي للفرع أن ينقص عنه ، فيكون فيما هو فرع [٢] مثله ولا يستمر في الفروع كلها لنقصه عن الأصل .

هذا بيان ذلك في الأسماء المعربة .

وأما بيانه في الأفعال المعربة ؛ فإن الفعل المعرب ؛ إما متصل بصور الضمائر الثلاثة المتقدمة التي هي ألف الاثنين التي تقدم ذكرها ، وواو الجمع التي تقدم ذكرها ، وياء المخاطب [٣] المؤنث – وإن كان بعض هذه قد يكون غير ضمير [٤] – فإن الضمير هو الأصل فيها ، وكونه حرفاً إخراج له عن أصله فلذلك أطلقت عليها ما هو الأصل فيها .

وإما غير متصل بتلك الضمائر ، وكونها غير متصلة بتلك الضمائر هو الأصل فيها لأن اتصالها بما هو تركيب لها معها والتركيب فرع [عن ضده [٥]] /٤٨أ [وضده [٦]] هو الأصل ، وكله معرب بالضمة ، وغير الضمة من إعراب الأفعال الذي هو النون لم [يوجد [٦]] إلا في [فرع [٦]] فبان بذلك أيضا في الأفعال أن الضمة هي الأصل لكونها في [الأصول فيها [٦]] ، وأن غيرها من إعرابها الذي هو النون فرع لكونها في [الفروع [٦]] منها .

فكون الضمة إذن في أنواع الأسماء الثلاثة التي هي المفرد [٧] وجمع التكسير

---

(١) أ و جـ : الفرع .
(٢) أ : مرفوع .
(٣) ب : مخاطب .
(٤) كما في : أكلوني البراغيث وقاما أخواك ، وقد سبق إيضاحه : ٣٢٣ - ٣٢٤ .
(٥) ساقط من : جـ .
(٦) بياض في : أ .
(٧) جـ : المفردة .

وجمع المؤنث السالم جاء على الأصل فلا سؤال فيه ، وكون التثنية وجمع [المذكر [1]] السالم غير معربين بالضمة هما اللذان يسأل فيهما لِمَ خرجا عن أصلهما و [لِمَ [2]] لم يعربا بالضمة وأعربا بالحروف ؟ ، وذلك بين فيهما ، وذلك أن حروف التثنية وجمع السلامة حروف علة وحروف العلة تستثقل فيها حركات الإعراب إذا لم يسكن ما قبلها ، وإذا سكن ما قبلها جرت مجرى الصحيح في تحركها بحركات الإعراب وحروف التثنية والجمع ليس ما قبلها ساكن إنما قبلها متحرك ، فلذلك لم تعرب حروف التثنية والجمع بالحركات الظاهرة .

فإن قيل : فكان ينبغي إذا تعذر ظهور الحركات فيها أن تعرب بالحركات المقدرة وقد فعل ذلك بعض العرب في التثنية فقالوا : قام الزيدان ورأيت الزيدان ومررت بالزيدان فأعربوها بالحركات المقدرة وهم بنو الحارث بن كعب [3] الا أن جمهور العرب لم تقل بذلك . وإنما قال به بعضهم [4] ، فلِمَ لَمْ يفعلوا ذلك وهو الذي كان ينبغي أن يكون [5] لأن أصل الإعراب أن يكون بالحركات .

فالجواب : أنهم لو أعربوا التثنية والجمع بالحركات المقدرة لكان هذان النوعان من الأسماء لا يوجد فيهما الإعراب ظاهراً أبدا ، وليس كذلك الأسماء التي أعربت بالحركات المقدرة نحو : الفتى والعصا والرحى والقاضي والغازي وما أشبه ذلك لأن هذه الأسماء /٤٨ب [وإن لم [6]] يظهر فيها الإعراب [7] فإن من نوعها ما ظهر فيها

---

(١) ساقط من : جـ .

(٢) ساقط من : أ .

(٣) هم بنو الحارث بن كعب بن عمرو بن علة بن جعد بن مالك بن أدد ، يرجعون إلى بني مذحج وينتهي نسبهم في كهلان بن سبأ . انظر : جمهرة أنساب العرب (٤٠٥ - ٤١٧) .

(٤) تكلم بهذه اللغة عدد من القبائل هم : بنو الحارث بن كعب وخثعم وزبيد وبنو العنبر وبنو الهجيم ومراد وعذرة وكنانة وبطون من ربيعة وبكر بن وائل وهمدان .

انظر : معاني القرآن ١٨٤/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٤/٢٠٠ب ، إعراب القرآن ٣٤٥/٢ ، التبيان ٨٩٥/٢ ، شرح المفصل ١٢٨/٣ ، البحر المحيط ٢٥٥/٦ .

(٥) أن يكون معادة في : أ .

(٦) بياض في : ب .

(٧) أ : أعراب .

الإعراب فلم يعدم [1] [ظهور [2]] الإعراب فيها بالجملة ، ولو أعربت التثنية والجمع السالم [3] بالحركات المقدرة لعدم ظهور الإعراب منها بالجملة فكرهوا أن يعدم ظهور الإعراب في النوع كله ، فلذلك اجتنبوه ، ولم يمكنهم أيضا ظهوره لما قلناه ، فأقاموا مقام ظهوره اختلافه باختلاف العوامل وجعلوا كونه مع العوامل المختلفة مختلف الأحوال قائماً مقام كونه مختلف الحركات [4] ، وكذلك كون الضمة علامة للرفع في الأفعال التي لم يتصل بها ما يوجب بناءها ولا رفعها بالنون جاء على الأصل أيضاً فلا سؤال فيه ، وإنما السؤال فيما لم يجيء على أصله مما اتصل به ما يوجب بناءه وهو نونا التوكيد ونون جماعة النسوة ، وبين أنه لا يمكن أن يكون مرفوعاً لأنه إذا كان فيه ما يوجب بناءه لم يمكن أن تدخل فيه الضمة لأن الضمة إعراب والمبني لا يكون محلا للإعراب أصلا .

وأما إيجاب نوني التوكيد ونون جماعة النسوة في الفعل المضارع البناء فقد تقدم [5] الكلام فيه وكذلك أيضا إذا اتصل بالفعل المضارع ما يوجب رفعه بالنون لا يمكن أن يكون رفعه بالضمة لأنه قد اتصل به ما يوجب أن يكون رفعه بغير الضمة فلا يمكن أن يكون رفعه بعلامتين ، لأن إعرابين لا يجتمعان في كلمة واحدة [6] .

لكن بقي أن يقال : لِمَ أوجب اتصال الضمائر الثلاث بهذه الأفعال [7] أن يكون رفعها بالنون ؟ .

والجواب : أنهم أرادوا أن يدلوا في هذه الأفعال على أن الفعل والفاعل كالشيء

---

(١) ذهبت بعض حروفها في : أ .

(٢) ساقط من : أ .

(٣) ب : وجمع السلامة .

(٤) هذا هو مذهب أبي عمر الجرمي الذي يرى أن المثنى وجمع المذكر السالم معربان بالتغير والانقلاب . انظر : المقتضب ١٥١/٢ ، الخصائص ٧٣/٣ ، الإنصاف ٣٣/١ ، الارتشاف ٢٦٤/١ .

(٥) انظر ص : ٢٦٣ وما بعدها .

(٦) قال الأنباري : « لو جاز أن يجتمع في اسم واحد إعرابان متفقان لجاز أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان فكما يمتنع أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان فكذلك أن يجتمع فيه إعرابان متفقان لامتناع اجتماع إعرابين في كلمة واحدة » ، الإنصاف ٢١/١ .

(٧) جـ : الأفعال الثلاث .

الواحد [١] فلم يجعلوا حرف الإعراب منها الحرف الذي قبل الضمائر ، فيكون إعرابه بالحركات المقدرة قبل هذه الضمائر ، كما كان إعراب (غلامي) [ونحوه [٢]] بالحركات المقدرة قبل ياء المتكلم /٤٩أ لأنه يمنع من ذلك اتصال الضمائر بهذه الأفعال على هذا الوجه لئلا يكون الإعراب في ذلك كأنه قبل الآخر من جهة أنهم أرادوا أن يجعلوا هذه الأفعال وفاعليها كالشيء الواحد فدلوا على ذلك بأن جعلوا الإعراب بعد الفاعل [٣] ليكون ذلك دليلاً على أن الفعل والفاعل عندهم كالشيء الواحد فعندما [٤] جعلوا الإعراب بعد الفاعل لم يجعلوه حركة مقدرة في الفاعل ، لأنه كأن يكون الفاعل في ذلك معاقباً للحركة ، وحرف الإعراب إذا عاقب الحركة حكم له بحكم الحركة ؛ فحذف للجزم كما تحذف الحركة على مذهبهم من أن يحكموا للمعاقب بحكم ما عاقبه [٥] ، فكان يؤدي ذلك إلى حذف الفاعل ، وحذف الفاعل لا يجوز ، فقضت الضرورة إلى ألا يكون الإعراب في ذلك حركة إذ لو كان حركة لكان في الضمائر كما قلنا أو بعدها [٦] .

وباطل أن يكون في الضمائر لما قلنا ، وباطل أن يكون بعدها لأن حركة لا يحملها حرف محال فقضت الضرورة أن يكون الإعراب بالحروف ، وتعذرت هنا حروف المد واللين لكون حروف المد واللين قبلها ، فكان يؤدي ذلك إلى الاعتلال [٧] والاستثقال .

---

(١) قال الصيمري : « وإنما كانت علامة الرفع ، لأن هذه الضمائر صارت مع الفعل كالشيء الواحد ، وحالت بين الإعراب وبين آخر الفعل فلم يكن بد من زيادة حرف علامة الرفع » ، التبصرة والتذكرة ٩٣/١ .

(٢) ساقط من : جـ .

(٣) انظر : البصريات ٨٣٧/٢ .

(٤) جـ : وعندما .

(٥) ولذا عوملت النون معاملة الحركة وحذفت في الجزم ، قال سيبويه : « وحذفوها في الجزم كما حذفوا الحركة في الواحد » ، الكتاب ٥/١ .

(٦) ذهب الأخفش وتابعه السهيلي إلى أن الإعراب مقدر قبل الضمير في لام الفعل كما هو كذلك في غلامي ، وليس زوال النون وحذفها هو الإعراب .

انظر : نتائج الفكر ١١٠ ، ارتشاف الضرب ٤٢٠/١ .

(٧) جـ : الاختلال .

فنظرنا في الحروف الباقية ما هو أشبه بحروف المد واللين فلم يكن الا النون [١] ، وقد ذكر المؤلف بعد شبه النون بحرف المد واللين ولم استحقها الرفع دون غيره وهو تمام ما نحن بسبيله فتممه من هناك إن شاء الله .

وقوله : فإن عرض في آخر الاسم ياء مكسور ما قبلها [٢] .

يريد في مثل : جاءني القاضي وتحرز بهذا من الياء الساكن ما قبلها نحو : [هذا [٣]] ظَبْي ولم يقل في الاسم أو واو مضموم ما قبلها كما قال ذلك في الفعل لأنه إذا عرض في آخر الاسم واو مضموم ما قبلها أعلت هي والضمة التي قبلها حتى يكون في آخره ياء مكسور ما قبلها نحو أَدْلٍ وأَجْقٍ جمع جِقْوٍ ودَلْو [٤]

وقوله : /٤٩ب أو ألف [٢] .

يريد في نحو جاء موسى .

وقوله : وفي [٥] آخر الفعل ياء [٢] .

يريد في مثل : يرمي .

وقوله : أو واو .

يريد في مثل : يغزو .

وقوله : أو ألف [٢] .

يريد في نحو : زيد يسعى .

وقوله : في الواو والياء من الفعل وحركة ما قبلهما من جنسهما [٢] .

---

(١) انظر : التبصرة والتذكرة ٩٣/١ ، قال : « لأنها غنة تخرج من الخيشوم » .

(٢) الجزولية : ٥٦ .

(٣) ساقط من : جـ .

(٤) جمع دَلْو وجِقْو وأصلهما أَدْلُوٌ وأَجْقُوٌ على أَفْعُل فقلبت الواو ياء وأبدلت الضمة كسرة ثم أعلت إعلال قاضٍ وغازٍ . انظر : سر الصناعة ٦١٦/٢ ، ٨٠٣ ، المنصف ١١٨/٢ .

(٥) ب : في .

يمكن أن يكون هذا وصفاً لهما لا تقييداً [١] ، لأنهما لا يكونان في الفعل إلا كذلك فوصفا بالصفة التي يكونان عليها في الفعل ، ويمكن أن يكون تقييداً لأنهما إذا كانا كذلك لم يعتلا بأكثر من تقدير الضمة فيهما ، فإن كانت حركة ما قبلهما من غير جنسهما كان اعتلالهما بوجه آخر ، ومثال ذلك أن قولك : يُلْهِي ويُدْعِي أصلها : يُلْهِوُ ويُدْعِوُ ففي آخر هذا الفعل واو وحركة ما قبلها ليست من جنسها فإذا أعللناها أعللناها بقلبها ياء ، ثم قلبناها ألفا بعد [٢] ، وليس كذلك مثل قولك يدعو ويغزو [٣] ، لأنا إذا أعللناهما أعني يغزو ويدعو أعللناهما بتقدير الضمة فيهما خاصة [٤] ، فهذا إعلال [٥] خلاف إعلال ما في آخره من الأفعال في الأصل واو وحركة ما قبلها ليست من جنسها [٦] .

وقوله : قدرت الضمة في الياء والواو استثقالا [٧] .

يريد أن الياء في : قام القاضي ، وفي : زيد يرمي . والواو في مثل : زيد يغزو إنما ينبغي أن يكونا في الرفع مضمومين ، ولكنهم لم يضموهما وجعلوا الضمة فيهما مقدرة لا ملفوظاً بها لا ستثقالهم لها فنصب (استثقالا) على المفعول من أجله ، وإنما استثقلت الضمة في هذا النحو لأحد أمرين :-

إما لأن الضمة مستثقلة في نفسها بدليل تسكينهم لها في عَضُد حيث تقول عَضْد ، ولا تفعل ذلك في الفتحة في نحو جَمَل ، وإنما تفعل ذلك في الضمة نحو

---

(١) أ : لا تقييد .

(٢) قال سيبويه : « وأنت إذا قلت : يفْعَلُ منهما كان بمنزلة يُفْعَلُ من غزوت ، فالألف بدل من الياء ههنا التي أبدلت مكان الواو » ، الكتاب ٢/٣٨٦ .

(٣) ب : يغزو ويدعو .

(٤) انظر : الممتع ٢/٥٣٥ .

(٥) هو إعلال بحذف الحركة فقط ويسمى بالتسكين .

(٦) هو إعلال بالقلب : بقلب الواو ياء أولا وبقلب الياء ألفا ثانيا .

(٧) الجزولية : ٥٦ .

عَضُد أو في الكسرة نحو كَتِف [١] ، فدل ذلك على ثقلهما في أنفسهما [٢] أعني الضمة والكسرة ، وانضاف إلى ثقلهما / ٥٠أ [اجتماع [٣]] الأمثال [٤] وهم يستثقلون اجتماع الأمثال ، والأمثال [التي [٣]] اجتمعت [هنا هي [٣]] الحركة التي في الياء والواو والحركة التي قبلهما ، والياء [والواو [٣]] مضارعتان [٤] للحركات لأنها من جنسها [٥] ، ألا ترى أنهما ينشآن [٤] عن [إشباع الحركات [٣]] ، فلما اجتمعت الأمثال [٦] خففوا بأن أسقطوا [الحركة [٧]] المستثقلة [٨] ، [الدليل [٧]] على صحة هذه العلة : أنهم إذا أسكنوا [٩] ما قبل [الواو والياء [٧]] في نحو [غَزْو [٧]] وظَبْي لم يستثقلوا الضمة [١٠] لأنه قد قلت الأمثال [هناك لكون [٧]] ما [قبل] الواو [٨] والياء ساكناً لا متحركاً فاحتملوا ما بقي من الثقل [٨] [لقلته] [٧] .

ومما [يدل [٧]] أنهم حذفوا الضمة في ذلك لثقلها في نفسها [٨] [أنهم [٧]] يستثقلون الضمة والكسرة [٨] ، ولا يستثقلون الفتحة فيقولون جاءني القاضي ومررت بالقاضي ، ولا يظهرون [٨] الضمة ولا الكسرة لثقلهما فإذا قالوا رأيت القاضيَ أظهروا [الفتحة [١١]] لخفة [٨] الفتحة فهذا وجه [١٢] .

---

(١) سكن مثل عَضُد فقيل عَضْد وكَتِف فقيل كَتْف استخفافاً ، ولم يسكن مثل جَمَل وذَهَب . انظر : الكتاب ٢/٢٥٧ - ٢٥٨ ، المقتضب ١/٢٠٥ ، ٢٩٥ ، الكامل ٧/٩٤ .

(٢) طمست في : ب .

(٣) بياض في : أ .

(٤) ذهبت بعض حروفها في : أ .

(٥) قال سيبويه : « وإنما الضمتان من الواوين ، فكما تكره الواوان كذلك تكره الضمتان لأن الضمة من الواو » ، الكتاب ٢/٢٥٨ .

(٦) أ : الحركات .

(٧) بياض في : أ .

(٨) ذهبت بعض حروفها في : أ .

(٩) جـ : سكنوا .

(١٠) قال سيبويه : « وإذا كان قبل الياء والواو حرف ساكن جرتا مجرى غير المعتل ، وذلك نحو ظَبْي ودَلْو لأنه لم يجتمع ياء وكسرة ولا واو وضمة » ، الكتاب ٢/٣٨١ .

(١١) ساقط من : أ .

(١٢) انظر : الكتاب ٢/٣٨٠ - ٣٨١ ، المقتضب ١/٢٧٥ .

والوجه الثاني [١] : أن هذه الياء والواو حرفا علة ما قبلهما من جنسهما ، فضارعا بذلك الألف لأن الألف حرف علة ما قبله من جنسه [٢] فلما ضارعا الألف يكون ما قبلهما من جنسهما أعطيا بذلك حكما من أحكام [الألف [٣]] وهو سكونهما في الموضع الذي يقتضي لهما الحركة كما أن الألف تكون ساكنة في الموضع [٤] الذي يقتضي لها الحركة نحو : هذه العصا وكسرت العصا [ومررت بالعصا [٥]] إلا أن المشبه بالشيء لا يقوى قوة المشبه به ، الألف لا تتحرك أصلا لأنه لا يمكن ذلك فيها [٦] ، بأن الله لم يخلق لنا قدرة على تحريكها ، إلا بأن نبدلها إلى حرف آخر ، والياء والواو نقدر على تحريكهما ، فلذلك لم تمنع الياء والواو من الحركات عند شبههما بالألف كل الحركات ، وإنما منعناهما بعضها وانبغى أن يكون ذلك البعض [٧] / ٥٠ ب

---

(١) جـ : الوجه الثاني .

(٢) يعني أنهما حروف مد ، لأن حرف المد حركة ما قبله من جنسه . انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٤٥ .

(٣) ساقط من : جـ .

(٤) في الموضع معادة في : أ .

(٥) ساقط من : جـ ، وفي ب : عجبت من العصا .

(٦) قال ابن السراج : « لأن الألف لا يمكن تحركها ... » ، الأصول ١/٤٨ ، وانظر المقتضب : ١/١٦٠ .

(٧) يرى الأصمعي أن الألف واللام لا تدخل على كل وبعض ، لذا لحن ابن المقفع حين قال : العلم أكثر من أن يحاط بكله فخذوا البعض .

انظر : التهذيب ١/٤٩٠ - ٤٩١ ، عبث الوليد ١٩٦ - ١٩٧ ، اللسان ٧/١١٩ . وتابعه الرضي في شرح الكافية ١/٣٩٣ ، وابن مالك في التسهيل ١٥٨ ، وابن عقيل في المساعد ٢/٣٤٨ .

ويرى آخرون جواز دخول الألف واللام عليهما واستشهدوا بقول عبد بني الحسحاس :

رَأَيْتُ الغَنِيَّ والفَقِيرَ كِلَيْهِما إلى المَوْتِ يَأْتِي المَوْتُ للكُلِّ مُعْمِدا

وقول المجنون :-

لا يَعْرِفُ البَعْضُ مِنْ دِيني فَيُنْكِرُه ولا يُحَدِّثُني أَنْ سَوْفَ يَقْضِيني

انظر : عبث الوليد ١٩٧ ، منثور الفوائد ٧١ ، اللسان ٧/١١٩ ، وبيت المجنون في الأغاني ٢/١٧٦ .

وعندي أنه لا يجوز دخول الألف واللام عليهما لأنهما عند حذف المضاف إليه باقيتان على إضافتهما ، لأن الإضافة منويه حكى سيبويه : « مررت بكل قائما وبعض جالسا » ، الكتاب ١/٢٧٤ ، أما ما ورد من الشعر فهو نادر لا يصح القياس عليه . وانظر المخصص ١٧/١٣١ ، التسهيل ١٥٨ ، المساعد ٢/٣٤٨ ، المقتضب ٣/٢٤٣ هـ ١

الذي يمنع منها ثقيلا وهو الضمة والكسرة [١] ، وبقي الخفيف من الحركات [٢] وهي [٢] الفتحة [٢] على أصلها غير ممنوع ، فلذلك تقول : رأيت القاضيَ فتظهر الفتحة لخفتها ، وتقول : جاءني القاضي ومررت بالقاضي ، فلا تظهر الضمة ولا الكسرة [٢] فيهما لثقلهما ، ولما كان سبب منع هاتين الحركتين أعني الضمة والكسرة من هذا النوع ، إنما هو شبههما بالألف من حيث كانت حركة ما قبلهما من [٢] جنسهما ، كانت الواو والياء إذا سكن ما قبلهما تظهر فيهما الحركات كلها نحو هذا غزو ورأيت غزوا وعجبت من غزو ، وكذلك ظبي لأن ما قبل الياء والواو [٣] في ذلك ساكن [٤] . والألف لا يكون ما قبلها ساكناً [٥] فلا مضارعة بين هذين الحرفين إذا سكن ما قبلهما وبين الألف فبقيا على أصلهما من تحريكهما في الموضع الذي يقتضي لهما الحركة بالحركة التي يقتضيها لهما .

وقوله : وفي الألف تعذرا [٦] .

يعني أن الضمة تقدر في الألف مثل : جاءني موسى ، وزيد يخشى ، ولا تظهر فيه تعذراً أي لتعذرها هناك ، أي لامتناعها علينا في النطق ، لأن الله لم يخلق لنا القدرة على النطق بالألف متحركة إلا بأن نصيّرها غير ألف فيتعذر تحريك الألف ولابد ، ويكون تقدير الضمة في الألف غير المنقلبة نحو (حبلى) تقديراً حكمياً لا غير ، وفي الحرف الذي انقلبت عنه الألف فيما الألف فيه منقلبة [٧] نحو عصا ورحى [٨] إذا كان التقدير لفظياً فإن كان حكمياً كان التقدير في الألف كالأول ففيما

---

(١) قال المبرد : « .... الضمة والكسرة مستثقلتان في الحروف المعتلة » ، المقتضب ١/٢٧٢ .

(٢) ذهبت بعض حروفها في : أ .

(٣) جـ : الواو والياء .

(٤) قال سيبويه : « وإذا كان قبل الياء والواو حرف ساكن جرتا مجرى غير المعتل وذلك نحو : ظبْيٌ ودَلْوٌ » ، الكتاب ٢/٣٨١ . وانظر : الإيضاح العضدي ١٧ ، اللمع ١٠١ ، المقتصد ١/١٥٦ - ١٥٧ .

(٥) أ ، جـ : ساكن .

(٦) الجزولية : ٥٦ .

(٧) جـ : منقلبة فيه .

(٨) أصلهما : عصو ورحي ، فالواو والياء : « متى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا » ، سر الصناعة ٢/٦٦٧ .

الألف فيه منقلبة وجهان وفي الأول (١) وجه واحد .

فصل

وقد ذكر المؤلف في هذا الفصل مما كان ينبغي أن يكون رفعه بالضمة ، وهي غير موجودة فيه ما ذكره من الأسماء المعتلة الآخر والأفعال المعتلة /١٠٥أ الآخر أيضا وترك من ذلك ما هو مثلها في أنه ينبغي أن يكون رفعه بالضمة وهي [غير (٢)] موجودة فيه ، وذلك نحو قولك : جاء غلامي وصاحبي وما أشبه ذلك مما حقه أن يكون مرفوعا ولكنه أضافه (٣) المتكلم (٣) [إلى (٤)] نفسه فإن قلت : ليس هذا مثل ما ذكره لأنه لايمكن [في هذا (٤)] تقدير الضمة لأن ياء المتكلم لا تكون بعد ضمة أبدا (٥) .

فالجواب : أن التقدير يكون كما قلنا لفظياً وحكمياً ، فإن تعذر هنا التقدير اللفظي فليس يمتنع التقدير الحكمي ، وذلك أن يقدر في هذا الاسم أن يكون المضاف إليه غير الياء حكماً فمتى قدر كذلك أمكن تقدير الضمة ولابد .

فلا فرق إذن بين هذا الذي لم يذكره (٦) وبين ما ذكره (٧) إلا أن يكون قد فرق بينهما بأن الإعراب لما تعذر في قومي وصاحبي وما أشبه ذلك خلفه لفظ آخر الذي هو الكسر الذي يجب لياء المتكلم ، ولا يمكن وجود الإعراب معه لأن الحرف لا يحمل حركتين فتقدر فيه ضمة الإعراب مع حركة ياء المتكلم ، وما ذكره لم يخلف الإعراب فيه حركة بل بقي حرف الإعراب في ذلك ساكنا فأمكن تقدير الإعراب فيه .

---

(١) يقصد (حبلى) لأن ألفها للتأنيث فهي غير منقلبة .

(٢) ساقط من : جـ .

(٣) ذهبت بعض حروفها في : أ .

(٤) بياض في : أ .

(٥) بل يجب أن يكون مكسورا قال سيبويه : « ... إنها لا تذكر أبداً إلا وقبلها حرف متحرك مكسور » ، الكتاب ٣٨٧/١ .
وانظر : المقتضب ٢٤٨/٤ ، والتبصرة والتذكرة ٥٠٠/١ .

(٦) الذي لم يذكره هو المضاف إلى ياء المتكلم .

(٧) هو ما حرف الإعراب فيه ألف أو ياء أو واو .

فلا يستتب له ذلك ! لأنه يقال له : ذلك الذي قلته ممكن فيما حرف | الإعراب [١] |
فيه ياء أو واو من ذلك ، وما حرف الإعراب فيه ألف لا يمكن ذلك فيه فيمكن أن
يقول إن لم يمكن تقدير الإعراب فيه فإنه يمكن تقديره فيما انقلب عنه والمنقلب عنه
الشيء والمنقلب كأنهما شيء واحد ، فكان تقدير الإعراب في أحدهما كأنه تقديره في
الآخر . فإذا قال ذلك قيل له : قد يكون مما آخره ألف ما ليس بمنقلب نحو حبلى
فلا يصح لك ما ادعيته في هذا . فقد يقول في /٥١ب جواب هذا : إن هذه الألف
وإن لم تكن منقلبة فالعرب قد حكمت لها بحكم الألف المنقلبة في موضعين في التثنية
حيث قالت : حُبْلَيان [٢] وفي الإمالة [٣] .

فإذا كان الأمر كذلك جاز لي أن أحكم لها بحكم المنقلبة عند تقدير الإعراب
فيه فاقلبها ياء عند ذلك ، وإن لم يكن لها أصل في الياء ، وأحكم لها بحكم ما انقلبت
ألفه عن الياء ، لما أردته من تقدير الإعراب كما قلبتها العرب ياء في التثنية وإن لم يكن لها
أصل في الياء . فإذا قال ذلك كان مذهبه أن تقدير الإعراب إنما هو في لفظ المعرب
الذي لا يظهر فيه الإعراب لا في لفظ آخر محكوم به تقديراً ، فعلى هذا لا يمكن تقدير
الإعراب في قومي وغلامي ، وإذا لم يمكن تقدير الإعراب في لفظه كان تقدير الإعراب
فيه إنما هو بالحكم على الموضع ، وما يقدر فيه الإعراب بالحكم على الموضع شبيه
بالمبني الذي الإعراب فيه مقدر بالحكم على موضعه ، فكأن هذا النوع بهذا لاحق
بالمبني وخارج عن المعرب ، وإن لم يخرج على المعرب كل الخروج لأنه [٤] ليس فيه
علة توجب بناءه [٥] فكأنه بذلك واقف بين الحكمين أعني حكم الإعراب والبناء ،

---

(١) بياض في : أ .

(٢) قال سيبويه : « وأما ما كانت ألفه زائدة فنحو حُبْلَى ومِعْزَى ودِفْلَى وذِفْرَى لا تكون تثنيته إلا بالياء » ، الكتاب ٩٤/١ . وانظر : المقتضب ٤٠/٣ ، ٨٧ .

(٣) انظر في إمالة حبلى وما كانت ألفه رابعة : الكتاب ٢٦٠/٢ ٢٦١ ، المقتضب ٤٥/٣ ، الأصول ١٦٥/٣ .

(٤) جـ : لأن .

(٥) قال السهيلي : « .... محال أن يكون مبنياً لأنه لا علة فيه توجب البناء » ، نتائج الفكر ٢٤٣ .

وما ذكرناه من المعتل الآخر في يرمي ويغزو والقاضي وعصا وما أشبه ذلك ليس مثله فلذلك لم أذكره معه .

فإذا انتهى الأمر إلى هذا أمكن أن يكون ذلك عذراً مقبولاً وقولاً مقولا ، ويمكن أن يكون أبو الفتح قد نحا نحو ما نحاه بقوله — في هذا النوع أعني المضاف إلى ياء المتكلم : انه واقف بين الحكمين [١] .

ورأيت بعضهم [٢] قد استدرك على المؤلف فيما كان ينبغي أن يكون مرفوعاً بالضمة والضمة غير موجودة فيه المحكي بمن في مثل قولك : مَنْ زيداً ؟ في حكاية قولك : /٥٢أ رأيت زيداً ، ومن زيدٍ ؟ في حكاية من قال : مررت بزيد .

فقال هذا : كان ينبغي أن يكون (من) مرفوعاً بالضمة ، إلا أن الضمة غير موجودة فيه فهو مثل ما ذكره وكان ينبغي أن يذكره مع ما ذكره مما لم توجد فيه الضمة مما كان ينبغي أن يكون مرفوعاً إلا أن للمؤلف أن يعتذر [٣] عن نفسه في هذا بمثل ما اعتذر به في قومي لأن الضمة لا يمكن تقديرها لفظا في هذا المحكي الآخر أصلا ، لأن الآخر هناك مشغول بحركة الحكاية [٤] ولا يجتمع في الحرف حركتان إلى آخر ما ذكر في قومي سواء ، إلا أن أبا الفتح لم يقل بالوقف بين الحكمين في هذا المحكي الآخر وإنما قاله في المضاف إلى ياء المتكلم والأمر فيهما ينبغي أن يكون متساويا .

---

(١) قال أبو الفتح بن جني : « باب في الحكم يقف بين الحكمين ، هذا فصل موجود في العربية لفظاً ، وقد أعطته مقاداً عليه ومقاسا وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو غلامي وصاحبي فهذه الحركة لا إعراب ولا بناء » ، الخصائص ٢/٣٥٦ .

(٢) قال الأبذي : « وكذلك نقصه من المواضع التي تقدر فيها الضمة في آخر الاسم أن يكون محكي الآخر بمن ، نحو قولك لمن قال : رأيت زيدا : من زيدا ؟ إذا استثنيته بالضمة مقدرة في آخر زيد لتعذر ظهورها بسبب الحكاية » ، شرح الجزولية ١/١٤٠ .

(٣) أ : أن المؤلف إن اعتذر .

(٤) وهي لغة أهل الحجاز قال سيبويه : « أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل : رأيت زيداً : من زيداً ؟ وإذا قال : مررت بزيد . قالوا : من زيدٍ ؟ وإذا قال : هذا زيد . قالوا : من زيدٌ ؟ . وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال وهو أقيس القولين » ، الكتاب ١/٤٠٣ ، وانظر : المقتضب ٢/٣٠٨ ، الجمل ٣٣١ .

[الأسماء الستة]

وقوله : [أخوك] [١] وأخواته الخمس ستّها [٢] .

السادس هنوك استدركه على أبي القاسم [٣] ، والأشهر ألا يكون منها وأن يكون من باب (يد [٤]) ، فلا ينبغي أنْ يستدرك عليه لأن بناءهم إنما هو على الأشهر . ولذلك قال سيبويه : واعلم أن من العرب من يقول هنوك [٥] رفعاً فجعلها لغة لبعض العرب ، وذكر الفراء [٦] اختلاف اللغات في هذه الأسماء واحتفل فيها احتفالاً كليا [٧] ، ولم يذكر في هن إلا لغة واحدة [٨] وهي لغة من يجعلها كيد ، وإذا كان الأمر على هذا ، كان في هذا الذي فعله المؤلف من حمل اللغة القليلة على الكثيرة

---

(١) ساقط من : جـ .

(٢) الجزولية : ٥٦ .

(٣) إذ عدها خمسة فقال : « والواو علامة الرفع في خمسة أسماء معتلة مضافة وهي : أخوك وأبوك وحموك وفوك وذو مال » ، الجمل : ٣ ، وانظر ص : ٤ ، ٥ .

(٤) وعليه جاء الحديث « من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا » المسند ٥/١٣٦ ، كشف الخفاء ٢/٢٤٠ . وانظر : الألفية ١١ ، التسهيل ٨ – ٩ ، شرح الكافية الشافية ١/١٨٣ ، الملخص ١٠٨ ، الارتشاف ١/٤١٥ ، التذييل والتكميل ١/٥٠آ .

(٥) نصه : « واعلم أن من العرب من يقول : هذا هنوك ورأيت هناك ومررت بهنيك » ، الكتاب ٢/٨٠ .

(٦) الفراء (.... – ٢٠٧ هـ) .

أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي من أئمة الكوفيين أخذ عن الكسائي ويونس ، وعنه سلمة بن عاصم والطوال وابن قادم ، له معاني القرآن ، المقصور والممدود ، والمذكر والمؤنث ، والحدود وغيرها .

انظر : « تاريخ بغداد ١٤/١٤٩ – ١٥٥ ، البلغة ٢٨٠ ، البغية ٢/٣٣٣ » .

(٧) لذلك نقل عنه النحويون ذلك في كتبهم ولم أقف عليه في كتبه المطبوعة .

انظر : التوطئة ١٢٣ - ١٢٤ ، الارتشاف ١/٤١٨ ، توضيح المقاصد ١/٧٤ - ٧٨ ، تعليق الفرائد ١/١٤٢ - ١٤٨ .

(٨) وعليه بنى رأيه في إنكار أن يكون (هَنٌ) مما يرفع بالواو وينصب بالألف ويجر بالياء .

ورأيه في : الارتشاف ١/٤١٥ ، التذييل والتكميل ١/٥٠آ .

وإجراؤها مجراها فساد وهم إنما يعقدون [١] كلامهم على المشهور ولا يلتفتون إلى القليل ولا إلى النادر [٢] .

وقوله : ستتها إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم [٣] .

قيدها بهذا القيد لأنها إذا أضيفت إلى ياء المتكلم حذفت أحرف علتها على الإطلاق [٤] إلا عين فوك [٥] فإنها تكون مع ياء المتكلم ياء على كل حال أو يبدل منها ميم [٦] .

وقد قال بعضهم [٧] : « كان ينبغي له أن يتم تقييدها فيقول /٥٢ب وكانت [٨] مفردة مكبرة ! ولكن لا يلزمه ذلك لأنه جعل ما يستفاد بهذين القيدين للعلم به من جملة ما يستغنى عنه بذلك » [٩] .

وقوله : كانت بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جرا [٣] .

ظاهر هذا الكلام أن هذه الحروف هي علامات الإعراب ، وهو الذي يسبق بديا [١٠] إلى الخاطر ، وذلك أن هذه الحروف تختلف باختلاف العوامل في الظاهر ، وما يختلف باختلاف العوامل من الأواخر هو الإعراب .

---

(١) أ ، جـ : يفتونون .

(٢) قال اللورقي : « والحمل على الغالب لا على النادر » ، المباحث الكاملية ٧٣/١ .

(٣) الجزولية : ٥٦ .

(٤) قال الفارسي : « فإن أضفت إلى المتكلم قلت : هذا أبي ورأيت أبي ومررت بأبي ، ولا تقول بأبوي .... لأنك لو فعلت ذلك للزم أن تبدل من الواو الياء لوقوعها ساكنة قبل الياء ، والواو في هذا النحو إذا وقعت بهذه الصورة أبدلت منها الياء ومن الضمة التي قبلها الكسرة فكان يلزم أن يقال : أبيّ » ، الشيرازيات ٨٥ب – ٨٦أ . ثم قال بعد ذلك : « لو لم تحذف – يعني الواو – لكانت تقع على صورة مرفوضة » ، الشيرازيات ٨٦ب .

(٥) ب : فوك عين .

(٦) فيقال فيّ وفمي ، ولئلا يبقى اسم متمكن على حرف واحد . الشيرازيات ٨٧ب .

(٧) لعله الشلوبين نفسه .

(٨) جـ : كانت .

(٩) الشرح الصغير : ٤٠ .

(١٠) أي : أولا . انظر اللسان ٦٧/١٤ (بدا) .

فينبغي أن تكون هذه الحروف إعرابا لاختلافهما بالعوامل ، ولكن لا ينبغي أن يوثق بهذا في أنها علامات إعراب ، فقد يختلف الآخر باختلاف العوامل ولا يكون إعرابا ، وذلك أن الموصولات في نحو : جاءني اللذان فعلا كذا ورأيت اللذين فعلا كذا ومررت باللذين فعلا كذا جاءت على طريقة التثنية [1] ، والآخر فيها مختلف لاختلاف [2] العوامل ، ولا يمكن أن يقال في هذا الاختلاف : إنه إعراب أصلا ، فإن الموصولات لا تكون معربة إلا أيا [3] .

فإن قلنا : إن هذا الاختلاف إعراب أدى ذلك إلى إعراب ما سوى (أي) من الموصلات فدل على أن الاختلاف الذي في الأواخر باختلاف العوامل في الظاهر قد لا يكون إعراباً ، وإذا كان الأمر كذلك لم تكن ثقة باختلاف الآخر لاختلاف العوامل في الظاهر لمن يقول : إن هذه الحروف [في هذه الأسماء الستة إعراب أصلا ، فإن قيل فإنهم يقولون – إذن – إن اختلاف هذه الحروف [4]] لاختلاف العوامل في الظاهر ، وليس كذلك في الباطن ، وإنما هو اختلاف لأمر آخر لا لاختلاف / [5] العوامل ولو كان لاختلاف العوامل لكان إعرابا .

فما [6] ذاك [7] الأمر الآخر الذي اختلفت له أواخر [هذه [8]] الأسماء الستة ؟ ، وما الأمر الآخر الذي اختلفت له أواخر الموصولات في نحو : جاءني اللذان فعلا ، ورأيت اللذين فعلا ومررت باللذين فعلا ؟ .

---

(١) قال ابن بابشاذ : « هذه صيغة صيغت للتثنية وليست بتثنية صناعية لأن حد المثنى عندهم ما تنكرت معرفته .. » ، شرح المقدمة ١/١٣١ ، وانظر : شرح الجمل له ١٢أ ، وثمار الصناعة ٨٣ .

(٢) جـ : باختلاف .

(٣) انظر في إعراب (أي) وبناء الموصولات : الكتاب ١/٣٩٧ – ٣٩٨ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ٨٥ ، التبصرة والتذكرة ١/٥٣٢ ، شرح المقدمة ١/١٧٧ – ١٧٩ ، شرح المفصل ٣/١٣٩ .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) تأخرت ورقة من : ب ذات الرقم (٣٢٧ – ٣٢٨) وموضعها هنا بعد ص ٦٦ وقبل ص ٦٧ ، وبإعادتها إلى هنا يرتبط الكلام السابق واللاحق .

(٦) جـ : فيجاء .

(٧) ب ، جـ : ذلك .

(٨) ساقط من : ب .

فنقول : أما الأمر /٥٣أ الآخر الذي اختلفتْ له الأواخر من هذه الأسماء الستة فهو ما اقتضاه الاعتلال الذي يجب للموضع ، فذلك هو الذي اقتضى أن يكون الآخر واواً في الموضع الذي هو فيه واو ، وياء في الموضع الذي هو فيه ياء ، وألفاً في الموضع الذي هو فيه ألف وهو أن هذه الأسماء يمكن أن تكون معربة بالحركات على ما الأسماء المفردة كلها عليه [1] .

وبذلك ينبغي أن يقال : ولا ينبغي أن يخرج عنه متى أمكن هو ، ولا يتأتى لنا ذلك في هذه الأسماء مع قول العرب : جاءني أخوك في الرفع ، ورأيت أخاك في النصب ، ومررت بأخيك في الخفض .

وكون الأصل فيها فَعَل [2] إلا بأن يتبع فيها ما قبل الآخر كما فعلنا ذلك في (ابنم وامرؤ) [3] فيكون الأصل في الرفع اذن : جاءني أخُوُك بواو مضمومة في الرفع وتتبع الخاء حركة الإعراب فتضمها ، وفي النصب رأيت أَخَوَك بواو مفتوحة للنصب وتتبع الخاء حركة الإعراب فتفتحها ، وفي الخفض مررت بأَخِوِك بواو مكسورة للخفض وتتبع الخاء حركة الإعراب فتكسرها ثم إن الإعلال [4] الذي يقتضيه استثقال تحرك هذه الحروف يقتضي أن تسكن الواو في الرفع فتقول في جاءني أخُوُك ، جاءني أخُوْك ، وتتحرك في النصب وينفتح ما قبلها إتباعا فيقال [5] في — رأيت أَخَوَك — : التي الفتحة [في الخاء [6]] منها حركة الأصل رأيت أَخَوْك ونعوض من فتحة الأصل في الخاء فتحة إتباع ثم تحرك الواو وينفتح ما قبلها فتنقلب ألفا فتقول : رأيت أخاك وتقول

---

(١) قال الفارسي : « .... ونحو ذلك من الأسماء التي يتبع ما قبل حرف الإعراب فيه حرف الإعراب ينبغي أن يتحرك الحرف بحسب الحركة التي تجب لحرف العلة ، ألا ترى أن الخاء في قولك : هذا أخوك تحركت بالضمة لأن الحركة التي تجب للام الفعل ضمة ..... » ، الشيرازيات ٨٦أ .

(٢) انظر : سر الصناعة ٤١٣/١ ، المحكم ٣١٣/٤ ، تعليق الفرائد ١٤١/١ - ١٤٢ .

(٣) قال سيبويه : « ينضم فيه قبل الحرف المرفوع حرف وينكسر قبل الحرف المجرور الذي ينضم قبل المرفوع ، وينفتح فيه قبل المنصوب ذلك الحرف وهو ابنم وامرؤ » ، الكتاب ٣١٣/١ .

(٤) جـ : الاعتلال .

(٥) ب : فيقول .

(٦) ساقط من : أ .

في الخفض : مَرَرْتُ بِأَخُوكَ [مررت مأخوك (١)] بإتباع الخاء حركة الواو ، ثم تستثقل الكسرة في الواو وتسكن (٢) ، لكن الواو الساكنة إذا جاءت بعد كسرة لم تصح أصلا ، ولكنها تنقلب ياء ، فقلبنا هذه الواو الساكنة في مررت بأخوك (٣) /٥٣ب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، فكان المقتضي لهذه الياء والواو والألف التي تظهر مع العوامل إنما هو الإعلال الذي يجب لهذه الكلم في هذه المواضع لا للعوامل .

والعوامل إنما اقتضت الحركات التي كانت في حروف العلة في هذه الأسماء في الأصل خاصة .

وهذا هو الذي نرتضيه في هذه الأسماء من الأقوال التي قالها النحويون فيها وهي ثمانية (٤) ستأتي ، وتأتي احتجاجاتهم فيها ، ورد ما سوى هذا القول منها ، وهو عندي قول سيبويه بالمفهوم منه (٥) ، وهو نص أبي علي الفارسي (٦) رحمه الله .

وأما الأمر الآخر الذي اختلفت له الأواخر (٧) من هذه الأسماء الموصولات في نحو : جاءني اللذان فعلا ورأيت اللذين فعلا ومررت باللذين فعلا ، ومن الأسماء المبهمات في نحو : جاءني هذان ورأيت هذين ومررت بهذين فهو أن هذه الأسماء كان مذهبهم فيها أن تجيء على طريقة التثنية ، فلما كان « مذهبهم في ذلك إجراؤها (٨)]

---

(١) ساقط من : أ .

(٢) ب ، جـ : فسكن .

(٣) ب : بأخيك .

(٤) بلغت آراء العلماء في هذه المسألة اثني عشر رأيا . انظر : التبيين ١٩٣ – ٢٠٢ . الإيضاح في شرح المفصل ١١٦/١ – ١٢٠ ، شرح المفصل ٥٢/١ ، شرح الكافية ٣٨/١ – ٣٩ ، الدرة المخفية ٢٥١/١ – ٢٥٣ ، الارتشاف ٤١٥/١ – ٤١٦ ، التذييل والتكميل ٥٤/١ب وما بعدها ، همع الهوامع ١٢٣/١ – ١٢٧ .

(٥) أشار سيبويه إلى هذه الأسماء في موضعين : الكتاب ٨٠/٢، ١٠٤ ، لا أفهم منهما رأياً صريحاً في اتباع أي من المذاهب .

(٦) انظر : البصريات ٨٩٦/٢ ، البغداديات ٥٣٩ – ٥٤٢ ، الشيرازيات ٨٥أ – ٨٨ب .

ونسب له العكبري رأيا آخر هو « أن هذه الحروف هي حروف الإعراب ودوال على الإعراب وليس فيها إعراب مقدر » ، التبيين ١٩٤ . وهو مخالف لما نص عليه أبو علي في كتبه .

(٧) جـ : أو لا اخر .

(٨) ساقط من : ب .

على طريقة التثنية كانت مع عامل الرفع بالألف ، كما تكون التثنية معه بالألف ، وكانت مع عامل النصب والخفض بالياء كما تكون التثنية معهما [١] بالياء ، فإذن إنما اقتضى هذا الاختلاف ما أرادوه في هذه الأسماء من إجرائها على طريقة التثنية لا أن العوامل لها تأثير في المبنيات ، إذ المبنيات لا أثر للعوامل فيها [٢] وانما الذي عمل هذا في هذه الأسماء ما قصد فيها من إجرائها على طريقة التثنية ، فالذي أوجب هذا الاختلاف إذن إنما هو هذه الإرادة لا العوامل .

فقد تقرر بهذا إذن أنه لا ثقة في اختلاف الآخر لاختلاف [٣] العوامل في الظاهر في أن ذلك الاختلاف إعراب .

فإن قلت : هذا الذي قلتم به في هذه الأسماء الخمسة المعتلة من أنه كان الأصل فيها : جاءني أَخُوَك ورأيت أَخَوَك /٤٥أ ومررت بأَخِوِك ممكن ، ولكنه ممكن فيه دعوى كثيرة [٤] ، وذلكم أنكم تقولون : إن الأصل أن تكون هذه الأسماء في هذه الأحوال كلها (فَعَل) ثم أتبعتم ما قبل الآخر ، ثم أعللتم بما ذكرتم ، وذلك كله دعوى ، فما الذي حملكم على هذه الدعوى ، وهنا/ [٥] أقوال للنحويين غير هذا القول ، فمن أين اخترتم هذا القول على تلك الأقوال كلها ، وما الذي آثره عندكم عليها ؟ .

فالجواب : أن [٦] الأقوال التي قالها النحويون في هذا الموضع كلها لم نجد فيها شيئاً يجري على الأصول جريان هذا القول الذي أحكمناه [٧] فيها ، فلذلك قلنا به دون

---

(١) أ : معها .
(٢) « البناء خلاف الإعراب وهو ألا يختلف الآخر باختلاف العامل » ، الإيضاح ١٥ .
(٣) ب : باختلاف .
(٤) جـ : كبيرة ، وكان الأصل أن يقال : دعاوى كثيرة بالجمع .
(٥) هنا تنتهي ص ٣٢٨ وتبدأ بعدها ص ٦٧ .
(٦) أ : والأقوال .
(٧) أ : ارتكبناه .

غيره من تلك الأقوال فأما قول من قال : إن هذه الحروف علامات إعراب [١] واحتج بأنها تختلف باختلاف العوامل فتكون مع عامل الرفع واواً ومع عامل النصب ألفاً ومع عامل الخفض ياء فقد تقدم أنه لا ثقة بهذا الدليل أعني بما يختلف آخره باختلاف العوامل في الظاهر بما بيناه [٢] .

ثم نقول له : وأنت ها هنا إن قلت : إن كل ما يختلف آخره باختلاف العوامل إعراب فقل : إن علامة الرفع في قولك جاءني أخوك الضمة والواو ، وعلامة النصب في قولك رأيت أخاك الفتحة والألف ، وفي قولك : مررت بأخيك الكسرة والياء ، وأنت لا تقول بذلك لما يؤدي إليه من أن يكون الإعراب غير آخر ، ولما ستقوله في رد هذا القول بعد [٣] ، فدل ذلك على أنه ليس اختلاف الآخر باختلاف العوامل دليلا يوثق به في أن ما يختلف لاختلاف العوامل إعراب وأنه إنما يقال بذلك فيما لم يقم دليل على أن اختلافه لغير العوامل ، وقد قام الدليل هنا على أن هذه الحروف ليست بإعراب لوجهين :-

أحدهما :- أن القول بأن هذه الحروف إعراب يؤدي إلى مالا نظير له ، وهو أنا إذا قلنا بذلك في : (فُوكَ وذُو مال) كان كل واحد منهما اسماً معرباً على حرف واحد /٥٤ب وهذا لا نظير له [٤] لأنه لا يوجد ذلك في الأسماء المبنية إلا في الضمائر المتصلة بما قبلها فما ظنك به في الأسماء المعربة .

وأيضا : فإن هذه الأسماء غير مثناة ولا مجموعة والأسماء غير المثناة والمجموعة إنما هي كلها معربة بالحركات لا بالحروف .

فإن قلنا : إن هذه الأسماء معربة بالحروف كسرنا ما اطرد في الأسماء غير المثناة والمجموعة وكسر ما اطرد إذا أمكن ألا يكسر لا ينبغي أن يقال به .

---

(١) هو مذهب هشام وقطرب والزيادي . انظر : الارتشاف ١/٤١٥ ، التذييل والتكميل ١/٥٤ب ، منهج السالك ٧ .

(٢) من أن التغيير إنما حدث من إرادة المتكلم .

(٣) انظر : ص ٣٥٨ .

(٤) احتج بهذا أيضا العكبري في التبيين ١٩٧ ، وانظر : شرح المفصل ١/٥٢ .

وأما قول من قال : إن هذه الأسماء معربة بالحركات في حال إضافتها كإعرابها [بها [(١)]] في حال إفرادها ، وأن حروف المد واللين التي بعدها ناشئة عن إشباعها [(٢)] فإنه احتج بأمرين :-

أحدهما : أن العرب قد قالت : جاءني أَخُك ورأيت أَخَك ومررت بأَخِك فأعربتها بالحركات مع إضافتها [(٣)] ، فكذلك ينبغي أن تكون إذا كانت حروف المد واللين مع هذه الحركات ، وتكون تلك الحروف إشباعاً .

والآخر : أنا لم نجد شيئاً يعرب في حال إضافته إلا بالذي يعرب به في حال إفراده ، وقد كانت هذه الأسماء في حال إفرادها تعرب بالحركات فكذلك ينبغي أن تكون في حال إضافتها . فيقال لقائل هذا القول : هذا الذي قلته خطأ من ثلاثة أوجه :-

أحدها : أن الاشباع للحركات إنما هو من قبيح ضرورات الشعر كقوله [(٥)] :

وإنني [(٦)] حَيْثُما يَثْنِي الهَوَى بَصَرِي ... مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ [(٧)]

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) هو مذهب المازني والزجاج . انظر : الإنصاف ١/١٧ ، التبيين ١٩٨ ، شرح المفصل ١/٥٢ ، شرح الكافية ١/٢٧ ، الارتشاف ١/٤١٥ - ٤١٦ .

(٣) انظر هذه الحجة لهم في الإنصاف ١/١٨،٢٣ .

(٤) انظر : الإنصاف ١/٣١ ، التبيين ١٩٩ ، شرح المفصل ١/٥٢ ، شرح الكافية ١/٢٧ .

(٥) القائل : ابن هرمة : (..... - ١٧٦ هـ) .

إبراهيم بن علي بن سلمة بن عامر بن هرمة الفهري المدني ، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، وهو آخر من يحتج بشعره .

« الأغاني ٤/١٠١ ١١٣ ، تاريخ بغداد ٦/١٢٧ - ١٣١ ، البداية والنهاية ١٠/١٦٩ - ١٧٠ » .

(٦) جـ : وإني .

(٧) من البحر البسيط من بيتين أولهما :-

الله يَعْلَمُ أنَّا في تَلَفُّتِنَا ... يَوْمَ الفِراقِ إلى أَحْبابِنا صُوَرُ

وروي البيت بروايات عدة قال ابن جني : « رواه أبو علي بصري من سريت ، ورواه ابن الأعرابي يشري بالشين المعجمة أي يقلق ويحرك الهوى بصري ، وما أحسن هذه الروايه وأظرفها » . المحتسب ١/٢٥٩ ، وروي حوثما ، وأنني مكان أدنو .

أراد : أنْظُر ولاشك في قبح قولك أنظور في معنى (أنظر) ، وهو كقولك : (اضريب) في اضرب واقتول في اقتُل ، وهذا لا خفاء بقبحه ، ومجيء هذه الأسماء بحروف المد واللين في الإضافة هو الفصيح ومجيئها دونه قليل [1] ، فحملنا هذه [2] الأسماء على ما قلته يحملنا إلى أن نجعل أفصح الكلام أقبح الكلام [3] وأهجنه ، وهذا لا ينبغي أن يقال به .

والثاني : أنك تحمل اللغة الفصيحة الكثيرة على اللغة القليلة /٥٥أ [وتجعل اللغة القليلة [4]] التي يقل وجودها إلا في الشعر نحو قوله [5] :

سِوَى أَبِكَ الأَدْنَى فَإِنَّ مُحَمَّداً ... عَلَى كُلِّ حَالٍ يَا ابْنَ عَمِّ مُحَمَّدِ [6]

أصلا للغة الكثيرة وذلك عكس ما ينبغي أن يكون .

= الشاهد : فأنظور حيث أشبع الضمة فأنشأ عنها واواً وهو ضرورة .

ديوان ابن هرمة ١١٧ – ١١٨ ، الحجة ٥٩/١ ، التمام ١٦١ ، الخصائص ٣١٦/٢ ، ١٢٤/٣ ، سر الصناعة ٢٦/١ ، ٣٢٨ ، ٦٣٠/٢ ، المبهج ٦٤ ، المحتسب ٢٥٩/١ ، الصاحبي ٣٠ ، المخصص ١١٥/١٠ ، ١٩٦ ، ١٠٣/١٢ ، شرح اللمع ٢٩٩/١ ، الأمالي الشجرية ٢٢١/١ ، الإنصاف ٢٣/١ – ٢٤ ، شرح الكافية ٢٧/١ ، المغني ٤٠٧/١ ، الخزانة ١٢١/١ – ١٢٢ .

(١) انظر : شرح المفصل ٥٢/١ . ومنه قول الشاعر :-

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الكَرَمْ ... وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

وانظر : تعليق الفرائد ١٤٨/١ .

(٢) أ : لهذه .

(٣) ب ، جـ : كلام .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) قائله غير معروف .

(٦) من البحر الطويل :

وروى غير الشلوبين الشطر الثاني على النحو الآتي :

عَلَى كُلِّ حَالٍ يَا ابْنَ عَمِّ مُحَمَّدِ

الشاهد فيه : نقص أب وإعرابه بالحركات وهذا قليل .

انظر : مجالس ثعلب ٤٠٠/٢ ، الخصائص ٣٣٩/١ ، حواشي المفصل ٢٠ ، ٣٠٧ ، الدرة المخفية ٢٥٨/١ ، اللسان ٧/١٤ ، مادة (أبي) ، التذييل والتكميل ٥١/١ب .

والثالث : أنك إذا فعلت ذلك حملك هذا القول [إلى [1]] أن تقول في (فوك وذو مال) [2] : إن هذه الحروف إشباع وقد تقدم ما فيه وما ذكره من حمل الإضافة على الإفراد قياس غير صحيح فإن حرف العلة في الإفراد متطرف ، وفي الإضافة غير متطرف من جهة أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد والأطراف مواضع الحذف [3] ، والذي ينبغي أن يفرق [به [1]] بين ما حرف العلة فيه متطرف ، وما هو فيه غير متطرف ، فيحذف فيما هو فيه متطرف ، ولا يحذف فيما هو فيه غير متطرف ، وما فعلوه في يد ودم من حذفه في الحالين هو الذين جاء على غير القياس [4] .

وأما قول من قال : إن هذه الأسماء معربة بإعرابين بالحركات وبحروف المد واللين بعدها [5] فإنه احتج في ذلك بشيئين :-

أحدهما : أن الشيئين اختلفا باختلاف العوامل ، وما يختلف باختلاف العوامل هو الإعراب والمختلف هنا باختلافها شيئان فالإعراب شيئان [6] ، وإذا كان الإعراب شيئين كان المتطرف منهما على القياس ، وكان غير المتطرف منهما خارجاً عن القياس ، لأن الإعراب لا يكون إلا متطرفا .

والثاني : أن نظيرها في ذلك امْرُؤٌ وابْنُمٌ [7] ، فإن كل واحد منهما معرب بشيئين .

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) جـ : وذو مال أن تقول : إن .

(٣) قال الرضي : « لأن الآخر محل التغيير » ، شرح الشافية ١٦١/٣ .

(٤) قال عنه الرضي : « حذف اللام في هذه الأسماء ليس لعلة قياسية ، بل لمجرد التخفيف ، فلهذا دار الإعراب على آخر ما بقي » ، شرح الشافية ١٨٦/٣ .

(٥) هو مذهب الكوفيين الكسائي والفراء .

انظر : المقتضب ١٥٣/٢ ، الأمالي الشجرية ٤٠/٢ ، الإنصاف ١٧/١ ، التبيين ١٩٤ ، شرح المفصل ٥٢/١ .

(٦) ذكر ذلك الأنباري حجة للكوفيين وهي أن هذه الحروف « تتغير في حال الرفع والنصب والجر ، فدل على أن الضمة والواو علامة للرفع ، والفتحة والألف علامة للنصب ، والكسرة والياء علامة للجر فدل على أنه معرب من مكانين » ، الإنصاف ١٩/١ ، وانظر التبيين : ٢٠٠ .

(٧) وزاد ابن الشجري « وإذا كانوا قد استحسنوا ذلك في الحرف الصحيح فاستحسانهم إياه في المعتل أجدر » ، الأمالي الشجرية ٤٠/٢ .

فيقال لهذا الآخر : هذا أفسد من الأول ، فإن [١] العرب لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد أصلا ، فإذا كان ذلك لا يوجد في الحروف ، فأن لا يوجد في الحروف والحركة أحرى وأحق بأن لا يكون ، لأن الحركة أخصر من الحرف ، وإنما كره أن يكون في الحروف /٥٥ب شيئان لمعنى [٢] واحد ، لأنها موضوعة على نهاية الاختصار [٣] ، وكونها يجمع فيها شيئان لمعنى واحد نقيض لوضعها فلا ينبغي أن يقال به ، ثم في هذا القول من حمله إلى أن في الأسماء اسماً معرباً على حرف واحد في فوك وذو مال [٤] ما في القول الأول بل [هو [٥]] أشد فساداً منه ، فإنه يكون المعرب – على هذا القول – شيئاً واحداً [٦] والإعراب شيئان ، فيكون المحمول أكثر من الحامل [٧] .

وما بني عليه هذا القائل من أن ابنم وامرؤ بإعرابين خطأ لما قلناه من أنه لا يكون إعرابان لمعرب واحد ، والحركة الأولى في الاسم ليست إعراباً وإنما الإعراب الحركة الآخرة ، والتي قبلها إتباع لها ، فإن الإتباع في كلام العرب قد يكون إتباع أول لثان [٨] كما يكون إتباع ثان لأول [٩] ثم يقال لهؤلاء القائلين المتقدمين هذه الحروف التي في أواخر هذه الأسماء لو لم يكن في إبطال ما قلتموه فيها إلا أنه يمكن أن يكون على

---

(١) جـ : لأن .

(٢) جـ : أعني .

(٣) فلا يجمع إعرابان ولا تعريفان ولا تأنيثان . انظر : الأمالي الشجرية ٢/٤٠ .

(٤) انظر : التبيين ١٩٧ ، شرح المفصل ١/٥٢ في ردهما على بعض هذه الأقوال فاحتجا بهذه الحجة .

(٥) ساقط من : أ .

(٦) أ ، ب ، جـ : شيء واحد .

(٧) قريب منه ما ذكره العكبري في قوله : « إنه يفضي إلى أن تكون الكلمة كلها علامات إعراب » ، التبيين : ٢٠٠ .

(٨) كامرؤ وابنم وأبوك وأخوك عند من يرى أن ما قبل الآخر أتبع الآخر .

(٩) في الحركات كقراءة الكسائي :

« من بطون أمهاتكم » النحل ٧٨ بكسر الهمزة لمجاورة النون – قراءة حمزة بكسر الميم لكسرة الهمزة المكسورة لأجل النون . الكشف في نكت المعاني والإعراب ١٣٧أ . فقد أتبع الثاني الأول ومنه ما ذكره سيبويه :

اضرب الساقين إمك هابل

فكسر همزة أم لكسرة النون . انظر : الكتاب ٢/٢٧٢ .

ما قلتم من أنها زائدة للإشباع كما قال أحدكما [١] أو للإعراب كما قال الآخران [٢] ، ويمكن أن تكون من أصل الكلمة أو منقلبة عن أصل من أصول الكلم فالواو منها تكون أصلا والألف والياء تكون منقلبة عنها [٣] ، وإذا أمكن أن يكون حرف موجود في الكلمة أصلياً فيها أو غير أصلي انبغى ولابد ألا يعدل عن كونه أصليا إلى كونه غير أصلي ، وإلى كونه منقلباً عن الأصلي من [٤] كونه أصليا . فلا ينبغي أن يعدل في هذه الحروف عن كونها لامات [في [٥]] الكلمة إما أصلاً أو منقلبة عن أصل إلى أنها زائدة للإشباع كما قال أحدكما أو للإعراب كما قال الآخران ، لأنه قد أمكن أن نقول فيها بما [٦] تقدم من أن الأصل جاءني أخُوُك ورأيت أخَوَك ومررت /٥٦أ بأخِوِك بالإتباع ثم تعل [٧] على ما تقدم [٨] ، فتكون الواو أصلية ، وتكون الألف والياء منقلبة فلا ينبغي أن يعدل عن هذا القول إلى غيره مما تكون الألف فيه غير أصلية إشباعاً أو زائدة للإعراب أصلا ، فإن قال : ينبغي أن تكون لامات الكلم في هذه الأسماء محذوفة في حال الإضافة كما هي في حال الإفراد فقد تقدم إفسادنا لهذا القول .

وأما قول من قال : إن [٩] هذه الحروف حروف إعراب هذه الكلم واختلافها لاختلاف العوامل الذي هو إعرابها حركات مقدرة فيها ، — وليست هذه الحروف حروفاً أعربت الكلمة بها كحروف التثنية والجمع — ثم بعد ذلك أتبع في كل حال من الأحوال

---

(١) القول الثاني من الأقوال السابقة وهو مذهب المازني .

(٢) القولان الأول : إن هذه الحروف حروف إعراب وهو مذهب هشام ومن وافقه ، والقول الثالث : الذي يرى أنها معربة من مكانين وعليه الكوفيون .

(٣) انظر : الشيرازيات : ٨٥أ .

(٤) أ : عن .

(٥) تكملة من : أ .

(٦) ب ، ج : ما .

(٧) ب ، جـ : تعتل

(٨) انظر : ٣٤٧ – ٣٤٨

(٩) ان معادة في : أ

الثلاثة ما قبل الآخر للآخر [١] ، فهو الصحيح من هذه الأقوال كلها لأنه أجرى على الأصول ، وذلك أن الأسماء غير المثناة والمجموعة كلها معربة بالحركات فتكون هذه الأسماء على قول من قال : إن هذه الحروف كحروف التثنية والجمع إعراب وليست بحروف إعراب وحركات الإعراب مقدرة فيها أو معربة [٢] بالحروف بخلاف الأسماء [المفردة [٣]] كلها ، والإجراء على ما اطرد بأن تجعل هذه الحروف حروف إعراب ، والحركات المقدرة فيها هي علامات الإعراب ، وما قبلها من الحركات تابع لها أولى لأن بذلك تجري هذه الأسماء مجرى الأسماء المفردة كلها ، ولأنه لا يكون معنى لكون هذه الأسماء معربة باختلاف هذه الحروف على قول من قال : إن الحروف فيها كحروف التثنية والجمع [والتثنية والجمع [٤]] معربة باختلافها على حالين فيكون ذلك أمراً لا سبب له ، وكون الشيء بسبب أولى من أن يكون بغير سبب [٥] .

فإن عدل صاحب هذا القول [عنه [٦]] إلى غيره وقال قولاً آخر يكون فيه سبب ذلك ، وهذا [٧] [أن يقول [٦]] : إن هذه الأسماء كانت معربة بالحركات في الحروف التي قبل أواخرها إذ كانت مفردة فلما ردت حروف العلة فيها عند الإضافة ألقيت حركات الإعراب في الموضع الذي كانت فيه وتبعتها حروف العلة ، وقد قال

---

(١) هذا هو القول المنسوب إلى سيبويه وبه قال الفارسي : انظر المقتضب ٢٣١/٤ . والبصريات ٨٩٥/٢ — ٨٩٦ ، البغداديات ٥٣٩ — ٥٤٢ ، الشيرازيات ٨٥أ وما بعدها ، التبيين ١٩٣ ، شرح المفصل ٥٢/١ ، شرح الكافية ٢٧/١ — ٢٨ ، الارتشاف ٤١٥/١ .

(٢) ب ، جـ : ومعربة .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) من قوله : « ولأنه ... إلى قوله بغير سبب » فيها تقديم وتأخير في : ب والعبارة فيها : إلا على قول من قال : إن الحروف فيها كحروف التثنية والجمع ، ولأنه لا يكون معنى لكون هذه الأسماء معربة باختلاف هذه الحروف على ثلاثة أحوال ، والتثنية والجمع معربة باختلافها على حالين ، فيكون ذلك أمراً لا سبباً له ، وكون الشيء بسبب أولى من أن يكون بغير سبب » ، ص ٧٠ — ٧١ .

(٦) ساقط من : جـ .

(٧) جـ : وهو .

بذلك بعض المتأخرين [١] أحسبه [٢] الأعلم [٣] وابن أبي العافية [٤] .

فالجواب : أن هذا القول خطأ ، لأنه يكون إثبات الإعراب بعد رد حروف العلة فيما قبل الآخر لا في الآخر ، - والإعراب إنما يكون في الآخر لا فيما قبل [الآخر لكنه يكون فيما قبل الآخر أن يتبع حركة الإعراب لا أن يكون حرف الإعراب دون الآخر [٥]] .

وأما قول من قال : إن هذه الحروف دلائل /٥٦ب إعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب [٦] فينبغي أن يكون قولاً ضعيفاً لأنه يمكن أن تكون هذه الأسماء جارية على الأصل من أن تكون لها حروف إعراب وإعراب بما قلناه ، فلا ينبغي أن يعدل عنه إلى سواه ، ولأنا إذا جعلنا هذه الحروف دلائل إعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب أدى ذلك أيضا إلى أن يكون الاسم المعرب على حرف واحد في (فوك وذو مال) [٧] وهذه الحروف زوائد عليه للدلالة على الإعراب وذلك خروج عن

---

(١) نسبه أبو حيان إليهما في : الارتشاف ٤١٦/١ ، التذييل والتكميل ٥٣/١ب ، وفي همع الهوامع ١٢٥/١ .

(٢) جـ : وأحسبه .

(٣) الأعلم : (٤١٠ - ٤٧٦ هـ) .

يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري ، كنيته أبو الحجاج ويعرف بالأعلم أخذ عن الأفليلي وأبي سهل الحراني ومسلم بن أحمد الأديب ، وأخذ عنه أبو علي الغساني وغيره .

له : شرح الجمل ، وشرح أبيات الجمل ، وشرح الحماسة .

انظر : معجم الأدباء ٦٠/٢٠ - ٦١ ، إنباه الرواة ٥٩/٤ - ٦١ ، البغية ٣٥٦/٢ .

(٤) ابن أبي العافية (.... - ٥٠٩ هـ) .

محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة الأزدي الكتندي كنيته أبو بكر ، أخذ عن ابن العربي وأبي الوليد بن الدباغ وأبي الحجاج الأعلم ، وأخذ عنه ابنا حوط الله وغيرهم .

ذكر السيوطي أنه ولد سنة ٥٥٦ هـ ، وتوفي سنة ٥٨٣ هـ ، وهذا بعيد (لأخذه عن الشنتمري) المتوفى ٤٧٦ هـ . ، إنباه الرواة ٧٣/٣ ، ١٨٩/٤ ، البغية ١٥٤/٢ - ١٥٥ ، .

(٥) ساقط من : أ .

(٦) هو مذهب الأخفش في أحد قوليه . انظر : الإنصاف ١٧/١ ، الارتشاف ٤١٦/١ ، التذييل والتكميل ٥٤/١أ ، همع الهوامع ١٢٦/١ .

(٧) انظر : التبيين : ١٩٧ .

النظائر فلا ينبغي أن يقال به [١] .

وأما قول من قال : إنا إذا قلنا : جاءني أخوك فإن الضمة التي في الخاء هي ضمة الرفع ، وأنها منقولة عن حرف الإعراب الذي هو الواو إلى ما قبله [٢] ، وإذا قلنا : مررت بأخيك فإن الكسرة التي في الخاء هي كسرة الخفض وهي منقولة عن حرف الإعراب الذي هو الواو إلى ما قبله ، ثم انقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، وإذا قلنا : رأيت أخاك فعلامة الإعراب الحركة التي كانت في الأصل في الواو إذ كان الأصل رأيت أخَوَك ثم تحركت الواو وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفا .

فهذا القول أفسد من كل قول تقدمه وذلك أن فيه كون الإعراب فيما قبل الآخر في الرفع والخفض ، وهذا لا نظير له إلا في الوقف على بعض اللغات فيما قبل آخره ساكن ، و [ما [٣]] قبل الآخر هنا متحرك لا ساكن وهو هناك في الوقف ، والوقف عارض [والعارض [٣]] لا يعتد به ، وهذا في الوصل ، والوصل ليس عارضا بل هو الأصل ثم فيه أنه لا نظير لهذه الأسماء في عدم اطراد الإعراب على حالة واحدة [٤] .

---

(١) ذكر العكبري وجهين آخرين في الرد على الأخفش هما :-

١ - أن دلالة الشيء على الإعراب يحتاج إلى محل ، فإذا لم يكن له حرف إعراب بقي الإعراب عرضا قائما بنفسه والعرض لا يقوم بنفسه .

٢ - أن الدليل يفتقر إلى مدلول ، والمدلول عليه هنا الرفع والنصب والجر ، فإن كانت هذه المعاني هي المدلول عليها وهي نفس هذه الحروف أفضى إلى أن يكون الدليل هو المدلول عليه ، وإن كان المدلول عليه غيرها احتاج إلى محل يقوم به ويعود الكلام الأول .

انظر : التبيين ١٩٧ .

(٢) هو مذهب الربعي .

انظر : الإيضاح في شرح المفصل ١/١١٦ - ١١٧ ، شرح المفصل ١/٥٢ ، الارتشاف ١/٤١٦ ، التذييل والتكميل ١/٥٣ب ، همع الهوامع ١/١٢٥ .

(٣) ساقط من : جـ .

(٤) ذكر أبو حيان في تضعيف هذا الرأي : « أن النقل لا يكون إلا في الوقف بشرط أن يكون الحرف المنقول إليه الحركة ساكناً صحيحاً والمنقول منه صحيحاً .... وهذه الأسماء ينطق بها هكذا في الوصل والوقف ، وقد فات شرط النقل في الوقف أيضا » ، التذييل والتكميل ١/٥٥ب .

وأما قول من قال : إن هذه الحروف في هذه الأسماء ما عدا فوك وذو مال إشباع وهي في فوك وذو مال /٥٧أ حرف إعراب [١] ، فإنه احتج على ذلك بسقوط هذه الحروف منها في إضافتها إلى المتكلم إذا قلت : أخي وأبي وهني وحمي [٢] وذلك أنه لما أوجبت ياء المتكلم إزالة الحركات التي أشبعت وهي حركات الإعراب زال إشباعها وكانت [٣] الحركة التي مع ياء المتكلم ليست تلك الحركات المشبعة [٤] ، لأن الحركات المشبعة هي حركات الإعراب ، وهذه ليست بإعراب أعني حركة ياء المتكلم لم تشبع فإذا قلت : فوك وذو مال فليس هنا إفراد تدل على أن هذه الحروف إشباع كما كان في تلك الأسماء من الأفراد ما يدل على ذلك [٥] .

وأيضا فإنه لا يمكن أن يقال فيها : إنها إشباع لما يؤدي إليه ذلك من القول بمعرب على حرف واحد [٦] ، فوجب أن تكون الحروف فيهما أعني في فوك وذو مال إما على قول من يقول : إنها معربة بالحركات والحركات التي قبل حركات الإعراب تابعة لحركات الإعراب ، وإما على قول من يقول : إنها معربة بالاختلاف الذي في هذه الحروف ، وما قبل الآخر من الحركات تابع لتلك الأحوال المختلفة لا على قول من يقول : إن الإعراب في هذه الأسماء بالحركات التي قبل هذه الحروف ، والحروف إشباع لما يؤدي

---

(١) أراد الشلوبين هنا بيان رأي شيخه السهيلي - إذ ذكر اسمه بعد ذلك - ولم يكن دقيقاً في ذلك ، إذ إن السهيلي يرى أن (أبوك وأخوك وحموك) معربة بالحروف كما قال هشام ومن وافقه ، ولا يرى أن هذه الحروف إشباع ، أما (فوك وذو مال) فيرى أنها معربة بحركات مقدرة فالواو فيهما حرف إعراب .

انظر : نتائج الفكر ٩٩ ، ١٠٣ ، وانظر أيضا : الارتشاف ٤١٦/١ ، التذييل والتكميل ١/٥٤أ .

(٢) انظر : نتائج الفكر : ٩٩ .

(٣) أ : كانت .

(٤) كلامه هنا غير دقيق في ذكر حجة السهيلي ، فالسهيلي احتج بحذف هذه الحروف مع ياء المتكلم كما تحذف الحركات مع هذه الياء فتقول : أخي بحذف كما تقول : يدي ودمي وغلامي .

وانظر : نتائج الفكر : ٩٩ .

(٥) السهيلي استدل على أن الواو في (فوك وذو مال) حرف الإعراب بإثباتها مع ياء المتكلم .

نتائج الفكر : ١٠٣ .

(٦) نصه : « والفرق بينهما - يعني فوك وذو مال - وبين أخواتها أن الفاء لم تكن قط حرف إعراب لانفرادها » ، نتائج الفكر : ١٠٣ .

إليه ذلك القول من أن يكون الاسم المعرب على حرف واحد [كما ذكرنا [(١)]] .

وهذا الذي استدل به السهيلي [في هذه الأسماء [(١)]] من سقوطها عند الإضافة إلى ياء المتكلم لا دليل فيه ، لأنه يمكن أن يكون سقوط هذه الحروف عند الإضافة إلى ياء المتكلم للثقل الذي يلزم عن إثباتها مع ياء المتكلم ، وإذا كانت هذه الحروف تحذف من هذه الكلم لتطرفها خاصة في حال الإفراد فأن تحذف لثقلها مع ياء المتكلم أحرى وأولى [(٢)] ، ثم يلزمه ما لزم [(٣)] القائلين [(٤)] بالإشباع من الوجهين اللذين هما الإشباع في الكلام الفصيح [وحمل الكلام الفصيح [(١)]] /٧٥ب على ما يقلّ [(٥)] من الكلام .

ومن الوجه الآخر : الذي هو أنه إذا أمكن أن يقال في الحرف إنه أصل لا ينبغي أن يقال فيه : إنه زائد فهذه الأقوال التي ذكرناها كلها كما ترى ليس شيء منها يقف مع النظر إلا القول الذي قلناه [(٦)] ، وذلك أنه ليس فيما سوى الأسماء المثناة والمجموعة من معربات الأسماء معرب إلا وهو معرب بالحركات ، وإذا قلنا بقولنا جرى على هذا الأصل ، ولم يخالفه وجرت حروف العلة على الأصل فيها من أن يقال : إنها من أصول الكلم لا زوائد عليها وذلك هو الأصل فيها وجرت به فوك وذو مال على الأصل المطرد في الأسماء من أن يكون المعرب على أكثر من حرف ولم يعترضه شيء مما اعترض تلك الأقوال التي اعترضناها ، فهذا هو الذي آثر هذا القول عندنا على غيره من الأقوال ، وحملنا على اختياره دونها وبالله التوفيق .

---

(١) ساقط من : جـ .

(٢) هذا مردود بأن جمع المذكر السالم تبقى واوه مع ياء المتكلم ولكنها تقلب ياء فتقول في : « مسلمون » مسلميّ : انظر : الكتاب ٢/١٠٥ ، المقتضب ٤/٢٧٣ .

(٣) أ ، جـ : ألزم .

(٤) جـ : القائلون .

(٥) ب : مالم يقل .

(٦) هذا عند الشلوبين ، وإن كان قول من قال إن الحروف علامات إعراب أوجه لبعده عن التكلف والتقدير والسلامة من الإعلال . وقول السهيلي أحق أيضاً لما فيه من البعد عن محذور بقاء كلمة معربة على حرف واحد .

وقوله : فإذا أفردت حذفت لاماتها وجرت العينات بالحركات [١] .

يريد أنك تقول : جاءني أخٌ والأخُ ورأيت أخاً والأخَ ومررت بأخٍ والأخِ ، ولو زاد هنا أو أضيفت إلى ياء المتكلم لكان أحسن لأن الحكم في الإضافة إلى ياء المتكلم مساوٍ [٢] للحكم في الإفراد من حيث يجب في الموضعين حذف اللام وإجراء العين بالحركات ، إما بالحركات [٣] المطلوبة للعوامل وإما الحركة المطلوبة لياء المتكلم [٤] .

وقوله : وكلها تفرد إلا (ذو) لما يلزم إن أفردت من بقاء [٥] الاسم على حرف واحد [١] .

ظاهر هذا الكلام أنها إن أفردت قيل : جاءني ذو ، وليس كذلك ولكن الصواب أنها لو أفردت لكانت غير متبعة ما قبل الآخر للآخر ومعربة بالحركات على قياس أخواتها ، ومنونة لأنه ليس منها ما يمنع الصرف ، فكان ينبغي أن تكون في الرفع هذا ذوٌ وفي النصب [٦] /٥٨أ رأيت ذواً وفي الخفض مررت بذوٍ فتحرك الواو في كل ذلك وما قبلها مفتوح فتنقلب ألفا [٧] فتلتقي الألف ساكنة والتنوين ساكن [٨] فتحذف الألف لالتقاء الساكنين على القياس ويقال ذا على كل حال ، فيؤدي ذلك إلى بقاء الاسم على حرف واحد ، وذلك لا يكون في الأسماء المعربة [٩] .

---

(١) الجزولية : ٤أ .

(٢) جـ : مبينا وكذا .

(٣) ب ، جـ : أما الحركات .

(٤) انظر : في إعراب هذه الأسماء مفردة أو مضافة إلى ياء المتكلم : نتائج الفكر : ١٠٠ ، شرح المفصل ٥١/١ ، المساعد ٢٥/١ .

(٥) جـ : بقائها .

(٦) أ : وفي النصب معادة .

(٧) إذا تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا . انظر : الكتاب ٣٨١/٢ ، ٣٨٣ ، سر الصناعة ٦٦٧/٢ .

(٨) أ ، ب : ساكناً .

(٩) قال الفارسي : « لا يجوز أن يكون عندهم في المتمكنة أن يبقى على حرف واحد أو يصير إلى ذلك » . البغداديات ٥٤١ . وانظر ص : ١٥٤ من الكتاب نفسه .

وقول المؤلف لما يؤدي إليه ذلك من بقاء الاسم على حرف واحد والتنوين ، يريد أن الأسماء [لا [1]] يكون الحذف فيها أبداً على هذا الوصف أي لا ينتهي حذفها إلى أن يبقى من الاسم حرف واحد والتنوين كما لا ينتهي إلى أن يبقى على حرف واحد دون تنوين في الأكثر ، وإن كان قد جاء شاذا في الكلام بقاؤه على حرف واحد ، دون تنوين [2] وذلك نحو : مُ الله في أيمن [3] فإنه لا يلتفت إليه ولا يعتد به ، إذ كان وجود هذا [النوع [1]] في الأسماء عزيزاً جدا ، ولكن [ماله [4]] مع عزته وقلة وجود مثله فله وجه يحسنه ، وهو أنه ملازم للإضافة ، فلما لزمته الإضافة وكونه لا يتكلم به وحده لكن بالإضافة والمضاف والمضاف إليه كأنهما شيء واحد كان الاسم بذلك كأنه ليس على حرف واحد .

وقوله : ولا تفرد (فوك) إلا معوضا من واوها ميم [5] .

العلة في ألا يفرد إلا كذلك هي العلة في ألا تفرد (ذو) سواء ، إلا أن فوك أفرد بأن عوض من واوه ميم ، ولم يفعل ذلك في ذو ! لأن دُلّ الواو ميما ليس بقياس [6] ، وكأن العلة في قلب الواو ميما في فوك إرادتهم إفرادها وإن لم [7] يمكن إفرادها لما يلزم في إفرادها من بقائها على حرف واحد والتنوين على ما تقدم ولذلك لا تجد الميم مبدلة منها إلا في حال الإفراد [8] .

---

(١) ساقط من : جـ .

(٢) جـ : واحد وتنوين .

(٣) قال الفارسي : « فذهب قوم في قولهم : « م الله لأفعلن » إلى أنه محذوف من أيمن » البغداديات ١٦١ ، وانظر ص : ٥٤١ . والكتاب ٢/٣٠٩ .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) الجزولية : ٤أ .

(٦) قال الصيمري : « وتبدل الميم من الواو في فم وهو شاذ » ، التبصرة والتذكرة ٢/٨٦٠ .

(٧) جـ : إن ولم .

(٨) أي إفرادها عن الإضافة فلا يصح (فمه) إلا في الضرورة عند بعضهم « وهذا الإبدال إنما هو في الإفراد دون الإضافة » البغداديات : ١٥٦ .

[قال بعضهم ابن بابشاذ [1] وغيره [2]] [3] /٥٨ب ولا توجد مبدلة من واوها ميم في حال الإضافة [4] لأن إضافتها تؤمنها من بقائها على حرف واحد ، إذ الإضافة تحذف التنوين وإذا لم يكن تنوين لم يحذف حرف المد واللين [5] لأنه لا علة تحذفه إذ ذاك فأما قوله [6] :

يُصْبِحُ عَطْشَانَ وفي البَحْرِ فَمُهْ [7]

فإنه من قبيل الضرورة .

قلت : وليس كما قال هذا القائل من أنه لا يكون الفم بالميم إلا مفردا ، ولا يوجد

---

(١) ابن بابشاذ : (... — ٤٦٩ هـ) .

أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود النحوي الجوهري المصري ، أخذ عن والده والواسطي وأبي الحسن الحوفي والخطيب التبريزي ، وأخذ عنه ابن الفحام وابن الحصار والسعيدي وغيرهم .

له : ثلاثة شروح على الجمل ، والمقدمة المحسبة وشرحها ، والمفيد في النحو .

« انظر : إنباه الرواة ٩٥/٢ — ٩٦ ؛ إشارة التعيين ١٥١ ، البلغة ١٠٠ ، البغية ١٧/٢ » .

(٢) ممن قال بهذا الفارسي . انظر : البغداديات ١٥٦ ، البصريات ٨٩٣/٢ ، والصيمري : التبصرة والتذكرة ٨٦١/٢ .

(٣) ساقط من : جـ .

(٤) قال ابن بابشاذ « ومن هنا لم يحسن في الكلام (فمه) إلا في الشعر » ، شرح الجمل ٨ب ، وقال : « ولم يجمع بين الميم والإضافة إلا في الشعر » ، شرح المقدمة المحسبة ١٢٤/١ .

(٥) انظر : المقتضب ١٥٨/٣ .

(٦) القائل هو رؤبة بن العجاج .

(٧) البيت من الرجز من قصيدة يمدح بها أبا العباس السفاح مطلعها :

قُلْتُ لِزِيرٍ لَمْ تَصِلْهُ مَرْيَمُهْ

والبيت يتضح معناه بما قبله إذ يقول :

كَالحُوتِ لا يُرْوِيهِ شيءٌ يَلْهَمُهْ

ورواية الديوان : ظمآن مكان عطشان ، وهو من قصيدة طويلة بلغت أبياتها أكثر من أربعمائة بيت .

الشاهد فيه : إبدال الواو ميماً في حال الإضافة .

الديوان ١٤٩ — ١٥٩ ، الحيوان ٢٦٥/٣ ، المعاني الكبير ٦٤١/٢ ، البصريات ٨٩٣/٢ ، البغداديات ١٥٦ ، الشيرازيات ٨٧ب ، العضديات ١٨٦ ، المخصص ١٣٦/١ ، شرح الجمل لابن بابشاذ ٨ب ، شرح المقدمة ١٢٤/١ ، ثمار الصناعة ٧٧ ، المقرب ٢١٦/١ ، شرح الجزولية ١٥٠/١ ، الخزانة ٤٥١/٤ — ٤٥٩ .

مضافا بالميم إلا في ضرورة شعر ، بل قد يكون مضافاً بالميم في الكلام المنثور [١] وفي غير الضرورة ، حكى ذلك النحويون [٢] وغيرهم . وهو موجود أيضاً في كتاب سيبويه [٣] .

ووجه ذلك – وإن [٤] لم يكن في حال الإضافة ما يوجب قلب حرف العلة ميما – أن إضافة الاسم إنما هي [أمر [٥]] طارئ عليه ، والأصل في الاسم أن يكون مفردا ، فلما كان الأصل إفراده والإضافة طارئة عليه كانت عارضة فلم يعتد بها كما لم يعتد بالعارض ، وأبدل حرف العلة معها ميماً ، كما أبدل مع الأصل الذي هو الإفراد إذ عملهم إنما هو على الأصل لا على الطارئ .

وقوله : وليس بقياس فتفعله في ذو [٦] .

أي ليس بدل الواو ميماً قياساً فيطرد في ذو فإن إبدال الواو ميماً شاذ [٧] لأنه ليس كل واو تبدل ميماً . وإنما يجيء ذلك شاذاً والشذوذ ليس من حكمه أن يطرد [٨] .

وقوله : ووزن هذه الأسماء كلها فَعْل [٩] .

---

(١) منه حديث الرسول ﷺ : « لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » .

(٢) انظر : التسهيل ٩ ، الارتشاف ٤١٨/١ ، التذييل والتكميل ٥٦/١ب ، توضيح المقاصد ٨٠ ، المساعد ٢٩/١ ، ٣٠ .

(٣) قال – رحمه الله تعالى : « وأما فم فقد ذهب من أصله حرفان لأنه كان أصله (فوه) فأبدلوا الميم مكان الواو ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم فهذه الميم بمنزلة العين نحو ميم دم ، ثبت في الاسم في تصرفه في الجر والنصب والإضافة والتثنية ، فمن ترك (دم) على حاله إذا أضاف ترك (فم) على حاله ، ومن رد إلى دم اللام رد إلى فم العين فجعلها مكان اللام كما جعلوا الميم مكان العين في (فم) » ، الكتاب ٨٣/٢ .

وقال عن فم « فانك إذا أضفته قلت : فمك » ، الكتاب ١٠٤/٢ .

(٤) أ : بأن .

(٥) ساقط من : جـ .

(٦) الجزولية : ٤ب .

(٧) انظر : التبصرة والتذكرة ٨٦٠/٢ .

(٨) قال سيبويه : « لا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ » ، الكتاب ٣٩٨/١ .

(٩) الجزولية : ٤ب .

يقول : ووزن هذه الأسماء كلها في أصل وضعها (فَعَل) فادعى في هذا الكلام ثلاث دعاو :-

أحدها : أن هذه الأسماء الآن أعني في إضافتها و [في [١]] إفرادها على غير أصلها ، وكذلك هو ادّعى مع ذلك أن أصلها أن يكون لها لام لكن نقصت اللام [٢] منها [٣] ، وادعى مع ذلك أن عينها /٥٩أ كانت في الأصل قبل أن تتحرك بحركات الإعراب [في الإفراد أو بالحركات التابعة لحركات الإعراب [٤]] في الإضافة متحركة ولم [٥] تكن ساكنة ، وأن الحركة التي كانت العين بها متحركة هي حركة الفتح [٦] لا الضم ولا الكسر [٧] .

فأما الدعوى الأولى [٨] : وهي أن هذه الأسماء في إضافتها على غير أصلها فبينة وذلك أن تصريف أخ مثلا على أن يكون من ثلاثة أحرف والحرف الذي هو منها الفاء هو الهمزة ، والحرف الذي هو منها العين هو الخاء ، والحرف الذي [هو منها اللام [٩]] هو الواو [١٠] وذلك في قولهم إخوة وأخوان وإخوان [١١] .

ومتى كان ذلك طلبت هذه الأصول في التصاريف كلها كذلك اطردت في

---

(١) ساقط من : أ .

(٢) اللام : معادة في : جـ .

(٣) هذه هي الدعوى الثانية .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) ولم : معادة في : أ .

(٦) جـ : الفتحة .

(٧) هذه هي الدعوى الثالثة .

(٨) ب : الأول .

(٩) ساقط من : أ .

(١٠) ذكر سيبويه أخوة وأبوة مما يدل على أن لاميهما واو . انظر : الكتاب ٢٠٣/٢ ، ٣٧٥ ، ٣٨٣ .

(١١) قال الأزهري : « يقال : « الأخ » للواحد . والاثنان : أخوان . والجميع : إخوان وإخوة » ، التهذيب ٦٢٣/٧ .

الكلام في لسان العرب [١] ، على أن يكون ما هو في تصريف واحد منهما أصلا [٢] فيها [٣] يوجد في التصاريف كلها فطلبنا ذلك في (أخ) فلم نجد إلا الفاء [٤] والعين ، ولم نجد اللام فلذلك قلنا : إنها نقصت اللام وكذلك القول في (أب) مع الأبوة [٥] وفي قولهم : أَبَوتُ الرجل [٦] قال [٧] :-

اطْلُبْ أَبا نَخْلَةَ مَنْ يَأْبُوكا   إنَّا سَأَلْنا عَنْكَ مَنْ يَعْزُوكا

إِلَى أَبٍ وَكُلُّهُمْ يَنْفِيكا [٨]

وكذلك القول في (حم) مع قولهم : حموان [٩] وفي هن مع قولك في جمع هنة

---

(١) جـ : في اللسان العربي .

(٢) ب : أصله .

(٣) جـ : فيما .

(٤) جـ : ألفا .

(٥) انظر : التهذيب ١٥/٦٠١ .

(٦) حكاه ابن السكيت قال : « وتقول - أَبَوتُ الرجلَ آبوه إذا كنت له أباً ، ويقال : ما له أب يأبوه » ، إصلاح المنطق ١٨٧ .

(٧) اختلف في قائله على قولين :-

١ - شريك بن حيان العنبري يهجو أبا نخيلة السعدي . انظر : التهذيب ١٥/١٠٦ ، اللسان ١٤/٨ ، تاج العروس ١٠/٥ .

٢ - بخدج ولم أقف على نسبه ، ولما ذكر ابن منظور مادة : بخدج علق عليها بقوله : اسم شاعر فقط .

في اللسان ٢/٢١١ ، ونسبت هذه الأبيات له في : اللسان ١٤/٨ ، تاج العروس ١٠/٤ .

(٨) من البحر الرجز من أبيات مطلعها :-

يا أيُّها المُدَّعي شريكا

يأبوك : أي يكون لك أبا ، يعزوك : ينسبك .

الشاهد في - (يأبوك) إذ دلت على أن الناقص اللام .

الشيرازيات ٤٩أ ، سر الصناعة ٢/٦٠٦ ، القلم ١٩٨ ، التهذيب ١٥/٦٠١ ، اللسان ١٤/٨ ، التاج ١٠/٤ .

(٩) انظر : الأمالي الشجرية ٢/٣٦ - ٣٧

هنوات [1] .

وأما الدعوى الثانية : وهي أن عينها كانت في الأصل قبل أن تتحرك بحركات الإعراب في الإفراد وبالحركات التابعة لحركات الإعراب وفي الإضافة متحركة وأنها لم تكن ساكنة فدليل ذلك في غير (فو) شيئان :

التثنية والجمع على أفعال ؟ وأفعال في الصحيح العين بابه فَعَل والجمع أقطع من التثنية [2] لأنه قد يكون التحريك مع رد المحذوف فيما لا أصل له في الحركة نحو يَدَوِي ودَمَوِي وعليه جاء [3] :-

يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ　　قَدْ يَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهَدَا [4]

---

(١) قال الفارسي : « هنة من الفعل فعلة ، واللام منها واو يدل على ذلك قول الشاعر :-

أَرَى ابْنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلَّنِي　　عَلَى هَنَوَاتٍ شَأْنُهَا مُتَتَابِعُ

فرد اللام التي هي واو » ، العضديات ٣٠ .

(٢) لذا عول عليه الفارسي فقال : « وأما صحة العين فالدلالة على تحريكها بالفتح قولهم في جمعه آباء ، فأفعال في الأمر العام الشائع جمع (فَعَل) إنما صحت العين معه كجَبَل وأجبال ووثَن وأوثان وزمن وأزمان وأرسان » ، الشيرازيات ٥٨١أ .

(٣) غير معروف القائل .

(٤) من البحر الكامل .

روي بروايات عدة : (عند محرّق) رواها الصيمري في التبصرة والتذكرة ٥٩٩/٢ ، و(قد تمنعانك أن تضام وتقهرا) رواها الجوهري في الصحاح ٢٥٤٠/٦ ، و(قد تمنعانك منهما أن تهضما) رواها ابن الشجري في أماليه ٣٥/٢ .

محلّم : قيل إنه ملك من ملوك اليمن ، محرّق : عمرو بن هند ملك الحيرة لقب بذلك لإحراقه مائة من بني تميم ، أو الحارث بن عمرو ملك الشام من آل جفنة لأنه أول من حرق العرب في ديارهم . انظر : الخزانة ٤٨١/٧ – ٤٨٢ . الضيم : الظلم ، الضهد : القهر .

الشاهد : « يديان » إذ رد المحذوف ، وحرك العين وليس أصلها التحريك بدليل جمعه على أفعُل يد وأيد ككلب وأكلب .

المنصف ٦٤/١ ، ١٤٨/٢ ، شرح السيرافي ٥٦٢/٤ ، التبصرة والتذكرة ٥٩٩/٢ ، المخصص ٥٢/١٧ ، الأمالي الشجرية ٣٥/٢ ، البديع ٣٣٥/٢ ، شرح المفصل ١٥١/٤ ، ٨٣/٥ ، ٥/٦ ، ٥٦/١٠ ، شرح الكافية ١٧٥/٢ ، شرح الشافية ٦٥/٢ ، شرح الجمل ١٤٠/١ ، ٣١٤/٢ ، المقرب ٤٤/٢ ، شرح الجزولية ٤٠١/١ ، شرح شواهد الشافية ١١٣ ، ١١٤ ، الخزانة ٤٧٦/٧ ، ٤٨٦ .

لأن يد /٩٥ب أصله فَعْل ساكن العين بدليل قولهم الأيدي [١]، وبهذا رد من رد على سيبويه استدلاله في أخ وأخواته [على [٢]] أنها [٣] فَعَل [٤]، بالتثنية [٥] في قولهم : أَخَوان [٦] .

ولكن هذا الرد لا يلزم لوجهين :-

أحدهما : أن التثنية ينبغي أن تكون دليلاً في هذا المعنى حتى يقوم دليل على أن الحركة ليست بأصلية كما قام ذلك في يَدَيان بقولهم أيد [١] .

والثاني : أن استدلاله بأفعال إنما يقوم بأن العين ليست ساكنة خاصة ، وأما بأنها فَعَل دون فَعِل أو فَعُل فلا ، فتكون التثنية في ذلك دليلا على تغيير الحركة التي هي الفتح ، ودليل ذلك في (ذو) أنه قد جاء على فَعَل في تثنية المؤنث [٧] في قوله تعالى : ﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾ [٨] .

ووجه الدليل من ذلك أن المفرد ينبغي أن يكون بناؤه كبناء المثنى ، لأن التثنية لا يتغير فيها بناء الواحد عن [٩] ما هو عليه ، فإذا وجد بناء المثنى على شيء انبغى أن

---

(١) قال ابن الشجري : « ويدل على سكون عينها جمعها على أيد لأن قياس (فَعْل) في جمع القلة أَفْعُل كقولهم : أكلب وأكعب وأبحر وأنسر » ، الأمالي الشجرية ٣٥/٢ .

(٢) تكملة من : ب .

(٣) أ : أنه .

(٤) قال سيبويه : « وإن كان فَعَلا كسر من أدنى العدد على أفعال كما فعل ذلك بما لم يحذف منه شيء وذلك أب وآباء ، وزعم يونس أنهم يقولون : أخ وآخاء وقالوا : إخوان » ، الكتاب ١٩٠/٢ .

(٥) ب : في التثنية .

(٦) انظر في تثنية أخ وأخواته : الأمالي الشجرية ٣٦/٢ - ٣٧ .

(٧) قال سيبويه : « ألا ترى أنك تقول : هاتان ذواتا مال ، فهذا دليل على أن ذو فَعَل ، كما أن (أبوان) دليل على أن (أبا) فَعَل » ، الكتاب ٣٣/٢ .

وقال : أيضا : « وأما الإضافة إلى رجل اسمه ذو مال فإنك تقول : ذَوَوِي كأنك أضفت إلى ذوا ، وكذلك فعل به حين أفرد وجعل اسما رد إلى أصله لأن أصله (فَعَل) يدلك على ذلك قولهم ذواتا » ، الكتاب ٨٣/٢ .

(٨) الرحمن : ٤٨ .

(٩) ب : على .

يكون بناء المفرد عليه ، فثبت بقوله : ذواتا أن الواحد في الأصل ذواة وذواة فَعَلة [١] ، ثم حذف اللام في المفرد على غير قياس ، وتحركت الواو وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفا [٢] فقيل : ذات ثم إن المذكر ينبغي أن يكون على [وزن [٣]] فعل فيكون بناؤه وبناء المؤنث واحداً ، وهو أولى [من أن يكون على غير بنائه [٤]] لأن (ذو) بمعنى صاحب [والمؤنث من صاحب [٤]] على بنائه [٥] ، فكذلك ينبغي أن يكون المؤنث من [٦] ذو على بنائه في الأصل فلذلك قلنا في ذو : إن أصله ذَوَي [٧] ثم حذفت اللام على غير قياس .

وأما الدعوى الثالثة : في أن الحركة التي كانت العين بها متحركة في هذه الأسماء في الأصل هي الفتحة لا الضمة ولا الكسرة فدليلها أحد شيئين : أنا قد وجدناها مفتوحة في هذه الأسماء في التثنية في قولهم : أَخوان وأَبوان وهنوان وحموان ، والتثنية لا يخالف بناؤها بناء المفرد [٨] فلذلك قلنا : إن بناء المفرد على فَعَل /٦٠أ مفتوح العين كالتثنية .

---

(١) وأصل ذواة : ذَوَيَةٌ فَعَلَةٌ ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فصار ذواة .

انظر : الأمالي الشجرية ٤٣/٢ .

(٢) الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين . انظر : سر الصناعة ٦٦٧/٢ .

(٣) تكملة من : جـ .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) قال ابن الأنباري : « ... أن يكون النعت مبنياً على الفعل ، والذكر والأنثى فيه مشتركين فتدخله الهاء كقولك : رجل قائم وكريم وامرأة قائمة وكريمة » ، المذكر والمؤنث ١٣١ .

ومن عبارات من تكلم عن التذكير والتأنيث قولهم : « المرأة أنثى المرء فتكون حينئذ مبنية على لفظ مذكرها » ، المذكر والمؤنث ٩٠ .

فقولهم مبنية على لفظ مذكرها أي مطابقة له مع زيادة هاء التأنيث كامرئ وامرأة وصاحب وصاحبة .

وانظر : مثل ذلك في : المذكر والمؤنث ٩٦ ، ١٠٢ ، ١٠٧ ، ١١٢ .

(٦) ب : في .

(٧) قال ابن الشجري : « وأما ذو مال فالمحذوف منه ياء وأصله ذَوَي فَعَل بوزن قدم » ، الأمالي الشجرية ٤٢/٢ .

(٨) قال الفارسي عن المذكر السالم : « وسمي جمعاً على حد التثنية لأنه يسلم فيه بناء الواحد كما يسلم في التثنية ولا يغير نظمه عما كان عليه في الإفراد » ، الإيضاح العضدي ٢١ .

والثاني : أنه إذا أمكن حملها على فَعَل وفَعِل وفَعْل كان المفتوح العين أولاها لأنه [أخف [(١)]] وأكثر في الكلام منهما [(٢)] والحمل على الأكثر أولى ولا سيما إذا كان الأكثر أخف [(٣)] .

وقوله : إلا (فوك) فوزنه فَعْل [(٤)] .

لأنه لا دليل فيه على حركة الوسط والأصل في الحروف [(٥)] السكون فلا يعدل عنه إلا بدليل ولا دليل في أفواه على أن المفرد منه فَعْل لأن المعتل العين بابه أفْعَال [(٦)] وسواء في ذلك الساكن الوسط والمتحركه [(٧)] ، فالساكنه نحو أحْوَاض وأسْوَاط وأبْيَات والمتحركه نحو : أبْوَاب وأمْوَال [(٨)] .

وقوله : ولاماتها كلها واوات إلا فوك فلامه هاء لقولهم : في الجمع أفواه وفي التصغير فُوَيْه [(٩)] .

يقول [(١٠)] يستدل على [أن [(١١)]] المحذوف من (فوك) هاء بظهورها [(١٢)] في الموضع الذي ظهر فيه المحذوف وبقي على أصله وهو جمع الاسم جمع التكسير في

---

(١) ساقط من : جـ .

(٢) قال سيبويه : « .... الفتح أخف عليهم من الضم والكسر » ، الكتاب ٢٥٨/٢ .

(٣) انظر في ذلك أيضا : شرح الجزولية ١٥٤/١ .

(٤) الجزولية ٤أ .

(٥) أ : الحرف .

(٦) انظر : في جمع فَعْل معتل العين على أفعال : الكتاب ١٨٤/٢ - ١٨٥ ، المقتضب ١٦٧/١ ، ١٦٩، الأصول ٤٣٦/٢ - ٤٣٧ .

(٧) جـ : المتحرك .

(٨) أصلهما : بَوَب وَمَوَل ، تحركت الواو وانفتح ما قبلهما فقلبت ألفا .

وانظر : التكملة ٢٥٩، البديع ٦٦٢/٢ .

(٩) الجزولية : ٤أ .

(١٠) ب : فيقول .

(١١) ساقط من : أ .

(١٢) أ : لظهورها .

قولهم : أفواه فإن اللام لم يحذف من جمعه [١] كما حذف من واحده ، وتصغيره إذ [٢] قالوا : (فويه) لأن اللام أيضاً لم تحذف من تصغيره [٣] كما حذفت من تكسيره [٤] .

وقوله : وإلا (ذو) فلامها ياء لتوسط الواو فيها [٥] .

يقول لكون العين واواً واللام محذوفة ، والغالب على الاسم الثاني [٦] المحذوف منه لامه أن تكون اللام المحذوفة منه واواً أو ياء والأغلب فيها الواو [٧] وإن كان المحذوف قد يكون غيرهما فقد يكون المحذوف الهاء لمضارعتها لهما في الضعف في فوك [٨] ، والحاء لمضارعتها الهاء في قولهم : (حر) بدليل قولهم : أحراح [٩] ، لكن الأصل ما ذكرناه أولاً من كون المحذوف ياء أو واواً والأغلب الواو ، فينبغي على هذا أن يحكم على ذو بأن المحذوف منه ياءٌ أو واوٌ لا غيرهما لأنهما أكثر من غيرهما و[كان [١٠]] ينبغي أن يتعين من هذين الواو لأنها التي غلب حذفها لكنه /٦٠ب لم يعين إلا الياء دون الواو ، لأن ما عينه واو مما لامه حرف علة [أكثر [١١]] ما تكون اللام [١٢] منه ياء ،

---

(١) جـ : جميعه .

(٢) أ ، جـ : إذا .

(٣) انظر رد لام (فوه) في الجمع والتصغير : المقتضب ٣٦٢/١ ، الأمالي الشجرية ٤٠/٢ ، شرح الشافية ٢١٥/٢ ، الممتع ٣٩١/١ ، شرح الجزولية ١٥٥/١ .

(٤) جـ : تكثيره ، واللام لم تحذف من التكسير ، فلعل الصواب : كما حذفت من مفرده ، أو : كما لم تحذف من تكسيره .

(٥) الجزولية : ٤أ وفيها وذو ...

(٦) جـ : الثنا .

(٧) هذا مخالف لما عليه جمهور الصرفيين ، قال المبرد : « واعلم أنه ما كان على حرفين ولا يدري ما أصله الذي حذف منه ؟ فإن حكمه في التصغير والجمع أن تثبت فيه الياء ، لأن أكثر ما يحذف من هذا الياء والواو ، والياء أغلب على الواو عليها ، فإنما القياس على الأكثر » ، المقتضب ٣٦٨/١ .

وانظر رأي المازني في ذلك : في المنصف ٢٠٩/٢ ، وتابعه ابن جني : المنصف ٢١٠/٢ .

(٨) مر سابقا أن أصله (فوه) .

(٩) حر أصله أحراح . انظر : الكتاب ٨٠/٢ ، ١٢٢ ، المقتضب ٣٦٨/١ ، الأمالي الشجرية ٣٨/٢ .

(١٠) ساقط من : أ .

(١١) ساقط من : جـ .

(١٢) ب : الكلام .

ويقل من ذلك ما يكون اللام منه واواً ألا ترى أن باب شويت وعويت أكثر من باب قوة وصوة [١] إذ الأول كثير شائع [٢] والثاني لم يجيء منه إلا أليفاظ قليلة [٣] فيمكن أن يكون مراد المؤلف بقوله فلامه ياء لتوسط الواو . هذا الذي فسرناه هنا وكني بتوسط [٤] الولو (عن كون الواو) [٥] عينا ، ويحتمل أن يكون مراده . لكون العين واواً واللام حرف علة بدليل قولهم (ذواتا) فلابد أن يكون حرف العلة الذي هو لام واواً أو ياءاً إذ لا يكون ألفاً لأن الألف [لا [٦]] تكون أصلا في الأسماء المعربة [٧] ، ولا يصح أن يكون واواً لكون العين واواً ، وما عينه واو فلا يكون لامه واواً في الأكثر فلم يبق [٨] إلا أن يكون ياء والأول [من هذين الوجهين [٩]] أظهر [١٠] لأنه لم يجر لذواتا في كلامه ذكر .

وقوله : فأصلها إذن أن تكون مقصورة إلا فوك [١١] .

يعني أن أصل ما لامه حرف علة منها أن يكون آخره ألفاً ، لأنه في الأصل حرف علة كما قدمنا وحقه أن يتحرك بحركة الإعراب والعين مما لامه حرف علة في

---

(١) الصوة : جماعة السباع . والصوة أيضا : حجر يكون علامة في الطريق . اللسان ٤٧١/١٤ مادة (صوي) .

(٢) انظر في كثرة باب شويت وعويت وقلة باب قوة وصوة .

« الكتاب ٣٨٩/٢ ، المقتضب ٣٨٧/١ ، سر الصناعة ٥٧٨/٢ ، المنصف ٢٠٩/٢ .

(٣) عقد ابن الشجري بابا لبيان أن باب لويت أكثر من باب قوة ، الأمالي الشجرية ٤٣/٢ — ٤٨ .

(٤) جـ : كي بتوسط .

(٥) عن كون الواو : معادة في أ .

(٦) ساقط من : جـ .

(٧) قال ابن الأثير : « ولا تكون الألف أصلا إلا في الحروف .... وفيما أوغل من الأسماء في شبه الحروف » ، البديع ٦٥٩/٢ .

(٨) جـ : يبن .

(٩) ساقط من : جـ .

(١٠) الوجه الأول هو أن العين واو واللام محذوفة ، والغالب أن يكون المحذوف واواً أو ياء ، وغلبت الياء لأن ما عينه واو أكثر ما تكون لامه ياء .

(١١) الجزولية : ٤ أ .

الأصل متحركة بالفتح كما قدمنا أيضا ، فيأتي حرف العلة الذي هو لام متحركا بحركة الإعراب ، وما قبله مفتوح فينبغي أن ينقلب ألفاً لأن اللام متى تحركت [بأي حركة تحركت (١)] وقبلها مفتوح انقلبت ألفا (٢) .

وقوله : إلا فوك (٣) .

يقول : إلا فوك فليس أصلها أن تكون مقصورة لأن آخرها في الأصل ليس حرف علة (٤) ، وإنما آخرها في الأصل هاء بدليل قولهم فُوَيْه وأفْواه .

وقوله : لكن العرب جعلوا لها مزية على غيرها من الأسماء لكثرة لزومها الإضافة (٣) .

يقول : لكن العرب جعلوا لهذه الأسماء مزية على غيرها من الأسماء المقصورة ، إذ كان ينبغي لها أن تكون مقصورة /٦١أ كسائر الأسماء المقصورة كما قدمنا فكان لهذه الأسماء المذكورة هنا مزية على غيرها من الأسماء المقصورة بأنها إما مضافة لفظا (٥) أو مضافة من جهة معناها وإن لم تكن مضافة من جهة لفظها ، كذلك هو الأكثر منها ، فإن الأخ والأب والحم وذو كلها أسماء تقتضي الإضافة بوضعها ، لأن الأخ لابد له من أخ ، والأب لابد له من ابن والحم : قريب من قبل الزوج فلابد له من مقارب ، وذو ملازم للإضافة (٦) لا يفارقها فهو أبين في الإضافة منها ، وإن لم يكن هنوك كذلك (٧)

---

(١) ساقط من : أ .

(٢) لأن الوزن فيهن (فَعَل) واللام حرف علة تتحرك بحركات الإعراب أصلا وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا .

(٣) الجزولية : ٤أ .

(٤) انظر : ص ٣٧١ هـ ٣ .

(٥) قال الصيمري : « لأن الإضافة تلزمها في اللفظ والمعنى » ، التبصرة والتذكرة ٨٤/١ . وانظر في إضافة هذه الأسماء : شرح الجمل لابن بابشاذ ٧ب ، شرح المقدمة ١١٩/١ .

(٦) قال ابن بابشاذ : « ما لا ينطق به إلا مضافا وهو ذو مال لأنه لو أفرد لوقع الإعراب على حرف العلة » ، شرح الجمل : ٨ب .

(٧) في كثرة استعماله مضافاً ، وإلا فقد حكى سيبويه عن العرب : « هذا هنوك ورأيت هناك ومررت بهنيك » ، الكتاب ٨٠/٢ .

فإنه يجري مجراها من حيث كان أكثر ما يكنى به عن الفرج [1] وهو ملازم للإضافة لفظاً أو تقديراً من جهة الاستعمال [2] .

وإنما قلنا إن هذه مزية [لها [3]] على غيرها من الأسماء المقصورة لأن الإضافة حكم يوجب للأسماء التمكن في الإعراب من حيث هي [في [3]] الأصل [4] معاقبة للتنوين [5] ، والتنوين دال بوضعه على أن الاسم أصل في نفسه باقٍ على أصالته [6] ، فكانت الإضافة بذلك كالتنوين فدلت فيه على تمكنه في الأسماء كما دل التنوين على ذلك ، وإذا دلت على التمكن في الاسمية دلت على التمكن في الإعراب لأن التمكن في الاسمية بالتنوين يبعد من البناء ، وليس كغير التمكن بالتنوين لقربه من البناء فإنه لاحق بدرجة الفعل التي هي قريبة من درجة الحرف وإذا دلت الإضافة على التمكن في الإعراب بعد معها [7] أن يكون الاسم مقصوراً لا يظهر فيه الإعراب ، تمكنها في الإعراب بما ذكرناه ، فعدل فيها عن القصر إلى أن حذفت لاماتها في الإفراد على غير قياس ، وجرت العينات بحركات الإعراب [8] وفعلوا ذلك كله حرصا منهم على ظهور الإعراب فيها إذا كانت مفردة ثم لما أُضيفت أُتبع فيها ما قبل الآخر الآخر فظهر فيها بما اقتضاه التصريف في ذلك شبه /٦١ب الإعراب من اختلاف الآخر مع

---

(١) الهن : كلمة يكنى بها عن اسم الانسان ، وتستعمل أيضا كناية عما يقبح ذكره . انظر : التهذيب ٣٧٣/٥ ٣٧٤ .

(٢) لفظا كقولك هنوك ، أو استعمالا كهن كناية عما يقبح ذكره فلابد له من صاحب لو صاحبة يضاف له .

(٣) ساقط من : جـ .

(٤) ب : الإضافة .

(٥) قال سيبويه : « لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين » ، الكتاب ٣/١ ، وانظر : المقتضب ١٧٦/٢ .

(٦) قال سيبويه : « فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم » ، الكتاب ٧/١ . وانظر : شرح المقدمة ١٨٧/١ .

(٧) جـ : بعدهما .

(٨) جاءني الأخ وأخ ورأيت الأخ وأخاً ومررت بالأخ وأخ : وانظر التوطئة ١٢١ .

اختلاف العوامل ، وإن لم يكن ذلك الاختلاف الذي في الأواخر لاختلاف العوامل إعراباً وذلك أيضا حرص [(١)] منهم على ألا تكون هذه الأسماء غير ظاهر فيها أثر العوامل ، وكان ذلك في الإضافة شبه إعراب التثنية والجمع بالحروف لشبه الإضافة بالتثنية والجمع في كونها فرعاً عن الإفراد مثلهما فوطئوا لذلك في الأصل [(٢)] ، وهو الأسماء المفردة ما قدروا في أنفسهم أنهم يفعلونه في الفرع وهو التثنية والجمع من إعرابهما بالحروف ، وإلى هذا المعنى أشار من قال في إعراب هذه الأسماء بالحروف أنهم فعلوا ذلك فيها توطئة للتثنية والجمع [(٣)] ، لكنا [(٤)] [لما [(٥)]] أخذناه عنه رأينا [(٦)] أن ننقله إلى القول الذي هو أحق منه ، وهو أن هذه الأسماء ليست معربة بهذه الحروف ، وإنما هي معربة بالحركات المقدرة فيها وما قبلها من الحركات تابع لها .

وقوله : وفي [(٧)] حموك خمس لغات [(٨)] .

هي ست السادسة أن تكون من باب رَشَأ [(٩)] وترك المؤلف لغات الأخ والأب [(١٠)]

---

(١) جـ : حرصا .

(٢) إلى هذا ذهب عدد من النحاة إذ يرون أن تغير الأسماء الستة توطئة لإعراب المثنى والمجموع .

قال الفارسي : « فإذا أضيف الأب والأخ إلى ظاهر وإلى مضمر غير علامة المتكلم عادت اللام التي كانت سقطت في الإفراد في قولهم أب ، وإنما عاد في الإضافة هذا الذي سقط في الإفراد ليكون توطئة لما يجيء في الجمع الذي على حد التثنية من انقلاب الواو إلى الياء في نحو (مسلمون) و(مسلمين) » ، الشيرازيات ٨٥ب .

وانظر : التبصرة والتذكرة ٨٤/١ ، شرح المقدمة ١١٩/١ – ١٢٠ ، ثمار الصناعة ١٨٠ .

(٣) هم الفارسي في الشيرازيات ٨٥ب ، والصيمري في التبصرة والتذكرة ٨٤/١، وابن بابشاذ في شرح المقدمة ١١٩/١ – ١٢٠ ، والدينوري في ثمار الصناعة ١٨٠ .

(٤) جـ : لكنما .

(٥) ساقط من : أ .

(٦) أ : ورأينا .

(٧) أ : في .

(٨) الجزولية : ٤أ .

(٩) هذه اللغات هي : حَمُوك على (فَعَل) وحَمْو على (دَلْو) ، وحَما مقصورة ، وحَمٌ على (يد) ، حَمْأ على (خبء) .

انظر الجزولية : ٤أ – ب ، شرح الجزولية ٥٨/١ ١٥٩ ، البسيط ٤٤/١ – ٤٥ .

(١٠) جـ : الأب والأخ .

وفيهما ثلاث لغات على ما ذكره الفراء [١] : إحداها : ما بنى عليه [٢] المؤلف كلامه فيها [من [٣]] حذف لاماتها إذا أفردت وجريان العين بالحركات [٤] وكونها إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم [كانت [٣]] بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جراً .

والأخرى : أن يكونا من باب يد [٥] .

والثالثة : أن يكونا مقصورين لا يختلف [آخرهما باختلاف العوامل لفظاً [٦]] وعليه [٧] جاء قولهم : مكره أخاك لا بطل [٨] ، وعليه أيضا جاء [قولهم [٩]] :-

---

(١) انظر ما سبق ص : ٣٤٤ هـ٧ .

(٢) أ : عليها .

(٣) ساقط من : جـ .

(٤) فتقول : أبٌ رفعا ، وأباً نصبا ، وأبٍ جرا .

(٥) من العرب من يقول : هذا أبُك ورأيت أبَك ومررت بأبِك .

انظر : مجالس العلماء ٢٥٢ ، شرح المفصل ٥٢/١،٥٣ ، تذكرة النحاة ١٤٤ .

(٦) ساقط من : ب ، وكلمة لفظا ساقطة من : جـ .

(٧) جـ : عليهم .

(٨) مثل يضرب في حمل الرجل صاحبه على ما ليس من شأنه .

وقصته أن بيهس الملقب « نعامة » هجم على قاتلي إخوته وهم في غار ومعه خاله أبو حنش وكان جبانا ، فأوهمه بيهس أن في الغار حمراً ، فلما هجم عليهم فجأة جد في القتال ، فقيل له ما أشجعه فقال المثل .

وهو في كتب الأمثال « مكره أخوك لا بطل » ، ورواية « أخاك » عند النحاة فقط .

« الفاخر ٥٠ ، ٥١ ، الأمثال ٢٧١ ، مجمع الأمثال ٣١٨/٢ ، وأورد القصة في ١٥٢/١ ، المستقصى ٢٩٦/٢ .

رواية (أخاك) في كتب النحاة انظر : إعراب القرآن ٣٥٥/١ ، التذييل والتكميل ٥٢/١ب ، المغني ٢٣٨/١ ، تعليق الفرائد ١٤٨/١ ، همع الهوامع ١٢٩/١ .

(٩) ساقط من : جـ .

اختلف في قائل هذا البيت على قولين هما :-

١ - أبو النجم الفضل بن قدامة بن عبيد بن عبيد الله العجلي من الشعراء الرجاز ، فضل على العجاج ، وله قصص مع هشام بن عبد الملك توفي سنة ١٣٠ هـ .

ترجمته في الأغاني ٧٣/٩ - ٧٨ ، معجم الشعراء ٣١٠ - ٣١١ .

إن أباها وأبا أباها (١)

ويزيد الأخ بلغة رابعة وهي : أن يكون من باب فَخّ (٢) حكاها ابن الكلبي (٣) رأيتها (٤) في زيادة الزبيدي (٥) على كتاب البارع لأبي علي (٦) .

---

٢ رؤبة بن العجاج .. وهو في ملحقات ديوانه ١٦٨ ، وتنسب له في شرح شواهد المغني ١/١٢٨ .

٣ لرجل من بني الحارث بن كعب .. انظر : الخزانة ٧/٤٥٥ .

٤ لرجل من أهل اليمن ... انظر : شرح شواهد المغني ١/١٢٨ .

وذكر أبو عبيدة لأبي حاتم السجستاني أنه من وضع المفضل . انظر النوادر ٢٥٩ ، ٤٥٨ .

(١) من الرجز من أبيات مطلعها :-

واهاً لريّا ثم واهاً واها

هي المُنى لو أنّنا نِلْناها

الشاهد فيه :- (وأبا أباها) إذ جاءت مقصورة على لغة من يلزم هذه الأسماء الألف فلم يقل وأبيها .

ديوان رؤبة ١٦٨ ، ديوان أبي النجم العجلي ٢٢٧ ، الإنصاف ١/١٨ ، البديع ٢/٢٣١ ، شرح المفصل ١/٥٣ ، ٣/١٢٩ ، شرح الجمل ١/١٥١ ، شرح الجزولية ١/١٦١ ، المغني ١/١٣١ ، ٢٣٨ ، شرح شواهد المغني ١/١٢٧ - ١٢٩ ، شرح أبيات المغني ١/١٩٣ - ١٩٤ ، الخزانة ٧/٤٥٥ ٤٥٦ .

(٢) بتشديد الخاء .

انظر : رواية ابن الكلبي لها في تهذيب اللغة ٧/٦٢٣ .. وقال الأزهري بعد أن عزاها لابن الكلبي : « لا أدري ما صحته » .

(٣) ابن الكلبي : (... - ٣٠٤ هـ) .

هشام بن محمد بن السائب بن بشر بن عمر الكلبي ، كان عالمًا بالنسب وأخبار العرب ، أخذ عن أبيه وعن أبي النضر ومجاهد ومحمد بن أبي السري البغدادي والواقدي .

له كتاب لغات القرآن ، والديباج في أخبار الشعراء وغيرها .

« تاريخ بغداد ١٤/٤٥ - ٤٦ ، معجم الأدباء ١٩/٢٨٧ - ٢٩٢ .

(٤) ب : رأيته ، جـ : رأيت .

(٥) الزبيدي : (... - ٣٧٩ هـ) .

أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله الزبيدي النحوي الأندلسي ، أخذ عن أبي علي القالي وأبي عبد الله الرباحي ، وأخذ عنه ابنه أبو الوليد محمد وابن الأفليلي .

له : مختصر العين ، طبقات النحويين ، وغيرها .

« معجم الأدباء ١٨/١٧٩ ١٨٤ ، إشارة التعيين ٣٠٧ ٣٠٨ ، البغية ١/٨٤ ٨٥ » .

(٦) القالي : (٢٨٠ ٣٥٦ هـ) .

=

وقوله : وهتوك فيه (١) لغتان (٢) .

الواحدة كما قدمنا والأخرى أن تكون من باب يد هي اللغة الكثرى منهما كما /٦٢أ قلناه (٣) فيما تقدم (٤) ، ولذلك أسقط أبو القاسم هذه اللفظة من هذه الأسماء (٥) لأن بناءهم إنما هو على الأكثر لا على الأقل .

وقوله : وفوك إذا عوض من واوها ميم جاءت فيه أربع لغات (٦) .

زاد بعضهم خامسة وهي فَمٌّ بالتشديد (٧) .

واحتج بقوله (٨) :-

= إسماعيل بن قاسم بن عيذون البغدادي كان من أهل اللغة والنحو ، أخذ عن ابن دريد وابن السراج وأبي عمر الزاهد ونفطويه ، وأبي بكر بن الأنباري أخذ عنه الزبيدي وعبد الله بن الربيع التميمي وأحمد بن أبان .

له : الأمالي ، والنوادر ، والبارع ، وفعلت وأفعلت وغيرها .

طبقات النحويين واللغويين ٢٠٢ - ٢٠٥ ، معجم الأدباء ٢٥/٧ - ٣٣ ، إنباه الرواة ٢٠٤/١ - ٢٠٩ .

(١) جـ : فيها .

(٢) الجزولية : ٤ب .

(٣) أ : قلنا .

(٤) انظر ص : ٣٤٤ .

(٥) إذ عدها « خمسة أسماء معتلة مضافة » ، الجمل ٣ ، وانظر ص : ٥٠٤ .

(٦) الجزولية : ٤ب . وهذه اللغات هي : فَمٌ ، فِمٌ ، فُمٌ ، فُم بالإتباع لحركات الإعراب وستأتي مفصلة .

(٧) ذكر ابن الشجري أنها لغة لبعض العرب : الأمالي الشجرية ٣٥/٢ .

(٨) اختلف في قائله على الأقوال الآتية :-

١ - جرير بن عطية الخطفي يمدح سليمان بن عبد الملك . ذكر ذلك في اللسان ٣٦٣/١٢ .

٢ - العجاج : (... - ٩٠ هـ) . أبو الشعثاء عبد الله بن رؤبة بن لبيد التميمي ، أدرك الإسلام وأسلم وعاش حتى أيام الوليد ، اشتهر بالرجز ، ترجمته في : « الشعر والشعراء ٢٩٥ - ٢٩٦ ، الخزانة ٨٩/١ - ٩١ » ، نسب البيت إليه في الخزانة ٤٩٣/٤ - ٤٩٦ .

٣ - العماني (... - ٢٢٨ هـ) . محمد بن ذؤيب الفقيمي ، أدرك الرشيد ومدحه كان من المعمرين عاش مائة وثلاثين عاما ، ترجمته في : « الشعر والشعراء ٣٨٩ » ، المعمرون من الشعراء ٤٣٩/٢ - ٤٤١ .

نسب البيت إليه في اللسان ٣٦٣/١٢ .

حَتّى إذَا مَا خَرَجتْ مِنَ فُمِّه [٩] .

قال يعقوب [١] وابن جني : هذه [٢] ضرورة لا لغة [٣] .

ويريك بقوله فيه أربع لغات فَم وفِم وفُم .

يعني أن اللغة الواحدة : أن تكون فا فم مفتوحة في أحوال إعرابه كلها النصب والخفض والرفع [٤] .

واللغة الثانية : أن تكون فا فم مكسروة في أحوال إعرابه كلها النصب والخفض والرفع .

---

(٩) من الرجز من أبيات مطلعها :-

إن الأمَامَ بَعْدَه ابْنُ أُمِّه

ثم ابْنُه وَلِيُّ عَهْدِ عَمِّه

الشاهد : تشديد الميم من « فم » وذكر ابن جني أنه يروى بفتح الفاء وبضمها ، ديوان جرير ١٠٣٨ ، في الملحق ط نعمان ، ديوان العجاج ٣٢٧/٢ ، في الملحق أيضا ، إصلاح المنطق ٨٤ ، الخصائص ٢١١/٣ ، سر صناعة الإعراب ٤١٥/١ ، الأمالي الشجرية ٣٥/٢ ، شرح المفصل ٣٣/١٠ ، شرح الكافية ٢٩٧/١ ، الخزانة ٤٩٣/٤ - ٤٩٦ .

(١) ابن السكيت : (... - ٢٤٤ هـ) .

أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت ، كان عالماً بالنحو واللغة والشعر أخذ عن الفراء وأبي عمرو الشيباني والأثرم وابن الأعرابي ، وكان يؤدب الصبيان في بغداد .

له : إصلاح المنطق ، الإبدال ، معاني الشعر وغيرها .

« تاريخ بغداد ٢٧٣/١٤ - ٢٧٤ ، إشارة التعيين ٣٨٦ - ٣٨٧ ، البغية ٣٤٩/٢ » .

(٢) جـ : هي .

(٣) نص ابن السكيت في « وأما تشديد الفم فانه يجوز في الشعر » ، إصلاح المنطق ٨٤ .

ونص ابن جني : « يروى بضم الفاء وفتحها ، فالقول في تشديد الميم عندي أنه ليس ذلك في هذه الكلمة ، ألا ترى أنك لا تجد هذه المشددة الميم تصرفا » ، سر الصناعة ٤١٥/١ .

(٤) جـ : الرفع والخفض .

واللغة الثالثة : أن تكون فا فم مضمومة في أحوال إعرابه كلها النصب [١] والخفض والرفع .

وقوله : والإتباع [٢] .

يعني [به [٣]] إتباع الفاء حركة الإعراب فتكون الفاء مفتوحة في حال نصب الكلمة ، ومضمومة في حال رفعها ومكسورة في حال خفضها ، وتكون الكلمة في ذلك أختا لامرئ وابنم في إتباع حركة ما قبل حرف الإعراب حركة الإعراب كما كانت هذه الكلمة قبل أن يعوض من واوها ميم في حال الإضافة [وقد تقدم قول ابن بابشاذ : أنه لا يعوض من واوها ميم في حال الإضافة [٣]] ورده [٤] .

[الجمع]

وقوله : الاسم الذي يفهم منه الجمع قسمان مجموع حقيقة وغير مجموع حقيقة فغير المجموع قسمان : محصور وغير محصور [٥] .

يريد بالمجموع حقيقة ما أصله أن يضم فيه إلى لفظ الواحد أكثر منه في الأصل بحرف العطف ، ولكنه [٦] اختُصِر : إما بالزيادة عليه [٧] وإما بتغيير بنيته [٨] .

ويريد بغير [٩] المجموع حقيقة ما فهم منه الجمع ولم يكن أصله ضم لفظ واحد

---

(١) النصب ، معادة في : أ .
(٢) الجزولية : ٥٧ ، وليست في بعض النسخ .
(٣) ساقط من : جـ .
(٤) انظر القول ورده ص : ٣٦٣ - ٣٦٤ .
(٥) الجزولية : ٤ب .
(٦) جـ : لكنه .
(٧) كجمع المذكر السالم وجمع الإناث .
(٨) كمجموع التكسير : انظر في ذلك : شرح الجمل لابن بابشاذ ١٣٠أ ، المشكاة والنبراس ٤٦/١(ف) .
(٩) جـ : فغير .

إلى أكثر منه (١) بحرف العطف ثم اختصر بأحد ذينك الوجهين (٢) .

ويريد بالمحصور ما يضبط بباب إما بأن يضاف إليه إضافة كلية /٦٢ب فيقال كل ما فهم منه الجمع في باب كذا فليس بمجموع حقيقة . كقولنا : كل ما فهم منه الجمع من المضمرات فليس بمجموع حقيقة ، وكل ما فهم منه الجمع من أسماء الإشارة فليس بمجموع حقيقة ، وكل ما فهم منه الجمع من الأسماء الموصولة فليس بمجموع حقيقة (٣) .

أو إضافة جزئية كقوله وكل في التوكيد ولا معنى لإفراده كلا من باب التوكيد بهذا دون أجمع ، فإن كل واحد منهما يفهم منه الجمع في باب التوكيد (٤) وليس بمجموع حقيقة .

وقوله : وكل في التوكيد (٥) .

يقتضي أن في التوكيد ما هو مجموع حقيقة وإلا فلم خص كلا منه ، ولم يقل : والتوكيد (٦) مطلقا كما أطلق ذلك في المضمرات والموصولات وأسماء الإشارة ، والذي هو

---

(١) قال الأبذي : « وغير المجموع حقيقة هو ما ليس له واحد من لفظه يبني الجمع عليه لا في اللفظ ولا في التقدير نحو : قوم وإبل وأشباههما ألا ترى أن واحد قوم : رجل وواحد إبل : جمل أو ناقة » ، شرح الجزولية ١/١٦٥ .

(٢) من الزيادة عليه أو تغيير بنيته .

(٣) المضمرات نحو : نحن وأنتم وهم و(نا) من قمنا ونحوها ، والإشارة نحو : هؤلاء ، والموصولات نحو : الذين واللائي واللاتي .

فهذه الأشياء وإن دلت على الجمع فليست بمجموع حقيقية ، ولكنها محصورة في أبواب معينة .

انظر : المباحث الكاملية ١/٨٧ ، المشكاة والنبراس ١/٤٧(ف) ، شرح الجزولية : ١/١٦٦ .

(٤) لا يؤكد بكل إلا جمع ومثلها أجمع . قال الزمخشري : « ومتى أكدت بكل وأجمع غير جمع فلا مذهب لصحته حتى تقصد أجزاءه ... » ، المفصل ١١٣ ، وانظر : شرح المفصل ٣/٤٤ ، شرح الكافية ١/٣٣٤ .

(٥) الجزولية : ٤٠ب .

(٦) أ : التوكيد .

في باب التوكيد مجموع حقيقة كأنفسهم وأعينهم (١) .

ويريد بغير المحصور ما لا يضبط بباب كالنفر والعصبة والإبل والغنم وما كان نحو ذلك (٢) مما يشتمل عليه باب أسماء الجماعات في كتب اللغويين (٣) .

وقوله : والمحصور (٤) المضمرات (٥) .

يريد نحو : أنتم وأنتن وهم وهن .

وقوله : والمبهمات (٥) .

يريد نحو : هؤلاء .

وقوله : والموصولات (٥) .

يريد نحو الذين والألى اللائي وما أشبه ذلك ، وقال النحويون في مثل أنتم : إنه ليس بمجموع حقيقة (٦) ، وشرحه بعضهم (٧) بأن قال : « لو كان مجموعاً حقيقة كان أصله : أنت وأنت وأنت (٨) ثم اختصر ذلك بقوله : أنتم ، وأنت معرفة لا تتنكر (٩) وحقيقة المعرفة : ما خص مسماه (١٠) . ولا يصح ذلك هنا لأنه لا يمكن الاختصاص

---

(١) هما جمع نفس وعين جمع قلة على أفْعُل ، فجمع فَعْل صحيح العين على أفعل مطرد ومنه نَفْس وأنفس . انظر : الكتاب ١٧٦/٢ ، وأما معتل العين فجمعه على أفْعُل قليل ومنه عَيْن وأعين . قال سيبويه : « وقد بنوه على أفعل على الأصل ، قالوا أعين » ، الكتاب ١٨٥/٢ .

(٢) انظر في ذلك : المشكاة والنبراس ٤٨/١(ف) ، شرح الجزولية ١٦٧/١ .

(٣) من ذلك ما ذكره ابن سيده تحت باب « أسماء الجماعات من الناس » ، انظر المخصص ١١٨/٣ إذ جعل من ذلك ألفاظا كثيرة منها : النفر والرهط والقوم والعصبة والزمزمة والعزة ... وغيرها ، المخصص ١١٨/٣ - ١٢٦ .

(٤) جـ : المحصور .

(٥) الجزولية : ٤٤ب .

(٦) لأن التثنية والجمع تخص الأسماء المعربة : انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ١٢أ ، ثمار الصناعة ٨٣ ، وقد سبق أن أشار الشلوبين إلى ذلك : ٣٠٦ .

(٧) هو الشلوبين نفسه .

(٨) أ : أنت أنت أنت ، بدون حرف العطف .

(٩) لأن الجمع حكمه حكم التثنية ، ولأن من شرط التثنية أن « تتنكر معرفتها وتتعرف نكرتها » ، شرح الجمل لابن بابشاذ ١٢أ .

(١٠) قال ابن جني : « وأما المعرفة فما خص الواحد من جنسه » ، اللمع ١٨٦ .

في واحد منهما بمسماه لأن ذكر الآخر معه يناقض ذلك فإذا كان قولنا :ـ في (أنتم) إنه مجموع حقيقة يقتضي أن أصله ذلك [١] وذلك لا يقتضي اختصاص المضمر ، أدى القول بذلك إلى [٢] تنكير المضمر الذي هو أنت وهو لا يتنكر فلم ينبغ أن يقال بما أدى إليه ولكن يقال : /٦٣أ إن هذه الأسماء موضوعة لتؤدي معنى الجمع من أول وهلة كما وضعت الأسماء المفردة لمعناها من أول وهلة ، وكما وضعت أسماء الجموع نحو : الرهط والنفر والقوم والعصبة لأداء معناها من أول [٣] وهلة [٤] ، لا أنها كانت آحادا ثم عطف عليها بالواو آحاد مثلها ثم عوض من الآحاد التي عطفت بالواو على الأول شيء أضيف إلى الأول المعطوف عليه كما فعل ذلك في التثنية وجمع السلامة ومعنى هذا أن قولهم : أنتم ليس أصله أنت وأنت وأنت ثم اختصر ذلك كله بقوله أنتم كما قالوا ، وإنما هو اسم موضوع لمعنى الجمع من أول وهلة غير مختصر به أنت وأنت [وأنت [٥]] كما قالوا ، وكذلك القول في اسم الإشارة الذي هو قولهم : (ذان) والموصول الذي هو قولهم (اللذان) وهذا الشرح ليس بمتمم لأنه يصح أن يكون الأصل في أنتم أنت وأنت وأنت ، ويكون كل واحد من هذه الألفاظ خاصاً بمسماه [٦] لأنك إذا قلت للإنسان [٧] [أنت [٨]] وأقبلت عليه فقد خصه هذا اللفظ بإقبالك عليه ، ثم تقول لآخر وأنت وتقبل عليه أيضاً فيكون هذا [٩] اللفظ أيضاً خاصاً لهذا الآخر بهذا الإقبال الآخر عليه ، وكذلك قولك لآخر بعد ذلك وأنت .

والصواب أن يزاد في هذا الموضع أن يقال : إنا إذا قلنا : أنت وأنت وأنت

---

(١) يعني (أنت ، وأنت ، وأنت) .

(٢) ب : أن .

(٣) جـ : لأول .

(٤) الشرح الصغير : ٤٥ .

(٥) ساقط من : جـ ، وفي أ : أنت أنت أنت .

(٦) ب ، جـ : لمسماه .

(٧) ب ، جـ : لاانسان .

(٨) ساقط من : أ .

(٩) أ : بهذا .

فلكل واحد من المخاطبين إقبال يختص به لفظه ، فإذا قلنا : أنتم لم يكن هنا [١] إلا لفظ واحد وإقبال واحد فلم يكن هذا المعنى معنى (أنت وأنت وأنت) الذي كل واحد منها لفظ يخص المراد به بإقباله فلذلك لا يقال في أنتم : إنه جمعها لأنه ليس بمعناها وإنما هو لفظ آخر ومعنى آخر فهو على حدته من قولك [٢] أنت وأنت وأنت وليس بجمع له فيأتي مذهب هؤلاء على التسوية بين المعارف [كلها [٣]] في ألا يثنى شيء منها ولا يجمع ، ويكون وجهه /٦٣ب هو الذي شرحنا .

ورأيت بعضهم قد قال : أما سيبويه فمذهبه عندي الفرق بين أسماء الإشارة وغيرها من المعارف ، فأسماء الإشارة تثنى وتجمع عنده [٤] ولذلك اعتذر عن حذف الألف من ذا في التثنية إذا قلت : ذان ومن حذف الياء من اللذين [٥] فيها لما كانا تثنيتين (لذا والذي) [٦] لأن الأسماء الموصولة كأنها أسماء إشارة ، لما كانت أسماء لمعهودين ، والمعهودون مشار إليهم ، وإنما قلنا بالفرق بين أسماء الإشارة وغيرها لأن التثنية لا ترفع عنها التعريف [٧] وكذلك الجمع لأنهما في معنى العطف [٨] ، والعطف لا يرفع عنهما [٩] التعريف فكذلك التثنية والجمع اللذان في معناهما فإذا كان

---

(١) جـ : هنا .

(٢) جـ : قوله .

(٣) ساقط من : جـ .

(٤) الصحيح أن سيبويه يسوي بين أسماء الإشارة والموصولة قال : « هذا باب تثنية الأسماء المبهمة التي أواخرها معتلة : وتلك الأسماء ذا وتا والذي والتي ، فإذا ثنيت (ذا) ، قلت : (ذان) وإن ثنيت (تا) ، قلت : (تان) ، وإن ثنيت الذي . قلت : (اللذان) » ، الكتاب ١٠٤/٢ .

(٥) ب ، جـ : الذي .

(٦) قال رحمه الله تعالى : « وإنما حذفت الياء والألف لتفرق بينها وبين ما سواها من الأسماء المتمكنة غير المبهمة » ، الكتاب ١٠٤/٢ .

(٧) قال ابن بابشاذ : « لأن حد المثنى عندهم ما تنكرت معرفته وتعرفت نكرته ، كزيد والرجل . وهذه أسماء الإشارة لا تتنكر بحال » ، شرح المقدمة ١٣١/١ .

(٨) قال ابن بابشاذ : « التثنية ضم شيء إلى مثله والغرض بها الاختصار وأصلها العطف » ، شرح الجمل ١١ب ، وانظر أيضا : المقتصد ١٨٣/١ ، ثمار الصناعة ٨٣ ، كشف المشكل ٢٥٦/١ ، الجزولية ٥٤ ، ٥٥ .

(٩) أ ، ب : عنها .

الأمر كذلك لم ترد تثنيتها ولا جمعها إلى تنكيرها ، وإذا لم يرد ذلك إلى تنكيرها لم يمنع من تثنيتها [وجمعها [1]] [مانع [2]] .

فإما قول سيبويه لأنه لا يكون الاسم واحداً معروفاً ثم يثنى فإنما يعنى به (ضارب) ونحوه مما تكلم فيه مما إذا ثُنّي تنكر [3] ، وكذلك المعهود بالألف واللام فإن الاسم المعهود بها عند التثنية يشترك ، وكذلك الاسم العلم و[ليس [4]] كذلك اسم الإشارة ولا المضمر فإن واحداً منهما لا يشترك عند التثنية لأنها نائبة مناب العطف فكما لا اشتراك في العطف كذلك لا اشتراك في التثنية ، وإنما لم يقل في أنتم وأنتما أنها تثنية وجمع لما لم تكن على طريقة التثنية والجمع [5] .

وهذا الذي قاله هذا القائل ليس بصحيح وسيبويه بريء مما ذكره [6] ، لفظه مطلق وهذا قد قيده [7] ، وهو مع هذا دعوى ولا يصح أن تثنى المعرفة إلا حتى تتنكر

---

(١) سقط من : جـ .

(٢) سقط من : أ .

كيف لم يمنع من تثنيتها وجمعها مانع ؟ إن من شرط التثنية كما سبق أن يكون الاسم قابلا للتعريف والتنكير ، بخلاف المضمرات واسم الإشارة والموصول فإنها لا تقبل تنكيرا .

(٣) ذكر سيبويه — رحمه الله تعالى — كلاما قريبا من هذا سبق تخريجه والإشارة إليه . انظر ص : ٣٠٧ هـ٤ ، وهو في الكتاب ٢٦٨/١ .

(٤) ساقط من : جـ .

(٥) قال ابن جني : « ما كان من الأسماء لا يمكن تنكيره فإن تثنيته غير جائزة ، وأنهم انما يصوغون له في التثنية اسما مخترعا ليس على حد (زيد وزيدان) قولهم : أنت وأنتما وهو وهي وهما وضربتك وضربتكما ، فكما لا تشك في أن (أنتما) ليس بتثنية (أنت) ، اذ لو كان تثنية أنت لوجب أن تقول في أنت : أنتان ، وفي هو : هوان . وفي هي : هيان » ، سر الصناعة ٤٦٧/٢ — ٤٦٨ .

(٦) من أن سيبويه يفرق بين أسماء الإشارة وغيرها .

(٧) سيبويه لم ينص على أن هذه الأسماء ليست مثناة حقيقية كما في كتابه ١٠٤/٢ ، وجرى على ذلك المبرد في المقتضب ٢٧٨/٤ ، وابن السراج في الأصول ١٢٧/٢ . أما من يرى أنها غير مثناة حقيقة فكثير من النحويين منهم الفارسي في البصريات ٨٥٢/٢ ، ٨٥٣ .

وابن جني في الخصائص ٢٩٧/٢ ، وسر الصناعة ٤٦٦/٢ ، ٤٦٩ ، وابن بابشاذ في شرح الجمل ١٢أ ، وفي شرح المقدمة ١٣١/١ ، وابن يعيش في شرح المفصل ١٢٧/٣ ، ١٢٨ ، وابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ٤٨٠/١ ، وفي شرح الكافية ٢٩/١ ، وغيرهم كثير .

فإنها تكون ما دامت غير مثناة خاصة لمسماها فعند التثنية لا يختص بمسماها لأنه ينضاف إلى ذلك المسمى آخر في المعنى لفظه [(١)] كلفظه فيرتفع عنه الاختصاص ولابد ، وإذا ارتفع عنه الاختصاص تنكر /٦٤أ ولابد ، والتنكير لا يصح في المضمر ولا في اسم الإشارة لأنهما معرفتان لا يمكن تنكيرهما ، فإذا لم يمكن تنكيرهما لم تصح تثنيتهما ولا جمعهما لأنه لابد من تنكير المعرفة عند التثنية على ما قلنا ، وليس إذا قلت (أنت وأنت وأنت) كالتثنية والجمع لأن مع كل واحد من هذه المعطوفات إقبال غير الإقبال الذي كان قبله فكل واحد من هذه الألفاظ [لفظ [(٢)]] خاص للمراد به ، وليس كذلك التثنية لأنه ليس هناك ألفاظ منفصل بعضها من بعض مع كل واحد منها إقبال غير الإقبال الذي مع الآخر فليست التثنية إذن [(٣)] في معنى العطف كما قالوا ، لما ذكرناه وإنما كانت تكون بمعنى العطف لو كان هناك عطف لا يكون معه في كل معطوف إقبال غير إقبال صاحبه وذلك غير موجود فالتثنية ، إذن ليست في معنى العطف وما لم تكن التثنية فيه في معنى العطف ومختصرا بها ذلك فليس مثنى حقيقة .

وقول هذا القائل : إن التثنية في معنى العطف غلط منه ، لأن الاسم الخاص بلا شك إذا أضفنا إليه غيره مما معناه معناه ولفظه لفظه ، لم يبق على خصوصه ، فقوله فيه : إنه بمعنى العطف ليس بصحيح ! لأن كل واحد من المعطوفات يبقى على خصوصه بالإقبال الذي مع كل واحد من تلك الألفاظ الذي هو خاص بالمقبل عليه ، والتثنية ينضاف فيها إلى الاسم المفرد الخاص ما هو بمعناه وبلفظه فيرتفع عنه معنى الاختصاص فلا يكون بمعنى العطف أصلا فلم تصح تثنية المضمر والمبهم والموصول على هذا أصلا [(٤)] .

---

(١) أ : ولفظه .

(٢) ساقط من : جـ .

(٣) أ : أيضا .

(٤) ذكر ابن جني استدلاله على عدم تثنية المضمر والمبهم والموصول بعدم تنكيره قال : « ألا ترى أن أسماء الإشارة والأسماء الموصولة جارية مجرى الأسماء المضمرة في أن كل واحد منها لا يجوز تنكيره ولا خلع تعريفه عنه » ، سر الصناعة ٤٦٨/٢ ، وانظر أيضا : شرح الجزولية ١٩١/١ .

وقوله : والمجموع حقيقة قسمان : مجموع جمع التكسير ومجموع جمع السلامة ، فجمع التكسير ما تغير فيه بناء الواحد [١] .

ربما اعترض عليه بعضهم بجَفَنَات /٦٤ب ونحوه [٢] ولا ينبغي أن يعترض عليه به لأن مراده ما تغير [فيه [٣]] بناء الواحد للدلالة على الجمع ، وهذا التغيير الذي في (جفَنات) ونحوه أعني تحريك العين منه لم يكن للدلالة على الجمع بدليل أنه لا يفعل ذلك في الصفات نحو صَعْبة وصَعْبات وسَهْلة وسَهْلات وخَدْلة وخَدْلات [٤] ، وإنما تغييره [٥] للفرق بين الاسم والصفة لا للدلالة على الجمع ولو كان ذلك للدلالة على الجمع لم يصح أن تقع الدلالة على الجمع في الصفات إلا به ونظير تحريك العين في [٦] فعلات في ذلك حذف التاء من مسلمة في قولهم : مسلمات فإن هذا أيضاً تغيير للواحد كتغييره بحركة عين الفعل في جَفَنات ، ولكنه ليس تغييراً للدلالة على الجمع ، وإنما هو تغيير لأمر آخر وهو أنه لو لم تحذف التاء لاجتمع في الاسم علامتا تأنيث ، وكذلك نظيره أيضا حذف الألف من (مُصْطَفَون ومُوسَون وعِيسَون) وإن كان حذف الألف في ذلك تغييراً للواحد أيضاً لأنه إنما هو تغيير لالتقاء الساكنين لا للدلالة على الجمع [٧] ، فلا ينبغي أن يعترض المؤلف بجَفَنات ونحوه ، كما لا ينبغي أن يعترض بشيء من هذا الذي ذكرناه لأنه كله ليس تغييرا للدلالة على الجمع ولكن لأمر آخر .

---

(١) الجزولية : ٤ب .

(٢) ذكر أنه قد يعترض بمثل هذا في : الشرح الصغير ٤ ، المباحث الكاملية ٨٨/١ .

(٣) ساقط من : أ .

(٤) قال المبرد : « اعلم أن ما كان من ذلك اسماً فإنك إذا جمعته بالألف والتاء حركت أوسطه ، لتكون الحركة عوضاً من الهاء المحذوفة ، وتكون فرقا بين الاسم والنعت » المقتضب ١٨٦/٢ ، وانظر : شرح المقدمة ١١١/١ . والجارية الخدلة : ممتلئة الساقين والذراعين : اللسان ٢٠١/١١ (خدل) .

(٥) جـ : بغيره .

(٦) جـ : من .

(٧) قال المبرد : « وكذلك هذه الألف فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، فبقيت واو الجمع أو ياء الجمع وما قبل كل واحد مفتوح ، لأنه كان مفتوحا قبل الألف فحذفت الألف وبقي الشيء على حاله » ، المقتضب ٣٩٥/١ .

وقوله : بزيادة أو نقصان [١] .

يريد في مثل : رِجَال ورُسُل [٢] ولم يعتبر مع الزيادة والنقصان ما معهما [٣] من تغيير الحركة إذ كانا أكثر منه في الحكم فاغتفر الأقل في جانب الأكثر [٤] .

وقوله : أو تغيير حركة [٥] .

يريد في مثل : وَرْد في الواحد ووُرْد [٦] في الجمع ولم يتغير هنا شيء إلا [٧] الحركة والمعنى أن جمع التكسير يكون بتغيير الواحد إما بزيادة حرف لا بنقصانه أو بنقصان [٨] حرف لا بزيادته أو تغيير حركة لا بزيادة حرف ولا بنقصانه [٩] /١٦٥أ .

---

(١) الجزولية : ٤ب .

(٢) جـ : رجال رسل .

فرِجَال جمع رَجُل ففي جمعه : زيادة الألف وتغيير حركة عينه من الضم إلى الفتح ، وحركة رائه من الفتح إلى الكسر . ورُسُل جمع رَسُول ففي جمعه نقص حرف وتغيير حركة فائه من الفتح إلى الضم .

(٣) جـ : معها .

(٤) عاب الأبذي على الشلوبين هذا التمثيل فقال : « وهو غير مسلم فإن رجال فيه زيادة حرف وتغير حركة ، وكتب فيه نقصان الألف وتغير حركتين » ، شرح الجزولية ١٦٨/١ .

أقول :

١ - إن الشلوبين لم يمثل بكتب جمع كتاب على ما تغير بنقص ، وإنما مثل برسل جمع رسول في الشرحين الصغير والكبير ، وهي قريبة من كتب ، لأن فيها نقصا وتغيير حركة .

٢ - أن الشلوبين فطن إلى تغير الحركات واعتذر عنه كما ترى جاريا فيه على أصل من الأصول وهو أن الأقل مغتفر بجانب الأكثر ، وهو اعتذار وجيه . وبذلك يتضح أنه لا وجه لاعتراض الأبذي عليه .

(٥) الجزولية : ٤ب .

(٦) الورد : « لون أحمر يضرب إلى صفرة حسنة في كل شيء . ومنه فرس ورد » : التهذيب ١٦٣/١٤ ، اللسان ٤٥٦/٣ (ورد) .

قال سيبويه : « وقد كسروا فَعْلا على (فُعْل) فقالوا رجل كَثٌّ وقوم كُثٌّ وقالوا : ثَطٌّ وثُطٌّ .... وقالوا : فرس وَرْدٌ وخيل وُرْد » ، الكتاب ٢٠٤/٢ ، وانظر : معاني القرآن للأخفش ١٩٠/١ ، المقتضب ٢٠٠/٢ – ٢٠١ .

(٧) جـ : سوى .

(٨) جـ : نقصان .

(٩) أ : نقصانه .

ثم قال بعد ذلك : وربما [١] اجتمع ذلك [كله [٢]] في كلمة واحدة [٣] .

يريد مثل قولهم : قَضيب وقُضْبان ففي هذا أعني قُضْبان زيادة الألف والنون ونقصان الياء وتغيير جنس الحركة .

وقوله : وربما جاء بعض ذلك في النية [٤] لا لفظا [٥] .

مثاله قولهم للسفينة فُلْك في الواحد وفُلْكان في التثنية وفُلْك في الجمع ، وكذلك دِلَاص [٦] في الواحد ودِلَاصان في التثنية [٧] ودِلَاص في الجمع [٨] ، وإنما قلنا إن فُلْكا في الجمع مغير عن فُلْك في الواحد نية لنرد الأقل إلى الأكثر ، وذلك أن الذي وجدناه في كلامهم من الجمع قسمان : قسم يزاد عليه من آخره ما يدل على الجمع كما فعل في جمع السلامة ، وقسم يقام مقام تلك [٩] الزيادة فيه تغيير بنيته بأحد الوجوه المتقدمة ، ولم نجد قسماً ثالثاً هو بقاء الواحد على ما هو عليه إلا قليلا ، وهو هذا الذي نحن بسبيله ، والقياس مع هذا يقتضي أن لا يكون لأن الغرض بالعبارة هنا الدلالة على الجمع ، ولا دلالة إذا [١٠] كان لفظ الواحد باقياً على ما هو عليه ، فلما جاء هذا مخالفاً للمستمر سماعاً وقياساً احتجنا أن [١١] نصرف هذا الأقل إلى المستمر فلما كان

---

(١) ب : ولربما .

(٢) تكملة من : جـ .

(٣) الجزولية : ٤ب .

(٤) ب : التثنية .

(٥) الجزولية : ٤ب – ٥أ .

(٦) الدِّلَاص : الدرع اللينة : التهذيب ١٢/١٤٣ ، اللسان ٧/٣٧ .

(٧) تثنية فلك ودلاص دلت على أنهما ليسا مصدرين بل تستعملان في الواحد والجمع ، قال سيبويه : « ويدلك على أن دلاصا وهجانا جمع لدلاص وهجان وأنه كجواد وجياد وليس كجنب قولهم هجانان ودلاصان فالتثنية دليل في هذا النحو » ، الكتاب ٢/٢٠٩ ، وانظر : المقتضب ٢/٢٠٤ .

(٨) فُلْك للواحد وللجمع ودلاص للواحد وللجمع . انظر : الكتاب ٢/١٨١ ، ٢٠٩ ، المقتضب ٢/٢٠٤ .

(٩) جـ : ذلك .

(١٠) أ : اذ .

(١١) جـ : احتجنا إلى أن .

قولهم في الجمع [فُلْك [1]] من قسم الجمع ولم يمكن أن يقال فيه : إنه مما زيد عليه من آخره ما يدل على الجمع إذ لم توجد فيه زيادة وكانت الحركات قد تتفق وهي مع هذا مختلفة نية ، كقولهم في ترخيم منصور يا منصُ على لغة من نوى [وعلى لغة من لم ينو ، فالضمة في الصاد في منصُ على لغة من نوى [1]] هي الضمة التي كانت في منصور ، وهي فيها على لغة من لم ينو ضمة محدثة أحدثها النداء [2] كالضمة التي يحدثها النداء في يا زيد ويا عمرو ، وأمكننا أن نقول في فلك ما قلنا في ضمة منصُ في اللغتين من أن ضمة فائه وسكون لامه [في الجمع [3]] غيرهما في الواحد كما كانت /٦٥ب ضمة صاد منصُ في لغة من نوى غيرها على لغة من لم ينو ، وبقينا بهذا العمل على ما وجدناه في الجمع من أنه أحد القسمين المتقدمين أعني أن يزاد عليه من آخره ، أو تغير بنيته كان ذلك خيرا ولابد من أن تقول [4] : إنه قسم ثالث لم يتغير بواحد من التغييرين [5] لأن ذلك مجرد الدعوى على العرب فيما اقتضاه مستمر كلامها [6] وفيما اقتضاه القياس .

وأما ما قلناه فقد ثبت في كلامها نظيره فنحن لم ندَّع عليها شيئا غير موجود في كلامها كما يكون ذلك في الدعوى التي تركناها وعدلنا عنها وانضاف إلى ذلك في فُلْك أن فُعْلا وفَعَلا يتعاقبان على المعنى الواحد [7] كقولهم : العَجَم والعُجْم والشَّغَل والشُّغْل

---

(١) ساقط من : أ .

(٢) ومثل منصور في ذلك برثن قال ابن يعيش : « وفي بُرْثُن يا برثُ كله بالضم إلا أن الضمة في برثُ غير الضمة الأصلية إنما هي ضمة النداء ، وقد انحذفت الضمة الأصلية كما حذفت الكسرة من يا حارث وأتيت بالضمة » ، شرح المفصل ٢١/٢ .

(٣) ساقط من : جـ .

(٤) ب : يقال .

(٥) يعني الزيادة عليه من آخره أو تغير بنيته .

(٦) جـ : كلامهما .

(٧) قال المبرد : « وأما قولهم : الفُلْك للواحد والفُلْك للجمع ، فإنه ليس من قولهم : شكاعى واحدة وشكاعى كثيرة ، وبهمى واحدة وبهمى كثير ، ولكنهم يجمعون ما كان (فَعَل) كما يجمعون ما كان على (فُعْل) لكثرة اشتراكهما ، ألا تراهم يقولون : قُلْفة وقَلَفة ، وصُلْعة وصَلَعة ، ويلتقيان في أمور كثيرة » ، المقتضب ٢٠٣/٢ .

والبَخل والبُخل فلما كانت هاتان البنيتان يكونان بمعنى واحد كنا إذا نطقنا بإحداهما توهمنا الأخرى كما ينطقون بالشيء ويتوهمون ما هو بمعناه وهو موجود في كلامهم [١] كقوله [٢] :-

---

(١) قال سيبويه معلقا على بيت زهير : « فإنما جروا هذا - يعني سابقا - لأن الأول - مدرك - قد يدخله الباء فجاؤوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء » . الكتاب ٤٥٢/١ .

وعلق عليه ابن جني بقوله : « لأن هذا موضع يحسن فيه لست بمدرك ما مضى » الخصائص ٤٢٤/٢ ، وانظر : الإنصاف ٥٦٥/٢ ، شرح المفصل ٥٢/٢ .

(٢) اختلف في قائله على النحو الآتي :

أ - زهير (.... - ١٣ ق هـ) .

وهو زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني ، نجدي ، شاعر جاهلي ، كان من بيت شعر ، فأبوه وخاله وأخته سلمى وابناه بجير وكعب كلهم شعراء .

« الأغاني ١٣٩/٩ - ١٥١ ، الشعر والشعراء ٥١ - ٥٨ ، الأعلام ٥٢/٣ » .

والبيت في ديوانه ومنسوب له في كثير من كتب النحو .

ب - صرمة : (... - نحو ٥ هـ) .

أبو قيس صرمة بن قيس بن مالك الأوسي من بني النجار ، شاعر جاهلي ، ترهب ولبس المسوح وهم بالنصرانية ، ثم أمسك عنها ، تجاوز المائة وعشرين عاما أدرك الإسلام ، وأسلم .

« المعارف ٦١ - ٦٢ ، الإصابة ١٨٢/٢ - ١٨٣ ، من الضائع من معجم الشعراء ٧٨ » .

ونسب هذا البيت له في : الحلل في شرح أبيات الجمل ١١٠ ، الخزانة ١٠٥ .

جـ - ابن رواحة : (... - ٨ هـ) .

أبو محمد عبد الله بن رواحة بن ثعلبة الأنصاري بن الخزرج ، من الأمراء والشعراء ، ممن شهد العقبة مع الأنصار ، شهد بدرا وأحدا والخندق ، استشهد في غزوة مؤتة رضي الله عنه .

« الطبقات الكبرى ٥٢٥/٣ ، ٥٣٠ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، صفة الصفوة ٤٨١/١ ، ٤٨٥ ، المؤتلف والمختلف ١٢٦ ، ١٢٧ » .

وتنسب له هذا البيت في : الحلل ١١٠ ، الخزانة ١٠٥ .

والراجح أن البيت لزهير بن أبي سلمى لوروده ضمن قصيدة من قصائده برواية بعض أئمة اللغة ثعلب والأعلم وصاعودا .

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى   وَلا سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا [(١)] .

يخفض سابق على توهم بمدرك لما كان لست مدركٍ ولست بمدرك سواء فإذا أمكن ذلك كنا عند توهمنا في فُلْك وفُلْك ، إذا جمعنا قد غيرنا الواحد المتوهم فرجعنا بذلك إلى الكثير المستمر من تغيير جمع التكسير ، والقول في دِلَاص [(٢)] في المفرد ودِلَاص في الجمع كالقول في فُلْك في الواحد وفُلْك في الجمع ، وذلك أن فِعَال أيضا أخو فَعِيل [(٣)] في أبواب جموع [(٤)] التكسير نحو قولهم : عِبَاد في جمع عبد وعبيد كذلك ، فللمؤاخاة التي بينهما كنا إذا نطقنا بدِلَاص في المفرد نتوهم دَلِيصاً ، فيأتي قولهم : دِلَاص في الجمع تغييرا لذلك الواحد المتوهم فنرجع بذلك أيضا إلى المستمر من التغيير في جمع التكسير فالقول بهذا إذا /٦٦أ أمكن أولى من ادعاء كثير مما اطرد في الاستعمال والقياس ، وذلك أن يكون فُلْك الذي هو في الواحد هو فُلْك الذي [هو [(٥)]] في الجمع ، ودِلَاص الذي في الواحد هو دِلَاص الذي في الجميع بعينه من غير تغيير في اللفظ ولا في التقدير .

---

(١) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :—

أَلا لَيْتَ شِعْرِي ، هَلْ يَرَى النَّاسُ مَا أَرَى   مِنَ الأَمْرِ أَوْ يَبْدُو لَهُمْ مَا بَدَالِيَا .

ويروى بنصب (سابق) وبخفضها ، وفي النصب شاهد على إعمال اسم الفاعل منونا ويروى : سابقي شيء ولا شاهد فيه حينئذ .

الشاهد فيه : سابق بالخفض عطفاً على مدرك مع توهم وجود الخافض الذي يدخل على خبر ليس .

انظر : ديوان زهير برواية ثعلب ٢٠٨ ، ورواية الأعلم ١٦٩ ، الكتاب ٨٣/١ ، ١٥٤ ، ٢٩٠ ، ٤١٨ ، ٤٢٩ ، ٤٥٢ ، ٢٧٨/٢ ، الأصول ٢٥٢/١ ، الجمل ٨٦ ، الخصائص ٣٥٣/٢ ، ٤٢٤ ، مختصر القوافي ٢٦ ، الحلل ١١٠ ١١١ ، المفصل ٢٥٦ ، الإنصاف ١٩١/١ ، ٣٩٥ ، ٥٦٥/٢ ، شرح المفصل ٥٢/٢ ، ٥٦/٧ ، ٦٩/٨ ، شرح الكافية ٢٦٧/٢ ، المغني ١٠١/١ ، ٣١٩ ، ٥١٣/٢ ، ٥٢٩ ، ٥٣١ ، ٦٠٨ ، ٧٥٥ ، شرح شواهد المغني ٢٨٢/١ ٢٨٥ ، الخزانة ١٠٢/٩ ١٠٥ .

(٢) في دلاص معادة في : أ .

(٣) فَعْل بفتح فسكون يجمع على فعال نحو : كلاب وظباء كثيراً ، ويجمع على فعيل لكنه ليس بكثير نحو كليب وعبيد . انظر : التبصرة والتذكرة ٦٤١/٢ .

(٤) جـ : جمع .

(٥) تكملة من : جـ .

وقوله : جمع السلامة ينقسم قسمين جمع بالألف والتاء ، وجمع هو في المذكر بمنزلة هذا في المؤنث [١] .

يريد أن الجمع بالألف والتاء إنما هو في المؤنث أو ما جرى مجراه من المذكر نحو سبطرات [٢] فلما أجرى الجمع المذكر [في التكسير [٣]] في تأنيث الفعل له إذا قلت [٤] : ذهبت السباطر صار السبطر كأنه مؤنث فجمع جمعه [٥] .

وقوله : فالمجموع جمع السلامة من المذكر إما أن يكون جامداً وإما أن يكون صفة ، فإن كان جامداً اشترط فيه أربعة شروط التذكير والعلمية والعقل وخلوه من هاء التأنيث [٦] .

أما شرط التذكير والعقل فإن هذه الواو الدالة على الجمع مختصة بهذين المعنيين أبدا ، ألا ترى أنها إذا كانت ضميراً لا تكون إلا ضمير مذكر عاقل [٧] ، وكأن كونها ضميراً هو الأصل عندهم [٨] فيها لأنها لما كانت تكون اسما وحرفا [٩] والاسم هو الأصل عندهم جعلوها إذا كانت ضميراً أصلاً ، وإذا كانت حرفا فرعا ثم [أجروا [١٠]] الفرع [١١] على حكم أصله ، فلما كانت لا تكون في الأصل إلا للمذكر العاقل

---

(١) الجزولية : ٥أ .

(٢) السبطر الطويل الممتد . الصحاح ٦٧٦/٢ ، اللسان ٣٤٢/٤ - ٣٤٣ (سبطر) .

(٣) ساقط من : جـ .

(٤) اذا قلت ، معادة في : أ .

(٥) قال ابن بري : « التاء في سبطرات للتأنيث لأن سبطرات من صفات الجمال ، والجمال مؤنثة تأنيث الجماعة ، بدليل قولهم : الجمال سارت ورعت وأكلت وشربت » ، التنبيه والإيضاح ١٣٠/٢ .

(٦) الجزولية : ٥أ .

(٧) قال ابن الدهان : « والواو لا تصلح إلا لجمع واحده مذكر عاقل ، تقول : الزيدون قاموا ، ولا تقول : الجمال قاموا .... » ، الغرة ١١/٢ب .

(٨) جـ : عندهم هو الأصل .

(٩) قال ابن جني : « وتزاد في الفعل علامة للجمع والضمير ، نحو الرجال يقومون ويقعدون ، وتزاد علامة للجمع مجردة من الضمير في قول بعض العرب أكلوني البراغيث » . سر الصناعة ٦٢٩/٢ .

(١٠) ساقط من : جـ .

(١١) جـ : والفرع .

لم تكن في الفرع ، وهو ما كانت الواو فيه حرفاً إلا للمذكر العاقل .

وأما اشتراط الخلو من هاء التأنيث فلما كانت مختصة بالتذكير لم ينبغ أن تكون فيما فيه هاء التأنيث لأنه كأنه جمع بين أمرين متناقضين علامة تأنيث وعلامة تذكير [١] .

وأما اشتراط العلمية فلأنه إنما ينبغي أن تكون هذه الواو من الأسماء في الصفات المضارعة لصفات [٢] الأفعال وغيرها لا تضارعها ، فلم ينبغ أن تكون هذه الواو إلا في الصفات /٦٦ب لأن أصل هذه الواو على ما قلنا أن تكون في الأفعال ، ولما كانت الأعلام أسماء مختصراً بها جملة صفات على ما قاله سيبويه [٣] ، فكان قولك : زيد نائباً مناب الرجل الظريف العاقل الكذا الكذا لصفات كثيرة لم تكن في الأسماء غير الصفات ما يضارع الصفات إلا ما ينوب مناب الصفات وهو الأعلام [٤] ،

---

(١) هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ، تابع الشارح فيها مذهب البصريين واحتج بحجتهم إذ قالوا : إن « في الواحد علامة التأنيث ، والواو والنون علامة التذكير ، فلو قلنا : إنه يجوز أن يجمع بالواو والنون ، لأدى ذلك إلى أن يجمع في اسم واحد علامتان متضادتان وذلك لا يجوز » الإنصاف ٤١/١ .

واحتج الكوفيون بأنه في التقدير جمع طلح ، لأن الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرف من الكلمة ... انظر الإنصاف ٤٠/١ ، ولهم حجج أخر ذكرها العكبري في التبيين ٢٢١ – ٢٢٢ .

والراجح مذهب البصريين لعدم سماع « طلحون » عن العرب وإن الذي سمع هو جمعه جمع مؤنث سالم قال ابن الرقيات :

رَحِمَ اللهُ أعْظُماً دَفَنُوها ... بِسِجِسْتانَ طَلْحَةَ الطَّلَحاتِ

ديوانه : ٢٠ .

وتفصيل هذه المسألة في : الإنصاف ٤٠/١ – ٤٤ ، التبيين ٢١٩ – ٢٢٣ ، شرح الجزولية ١٧١/١ – ١٧٢ .

(٢) أ ، ب : لمضارعة الصفات .

(٣) قال – رحمه الله تعالى – : « إذا قلتَ هذا زيد فزيد اسم لمعنى قولك : هذا الرجل إذا أردت شيئاً بعينه قد عرفه المخاطب بحليته أو بأمر قد بلغه عنه قد اختص به دون من يعرف ، فكأنك إذا قلت : هذا زيد ، قلت : هذا الرجل الذي من حليته ومن أمره كذا وكذا بعينه ، فاختص هذا المعنى باسم علم يلزم هذا المعنى وليحذف الكلام وليخرج من الاسم الذي قد يكون نكرة » ، الكتاب ٢٦٣/١ .

وقال بعد ذلك : « فلو ألقيت (رأ لان) لم يكن معرفة ، وليس هذا بمنزلة عمرو وزيد وسلم لأنها أعلام جمعت ما ذكرنا من التطويل وحذفوا » ، الكتاب ٢٦٥/١ .

(٤) قال ابن الخشاب : « وقال النحويون في الاسم العلم : هو مجموع صفات ، يريدون بذلك أنك إذا =

فكانت الأعلام في معنى الصفات فلحقتها واو الجمع كما لحقت الصفات إذ كان أصلها ألا تلحق من الأسماء إلا الصفات على ما قدمنا .

وقوله : وخلوه من هاء التأنيث (١) .

قال : من هاء التأنيث ولم يقل من علامة التأنيث ، لأنه إن كان مؤنثا بهاء التأنيث وانضافت إليه الشروط المتقدمة أعني الذكورية والعلمية والعقل نحو : طلحة وحمزة لم يجمع بالواو والنون إنما يجمع بالألف والتاء (٢) ، وإن (٣) كان مؤنثاً بالألف المقصورة أو الممدودة وانضافت إليه الشروط المتقدمة جمع بالواو والنون ، لأنه خال من هاء التأنيث ، وإن كان فيه من علامة التأنيث علامة أخرى فلم يلزم جمعه بالألف والتاء ، إذ كانت الألف الممدودة والمقصورة ليست كهاء التأنيث في اختصاصها بالتأنيث . قال سيبويه : وإذا سميت رجلا بورقاء قلت ورقاوون (٤) .

وقوله : وإن كان صفة اشترط فيه ثلاثة شروط : الذكورية والعقل وألا يمتنع مؤنثه من الألف والتاء (٥) .

قال بعضهم (٦) : « وتنقصه شرط رابع وهو الخلو من هاء التأنيث لأنه إن كانت الصفة فيها هاء التأنيث وانضافت إليه الشروط المذكورة لم يجمع بالواو والنون فلا يقال في جمع رجل علامة رجال علامون » (٧) .

= سميت شخصاً من الآدميين زيدا أو عمرا استغنيت بهذه السمة عن قولك : الكريم العاقل الشجاع الطويل ، وغير ذلك من صفاته التي يفرق بذكرها بينه وبين مشاركه في جنسه حين كان نكرة » ، المرتجل ٢٨٨ .

(١) الجزولية : ٥أ .

(٢) تقدمت الإشارة إلى الخلاف في ذلك ص : ٣٩٤ هـ١ .

(٣) جـ : فان .

(٤) قال رحمه الله تعالى : « وإذا جمعت ورقاء اسم رجل بالواو والنون وبالياء والنون جئت بالواو ولم تهمز كما فعلت ذلك في التثنية والجمع بالتاء . فقلت : ورقاوون » ، الكتاب ٩٦/٢ .

(٥) الجزولية : ٥أ وفيها : وألا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء .

(٦) هو الشلوبين في الشرح الصغير : ٤٨ .

(٧) الشرح الصغير : ٤٨ .

وممن أخذ هذا المأخذ على المؤلف : اللورقي في المباحث الكاملية ٩٣/١ ، والعطار في المشكلة والنبراس ٤٩/١ (ف) ، والأبذي في شرح الجزولية : ١٧٥/١ .

وللمؤلف أن يقول لا أحتاج إلى هذا الشرط الرابع لأن في كلامي ما يغني عنه وهو قولي : إن من شرط [1] الصفة التي تجمع بالواو والنون أن تكون صفة لمذكر فهذا الشرط /٦٧أ يغنيني [2] عن اشتراط الخلو من هاء التأنيث والاستظهار بذلك على علّامة ، لأن المعترض ظن أنا إذا قلنا رجل علّامة فهو صفة لمذكر عاقل ، ومؤنثه يجمع بالألف والتاء وهو [3] علّامة إذا أجري على مؤنث فإنا نقول إذ ذاك نساء علامات .

قال : فهذا صفة لمذكر عاقل وله مؤنث يجمع بالألف والتاء ، ولا يجمع مع ذلك بالواو والنون إنما يجمع بالألف والتاء فيقال : رجال علامات ، فلما كان [هذا [4]] لا يجمع بالواو والنون وهو قد جمع الشروط الثلاثة دل ذلك على أنه إنما امتنع جمعه بالواو والنون لأنه نقصه شرط رابع وهو الخلو من هاء التأنيث فدل هذا على أن الخلو من هاء التأنيث شرط في الصفات كما هو شرط في الجوامد .

والجواب عن هذه الشبهة [5] التي ظنها [6] هذا المعترض ، أنه [7] ليس كما ظن هذا المعترض من أن (علّامة) صفة لمذكر إنما هو [8] في صفات المذكر كحائض وطاهر في صفات المؤنث ، وحائض [وطاهر [9]] في صفات المؤنث عند سيبويه إنما هو من صفات المذكر التي أجريت على المؤنث بما [10] تؤول في المؤنث من

... والنص الذي ذكره الشارح في الشرح الصغير .

(١) جـ : شروط .

(٢) أ : يغني .

(٣) جـ : وهي .

(٤) ساقط من : ب .

(٥) ب : والجواب عن هذا بما أشبه .

(٦) ب : ظن .

(٧) ب : أنها .

(٨) ب ، جـ : هذا .

(٩) ساقط من : أ .

(١٠) ب : كما .

معنى التذكير [1] ، وكأنهم إذا قالوا : امرأة حائض ، [قد [2]] قالوا شخص حائض فكذلك إذا قالوا : رجل علامة إنما هو صفة مؤنث أجريت على المذكر بما [3] تؤوّل فيه من معنى التأنيث وكأنهم قالوا : نفس علّامة فإذا كان الأمر كذلك فإنما (علامة) صفة مؤنث لا صفة مذكر وقد شرطنا في الصفة التي تجمع بالواو والنون أن تكون صفة لمذكر لا صفة لمؤنث ، فإنما امتنع جمع هذه الصفة بالواو والنون لأنها صفة مؤنث [4] لا كما تخيله هذا الظان من أنها صفة مذكر ، ومنع من جمعها بالواو والنون إن لم تخل من هاء التأنيث وأنه يحتاج إلى هذا الشرط في الصفة كما يحتاج [إليها [5]] في الجوامد ، و[قد [5]] يقوي /٦٧ب مذهب سيبويه في تذكير حائض وطاهر أنه على تأويل التذكير في الموصوف لا على ما قاله غيره من عدم الجريان على الفعل خاصة [6] همزهم حائضاً ، فلولا أنه جارٍ على فعل معتل ما اعتلت عينه بهمزها أصلا [7] . وقد تكون

---

(١) قال - رحمه الله تعالى - : « هذا باب ما يكون مذكرا يوصف به المؤنث ، وذلك قولك : امرأة حائض وهذه طامث ، كما قالوا : ناقة ضامر يوصف به المؤنث وهو مذكر ، فإنما الحائض وأشباهه في كلامهم على أنه صفة شيء والشيء مذكر ، فكأنهم قالوا : هذا شيء حائض ثم وصفوا به المؤنث » الكتاب ٩١/٢ .

(٢) ساقط من : أ .

(٣) ب : لما .

(٤) لذا قال الصيمري : « وإنما جاز أن يوصف المؤنث بالمذكر ، كما جاز أن يوصف المذكر بالمؤنث في قولنا : رجل علامة ونسابة وداهية » ، التبصرة والتذكرة ٦٣٠/٢ .

(٥) تكملة من : ب .

(٦) ممن ذهب إلى ذلك الصيمري إذ يقول عن حائض وطامث ومرضع وغيرها : « وإنما لم تلحق هذه الصفات الهاء ، لأنها جعلت بمنزلة النسب وهي بمنزلة : ذات حيض وذات طمث وذات رضاع وذات طفل وذات غزال ، ولما أريد بها النسب ولم تجر على فعل لم تلحقها الهاء » ، التبصرة والتذكرة ٦٢٦/٢ .

وهو المنسوب إلى البصريين من أن التاء لم تدخله لعدم جريانه على الفعل ، ذكر ذلك الأنباري في الإنصاف ٧٥٨/٢ ، وابن يعيش في شرح المفصل ١٠٠/٥ ، والرضي في شرح الكافية ١٦٥/٢ .

(٧) قال سيبويه : « هذا باب ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها ، اعلم أن فاعلا منها مهموز العين وذلك أنهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء ما لا يعتل فعل منه ، ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف وكرهوا الإسكان والحذف فيه فيلتبس بغيره فهمزوا هذه الواو والياء إذ كانتا معتلتين وكانتا بعد الألفات ... وذلك قولهم : خائف وبائع » ، الكتاب ٣٦٣/٢ ، وانظر المنصف ٢٨٠/١ فحائض من هذا الباب وليست من باب عاور وصايد لأنهما إنما « صح الفاعل لصحة فعله لأنك تقول عور وصيد ... » ، المقتضب ٢٣٧/١ .

الصفة مجتمعة فيها هذه الشروط ، ولا تجمع بالواو والنون إذا كانت محمولة على غيرها مما لا يجمع بالواو والنون ، وذلك نحو : ندمان كان قياسه أن يقال في جمعه : ندمانون لأن مؤنثه ندمانة ولكن سيبويه قال : إنهم [لا [1]] يقولون ذلك [2] وإن كان قد أجازه هو بعد ذلك [3] .

وتوجيه شذوذه أن المطرد في باب (فعلان) ألا يقال فيه فعلانة [4] فحمل في ذلك على الأكثر ولكن مثل هذا يقل في الصفات التي اجتمعت فيها هذه الشروط ، حتى لا أذكر منها [5] إلا هذا وينبغي عندي أن يجرى مجراه رجل سيفان [6] إلا أن الشاذ لا يقال منه إلا ما قيل [ثم يوجه [7]] ولا يقاس [8] عليه ، فلذلك لم يلتفت المؤلف إليه لأنهم لا يبنون على الأقل [9] .

وقوله : وتلحقه الواو رفعا والياء المكسور ما قبلها نصبا وجرا كلتاهما حرف الإعراب [10] .

---

(١) تكملة من : أ .

(٢) قال - رحمه الله تعالى - : ولا يجمع بالواو والنون فعلان كما لا يجمع أفعل وذلك لأن مؤنثه لم تجيء فيه الهاء على بنائه فيجمع بالتاء ، فصار بمنزلة ما لا مؤنث فيه نحو فعول ، ولا يجمع مؤنثه بالتاء كما لا يجمع مذكره بالواو والنون ، فكذلك أمر (فعلان وفعلى وأفعل وفعلاء) إلا أن يضطر شاعر وقد قالوا في الذي مؤنثه تلحقه الهاء كما قالوا في هذا فجعلوه مثله ، وذلك قولهم : ندمانة وندمان وندامى وندامى » ، الكتاب ٢/٢١٢ .

(٣) قال - رحمه الله - : « وإن شئت قلت في خمصان خمصانون وفي ندمان ندمانون لأنك تقول : ندمانات وخمصانات » ، الكتاب ٢/٢١٢ .

(٤) بل الكثير أن يكون مؤنثه فعلى نحو : سكران وسكرى وريان ريا وحران حرى ، قال الفارسي إن فعلى : « مستمر في مؤنث فعلان » أي مطرد ، التكملة : ١٠٢ .

(٥) ب ، جـ : منه .

(٦) قال الجوهري : « رجل سيفان : أي طويل ممشوق ضامر البطن وامرأة سيفانة » ، الصحاح ٤/١٣٧٩ (سيف) .

(٧) بياض في : ب .

(٨) ب : قياس .

(٩) ب : القلة .

(١٠) ب ، جـ : إعراب . وانظر الجزولية : ٥أ .

قالوا ذلك لأنهم لو جعلوها إعرابا [لنقضوا ما اطرد في حروف المعاني اللاحقة آخراً من كونها حروف إعراب [1]] نحو قائمة وتميمي ، ولنقضوا أيضا ما اطرد في الإعراب من أنه لا يلحق إلا بعد تمام الكلمة نحو جاءني زيد وعمرو ، ولنقضوا أيضاً ما اقتضاه قياس الإعراب من أنه لا ينبغي أن يلحق إلا بعد تمام الكلمة لأنه إنما يدخل للدلالة على المعنى الذي يحدث بتركيب الكلمة مع العوامل ، فهو [2] إذن معنى طارئ على الكلمة فحقه ألا يكون إلا بعد تمامها [3] ، فلما أدى القول بأن هذه الحروف إعراب لا حروف إعراب إلى نقض القانون المطرد [4] ونقض /٦٨أ القياس لم يقولوا به ، ولم يكن بعد ذلك إلا أحد أمرين ، إما أن تكون حروف إعراب ولا إعراب فيها ، لكن أقيم اختلافها مع العوامل مقام الحركات التي تلحق للإعراب [5] ; أو تكون حروف إعراب ، وفيها إعراب مقدر لكنا إن قلنا بهذا كان اختلاف الحروف لاختلاف العوامل إما لغير معنى وإما إعراب وكلاهما فاسد فتعين أنها حروف إعراب والاختلاف فيها قائم مقام الإعراب [6] .

فصل : وهذا القول هو الذي يعول عليه من الأقوال التي للنحويين في [7] هذه المسألة [8] ، وهو الذي يقف عند الاحتجاج ، وباقي الأقوال فيها لا يقف [9] .

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) جـ : فهذا .

(٣) ب : ما بها .

(٤) ب ، جـ : القانونين المطردين .

(٥) ب : الإعراب .

(٦) هذا رأي غريب لم يسبق الشلوبين إلى القول به ، وهو مركب من قولين ، أخذ بعضه عن سيبويه وبعضه الآخر عن الجرمي .

ووجه ذلك : أن قوله : إنها حروف إعراب فهذا يعني أن الحركة مقدرة على الواو في جمع المذكر السالم وعلى الألف في التثنية ، وقوله : والاختلاف فيها قائم مقام الإعراب ، إذ هي لا تتغير إلا في النصب والجر ، وهذا هو رأي أبي عمر الجرمي الذي يرى أنها معربة بالتغير والانقلاب في حالتي النصب والجر .

(٧) أ : وفي .

(٨) ستأتي هذه الأقوال مفصلة .

(٩) هذا عند الشلوبين لأخذه بالمذهب الأول ، وإن كان غيره أقوى .

أما قول من قال : إنها علامات إعراب [١] فلعمري أنه الذي يسبق أولا للخاطر [٢] لاختلافها في الظاهر باختلاف العوامل ، إلا أنه قد تقدم ما في القول بهذا في الأسماء الستة المعتلة المضافة فغنينا عن إعادته ، وتقدم أيضا [٣] ما فيه من النقض لما اطرد وللقياس [٤] .

وأما قول من قال : إنها حروف إعراب والإعراب فيها حركات مقدرة فليس بشيء [٥] . لأنه إذا كانت الحركات مقدرة فيها فتلك الحركات إعراب للكلمة ثم يكون اختلافها بعد ذلك إعرابا آخر فيؤدي ذلك إلى أن يكون في الكلمة إعرابان وقد تقدم في الأسماء الستة المعتلة [٦] ، وهنا أيضاً بيان بطلانه ، ولا يغني عنهم قولهم إنها لو لم تختلف لاختلاف العوامل لبقي باب التثنية كلها لا يظهر فيه [٧] إعراب ، والأسماء المقصورة ليست كذلك لأنه إذا لم يظهر الإعراب فيها ظهر في نظائرها من الصحيح ، لأنه إنما ينبغي أن يكون هذا جواباً لمن قال : ما الفرق بين التثنية والجمع وبين الأسماء المقصورة حتى جعل إعراب الأسماء المقصورة بالحركات المقدرة وإعراب التثنية والجمع بالاختلاف لاختلاف العوامل ؟ فيكون جوابه هذا [٨] .

---

(١) هو مذهب الكوفيين وقطرب والزجاجي ، وبعض المتأخرين .

، الإنصاف ١/٣٣ ، التبيين ٢٠٤ ، الإرتشاف ١/٢٦٤ ، التذييل والتكميل ١/٨٩أ ، همع الهوامع ١/١٦١ .

(٢) ب : للخواطر .

(٣) أيضا معادة في : ب .

(٤) انظر ما تقدم ص : ٣٤٩ وما بعدها .

(٥) هو مذهب سيبويه والبصريين .

الكتاب ١/٤ ، ٥ الإنصاف ١/٣٣ ، التبيين ٢٠٣ ، الإرتشاف ١/٢٦٤ ، التذييل والتكميل ١/٨٦أ .

(٦) انظر ص : ٣٥٣ وما بعدها .

(٧) أ : فيها .

(٨) وقد رد هذا المذهب بوجهين آخرين هما :

١ - أنها لو كانت معربة بالحركات المقدرة للزم ظهور الحركة في الجمع حالة النصب ، لأن الفتحة لا تستثقل في الياء المفتوحة المكسور ما قبلها ، فكنت تقول : رأيت الزيدين كما تقول : رأيت جواريك .

٢ - أنها لو كانت معربة بالحركات لوجب أن تكون تثنية المنصوب والمجرور بالألف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها فيقال : رأيت الزيدان ومررت بالزيدان . انظر : التذييل والتكميل ١/٨٦أ .

وأما من يقول : إن التثنية والجمع معربة /٦٨ب بالحركات المقدرة [1] فلا ينبغي له أن يقول هذا بوجه لأنه يؤدي إلى القول [2] باجتماع إعرابين في كلمة [واحدة [3]] .

وأما احتجاج من احتج في ذلك بأن الأسماء المقصورة إذا لم يظهر الإعراب فيها فإنه يظهر في تابعها ، فاستغني بظهوره [4] في تابعها عن ظهوره [4] فيها ، وأما التثنية والجمع فلا يكون نعتهما إلا تثنية وجمعا [5] مثلهما [6] . فلو لم يظهر الإعراب فيهما لم يظهر في تابعهما ، فأدى ذلك إلى ألا يظهر في التثنية والجمع ولا في تابعهما إعراب أصلا ، فلذلك جعلوا إعرابه بالاختلاف دون الحركة المقدرة ، فغفلة عظيمة ممن احتج به ، فإنه ليست التوابع كلها النعوت ، بل من التوابع التوكيد وهو يظهر [7] فيه الإعراب إذا قلت جاءني الزيدان أنفسُهما وجاءني الزيدون أنفسُهم والعطف وهو يظهر فيه الإعراب لو قلت جاءني الزيدان وعمروٌ ، ورأيت الزيدين وعمراً ، والبدل نحو قولك : جاءني الزيدان زيدٌ بنُ فلان وزيدُ بنُ فلان ، ثم إن النعت قد يكون نعت الشيء بما هو [هو [8]] فيلزم أن يكون مثنى مثل المنعوت ومجموعا

---

(١) هذا هو الرأي السابق بعينه ، إلا أنه في الأول أشار إلى أن هذه الحروف حروف إعراب .
ومؤدى الرأيين — عندي — واحد ، إذ الحركات المقدرة لابد لها من مكان تقدر فيه ، ولم أقف على من ذكره مستقلا كما ذكره الشارح .

(٢) ب : الكون .

(٣) ساقط من : أ .
والذي يظهر لي أنه لم يجمع إعرابان في كلمة وهذا مما يدل على أن الشارح — رحمه الله — وهم في تحرير هذا الرأي .

(٤) ب : بظهورها ... عن ظهورها .

(٥) أ : أو جمعا .

(٦) هذا إن كان النعت حقيقياً ، فإن كان سببياً فالنعت لا يتبع المنعوت في التثنية والجمع كما أشار إليه الشارح بعد ذلك ، قال الزمخشري : « ولما كانت الصفة وفق الموصوف في إعرابه فهي وفقه في الإفراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث إلا إذا كانت فعل ما هو من سببه ، فإنها توافقه في الإعراب والتعريف والتنكير دون ما سواهما » . المفصل ١١٦ .

(٧) ذهبت بعض حروفها في : جـ .

(٨) تكملة من : جـ .

مثله إذا لم يكن هناك جمع للمنعوت وتفريق للنعت ، فإن كان هناك جمع للمنعوت وتفريق للنعت لم يلزم ذلك ألا ترى أنك تقول : جاءني رجلان مسلم وكافر ، وقديكون نعت الشيء بما هو نعت لسببه [1] نحو قولك : جاءني الزيدان القائم أبواهما وجاءني الزيدون القائم أبوهم ، وهذا كان يظهر الإعراب فيه في التابع لو كانت التثنية والجمع معربين بالحركات المقدرة ، وما هذه سبيله من السقوط فمرذول جدا .

وأما قول من قال : إن هذه الكلم [كانت [2]] معربة بالحركات في حال إفرادها فلما اتصلت بها حروف التثنية والجمع لم يمكن ظهور الإعراب [في حرف الإعراب [2]] فيها لاشتغاله بما تطلبه هذه الحروف من الحركات قبلها فجعلت هذه /٦٩أ الحروف فيها دلائل [3] .

إن هذه الكلم قد كان ينبغي أن يكون فيها إعراب ، وتعذر ظهوره في حرف [4] الإعراب فيها [فجيء [5]] بهذه الحروف لتكون دلائل على أن هذه الكلم كان ينبغي أن تكون معربة إلا أنه تعذر ظهور الإعراب فيها [6] ، فقال هؤلاء في هذه الحروف : إنها دلائل إعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب . ففي هذا القول ما في قول من قال : إنها علامات إعراب من نقض ما اطرد في حروف المعاني اللاحقة من آخر الكلم ونقض ما يقتضيه القياس من ألا يكون دليل الإعراب لاحقاً إلا بعد تمام

---

(١) أ ، جـ : لسبب .

(٢) ساقط من : أ .

(٣) هو مذهب الأخفش والمبرد والزيادي والمازني .

انظر : المقتضب ١٥٢/٢ ، الإنصاف ٣٣/١ ، التبيين ٢٠٤ ، شرح المفصل ١٣٩/٤ ، الإرتشاف ٢٦٤/١ ، التذييل والتكميل ٨٧/١أ ، همع الهوامع ١٦١/١ .

(٤) أ : حروف .

(٥) ساقط من : أ .

(٦) ذكر المبرد حجة الأخفش فقال : « إنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها ، كما كان في الدال من زيد ونحوها ، ولكنها دليل على الإعراب ، لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه ، ولا يكون إعراب إلا في حرف » . المقتضب ١٥٢/٢ . ويرد على هذه الحجة بالأسماء المقصورة فإنه لا يظهر فيها إعراب .

معنى الكلمة الذي لها في أصل وضعها للدلالة بالمعنى الذي يحدث عند التركيب من الفاعلية والمفعولية والإضافة وذلك يوجب ألا يُخِلَّ سقوطها إلا بالمعنى الذي دخل الإعراب له خاصة ، وأما هذا فيخل [(١)] بغيره وذلك خلاف ما يقتضيه القياس .

ثم لا أدري ما الذي يضطره إلى أن يجعل حرف الإعراب من الكلم عند التثنية والجمع الحرف الذي كان حرف إعرابها في الإفراد ، ولم [(٢)] لا يكون حرف إعرابها في التثنية والجمع الحرف الذي دل على تمام معناها من التثنية والجمع كما يقول من يقول : إنها حروف إعراب ، فإذا أمكن أن يقول : إنها حروف إعراب لم ينبغ أن يقال في ما كان حرف الإعراب في الإفراد : إنه حرف إعرابها أصلا ، لأن الإعراب لا يكون إلا آخر الكلمة . فهو قول شديد الفساد جدا .

وقد فرغ من إبداء فساد الأقوال المقولة في هذه المسألة [كلها [(٣)]] سوى القول الذي عولنا عليه واعتمدناه فلا ينبغي أن يعدل عنه إلى غيره [(٤)] إن شاء الله [تعالى [(٥)]] .

وقوله : ونون في الأحوال الثلاثة [(٦)] عوضاً من حركة الواحد [(٧)] .

---

(١) جـ : يخل .

(٢) ب : وألا .

(٣) ساقط من : أ .

(٤) رد على هذا القول الذي اعتد به الشارح - رحمه الله - والذي خلاصته : أن هذه الحروف - حروف التثنية والجمع - حروف إعراب ، والاختلاف فيها قائم مقام الإعراب بأمور أهمها :-

١ - أن ذلك يؤدي - في النصب والجر - إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف وهذا لا نظير له في كلام العرب .

٢ - أنه يلزم على هذا أن يكون الإعراب معنوياً لا لفظياً - في حالتي النصب والجر - وإذا أمكن اللفظي فهو أولى من المعنوي .

والقول بقول الكوفيين ومن وافقهم أولى لما فيه من السلامة من التقدير ، وأن هذه الحروف تتغير كتغير الحركات .

(٥) تكملة من : جـ .

(٦) الثلاثة : معادة في : أ .

(٧) الجزولية : ٥أ .

لأنها لو لم تلحق لنقص المجموع عن المفرد نقصين :

أحدهما : نقص التنوين .

والثاني : /٦٩ب كون حرف الإعراب فيه ساكناً لا يكون إلا كذلك ، وكان في المفرد متحركاً فهذا نقص آخر فجعلت النون عوضاً منهما ، وبهذا [(١)] ينبغي أن يجاب من قال : لا تكون النون في التثنية إلا عوضاً من التنوين خاصة [(٢)] لأن الإعراب الذي كان في حرف الإعراب في المفرد قد قام مقامه الاختلاف بالعوامل الذي في حرف التثنية .

ولا يعترض عليه بقولك : (أحمران) لأن التنوين مقدر في المفرد فعاملوا المفرد معاملة الملفوظ به [(٣)] ، ولا يعترض عليه أيضا بالرجلين والغلامين وما أشبهه فيقال : إن حرف الإعراب في الاسم المفرد الذي فيه الألف واللام لم يكن فيه إلا حركة الإعراب خاصة ولم يكن فيه تنوين [(٤)] ، فلا ينبغي أن تكون النون فيه إذا كان تثنية إلا عوضاً من الحركة خاصة لأن الاسم المعرفة [(٥)] لا يثنى لأنه يخص مسماه فتأتي تثنيته كتثنية المضمر لا يجوز [(٦)] على حال ، لأنه لا يتنكر ، وقد تقدم ذلك [(٧)] .

وأما هذا فيمكن تنكيره فيثنى حينئذ وتدخل الألف واللام بعد تثنيته ولا تسقط النون بعد دخولها لأنها ليست عوضاً من التنوين خاصة ، لكن عوضاً من الحركة والتنوين معاً فبعد أن دخلت فيه النون عوضاً من الحركة والتنوين غلب عليها مع دخول الألف واللام حكم الحركة كما غلب عليها عند الإضافة حكم التنوين ، فبهذا تجيب

---

(١) جـ : هذا .

(٢) نسبه الشارح للمبرد كما سيأتي ص : ٤٠٦ وبه قال ابن كيسان في الموفقي ١٠٨ .

(٣) لأن (أحمر) ممنوع من الصرف للوصفية ووزن أفعل .

(٤) لعدم اجتماع التنوين مع الألف واللام .

(٥) ب : المفرد .

(٦) ب : ولا يجوز .

(٧) انظر ص : ٣٨٤ – ٣٨٥ .

ابن جني عن قوله : إن [النون (١)] في الرجلين ليس فيها عوضية من تنوين أصلاً (٢) ، وقال في قولك : غلاما زيد : إن النون هنا لم تكن إلا عوضاً من التنوين ولذلك حذفت مع الإضافة (٣) ، هذا أيضا هذيان ، فإن النون (٤) هنا ليست موجودة في الإضافة وإنما هي موجودة قبلها وهو [لا (٥)] يقول في غلامان ونحوه مما ليس بمضاف إلا أن النون عوض من الحركة والتنوين فكيف يكون /٧٠أ عوضاً منهما (٦) معاً قبل الإضافة ، فما هو إلا أن تجيء الإضافة فيصير ذلك الذي كان عوضاً منهما (٧) معاً عوضاً من أحدهما ولابد ، هذا هذيان إلا أن تريد به أنه غلب عليها مع الإضافة حكم التنوين دون الحركة ، [فهذا قولنا بعينه (٨)] ، وقبل الإضافة لم يكن هذا التغليب وغلب عليها حكم الحركة مع الألف واللام أيضا وقبل الألف واللام لم يكن ذلك .

وقوله : لأنها تثبت مع الألف واللام كما تثبت الحركة (٩) .

---

(١) ساقط من : جـ .

(٢) قال – رحمه الله تعالى – : « واعلم أن للنون في التثنية والجمع الذي على حد التثنية ثلاث أحوال : حالا تكون فيها عوضاً من الحركة والتنوين جميعا ، وحالا تكون فيها وعوضاً من الحركة وحدها ، وحالا تكون فيها عوضاً من التنوين وحده » ، سر الصناعة ٤٤٩/٢ .

وقال : « وأما الموضع الذي تكون فيه نون التثنية عوضاً من الحركة وحدها فمع لام المعرفة وذلك نحو : الرجلان والفرسان والزيدان والعمران » ، سر الصناعة ٤٤٩/٢ .

وهذا يؤيد ما نسبه الشارح لابن جني .

(٣) قال – رحمه الله تعالى – : « وأما الموضع الذي تكون فيه نون التثنية عوضاً من التنوين وحده فمع الإضافة وذلك نحو قولك : قام غلاما زيد ومررت بصاحبي عمرو ، ألا تراك حذفتها كما تحذف التنوين للإضافة . ولو كانت هنا عوضاً من الحركة وحدها لثبتت ، فقلت : هذان غلامان زيد كما تقول : قام غلام زيد فتضم الميم من غلام » ، سر الصناعة ٤٦٣/٢ .

(٤) ب : الذي .

(٥) ساقط من : جـ .

(٦) أ : فيهما .

(٧) ب : فيهما .

(٨) تأخرت في : جـ ، وجاءت في آخر الفقرة .

(٩) الجزولية : ٥أ .

قد يكون ثباتها مع الألف واللام لقوتها بالحركة ، فلا يلزم عن [١] ثباتها معها كونها عوضا من الحركة . وبهذا أجاب من قال : إنها عوض من التنوين خاصة إذ اعترض عليه [٢] بثبات النون مع الألف واللام [٣] ، وكان ينبغي على قوله : إن النون عوض من التنوين ألا تثبت مع الألف واللام ، لكنه يجيب عن ذلك بما ذكرناه .

وإنما الحجة في كونها عوضاً من الحركة ما قدمناه من سكون حرف الإعراب ليس إلا ، ونقصه بذلك عن حرف الإعراب المتحرك [٤] .

فجملة ما للنحويين في هذه [٥] النون اللاحقة للمثنى والمجموع ثلاثة أقوال : قول المؤلف الذي ذكره [٦] ، وهو قول سيبويه [٧] ، وقول : إنها عوض من التنوين خاصة وهذا [٨] قول المبرد [٩] . وقول ثالث وهو قول ابن [١٠] جني ولابن درستويه [١١]

---

(١) ب : من .

(٢) ب : عليها .

(٣) هي حجة ابن كيسان كما ذكر ذلك عدد من النحاة إذ قال : « وثبتت مع الألف واللام لقوتها بالحركة ، ولبعدها عن موجب الحذف وهو الألف واللام ، لأنها في قوله والنون في آخره ، وليس كذلك المضاف إليه لأنه مباشر للنون » شرح الجزولية ١٧٩/١ ، التذييل والتكميل ٨٧/١ب .

(٤) هذا ما ذكره الشلوبين سابقاً من نقص الاسم المثنى والمجموع عن المفرد نقصين . انظر ص : ٤٠٤ .

(٥) ب : وهو .

(٦) الجزولية : ٥أ .

(٧) قال – رحمه الله تعالى – : « وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين وهي النون وحركتها الكسر » ، الكتاب ٤/١ .

(٨) ب : وهو .

(٩) المبرد يرى أن هذه النون عوض من الحركة والتنوين إذ يقول : « وأما النون فبدل من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد » ، المقتضب ١٤٣/١ ، ١٥٣/٢ ، وسر وهم الشارح أنه أخذ هذه النسبة للمبرد عن الفارسي في البغداديات ٤٨٦ . والصحيح أن هذا هو مذهب ابن كيسان إذ يقول : « والنون في الاثنين والجمع الذي على هجائين عوض من التنوين الذي في الواحد ، ولا يسقط إلا في الإضافة نحو : غلاما زيد ، وغلاما عمرو وغلامي بكر ، وبنو زيد وبنو عمرو ، والتنوين أيضا يسقط في الإضافة » الموفقي ١٠٨ .

(١٠) ب ، جـ : وهو لابن جني .

(١١) ابن درستويه : (٢٥٨ – ٣٤٧ هـ) .

أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفسوي النحوي ، أخذ عن المبرد وابن قتيبة =

[أيضا [1]] : إنها تكون عوضاً من الحركة والتنوين فيما لا ألف ولام فيه [2] ولا إضافة ، وعوضا من التنوين خاصة في نحو قولك : غلاما زيد وعوضاً من الحركة خاصة في قولك : الرجلان والغلامان [3] .

وقد اندرج في ضمن ما كتبناه حجة كل قول من هذه الأقوال ، وترجيح ما ينبغي أن يترجح منها ، والجواب عما احتج به من لم يقل بالقول المرجح منها .

وقوله : تحرك لالتقاء الساكنين [4] .

قال ذلك لأن الحرف أصله السكون لا الحركة فينبغي إذا جلبت /٧٠ب النون للعوض أن تجلب ساكنة [5] .

وقوله : وتفتح طلباً للتخفيض أو فرقاً بينها وبين نون التثنية [4] .

يريد أن أصل تحريك التقاء الساكنين الكسر فإذا حركت النون لالتقاء الساكنين فإنما ينبغي أن تحرك بالكسر [6] ، إلا أنها فتحت في هذا الجمع السالم طلباً

= والحميري ، ويعقوب بن سفيان النسوي وعباس الدوري وغيرهم ، وأخذ عنه الدارقطني ومحمد بن المظفر وابن شاهين وأبو عبد الله المرزباني وغيرهم ، له : كتاب الكتاب ، وتصحيح الفصيح ، وخبر قس بن ساعدة وغيرها .

« طبقات النحويين ١٢٧ ، تاريخ بغداد ٤٢٨/٩ – ٤٢٩ ، بغية الوعاة ٣٦/٢ » .

(١) ساقط من : ب .

(٢) جـ : لا ألف فيه ولا لام .

(٣) انظر رأي ابن جني في سر الصناعة ٤٤٩/٢ – ٤٦٣ .

وانظر الخلاف في ذلك في : البغداديات ٤٨٦ – ٤٨٧ ، التبصرة والتذكرة ٨٩/١ ، المقتصد ١٨٧/١ – ١٩١ ، البديع ٢٣٧/٢ ، شرح الجمل ١٥٢/١ – ١٥٤ ، شرح الجزولية ١٧٨/١ – ١٨١ ، الارتشاف ٢٦٤/١ – ٢٦٥ ، التذييل والتكميل ٨٧/١أ – ٨٨أ .

(٤) الجزولية : ٥ب .

(٥) أصلها السكون لأنها عوض من التنوين وهو ساكن . انظر : شرح الجزولية ١٨٣/١ ، التذييل والتكميل ٨٢/١أ .

(٦) قال سيبويه عن التحريك لالتقاء الساكنين : « فجملة هذا الباب في التحرك أن يكون الساكن الأول مكسوراً وذلك قولك : اضرب ابنك وأكرم الرجل » ، الكتاب ٢٧٥/٢ ، وانظر : المقتضب ١٧٣/٢ ، والأمالي الشجرية ٢٦٠/٢ ، أسرار العربية ٣٢ .

للتخفيف لما هناك من ثقل مع الواو [لتوالي [(١)]] الضمات والكسر بعد ذلك ، إذ الواو أكثر من ضمة ومع الياء لتوالي الكسرات إذ الياء أكثر من كسرة [(٢)] ، فلما وجب التحريك لالتقاء الساكنين وكان التحريك على أصل التقاء الساكنين بالكسر ، قد حملنا إلى ثقل توالي الكسرات والضمات على ما قلنا وجب أن نعدل عن هذه الحركة الثقيلة إلى الحركة الخفيفة فهذا معنى قوله طلباً للتخفيف .

وقوله : أو فرقاً بينها وبين نون التثنية [(٣)] .

يعني أو كان فتح النون في ذلك عند التباس التثنية والجمع إذ أعربناهما بالحروف المجانسة للحركات ، فأوقع الفرق بينهما في الرفع والجر بأمرين : -

بحركة ما قبل الحرف ، وبحركة ما بعده .

فكسر ما بعد حرف التثنية وفتح ما قبلها فيهما ، وفتح ما بعد حرف الجمع وجعل ما قبله فيهما تابعاً له ، ثم حمل النصب على [الرفع و [(٤)]] الجر وبقي معه الفرقان اللذان قبل الحرف وبعده [(٥)] .

وقوله : وربما جاء هذا الجمع فيما لا يعقل عوضاً من نقص الكلمة لفظاً [(٦)] .

يريد في مثل (سنون) ، يريد أن (سنة) نقص منها لامها التي ظهرت في

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) قال المبرد : « فحركت نون الجمع بالفتح لأن الكسر والضم لا يصلحان فيها وذلك أنها تقع بعد واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها ، ولا يستقيم توالي الكسرات والضمات مع الياء والواو ففتحت » المقتضب ١/١٤٤ .

(٣) الجزولية : ٥ب .

(٤) تكملة من : ب .

(٥) لذا عرف الزمخشري المثنى بأنه : « ما لحقت آخره زيادتان ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة » ، المفصل ١٨٣ ، وقال في تعريف الجمع المذكر السالم « ما آخره واو أو ياء مكسور ما قبلها بعدها نون مفتوحة » المفصل ١٨٨ . وانظر : شرح المفصل ٤/١٣٨ – ١٣٩ ، شرح الكافية ٢/١٧١ ، ١٧٩ .

(٦) الجزولية : ٥ب .

مسانهة أو مسانَاة [١] فجبر نقصها بأن أخذ بضبعيها [٢] صعدا ، فألحقت في الجمع وإن كانت لا تعقل بمن يعقل في الجمع بالواو والنون ، فكان ذلك قوة فيها معوضة من النقص الذي لحقها بحذف لامها [٣] ، وقد كان ينبغي للمؤلف أن يقول : وربما جاء ذلك فيما لا ينبغي أن يكون فيه عوضاً من قوله فيما لا يعقل لأن ظاهر هذا يقتضي أنه لم ينقص منه نعني من (سِنُون /٧١أ وأَرَضُون) [وأوزون وما أشبهه [٤]] إلا العقل ، وهذا النوع قد نقصت منه الشروط كلها إذ [٥] كان مؤنثاً [غير علم [٦]] غير عاقل موجودة فيه الهاء لكنه خص فقد العقل كالمنبه على العلة التي لأجلها جمع هذا النوع هذا الجمع ، ولأن [٧] هذا النوع من الجمع خاص بالعقل وغيره من الجمع غير خاص به ، وليس كذلك التذكير ولا العلمية ، وقد اعترض في قوله وربما جعلوا هذا الجمع فيما لا يعقل باعتراض آخر ، فقيل : إن قولنا سنون [وثبون [٨]] وأرضون ليس من هذا الجمع [الذي نتكلم فيه [٩]] ، فإن هذا الجمع الذي نتكلم فيه هو الذي يسلم فيه بناء الواحد ويزاد عليه ما يدل على الجمع وليس كذلك (سِنُون وثُبون وأَرَضُون) وما أشبه ذلك ، فإن كل شيء من هذا النوع لم يسلم فيه بناء الآحاد . ألا ترى أن السنين من سنة في الواحد مفتوحة وهي من سنين في الجمع مكسورة ، وكذلك الثاء من (ثبون [١٠]) في الواحد مضمومة وهي من ثبين مكسورة

---

(١) قال الأزهري : « السنة نقصانها حذف الهاء ، وتصغيرها سنيهة ، والمعاملة من وقتها مسانهة ... وقال : سانيته مساناة وإثبات الهاء أصوب » التهذيب ١٢٧/٦ .

(٢) أ : بضبعها ، جـ : بضبعها . والضبع ما بين الأبط إلى نصف العضد . اللسان (ضبع) .

(٣) قال سيبويه : « وذلك أنهم يجمعونها بالتاء والواو والنون كما يجمعون المذكر نحو مسلمين فكأنه عوض » ، الكتاب ١٩٠/٢ .

(٤) ساقط من : جـ ، ولفظة أوزون ساقطة من : ب .

(٥) ب : إذا .

(٦) ساقط من : أ .

(٧) ب : لأن .

(٨) ساقط من : ب .

(٩) تكملة من : جـ .

(١٠) ب : ثبة .

والراء [١] من (أرض) في الواحد ساكنة وهي منه في الجمع مفتوحة ، فلم يسلم إذن بناء الواحد فليس [هذا [٢]] الجمع في هذه الأشياء من الجمع الذي تكلمنا فيه ، لأن الجمع الذي تكلمنا فيه هو جمع السلامة وليس هذا الجمع الذي في هذه الأشياء جمع سلامة لأنه لم تسلم فيه بنية الواحد لتغيرها عما كانت عليه بما ذكرناه . فكان حقه [٣] ألا يقول هذا الجمع في قوله : وربما جاء هذا الجمع في هذه الأشياء لأن هذا الجمع الذي كنا نتكلم فيه : أعني جمع السلامة ، وهذا الجمع الذي في قوله : وربما جاء هذا الجمع فيما لا يعقل ليس بجمع سلامة .

والعذر عنه في ذلك أنه كأنه أراد أن يقول : وربما جاء مثل هذا الجمع لأن جمع هذه الأشياء – أعني ثُبة وسَنة [٤] وأرضا [٥] . وإن لم يكن جمع سلامة – فإنه مثل جمع السلامة في أنه يكون بالواو والنون /٧١ب رفعاً وبالياء والنون نصباً وخفضاً .

فهذا [٦] العذر عن قوله وربما جاء هذا الجمع فيما ليس منه : أي أنه أراد وربما جاء مثل هذا الجمع فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .

وقوله : أو توهماً في مثل قولك أرضون [٧] .

يريد أن أرضا وإن لم ينقص منها شيء فإنهم لما ردوا إليها الهاء في أُرَيضة توهموا أن أصلها : أرضة فتوهموا النقص فيها [٨] ، وحكموا للزائد بحكم الأصل في هذا كما

(١) ب : والراء في قوله وربما جاء هذا الجمع من أرض .
(٢) ساقط من : أ .
(٣) ب : حقا .
(٤) جـ : سنة وثبة .
(٥) أ : وأرض .
(٦) ب : فهو .
(٧) في الجزولية ٥ب : من نقص الكلمة لفظاً أو توهماً كسنين وأرضين وأوزين .
(٨) هنا إيضاح من جانبين :-

١ – يرى الأبذي أن أرضاً مما نقص لفظاً لا توهماً ، واستدل بأن التاء ظهرت كما ظهرت لام الكلمة في التصغير كما في سنة وغيرها . شرح الجزولية ١/١٨٦ .

حكموا له بحكمه في غير موضع ، فعوض من نقصه الجمع بالواو والنون والياء [والنون [1]] كما عوض من نقص الأصلي [2] ويثبت في بعض النسخ لفظا كسنين ، أو توهما كأوزين ، والتوهم الذي في أوزين هو أنه مضاعف اللام والتضعيف هو موضع الحذف والتخفيف [3] ، فلما كان كذلك جعلوا المتوهم من الحذف فيه والتخفيف كأنه واقع فعوضوا منه متوهماً كما يعوضون منه واقعاً ، ونظير ذلك إلحاقهم همزة الوصل في امرؤ لأن الهمزة أيضا موضع الحذف والتخفيف فجعلوا هذا المتوهم من الحذف في الهمزة كأنه واقع فعوضوا منه [4] .

[المثنى]

وقوله : الاسم الذي يفهم منه التثنية قسمان ... إلى آخر الفصل [5] .

- وما ذهب إليه الشلوبين من أن هذا النقص متوهم هو الصحيح ، لأن الكلمة ثلاثية فلم ينقص لفظها لكن النقص فيها متوهم .

٢ - يرى الشارح وتبعه ابن عصفور أن المحذوف المتوهم هو التاء كما في قول الشارح وقول ابن عصفور : « إذ الأصل في التأنيث أن يكون بعلامة ، ألا ترى أنهم قد فعلوا ذلك في أرض ، فقالوا : أرضون ليكون ذلك عوضاً من التاء التي تنبغي أن تكون فيه في الأصل » ، شرح الجمل ١٥٦/١ .

بينما يرى سيبويه وشيخه الخليل أن المحذوف المتوهم هو الحركة بفتح الراء ، قال سيبويه : « قلت : فهلا قالوا أَرْضُون كما قالوا : أَهْلُون ، قال - يعني الخليل - إنها لما كانت تدخلها التاء أرادوا أن يجمعوها بالواو والنون كما جمعوها بالتاء » ، الكتاب ١٩١/٢ ، ويوضح ذلك قول المبرد : « ... قلت في جمع أرض أَرَضون فحركت لتدلّ على أنها تجمع بالألف والتاء فلزمها الحركة ، لأنها اسم غير نعت » ، المقتضب ٢٤/٤ .

(١) ساقط من : جـ .

(٢) جـ : الأصليين .

(٣) فوزنها : « أفعلة والأصل أوززة إلا أنهم سكنوا الأول من المثلين وأدغموه في الثاني ، فكأن حركة الزاي نقصت منها ، وإن كانت لم تنقص بالجملة بل نقلت إلى الساكن قبلها » ، شرح الجزولية ١٨٦/١ .

(٤) ليست الهمزة في امرؤ وحدها كأنها عوض ، بل فيها وفي الأسماء المبدوءة بهمزة وصل قال الرضي : « والهمزة في الأسماء العشرة عوض مما أصابها من الوهن ، إذ هي ثلاثية فتكون ضعيفة الخلقة ، وقد حذفت لاماتها نسياً أو هي في حكم المحذوف وهو وهن على وهن لأن المحذوف نسيا كالعدم » شرح الشافية ٢٥١/٢ .

(٥) الجزولية : ٥ب .

الكلام في هذا كالكلام في الجمع عند قوله : الاسم الذي يفهم من الجمع سواء

وقوله : من هذا الفصل : وكلا في التوكيد [١] .

هذا مذهب البصريين [٢] ومذهب الكوفيين أنه مثنى حقيقة [٣] ، ودليلنا : أنه لو كان مثنى لكان في الرفع بالألف وفي النصب والخفض بالياء . سواء في حال إضافته إلى الظاهر وإلى المضمر لأن التثنية كذلك تكون في الحالين [٤] .

ودليل آخر وهو أنه لو كانت اسماً مثنى لما أخبر عنها بالمفرد [٥] في مثل قوله [تعالى : ﴿ كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [٦] وفي مثل قول عبدة [٧]] [٨] :-

---

(١) قبله في الجزولية «ب» : « فغير المثنى المضمرات والمبهمات والموصولات وكلا في التوكيد » .

(٢) أي أنها عندهم اسم مفرد . انظر في ذلك :-

المقتضب ٢٤١/٣ ، التكملة ٤٢ ، ٤٣ ، الشيرازيات ١٠٩ب وما بعدها ، شرح المقدمة ٤١٠/٢ - ٤١١ ، المرتجل ٦٧ - ٦٩ ، الأمالي الشجرية ١٨٨/١ ، أسرار العربية ٢٨٦ - ٢٨٩ ، الإنصاف ٤٣٩/٢ - ٤٥٠ ، شرح المفصل ٥٤/١ - ٥٥ ، شرح الجمل ٢٧٥/١ - ٢٧٩ ، شرح الكافية ٢٩/١ .

(٣) انظر مذهب الكوفيين في :-

معاني القرآن ١٤٢/٢ - ١٤٣ ، أسرار العربية ٢٨٦ - ٢٨٩ ، الإنصاف ٤٣٩/٢ - ٤٥٠ ، شرح المفصل ٥٤/١ - ٥٥ ، شرح الجمل ٢٧٥/١ - ٢٧٩ ، شرح الجزولية ١٩٣/١ .

(٤) مثل ذلك ما ذكره ابن يعيش إذ قال : « ومما يدل على إفرادها من جهة اللفظ جواز إضافتها إلى المثنى كقولك جاءني كلا أخويك وكلا الرجلين ومررت بهما كليهما .... ومما يدل على إفرادها أنك متى أضفتها إلى ظاهر كانت بالألف على كل حال وليس المثنى كذلك » ، شرح المفصل ٥٤/١ .

(٥) قال الفارسي : « ومما يدل على أنه اسم مفرد وليس بمثنى أن الإخبار عنه جاء كما جاء الإخبار عن الآحاد ، فعلمت بذلك أنه اسم مفرد مصوغ للتثنية ، كما علمت أن كلا اسم مفرد مصوغ للجمع » ، الشيرازيات ١٠٩ب .

(٦) تتمتها : ﴿ ... وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئاً وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهَراً ﴾ الكهف ٣٣ .

(٧) كذا في نسختي ب ، جـ والصحيح أن القائل هو جرير بن عطية الخطفي سبق التعريف به ص : ١٦٧ . وليس القائل عبدة بن الطبيب ، وقد سبق التعريف به أيضا .

(٨) ساقط من : أ .

كِلَا يَوْمَي أُمَامَةَ يَوْمُ صَدٍّ (١) .. .. ..

وقوله : [فيه (٢)] وحقيقة المثنى ما ألحقته ألفاً /١٧٢أ رفعاً وياء مفتوحاً ما قبلها نصباً وجراً كلتاهما حرف الإعراب (٣) .

الكلام فيه أيضا كالكلام في الياء والواو (٤) في الجمع سواء (٥) .

وقوله فيه : ونوناً في الأحوال الثلاثة ... الفصل (٦) .

الكلام فيه أيضا كالكلام في نون الجمع (٧) .

وقوله : في هذا الفصل : مكسورة على أصل التقائهما أو فرقاً بينها وبين نون الجمع .

---

(١) من البحر الوافر ، من قصيدة يخاطب بها هريم وهلال بن أحوز المازني مطلعها :—

أَلَا حَيِّ الْمَنَــازِلَ وَالْخِيَامَــا وَسَكْنًا طَالَ فِيهَا مَا أَقَامَــا

وعجز البيت :—

.. .. .. وَإِنْ لَمْ تَأْتِهَــا إِلَّا لِمَامَــا

ورواية الديوان : يوم صدق .

« وهو يزورنا لماما بالكسر أي غبا » القاموس المحيط ١٧٩/٤ .

الشاهد فيه : حيث أخبر بيوم وهو مفرد عن كلا مما يدل على أنها مفرد لفظا .

ديوان جرير ٥٣٩ ، التكملة ٤٣ ، الشوازيات ١٠٩ب ، الصحاح ٢٤٧٦/٦ ، شرح المقدمة ٤١١/٢ ، الاقتضاب ٣٤٤/٢ ، الإنصاف ٤٤٤/٢ ، شرح المفصل ٥٤/١ ، المباحث الكاملية ١٠٤/١ ، البسيط ١٠١/١ ، اللسان ٢٢٩/١٥ .

(٢) ساقط من : أ .

(٣) الجزولية : ص ب – ١٦أ .

(٤) ب : في الواو والياء .

(٥) لأن حكم المثنى وجمع المذكر السالم في الإعراب واحد . وقد تقدم ، انظر ص : ٣٩٨ ، وما بعدها .

(٦) الجزولية : ص ب – ١٦أ .

(٧) انظر ما سبق في حكم نون الجمع : ص ٤٠٣ ، وما بعدها .

أجود هذين الوجهين هنا القول بأن الكسر فرق [١] بينها [٢] وبين نون الجمع فإن التقاء الساكنين إذا كان الأول منهما الألف عند سيبويه لا يوجب الكسر [٣] ، ولذلك قال في ترخيم (إسحارّ) اسم رجل على لغة من حذف ونوى يا إسحارَ بفتح الراء إتباعا لها وللفتحة قبلها [٤] ، ولم يكسر الراء على أصل [التقاء [٥]] الساكنين [على ما قلناه ، وعلى ذلك جرى قوله في نَزَالِ وبابه : إنه يكسر لأجل التأنيث المنوي هناك [٦] ، ولم يقل : إنه كسر على أصل التقاء الساكنين [٧]] لما قلنا [٨] : من أنه لا يكسر مع الألف لالتقاء الساكنين وجوباً إنما [٩] يفتح مختارا فكذلك يجيء على قوله في الزيدان بالألف وألا [١٠] يجب كسره لالتقاء الساكنين ، وأن يكون فرقاً بينها وبين نون الجمع .

---

(١) أ ، جـ : فرقا .

(٢) جـ : بينهما .

(٣) قال – رحمه الله تعالى – : « وإن كانت قبل المسكنة ألف لم يغير الألف ، واحتملت ذلك الألف لأنها حرف مد ، وذلك قولك : رادّ ومادّ والجادّة فصارت بمنزلة متحرك » ، الكتاب ٢/٢٩٨ .

(٤) نصه : « وأما رجل اسمه إسحار فإنك إذا حذفت الراء الآخرة لم يكن لك بد من تحريك الراء الساكنة ، لأنه لا يلتقي ساكنان ، وتحريكه الفتحة لأنه يلي الحرف الذي منه الفتحة وهو الألف ، ألا ترى أن المضاعف إذا أدغم في موضع الجزم حرك آخر الحرفين لأنه لا يلتقي ساكنان ، وجعل حركته كحركة أقرب المتحركات منه ، وذلك قولك : لم يَرُدُّ ولم يرتدَّ ولم يفِرِّ ولم يَعَضَّ ، فإذا كان أقرب من المتحرك إليه الحرف الذي منه الفتحة ولا يكون ما قبله إلا مفتوحا كان أجدر أن تكون حركته مفتوحة ... » ، الكتاب ١/٣٤٠ – ٣٤١ .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) قال – رحمه الله تعالى – بعد أن ذكر نماذج من أسماء الأفعال هي مَنَاعِ وتَراكِ وحَذَارِ ونَظَارِ ونَزَالِ ونعاء : « فالحد في جميع هذا افْعَلْ ، ولكنه معدول عن حده ، وحرِّك آخره لأنه لا يكون بعد الألف ساكن ، وحرك بالكسر لأن الكسر مما يؤنث به » ، ثم قال أيضا : « فهذا كله معدول عن وجهه وأصله ، فجعلوا آخره كآخر ما كان للفعل لأنه معدول عن أصله ، كما عدل نظار وحذار وأشباههما عن حدهن ، وكلهن مؤنث فجعلوا بابين واحداً » ، الكتاب ٢/٣٧ ، ٣٨ .

(٧) ساقط من : ب .

(٨) جـ : قلناه .

(٩) جـ : ونحن ما أثنا كلفا في نسخة : جـ .

(١٠) جـ : ألا .

وقوله [١] في ذلك أحسن من قول غيره [٢] : إنه يجب كسره مع الألف لالتقاء الساكنين [٣] ، لأن الإتباع في ذلك [أولى [٤]] من الكسر لأن فيه مراعاة أمر زائد على ما يوجبه التقاء الساكنين [ولأنهم يحركون عند التقاء الساكنين [٤]] بحركة أقرب المتحركات في نحو : انطلَقَ يا هذا في تخفيف انطلِقْ [٥] و :-

.. .. ..   لَمْ يَلْـــدَهُ أَبَـــوانِ [٦]

---

(١) قوله : أي قول سيبويه الآنف الذكر .

(٢) ب : من قول سيبويه .

والصواب ما في نسختي أ ، جـ ، لأن الشارح يدافع ويناصر قول سيبويه هنا .

(٣) لعل الشارح أراد الإشارة هنا إلى مذهب الفراء ، فإنه أجاز الكسر مع الراء ولم يوجبه ، قال الفراء - رحمه الله تعالى - : « وقوله : « لا تضارَّ والدةٌ بولدها » يريد : لاتضارر ، وهو في موضع جزم ، والكسر فيه جائز « لا تضارِّ والدة ... » ، معاني القرآن ١٤٩/١ .

وإلى مذهبه هذا ، أشار أبو حيان . انظر الارتشاف ٣٤٦/١ ، التذييل والتكميل ٢٤٧/٥ب .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) أصله : انطلِق ، فعل أمر من انطلَق ، فسكنت اللام تخفيفاً فصارت : انطلْقْ ، فالتقى ساكنان فلو حرك الأول منهما انتفى الغرض الذي سكن من أجله ، فحرك الثاني بالفتحة إتباعاً لحركة ما قبل الساكن . انظر : الكتاب ٣٤١/١ ، ٢٥٨/٢ ، المقتضب ١٦٩/٣ ، الأصول ١٥٨/١ ، الحجة ٢١٠/١ ، شرح الشافية ٢٣٨/٢ .

(٦) جزء من شطر بيت من الطويل اختلف في قائله على قولين :-

١ - القائل هو رجل من أزد السراة كما في الكتاب ٣٤١/١ ، ٢٥٨/٢ ، الخزانة ٣٨٢/٢ .

٢ - القائل عمرو الجنبي نسبة إلى (جنب) قبيلة في اليمن ، وعمرو هذا منسوب إليها وقال الأبيات جواباً لامرئ القيس . انظر : شرح شواهد المغني ٣٩٩/١ ، الخزانة ٣٨٢/٢ .

وتتمة البيت :

أَلا رُبَّ مَولُودٍ وليسَ لَهُ أَبٌ   وَذِي وَلَدٍ ....

وهو أول أبيات ثلاثة بعده :-

وذي شامَةٍ سَوْدَاءَ في حُرِّ وَجْهِهِ   مُجَلَّلَـةٍ لا تَنْجَلِـي لِزَمَـانِ

وَيَكْمُلُ في تِسْعٍ وخَمْسٍ شَبَابُهُ   وَيَهْرَمُ في سَبْعٍ مَضَتْ وَثَمَانِ

ويروى هذا البيت بعدة روايات :- (عجبت لمولود) البديع ٨٢٢/٢ ، شرح الكافية ١٥٤/١ .

الشاهد فيه : تحريك الساكن عند التقاء الساكنين بحركة أقرب المتحركات في (لم يَلْدَه) فإن الفعل مجزوم والتقى مع سكون اللام التي سكنت للتخفيف ، فلو حرك الأول لذهب الغرض منه ، فحرك الثاني بالفتحة إتباعاً لحركة ما قبل الساكن .

=

فكيف إذا زاد على التحريك بحركة أقرب المتحركات إتباع الألف معه ، وقد لا يراعى ذلك وعليه جاء نحو : [جاء [١]] هؤلاء فيكسر على أصل [٢] التقاء الساكنين [٣] ولا يفتح لكثرة اجتماع الأمثال هناك .

[الأفعال الخمسة]

وقوله : كل فعل مضارع لحقه كذا وكذا وسلم من نوني التوكيد [٤] .

احترز به من مثل [٥] : هل تَضْرِبنُّ [٦] وهل تضرِبُنّ [٧] لأن الفعل /٧٢ب المضارع في ذلك مبني [٨] . فإن قيل : كان ينبغي له أن يقول : وسلم من

- الكتاب ٣٤١/١ ، ٢٥٨/٢ ، الأصول ٣٦٤/١ ، ١٥٨ ، شرح أبيات سيبويه ٣٤٨ ، التكملة ٧ ، الحجة ٣١٠/١ ، الخصائص ٣٣٣/٢ ، المخصص ٢٧/٩ ، الإفصاح ٣٥٢ ، المفصل ٣٥٣ ، شرح المفصل ٤٨/٤ ، ١٢٣/٩ ، ١٢٦ ، شرح الجمل ٥٠٠/١ ، شرح الشافية ٢٢٨/٢ ، شرح الكافية ١٥٤/١ ، المغني ١٤٤/١ ، شرح شواهد المغني ٣٩٨/١ - ٣٩٩ ، الخزانة ٣٨١/٢ - ٣٨٧ ، شرح أبيات المغني ١٧٣/٣ - ١٧٧ .

(١) ساقط من : ب .

(٢) أ : الأصل .

(٣) قال الزجاج : « فأما كسرهم الهمزة في (هؤلاءِ يا هذا) وأولئك ، فإنما هو لسكونها وسكون الألف » ، ما ينصرف ومالا ينصرف ٨٢ .

(٤) الجزولية : ٦أ .

(٥) جـ : نحو .

(٦) أ ، ب : تضربان .

(٧) تضربن أصله : تضربون ثم لحقته نون التوكيد ، فحذفت النون الأولى كراهة توالي الأمثال ، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ، وبقيت الضمة دالة عليها فصارت : تضربُن .

تضربن أصله : تضربين ، وعرض له ما عرض لـ (تضربون) من لحاق نون التوكيد ومن حذف النون والياء ، وبقيت الكسرة دالة على الياء المحذوفة .

انظر : الكتاب ١٥٤/٢ ، المقتضب ٢٠/٣ ، ٢٢ ، ٢٤ ، الأصول ٢٠١/٢ .

(٨) هذا عند بعض النحاة كالمبرد وابن السراج والجزولي ، ويظهر أن الشلوبين متابع لهم في ذلك ، قال ابن السراج « فإذا دخلت النون الشديدة على يفعلان حذفت النون التي هي علامة الرفع لاجتماع النونات ، ولأن حقه البناء ، فينبغي أن تطرح الذي هو علامة الرفع » ، الأصول ٢٠١/٢ .

نون [١] التوكيد بالإفراد [٢] لأن فعل الاثنين لا تلحقه من نوني التوكيد إلا النون الشديدة خاصة لا الخفيفة [٣] .

فالجواب : أن الكلام هنا ليس على الفعل المتصل به ضمير التثنية خاصة لكن [على [٤]] ما اتصل به ضمير التثنية وضمير جماعة المذكرين ، وضمير الواحد المخاطب المؤنث ، والنون الشديدة والخفيفة [٥] تلحقان [٦] فعل [ضمير [٧]] جماعة المذكرين يقول : هل تضرِبُنْ يا زيدون [وهل تضرِبُنَّ يا زيدون [٨]] وكذلك فعل ضمير المخاطب المؤنث يقول : هل تَضرِبِنْ يا هند وهل تَضرِبِنَّ يا هند ، وإن لم تلحق الفعل الذي اتصل به ضمير الاثنين إلا النون الشديدة خاصة نحو : هل تضربانِّ زيداً ؟ فلما كان الكلام هنا في هذه الأنواع كلها لا [٩] في فعل ضمير الاثنين خاصة ذكر النونين معا .

وقوله : فعلامة الرفع فيه نون تقع بعد هذه العلامات تثبت رفعاً وتحذف نصباً وجزما [١٠] .

= وانظر المقتضب ٣/٢٠ – ٢٢ ، والجزولية : ٦أ .

وجمهور النحاة يرونه معرباً : انظر الغرة ٢/٢٢٠أ – ب ، التسهيل ٢١٦ ، التذييل والتكميل ٥/٣٥أ – ب .

وهو الراجح لأن النحاة لم يجدوا « شيئا من ذلك يبنى إلا إذا كان التركيب في شيئين ، ولم نجد من كلامهم أن يجعل ثلاثة أشياء كالشيء الواحد ، فلو بنينا في يفعلان ويفعلون وتفعلين لكنا قد جعلنا ثلاثة أشياء كالشيء الواحد وهي الفعل والضمير أو العلامة ونون التوكيد ، وهذا لا نظير له » التذييل والتكميل ٥/٣٥ب .

(١) جـ : نوني .

(٢) جـ : فالإفراد .

(٣) قال سيبويه : « وإذا كان فعل الاثنين مرفوعاً وأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الاثنين لاجتماع النونات ، ولم تحذف الألف لسكون النون ، لأن الألف تكون قبل الساكن المدغم ولو أذهبتها لم يعلم أنك تريد الاثنين ، ولم تكن الخفيفة ههنا لأنها ساكنة ليست مدغمة فلا تثبت مع الألف ، ولا يجوز حذف الألف فيلتبس بالواحد » ، الكتاب ٢/١٥٤ .

(٤) ساقط من : جـ .

(٥) ب ، جـ : الخفيفة والشديدة .

(٦) ب : لا تلحقان ، والصواب ما أثبته ، وفي جـ : تلحق .

(٧) تكملة من : أ .

(٨) ساقط من : أ .

(٩) أ : الا .

(١٠) الجزولية : ٦أ .

سيأتي سبب ذلك [بعد [1]] مستوفى إن شاء الله [2] .

[علامات الإعراب]

وقوله : الفتحة تكون علامة النصب في كل موضع كانت الضمة فيه علامة الرفع إلا في جمع المؤنث [السالم [3]] .

يريد أن علامة النصب في جمع المؤنث السالم إنما هي الكسرة ، وكان ينبغي أن تكون علامة النصب فيه الفتحة على قياس ما كانت الضمة فيه علامة الرفع ، فإن ما كانت الضمة فيه علامة الرفع من المفردات ومن جموع [4] التكسير ومن الفعل المضارع الذي لم تلحقه ألف التثنية أو واو جماعة المذكر أو ياء خطاب المؤنث فإن الفتحة فيه علامة النصب ، فكان ينبغي لجماعة المؤنث السالم أن تجري على ذلك القياس إذ الضمة فيها علامة الرفع ، فكان ينبغي أن تكون علامة النصب فيها الفتحة /٧٣أ إلا أنه استثنى من ذلك للعلة التي تذكر في ذلك بعد [5] .

وقوله : وإذا استثقلت الضمة لم تستثقل الفتحة [6] .

[يريد أنك [7]] تقول رأيت القاضيَ ولن يغزوَ ولَنْ يَرْميَ ، فتظهر الفتحة في هذه الألفاظ ، وفي كل ما كان مثلها مما آخره ياء أو واو وحركة ما قبلها [8] من

---

(١) تكملة من : ب .

(٢) سيأتي في علامات الجزم إن شاء الله تعالى .

(٣) ساقط من : أ .

وانظر الجزولية ٦أ – ب .

(٤) جـ : جمع .

(٥) سيأتي إن شاء الله تعالى ص : ٤٢٧ .

(٦) الجزولية : ٦ب .

(٧) ساقط من : جـ .

(٨) جـ : قبلهما .

جنسيها [١] في موضع النصب ، وإن كانت الضمة لا تظهر في هذا النوع في موضع الرفع [٢] ، وسبب ذلك ثقل الضمة وخفة الفتحة فإن الحركات ثلاث [٣] الفتحة والضمة والكسرة ، والفتحة عندهم منها هي الخفيفة والضمة والكسرة ثقيلتان والدليل على ثقلهما وخفة الفتحة [أن [٤]] ما كان على فَعِل مكسور الثاني ككَبِد وكَتِف وعَلِم وجَهِل أو على فَعُل [مضموم الثاني [٥]] كعَجُز وعَضُد وظَرُف وحَسُن يجوز فيه التسكين لثقل الضمة والكسرة [٦] ولا يجوز فيما كان على فَعَل مفتوح العين التسكين [٦] نحو جَمَل وحَمَل وضَرَبَ وقَتَل ، قال : فيما سكن فيه ما كان ثانيه مكسورا [٧] :—

فَإِنْ أَهْجُهُ يَضْجَرْ [٨] كَمَا ضَجْرَ بَازِلٌ ‏ ‏ مِنَ الأُدْمِ دَبْرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبُه [٩]

---

(١) جـ : جنسهما . وهو المناسب .

(٢) قال سيبويه : « واعلم أن الواو في (يَفْعُل) تعتل إذا كان قبلها ضمة ولا تقلب ياء ولا يدخلها الرفع .... وإذا كان قبل الياء كسرة لم يدخلها جر كما لم يدخل الواو ضم ، لأن الياءات قد يكره منها ما يكره من الواوات فصارت وقبلها كسرة كالواو والضمة قبلها ، ولا يدخلها الرفع إذ كره الجر فيها .... فأما النصب فإنه يدخل عليها لأن الألف والفتحة معها أخف كما كانتا كذلك في الواو ، وذلك في : هذا راميك وهو يرميك ، ورأيت راميَك ويريد أن يرميَك » ، الكتاب ٢/٣٨٠ — ٣٨١ .

(٣) أ : الثلاث .

(٤) ساقط من : جـ .

(٥) ساقط من : أ .

(٦) انظر في إسكان عين فَعِل وفَعُل استخفافاً قيل فَعْل ولم يجر ذلك في المفتوح العين .

الكتاب ٢/٢٥٧ — ٢٥٨ ، المقتضب ١/٢٥٥ ، ٣٩٥ ، الكامل ٧/٩٤ ، الأصول ٣/١٥٨ - ١٥٩ .

(٧) القائل هو : الأخطل : (١٩ — ٩٠ هـ) .

أبو مالك غياث بن غوث بن الصلت التغلبي من الثلاثة المتفق على أنهم أشعر أهل عصر : جرير والفرزدق والأخطل ، كان يهاجي جريراً ، وكان منقطعاً لبني أمية مداحاً لهم ، مات على النصرانية .

« الشعر والشعراء ٢٤٢ ٢٤٩ ، الأغاني ٧/١٦١ — ١٧٨ ، الخزانة ١/٤٥٨ ٤٦٢ » .

(٨) أ : أضجر .

(٩) من البحر الطويل ، وهو في هجاء كعب بن جعيل .

الضجر هو الاغتمام والضيق ، البازل : هو الذي شق نابه ، وذلك إذا بلغ السنة التاسعة . والأدم : جمع آدم وأدماء وهي الإبل شديدة البياض ، والدبر في الإبل : الجرب ، والصفحتان جانبا العنق ، والغارب : ما بين السنام والعنق .

أراد ضَجِر ودَبِرَت وقال [١] :-

لَوْ [٢] عُصْرَ مِنْها البانُ والمِسْكُ انْعَصَرْ [٣]

وقال [٤] :-

... ... وَنُفْخُوا في مَدائِنِهِمْ فطَارُوا [٥]

= والشاهد فيه : ضَجْر ودَبْرت ، إذ خففهما بحذف حركة العين الكسرة .

والبيت ليس في ديوانه المطبوع بطبعتيه ، المنصف ١/٢١ ، الصحاح ٥/١٨٥٩ ، تهذيب إصلاح المنطق ٩٨ ، الكشاف ١/٥٤٨ ، الإنصاف ١/١٢٣ ، شرح المفصل ٧/١٢٩ ، ١٥٢ ، اللسان ٤/٤٨١ ، ١٢/١٢ ، شرح شواهد الكشاف ٣٣٢ .

(١) القائل هو : أبو النجم العجلي .

(٢) جـ : ولو .

(٣) من الرجز من أبيات أولها :-

تَذَكَّرَ القَلْبُ وَجَهْلاً ما ذَكَرْ

ويروى عصر منه .

البان : شجر لحب ثمره دهن طيب ، والمسك : معروف .

الشاهد فيه : عصر ، خففه الشاعر بحذف حركة عين الفعل لأنه أصله عُصِر .

الديوان ١٠٣ ، الكتاب ٢/٢٥٨ ، أدب الكاتب ٤٣٢ ، اشتقاق أسماء الله ١٤٥ ، اللامات ٣٦ ، الموشح ١٧٤ ، المنصف ١/٢٤ ، ٢/١٢٤ ، الصحاح ٢/٧٤٩ ، المخصص ١٤/٢٢٠ ، تهذيب إصلاح المنطق ٩٨ ، الاقتضاب ٣/٤٠٥ ، الإنصاف ١/١٢٤ ، شرح الجمل ٢/٢٢٧ ، شرح الشافية ١/٤٣ ، الضرورة للقزاز ٨٢ ، اللسان ٤/٥٨١ ، (عصر) ، شرح شواهد الشافية ٤/١٥ .

(٤) القطامي : (... - نحو ١٣٠ هـ) .

أبو سعيد عمير بن شيم بن عمرو بن عباد التغلبي ، كان شاعراً غزلاً فحلا ، وكان نصرانياً فأسلم ، وهو أول من لقب بصريع الغواني .

الشعر والشعراء ٣٧١ - ٣٧٢ ، المؤتلف والمختلف ١٦٦ ، معجم الشعراء ٢٤٤ - ٢٤٥ ، سمط اللآلي ١/١٣١ - ١٣٢ .

(٥) من البحر الوافر من قصيدة مطلعها :-

أَمِنْ طَرَبٍ بَكيتَ وذِكْرِ أَهلٍ وللطربِ المَاجِ لك ادِّكارُ

وصدر البيت :-

أَلَمْ يُخْزِ التفرُّقُ جُنْدَ كِسْرَى ... ... =

أراد ونُفِخُوا (١) ، وقال (٢) : — فيما سكن فيه ما كان ثانيه مضموما — :—

أَنُوراً ، سَرْعَ مَاذا يَا فَرُوقُ ؟ وَحَبْلُ الوَصْلِ مُنْتَكِثٌ حذيق (٣)

أراد سَرُع ذا ولا يقال في ضَرُب زيد : ضَرْبَ زيد ، ولا في قَتل عمرو : قَتْل عمرو إلا قليلا لا يكاد يوجد وهو قوله (٤) :

فَمَا كُلّ مُبْتَاعٍ وَلَوْ سَلْفَ صَفْقَهُ يُرَاجِعِ مَا قَدْ فَاتَـــهُ بِرَدَادِ (٥)

— ورواية الديوان : وغبوا عن مساعيهم ، ولا شاهد فيه حينئذ .

الشاهد فيه : ونُفْخُوا إذ خففه الشاعر بحذف حركة العين الكسرة وأصلها ونُفِخُوا .

الديوان ١٤٣ ، الخصائص ١٤٤/٢ ، ١٦٩ ، المنصف ٢٤/١ ، الصحاح ٤٣٤/١ ، تهذيب إصلاح المنطق ٩٩ ، الإنصاف ١٢٥/١ ، اللسان ٦٣/٣ مادة (نفخ) .

(١) أ ، جـ : بمجوا .

(٢) اختلف في قائله على قولين :—

أ — ذكر الأصمعي عنده أن قائله جزء بن رباح الباهلي أبو شقيق . انظر : الاختيارين ١٩٦ ، التنبيه والإيضاح ٢٢٠/٢ .

ب — ذكر الأخفش الصغير نسبة القصيدة إلى مالك بن زغبة الباهلي ، ونسب إلى أبيه أحيانا ، الاختيارين ١٩٦ ، وتهذيب اللغة ٨٩/٢ ، وهما شاعران جاهليان .

(٣) من البحر الوافر ، وهو مطلع القصيدة وبعده :—

أَلا زَعَمَتْ عَلاقَةُ أَنَّ سَيفِي يُفَلِّلُ غَرْبَهُ الرَّأسُ الحَلِيـــقُ

نُوْر : مصدر نرت من الشيء أنور نوراً أي نفرت ، والفروق : التي تفرق ، المنتكث : المنتقض ، والحذيق : المقطوع . يريد أنفارا يا فروق ؟

الشاهد فيه : سَرْع إذ خففه الشاعر بحذف حركة العين بضمة وأصله : سَرُع .

الاختيارين ١٩٦ ، تهذيب اللغة ٨٩/٢ ، ٣٥/٤ ، ٢٣٥/١٥ ، الصحاح ٨٣٨/٢ ، ١٢٢٨/٣ ، ١٤٥٦/٤ ، تهذيب إصلاح المنطق ٩٦ ، التنبيه والإيضاح ٢٢٠/٢ ، اللسان ٤٢٢/٥ ، ١٥٢/٨ ، ٤٠/١٠ ، المغني ٣٣٤/١ ، ٣٤٦ ، شرح شواهد المغني ٧١٤/٢ ، شرح أبيات مغني اللبيب ٢٢٣/٥ — ٢٢٤ ، ٢٧٧ .

(٤) هو الأخطل .

(٥) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :—

أَتَغْضَبُ قَيْسٌ أَنْ هَجَوْتُ ابْنَ مِسْمَعٍ وما غَضِبُوا بِالعِزِّ بِاطِــسِ وادي ؟

ورواية الديوان : وما كل مغبون .

على أن أبا الفتح قد قال في هذا : إنه ليس مسكنا من سلف وإنما هو مسكن من أصل لم ينطق /٧٣ب به وكأنه كان في الأصل سلف بكسر الثاني ثم سكن وإن كان لم ينطق بسَلِف مكسور الثاني [1] لكن قد يوجد نحو [2] هذا مما لم ينطق بالأصل فيه قط ، ولم يستعمل منه إلا الفرع ومن الدليل على استثقال الضمة والكسرة أيضا ما نحن بسبيله من قولهم في الرفع [3] : قام القاضي ساكن الآخر ، وفي الخفض مررت بالقاضي ساكنه [4] [أيضا [5]] لثقل الضمة والكسرة ولا تظهر الضمة ولا الكسرة [في هذا النوع [5]] إلا في الضرورة كقوله [6] :

[تَراهُ وَقَدْ فَاتَ الرُّماةَ [5]] كَأَنَّه   أَمامَ الكلابِ مُصْغِيُ الخَدُّ أَصْلَمُ [7]

= سلف : مضى ووجب ، صفقه : إيجابه البيع .

الشاهد : سلْف حيث خفف الشاعر فَعَل المفتوح العين بحذف الفتحة وهو شاذ عند البصريين جائز عند الكوفيين .

الديوان ١٧٤ ، أدب الكاتب ٤٣٢ ، الخصائص ٣٣٨/٢ ، المحتسب ٥٣/١ ، ٦٢ ، ٢٤٩ ، المنصف ٢١/١ ، الاقتضاب ٤٠٥/٣ – ٤٠٦ ، شرح المفصل ١٥٢/٧ ، ضرائر الشعر ٨٤ ، شرح الشافية ٤٤/١ ، اللسان ١٥٨/٩ ، شرح شواهد الشافية ١٨/٤ .

(١) قال أبو الفتح معلقا على هذا البيت « قالوا : أراد سلف ولكنه اضطر فخفف المفتوح ، وهذا عندهم من الشاذ ، فهذا ما قال أصحابنا فيه ، ويحتمل عندي وجها آخر ، وهو أن يكون مخففاً من (فعِل) مكسور العين ، ولكنه فعل غير مستعمل ، إلا أنه في تقدير الاستعمال وإن لم ينطق به ، كما أن قولهم : « تفرقوا عباديد وشماطيط » كأنهم قد نطقوا فيه بالواحد من هذين الجمعين ، وإن لم يكن مستعملا في اللفظ ، فكأنهم استغنوا بسلَف هذا المفتوح عن ذلك المكسور أن ينطقوا به غير مسكن » ، المنصف ٢١/١ .

(٢) جـ : مثل .   (٣) جـ : الفرع .

(٤) جـ : ساكنا .   (٥) ساقط من : ب .

(٦) القائل هو أبو خراش الهذلي (.... - ١٥ هـ) .

خويلد بن مرة ، شاعر فحل من شعراء هذيل المذكورين الفصحاء ، ومن المخضرمين أدرك الاسلام فأسلم وعاش بعد النبي ﷺ ، وكان مشهورا بالعدو يسابق الخيل ، نهشته حية فمات .

« الشعر والشعراء ٣٣٥ ، الأغاني ٣٨/٢١ - ٤٨ ، الخزانة ٤٤٣/١ - ٤٤٤ » .

(٧) أ ، جـ : أعلم .

من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :

رفوني وقالوا يا خُويلِدُ لا تُرَعْ   فَقُلْتُ وأَنْكَرْتُ الوجوهَ هُمُ هُمُ =

وكقوله (١) :-

لَا بَارَكَ اللهُ فِي الغَوانِي هَلْ   يُصْبِحْنَ إِلا لَهُنَّ مُطَّلَبُ (٢)

وكقوله (٣) :-

....   كَجَوارِي يَلْعَبْنَ بِالصَّحْرَاءِ(٤)

= الأصلم : ما قطعت أذناه من أصلهما ، وهو في وصف ظبي شديد عدوه يخفض خده وأذنيه حتى كأنه مقطوعهما .

ورواه السكري في ديوان الهذليين : مصغي الخد بالنصب ولا شاهد فيه حينئذ .

الشاهد فيه : مصغي حيث ظهرت الضمة على الياء للضرورة .

ديوان الهذليين ١٤٦/٢ ، المعاني الكبير ٧٣٠/٢ ، الخصائص ٢٥٨/١ ، المنصف ٨١/٢ ، المرتجل ٤٠ ، حواشي المفصل ٥٣٦ ، شرح الجزولية ١٣٩/١ .

(١) القائل هو : عبيد الله بن قيس (... - ٧٥ هـ) .

عبيد الله بن قيس بن شريح بن مالك من بني عامر بن لؤي ، شاعر قريش في العصر الأموي الملقب بالرقيات ، وقيل في سبب تسميته بعبيد الله الرقيات أنه شبب بثلاث نساء يقال لهن جميعا رقية .

« الشعر والشعراء ٢٧٢ ، الأغاني ١٥٤/٤ - ١٦٦ ، الخزانة ٢٨٤/٧ - ٢٨٩ » .

(٢) من البحر المنسرح من قصيدة مطلعها :-

عَادَ لَهُ مِنْ كَثِيرَةَ الطَّرَبُ   فَعَيْنُهُ بِالدُّمُوعِ تَنْسَكِبُ

ورواية الديوان : في الغواني فما الغواني : جمع غانية وهي الشابة الوضيئة سميت بذلك لأنها تستغني بجمالها عن الزينة ، والمطلب : التطلب . وقيل هن يطلبن من يواصله .

الشاهد فيه : ظهور الحركة وهي الكسرة على الياء ضرورة .

الديوان ٣ ، الكتاب ٥٩/٢ ، المقتضب ٢٨٠/١ ، ٣٥٤/٣ ، الكامل ١٨١/٨ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٠ ، ضرورة الشعر ٥٩ ، شرح أبيات سيبويه ٥٩٦/١ ، الخصائص ٢٦٢/١ ، ٣٤٧/٢ ، المحتسب ١١١/١ ، المنصف ٦٧/٢ ، ٨١ ، الصناعتين ١٦٨ ، فرحة الأديب ١٢٩ ، الأمالي الشجرية ٢٢٦/٢ ، المرتجل ٥٤١ ، المفصل ٣٨٦ ، شرح المفصل ١٠١/١٠ ، اللسان ١٣٨/١٥ ، المغني ٢٦٨/١ ، شرح شواهد المغني ٦٢٠/٢ - ٦٢٣ ، شرح أبيات المغني ٣٨٦/٤ ، ٣٩٠ .

(٣) لم أقف على قائله .

(٤) من البحر الكامل صدره :

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا أَرَى فِي مُدَّتِي   ....

الجواري : جمع جارية وسميت بذلك لأنها تجري مستسخرة في أشغال مواليها ، والجواري أيضا : السفن . =

hanyalkaZZAZ

وقالوا في النصب : رأيت القاضي ولن يغزو ولن يرمي مفتوحة الياء والواو [١] لخفتها ولا تسكن إلا في الضرورة كقوله [٢] :

رَدَّتْ عليه أقاصيه ولَبَّدَه ضَرْبُ الوليدة بالمِسْحاة في الثَّأَدِ [٣]

على رواية من روى رَدَّت بفتح الراء [٤] وكقوله [٥] :

= سميت بذلك لجريها في البحر . والمراد الأول .

الشاهد فيه : ظهور الحركة على الياء للضرورة ، وحقها أن تحذف وتعتل الكلمة إعلال قاض وغاز .

أخبار الزجاجي ٢٢٨ ، أمالي الزجاجي ٨٣ ، الموشح ١٤٩ ، ضرورة الشعر ٦٨ ، المفصل ٣٨٦ ، البديع ٧٩٨/٢ ، شرح المفصل ١٠٤/١ ، ١٠١/١٠ ، الإيضاح في شرح المفصل ٤٥٧/٢ ، شرح الجمل ٥٦٥/٢ ، ضرائر الشعر ٤٤ ، شرح الكافية ٢٣٠/٢ ، شرح الشافية ١٨٣/٣ ، الخزانة ٣٤١/٨ ، ٣٤٣ ، شرح شواهد الشافية ٤٠٣/٤ ، ٤٠٤ .

(١) جـ : الواو والياء .

(٢) القائل : هو النابغة (.... — ....) .

أبو أمامة زياد بن معاوية بن ضباب بن جناب الذبياني الغطفاني ، شاعر جاهلي فحل من الطبقة الأولى كان من الأشراف في الجاهلية كان حظيا عند النعمان ثم وشي به عنده ، فغاب النابغة عنه زمناً وقال اعتذارياته المعروفة ، فرضي عنه النعمان . كانت تضرب له قبة من جلد أحمر فتقصده الشعراء فيحكم لها أو عليها .

« الشعر والشعراء ٦١ — ٦٩ ، الأغاني ١٥٤/٩ ، ١٧٠ ، نهاية الأرب ٥٩/٣ » .

(٣) أ : فالثأد .

من البحر البسيط من قصيدة مطلعها :-

يا دارَ مَيَّةَ بالعَلْياءِ فالسَّنَدِ أقْوَتْ وطَالَ عليها سالِفُ الأَبَدِ

لَبَّده : سكنه بشدة ، الوليدة : الأمة الشابة ، الثأد : المكان الندي .

الشاهد فيه : أقاصيه إذ سكنه ضرورة وحقه أن يحرك بالفتحة .

الديوان ١٥ ، المقتضب ٢١/٤ ، شرح المفضليات ٤٨٥ ، اشتقاق أسماء الله ٨٥ ، شرح القصائد العشر ٤٤٨ ، شرح الجمل ٥٨٧/٢ ، ضرائر الشعر ٩٢ ، شرح الجزولية ٢١٤/١ ، ٣٠٧ ، ٩٧٥ .

(٤) قال الخطيب التبريزي : « ويروى رَدَّت عليه أقاصيه ، وهذه الرواية أجود ، لأنه إذا قال : رُدت عليه أقاصيه فأقاصيه في موضع رفع ، فأسكن الياء لأن الضمة فيها ثقيلة ، وإذا روى ردت ، فأقاصيه في موضع نصب ، والفتحة لا تستثقل ، فكان يجب أن تفتح الياء ، إلا أنه يجوز إسكانها في الضرورة ، لأنه يسكن في الرفع والخفض فأجرى النصب مجراهما » ، شرح القصائد العشر ٤٤٨ .

(٥) القائل : هو رؤبة بن العجاج .

كأنَّ أيديهنَّ بالقاعِ القرِقْ
أيدي جوارٍ يتعاطينَ الورِقْ (١)

وكقوله (٢) :

.... أبى اللهُ أنْ أسْمُو بأمٍّ ولا أبِ (٣)

(١) من البحر الرجز ذكرا ضمن زيادات الديوان (١٧٩) .

ويروى أيدي عذاري ، وأيدي نساء . وهما في وصف الإبل ، القاع : المكان المستوى ، القرق بفتح فكسر : الأملس ، وجوار : جمع جارية ، والورق الدراهم .

قال البغدادي : « شبه حذف مناسم الإبل للحصا بحذف جوار يلعبن بدراهم ، وخص الجواري لأنهن أخف يداً من النساء » ، شرح شواهد الشافية ٤٠٦/٤ .

الشاهد : حذف علامة النصب من « أيديهن » وهي الفتحة للضرورة .

الديوان ١٧٩ ، إصلاح المنطق ٤١٩ ، الخصائص ٣٠٦/١ ، ٢٩١/٢ ، المحتسب ١٢٦/١ ، ٢٨٩ ، مجمل اللغة ٧٤٩/٣ ، معجم مقاييس اللغة ٧٥/٥ ، الصحاح ١٥٤٧/٤ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٢٩٤/١ ، ٩٧٠/٢ ، ١٠٣٢/٣ ، العمدة ١٩٣/٢ ، المقتصد ١٠٣٨/٢ ، الإفصاح ٣٦٩ ، أمالي المرتضى ٥٦١/١ ، البديع ٨٢٢/٢ ، ضرائر الشعر ٩٢ ، شرح الشافية ١٨٤/٣ ، اللسان ٣٢١/١٠ ، الخزانة ٣٤٧/٨ - ٣٥٠ ، شرح شواهد الشافية ٤٠٥/٤ .

(٢) هو عامر بن الطفيل (... - ١١ هـ) .

أبو علي عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر العامري من بني عامر ، صعصعة كان سيداً من فتاك العرب وشعرائهم ، وفد على الرسول ﷺ ولم يسلم .

« الشعر والشعراء ١٥٥ - ١٥٦ ، الخزانة ٨٠/٣ ٨٢ ، رغبة الآمل ١٧٦/٢ » .

(٣) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

تقولُ ابنةُ العمري مالكَ بعْدَ ما أراكَ صَحِيحاً كالسَّليمِ المُعذَّبِ

وهو عجز بيت صدره :

فمَا سودتني عامرٌ عن قرابة ......

ويروى : « عن وراثة » ويروى عن كلالة ، وأيضا بأمي والأب » .

وليس في الديوان (١٣) إلا ثلاثة أبيات ، وأورد البغدادي عشرة منها في الخزانة ٣٤٥/٨ .

الشاهد فيه : أسمو إذ سكن الواو للضرورة وحقها أن تفتح لكنه لما اضطر سكنها .

الديوان ١٣ ، الحيوان ٩٥/٢ ، الأمالي ١١٨/٣ ، عيون الأخبار ٢٢٧/١ ، الكامل ١٧٦/٢ ، الخصائص ٣٤٢/٢ ، المحتسب ١٢٧/١ ، العقد الفريد ٣٢٤/٣ ، المفصل ٢١٤ ، البديع ٨١٩/٢ ، شرح المفصل ١٠٠/١٠ - ١٠١ ، الحماسة البصرية ٧٢/١ ، ضرائر الشعر ٩٠ ، شرح الكافية ٢٣٠/٢ ، المغني ٧٥٣/٢ ، تعليق الفرائد ١٨١/١ ، شرح شواهد المغني ٩٥٣/٢ - ٩٥٤ ، الخزانة ٣٤٣/٨ - ٣٤٧ ، شرح أبيات المغني ٤٦/٨ .

وسبب ثقل الضمة والكسرة عندهم وخفة الفتحة أن الضمة عندهم كأنها بعض الواو لما كانت الواو تحدث عن إشباعها ، والكسرة عندهم كأنها بعض الياء لما كانت الياء تحدث عن إشباعها ، والفتحة عندهم كذلك كأنها بعض الألف لأنها تحدث عن [1] إشباعها والياء والواو [2] والألف أصوات ليس فيها كبير عمل للعضو ، إلا أن الواو والياء منها [3] عمل العضو فيهما أكثر من عمل العضو في الألف ، لأنه لابد مع الواو من ضم الشفتين ، ولابد مع الياء من حصرها بين وسط اللسان وما يليه /٧٤أ من الحنك الأعلى والألف ليس كذلك إنما هي صوت يتسع في هواء الفم مع فتحه [4] ، فكان العمل في الألف أقل منه في الياء والواو فلما [5] قلّ العمل معه استخفوه وما كان العمل معه أكثر استثقلوه .

وقوله : وإذا تعذرت تعذرت [6] .

يقول : إنك تقول : رأيت الفتى ولن يخشى كما تقول جاءني الفتى وزيد يخشى فلا تظهر الفتحة في الألف فيهما في النصب لتعذرها أي لتعذر الفتحة في الألف ، فإنها [7] جبلت على ألا تكون إلا ساكنة ولا قدرة لنا على تغيير ما خلقها الله [تعالى [8]] عليه ، كما لم تظهر الضمة فيها في موضع الرفع لتلك العلة أيضاً .

---

(١) ب ، جـ : من .

(٢) جـ : والواو والياء .

(٣) ب : منهما .

(٤) قال ابن جني في ذكر مخارج الحروف : « ومن وسط اللسان ، بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء » ، سر الصناعة ٤٧/١ .

ثم قال : « ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو » ، سر الصناعة ٤٨/١ .

وقال عن مخرج الألف : « واعلم أن مخارج هذه الحروف ستة عشر : ثلاثة منها في الحلق ، فأولها من أسفله وأقصاه مخرج الهمزة والألف والهاء » ، سر الصناعة ٤٦/١ .

(٥) ب : فما ، جـ : ولما .

(٦) الجزولية من : ٦ب .

(٧) جـ : فإنما .

(٨) ساقط من : ب .

وقوله : لما [١] كان منصوب جمع المذكر السالم محمولاً على مجروره في الياء التي هي علامة الجر في الأصل كان منصوب جمع المؤنث السالم محمولاً على مجروره في الكسرة التي هي علامة الجر في الأصل قضاء لحق أصالة التذكير [٢] .

يقول : كان ينبغي أن يكون جمع المؤنث السالم منصوباً بالفتحة ، كما كان نصب جمع ما كانت الضمة فيه علامة الرفع سواه [٣] بالفتحة فلما جاء على خلاف ذلك علله ، ولأن الكسرة أيضاً إنما هي علامة للجر فلما جاءت للنصب علل ذلك [٤] .

[علامات الإعراب]

وقوله : أصل الإعراب للحركات [٥] .

لأنه لا يعرب معرب من المعربات بغير الحركات إلا في موضع يتعذر الإعراب بها فيه [٦] ، فإن قلت : كيف يتعذر الإعراب في التثنية والجمع المذكر السالم بالحركات ،

---

(١) ب : ما .

(٢) الجزولية : ٦ب .

(٣) جـ : سواه .

(٤) أي كون الكسرة فيه علامة للنصب ، وزاد بعض النحويين علة أخرى وهي « أن الذي أوجب ذلك أولا أنهم أرادوا التفرقة بين جمع السلامة من المؤنث وبين ما يشبهه في اللفظ ، وليس بجمع سلامة نحو أبيات وأموات ، وكان الذي حمل فيه النصب على الخفض للفرق بينهما جمع المؤنث السالم ولم يكن جمع التكسير الذي يشبهه في اللفظ ، لأنه لا شبه بين أبيات وأمثاله وبين جمع المذكر السالم ولا هو فرعه فحمل عليه لذلك » ، شرح الجزولية ١/٢١٦ .

(٥) الجزولية : ٦ب .

(٦) هذا هو مذهب البصريين الذين يرون أن الإعراب حركة فقط ، أما الكوفيون فيرون أن الإعراب قد يكون حركة وقد يكون حرفاً قال الزجاجي « إن الإعراب دال على المعاني ، وأنه حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه ، فهو عندنا حركة نحو الضمة في قولك : هذا جعفر ، .... هذا أصله ومن المجمع عليه أن الإعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع ، وذلك الحرف هو حرف الإعراب ، فلو كان الإعراب حرفاً ما دخل على حرف ، هذا مذهب البصريين .

وقد كان يمكن أن يكون إعرابها بحركات مقدرة في حروفها ما يستثقل منها ، وظاهرة في ما يستخف منها ، كما كان ذلك في قاضٍ وغازٍ ونحوه [فالجواب أنهم إنما احتملوا كون الإعراب مقدراً غير ظاهر في قاضٍ وغازٍ ونحوه [1]] مع أن أصله لا [2] يكون إلا ظاهرا لأنه جاء لمعنى وما جاء لمعنى ينبغي أن يثبت للدلالة على معناه فإنما احتملوا /٧٤ب فيه الحذف في : قاضٍ وغازٍ ونحوه مع ثقله لأن له نظائر من نوعه قد ظهر فيها الإعراب ، فإن لم يظهر في قاضٍ وغازٍ ونحوهما فهو ظاهر في نظيرهما نحو ضارب وقاتل وما أشبههما ، لأنهما أسماء فاعلين مثلها فكأن ذلك هو الذي حسن عدم ظهوره أعني الاستدلال عليه بنظيره وأما التثنية والجمع المذكر السالم فإنهما ليس لهما نظير من بابهما يستغني بظهور الإعراب فيه عن ظهوره فيهما ، ويقام ظهوره فيه مقام ظهوره فيهما .

وقوله : والحروف عند من يرى الإعراب بها تبع [3] .

ظاهر هذا الكلام أن حروف المد واللين في التثنية للأسماء وجمعها وفي الستة الأسماء المعتلة المضافة إنما هي عنده حروف إعراب [4] لا علامات إعراب لقوله عند من يرى الإعراب بها تبع وإن كان قد ذكر متقدماً ومتأخراً في الأسماء الستة أنها معربة بالحروف ، وأعني بقولي : متقدما ما قاله في هذه الأسماء حيث تكلم عليها في فصل الرفع [5] ، وبقولي متأخرا : حيث ذكره في مواقع الياء التي تكون علامة للمخفض [6] ،

= وعند الكوفيين أن الإعراب يكون حركة وحرفاً ، فإذا كان حرفاً قام بنفسه ، وإذا كان حركة لم يوجد إلا في حرف » ، الإيضاح ٧٢ ، وانظر : التبيين ١٦٧ — ١٦٨ .

(١) ساقط من : أ .

(٢) أ : الا .

(٣) الجزولية : ٦ب .

(٤) متابعا في ذلك للبصريين ، انظر ما سبق ص ١٧٨ وما بعدها .

(٥) إذ قال في الجزولية ٥٦ « كانت بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جراً »

(٦) قال رحمه الله : « والياء تكون علامة الجر في الأسماء التي منها أخوك وفوك وفي [illegible] الجمع » الجزولية ٥٩ .

لكنه وإن قال ذلك فإن ذلك القول في الموضعين منه مجاز ، ويتأيد أنه مجاز بأنه شرك التثنية والجمع مع الأسماء الستة في كون الياء فيها علامة للخفض ، وقد نص على أن هذه الحروف في التثنية والجمع حروف إعراب حيث قال « كلتاهما حرف إعراب [1] » في الموضعين ، وأيضاً فإنه قد قال في الأسماء الستة المعتلة المضافة : إن أصلها أن تكون مقصورة [2] ، وأن هذه الحروف لا مات الكلم [3] ، وكل ذلك يوجب أنها حروف إعراب [لا علامات إعراب لأن المقصور آخره حرف إعراب [4]] فعندما يجعلون له مزية كما قال [5] ويجعلونه مختلفا باختلاف العوامل لا يزول عنه أن تكون حروف إعراب وتنتقل إلى [6] /١٧٥أ أن تكون علامة إعراب ولأن [7] لام الكلمة لا تكون إعرابا للكلمة ، وإنما يكون الإعراب فيها ، وأيضاً فإنه إذ ذكر مواضع الضمة في الأسماء أطلق القول في الأسماء المفردة ، ولم يقيده باستثناء هذه الستة المعتلة ، فدل ذلك على أن هذه الأسماء الستة المعتلة معربة بالحركات في جملة الأسماء المفردة ، وأن حروفها حروف إعراب لا علامات إعراب ، ولذلك لم يستثنها .

فتقوى بذلك كله أن قوله : عند من يرى الإعراب بها تبع لا يدل على أن التثنية والجمع والستة الأسماء ليست عنده معربة بالحروف ، على معنى أن تلك الحروف [8] علامات إعراب ولكن الحروف عنده حروف إعراب ، إلا أنه أطلق هذا القول على كل ما يعرب بالحروف فيقتضي ذلك أن الخمسة الأمثلة من الفعل عنده

---

(١) الجزولية ٥٧ ، ٥٨ وفيهما : كلتاهما حرف الإعراب .

(٢) انظر الجزولية : ٤أ .

(٣) قال رحمه الله تعالى : « ولاماتها كلها واو إلا فوك فلامه هاء لقولهم في : الجمع أفواه وفي التصغير فويه وذو فلامه ياء لتوسط الواو فيها » ، الجزولية ٤أ .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) نصه رحمه الله تعالى : « فأصلها إذن تكون مقصورة إلا فوك ، لكن العرب جعلوا لها مزية على غيرها لكثرة لزومها الإضافة » ، الجزولية : ٤أ .

(٦) إلى : معادة في : أ .

(٧) ب : وأن .

(٨) ب : على معنى ذلك أن الحروف .

ليست مما أعرب [١] بالحروف لأنها من جملة ما فيه هذه الحروف ، وقد قلنا : إن قوله فيما فيه هذه الحروف عند من يرى الإعراب بها يقتضي أن الحروف عنده ليست علامات إعراب . فيقتضي ذلك أن النون في هذه الخمسة الأمثلة ليست علامة إعراب .

والظاهر أن هذا ممكن في الستة الأسماء والتثنية والجمع وغير ممكن في هذه الخمسة الأمثلة من الفعل ، لأن الحروف في الستة الأسماء والتثنية والجمع [إن [٢]] لم تكن إعراباً فهي حروف إعراب والنون في الخمسة الأمثلة من الفعل إن لم تكن إعراباً لم تكن شيئاً لأنها ليست بحرف إعراب .

والجواب عن هذا : أنه قد يريد بقوله والحروف عند من يرى الإعراب بها تبع ، الحروف التابعة للحركات [٣] ، لا الحرف التابع للحروف التابعة للحركات ، ألا ترى أنه إنما يريد أن الحروف عند من يرى الإعراب بها تبع لها أي للحركات ، فهذا يقتضي أنه إنما يريد الحروف التابعة للحركات /٧٥ب لأنه قد قال آخرا : إنها تبع وهو يريد أنها تبع للحركات [٤] .

وقد يمكن أن يريد بقوله : والحروف عند من يرى الإعراب بها تبع أن هذه الحروف أعني حروف التثنية والجمع والأسماء الستة حروف إعراب والإعراب فيها مقدر على مذهب من يرى ذلك [٥] ويكون مذهبه في ذلك مذهب هؤلاء ، لا مذهب من يرى أن إعراب هذه الأسماء الاختلاف الذي في هذه الحروف [٦] ، فإذا كان مذهبه

---

(١) ب : ليست معربة .

(٢) ساقط من : جـ .

(٣) فالجزولي على هذا « جعل كل حرف من حروف العلة تابعا للحركة التي هي بعضه » ، شرح الجزولية ١/٢١٨ .

(٤) يوضح ذلك أيضا ما قاله الجزولي « والحرف عند من يرى الإعراب بها تبع ، والحركات ثلاث ، وألقاب الإعراب أربعة ، للرفع منها الضمة وتبعها الواو ، وللنصب منها الفتحة وتبعها الألف ، وللجر منها الكسرة وتبعها الياء ... » ، الجزولية : ٦ب .

(٥) هو مذهب البصريين . انظر ما تقدم ص ٣٥٥ — ٣٥٦ .

(٦) كالجرمي . انظر ما تقدم ص : ٣٩٩ .

ذلك لم يكن الإعراب عنده فيها إلا بالحركات لا باختلاف الحروف ، وإذا كان مذهبه ذلك فالإعراب [فيها (١)] إنما هو بالحركات لا بالحروف لأن الإعراب عنده ليس باختلاف الحروف ، وإذا لم يكن الإعراب عنده باختلاف (٢) الحروف لم يكن بالحروف .

فيكون قوله : والحروف عند من يرى الإعراب بها تبع في هذا التأويل منصرفاً إلى الحروف التابعة للحركات خاصة لا للحرف التابع للحروف التابعة للحركات أيضا .

ويمكن أن يكون مذهبه أيضاً في هذه الخمسة الأمثلة من الفعل مذهب ابن درستويه ، فإنه يرى أن النون في هذه الأمثلة ليست علامة إعراب ، ويرى أنها كلم ليس فيها إعراب ولا حرف إعراب ، ولكن فيها دليل إعراب (٣) على حسب ما نقوله في التثنية والجمع من أنه كان ينبغي أن يكون الإعراب فيها في آخر المفرد فمنع من ذلك اتصال علامة التثنية والجمع هذا في الأسماء فجعل هذا الاختلاف [فيها (٤)] دليل أنه كان ينبغي أن تكون هذه الأسماء معربة ولكن منع من إعرابها ما اتصل من علامة التثنية والجمع بها (٥) ، وكذلك في هذه الأفعال كان ينبغي أن يكون الإعراب فيها في آخر الفعل المضارع ولكن منع من كون الإعراب فيه اتصال الضمائر به فجعل هذا الاختلاف الذي في أواخر (٦) هذه الأمثلة بإثبات النون وحذفها /٧٦أ دليل أنه كان يجب لها الإعراب ، ولكن منع منه مانع فعلى هذا يكون قوله : والحروف عند من يرى الإعراب بها تبع ، يريد [به (٧)] الحروف كلها حروف المد واللين والنون أعني إذا كان

---

(١) ساقط من : جـ .

(٢) ب : لاختلاف .

(٣) هذا المذهب المنسوب لابن درستويه نسب أيضا إلى الأخفش وأخذ به السهيلي واحتج له .

انظر : نتائج الفكر ١٠٩ - ١١٠ ، التسهيل ٩ ، رصف المباني ٤٠٣ - ٤٠٤ .

(٤) ساقط من : أ .

(٥) لأن الإعراب ينبغي أن يكون آخر المعرب .

انظر : الإيضاح في علل النحو ٧٦ ، التبيين ١٦١ - ١٦٣ .

(٦) ب : آخر .

(٧) ساقط من : أ .

مذهبه في ذلك مذهب ابن درستويه ، إلا أنه يضعف عندي أن يريد هذا لأنه إن كان مذهبه هذا في هذه الأمثلة فينبغي أن يكون مذهبه ذلك في التثنية والجمع وفي الستة الأسماء المعتلة المضافة لأن الأمر فيها كلها واحد ، فإن [١] لم يقل ذلك فيها دليل على أنه لا يقول بذلك في هذه الأمثلة ، فلم يبق أن يريد إلا الوجهين اللذين قدمناهما [٢] .

وقوله : ثم النون تشبه الواو والياء ولذلك تدغم فيهما [٣] .

لأن الإدغام لا يكون إلا في مثلين [٤] أو في متقاربين [٥] مخرجا أو صفة [٦] .

وقوله : وتشبه الألف ولذلك تبدل منها ساكنة في الوقف [٧] .

لأن البدل [٨] لا يكون إلا لعلة وعلته هنا الشبه بين البدل والمبدل منه [٩] .

وقوله : لكن يستحقها أسبق [ألقاب [١٠]] الإعراب وقوعاً وهو الرفع .... الفصل [٧] .

يعني أن الرفع قد يكون بالعامل المعنوي دون أن يكون [له [١١]] عامل لفظي فهو [١٢] بذلك سابق لأنه لا عامل لفظي له يفتقر إليه [١٣] .

---

(١) جـ : فإذ .

(٢) من أنه يريد الحروف التابعة للحركات لا الحروف التابعة للحروف التابعة للحركات ، وخرجه الشارح على وجهين هنا : أنه يريد أن هذه الحروف حروف إعراب لا علامات إعراب ، أو أنه يريد أنها حروف إعراب والإعراب فيها مقدر .

(٣) الجزولية : ٦ب .

(٤) جـ : المثلين .

(٥) جـ : المتقابلين .

(٦) لذلك عرفه الصيمري بقوله : « الإدغام : جعل حرفين بمنزلة حرف واحد ، ليرفع اللسان بهما رفعة واحدة طلبا للتخفيف ، وهو على وجهين : إدغام المثلين وإدغام المتقاربين » ، التبصرة والتذكرة ٩٣٣/٢ .

(٧) الجزولية : ٥٨ .

(٨) ب ، جـ : المبدل .

(٩) انظر في إبدال النون ألفاً . الكتاب ٣١٣/٢ ، المقتضب ١٩٩/١ ، الأصول ٢٥٥/٣ .

(١٠) تكملة من : جـ .

(١١) ساقط من : أ .

(١٢) أ : وهو .

(١٣) كالمبتدأ فإنه مرفوع بالابتداء عند البصريين ، والابتداء عامل معنوي .

انظر في ذلك : الكتاب ٤١/١ ، ٢٧٨ ، ٢٩٢ ، المقتضب ١٢/٤ ، ١٢٦ .

وقال : أسبق الإعراب وقوعا فجعل لغير (١) الرفع سبقاً لأن النصب قد يتقدم عامله اللفظي [نحو (٢)] زيدا ضربت ، إلا أن سبق إعراب النصب للعامل اللفظي إنما هو سبق في اللفظ خاصة ، وسبق الرفع للعامل اللفظي سبق على كل حال ؛ لأنه يوجد وحده دون (٣) عامل لفظي (٢)] فهو سبق لفظاً ومعنى ، فلذلك قال في الرفع : إنه أسبق الإعراب وقوعاً والنصب والجر لا يكونان إلا بعامل لفظي ، فليس واحد منهما سابق وذلك (٤) السبق [الذي للرفع لأن العامل اللفظي يفتقر كل واحد منهما إليه (٥)] .

وقوله : الذي لا يفتقر [في (٦)] وجوده إلى وجود فعل (٧) .

نحو : ضَرَبْتُ زيدا (٨) .

وقوله (٩) : أو معنى فعل كالنصب (٧) .

نحو هذا ضَارِبٌ زَيْدَاً ، وبقي عليه من النواصب ما ليس بفعل /٧٦ب ولا معنى فعل ، ولكنه مشبه الفعل نحو : إنّ وأخواتها ، وبقي عليه [منها (٦)] أيضاً ما ليس واحداً من الأصناف الثلاثة وهو نواصب (١٠) الأفعال وكأنه أدخل شبه الفعل تحت [معنى (١١)] الفعل مجازاً ، لأن الشبه إنما هو في معنى من المعاني وحكم من الأحكام ، والأحكام معان (١٢) ، ولم يلتفت إلى نواصب الفعل إذ لم يكن الإعراب في الأفعال

---

(١) جـ : أمر .
(٢) ساقط من : أ .
(٣) ب : دليل .
(٤) ولذلك .
(٥) ساقط من : ب .
(٦) ساقط من : جـ .
(٧) الجزولية : ٥٨ وفيها وهو الرفع الذي لا يفتقر ...
(٨) لأن المفعول يفتقر إلى فعل وفاعل ، بخلاف المبتدأ والخبر .
(٩) جاءت العبارة الساقطة من ب في هامش (٥) هنا بعد قوله : « وقوله » وقبل قوله : « أو معنى فعل » .
(١٠) أ : ناصب .
(١١) ساقط من : ب .
(١٢) هذا اعتذار مقبول من الشارح عن شيخه الجزولي ، وبه أيضا يُرَدُّ على الأبذي إذ يقول : « النصب لا يفتقر إلى ما ذكر خاصة ، بل قد يفتقر أيضاً إلى وجود حرف كاسم إن وأخواتها ، وخبر ما الحجازية وإلى وجود اسم تام بالنون نحو : عشرين درهماً ، وإلى وجود جملة تامة نحو قولك لي ملؤه عسلاً ، والقوم اخوتك إلا زيدا ... وإلى وجود فعل وحرف نحو : جاء البرد والطيالسة ... » ، شرح الجزولية ١/٢٢٠ .

واعتذر العطار عن الجزولي بعذر آخر قال : « إنه ليس بنصب حقيقي وإنما هو محمول على الفعل » المشكاة والنبراس ١/٥٨ (ف) .

أصلا ، فلم يعتبر إلا الإعراب الذي هو أصل ولم يلتفت إلى غيره ؛ إذ الاعتماد إنما هو على الأصول .

وقوله : ولا إلى وجود فعل وحرف [١] .

نحو : مررت بزيد .

وقوله : أو معنى فعل وحرف كالجر [١] .

نحو : أنا مار بزيد ويقي عليه من الجَوَارِّ إضافة الاسم إلى الاسم في نحو غلامُ زيدٍ وضاربُ زيدٍ ، وكأنه استغنى عن ذلك ، فإن أصل الإضافة الإضافة التي هي بمعنى اللام أو من [٢] ، فلحقت عنده بذلك بمعنى حرف الإضافة ، وحرف الإضافة لابد له في الأصل من فعل أو معنى فعل . فسيكون في الإضافة على هذا معنى فعل وحرف [٣] .

وقوله : فيقال مثلا : قام زيد والزيدُون [٤] .

يعني في رفع التثنية [٥] .

---

(١) الجزولية ٥٨ ـ ٥٩ .

(٢) قال ابن السراج : « والإضافة المحضة تنقسم إلى قسمين : إضافة اسم إلى اسم غيره بمعنى (اللام) ، وإضافة اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى (من) » ، الأصول ٢/٥ .

وانظر في ذلك أيضا : المقتضب ٤/١٤٣ ، الخصائص ٣/٢٦ ، اللمع ١٦٤ .

(٣) هذا اعتذار آخر عن الجزولي ، وبه يرد على الأبذي إذ قال : « وكان ينبغي له أيضا أن يقول : أو حرف جر خاصة نحو : بحسبك زيد ، أو اسم خاصة نحو قولك : غلامُ زيدٍ ضاحك ، أو متبوع مخفوض نحو قولك مررت بزيدٍ العاقل ، حتى يستوفي جميع ما يفتقر إليه الخفض » ، شرح الجزولية ١/٢٢١ .

وبهذا الاعتذار اعتذر العطار عن الجزولي لكنه أضاف قوله : « قال بعض العلماء : إن هذا الاعتراض لازم لأن الخفض أصله أن يكون بالإضافة من غير حرف ، وإنما يحتاج إلى حرف الجر بين الاسم والفعل لتعذر إضافة الفعل إلى الاسم ، والاسم ينجر بنفسه فلا يحتاج إلى حرف ، وإنما قدر الحرف لبيان الكلام ، لا أن هناك شيئا مقدرا » ، المشكاة والنبراس ١/٥٨ (ف) .

(٤) الجزولية : ٥٩ ، وفي ب : والزيدين .

(٥) يتبادر إلى الذهن أن هذا خطأ من النسخ أو غيره ، ولكن هذا هو الثابت في الجزولية وجميع شروحها ، والجزولي بهذا يريد بيان الأصل في التثنية والجمع ، ثم وجه التفريق بينهما .

وقوله : بعد ذلك : والزيدون [١] .

يعني في رفع الجمع .

وقوله : ومررت بزيد وبالزيدين [٢] .

يعني في خفض التثنية .

وقوله بعد ذلك : وبالزيدين [١] .

يعني في خفض الجمع .

وقوله : ورأيت زيدا والزيدان [١] .

يعني في نصب التثنية .

وقوله بعد ذلك : والزيدان [١] .

يعني في نصب الجميع قلنا : وهذا الموضع يقرؤه الناس مفرقا فيه بين التثنية والجمع في النون ، ومفرقاً بينهما أيضاً بما قبل حرف المد واللين في الموضع الذي يمكن فيه الفرق وهو خطأ ، وإنما ينبغي أن يقرأ : والنون في ذلك كله ساكنة إن وقفت ومكسورة في التثنية إن وصلت على أصل التقاء الساكنين ، ومفتوحة أيضاً إن وصلت في الجمع على أصل التقاء الساكنين وما قبل حرف اللين في ذلك /٧٧أ كله محرك بحركة من جنسه أي من جنس حرف اللين [في الجمع أو بالفتحة في التثنية [٣]] ، لأنه إن فرق بين التثنية والجمع في شيء من ذلك بكسر النون وفتحها لم يكن لذكره – بعد ذلك : إنَّ [٤] اللبس يعرض بين التثنية والجمع – معنى ، ولا لقوله بعد ذلك لأنه [٥] يفرق بينهما بعد أن يعرض اللبس بكذا وكذا على حسب ما ذكره مما تقف

(١) الجزولية : ٥٩ . والجزولي يحكي ما كان أصلا ثم يطرأ عليه التغيير .

(٢) الجزولية : ٥٩ . وفي ب : الزيدين .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) ب : إلى .

(٥) أ : أنه .

عليه (١) .

فإنما ينبغي أن يقرأ كما ذكرناه ، فإنه إذا قرئ كذلك وقع اللبس بين التثنية والجمع فاحتيج إلى ذلك الفرق فأوقع كما ذكر ، وإذا قرئ كما قرؤوه لم ينتظم مع الذي بعده من الكلام ، وإلى ذلك أشار المؤلف عندي بقوله : فيقال مثلًا أي تمثيلا ، لأنه لما وضع النون في ذلك على حالة واحدة أي ساكنة ليس إلا في الوصل والوقف ، غير ساكنة في الوقف ولا مكسورة في الوصل ، والعرب لا تقول ذلك في الموضعين على حال واحدة ، إنما تقوله بوجهين كما قلنا مفرقة بين الوقف والوصل وكذلك أيضا وضع ما قبل حرف اللين غير مفرق فيه بين التثنية والجمع بحركة ما قبله ، والعرب لا تضع الألفاظ ملبسة غير مبينة ، قال : فيقال : مثلا أي تمثيلا [أي (٢)] أمثل ذلك تمثيلا (٣) ليتبين لك أنك [إذا فعلت ذلك أي أنك (٢)] إذا وضعتهما (٤) على حالة واحدة في الوصل والوقف (٥) عرض اللبس الذي يريد أن يذكره .

وقوله : فيعرض اللبس بين التثنية والجمع فيكون الفرق بينهما في الرفع والجر بأمرين [في الدرج (٢)] وفي الوقف (٦) .

يعني حركة ما قبل الواو والياء وحركة النون .

وقوله : وفي (٧) حال الإضافة بأمر واحد (٦) .

---

(١) أشار العطار إلى اختلاف النسخ واختلاف الشيوخ في قراءتها ثم قال : « إن الصواب أن يكون لفظ التثنية والجمع على صورة واحدة في كل حال من الأحوال الثلاث بضم ما قبل الواو في التثنية والجمع ، وبسكون النون في الرفع ، وبكسر ما قبل الياء في التثنية والجمع في الجر والنون ساكنة ، وتكون التثنية والجمع بالألف والنون ساكنة ، لأن اللبس الذي ذكر المؤلف في قوله : فيعرض اللبس إنما يكون إذا قرئ هكذا ، وإن قرئ بالتفريق لم يصدق » ، المشكاة والنبراس ١/٥٩ (ف) .

(٢) ساقط من : جـ .

(٣) قال ابن فارس : « الميم والثاء واللام أصل صحيح يدل على مناظرة الشيء للشيء ، وهذا مثل هذا أي نظيره ، والمثل والمثال في معنى واحد » معجم مقاييس اللغة ٥/٢٩٦ .

(٤) ب : وضعها .

(٥) جـ : أنك إذا فعلت ذلك عرض اللبس .

(٦) الجزولية : ٥٩ .

(٧) ب : في .

يعني به حركة ما قبل الواو والياء [١] .

وقوله : ولا يقع في النصب إلا بأمر واحد [في حال الدرج [٢]] فقط [٣] .

يعني به حركة النون .

وقوله : لامتناع أن يكون ما قبل الألف غير مفتوح [٣] .

يقول : إن النصب كان حقه أن يكون بالألف وما قبل /٧٧ب الألف يمتنع أن يكون غير مفتوح [٤] .

وقوله : فطرحت الألف التي من أجلها طرأ اللبس وحمل تثنية المنصوب ... الفصل [٣] .

يريد وحمل نصب تثنية المنصوب و[نصب [٢]] جمعه المذكر على مثلهما من اللقب أي على [ما هو في [٥]] مثل حالهما من اللقب [الذي هو كذا وهو الجزء ويحذف المضاف بعد من في قوله : على مثلهما من اللقب [٦]] والتقدير على مثلهما من ذي اللقب الذي هو كذا ، وذو اللقب الذي ذكره هو الجر [٧] .

وقوله : فلما استعملت الضمة [٣] .

يعني في المفرد .

[وقوله [٨]] : ويجانسها من الحروف [٣] .

يعني [٩] الواو المضموم ما قبلها في رفع الجمع والواو المفتوح ما قبلها في رفع التثنية [١٠] .

---

(١) لأن النون تحذف عند الإضافة .

(٢) ساقط من : جـ .

(٣) الجزولية : ٥٩ .

(٤) فلا فرق إذن غير حركة النون ، انظر ذلك في : شرح الجزولية ١/٢٢٤ ، المشكاة والنبراس ١/٥٩ (ف) .

(٥) ساقط من : أ .

(٦) ساقط من : ب .

(٧) ذكر ذلك الجزولي بقوله : « وحملت تثنية المنصوب وجمعه في المذكر على مثلها من اللقب الذي تشبه في الافتقار إلى العامل اللفظي وهو الجر » ، الجزولية : ٥٩ .

(٨) ساقط من : جـ .

(٩) ب : ويجانسها يعني من الحروف ...

(١٠) هذا على الأصل المتقدم . انظر المباحث الكاملية ١/١١٩ ، المشكاة والنبراس ١/٦٠ (ف) .

وقوله : والكسرة [١] .

يعني في المفرد .

وقوله : ومجانسها [١] .

يعني الياء المكسور ما قبلها في جر الجمع ، والياء المفتوح ما قبلها في خفض التثنية [٢] .

وقوله : والفتحة [٣] .

[يعني في المفرد .

وقوله [٤] :] ومن مجانسها [١] .

يعني الألف أي أن نصب التثنية والجمع لم يكن بالألف كما كان النصب في المفرد بالفتحة التي الألف مجانسها إذ المستعمل الياء المكسور ما قبلها في نصب الجمع وجره ، والياء المفتوح ما قبلها في نصب التثنية وجرها . [والواو المفتوح ما قبلها في رفع التثنية والواو المضموم ما قبلها في رفع الجمع [٥]] .

وقوله : أرادوا أن يوفوها حقها من الاستعمال [١] .

حقها هو أن تستعمل هي ومجانسها الذي هو الفتحة [والألف ضمير [٥]] كما استعملت الضمة ومجانسها والكسرة ومجانسها .

وقوله : فوضعوها [١] .

الهاء والألف ضمير الألف ، [التي دل عليها مجانس الفتحة لأن مجانس الفتحة هو الألف في المعنى [٥]] .

---

(١) الجزولية : ٥٩ .

(٢) في الجمع تقول : مررت بالمسلمين ، وفي التثنية تقول : مررت بالمسلمَين .

(٣) ب : والفتح . وانظر الجزولية : ٥٩ .

(٤) ساقط من : جـ .

(٥) تكملة من : ب .

وقوله : لأن مثل هذه الواو (١) قد تقلب ألفاً دليله ياجل (٢) .

يعني أن الواو قد تقلب ألفاً فيما فاؤه واو من مضارع فعل كيوجل الذي هو مضارع وجل ويوهل (٣) الذي هو مضارع وهل (٤) .

فصل : ونقصه من تعليل هذا الباب أن يتكلم في علة دخول الفتحة في الخفض وأصلها /٧٨أ أن تكون للنصب ، وفي علة دخول الحذف في الخمسة الأمثلة من الفعل في النصب ، وأصل الحذف أن يكون في الجزم ، وفي علة إعراب هذه الخمسة الأمثلة من الفعل بالحرف المشبه للحروف المشبهة للحركات [ولم يعرب بالحروف المشبهة للحركات (٥)] [وهي حروف المد واللين ، إذ لا ينبغي أن يعرب بالحرف المشبه للحروف المشبهة للحركات ما وجد إلى الإعراب بالحروف المشبهة للحركات (٦)] سبيل .

والقول في ذلك : إن الفتحة إنما بابها أن تكون في النصب كما قلنا ، وإنما دخلت في الخفض في الأسماء التي لا تنصرف ، لما كانت تلك الأسماء قد عرض فيها شبه الفعل وحكم لها بحكم الفعل في أن لم يدخلها تنوين ولا خفض بالكسر ، [لأن التنوين (٦)] والكسر الذي هو خفض لا يكونان في الأفعال (٧) ، وطلب عامل الخفض لفظاً يكون

---

(١) أ : الألف .

(٢) الجزولية : ٥٩ .

(٣) وهل الرجل إذا نسي أو غلط أو جبن .

تهذيب اللغة ٤١٩/٦ ، الصحاح ١٨٤٦/٥ ، اللسان ٧٣٧/١١ .

(٤) قال ابن جني : « فأما قولهم في (يَيْأَس : يَاءَسُ) وفي (يَوْجَلُ : يَاجَلُ) فإنما قلبوا الياء والواو فيهما وإن كانتا ساكنتين تخفيفاً ، وذلك أنهم رأوا أن جمع الياء والألف أسهل عليهم من جمع الياءين والياء والواو » ، سر الصناعة ٦٦٨/٢ . وانظر : المنصف ٢٠٢/١ – ٢٠٥ .

(٥) ساقط من : ب .

(٦) ساقط من : جـ .

(٧) قال سيبويه : « فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل لأنه إنما فعل ذلك به لأنه ليس له تمكن غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم » ، الكتاب ٧/١ .

hanyalkaZZAZ

له حملناه [١] على النصب دون الرفع فجئنا به بلفظ النصب للتآخي الذي ذكرناه بين النصب والخفض .

والحذف إنما [٢] بابه أن يكون في الجزم كما قلنا ، وإنما دخل في النصب في الأفعال التي اتصلت بها ألف التثنية ، أو واو جماعة المذكرين العاقلين أو ياء خطاب المؤنث لما أعربت هذه الأمثلة بالنون ، ولم يكن للنون إلا حالان حال الإثبات وحال الحذف ومعنا لهذه الأمثلة ثلاثة أحوال : حالة رفع وحالة نصب وحالة جزم [٣] ، فلم يمكن قسم الحالتين أعني حالتي [٤] الحذف والإثبات على هذه الثلاثة الأحوال ، إلا بأن [٥] يكون الإثبات لحال منها ، والحذف لحال أخرى ، وتكون الحالة الثالثة من أحوال الإعراب محمولة على إحدى الحالتين المتقدمتين اللتين هما الإثبات والحذف ، فلما كان الأمر كذلك وكان الرفع متقدما بالرتبة على غيره من وجوه الإعراب /٧٨ب وجبت له حالة الإثبات التي هي متقدمة بالرتبة على حالة الحذف ، ووجبت حالة الحذف للجزم على ما قلناه من أن حظ الجزم إنما هو الحذف وبقي النصب ليحمل على إحدى الحالتين : إما على حالة الرفع فيكون بإثبات النون وإما على حالة الجزم فيكون بحذفها ، فكان حمله على حالة الجزم أولى من حمله على حالة الرفع ، لأن هذه الأمثلة أشبهت تثنية الأسماء وجمعها على حد التثنية ، وقد كان في التثنية والجمع النصب محمولا على الجر والجزم نظير الجر لأنه مختص بالأفعال كاختصاص الجر بالأسماء ، فحمل النصب هنا أعني في هذه الأمثلة على الجزم ، كما حمل في التثنية والجمع على الجر إذ كان الجزم نظير الجر على ما قلناه [٦] .

---

(١) حملناه : جواب لما في قوله قبل قليل : لما كانت تلك الأسماء .

(٢) ب : أيضا .

(٣) هي أحوال إعراب المضارع .

(٤) ب : حالة .

(٥) جـ : الا ما .

(٦) يؤيد قول الشلوبين هذا قول سيبويه – رحمهما الله تعالى – : « ... فأثبتوها أي نون الأمثلة الخمسة – في الرفع وحذفوها في الجزم ، كما حذفوا الحركة في الواحد ، ووافق النصب الجزم في الحذف كما وافق النصب الجر في الأسماء ، لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، وليس للأسماء في الجزم نصيب كما أنه ليس للفعل في الجر نصيب » ، الكتاب ٥/١ . وانظر : المقتضب ٨٣/٤ ، شرح الصفار ٢٢/١ب .

وأعربت هذه الأمثلة بالنون دون غيرها من الحروف أعني بإثبات النون وحذفها لتعذر إعرابها بالحركات.وحروف المد واللين ، فتعذر إعرابها بالحركات لأنا لو أعربناها بالحركات لكان محلها تقديراً ما قبل [هذه [1]] الضمائر أو هذه [2] الضمائر ، فلم يجعلوا محلها تقديراً ما قبل هذه الضمائر ليدلوا بذلك على أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، كما دلوا [3] بالفصل بهذه الضمائر بين الفعل وإعرابه على ذلك ، فلم يجعلوا الإعراب فيما قبل هذه الضمائر تقديراً ، لأنه كأن يكون ذلك كأن الإعراب ليس في الآخر من حيث كان الفعل والفاعل عندهم كالشيء الواحد [4] ، فيأتي الإعراب بذلك إن جعل فيما قبل هذه الضمائر غير آخر ، ولم يجعلوا محلها تقديراً هذه الضمائر لأنهم لو جعلوا محلها ذلك لأدى ذلك إلى حذف الفاعل [5] ، وذلك أن هذه الضمائر كانت تعاقب الضمة ، كما تعاقبها ولو يغزو وألف يخشى وياء يقضي ولو عاقبتها لوجب /٧٩أ حذفها للجازم للمعاقبة كما تحذف هذه الحروف في يغزو ويخشى ويقضي له ، ولو حذفت لحذف الفاعل ، والفاعل لا يجوز حذفه [6] .

وتعذر إعرابها بحروف المد واللين لأن هذه الضمائر سواكن ، وموضع الإعراب في هذه الأمثلة إنما هو بعد هذه الضمائر إذ جعلوا الفعل والفاعل فيها [7] كالشيء

---

(١) ساقط من : ب .

(٢) جـ : وهذه .

(٣) ب : قالوا .

(٤) قال السيرافي : « ... وقد صارت الألف التي هي ضمير الاثنين والواو التي هي ضمير الجماعة بمنزلة حرف من حروف الفعل لأنه لا يقوم بنفسه » ، شرح الكتاب ١/٧٩ب .

(٥) قال الصفار : « ولم يمكن هنا إعراب لأنه على طريقة واحدة بسبب الألف ، ولا يمكن أن يكون الألف حرف إعراب لأن ذلك يؤدي إلى حذفها ، ألا ترى أن آخر الفعل إذا كان ساكناً وهو حرف الإعراب حذف ، فكأن جعل هذا محلا يؤدي إلى حذف الفاعل » ، شرحه على الكتاب ١/٢٢أ .

(٦) قال السيرافي : « إن الفعل معلوم في العقول أنه لابد له من فاعل كالكتابة التي لابد لها من كاتب وكالبناء الذي لابد له من بانٍ ، وما أشبه ذلك ، ولا يحدث شيء من تلقاء نفسه ، فقد علم فاعل لا محالة ولا يخلو منه الفعل » ، شرح الكتاب ١/٧٨ب .

(٧) أ : فيهما .

الواحد ، فلو أعربنا هذه الأمثلة بحروف المد واللين لكانت بعد هذه الضمائر وهي سواكن ، والعرب لا تجمع بين الساكنين فلا يكون ذلك إلا بإخراج هذه الحروف المعرب بها عن أصلها ، وأدى ذلك إلى إعلالها ولا ينبغي أن تعل ومعنا السبيل إلى الصحة ومعنا هنا [١] ما يحملنا على التصحيح ، ويعدل بنا عن الاعتلال [٢] وهو الإعراب بما يقوم مقام الإعراب بحروف المد واللين وهو النون على ما تقدم ذكره [٣] ، فأعربنا هذه الأمثلة بالنون على ما قدمناه من تقسيم إثباتها وحذفها على [٤] الثلاثة الأحوال التي هي الرفع والنصب والجزم على حسب ما تقدم .

وقوله : الكسرة تكون علامة الجر في الاسم المتمكن [٥] .

يعني به المعرب .

وقوله : وهو الذي لم يشبه الحرف [٥] .

يريد بالذي يشبه الحرف الموصولات والمضمرات والمبهمات وما أشبهها [٦] .

وقوله : ولم يتضمن معناه [٥] .

يريد كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام [٧] .

وقوله : ولم يقع موقع المبني [٥] .

يريد ما وقع من فَعَالِ موقع فعل الأمر كنَزَالِ ودَرَاكِ وهو عند ابن جني مبني

---

(١) جـ : هما .

(٢) جـ : الاعتلال .

(٣) انظر ص : ٤٣٢ .

(٤) أ : وعلى .

(٥) الجزولية : ٥٩ .

(٦) أ : وما أشبهما . وانظر في شبه الموصولات والمضمرات والمبهمات الحرف : التبصرة والتذكرة ٧٨/١ ، لباب الإعراب ١٧٤ – ١٧٥ .

(٧) لأنها تضمنت معنى حروف الشرط والاستفهام . انظر في ذلك : التبصرة والتذكرة ٧٨/١ ، المرتجل ٣٥ ، لباب الإعراب ١٩٠ – ١٩١ .

لأنه يتضمن معنى لام الأمر (١) لأنه يرى أن ملابسة الفعل لا توجب في الاسم البناء ، إنما توجب فيه منع الصرف ، وإنما الذي يوجب البناء في الاسم ملابسة الحرف فلذلك عدل عن قول من يقول : إن نَزالِ وشبهه بني لوقوعه موقع المبني (٢) ، والذي يظهر بادي /٧٩ب الرأي أنه لا يحتاج إلى تعليل بناء هذا النوع [أعني (٣)] نَزالِ وشبهه ، لأنها لم توضع إلا مواضع الأفعال (٤) فليس فيها موجب الإعراب أصلا ، إذ المعاني الموجبة للإعراب هي الفاعلية ، والمفعولية والإضافة ، وإذا كانت هذه الأسماء لم توضع إلا موضع الأفعال فلا تصح فيها هذه المعاني ، وإذا لم تصح فيها هذه المعاني لم يكن للإعراب فيها مدخل أصلا ، وإذا لم يكن له فيها مدخل انبغى أن يبقى الآخر منها على أصله (٥) ، وهو سكون فاجتمع ساكنان فوجب الكسر (٦) لالتقائهما (٧) .

فإن قيل : فقد قال (٨) :-

.... دُعِيَتْ نَزالِ (٩) ....

---

(١) نص ابن جني : « فصواب القول في ذلك أن علة بنائها إنما هي تضمنها معنى لام الأمر ، ألا ترى أن صه بمعنى اسكت ، وأن أصل اسكت لتسكت ، كما أن أصل قم لتقم واقعد لتقعد ، فلما ضمنت هذه الأسماء معنى لام الأمر شابهت الحرف فبنيت » ، الخصائص ٣/٤٩ .

(٢) قال ابن جني : « وأما قول من قال في نحو هذا : إنه إنما بني لوقوعه موقع المبني ، يعني أدْرِكْ واسكتْ فلن يخلو من أحد أمرين : إما أن يريد أن علة بنائه إنما هي نفس وقوعه موقع المبني لا غير ، وإما أن يريد أن وقوعه موقع فعل الأمر ضمنه معنى حرف الأمر ، فإذا أراد الأول فسد ، لأنه إنما علة بناء الاسم تضمنه معنى الحرف أو وقوعه موقعه هذا هو علة بنائه لا غير » ، الخصائص ٣/٥٠ .

(٣) ساقط من : أ .

(٤) هذا هو مفهوم قول الجزولي : « ولم يقع موقع المبني » فهذه الأسماء بنيت لأنها واقعة موقع فعل الأمر وهو مبني .

(٥) ب : أصلها .

(٦) جـ : الكسر .

(٧) قال السيرافي : « وكان حكم نَزالِ أن يكون ساكنا لوقوعه موقع الأمر ، فاجتمع في آخره ساكنان فكسر على ما يوجبه اجتماع الساكنين ، وهذا مطرد في جميع الأفعال الثلاثية كقولك : حذارِ من زيد ونعاء زيد » ، شرح الكتاب ٢/٥٠ب .

(٨) القائل هو زهير بن أبي سلمى .

(٩) جزء من بيت من البحر الكامل من قصيدة مطلعها :

قلنا : هذا كما تقول : دعيت انزل أي [1] هذه الكلمة فلا دليل في دعيت نَزَالِ إذن على أن هذه الكلمة [متى قلنا : إنها لا تكون على معاني الأسماء وإنما تكون على معاني الأفعال [2]] يدخلها معنى موجب للإعراب [3] أصلا .

لكن النحويين لم يقولوا بموجب هذا الذي يظهر بادي الرأي من أنه مبني ، لأن [4] أسماء الأفعال متى قلنا : إنها لا تكون على معاني الأسماء وإنما تكون على معاني الأفعال خاصة فذلك [5] إخراج للاسم عن وضعه ، ومتى أمكن إبقاء الاسم على وضعه وألا يخرج عنه كان الأولى .

فالوجه إذن أن يقال : إن نزال وبابه إنما هي موضوعة موضع مصادر منصوبة على أنها مفعولات لأن كل واحد منها مفعول مطلق [6] ، وكأن نَزَالِ موضوع موضع نَزْلا أو مُنَازلة ، وتلك المصادر موضوعة موضع الأفعال بنيابتها مناب نواصبها [7] لا بوضعها فبهذا الوجه تبقى الأسماء على أصولها ولا تخرج عنها .

- لمن الدِّيارُ بقُنَّةِ الحِجْرِ ... أقوين من حجج ومن دهر

والبيت تاما :-

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا ... دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ في الذُّعْرِ

لج : تمودي فيه ، الذعر : الفزع .

الشاهد فيه : توهم دخول معنى موجب للإعراب على (نزال) ، والصحيح أنها بمنزلة (انزل) فلا تكون على معاني الأسماء ولا يدخلها موجب للإعراب أصلا .

الديوان ٧٨ ، الكتاب ٣٧/٢ ، المقتضب ٣٧٠/٣ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ٧٥ ، الجمل ٢٢٨ ، شرح أبيات سيبويه ٢٣١/٢ ، المخصص ٦٧/١٧ ، الحلل ٣٠٦ - ٣٠٧ ، الأمالي الشجرية ١١١/٢ ، الإنصاف ٥٣٥/٢ ، شرح المفصل ٢٦/٤ ، ٥٠ ، ٥٢ ، شرح الجمل ٢٤٢/٢ ، شرح الشافية ٣٠٣/٢ ، شرح الكافية ٧٦/٢ ، شرح الجزولية ٢٢٩/٢ ، الخزانة ٣١٧/٦ - ٣٢٧ ، شرح شواهد الشافية ٢٣٠/٤ - ٢٣١ .

(١) ب : الى . (٢) تكملة من : جـ .

(٣) جـ : الإعراب . (٤) ب : على أن .

(٥) جـ : وذلك .

(٦) قال أبو حيان : « إن أسماء الأفعال منصوبة بإضمار فعل وهو الصحيح ، وبه قال أكابر أصحابنا » ، التذييل والتكميل ٣٠/٥ أ - ب .

(٧) وعليه جمهور النحاة المتأخرين من إن الاسم يبنى إذا أشبه الحرف بنيابته عن الفعل من غير أن تؤثر فيه العوامل . انظر : الألفية لابن مالك ١٠ ، التسهيل ٢١٣ ، منهج السالك ٦/١ .

و[ذلك [١]] الوجه الذي يظهر بادي الرأي بخرج الأسماء عن أوضاعها [٢] ،
فهو [٣] الذي ينبغي أن يطرح . ويعتمد على ما يبقى الاسم على أصله ، وقد نص سيبويه
على ما قلناه [– رحمه الله [٤]] حيث جعل [موضع [٤]] نعاء نصبا في قوله [٥] :

نَعَاءِ جُذَاماً غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلٍ ... وَلَكِنْ فِرَاقاً لِلدَّعائِمِ [٦] والأَصْلِ [٧]

وأتى به مع /٨٠أ المنصوبات بإضمار ناصب لا يظهر [٨] .
وهذا الذي قلناه هو شرح مذهبه هناك [عند ابن طاهر [٩]] [١٠] ، والذب

---

(١) تكملة من : ب .
(٢) وهو أنها متضمنة معنى لام الأمر .
(٣) ب : فهذا .
(٤) ساقط من : ب .
(٥) القائل هو الكميت : (٦٠ - ١٢٦ هـ) .
وهو الكميت بن زيد بن خنيس الأسدي كنيته أبو المستهل كان فقيهاً خطيباً فارساً شجاعاً ، كان منحازاً إلى بني هاشم كثير المدح لهم . له الهاشميات وهي عدة قصائد في مدح بني هاشم .
« الشعر والشعراء ٢٩٠ - ٢٩١ ، الأغاني ١٥/١٠٨ - ١٢٥ ، المؤتلف والمختلف ١٧٠ ، معجم الشعراء ٣٤٧ - ٣٤٨ » .
(٦) ذهبت بعض حروفها في : جـ .
(٧) من البحر الطويل ، مطلع قصيدة بعده :-
أَقَابَ بِهِمْ دَاعٍ مُظِلٌّ فَأَصْبَحُوا ... شَرَوا عِزَّهُمْ بِالذُّلِّ والحِلْمَ بِالجَهْلِ
ويروى : للدعائم والأهل .
نعاء : اسم فعل بمعنى انع ، جذاماً : هي قبيلة تنسب إلى جذام بن أسد بن خزيمة ، الدعائم : جمع دعامة ما يمسك الشيء ويقيمه ويمنعه من السقوط .
الشاهد فيه : أن موضع (نعاء) نصب بفعل لا يجوز إظهاره .
الهاشميات ٦١٩ ، الكتاب ١/١٣٩ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ٧٣ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٥١ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٢٩٧ ، الصحاح ٥/١٨٨٤ ، شرح عيون كتاب سيبويه ١١٥ ، الإنصاف ٢/٥٣٩ ، شرح المفصل ٤/٥١ ، اللسان ١٢/٨٩ ، ١٥/٣٣٤ .
(٨) قال رحمه الله تعالى : « هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه ... ثم قال : هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير » وذكر البيت ، الكتاب ١/١٣٨ - ١٣٩ .
(٩) ابن طاهر (... - ٥٧٠ هـ) .
أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي المعروف بالخدب والخدب : الرجل الطويل أخذ عن ابن الرماك وابن الأخضر ، وأخذ عنه ابن خروف ومصعب الخشني ، وعبد الحق السكوني له طرر على الكتاب ، وكان مشتهرا بتدريسه . « إنباه الرواة ٤/١٨٨ - ١٨٩ ، بغية الدعاة ١/٢٨ » .
(١٠) ساقط من : أ .

عنه إن نوزع فيه فاشدد عليه يدك فإنك لا تجده [مشروحا [١]] في غير هذا الموضع في علمي .

وقوله : ولا ضارع ما وقع موقع المبني [٢] .

يريد : [به [٣]] حذامِ وقطامِ [وذلك أن أصل البناء في هذا النوع عند النحاة إنما هو لأسماء الأفعال ، وبناء حذامِ وقطامِ [٤]] وشبهه [٥] لشبهه [٦] [به [٧]] من جهة البناء والعدل [٨] .

وقوله : ولا هو اسم زمان أضيف إلى جملة [٢] .

يريد نحو قوله [٩] :

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا [١٠] ... ...

---

(١) ساقط من : أ .

(٢) الجزولية : ٩٥ .

(٣) تكملة من : ب .

(٤) ساقط من : جـ .

(٥) ب ، جـ : ونحوه .

(٦) جـ : يشبهه .

(٧) ساقط من : جـ .

(٨) قال الأبذي : « يعني كل اسم علم معدول لمؤنث على وزن فَعَالِ كحَذَامِ ونحوه ، المعدول مالا يحفظ له أصل في النكرات ، ألا ترى أن حذام لا يحفظ في النكرات ، وإنما يحفظ فيها حاذمة » شرح الجزولية ١/٢٢٨ - ٢٢٩ .

وقال العطار : « يريد كل ما كان على وزن فَعَالِ وليس معناه افْعَلْ نحو حذام وقطام ولكاع وحلاق سواء كان وصفا أو علماً شخصيا أو جنسيا » ، المشكاة والنبراس ١/٦١ (ف) .

(٩) القائل هو النابغة الذبياني .

(١٠) من البحر الطويل من قصيدة مطلعها :-

عَفَا ذُو حُسًى مِنْ فَرْتَنَى فَالفَوَارِعُ ... فَجَنْبَا أَرِيكٍ فَالتِّلَاعُ الدَّوَافِعُ

وهو صدر بيت عجزه :-

... ... وَقُلْتُ : أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

أصحو : أفق عما أنا فيه من الصبابة والشوق ، الوازع : الناهي الكاف عن الجهل ويجوز في حين النصب على البناء والخفض على تقدير إضافتها إلى المصدر لأن الفعل دل عليه .

الشاهد فيه : بناء حين على الفتح وهو اسم زمان لإضافته إلى الجملة .

الديوان ٣٢ ، الكتاب ١/٣٦٩ ، معاني القرآن ١/٣٢٧ ، مجاز القرآن ٢/٩٣ ، الإيضاح في علل النحو ١١٥ ، المنصف ١/٥٨ ، الأمالي الشجرية ١/٤٦ ، ٢/١٣٢ ، ٢٦٤ ، المفصل ١٢٦ ، الإنصاف -

وصوابه إلى جملة صدرها فعل ماضٍ في أحد الوجهين [١] . هذا مذهب البصريين [٢] .

وقد قال غيرهم [٣] : إن كل ما يضاف إلى جملة بني كقول المؤلف [٤] .

والصواب ما قدمناه .

وقد كان حقه أن ينبه هنا على ما يلزم البناء له من هذه العلل ، وعلى ما لا يلزم البناء له من هذه العلل ، فإن الإضافة إلى الجملة التي صدرها فعل ماضٍ أو إلى الجملة على الإطلاق على اختلاف القولين ليس البناء لها لازماً ، بل يجوز معها الوجهان : البناء والإعراب [٥] ، وكذلك بعض ما ضارع ما وقع موقع المبني وهو ما كان من فَعَالِ علما للمؤنث شخصاً فيه الوجهان أيضا [٦] .

= ٢٩٢/١ ، شرح المفصل ١٦/٣ ، ٨١ ، ٩١/٤ ، ١٣٦/٨ ، المباحث الكاملية ١٢٤/١ ، شرح الجمل ١٠٦/١ ، ٣٢٨/٢ ، المقرب ٢٩٠/١ ، شرح الجزولية ٢٣٠/١ ، شرح الكافية ١٠٧/٢ ، التذييل والتكميل ٨٧/٤ب ، المغني ٥٧٢/٢ ، الخزانة ٥٥٠/٦ - ٥٥٣ ، شرح أبيات المغني ١٢٣/٧ - ١٢٤ .

(١) من جواز الإعراب أو البناء .

(٢) انظر مذهب البصريين في ذلك في :- التسهيل ١٥٨ ، شرح الجمل ١٠٦/١ ، التذييل والتكميل ٨٧/٤ب .

(٣) هم الكوفيون .

(٤) يرى الكوفيون جواز إعراب اسم الزمان أو بنائه إذا أضيف لجملة مصدرة بفعل سواء كان الفعل معرباً أم مبنياً ، أو مصدرة باسم .

انظر : معاني القرآن ٣٢٦/١ - ٣٢٧ ، التسهيل ١٥٨ - ١٥٩ ، شرح الجمل ١٠٦/١ ، التذييل والتكميل ٨٧/٤ب ٨٨أ .

والراجح مذهب الكوفيين لاعتماده على السماع والقياس ، فمن السماع قراءة نافع وابن محيصن « هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ... » المائدة ١١٩ ، وكقول الشاعر :-

تَذَكَّرَ ما تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمى عَلَى حِينَ التَّواصُلُ غيرُ دانِ

وكقول الآخر :-

أَلَمْ تَعْلَمِيْ ياعَمْرَكِ اللهَ أَنَّني كريمٌ على حينَ الكِرامُ قليلُ

وأما القياس فإن هذا الاسم يبنى مع إضافته إلى الاسم المعرب وإعراب الاسم أصلي ، فلأن يبنى ما أضيف إلى جملة مصدرة بمعرب أصله البناء أحق وأولى ... انظر : التذييل والتكميل ٨٨/٤أ .

(٥) انظر المراجع السابقة في الهامشين (٢) ، (٤) فكلها تجوز الوجهين .

(٦) فيها الوجهان على لغة بني تميم مالم تكن مختومة بالراء .

فتمام هذا الفصل أن ينبه على جواز الإعراب والبناء في هذين النوعين ، وإلا أوهم خلافه وقد نبه على بعض ذلك في باب المعرب والمبني [١] ، ونبه على ما بقي [٢] [عليه [٣]] هناك في باب غيره وهو ما جاء من المعدول على فعال [٤] .

وقوله : وتكون [٥] منه في الاسم المتمكن الأمكن وهو الذي فيه كذا وكذا [٦] .

وقوله : أو إضافته إلى غيره [٦] .

قال ذلك لأن المضاف إليه غيره لا يلزم أن يكون خفضه بالكسرة ألا ترى إلى قولهم : غلامُ أحمدَ وإنما [٧] يلزم ذلك في المضاف إلى غيره نحو : مررت بمساجدكم /٨٠ب .

وقوله : في الفصل [٨] وتستثقل الكسرة كما تستثقل الضمة [٩] .

يريد في مثل مررت بالقاضي وقد تقدم لنا السبب في علة ثقل الكسرة والضمة مستوفى بعون الله [١٠] .

وقوله : وتتعذر كما تتعذر [٩] .

يريد في مثل مررت بالفتى فلا تظهر الكسرة في الألف لتعذر انكسارها ، كما لم تظهر الفتحة ولا الضمة [١١] فيها ، وقد كنا أيضا قدمنا [١٢] أنه لا قدرة لنا على

-- أما الحجازيون فإنهم يبنونه على الكسر مطلقا ، وبنو تميم يبنونه إذا كان مختوماً بالراء قال الزجاج : « فإذا كان في آخر الاسم الراء ، فإن أهل الحجاز وبني تميم مجمعون على الكسرة » ، ما ينصرف وما لا ينصرف ٧٦ . وانظر تفصيل ذلك في : الكتاب ٢/٤٠ – ٤١ ، الكامل ٤/٢١٠ – ٢١١ ، المقتضب ٣/٣٧٣ – ٣٧٦ .

(١) انظر الجزولية : ٣أ – ب .

(٢) ب : بني .

(٣) ساقط من : ب .

(٤) انظر ص : ٤٤٢ .

(٥) ب : أو تكون .

(٦) نص الجزولي : « وتكون منه في الاسم المتمكن الأمكن وهو الذي فيه ألف ولام أو تنوين ظاهر أو أضيف إلى غير متكلم » ، الجزولية ٥٩ .

(٧) ب : فإنه .

(٨) ب : الفعل .

(٩) الجزولية : ٥٩ .

(١٠) انظر ص : ٤١٨ – ٤١٩ .

(١١) ب ، ج : الضمة ولا الفتحة .

(١٢) انظر ص : ٤٢٦ ، ٤٠٦ .

تبديل خلق الله سبحانه فلا نقدر إذن على النطق بتحريكها لأن الله لم يقدرنا على النطق بالألف إلا ساكنة ، ومتى أردنا تحريكها لم تبق ألفاً أبدا إنما تنقلب إلى حرف آخر وحينئذ يمكننا التحريك .

وقوله : والياء تكون علامة الجر في الأسماء التي منها أخوك ... الفصل [١] .

وهذا القول هنا مما يدل على أن قوله [٢] في الأسماء الستة : إنها معربة بالحروف [٣] إنما هو منه مجاز من القول كما قلنا لا حقيقة [٤] ، لأنه قد ذكر معها التثنية والجمع ، وقد نص في التثنية والجمع على أن الياء حرف إعراب لا علامة إعراب ، حيث قال فيها وفي الواو والألف : إنها حروف إعراب [٥] .

وقوله : الفتحة تكون علامة الخفض في كل اسم متمكن ليس فيه تنوين ظاهر [١] .

وهذا يقتضي أن غير المنصرف فيه تنوين مقدر [٦] ، ودليل هذه الدعوى التي يدعيها النحويون في الاسم غير المنصرف من أن التنوين فيه مقدر أن الشاعر إذا اضطر صرفه ، ولا يفعل ذلك عند الاضطرار في الفعل [ولا فيما فيه الألف واللام [٧]]

---

(١) الجزولية : ٥٩ .

(٢) جـ : حوله .

(٣) قال - رحمه الله - : « أخوك وأخواته الخمسة ستتها إذا أضيفت لغير ياء المتكلم كانت بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرا » ، الجزولية ٥٦ .

(٤) انظر ص :

(٥) انظر الجزولية : ٥أ ، ب .

(٦) ومنه عند سيبويه ما يأتي قال : « ومما تجريه مجرى أسماء الفاعلين فواعل أجروه مجرى فاعلة ، حيث كانوا أجمعوه وكسروه عليه كما فعلوا ذلك بفاعلين وفاعلات ، فمن ذلك قولهم : هن حواج بيت الله » الكتاب ٥٥/١ قال السيرافي في شرحه : « وفي حواج نية التنوين كأنك قلت هن حواج بيت الله جمع حاجة » . شرح الكتاب ٢٢٣/١أ .

وانظر في التنوين المقدر : المقتضب ١٦١/٤ ، شرح الكتاب ٩٠/١أ ، المباحث الكاملية ١٢٥/١ ، شرح الجزولية ٢٣٨/١ .

(٧) ساقط من : ب .

ولا فيما فيه إضافة إلى غيره [١] . ويريد بقوله : والإضافة إضافة الاسم [٢] إلى غيره لا إضافة غيره إليه لما ذكرناه [٣] ، وهي الإضافة التي تقدمت آنفا ، فأحال عليها بالألف واللام لتقدم ذكرها لأن الألف واللام قد تكون لعهد الذكر كما تكون للعهد المتقدم /٨١أ وللجنس [٤] .

ونقصه من هذا الفصل بيان حكم الفتحة التي هي علامة الجر هل هي كالفتحة التي هي علامة النصب في أنها لا تستثقل في الموضع الذي تستثقل فيه الضمة ، وفي أنها تتعذر في الموضع الذي تتعذر فيه الضمة ، أو هي [٥] كحكم الضمة في استثقالها في الموضع الذي تستثقل فيه الضمة ، وتعذرها في الموضع الذي تتعذر فيه الضمة .

والقول في ذلك : إن مذهب الخليل [٦] وسيبويه في ذلك أن حكمها حكم الضمة فتستثقل في الموضع الذي تستثقل فيه الضمة ، وتتعذر في الموضع الذي تتعذر فيه ، والدليل على ذلك أنك تقول : هؤلاء جوارٍ ورأيت جواريَ ومررت بجوارٍ ، ألا ترى

---

(١) قال ابن السراج عن الممنوع من الصرف : « فجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف جر في موضع الجر ، وإنما فعل به ذلك لأنه دخل عليه ما لا يدخل على الأفعال وما يؤمن معه التنوين . ألا ترى أن الألف واللام لا يدخلان على الفعل ... وللشاعر إذا اضطر أن يصرف جميع ما لا ينصرف » الأصول ٧٩/٢ .

(٢) جـ : اسم .　　　　(٣) انظر ص : ٤٤٨ .

(٤) تكون (أل) عهدية وجنسية ولتعريف الحقيقة ، ولكل نوع أقسام أخرى فالعهدية مثلا تكون ذكرية وحضورية وذهنية .

انظر : المرتجل ٢٩٩ ، شرح المفصل ٢٠/٩ ، شرح الجمل ١٣٧/٢ ، رصف المباني ١٦٣ ، الجنى الداني ٢١٧ ، مغني اللبيب ٥٠/١ - ٥١ .

(٥) ب : هو .

(٦) الخليل : (١٠٠ - ١٧٥ هـ) :-

الخليل بن أحمد بن عمر بن تميم الفراهيدي كنيته أبو عبد الرحمن ، أخذ العلم عن أبي عمرو بن العلاء وأيوب وعاصم الأحول وغيرهم وأخذ عنه الأصمعي وسيبويه والنضر بن شميل وأبو فيد مورج السدوسي وغيرهم أول من اخترع العروض والقوافي ، وكان يحج سنة ويغزو سنة ، وكان زاهدا منقطعاً إلى الله .

له مصنفات منها : العين ، والجمل والشواهد والعروض .

« طبقات النحويين واللغويين ٤٣ - ٤٧ ، معجم الأدباء ٧٢/١١ - ٧٧ ، إنباه الرواة ٣٤١/١ - ٣٤٧ » .

أن الفتحة في النصب مستخفة ولذلك أظهروها فيه ، وأنها في الجر غير مستخفة ولذلك لم يظهروها فيه [١] ، وحكموا لها بحكم الضمة فاستثقلوها فحذفوا ما استثقلوه من ذلك وعوضوا من المحذوف التنوين ، أو صرفوا الاسم بعد الحذف [٢] على الخلاف في ذلك بين النحويين ، أعني هل هذا التنوين بعد الحذف [٢] تنوين صرف [٣] أو تنوين عوض [٤] .

---

(١) قال سيبويه : « هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات منهن لا مات ... واعلم أن كل شيء من بنات الياء والواو كان على هذه الصفة فإنه ينصرف في حال الجر والرفع ، وذلك أنهم حذفوا الياء فخف عليهم فصار التنوين عوضاً ، وإذا كان شيئاً منها في حال النصب نظرت فإن كان نظيره من غير المعتل مصروفا صرفته ، وإن كان غير مصروف لم تصرفه » ، الكتاب ٥٦/٢ .

(٢) جـ : الحرف .

(٣) هو مذهب الخليل وأبي عمرو بن العلاء وسيبويه وجميع البصريين ، وحجتهم أن باب (جوارٍ وغواشٍ) ينصرف في الرفع والخفض ، لأنه أنقص في الوزن من باب (ضوارب) .

هذا المشهور عن البصريين ، وإذا أمعنت النظر في النص السابق المنقول عن سيبويه ، تجده يصرح بأمرين :—

١ — أن باب (جوارٍ) ، (وغواشٍ) في حالتي الجر والرفع ينصرف .

٢ — أنه قال بعد ذلك أن التنوين عوض ، وإذا كان التنوين عوضاً فإن الاسم غير مصروف ، وإنما حذفت ياؤه وعوض عنها التنوين . على الخلاف أهو عوض من الحرف أم من الحركة ، وبه قال بعض البصريين .

أدى ذلك أن ينسب الزجاج إلى الخليل وسيبويه القول بعدم صرف هذه الأسماء : معاني القرآن وإعرابه ٣٧٤/٢ ، فقال : « وقوله (غواشٍ) زعم سيبويه والخليل جميعاً أن النون ههنا عوض من الياء ، لأن غواشي لا تنصرف ، والأصل فيها غواشي ، بإسكان الياء ، فإذا ذهبت الضمة دخلت النون عوضا منها .... » .

وقد صرح آخرون بنسبة هذا المذهب — أي أن التنوين تنوين صرف — إلى الخليل وسيبويه . كابن السراج في الأصول ٩١/٢ ، وابن جني في المنصف ٧٢/٢ .

انظر هذا القول في : المقتضب ٢٨٠/٢ ، ما ينصرف وما لا ينصرف ١١٢ ، شرح السيرافي ١٣٤/٤ب ، التبصرة والتذكرة ٥٧١/٢ ، الغرة ١٣٩/٢أ ، البديع ٤٧٢/٢ ، شرح المفصل ٦٤/١ .

(٤) أي أن الأصل في رفع جوارٍ : جواري استثقلت الضمة على الياء ثم حذفت ، وجاء التنوين عوضاً عن المحذوف فالتقى ساكنان . فحذفت الياء على التقاء الساكنين ، ومثله الفتحة في الجر فإنها غير مستخفة لذلك لم يظهروها فيه ، على مذهب الزجاج في ذلك . ويرى غيره أنها عوض الياء المحذوفة .

انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ١١٢ ، التبصرة والتذكرة ٥٧٠/٢ ، شرح المفصل ٦٤/١ ، شرح الجمل ٢١٨/٢ — ٢١٩ .

وهذا الذي قلناه في حكم هذه الفتحة أعني فتحة ما لا ينصرف هو مذهب الخليل وسيبويه ، وليونس [١] فيه خلاف ، واختلف عن يونس في مذهبه فيه كيف هو ؟ فالذي حكاه سيبويه أن مذهبه في هذا الاسم الذي لا ينصرف إذا كان نكرة [٢] كمذهب سيبويه وإذا كان معرفة حكم الفتحة فيه كحكم فتحة النصب في الاستخفاف [٣] ، وحكى غيره أن مذهب يونس فيه أن الفتحة فيه مستحقة سواء كان معرفة أو نكرة ، حكى ذلك الفارسي عن أبي عثمان من مذهبه [٤] ، وأراه يعني أو نكرة بعد التسمية به لا قبل التسمية [٥] ، فيكون إذ ذلك موافقا لما حكاه سيبويه عن يونس ، [وليس هذا موضع بسط هذه المسألة والاحتجاج فيها للاختلاف ، وإنما موضعه باب ما ينصرف وما لا ينصرف [٦] ، فلذلك لم نبسط الكلام فيه هنا [٧]] .

---

(١) يونس (٨٠ - ١٨٢ هـ) :-

(٢) حكى سيبويه رأي يونس في المعرفة ، والذي حكى رأي يونس مفصلا هو السيرافي قال : « فإنه كان يوافقهم على ذلك في النكرات ويخالفهم في المعارف فيقول في جواري وصحاري وما جرى مجراه إذا لم يكن اسم شيء بعينه هذه جوار وصحار » ، شرح الكتاب ٤/١٣٤ب .

طبقات النحويين واللغويين ٤٨ - ٥٠ ، معجم الأدباء ٢٠/٦٤ - ٦٧ ، إنباه الرواة ٤/٦٨ - ٧٣ » .

(٢) حكى سيبويه رأي يونس في المعرفة ، والذي حكى رأي يونس مفصلا هو السيرافي قال : « فإنه كان يوافقهم على ذلك في النكرات ويخالفهم في المعارف فيقول في جواري وصحاري وما جرى مجراه إذا لم يكن اسم شيء بعينه هذه جوار وصحار » ، شرح الكتاب ٤/١٣٤ب .

(٣) قال سيبويه : « وأما يونس فكان ينظر إلى كل شيء من هذا إذا كان معرفة كيف حال نظيره من غير المعتل معرفة ، فإذا كان لا ينصرف لم يصرف ، يقول : هذا جواري قد جاء ، ومررت بجواري قبل .... ويقول يونس للمرأة تسمى بقاض مررت بقاضي قبل ، ومررت بأعيمي منك » ، الكتاب ٢/٥٨ .

فالفتحة النائبة عن الكسرة استخفت فظهرت كما تظهر فتحة المنصوب .

(٤) قال الفارسي : « إن أبا بكر حكى عن أبي العباس عن أبي عثمان قال : نظر يونس وأبو زيد والكسائي إلى جواري وبابه فما كان في الصحيح لا يلحقه التنوين لم يلحقوه في المعتل ، وما كان يلحقه التنوين في الصحيح ألحقوه في المعتل » الإغفال ١٨٧أ . وقول أبي بكر هذا في الأصول ٢/٩١ ، ويونس على هذا يسوي بين المعرفة والنكرة .

(٥) نكرة قبل التسمية حتى توافق ما في شرح السيرافي ، فإن سمي بها ظهرت الفتحة كما ذكر سيبويه .

(٦) انظر ص : ٩٧٥ وليس في هذا الباب حديث عن جوار وغواش .

(٧) تكملة من : ب .

وقوله : وكل فعل /٨١ب كانت الضمة تقدر في آخره فجزمه بحذف الحرف المقدر فيه الضمة (١) .

مثاله لم يَغْزُ ولم يَرْمِ ولم يَخْشَ ، وما أشبهها لأن كل واحد من هذه الأفعال قبل دخول الجازم عليه آخره في حال الرفع ساكن الآخر (٢) يغزو ويرمي ويخشى ، وكان ينبغي [له (٣)] أن يكون مرفوعاً بضمة في آخره لأنه فعل مضارع لم يدخل عليه ناصب ولا جازم ، فكان ينبغي أن يكون مرفوعاً بضمة في آخره كقولك يضرب ويقتل وما أشبهه ، إلا أنه لم يمكن إظهار الضمة [في آخره (٣)] وأن يقال يغزوُ ويرميُ لثقلهما ، وأما يخشى فلا يمكن ضم آخره ، فكانت الضمة مقدرة في آخر هذه الأفعال لا ظاهرة ، وكل فعل تقدر فيه الضمة في آخره فجزمه بحذف الحرف الذي تقدر (٤) فيه الضمة ، فلذلك حذفت مع دخول الجازم الياء والواو والألف التي (٢) تقدر فيها الضمة فقلت : لم يَغْزُ ولم يَرْمِ ولم يَخْشَ .

وقوله : وكل فعل كانت الضمة تظهر في آخره فجزمه بالسكون (٥) .

مثاله : لم يضرب ولم يخرج وما أشبهها ، وكأنه رأى أن قوله في هذا الموضع كل فعل (٦) كانت الضمة تقدر (٧) في آخره أحسن من قول أبي القاسم : « وكل فعل في آخره ياء أو واو أو ألف فجزمه بحذف آخره (٨) » ، لأن أبا القاسم قد استدرك هذا القول في باب الجزم (٩) فقال : « إلا أن يكون مهموزا (١٠) » لأن الفعل إذا كان مهموزاً مثل : يُخْطِئُ ويَقْرأ ويَوْضُوء يكون آخره في الخط ألفاً وواواً وياء (١١) ،

---

(١) الجزولية : ٦٠ .
(٢) بياض في : ب .
(٣) ساقط من : ب .
(٤) ب : الحرف المقدر .
(٥) الجزولية : ٦٠ . بتقديمها على الفقرة السابقة .
(٦) أ ، ب : موضع .
(٧) أ ، ب : تظهر .
(٨) الجمل : ٥ .
(٩) اسم الباب في الجمل : « باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلة » ص ٢٠٧
(١٠) الجمل : ٢٠٧ .
(١١) ب ، جـ : وياء أو واوا .

ولا يحذف آخره للجزم ، فرأى المؤلف أن قول أبي القاسم : وكل فعل في آخره ياء أو ألف أو واو [١] يحوج [٢] إلى هذه الزيادة فيطول .

فإذا قال : كل فعل تقدر فيه الضمة لم يحتج إلى هذا التطويل ، وقام له هذا الكلام باختصاره مقام ذلك بطوله .

ولعمري أن القول في ذلك كما قالاه من أن /٨٢أ المهموز لا يحذف منه حرف اللين في الجزم .

وقال [٣] بعضهم : لا يحتاج إلى هذا القول لأن ما آخره همزة فليس آخره في اللفظ ياء ولا ألفا ولا واوا [٤] لأن آخره في اللفظ همزة لا شيء من تلك الحروف التي هي الواو والألف والياء ، وإنما آخره الواو والياء والألف في الخط لا في اللفظ ، والخط لا يعتد به حيث كان قد يكتب فيه ما ليس في الكلمة ، ألا ترى إلى كتبهم عمراً في الرفع بالواو وكذلك في الخفض وليس فيه واو ، فإذا كان الأمر كذلك فكيف يستثنى ذلك من المهموز [وليس [٥] منه [٦]] وأي [٧] فائدة لهذا الاستثناء ؟ .

فيقال لهذا القائل : إن القول كما قالاه ولكن على وجه آخر غير ما تقدم وذلك إذا سهلنا هذا المهموز بأن أبدلناه بعد أن جزمناه لأنا لا نحذف الحرف اللين هناك أصلا ، لأن الضمة لا تقدر فيه لأن البدل لم يكن إلا بعد الجزم ، والجزم يذهب الضمة من الفعل فليس فيه تقديرها إلا أن يتناسى الجزم الأول وذلك ضعيف [٨] فحينئذ يحذف الحرف اللين على ألا يراعى الأصل ولكن على الاعتداد بالعارض ، وكأن الفعل آخره ألف في الأصل [٩] ، والضمة في ذلك مقدرة على الحرف اللين فعلى هذا الوجه

---

(١) ب : أو واو أو ألف .
(٢) جـ : يخرج .
(٣) أ : قال .
(٤) ب : ولا واوا ولا ألفا .
(٥) ب : وهو ليس .
(٦) ساقط من : جـ .
(٧) ب : فأي .
(٨) جعل الأبذي هذا حسناً إذ قال عن الحذف والإثبات : « وكلا الوجهين حسن » ، شرح الجزولية ٢٤٣/١ .
(٩) قال ابن عصفور : « فإن كانت مبدلا من همزة نحو : قرأ ويقرئ ويوضؤ ، جاز فيه وجهان . أحدهما : حذف حرف العلة إلحاقاً بالمعتل المحض ، والثاني : إثباته إجراء له مجرى الصحيح » ، المقرب ٥٠/١ .

يحذف حرف اللين [١] وعليه قوله [٢] :-

... ... وَإِلاَّ يُبْدَ بِالظُّلْمِ يُظْلَمِ [٣]

وأما على الوجه الأول فلا يمكن حذف حرف اللين أصلاً على ما قدمنا وليس في حرف اللين إذ ذاك تقدير ضمة ، فيدخل بذلك تحت قول المؤلف : كل فعل كانت الضمة تقدر في آخره فجزمه بحذف الحرف الذي تقدر فيه الضمة لأن مقتضى ذلك أن الحرف الذي لا تقدر فيه الضمة لا يحذف ، ومن لم يحذفه فكأنه ليس آخره حرفا ليناً عنده ، لأنه راعى الأصل والأصل همزة ساكنة لا يقدر فيها الضمة فكذلك ما أبدل منها لا تقدر فيه الضمة أيضاً فلا يحذف [٤] .

وقوله : وكل فعل كان رفعه بالنون فجزمه /٨٢ب بحذفها [٥] .

مثاله : لم يفعلا ولم يفعلوا ولم تفعلي .

وقوله : [وكذلك نصبه [٥] .

مثاله : لن تفعلا ولن تفعلوا ولن تفعلي [٦]] وقد كان هذا تقدم أعني النصب [٧] فلا يحتاج إليه ولذلك سقط من كثير من النسخ .

---

(١) ب : حرف المد واللين .   (٢) القائل : هو زهير بن أبي سلمى .

(٣) من بحر الطويل من معلقته ومطلعها :-

أَمِنْ أُمِّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلَّمِ   بِحَوْمَانَةِ الدُّرَّاجِ فَالْمُتَثَلَّمِ

وتتمة البيت :-

جَرِيءٍ مَتَى يُظْلَمْ يُعَاقِبْ بِظُلْمِهِ   سَرِيعاً ....

الشاهد فيه : يبد فإن أصلها : يبدأ سهلت الهمزة فصارت ألفا ثم عومل معاملة المعتل .

الديوان : ٣١ ، شرح القصائد السبع الطوال ٢٧٩ ، شرح المقاصد العشر ١٩٠ ، المباحث الكاملية ١٢٩/١ ، شرح الجمل ١٨٩/٢ ، المقرب ٥٠/١ ، الممتع ٣٨١/١ ، شرح الشافية ٢٦/١ ، شرح الجزولية ٢٤٤/١ ، همع الهوامع ١٨١/١ ، الخزانة ١٧/٣ ، شرح شواهد الشافية ١٠/٤ - ١١ .

(٤) أخذ بهذا اللورقي في المباحث الكاملية ١٢٩/١ .

(٥) الجزولية : ٦٠ .   (٦) ساقط من : أ .

(٧) وذلك في قول الجزولي : « كل فعل مضارع لحقه ضمير التثنية .... فعلامة الرفع فيه نون تقع بعد هذه العلامات تثبت رفعاً وتحذف نصباً وجزماً » ، الجزولية ٦أ .

تم بحمد الله (الجزء الأول) بتقسيم محققه

ويليه – إن شاء الله تعالى (الجزء الثاني)

وأوله (باب الأفعال)